العمران العشوائى
فى مصر

الجزء الثانى

المحرر

أ.د./ فتحى محمد مصيلحى



المجلس الأعلى للثقافة
لجنة الجغرافيا

العمران العشوائى فى مصر

(الجزء الثانى)

(المنظور الإقليمى والنواحى الاجتماعية والتنموية)

المحرر : أ. د. فتحى محمد مصيلحى



٢٠٠٢

اللجنة المنظمة للندوة

رئيس الندوة	الأستاذ الدكتور	محمد صبحي عبد الحكيم
مقرر الندوة	الأستاذ الدكتور	فتحي محمد مصيلحي
رؤساء الجلسات	الأستاذ الدكتور	أحمد على إسماعيل
	الأستاذ الدكتور	محمد أحمد رياض
	الأستاذ الدكتور	عمر الفاروق السيد رجب
	الأستاذ الدكتور	محمد محمد الجوهرى
	الأستاذ الدكتور مهندس	بهاء الدين حافظ بكرى
معقبو الجلسات	الأستاذ الدكتور	السعيد أحمد البدوى
	الأستاذ الدكتور	سليمان عبد الستار خاطر
	الأستاذ الدكتور	محمد على بهجت الفاضلى
	الأستاذ الدكتور	أحمد مجدى حجازى
	الأستاذ الدكتور	محمد محمد حجازى
أعمال	السيدة /	نجاة عبد المعطى
السكرتارية	السيد /	وليد السيد أبو العينين

فهرس الموضوعات

الموضوع — رقم الصفحة

الجزء الثالث

الابعاد المكانية للعمران العشوائي بالحواضر الاقليمية

البحث العاشر : المناطق العشوائية بمدينة الفيوم دراسة جغرافية

أ . د . أحمد محمد عبد العال

البحث الحادى عشر : المناطق العشوائية بمدينة بنى سويف

د . الأمين عبد الصمد عبد الهادى

الموضوع	رقم الصفحة

البحث الثاني عشر : الاسكان العشوائى في مدينة المنيا - دراسة جغرافية

د . ثناء على أحمد عمر

البحث الثالث عشر : السكن العشوائى بمدينة سوهاج

أ . د . حمدى إبراهيم الديب

البحث الرابع عشر : العشوائيات فى مدينة طنطا

د . صالح حماد البحيرى

الموضوع — رقم الصفحة

البحث الخامس عشر : السكن العشوائي الواقع والحلول

د . أحمد البدوي محمد الشريعي

الجزء الرابع

الأبعاد الاجتماعية والبيئية للعمران العشوائي

البحث السادس عشر : الاسكان العشوائي ونوعية حياة السكان بالمدن دراسة حالة لبعض أنماط العشوائيات بالقاهرة الكبرى

أ . د. محمد فهمي الكردي

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

البحث العشرون : المشاكل البيئية للأحياء العشوائية

أ . د. عبد القادر عبد العزيز على

الجزء الخامس

العمران العشوائى بين التنمية والتأهيل البشرى .

البحث الحادى والعشرون : النمو العشوائى للمدن المصرية وأساليب معالجته ووقف الامتداد العشوائى

مهندس / بهاء الدين على رمضان

الموضوع	رقم الصفحة

فهرس الجداول

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
٦٦ – حجم السكان وكثافتهم بالمناطق العشوائية بمدن محافظة المينا ١٩٩٣	١٩٢
٦٧ – عدد السكان والمساحة الكلية للمناطق العشوائية بمدن المينا ١٩٩٦	١٩٤
٦٨ – التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية بمدن المينا تبعاً لسنة القدوم	١٩٩
٦٩ – التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية وفودهم ١٩٩٩	٢٠١
٧٠ – التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية حسب الحالة التعليمية ١٩٩٩	٢٠٤
٧١ – التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية حسب أقسام المنهة	٢٠٦
٧٢ – التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية حسب متوسط حجم الأسرة	٢٠٨
٧٣ – حجم الوحدات السكنية ومعدل التزاحم بالمناطق العشوائية ...	٢١٠
٧٤ – نسبة وصول المرافعة العامة إلى المناطق الشعبية	٢١٤
٧٥ – تطور المناطق العشوائية بمدن سوهاج مقارناً بمثيل فى محافظة سوهاج والجمهورية	٢٣٦
٧٦ – التوزيع العددى والنسبى لسكان المناطق العشوائية بمدينة سوهاج مقارناً بمحافظتها	٢٤١
٧٧ – توزيع السكان وكثافتهم بالمناطق العشوائية لمدينة سوهاج	٢٤٥
٧٨ – التوزيع النسبى للحالة التعليمية لسكان مدينة سوهاج وحضر محافظتها	٢٥٦
٧٩ – التوزيع المساحى لاستخدام الأرضى بمنطقة عزبة راشد العمرى – الشيخ خلفية	٢٦٩
٨٠ – التورزيع المطلق والنسبى والكثافى للمبانى والوحدات السكنية بالمنطقة	٢٧١
٨١ – اتجاهات شبكة الشوارع بمنطقة عزبة راشد – الشيخ خليفة ..	٢٧٩

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

فهرس الأشكال

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة



الجزء الثالث

الأبعاد المكانية للعمران العشوائى

مقدمة :

يفحص الجزء الثالث الملامح الجغرافية للعمران العشوائى بالصعيد والدلتا لإكتشاف تأثير بيئة المعمور الفيضى فى الوجه البحرى والقبلى فى التشكيل العمرانى البشرى للمناطق العشوائية .

ويتعرض لستة بحوث جغرافية ، أربعة بحوث فى الوجه القبلى وهى الفيوم وبنى سويف والمنيا وسوهاج بالاضافة إلى مدينة أسيوط التى جاءت ضمن التجمعات الحضرية الكبيرة بالجزء الثانى ، ومدينتان فى الوجه البحرى هى طنطا والزقازيق هذا فضلاً عن مدينة بورسعيد والإسكندرية التى نوقشت بالجزء الثانى أيضا .

وتتميز الحواضر الست بتحضرها السريع فى المرحلة الحالية ، بسبب التوسع فى الخدمات والدخول فى مرحلة التصنيع الحضرى ، هذا فضلاً عن توقف أو تجمد تأثير الهجرة إلى التجمعات الحضرية الكبرى والعملاقة واتجاه تياراتها إلى الحواضر الأقليمية ومناطق التنمية خارج الوادى والدلتا .

ويتعلق البحث العاشر (بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم)

ولقد استعرض التوزيع الجغرافى للمناطق العشوائية داخل المدينة ، فالمناطق العشوائية بالمدينة تتخذ أنماط نمو متنوعة ومختلفة ، وفى بعض الأحيان تظهر فيه نمط القرى المتلاحمة ، وفى أحيان أخرى نجده ينتمى لنمط الاسكان المتدهور فى الأحياء القديمة وهو أكثر الأنماط وضوحاً ، ويتميز الاسكان العشوائى بالمدينة بعدة خصائص ، فمتوسط الدخول الشهرية للسكان تتراوح بين ٥٠-٢٠٠ جنيه ، كما قامت تقسيمات الأراضى به بدون تخطيط مسبق أو معتمد ، واقيمت مبانى عديده بمخالفة القانون على الأراضى الزراعية ، وتفتقر معظم المساكن إلى الشروط الصحية للاسكان البشرى وتتضح ظاهرة تريف الحياة الحضرية بالمدينة ، مناطق النمو العشوائى بها ، إذ أن ٨٣٪ من سكانها وافدون من المناطق الريفية المحيطة فعلا عن بعضهم يحتفظ بحظيرة حيوانات داخل مسكنه ، كما يلقى بالقمامة على حافة الترعة ، وأهم مشاكل

السكان بهذه المناطق : مشكلة التلوث ، صعوبة المواصلات ، البطالة والصرف الصحى ... الخ .

ويتناول البحث الحادى عشر (المناطق العشوائية بمدينة بنى سويف واوضح أن المناطق العشوائية تقع فى أطراف المدينة وتتميز بأنها إمتداد عمرانى لها ، ومع ذلك فأنها تشكل ١٥٪ من مساحة المدينة ، وتتميز بالكثافة السكانية العالية والتزاحم الشديد .

وتنقسم إلى ثلاثة أنماط :

- ذات أصول ريفية : فى منطقتى الأزهرى وعزبة بلبل .
- مناطق نشأت بأطرافة المدينة : فى منطقة عزبة التحرير .
- مناطق نمت على أمتداد عمرانى قديم داخل حيز المدينة العمرانى : ويمثله الجزيرة .

ويرجع ظهور هذه المناطق إلى أسباب عديده منها إتساع الفقر الحضرى مع سيادة الطابع الريفى ، وتواكب ذلك مع تزوح فقراء الحضر إلى تلك المناطق مع نمو المدينة ، ومن ثم فقد دخلت هذه المناطق ضمن الحيز العمرانى للمدينة .

وهناك جهود حكومية لإنهاء مشكلة المناطق العشوائية بالمدينة ولكنها مازالت قاصرة على الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية .

أما البحث الثانى عشر (فيتعلق بالإسكان العشوائى بمدينة المنيا) إذ تأتى محافظة المنيا فى المركز الثالث بين محافظات الجمهورية من حيث نسبة سكان المناطق العشوائية إلى جملة سكان الحضر بها ، إذ تبلغ نسبتهم ٤٩٪ من جملة سكان الحضر البالغ عددهم أكثر من نصف مليون نسمة ، ويظهر مركز المنيا فى مقدمة المراكز بالمحافظة إذ يتركز به ٣٠٪ من جملة المناطق العشوائية بها ، وتضم مدينة المنيا أربعة عشر منطقة عشوائية ، وتضم المدينة نمطين للإسكان العشوائى : الأول : نمط عمرانى عشوائى ذو طابع ريفى ، والآخر : نمط الإسكان الشعبى الذى أقامته الدولة للفئات المحدودة الدخل ، وللتعامل مع مثل هذه المناطق يجب أن يتم وضع تصور لعلاج المشكلة على المدى القريب والبعيد إذ لابد من وضع تشريعات صارمة

تمنع البناء على الأراضى الزراعية فضلا عن تشجيع الإستقرار فى المدينة الجديدة شرق النيل ، بالاضافة إلى تحسين البيئة السكنية وامدادها بالمرافق إن أمكن ذلك .

ويتعرض البحث الثالث عشر (للنمو العشوائى بمدينة سوهاج) ويضم عدة محاور عامة منها : مفهوم السكن العشوائى ، تضيق العشوائيات السكنية ، الأسباب الأساسية لقيامها ، أهم خصائص السكن العشوائى بالمدينة .

وتبلغ الكثافة السكانية به ١٦ ألف نسمة / كم٢ أما التزاحم : فيصل إلى ١,٢ فرد / غرفة ، ويتم سكانها بانخفاض وتدنى الدخول .

وتشغل المناطق العشوائية بنحو ٧٠٪ من جملة المساكن ، بينما تمثل الشقق ٢٧٪ أما الغرف المفردة ، فتشكل ٢,٥٪ من جملة المساكن وتتدنى خدمات البنية الاساسية وتتسم بفقرها الشديد .

ولقد انتهى البحث بعدة توصيات ونتائج تتعلق بأهم المناطق العشوائية ومنها عزبة راشد ، نجع مبارك ، ونجع ترك ، العمرى ، الشيخ خليفة ، الحويتى .

وينتقل البحث الرابع عشر (إلى العشوائية فى مدينة طنطا)

فقد شهدت مدينة طنطا نمواً حضرياً سريعاً وغير متوازن خلال النصف الثانى من القرن العشرين تجاوز قدرة المدينة وطاقتها ، تلك التغيرات التى تمثلت فى عجز الإسكان خاصة لمحدودى الدخل وتدهور المناطق السكنية القديمة والتوسع العمرانى العشوائى والتعدى على الأراضى الزراعية وقصور المرافق والخدمات واختلاط استخدامات الأرض واختناقات المرور وتلوث البيئة وغيرها ، وذلك لغياب سياسات التخطيط العمرانى خاصة ، ولعل أهم أسباب النمو الحضرى السريع للمدينة حرمان ريفها المجاور من المرافق والخدمات التى تتمتع بها المدينة مع وجود فائض عمالة فى البطالة ومع استمرار النمو العمرانى وقلة فرص العمل المتاحة للسكان ظهرت المناطق المتخلفة والعشوائية والتى معها تفاقمت مشكلات المعيشة وخاصة المشكلات البيئية .

ويناقش البحث الخامس عشر **(السكن العشوائى فى مدينة الزقازيق بين الواقع والحلول)** واستهدفت تلك الدراسة تأكيد بعض المفاهيم الهامة ومنها تشديد المراقبة على المناطق الشاغرة حتى يتم تلافى نشوء مناطق عشوائية جديدة مما يعوق النمو الطبيعى للمدن ، وأيضاً تعديل بعض السياسات والتشريعات التى تأخذ فى اعتبارها الظروف الإقتصادية والاجتماعية لأصحاب الدخول الضعيفة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن المنطقة لاتشهد نمطاً سكنياً واحداً بل انماط أفرزتها الظروف الجغرافية .

كما أوضحت الدراسة أن المدينة تكيفت وإلى حد كبير مع هذا العبء ، وأهم ما يمكن اقتراحه فى هذا الصدد وضع خطط عمرانية لهذه المناطق لاتتضمن إزالتها الكلية ، كما ينبغى استكمال البحوث التشخيصية القائمة على الدراسات الميداينة لمثل هذه المناطق .

المحـــرر

البحث العاشر : المناطق العشوائية بمدينة الفيوم
دراسة جغرافية

د . أحمد محمد عبد العال *

تقديم :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الخصائص الجغرافية للمناطق العشوائية بمدينة الفيوم باعتبار أن هذه المناطق تمثل إحدى المشكلات الحضرية التى تعانى منها معظم مدن مصر، وتتألف من أربعة نقاط بحثية تناولت الأولى منها ظاهرة المناطق العشوائية من حيث تعريف النمو الحضرى العشوائى، ومشكلة النقص المتزايد فى السكن الحضرى المصرى ومانتج عنها من فجوة إسكانية حضرية كمسبب رئيس لظهور الأحياء السكنية العشوائية ، وتوزيع المناطق السكنية العشوائية على مستوى محافظات مصر .

أما النقطة البحثية الثانية فقد تضمنت دراسة المناطق العشوائية على مستوى محافظة الفيوم فيما يتصل بمساحاتها وأعداد سكانها وتوزيع ذلك على المراكز الإدارية الخمس بالمحافظة ، فى حين اشتملت النقطة البحثية الثالثة على الدراسة التفصيلية للمناطق العشوائية بمدينة الفيوم فاستعرضت التطور المكانى للمدينة وتطور عدد سكانها ، ومناطق تركز النمو العشوائى بها .

وقد عرضت نتائج الدراسة الميدانية التى طبقت على خمس من المناطق العشوائية العشر بالمدينة فى النقطة البحثية الرابعة ، تلك المناطق التى مثلت مساحاتها نحو نصف مساحة جملة المناطق العشوائية بالمدينة ، ومثل مجموع أعداد سكانها نحو نصف عدد سكان جملة هذه المناطق أيضا ، وقد اتبعت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية للحصول على البيانات الخاصة بخصائص كل من هذه المناطق وسكانها والمساكن التى يقطنونها ، وذلك عن طريق استمارة استبيان تضمنت مجموعة من الأسئلة غطت الإجابة عليها كافة هذه البيانات (ملحق رقم ١) .

(*) أستاذ الجغرافيا المساعد كلية التربية بالفيوم – جامعة القاهرة

(١٠-١) ظاهرة المناطق العشوائية

النمو الحضرى العشوائى Spontaneous urban growth هو نمو المجتمعات العمرانية الحضرية بدون ضوابط تخطيطية ، وبصورة لاتتماشى مع النسيج الحضرى العام الذى يحيط بها ، مما يشكل مخالفة للمخطط العام لهذا النسيج تتعارض مع الاتجاهات الطبيعية لنموه وامتداده ، ونظرا لمخالفته القوانين المنظمة للتخطيط الحضرى فإن هذا النمو ينشأ قاصراً عن تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الإسكان الصحى المناسب لحياة الإنسان ، كأن يكون غير مراع للحد الأدنى من الإنارة والتهوية الطبيعية وغير متصل بالمرافق العامة (١).

ويمكن تلخيص تعريفات السكن العشوائي أو التلقائي فى إنه « كل سكن يبنى مخالفا لقوانين التنظيم المعمول بها ، ويشمل ذلك القوانين العمرانية والصحية والسلامة العامة ، ويمثل خطراً على سكانها وعلى المجتمع أو يضر بالمصلحة العامة فى مستوى مبانيها أو كثافتها أو لظروف التجهيزات الموجودة بها ، وغيرها من المعايير الصحية والنفسية والفنية المناسبة للسكن السليم » (٢).

وتعد ظاهرة النمو العشوائى للتجمعات السكنية ظاهرة عالمية تتسم بها غالبية مدن العالم الثالث أو الدول النامية (٣) وهى وأن بدت فى ظاهرها مشكلة عمرانية إلا أنها لايمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها (٤) فعادة مايصاحب التوسع الحضرى فى معظم مدن دول العالم الثالث تدهور ملحوظ فى الظروف المعيشية والبيئية لسكانها يفوق المعدلات المتسارعة لنمو سكانها ، فتتمدد المدن بطريقة عشوائية لتزحف على المناطق المحيطة بها ، كما يتكدس هؤلاء السكان فى أماكن غير معدة أساساً لاستيعاب أعدادهم المتزايدة ، مما يؤدى بدوره إلى المزيد من النمو العشوائى (٥).

ولقد كان من نتيجة عدم الاتزان بين كل من النمو السكانى والنشاط الاقتصادى ومعدلات التحضر المتزايدة بسبب الهجرة الريفية - الحضرية أساساً أن واجهت مصر ومنذ خمسينيات القرن الحالى مشكلة النقص المتزايد فى المساكن الحضرية ومانتج عنها من ظهور مستمر للأحياء السكنية العشوائية (٦) ومن ثم فقد استفحلت ظاهرة النمو العمرانى الحضرى العشوائى فى مصر فى العقود الأربعة الأخيرة ، وتبين دراسة للبنك الدولى عن صناعة البناء فى مصر أن نسبة الإسكان العشوائى قد

بلغت ٨١٪ فى الحضر و ٨٩٪ فى الريف من إجمالى المساكن التى تم إنشاؤها فيما بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٦ (٧)

وتعتبر أزمة السكن الحضرى من أهم أسباب ظهور المناطق العشوائية فى مدن مصر ، وهى الأزمة التى ظهرت بوضوح نتيجة لمجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ففى الفترة ١٩٥٢/١٩٦٠ بدأ الزحف الحضرى على حساب الأراضى الزراعية ، لكن الإسكان فى هذه الفترة كان فى معظمه موجها للسكان محدودى الدخل ، حيث بلغ متوسط ماتم بناؤه من وحدات سكنية فى تلك الفترة ٥٦ ألف وحدة سنويا على مستوى الدولة (٨) .

وفى الفترة ١٩٦٠/١٩٦٧ تراجعت مشروعات الإسكان الحكومية بسبب توجيه معظم مواد البناء فى الدولة إلى المشروعات القومية وفى مقدمتها مشروع السد العالى ، ومع ذلك فقد شهدت هذه الفترة تناسبا واضحا بين إيجارات المساكن والدخول النقدية لسكانها ، وذلك عندما تراوح الإيجار مابين ١٠٪ و ١٥٪ من الدخل .

كذلك فقد ازدادت أزمة الإسكان حدة بسبب تهجير سكان مدن منطقة قناة السويس فى الفترة ١٩٦٧/١٩٧٣ فى الوقت ذاته الذى تراجع فيه الاستثمار الحكومى فى قطاع الإسكان بسبب ضخامة الإنفاق العسكرى فى أعقاب حرب ١٩٦٧ (٩) .

وقد شهدت الفترة ١٩٧٣/١٩٨٢ انفتاحا اقتصاديا أدى إلى نشأة طبقات اجتماعية جديدة ذات أنماط استهلاكية مختلفة تماما عما شهدته فترة ماقبل هذا الانفتاح فاتسعت الفجوة بين الدخول وازدادت حدة مشكلة السكن ، رغم إنشاء وزارة التعمير فى تلك الفترة وبداية عملية تعمير من القناة من ناحية وبداية إنشاء المدن الجديدة فى مصر من ناحية أخرى .

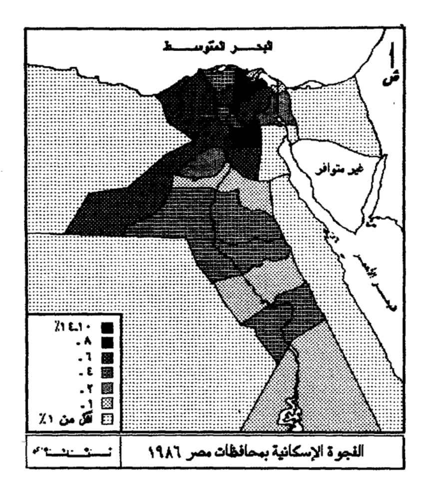
وفيما بعد عام ١٩٨٢ تبلورت ظاهرة الانفجار الحضرى بشكل أكثر وضوحاً ، خاصة فى المدن المصرية الكبرى ، وكانت أبرز ملامح هذه الظاهرة : ارتفاع أسعار أراضى البناء المقتطعة من المناطق الزراعية المحيطة بالمدن ، ارتفاع أسعار مستلزمات البناء ، ارتفاع أجور العمالة فى مجال البناء بسبب هجرتها إلى الدول العربية ، ارتفاع إيجارات المساكن بما لايتناسب مع الدخول النقدية لمعظم فئات المجتمع ، وانخفاض العائد المتوقع من الاستثمار فى الإسكان نتيجة لازدياد معدل التضخم ، كما يعتبر تراجع القطاعين العام والخاص عن الاستثمار فى مجال الإسكان المتوسط والاقتصادى من أبرز ملامح هذه الظاهرة أيضا (١٠) .

ولقد ظهرت فجوة إسكانية نتيجة لمشكلة عدم مقدرة المراكز الحضرية المصرية على استيعاب سكانها والمهاجرين إليها تمثلت فى الحاجة إلى نحو ٣,٩ مليون مسكن وذلك فى عام ١٩٨٦ كما يوضح الجدول التالى والشكل رقم (٤٨).

جدول رقم (٢٩)

الفجوة السكانية علي مستوى محافظات مصر ١٩٨٦ [١١]

م	المنطقة	الفجوة ألف مسكن	٪	م	المساحة	الفجوة ألف مسكن	
١	القاهرة	-٥٤٧	١٣,٩	١٤	كفر الشيخ	-١٨٤	٤,٦
٢	الدقهلية	-٣١٨	٨,١	١٥	الاسماعيلية	-١٤٦	٣,٧
٣	البحيرة	-٤٩٢	٧,٤	١٦	الفيوم	-٨٩	٢,٣
٤	الاسكندرية	-٢٦٤	٦,٧	١٧	بنى سويف	-٦٥	١,٦
٥	الشرقية	-٢٥٨	٦,٥	١٨	دمياط	-٦٠	١,٥
٦	الجيزة	-٢٤٤	٦,٢	١٩	أسوان	-٥٧	١,٤
٧	الغربية	-٢٤٢	٦,١	٢٠	بور سعيد	-٤٤	١,١
٨	القليوبية	-٢٠٧	٥,٢	٢١	السويس	-٢٧	٠,٧
٩	المنوفية	-٢٠١	٥,١	٢٢	شمال سيناء	-١٣	٠,٣
١٠	سوهاج	-٢٠١	٥,١	٢٣	مطروح	-٨	٠,٢
١١	المنيا	-١٩٠	٤,٨	٢٤	الوادى الجديد	-٨	٠,٢
١٢	قنا	-١٨٩	٤,٨	٢٥	البحر الأحمر	-٦	٠,٢
١٣	أسيوط	-١٨٦	٤,٧	٢٦	جنوب سيناء	غير متوفرة	-
					الجملة	٣٩٤٩	١٠٠

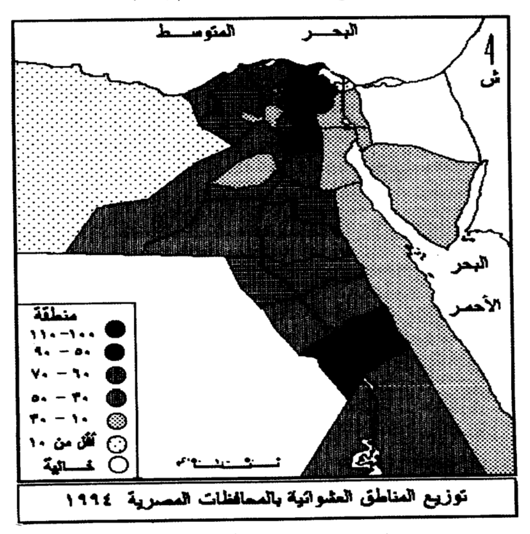


شكل رقم (٤٨)

ويلاحظ عدم خلو أية محافظة من هذه الفجوة ، وأن هناك عشر محافظات تراوح العجز فى كل منها بين ٢٠٠ و ٥٥٠ ألف وحدة سكنية ، منها سبع محافظات تمثل ٢٧٪ من عدد محافظات مصر كان مجموع العجز بها يمثل ٥٤,٩٪ من إجماليه على مستوى مصر ، ومجموع سكانها يمثل ٥٣,٥٪ من جملة سكان مصر فى عام ١٩٨٦ وهى محافظات : القاهرة (١٣,٩ ٪ من جملة العجز و ١٢,٦ ٪ من جملة السكان) الدقهلية (٨,١٪ من جملة العجز و ٧,٢ ٪ من جملة السكان) ، البحيرة (٧,٤ من جملة العجز و ٦,٨٪ من جملة السكان) ، الاسكندرية (٦,٧٪ من جملة العجز و ٧,٢٪ من جملة السكان) ، الشرقية (٦,٥ ٪ من جملة العجز و ٧,١٪ من جملة السكان) البحيرة (٦,٢ ٪ من جملة العجز و ٧,٧٪ من جملة السكان

والغربية (٦,١ ٪ من جملة العجز و ٦,٠ ٪ من جملة السكان) ، بحيث بلغت نسب العجز فى هذه المحافظات ٥٤,٩٪ بينما كان مجموع سكانها يمثل ٥٣,٥ ٪ من جملة سكان مصر فى التاريخ المذكور .

وفى عام ١٩٩٤ بلغ عدد المناطق العشوائية المصرية ١٠٤٤ منطقة ، بمتوسط ٤٤ منطقة لكل محافظة ، وقد بلغت المساحة التقديرية لهذه المناطق ٣٤٤ كم٢ ،أما عدد سكانها فقد بلغ نحو ١١,٦ مليون نسمة ، وقد قدرت تكلفة تطوير هذه المناطق بنحو ٥٢٦٨ مليون جنيه كما يوضح الشكل التالى والجدول رقم (٣٠) .



شكل رقم (٤٩)

جدول رقم (٣٠) توزيع المناطق العشوائية على محافظات مصر [١٢]

م	المحافظة	الحضر ٪	عدد المناطق	المساحة كم ٢	السكان ألف نسمة	٪ من سكان الحضر	تكلفة التطوير مليون جنيه
١	القاهرة	١٠٠	٧٩	٢٨	٢١٩٣	٣٢	٩٥٠
٢	الاسكندرية	١٠٠	٤١	١٣	١١١٣	٣٥	٤٩٨
٣	بورسعيد	١٠٠	٧	١	٧١,٥	٨	٢٨
٤	السويس	١٠٠	١٤	٢	٤٣	١١	٨٢,٧
٥	دمياط	٢٥,٢	٨٦	١٦	١٧٩	٦٤	٧٣
٦	الدقهلية	٢٦,٢	١٠٩	٥	٦٤٨	٥٦	١٣٨
٧	الشرقية	٢١,١	٧٠	١٧	٢٩١	٣٨	٥١,٤
٨	القليوبية	٤٣,٧	٦٧	٢٠	٩٣٨	٦٤	٢٧٩,٧
٩	كفر الشيخ	٢٢,٨	٤٦	٦	٢٠٩	٣٤	٧٣,٨
١٠	الغربية	٣٢,٧	٤٧	١٣	٥٥٨	٣٥	٢٩٧
١١	المنوفية	٢٠,١	٢٤	١	٣٢	١٣	٥
١٢	البحيرة	٢٣,٥	٦٦	١٢	٤٠٤	٤٣	١٧٩
١٣	الاسماعيلية	٤٨,٨	١٧	٥	١٤٩	٤٠	١٢٠
١٤	الجيزة	٥٧,٥	٣٤	٤٤	٢٢٥٩	٦٠	٩٢٤
١٥	بنى سويف	٢٥,١	٥١	٣,٩	١٤٤	٣٢	٩٥
١٦	الفيوم	٢٣,٢	٢٨	٥	١٠٠	٢٣	٣٥
١٧	المنيا	٢٠,٨	٣٠	٨	٢٩١	٤٩	٥٧
١٨	أسيوط	٢٧,٨	٥٠	٦	٤٠١	٢٥	١٥٩
١٩	سوهاج	٢١,٩	٣٤	١٣	٣٨١	٥٦	٥٠
٢٠	قنا *	٢٣,٣	٧٥	٩	٦٤	٣٠	٦٩٣
٢١	أسوان	٣٩,٩	٣٣	٣	١٩٣	٣٠	١٨٠
٢٢	البحر الأحمر	٨١,٨	٢١	٢٨	٦٩	٣٦	٢٨٧
٢٣	مطروح	٥١,٣	٥	٩	٣١	٦٠	٢٨
٢٤	جنوب سيناء	٤٤,٥	١٢	٦١	٨	٢٩	٥٤
	الجملة.....	–	١٠٤٤	٣٤٤	١١٥٦١	٣٧٪	٥٢٣٧,٦

* تخلو محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد من هذه المناطق * بما فيها بيانات مدينة الأقصر.

وتمثل مشكلة المناطق العشوائية أبرز مشكلات النمو الحضرى فى مصر فقد كان سكانها فى عام ١٩٩٤ يمثلون نحو ٢٤٪ من جملة سكان مصر ، نحو ٥٥٪ من جملة سكان حضرها ، وهذا يعنى أن نحو نصف سكان مدن مصر يسكنون مناطق تعانى من المشكلات الحضرية المتمثلة فى ضيق الشوارع وقدم المساكن وتهالكها وتجاورها والتصاقها وتدهور مرافقها .

وقد تراوح عدد المناطق العشوائية فى كل محافظة فى عام ١٩٩٤ بين ٥ مناطق فى محافظة مطروح و ١٠٩ منطقة فى محافظة الدقهلية مع وجود ٨ محافظات لم يقل عدد هذه المناطق بها عن ٥٠ منطقة هى : دمياط ، قنا - بما فيها مدينة الأقصر ذات الطبيعة الخاصة - الشرقية - القليوبية - البحيرة ، بنى سويف ، وأسيوط ، ولقد بلغ عدد هذه المناطق فى محافظة الفيوم ٢٨ منطقة منها ١٠ مناطق فى مدينة الفيوم وحدها ، ويوضح الجدول التالى المحافظات المصرية ذات العدد الأكبر من هذه المناطق ، حيث يتبين أن هذه المحافظات السبع كانت تضم أكثر من نصف عدد هذه المناطق على مستوى مصر كلها .

جدول رقم (٣١) المحافظات المصرية ذات العدد الأكبر من المناطق العشوائية ١٩٩٤

المحافظة	عدد المناطق	٪	المحافظة	عدد المناطق	٪
الدقهلية	١٠٩	١٠,٤٤	الشرقية	٧٠	٦,٧٠
دمياط	٨٦	٨,٢٣	القليوبية	٦٧	٦,٤٢
القاهرة	٧٩	٧,٥٧	البحيرة	٦٦	٦,٣٢
قنا + مدينة الأقصر	٧٥	٧,١٨	الجملة	٥٥٢	٥٢,٨٧

أما مساحة المناطق العشوائية فى المحافظة فقد تراوحت بين ١كم^{2} فى محافظة بور سعيد و ٤٤كم٢ فى محافظة الجيزة [١٣] وباستثناء محافظة جنوب سيناء فإن محافظات مصر قد تألفت من مجموعتين من حيث مساحة المناطق العشوائية ، مجموعة تتراوح هذه المساحة فى الواحدة منها بين ٢٠و٤٥كم^{2} وتضم محافظات : الجيزة والقاهرة والبحر الأحمر والقليوبية ، ومجموعة أخرى تقل هذه المساحة فى الواحدة منها عن ٢٠ كم٢ وتضم بقية محافظات مصر باستثناء محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد ، حيث لاتوجد بيانات عن مناطقها العشوائية [١٤] ويوضح الجدول التالى أكبر محافظات مصر من حيث هذه المساحة :

جدول رقم (٣٢) المحافظات المصرية ذات المساحة الأكبر من مساحة المناطق العشوائية ١٩٩٤

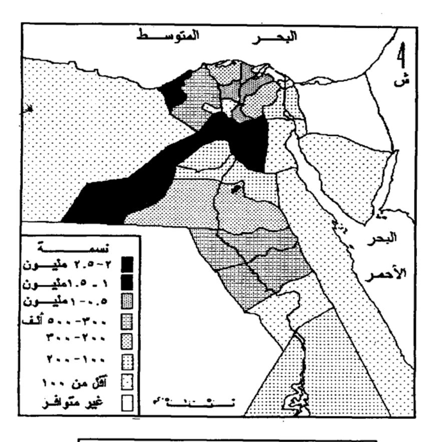
المحافظة	المساحة كم٢	٪	المحافظة	المساحة كم٢	٪
جنوب سيناء	٦١	١٧,٧	القاهرة	٢٨	٨,١
الجيزة	٤٤	١٢,٨	البحر الأحمر	٢٨	٨,١
بنى سويف	٣٩	١١,٣	القليوبية	٢٠	٥,٨
الجملة				٢٢٠	٦٣,٩٥

ويوضح الجدول التالى أكبر محافظات مصر من حيث عدد سكان المناطق العشوائية .

جدول رقم (٣٣) المحافظات المصرية ذات العدد الأكبر من سكان المناطق العشوائية ١٩٩٤

المحافظة	السكان ألف نسمة	٪	المحافظة	السكان ألف نسمة	٪
الجيزة	٢٢٥٩	٢٠,٩٣	القليوبية	٩٣٨	٨٣٦٨
القاهرة	٢١٩٣	٢٠,٣٠	الدقهلية	٦٤٨	٦,٠٠
الاسكندرية	١١١٢	١٠,٢٩	الغربية	٥٨٨	٥,٤٢
الجملة				٧٧٣٨	٧١,٦٦

حيث يتبين أن هذه المحافظات الست كانت تضم نحو ٧,٧ مليون نسمة من جملة سكان هذه المناطق على مستوى مصر كلها ، يمثلون نحو ٧٢٪ من جملتهم ، منهم ٥٣٣٦ ألف نسمة تمثل ٤٩,٤٪ فى محافظات إقليم القاهرة الكبرى الثلاث ، ومن ثم يتبين إن الاقليم الحضرى الأكبر فى مصر يضم نحو نصف سكان المناطق العشوائية المصرية ، شكل رقم (٥٠) .



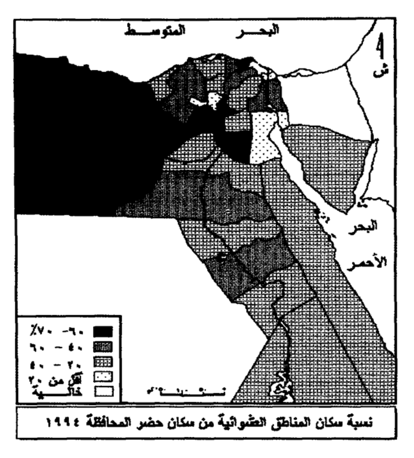
توزيع سكان المناطق العشوائية بالمحافظات المصرية ١٩٩٤

شكل رقم (٥٠)

ومما يزيد من عمق هذه المشكلة ارتفاع نسبة سكان المناطق العشوائية من جملة سكان حضر المحافظة ، حيث بلغت هذه النسبة أكبر من ٥٠٪ فى ست محافظات يوضحها الجدول التالى وشكل رقم (٥١) :

جدول رقم (٣٤) المحافظات المصريةذات النسب الأكبر من سكان المناطق العشوائية إلى سكان الحضر بها ١٩٩٤

المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة
القليوبية	٦٤	مطروح	٦٠	الدقهلية	٥٦
دمياط	٦٤	الجيزة	٦٠	سوهاج	٥٦



نسبة سكان المناطق العشوائية من سكان حضر المحافظة ١٩٩٤

شكل رقم (٥١)

وفيما بين عامى ١٩٨٦و١٩٩٦ ازدادت حدة مشكلة المناطق العشوائية ، فقد أظهرت البيانات الأولية لتعداد عام ١٩٩٦ أن عدد سكان بعضها فى مدينة القاهرة قد ازداد بنسب مرتفعة فيما بين هذين التعدادين ، كإحدى شياخات قسم الساحل التى ازداد سكانها بنسبة ١١١٪ وإحدى شياخات قسم البساتين التى ازداد سكانها بنسبة ٤٨٪ وقد تكرر هذا الوضع فى مدينة الاسكندرية حيث ازداد عدد سكان إحدى شياخات قسم محرم بك بنسبة ٢٢١٪ وإحدى شياخات قسم الدخيلة بنسبة ٤١٪ (١٥) .

وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى ماتتميز به المناطق الحضرية عن المناطق الريفية من عوامل جاذبة لسكانها أهمها فرص العمل والخدمات (١٦) فى الوقت ذاته الذى لاتستطيع فيه الرقعة المبنية بالمناطق الحضرية استيعاب هذه الهجرة الوافدة وهو

الأمر الذى يدفع الوافدين الجدد إلى حل مشكلتهم بطرقهم الخاصة [١٧] ، وهو الحل الذى ينعكس فى شكل امتدادات عمرانية عشوائية حول التجمعات السكنية القائمة فى نمو أخطبوطى يمكن تجاوزا اعتباره « سرطانا عمرانيا [١٨] يخل بالنمو الحضارى المتوازن الذى يتماثل فيه عرض الإسكان الحضرى من الوحدات السكنية المتنوعة أو يتقارب مع المعدلات الإجمالية للنمو السكانى الحضرى [١٩].

ويمكن إيجاز أسباب تكون المناطق العشوائية فيما يلى : [٢٠] ،

١ - محاولة السكان توفير مساكنهم اعتمادا على أنفسهم وبشكل فردى ، حيث يلجئون إلى البناء فى أى مكان متاح وبأية صورة ممكنة دون توجيه أو إشراف .

٢ - صعوبة البناء فى بعض المناطق بالنسبة للسكان ذوى الدخل المحدود بسبب اشتراطات البناء .

٣ - اعتبار التجمعات العشوائية التى بنيت قبل عام ١٩٦٦ تجمعات قانونية ، مما شجع على نمو تجمعات أخرى أو ساعد على نموها .

٤ - تساهل السلطات المشرفة نظراً لعجزها على تقديم البدائل القانونية .

كما يمكن إيجاز الخصائص العامة للمناطق العشوائية فيما يلى :

أولا : الخصائص العمرانية والبيئية [٢١] :

١ - رداءة مستوى المساكن التى لاتخضع لأى نو ع من الرقابة ، وافتقار بعضها إلى المرافق الأساسية كالمياه والصرف الصحى والكهرباء ، وإلى المساحات الخضراء أو المفتوحة مما يؤدى إلى اعتبار الشوارع هى المتنفسات الوحيدة للترفيه عن السكان .

٢ - ضيق الشوارع وتعرجها أحيانا نتيجة للتقسيم العشوائي مما يؤدى إلى صعوبة وجود مواصلات داخلية وإلى عدم سيولة المرور بسبب اختلاف مناسيب الشوارع فى بعض الأحيان .

٣ - تداخل الأنشطة الاقتصادية والأسواق مع المناطق السكنية حيث يعتمد معظمها على الشارع كوسيلة لعرض وبيع منتجاتها .

ثانيًا : الخصائص الاقتصادية والاجتماعية (٢٢)

١ – ارتفاع نسبة السكان ذوى الدخول المنخفضة .

٢ – ارتفاع الكثافة السكانية في بعض المناطق العشوائية نتيجة لتكدس أكثر من أسرة في مسكن واحد وهو ماينعكس في صورة ارتفاع معدل نمو التزاحم .

٣ – سوء الحالتين الصحية والتعليمية لمعظم السكان .

٤– ارتفاع نسبة المشكلات الاجتماعية كتشرد الأحداثث والتسرب ب والبلطجة .

(١٠–٢) المناطق العشوائية بمحافظة الفيوم

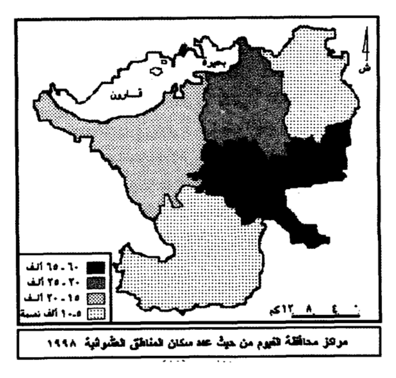
بلغ عدد المناطق العشوائية بمحافظة الفيوم ٢٨ منطقة وذلك فى عام ١٩٨٦ تمثل نحو ٢,٧٪ من عددها على مستوى مصر في ذلك التاريخ وهو ١٠٤٤ منطقة كما بلغت جملة مساحتها ٥كم٢ تمثل ١,٥٪من إجمالى مساحة المناطق العشوائية المصرية فى التاريخ المذكور والبالغة ٣٤٤ كم٢ .

كما بلغ عدد سكان هذه المناطق نحو ١٠٠ ألف نسمة ، أى مايوازى ٠,٨٦٪ من جملة سكان المناطق العشوائية المصرية فى عام ١٩٨٦ والبالغ ١١٥٦٠٠٠٠ نسمة ، وهؤلاء السكان كانوا يمثلون ٢٣٪ من جملة سكان حضر المحافظة فى مقابل ٣٧٪ على مستوى مصر ، وقد قدرت التكلفة اللازمة لتطوير المناطق العشوائية بالمحافظة بنحو ٣٥ مليون جنيه ، وهو مايوازى نحو ٠,٧٪ من المبلغ اللازم لتطوير المناطق العشوائية المصرية وقدره ٥٢٦٧,٦ مليون جنيه (٢٣) وقد ارتفع عدد سكان المناطق العشوائية بالمحافظة إلى نحو ١١٤ ألف نسمة فى عام ١٩٩٨ (٢٤) .

ولقد توزعت المناطق العشوائية بمحافظة الفيوم على مراكزها الإدارية الخمسة أو مدنها الخمس كما يوضح الجدول التالى ، والشكلين : (٥٢) و (٥٣) .

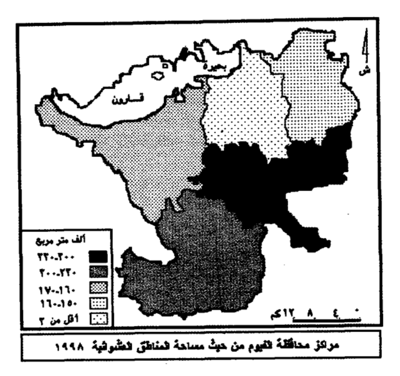
جدول رقم (٣٥) المناطق العشوائية بمراكز محافظة الفيوم ١٩٩٨ (٢٥)

المركز		عدد السكان	عدد الأسر	المساحة م٢	المبانى
الفيوم		٦١٣١٣	١٢٢٦٣	٣٢٨٧٠٠	٤٥٩٥
	٪	٥٣,٦٥	٥٣,٨٤	٣١,١٣	٣٧,٨٧
أبشواى		١٥٥٢٦	٣١٠٦	١٦١٢٥٠	٢٧٧٢٠
	٪	١٣,٦٤	١٣,٦٤	١٥,٢٧	٢٢,٤٢
اطسا		٦٧٥١	١٣٥١	٢٣٢٠٠٠	٩٠٠
	٪	٥,٩٣	٥,٩٣	٢١,٩٧	٧,٤٢
طامية		٩٧٨٩	١٩٥٩	١٥٤٠٠٠	١٦٥٩
	٪	٨,٦١	٨,٦٠	١٤,٥٨	١٣,٦٧
سنورس		٢٠٤٧٦	٤٠٩٦	١٨٠٠٠٠	٢٢٦٠
	٪	١٧,٩٩	١٧,٩٨	١٧,٠٥	١٨,٦٢
الجملة		١١٣٨٥٥	٢٢٧٧٥	١٠٥٥٩٥٠	١٢١٣٤



مراكز محافظة الفيوم من حيث عدد سكان المناطق العشوائية ١٩٩٨

شكل رقم (٥٢)



مراكز محافظة الفيوم من حيث مساحة المناطق العشوائية ١٩٩٨

شكل رقم (٥٣)

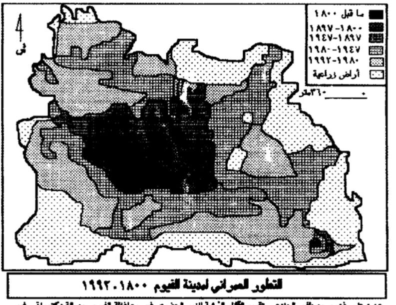
(١٠-٢-١) المناطق العشوائية بمدينة الفيوم :

تطورت مساحة مدينة الفيوم من نحو ٠,٤ كم٢ عام ١٨٠٠ إلى نحو ٨,٣كم٢ فى عام ١٩٩٢ ، كما ارتفع عدد سكانها من نحو ٣٠ ألف نسمة عام ١٨٨٢ إلى نحو ٢٦١ ألف نسمة عام ١٩٩٦ ، ويوضح الجدول التالى تطور مساحة المدينة :

جدول رقم (٣٦) تطور مساحة مدينة الفيوم ١٨٠٠-١٩٩٢

السنة	المساحة كم٢	السنة	المساحة كم٢
١٨٠٠	٠,٤٠	١٩٨٠	٥,١١
١٨٩٧	٠,٧١	١٩٩٢	٨,٣٠
١٩٤٧	٣,٠٧	١٩٩٨	١٢,٧٧

ولقد تمثلت رقعة المدينة فى عام ١٨٠٠ فى نواتها المحيطة ببحر يوسف ، شكل رقم (٧) والتى بلغت مساحتها نحو ٤٠٣ ألف متر ٢ ، ارتفعت إلى ٧١٤ ألف متر ٢ فى عام ١٨٩٠ ، بمعدل نمو قدره ٧٧٪ بظهور أحياء : الحواتم ، منشأة وصفى ، النويرى ، الفوال ، والبارودية القبلية ، وفى عام ١٩٤٧ ارتفعت مساحة المدينة إلى ٣,١ كم٢ بظهور أحياء : التفتيش ، منشأة لطف الله ، الجون ، الحادقة وباغوص ، وقد بلغت مساحة المدينة فى عام ١٩٤٧ ٢٦٥٪ مما كانت عليه فى عام ١٨٩٧ بسبب مجموعة من العوامل منها إنشاء خط سكة حديد الفيوم – سنورس ، شق طريق القاهرة – الفيوم الصحراوى إنشاء مرافق المياه والصرف الصحى عام ١٩٣٨ وردم بعض أفرع بحر يوسف المعوقة لنمو المدينة (٢٧) .



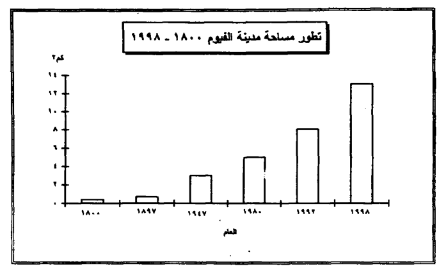
التطور العمراني لمدينة الفيوم ١٨٠٠-١٩٩٢

عن : على فهمى مصطفى الجندى - تقويم الآثار البيئية للنمو الحضرى فى محافظة الفيوم - رسالة دكتوراة - غير منشورة - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - القاهرة - ١٩٩٥ - ص ٧٥ .

شكل رقم (٥٤)

وخلال الفترة ١٩٤٧-١٩٨٠ تسارع نمو مساحة المدينة لترتفع إلى ٥,١١ كم٢ فى عام ١٩٨٠ ، بما يمثل ١٣٣٪ مما كانت عليه فى عام ١٩٤٧ ، حيث كانت تنمو بنسبة ٢,٥٪ بمعدل ٣٠ فدانا كل عام وذلك بسبب ضم قريتى قحافة ودار الرماد والتحام بعض العزب بها ، وإزالة المزيد من معوقات نموها كخط السكة الحديدية الضيقة (١٩٥٦) ، وإنشاء فرع جامعة القاهرة (١٩٧٥) ، فضلا عن نمو سكان المدينة (٢٨) وفى عام ١٩٩٢ بلغت مساحة المدينة نحو ٨,٣كم٢ بمعدل نمو قدره ٦٢٪ مما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ ، حيث كانت تنمو بمعدل ٤٦,٨ فدان سنويا ،

فظهرت أحياء سكنية جـديـدة (كحـي الجامعة) والتحمت بعض الكـتل العمرانية (كالتحام حى المشتل بحى البارودية البحرية ومنشأة لطف الله بدار الرماد) ، وامتد النمو العمراني للمدينة على محاور الطرق (٢٩) شكل رقم (٥٥) .



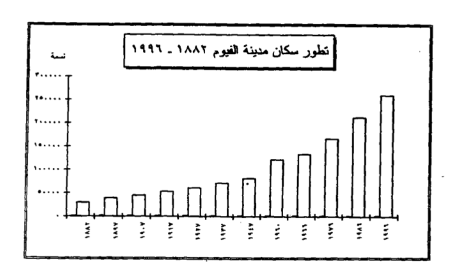
شكل رقم (٥٥)

وقد شهدت المدينة نموا سكانيا يوضحه الجدول التالى وشكل رقم (٥٦) :

جدول رقم (٣٧) تطور سكان مدينة الفيوم ١٨٨٢-١٩٩٦ (٣٠)

السنة	العدد نسمة	معد ل النمو	السنة	العدد نسمة	معد ل النمو
١٨٨٢	٣٠٢٢٩	–	١٩٤٧	٨١٩٢٧	١٤,٨٠
١٨٩٧	٣٩٢٥٤	٢٩,٨٦	١٩٦٠	١٢٢٤٠٠	٤٩,٤٠
١٩٠٧	٤٥١٦٥	١٥,٠٦	١٩٦٦	١٣٣٦١٦	٩,١٦
١٩١٧	٥٣١١٦	١٧,٧٢	١٩٧٦	١٦٦٩١٠	٢٤,٩٢
١٩٢٧	٦٠٧٨١	١٤,٤٣	١٩٨٦	٢١٣٠٧٠	٢٧,٦٥
١٩٣٧	٧١٣٦٣	١٧,٤١	١٩٩٦	٢٦٠٩٦٤	٢٢,٤٨

حيث شهدت الفترة أكبر معدلات النمو السكاني للمدينة بسبب تسارع نموها العمراني الناتج عن ضم بعض القرى (قحافة ودار الرماد) وتمددها لتلتحم بالعديد من العزب المجاورة وتخلصها من بعض معوقات نموها المكاني (خط السكة الحديدية الضيق) ، كما لم يقل معدل نمو سكان المدينة عن ٢٢٪ خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٦ .



شكل رقم (٥٦)

حيث تخطت المدينة علامة المائة ألف نسمة خلال الفترة التعدادية ١٩٤٧-١٩٦٠ ، وعلامة المائتى ألف خلال الفترة التعدادية ١٩٧٦-١٩٨٦ .

وتستوعب مدينة الفيوم نحو ٥٤٪ من جملة سكان المناطق العشوائية بالمحافظة تليها مدينة سنورس بنسبة ١٨٪ فمدينة ابشواى بنسبة ١٤٪ ، أما من حيث المساحة فإن مدينة الفيوم تضم نحو ٣١ ٪ منها ، تليها مدينة إطسا بنسبة ٢٢٪ فمدينة سنورس بنسبة ١٧٪ ، كذلك تضم مدينة الفيوم نحو ٣٨ ٪ من جملة مبانى المناطق العشوائية تليها مدينة أبشواى بنسبة ٢٢٪ ، فمدينة سنورس بنسبة ١٩٪ ، وهكذا يتبين أن مدينة الفيوم تضم نحو نصف عدد سكان المناطق العشوائية بالمحافظة ونحو نصف عدد أسرها ، وأكثر من ثلث مبانيها ونحو ثلث مساحتها .

وتتركز مناطق النمو العشوائى فى المدينة إما فى منطقة النواة القديمة حيث تنتشر المبانى الرديئة والمتدهورة خاصة فى أحياء : الواقدى ، الروبى ، المبيضة والحواتم ، أو فى المناطق الحديثة كالامتدادات العمرانية فى أحياء : الفواخير ، الشيخ حسن ، منشأة البكرى ، دار الرماد ، قحافة ، عزبة المدابغ ، والعلاوى [٣١] وذلك بسبب عدم اتباع خطوط التنظيم المعلنة من الإدارة الهندسية بمجلس المدينة ، حيث نشأت على أرض غير مخططة لاتتوافر فى معظمها الشروط الصحية للسكن الملائم [٣٢] شكل رقم (٥٧) .

ولقد أدى النمو العشوائي المتعاقب إلى قصور الخطة العمرانية للمدينة وإلى إعاقة عمليتي تخطيطها واستخدام الأرض بها (٣٥) وتتمثل مشكلات النمو العشوائي في تلك المناطق فيما يلي :

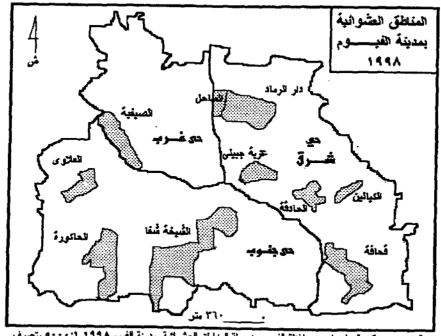
١ - ضيق الشوارع وكثرة تعرجاتها ومن ثم عدم صلاحيتها لسير المركبات .

٢ - انتشار الكثير من المباني المتدهورة والمباني الطينية - كما في أحياء : قحافة ودار الرماد والعلاوي - مما يشكل تناقضا حضريا ويؤكد وضوح الحافة الريفية - الحضرية بالمدينة ، حيث تتوزع هذه المناطق الثلاث على أطراف المدينة الشرقية والشمالية والغربية على التوالي (٣٦) .

٣ - قصور الخدمات بكافة أنواعها في مناطق النمو العشوائي على أطراف المدينة وعجز شبكات المرافق العامة عن تغطيتها بسبب قلتها أو انتهاء عمرها الافتراضي .

٤ - ضآلة المساحات المفتوحة والمناطق الخضراء فضلا عن الميادين العامة خاصة في المناطق كثيفة السكان .

٥ - تآكل الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة بسبب « التعرية البشرية » الناتجة عن تحويلها إلى مناطق مبنية .



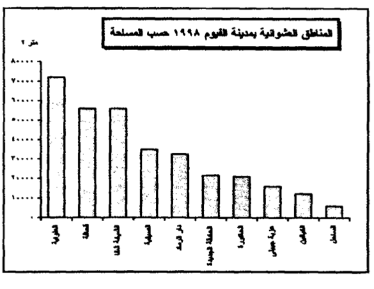
المصدر : مركز المعلومات بمحافظة الفيوم - خريطة المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨ ١:٥٠٠٠ بتصرف

شكل رقم (٥٧)

ولقد بلغ عدد المناطق العشوائية بالمدينة فى عام ١٩٩٨ عشر مناطق مساحتها الإجمالية نحو ٠,٣ كم٢ (٣٢٨٧٠٠م٢) ، تقطنها ١٢٢٦٣ أسرة إجمالية عدد أفرادها ٦١٣١٣ نسمة يقيمون فى ٤٥٩٥ مبنى سكنى ، وذلك كما يوضح الملحق رقم (٢) ويستأثر حى شرق بالنسبة الكبرى من هذه المناطق حيث تقع به ستا منها هى : دار الرماد الكيالين ، قحافة ، الحادقة ، عزبة جبيلى ، والساحل ، بينما توجد ثلاث منها فى حى جنوب هى : العلاوة ، الحاكورة والشيخة شفا ، أما ثالث أحياء المدينة وهو حى غرب فتوجد به منطقة واحدة هى الصيفية [٣٣] .

(١٠-٢-٢) الدراسة الميدانية :

أجريت الدراسة الميدانية المشتملة على استمارة الاستبانة فى خمس من المناطق العشوائية العشر دار الرماد والصيفية والعلواية والحاكورة والكيالين ، وقد بلغت جملة مساحات هذه المناطق ١٧٣١٠٠ متراً مربعاً بما يوازى ٥٢,٦٦٪ من جملة مساحات المناطق العشوائية بالمدينة ، أما مجموع أعداد سكانها فقد بلغ ٢٩٢٥٠ نسمة تمثل ٤٧,٧١٪ من جملة سكان المناطق العشوائية العشر ، تضمهم ٥٨٧٥ أسرة تمثل النسبة ذاتها ويقطنون ٢١٩٥ مبنى تمثل ٤٧,٧٧٪ من جملة مبانى المناطق العشوائية بالمدينة ، ومن ثم لم تقل نسبة مساحة المناطق التى خضعت للدراسة الميدانية أو عدد الأسر التى تقطنها أو عدد مبانيها أو عدد سكانها عن ٤٥٪ من إجمالها على مستوى المدينة (شكل رقم ٥٨) .



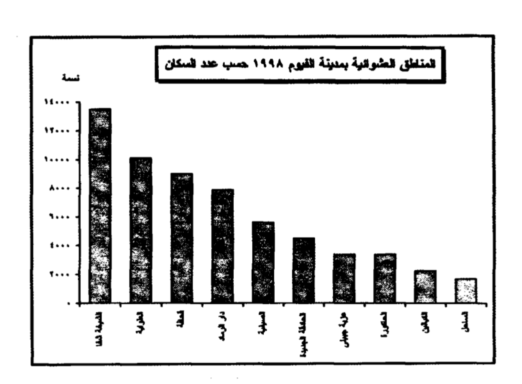
شكل رقم (٥٨)

ومن ناحية أخرى فقد طبقت استمارة الاستبانة على ٣٢٠ أسرة تمثل ٥,٤٥٪من إجمالى عدد أسر المناطق الخمس المذكورة و ٢,٦١٪ من إجمالى عدد الأسر على مستوى المناطق العشوائية العشر، ويوضح الجدول التالى خصائص المناطق الخمس:

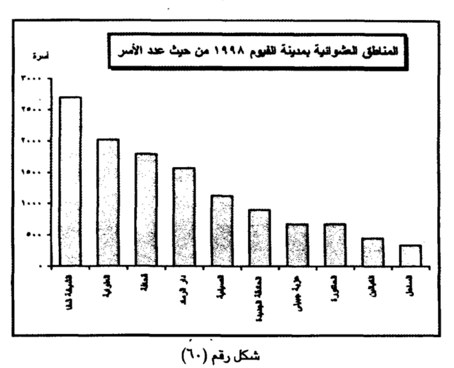
جدول رقم (٣٨) خصائص المناطق العشوائية قيد الدراسة بمدينة الفيوم

الخصيصة/المنطقة	دار الرماد	الصيفية	العلاوى	الحاكورة	الكيالين	الجملة
السكان (نسمة)	٧٨٧٥	٥٦٢٥	١٠١٢٥	٣٣٧٥	٢٢٥٠	٢٩٢٥٠
٪	١٢,٨٥	٩,١٧	١٦,٥١	٥,٥١	٣,٦٧	٤٧١٣٧١
الأسرة (أسرة)	١٥٧٥	١١٢٥	٢٠٥٠	٦٧٥	٤٥٠	٥٨٧٥
٪	١٢,٨٥	٩,١٧	١٦٠٥١	٥,٥١	٣,٦٧	٤٧,٧١
المساحة (متر٢)	٣٢٧٠٠	٣٥٠٠٠	٧٢٠٠٠	٢١٠٠٠	١٢٤٠٠	١٧٣١٠٠
٪	٩,٩٥	١٠,٦٥	٢١,٩٠	٦,٣٩	٣,٧٧	٥٢,٦٦
المبانى (مبنى)	٤٧٠	٣٠٠	٩٠٠	٣٠٠	١٣٠	٢١٩٥
٪	١٠,٢٣	٦,٥٣	١٥,٥٩	٦,٥٣	٢,٨٣	٤٧,٧٧
استمارة الاستبانة	٨٠	٦٠	١٠٠	٥٠	٣٠	٣٢٠
٪ من عدد الأسر	٥,٠٨	٥,٣٣	٤,٨٨	٧,٤٠	٦,٦٧	٥,٤٥

ويوضح الملحق رقم (٢) توزيع المناطق العشوائية بمدينة الفيوم عام ١٩٩٨ حيث يتبين أن منطقة الشيخة شفا قد جاءت على قمة المناطق العشوائية بالمدينة من حيث عدد السكان (٢٢٪) تليها منطقة العلواية (١٧٪) فمنطقة قحافة (١٥٪) فمنطقة دار الرماد (١٣٪) ، ويمثل سكان هذه المناطق الأربع ٦٦٪ من سكان المناطق العشوائية بالمدينة عام ١٩٩٨ (شكل رقم ٥٩) ، فى حين تأتى مناطق الشيخة شفا والعلواية وقحافة ودار الرماد فى المراكز الأربعة الأولى من حيث عدد الأسر فى المنطقة العشوائية بنسب ٢٢٪ و ١٧٪ و١٥٪ و١٣٪ على الترتيب وبمجموع قدره ٦٦٪ أيضا (شكل رقم ٦٠) .



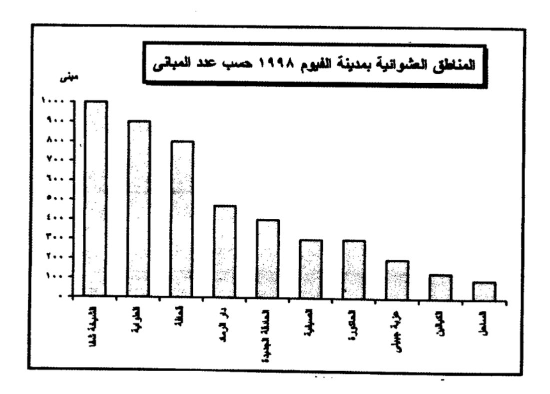
شكل رقم (٥٩)



شكل رقم (٦٠)

أما من حيث مساحة المنطقة العشوائية فقد جاءت منطقة العلواية في المركز الأول (٢٢٪) تليها منطقة قحافة (١٧٪) فمنطقة الشيخة شفا ١٧٪ فمنطقة الصيفية (١١٪) فمنطقة دار الرماد (١١٪) ، ويمثل مجموع مساحات مناطق : العلواية وقحافة والشيخة شفا ودار الرماد ٦٦٪ من جملة مساحات المناطق العشوائية بالمدينة عام ١٩٩٨ .

كذلك تأتى مناطق الشيخة شفا والعلواية وقحافة ودار الرماد فى المراتب الأربع الأولى من حيث عدد المبانى فى المنطقة العشوائية بنسب ٢٢٪ و ٢٠٪ و ١٧٪ و ١٠٪ على التوالى ، وبمجموع قدره ٦٩٪ من جملة عدد المبانى بالمناطق العشوآئية بالمدينة عام ١٩٩٨ (شكل رقم ١٤) .



شكل رقم (٦١)

(١٠-٣) المناطق العشوائية بمدينة الفيوم- الخصائص السكانية والعمرانية

اشتملت استمارة الاستبانة على مجموعة من الأسئلة التى تهدف إجاباتها إلى الكشف عن الواقع الراهن للخصائص السكانية والعمرانية للمناطق العشوائية بالمدينة (ملحق رقم ٣) ، وفيما سيلى استعراض لهذه الخصائص :

(١٠-٣-١)مكان الإقامة السابق:

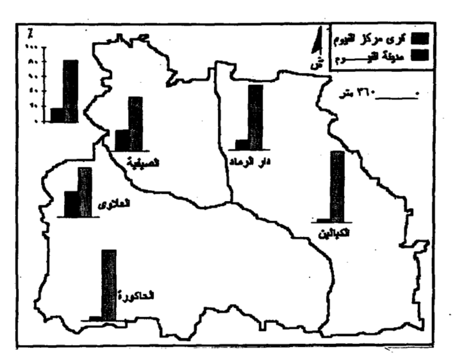
أظهرت نتائج الاستبانة أن القسم الأكبر من الأسر المبحوثة فى المناطق الخمس قيد الدراسة الميدانية قد وفدت إلى المناطق العشوائية بالمدينة من المناطق الريفية المحيطة بها وقد بلغت نسبة هؤلاء ٩٦٪ فى منطقة الكيالين و ٩٥٪ فى منطقة الحاكورة و٨٦٪ فى منطقة دار الرماد و ٧٢٪ فى منطقة الصيفية ، و ٦٥٪ فى منطقة العلواية ، مما يدل على أن الهجرة الريفية – الحضرية بمحافظة الفيوم هى التى تسهم بشكل مباشر فى تمدد المناطق العشوائية بالمدينة جنبا إلى جنب مع الزيادة الطبيعية لسكان المدينة جدول رقم (٣٩) وشكل رقم (٦٢) .

جدول رقم (٣٩) أماكن توافر سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

محل الاقامة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
مدينة الفيوم	١٣,٦١	٢٨,٢١	٣٤,٧٨	٥,٤٦	٤,٥٠	١٧,٣١
قرى وغرب مركز الفيوم	٨٦,٣٩	٧١,٧٩	٦٥,٢٢	٩٤,٥٤	٩٥,٥٠	٨٢,٦٩

(١٠-٣-٢) النشاط الاقتصادى :

تمثل الخدمات النسبة الكبرى من تلغى الأنشطة الاقتصادية لمفردات عينة الدراسة الميدانية (٣٥٪) تليها الزراعة (٢٥٪) فالصناعة (١٤٪)، ويدل هذا الترتيب على وفود معظم سكان المناطق العشوائية بالمدينة من ريفها المجاور – كما تبين فى الفقرة السابقة – وانتقالهم من حرفة الزراعة إلى الحرف والوظائف الحضرية وعلى رأسها الخدمات الصناعية .

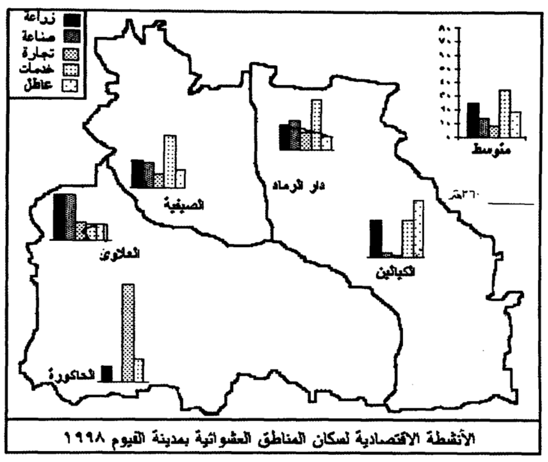


شكل رقم (٦٢) مناطق توافد سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

ولقد بلغت سبة العاملين بالخدمات ٧٢٪ فى منطقة الحاكورة ، و ٣٨٪ فى منطقة الصيفية ، و ٣٧٪ فى منطقة دار الرماد ،بينما بلغت نسبة العاملين بالزراعة أعلاها فى منطقة العلواية (٣٢٪) وذلك لوقوعها غير بعيد عن الأراضى الزراعية التى توسعت فوقها المدينة ولاتزال ، جدول رقم (٤٠) وشكل رقم (٦٣) .

جدول رقم (٤٠) الأنشطة الاقتصادية لسكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

النشاط	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
زراعى	١٨,٦٠	٢٠,٥١	٣٢,٦٠	١١,١١	٢٧,٢٧	٢٥,١١
صناعى	٢١,٤٠	١٧,٩٥	٣٢,٦٠	–	٢,٢٨	١٤,٣٩
تجارى	١٢,٧٥	١٠,٢٥	١٣,٠٨	٢,٠	٢,٢٨	٧,٢٢
خدمات	٣٧,٢٠	٣٨,٤٦	١٠,٦٨	٧٠,٢٢	٢٧,٢٧	٣٥,٠٧
لايعمل	١٠,٥	١٢,٨٢	١٠,٦٨	١٦,٦٧	٤٠,٩٠	١٨,٢١



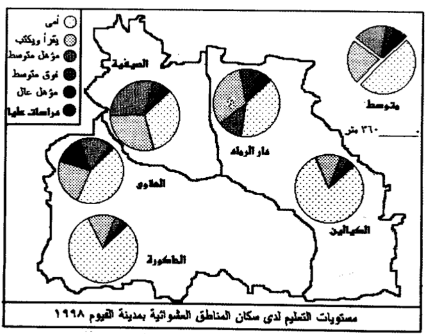
شكل رقم (٦٣)

(١٠-٢-٣)مستوى التعليم :

ترتفع نسبة الأمية بين سكان المناطق العشوائية بالمدينة حيث بلغ متوسط المناطق الخمس قيد الدراسة الميدانية ٥٥٪ ، وإن كانت ترتفع عن ذلك فى منطقتى الحاكورة (٧٢٪) والكيالين (٨٥٪) ، بينما ترتفع نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة فى منطقتى دار الرماد (٣٢٪) والصيفية (٢٨٪) ، بينما تنفرد منطقة العلواية بأكبر نسبة من الحاصلين على مؤهلات عليا (١٧٪) ويوضح ذلك الجدول التالى والشكل رقم (١٧) .

جدول رقم (٤١) مستويات التعليم لدى سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المستوى	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
أمي	٤٠,٠	٣٣,٣٣	٤٥,٦٥	٦٩,٠	٧٨,٨١	٥٤,٦٠
يقرأ ويكتب	١٢,٠	٢٨,٢١	٢٣,٩١	٢٤,٠	١١,٠٣	٢١,١١
مؤهل متوسط	٣٢,٠	٢٨,٢١	١٣,٥٠	٢,٢٢	٣,٥٠	١٥,٦٥
مؤهل فوق المتوسط	١٠,٠	٥,١٣	,٣	٢,٠	٣,٠	٣,٠٣
مؤهل بعال	٢,٠	٢,٥٦	١٥,٣٩	١,٧٨	٢,٦	٤,٣٩
دراسات عليا	٤,٠	٢,٥٦	٢,٠	١,٠	١,٠٤	١,٣١



مستويات التعليم لدى سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

شكل رقم (٦٤)

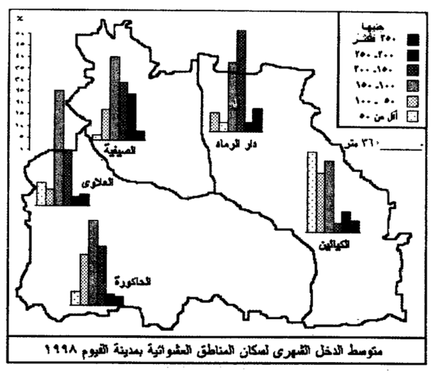
(١٠-٣-٤) الدخل الشهرى :

بلغ متوسط نوى الدخل الشهرى المتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ جنيها نحو ٣٧٪ من جملة مفردات عينة الدراسة الميدانية ، يليه متوسط نوى الدخل الشهرى المتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جنيها نحو وهى ٢٤٪ ، بحيث يمكن القول بأن متوسط نسبة السكان

ذوى الدخل الشهرى المتراوح بين ١٠٠و٢٠٠ جنيه تمثل ٦٠٪ من سكان هذه المناطق ، ويبين ذلك الجدول التالى والشكل رقم (٦٥) .

جدول رقم (٤٢) مستويات الدخل الشهرى لدى سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المتوسط	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
أقل من ٥٠ جنيها	٨,٠	–	١٠,٦٨	٥,٥٥	٢٧,٢٧	١٠,٣٠
٥٠	٤,٠	١٢,٨٢	٦,٦٠	٢٢,٢٣	٢٧,٢٧	١٤,٥٨
١٠٠	٣٠,٠	٣٠,٧٧	٥٢,١٧	٣٨,٨٩	٣١,٧٣	٣٦,٧٣
١٥٠	٤٤,٠	٢٠,٥١	٢٦,٢٩	٢٧,٧٨	–	٢٣,٧٠
٢٠٠	٤,٠	١٧,٩٥	٤,٣٦	٥,٥٥	٩,٠٩	٨,١٩
٢٥٠	١٠,٠	٢,٥٦	–	–	–	٢,٥١
٣٠٠	–	٢,٥٦	–	–	٤,٥٤	١,٤٢
٣٥٠	–	٥,١٢	–	–	–	١,٤٢
٤٠٠	–	٥,١٢	–	–	–	١,٠٢
٥٠٠ فاكثر	–	٢,٥٦	–	–	–	٠,٥١



متوسط الدخل الشهرى لسكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

شكل رقم (٦٥)

(١٠-٣-٥) بناء السكن :

بلغ متوسط نسبة الذين قاموا ببناء مساكنهم ٦٣٪ من جملة سكان المناطق العشوائية قيد الدراسة الميدانية ، غير أن هذه النسبة ترتفع في منطقتى الصيفية (٩٥٪) والكيالين (٧٣٪) ، وذلك بسبب حداثة تحول هاتين المنطقتين من وضعهما الريفى السابق إلى أجزاء من المدينة حيث تمتزج أنماط السكن الريفى والحضرى فى منطقة الحافة الحضرية - الريفية ، وقد بلغ متوسط الحاصلين على تراخيص بالبناء من بين هؤلاء ٥٨٪ ، ارتفعت إلى ٨٣٪ فى منطقة الكيالين وإلى ٧٠٪ فى منطقة دار الرماد وإلى ٦٥٪ فى منطقةالصيفية ، غير أن نسبة الذين بنوا مساكنهم طبقا لرسم هندسى قد تدنت إى ٢٥٪ فى المتوسط ، وإلى ١٤٪ فى منطقة الصيفية و ١٢٪ فى منطقة دار الرماد ، وتوضح ذلك الجدول الثلاث التالية .

جدول رقم (٤٣) كيفية بناء مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
لم يقم ببناء المسكن	٤٠	٥,١٢	٥٢,١٧	٦١,١١	٢٧,٢٧	٣٧,١٣
قام ببناء المسكن	٦٠	٩٧,	٤٧,٨٢	٣٨,٨٩	٧٢,٧٣	٦٢,٨٧

جدول رقم (٤٤) الحصول علي تراخص بناء مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
حصل على تصريح	٣٠,٤٣	٣٥,١٣	٧١,٤٣	١٦,٦٧	٥٤,٥٥	٤١,٦٤
لم حصل على تصريح	٦٩,٥٧	٦٤,٨٧	٢٨,٥٧	٨٣,٣٣	٤٥,٤٥	٥٨,٣٦

جدول رقم (٤٥) طريقة بناء مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

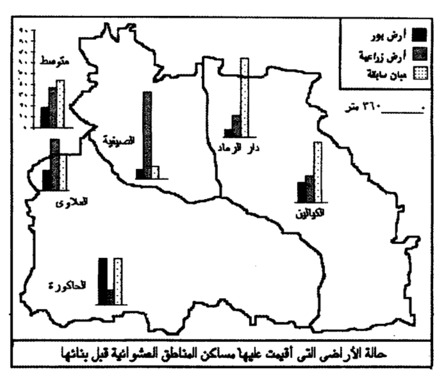
الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
بنفسك طبقا لرسم هندسى	١٢,٠	١٣,٥١	٦١,٩٠	١٦,٦٦	٢٠٧١	٢٤,٩٦
بنفسك بدون لسم هندسى	٣٨,٠	٤١,٢٤	٣٨,٠٩	٥,٥٦	٥٩,٠٩	٣٦,٤٠
طريقة أخرى	٥٠,٠	٤٥,٢٥	—	٧٧,٧٨	٢٠,٢٠	٣٨,٦٤

وقد أقر نحو ٣٨٪ من السكان الذين قاموا ببناء مساكنهم بأن الأرض المقام عليها هذه المساكن قبل البناء عليها كانت أرضا زراعية ، بينما أقر ١٩٪ منهم بأنها

كانت أرضا بوراً ، مما يعلن عن عملية الزحف العمرانى على الأرض الزراعية سواء بالتبوير أو البناء عليها وهى لاتزال فى مرحلة الإنتاج الزراعى ، ولقد بلغت نسبة الذين أقاموا مساكنهم فوق أرض زراعية أعلاها فى منطقتى الصيفية (٨١٪) والعلواية (٤٨٪) ، بينما بلغت نسبة الذين أقاموا مساكنهم فوق أرض بور أعلاها فى منطقة الحاكورة ، ويوضح ذلك الجدول التالى وشكل رقم (٦٦).

جدول رقم (٤٦) حالة مناطق مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم قبل البناء عليها

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
أرض بور	٦,٦٧	٨,١١	١٩,٠٥	٤٢,٨٦	١٨,٧٥	١٩,٠٩
أرض زراعية	٢٠,٠	٨١,٠٨	٤٧,٦٢	١٤,٢٨	٢٥,٠٠	٣٧,٥٩
مبان سابقة	٧٣,٣٣	١٠٨١	٣٣,٣٣	٤٢,٨٦	٥٦,٢٥	٤٣,٣٢



حالة الأراضى التى أقيمت عليها مساكن المناطق العشوائية قبل بنائها

شكل رقم (٦٦)

(١٠-٣-٦) نمط المسكن وخصائصه :

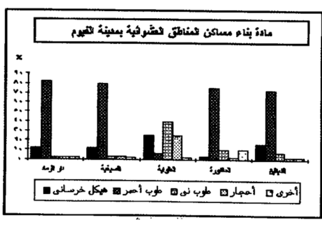
بلغ متوسط المساكن المنفردة على مستوى المناطق العشوائية الخمس قيد الدراسة الميدانية نحو ٥٣٪ ارتفعت إلى ٨٢٪ فى منطقة الكيالين وإلى ٧٩٪ فى منطقة الصيفية وإلى ٦٣٪ فى منطقة العلواية مما يدل على أن أصحاب هذه المساكن قد بنوها فوق أرض مملوكة لهم - أغلبها أراض زراعية ، ومما قد يؤكد ذلك ارتفاع متوسط نسبة المساكن المبنية بالطوب الأحمر فقط (٦٥٪) وتدنى متوسط نسبة المساكن ذات الهياكل الخرسانية إلى ١٤٪ متقاربا فى ذلك مع متوسط نسبة المساكن المبنية بالطوب اللبن (١٣٪) ، جدول رقم (٢٤٨٠) و (٤٩) وشكل رقم (٦٧) .

جدول رقم (٤٧) أنماط مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

النمط	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
منفرد	٥٢,٠	٧٩,٤٩	٦٣,٠٤	٣٨,٩٩	٨١,٨٢	٥٢,٧٤
شقة فى مبنى	٤٠,٠	١٧,٩٥	١٥,٢٢	٢٧,٦٨	١٨,١٨	٢٣,٨١
مشترك	٨,٠	٢,٥٦	٢١,٧٤	٣٣,,٣٣	-	١٢,٦٦

جدول برقم (٤٨) مادة بناء مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
هيكل خرسانى	١٠,٠	١٢,٨٢	٢٦,٠٩	٠,٢	١٨,١٨	١٣,٨٢
طوب أحمر	٨٥,٠	٨٠,,٠٦	٦,٥٢	٧٧,٧٨	٧٠,٢٣	٦٥,٤٢
طوب نى	٣,٠	٢,٥٦	٣٩,١٣	١٠,٠	٨,٠٩	١٢,٥٤
أحجار	١,٠	٢,٥٦	٢٦,٢٦	١,١١	٢,٥	٦,١١
أخرى	١,٠	٢,٠	٢,٠	٩,١١	١,٠	٢,٢١



شكل رقم (٦٧)

وقد بلغ متوسط المساكن ذات الطلاء الخارجي ٥٤٪ من جملة مساكن المناطق العشوائية الخمس قيد الدراسة الميدانية ، وهذا الطلاء كان الجير فى ٥٢٪ من المساكن ذات الطلاء ، ثم الأسمنت (٣٩٪) فالزيت (٨٪) ، كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (٤٩) الطلاء الخارجى لمساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
لايوجد	٥٠	٢٥,٦٤	٥٦,٥٢	٥٠,٠	٥٠,٠	٤٦,٤٣
يوجد	٥٠	٧٤,٣٦	٤٣,٤٨	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٣,١٣
أسمنت	–	٧٢,٤١	٥٠,٠	١١,١١	٦٣,٦٤	٣٩,٤٣
جير	٨٠	٢٠,٦٩	٣٥,٠	٨٨,٨٩	٦٣,٦٣	٥٢,١٩
زيت	٢٠	٦,٩	١٥,٠	–	–	٨,٣٨

ومن ناحية أخرى فقد بلغ متوسط نسبة المساكن ذات الطلاء الداخلى ٥٦٪ ، وكان هذا الطلاء يتراوح بين الجير (٤٨٪) والأسمنت (٣٥٪) ونسبة أقل من الزيت (١٦٪) كما يبين الجدول التالى :

جدول رقم (٥٠) الطلاء الداخلى لمساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
لايوجد	٢٨	٣٣,٣٤	٥٦,٥٢	٣٣,٣٣	٦٨,١٨	٤٣,٨٧
يوجد	٧٢	٦٦,٦٦	٤٣,٤٨	٦٦,٦٧	٣١,٨٢	٥٦,١٣
أسمنت	–	٧٦,٩٢	٣٥,٠	٨,٣٣	٥٧,١٤	٣٥,٤٨
جير	٥٨,٣٣	٢٣,٠٨	٢٥,٠	٩١,٦٧	٤٢,٨٦	٤٨,١٩
زيت	٤١,٦٧	–	٤٠,٠		–	١٦,٣٣

كذلك فقد تفاوت نوع أرضية المسكن فيما بين البلاط (٣٣٪) كمتوسط والطين (٣٥٪) لأن قسما كبيرا من مساكن هذه المناطق متحول عن مسكن قروى خاصة فى مناطق : الكيالين حيث ترتفع نسبته إلى ٥١٪ والعلواية (٣٩٪) والحاكورة (٣٨٪) ، كما يوضح الجدول التالى ، (صورة رقم ١) :

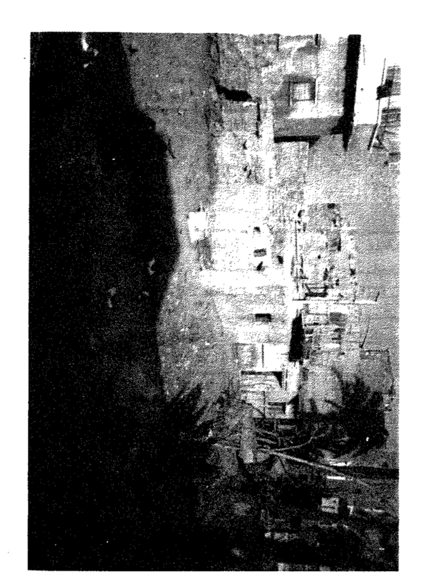
جدول رقم (٥١) مادة أرضية مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المادة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
بلاط	٥٦	٥٦,٤١	٢٣,٩١	١٦,٦٧	١٣,٦٣	٣٣,٣٢
طبقة أسمنت	٢٠	١٧,٩٥	٢٦,٠٩	٤٤,٤٤	٣٦,٣٦	٢٨,٩٧
طين	٢٤	٢٥,٦٤	٣٩,١٣	٣٨,٣٩	٥١,٠١	٣٥,٧٠
أخرى	–	–	١٠,٨٧	٠,٥	–	٢,٢٧

وقد بلغ متوسط المساكن التى تتراوح مساحتها بين ٦٠-٧٠ مترا مربعا ١٨٪ من جملة مساكن المناطق قيد الدراسة تليها نسبة المساكن التي تتراوح مساحتها بين ٤٠-٥٠ مترا مربعا وهى ١٦٪ وإن تفاوتت هذه النسبة علي مستوى المنطقة كما يوضح الجدول رقم (٥٢) :

جدول رقم (٥٢) مساحات مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المتوسط	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
١٠	–	٢,٥٦	–	–	–	٠,٥١
٢٠	–	–	–	١١,١١	–	٢,٢٢
٣٠	١٠	٧,٦٨	–	٢٧,٨٧	–	٥,٥٥
٤٠	١٤	٧,٦٩	١٩,٥٦	٢٢,٢٢	١٨,١٨	١٦,٣٣
٥٠	١٢	١٠,٢٥	٨,٧٠	٢٢,٢٢	–	١٠,٦٣
٦٠	١٠	٢٨,٢٠	١٥,٢٠	١١,١١	٢٧,٢٧	١٨,٣٦
٧٠	١٠	٧,٦٩	١٣,٤	–	٢٧,٢٧	١١,٦٠
٨٠	١٢	١٠,٢٥	٦,٥٢	–	٩,٠٩	٧,٥٢
٩٠	١٢	٥,١٢	١٠,٨٧	–	٩,٠٩	٧,٤٢
١٠٠	٢٠	١٠,٢٥	١٥,٢٠	–	–	٩,٠٩
١٢٠	–	٢,٥٦	–	–	–	٠,٥١
١٨٠	–	٢,٥٦	–	–	–	٠,٥١
٢٠٠	–	٥,١٢	–	–	–	١,٠٢

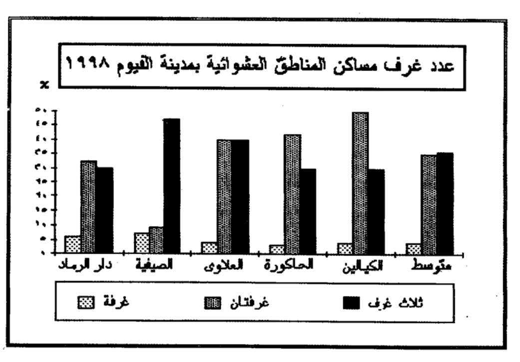


صورة رقم (١) جزء من الحافة الريفية الحضرية بمنطقة دار الرماد العشوائية بمدينة الفيوم

أما عدد غرف المسكن فكان متوسطه العام مابين ثلاث حجرات (٣٦٪) وحجرتان (٣٣٪) مع وجود نسبة من المساكن ذات الغرف الأربع فى بعض المناطق كالصيفية (٢٦٪) والحاكورة (٢٢٪) ، وأخرى من المساكن ذات الغرف الخمس كمنطقة الصيفية أيضا (٨٪) ، كما يظهر فى الجدول التالى :

جدول رقم (٥٣) مساحات مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

غرفة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
١	٦,٠	٧,٠٤	٤,٣٤	٣,٠	–	٣,٠٩
٢	٣٢,٠	٨,٦٩	٣٩,١٣	٤٤,٤٥	٥٠	٣٤,٦٥
٣	٣٠,٠	٤٧,٩٤	٣٩,١٣	٣٣,٣٣	٣١,٨٢	٣٦,٠٤
٤	٢٦,٠	٢٧,٦٤	١٠,٨٧	٢٢,٢٢	١٣,٣٦	١٩,٦٢
٥	٦,٠	٨,٦٩	٢,١٨	٣,٠	–	٤,٠٩



شكل رقم (٦٨)

(١٠-٣-٧) توافر المياه والكهرباء :

تتوافر المياه النقية لكل سكان المناطق العشوائية الخمس قيد الدراسة الميدانية ولكن بنسب تتراوح بين ٩٦٪ فى منطقة دار الرماد و ٧١٪ فى منطقة العلواية ، وكذلك تتوافر الكهرباء لمعظم هؤلاء السكان بنسب تتراوح بين ٩٦٪ فى منطقة دار الرماد أيضا و٨٣٪ فى منطقة الحاكورة ، أما دورات المياه فهى توجد بنسبة متوسطة قدرها ٩١٪ ، وإن كانت تتراوح بين ٩٨٪ فى منطقة الصيفية و ٧٢٪ في منطقة الكيالين ، والنسبة الغالبة من هذه الدورات خاصة (٥٦٪) وإن كانت ترتفع فى منطقة الصيفية إلى ٩٥٪ وتنخفض فى منطقة الكيالين إلى ٣٣٪ ويوضح الجدول التالى هذه الخصائص .

جدول رقم (٥٤) توافر الماء والكهرباء

دورات المياه فى مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المستوى	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
توافر المياه النقية	٩٦,٠	٩٤,٨٧	٧١,٧٤	٧٢,٧٣	٧٢,٧٣	٨١,١٦
عدم توافر المياه النقية	٤,٠	٥,١٣	٢٨,٢٦	٢٧,٢٧	٢٧,٢٧	١٨,٨٤
توافر الكهرباء	٩٦,٠	١٠٠	٨٤,٠٧٨	٨٣,٣٤	٩٠,٩٠	٩١,٠
توافر الكهرباء	٤,٠	–	١٥,٢٢	١٦,٦٦	٩,١٠	٩,٠
توافر دورات المياه	٤,٠	٢,٥٦	٢,١٧	٩,٠٩	٢٧,٢٧	٩,٠٢
عدم توافر دورات المياه	٩٦,٠	٩٧,٤٤	٩٧,٨٣	٩٠,٩١	٢٧,٢٧	٩٠,٩٨
دورات المياه خاصة	٨١,٢٥	٩٤,٨٧	٧١,١١	٥,٠	٣٣,٣٣	٥٦,١١
دورات مياه مشتركة	١٨,٧٥	٥,١٣	٢٨,٨٩	٩٥,٠	٦٦,٦٧	٤٢,٨٩

(١٠-٣-٨) تربية الحيوانات :

نظرا للمنشأ الريفى لمعظم سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم فلا يزال البعض منهم يربى بعض الحيوانات فى حظائر قد تكون جزءا من السكن الخاص به ، فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن نسبة لابأس بها من هؤلاء السكان لديهم حظائر للحيوانات (٢٩٪) ، ترتفع فى بعض المناطق إلى ٥٩٪ كمنطقة العلواية ، وهذه الحظائر توجد داخل المسكن كما فى مناطق الصيفية والكيالين (٨٧٪ لكل منهما) والعلواية (٦٦٪) ، أو ملحقة به كما في منطقتى الحاكورة (١٠٠٪) ودار الرماد (٩٠٪) ، (صورة رقم ٢) ويوضح ذلك الجدول التالى :

جدول رقم (٥٥) حظائر الحيوانات بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

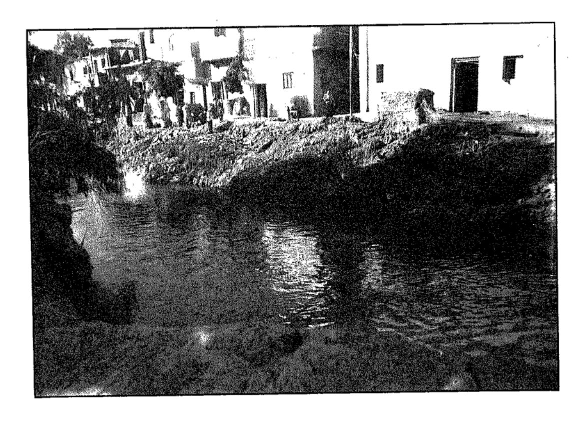
غرفة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
توجد حظيرة	٩٠,٠	٦٩,٤٨	٤١,٣٠	٨٣,٣٣	٦٩,٤٨	٧٠,٧٢
لاتوجد حظيرة	١٠,٠	٣٠,٥٢	٥٨,٧٠	١٦,٦٧	٣٠,٥٢	٢٩,٢٨
داخل المسكن	١٠,٠	٨٧,٥٠	٦٦,٦٦	–	٨٧,٥٠	٥٠,٣٣
خارج المسكن	١٢,٥٠	٣,٧٠	–	١٢,٥٠	٥,٧٤	–
ملحقة بالمسكن	٩٠,٠	–	٢٩,٦٣	١٠٠	–	٤٣,٩٣

(١٠-٣-٩) كيفية التخلص من القمامة :

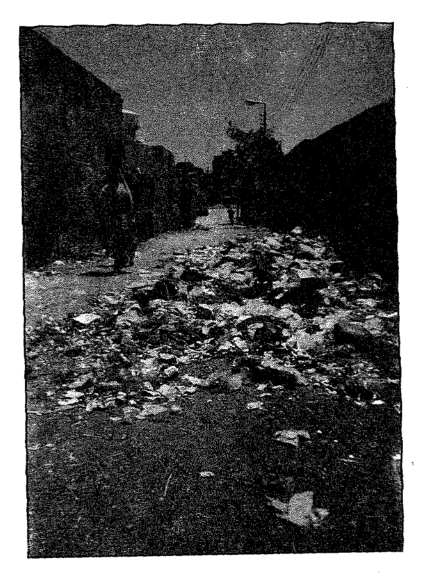
توضح أرقام الجدول رقم (٥٦) أن معظم سكان المناطق العشوائية يستخدمون صندوق القمامة العام للتخلص من قمامتهم وذلك بنسبة (٣٩٪ فى المتوسط) ورغم ذلك فإن نسبة من يتخلصون منها بإلقائها على حواف الترع قد بلغت (٣١٪ فى المتوسط) (صورة رقم ٣) كما بلغت نسبة المتخلصين منها بالقائها فى الطريق (٢٤٪ فى المتوسط) (صورة رقم ٤) وتتفاوت النسبتان الأخيرتان من منطقة إلى أخرى ، فترتفع نسبة المتخلصين منها عل حواف الترع إلى ٣٨٪ فى منطقة الصيفية و ٤٨٪ فى منطقة العلواية و٥٦٪ فى منطقة الحاكورة ، بينما ترتفع نسبة المتخلصين منها بالقائها فى الشارع إلى ٢٨٪ فى منطقتى الصيفية والعلواية و٣٩٪ فى منطقة الحاكورة ، شكل رقم (٦٩) .



صورة رقم (٢) حظائر الحيوانات بمنطقة الحاكورة العشوائية بمدينة الفيوم



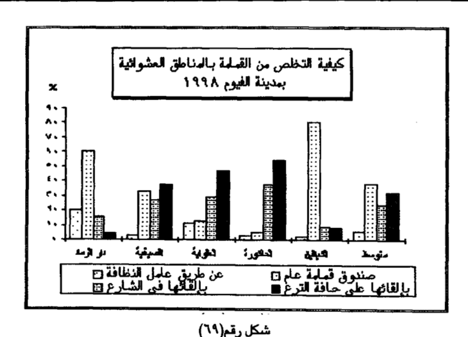
صورة رقم (٣) إلقاء القمامة على حافة الترعة بمنطقة الصيفية العشوائية بمدينة الفيوم



صورة رقم (٤) إلقاء القمامة بالطريق العام بمنطقة الصيفية العشوائية بمدينة الفيوم

جدول رقم (٥٦) كيفية التخلص من القمامة بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

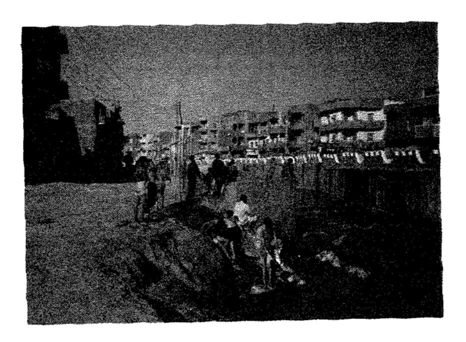
الحالة / المنطقة٪	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
عن طريق عامل النظافة	٢٠,٠	–	١٠,٨٧	–	–	٦,١٧
صندوق قمامة عام	٦٠,٠	٣٣,٣٣	١٣,٠٤	٥,٦٠	٨١,٨٢	٣٨,٧٦
بالقائها فى الشارع	١٦,٠	٢٨,٢١	٢٨,٢٦	٣٨,٨٩	٨,٣٨	٢٣,٩٥
بالقائها على حافة الترع	٤,٠	٣٨,٤٦	٤٧,٨٣	٥٥,٥١	٩,٨٠	٣١,١٢



شكل رقم(٦٩)

(١٠-٣-١٠) مشكلات سكان المناطق العشوائية :

رغم أن قطاعا واضحا من سكان المناطق العشوائية الخمس قيد الدراسة الميدانية كان يقوم بالقاء قمامته على حواف الترع التى يستخدمها أطفالهم فى الاستحمام (صورة رقم ٥) أو الطريق العام (صورة رقم ٦) إلا أن الشكوى الكبرى لسكان هذه المناطق كانت من مشكلة التلوث (٥٩٪ من السكان) تليها مشكلة نقص الخدمات الصحية (١٤٪) فمشكلة الانتقال (٣٧٪) ، فمشكلة صعوبة الحصول على الخبز الطازج (٣٤٪) ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٥٧) :



صورة رقم (٥) استخدام الترعة فى الاستحمام بمنطقة العلاوى العشوائية بمدينة الفيوم



صورة رقم (٦) القمامة تغطى أطراف منطقة الكيالين العشوائية بمدينة الفيوم

جدول رقم (٥٧) مشكلات سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المشكلة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
التلوث	٥٠,٠	٤٧,٧٢	٧٨,٢٦	٦٦,٦٧	٥٠,٠٠	٥٨,٧٣
نقص الخدمات الصحية	٣٢,٠	٦٩,٢٣	–	٧٢,٢٢	٤٠,٠٩	٤٠,٨٧
الانتقالات	٢٢,٠	٤٦,١٥	١٩,٥٦	٣٨,٨٩	٥٩,٠٩	٣٧,١٤
الحصول على الخبز الطازج	١٨,٠	٣٥,٨٩	٥٢,١٧	١٦,٦٧	٥٠,٠٠	٣٤,٥٥
البطالة	٥٠,٠	٥,١٢	٥٢,١٧	١١,١١	٤٠,٩٠	٣١,٨٦
الصرف ا لصحى	١٨,٠	٣٠,٧٧	٢٦,٠٨	٥٥,٥٦	–	٢٦,٠٨
الضوضاء	٣٠,٠	٧,٦٩	٣٢,٦٠	–	٩,٠٩	١٥,٨٨
نقص الخدمات التعليمية	٢٢,٠	١٥,٣٨	٨,٦٩	–	١٨,١٨	١٢,٨٥
نقص المتنزهات	٤,٠	١٥,٣٨	٦,٥٢	–	–	١٢,٥٨
الاتصالات	٢٢,٠	٢٨,٢٠	١٠,٦٨	–	–	١٢,١٨
السكن	٢٢,٠	٢,٥٦	٤,٣٥	١١,١١	–	٨,٠
الجريمة	–	٥,١٢	٤,٣٥	–	–	١,٨٩

وتتوافق نتائج الدراسة الميدانية مع مؤشرات مقياس توافر الخدمات بالمناطق العشوائية بالمحافظة كما يوضح الجدول التالى الذى يبين انخفاض معدل الحصول على الخدمات بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم بالمقارنة بمتوسطها العام :

جدول رقم (٥٨) مقياس توافر الخدمات بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

نوع الخدمة	المقياس	المعدل	متوسط المحافظة	معدل التناقص النسبى
الأمن	نقطة شرطة / نسمة	١٢٥٠٠	٧٠٩٠٠	٠,١٨
النقل العام	اتوبيس / نسمة	٩٣٧٥	٩٣٠٠	١,٠١
تليفون عومى	تليفون / نسمة	١٥٠٠٠	٩٣٠٠	١,٦١
مراكز الشباب	مركز / نسمة	٥٠٠٠٠	٣٠٤٠٠	١,٦٤
مكاتب البريد	مكتب / نسمة	١٥٠٠٠	٨٩٠٠	١,٦٩
التعليم	مدرسة / نسمة	٧١٤٢	٢٥١٧	١,٩٢
المخابز	مخبز / نسمة	٦٢٥٠	٣٢٤٥	١,٩٣
الجمعيات الاستهلاكية	جمعية / نسمة	١٢٥٠٠	٥٢٠٠	٢,٤٠
دور العبادة	دار عبادة / نسمة	٢١١٢	٨٣٠	٢,٥٤
الصحة	سرير / نسمة	٩٣٤	٢٨٨	٣,٢٤

● ناتج قسمة المعدل على متوسط المحافظة من حساب الباحث

حيث تتوافر خدمتى الأمن والنقل العام ،أما بقية الخدمات فهى أقل من المتوسط العام بالمحافظة ، خاصة الخدمة الصحية والخدمة الدينية والمواد الغذائية .

(١٠-٣-١١) امتلاك الأجهزة الكهربائية المنزلية :

رغم أن نسبة كبيرة من أسر المناطق العشوائية بالمدينة تمتلك العديد من الأجهزة المنزلية الكهربائية كـ « البوتاجاز » (٥٨٪في المتوسط) والتلفاز غير الملون (٥٤٪ فى المتوسط) والراديو (٤٨٪ فى المتوسط) والمروحة الكهربائية (٤٤٪ فى المتوسط) والغسالة الكهربائية (٢٤٪ فى المتوسط) وغيرها من الأجهزة التى يوضحها الجدول التالى إلا أن متوسطات امتلاك هذه الأجهزة لاتزال أقل من نظائرها على مستوى حضر مناطق الوجه القبلى التى يوضحها جدول رقم (٦٠) .

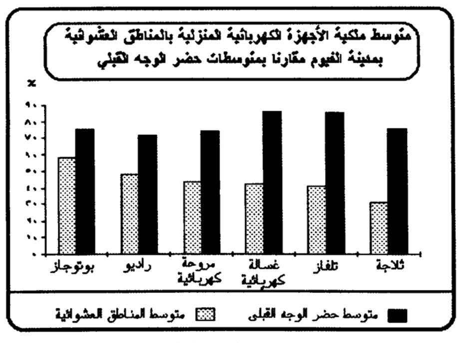
جدول رقم (٥٩) توافر الأجهزة الكهربائية بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

الجهاز	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
بوتجاز	٦٠,٠	٩٤,٨٧	٤٣,٨٨	٦٦,٦٧	٢٧,٢٧	٥٨,٤٦
تلفزيون غير ملون	٤٠,٠	٦١,٥٣	٦٣,٠٤	٣٨,٨٩	٦٨,١٨	٥٤,٤٠
راديو	٤٤,٠	٨٤,٦١	٥٦,٥٢	-	٥٤,٥٤	٤٧,٩٣
مروحة كهربائية	٧٠,٠	٨٢,٥	٤٣,٣٨	١٦,٦٧	٤,٥٥	٤٣,٤٤
غسالة كهربائية	٥٤,٠	٨٢,٥	٥٠,٦٠	٥,٦٠	١٨,١٨	٤٢,١٨
مكواه كهربائية	٦٠,٠	٧٦,٩٢	٢١,٧٤	٥,٦٠	٩,٨٠	٣٤,٨١
ثلاجة	٧٤,٠	٧٦,٩٢	-	-	٤,٥٥	٣١,٠٩
تلفزيون ملون	٤٠,٠	٦٩,٢٣	٢١,٧٤	-	٤,٥٥	٢٧,١٠

كذلك تتسم هذه المتوسطات بانخفاضها عن متوسط مصر العام [٣٨] ، كما يوضح الجدول التالى والشكل رقم (٧٠) .

جدول رقم (٦٠) متوسط توافر بعض الأجهزة الكهربائية بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم مقارنا بمتوسط امتلاكها على مستوى حضر الوجه القبلى

الجهاز	المتوسط المناطق العشوائية ١٩٩٨	متوسط حضر الوجه القبلى ١٩٩٥	الفرق	متوسط مصر العام
بوتجاز	٥٨,٤	٧٥,٦	١٧,٢٠	٦٢,٩
راديو	٤٧,٩٣	٧١,٦	٢٣,٦٧-	٦٤,٢
مروحة كهربائية	٤٣,٤٤	٧٤,٢	٣٠,٧٦-	٥٤,٤
غسالة كهربائية	٤٢,١٨	٨٥,٥	٣٠,٧٦-	٧٤,٩
تلفزيون	٤٠,٧٥	٨٥,٣	٤٤,٥٥-	٧٨,٨
ثلاجة	٣١,٠٩	٧٥,٦	٤٤,٥١-	٥٥,٩



شكل رقم (٧٠)

الخاتمة

ينتمى نمو المناطق العشوائية بمدينة الفيوم إلى العديد من أنماط النمو العشوائى للمدن إذ يمكن تصنيفه تحت العديد من هذه الانماط ، فتارة تتبدى فيه ملامح نمط التقاسيم الأهلية فى الأحياء الهامشية وهو أقل الأنماط وضوحا ، وتارة أخرى تظهر فيه خصائص نمط القرى المتلاحمة بالمدينة أو تلك الداخلة ضمن إطار النسيج الحضرى فى منطقة الحافة الريفية - الحضرية ، وتارة ثالثة نجده ينتمى لنمط الاسكان المتدهور فى الأحياء القديمة وهو أكثر الأنماط وضوحا .

وتتسم مناطق النمو العشوائى بمدينة الفيوم بكل خصائص النمط العمرانى العشوائى فإذا ماأخذ متوسط الدخل الشهرى كمقياس للفقر فإن النسبة الكبرى من سكان هذه المناطق (٥٧٪) تتراوح دخولهم الشهرية بين ٥٠ و ٢٠٠ جنيه ، كذلك فقد قامت تقسيمات أراضى المناطق العشوائية بدون تخطيط معتمد أو مسبق ، فالنسبة الكبرى من الذين قاموا ببناء مساكنهم فى هذه المناطق بنوها بدون الحصول على تصريح بالبناء (٥٨٪) وبدون رسم هندسى (٧٥٪).

كذلك تم بناء جزء كبير من مبانى هذه المناطق بالمخالفة لقانون البناء على الأراضى الزراعية ، فقد أقر ٣٨٪ من الذين قاموا ببناء مساكنهم فى هذه المناطق أن المساحات التى أقاموا عليها مساكنهم كانت أرض زراعية ، بينما أقر ١٩٪ منهم أنها كانت أرضا بورا ، ومن ثم يكون ٥٧٪ منهم قد قاموا بالبناء فوق أرض زراعية سوآء أكانت منتجة أو بعد تبويرها ، ومما يؤكد ماسبق أن النسبة الكبرى من مساكن هذه المناطق (٥٢٪) مساكن منفردة .

وتفتقر معظم مساكن هذه المناطق للشروط الصحية للإسكان البشرى ، فالنسبة الأكبر منها بدون طلاء خارجى (٥٣٪) وإن وجد فهو الجير (٥٢٪) أو الأسمنت (٣٩٪) كما تبين أن أما النسبة الكبيرة أو نسبة كبيرة منها (٤٤٪) بدون طلاء داخلى ، وإن وجد فهو الجير (٤٨٪) ثم الأسمنت (٣٥٪) ، ويمثل الطين النسبة الكبرى من أرضيات هذه المساكن (٣٨٪) والأسمنت (٢٩٪) ، وتتدنى مساحة الوحدات السكنية - أو البنائية لأن النسبة الغالبة منها عبارة عن منازل منفردة - إلى حد واضح حيث بلغت نسبة المساكن التى تتراوح مساحتها بين ٢٠ و ٧٠ متراً مربعاً ٦٢٪ .

ومن ناحية أخرى فقد بلغت نسبة المساكن المؤلفة من غرفتين ٣٥٪ ، والمساكن المؤلفة من ثلاث غرف ٣٦٪ ، كما تتوافر المياه النقية والكهرباء ودورات المياه للنسبة الغالبة من هؤلاء السكان (٨١٪ للمياه النقية ، ٩١٪ لكل من الكهرباء ودورات المياه) .

وتتضح عملية ترييف الحياة الحضرية فى مناطق النمو العشوائى بمدينة الفيوم فى أن النسبة الغالبة من سكانها (٨٣٪) قد وفدت من المناطق الريفية المحيطة بالمدينة ، وفى أن بعضهم (٢٩٪) لازال يحتفظ بحظيرة الحيوانات إما داخل مسكنه (٥٠٪) أو ملحقة بها (٤٤٪) ، وفى أن بعضهم يلقى بقمامة مسكنه على حافة الترعة (٣١٪) أو فى عرض الطريق (٢٤٪).

ورغم كل ماسبق فإن معظم هؤلاء السكان يمتلكون أجهزة منزلية كالتلفاز غير الملون (٦٨٪) والتلفاز الملون (٤٪) ، وجهاز التسجيل (٥٤٪) والبوتاجاز (٢٧٪) والغسالة الكهربائية (١٨٪) والمكواة الكهربائية (٩٪) ، وإن كانت متوسطات ملكية هذه الأجهزة لاتزال أقل من متوسطاتها العامة على مستوى الدولة ككل وعلى مستوى المناطق الحضرية بالوجه القبلى .

ويعانى سكان هذه المناطق من العديد من المشكلات التى من أهمها مشكلة التلوث بكافة أنماطه والتى ترجع أسبابه إليهم أساسا (٥٩٪) ونقص الخدمات الصحية (٤١٪) ، وصعوبة المواصلات (٣٧٪) والبطالة (٣٢٪) ، والصرف الصحى (٢٦٪) ، وإن تفاوتت حدة هذه المشكلات من منطقة إلى أخرى من المناطق العشوائية الخمس قيد الدراسة الميدانية .

الهوامش

(١) أحمد أمين مختار – التخطيط للحد من النمو العشوائى – ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته – جمعية المهندسين المصرية – القاهرة – ١٩٩٣ ص ٣٥ .

(٢) جامعة الدول العربية – مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – السكن العشوائى وأحياء الصفيح فى الوطن العربى .. الواقع والحلول – الربط – ١٩٨٥ – ص ٢٥ .

(3) Dwyer, D., J., People and Housing in Third World Cities, Longman,. London 1975, p . 242

(4) Loquian A., A., Basic Housing, International Development Re search Center, Ottawa, 1983, P. 15.

(٥) عزة عبدالعزيز سليمان وشنوده سمعان شنوده – التوسع الحضرى ومشكلة الإسكان فى مصر مع إشارة لمحافظة القاهرة – ندوة التوسع الحضرى دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية – معهد التخطيط القومى – القاهرة – ١٩٨٨ – ص ٢٩٧ .

(٦) وزارة التعمير والمجمعات الجديدة والإسكان والمرافق – الإسكان فى مصر – القاهرة – ١٩٨٩ – ص ٣ .

(٧) رضا سيد إبراهيم – حقائق عن النمو العشوائى فى مصر – ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته – جمعية المهندسين المصرية – القاهرة – ١٩٩٣ – ص ١ .

(٨) عزة عبد العزيز سليمان وشنوده سمعان شنوده– مرجع سبق ذكره – ص ٢٩٨

(٩) المرجع السابق – المكان نفسه .

(١٠) المرجع السابق – ص ٢٩٩ .

(١١) المرجع السابق – ص ٣٣٥ .

(12) Fouad, D., M., Unauthorized Residential Settlements: Causes, Determinants, Environmental Effects and Suggested Solutions, The 25th Annual Seminar on Population Issues in The Middle East, Africa & Asia, Cairo Demographic Center, Cairo, 1995, P. 50 .

(١٣) رغم أن مساحة المناطق العشوائية بمحافظة جنوب سيناء كانت ٦١ كم٢ فى عام ١٩٨٦ إلا أنها كانت تتألف من مناطق حضرية وبدوية ولهذا اعتبرت محافظة الجيزة أكبر محافظات مصر فى هذا الصدد .

(١٤) ممدوح الولى – سكان العشش والعشوائيات .. الخريطة الإسكانية للمحافظات – نقابة المهندسين – القاهرة ١٩٩٣ – ص ٢٦٥

(١٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦ – ملخص نتائج التعداد للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦– القاهرة – ١٩٩٧ – ص ٧ .

(١٦) أحمد محمد عبد العال – التفاوتات الإقليمية فى مستويات التنمية فى مصر – مجلة الجغرافية والتنمية – كلية الآداب جامعة المنوفية – العدد التاسع – يوليو ١٩٩٧ – ص ٩ .

(17) Little,k., Urbanization as a social process, Routledge & Kegan Paul, London, 1974, P. 7 .

(18) Abrams, c., Housing in The Modern World, Faber And Faber, London, 1964. P. 12 .

(١٩) فتحى محمد مصيلحى – المجتمعات الحضرية الفقيرة عند الهوامش الحرجة بمدينة القاهرة – ص ٣ .

(٢٠) ميشيل فؤاد جورجى – النمو العشوائى للتجمعات السكنية فى جمهورية مصر العربية – ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته – جمعية المهندسين المصرية – القاهرة – ١٩٩٣ – ص ص ١ / ٢ .

(٢١) المرجع السابق – ص ص ٤ / ٥ .

(٢٢) المرجع السابق – المكان نفسه .

(٢٣) ممدوح الولى – مرجع سبق ذكرة – المكان نفسه .

(٢٤) يبدو أن تقدير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم لسكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم قد افترض أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو خمسة أفراد ، لأن النسب المئوية لسكان كل منطقة هى ذاتها النسبة المئوية لعدد الأسر بها .

(٢٥) على فهمى مصطفى الجندى – تقويم الآثار البيئية للنمو الحضرى فى محافظة الفيوم – رسالة دكتوراه – غير منشورة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ١٩٩٥ – ص ص ٧٢/٧٠.

(٢٦) المرجع السابق – ص ٧١ ، والرقم الخاص بمساحة المدينة عام ١٩٩٨ مصدره محافظة الفيوم – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – إدارة الإحصاء – المناطق العشوائية بالمدن – مارس ١٩٩٨ – ص ٣ .

(٢٧) بلغ عدد سكان المناطق العشوائية بمحافظة الفيوم ١١٣٨٥٥ نسمة فى عام ١٩٩٨ كما ورد فى تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة ، ولكن النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٦ أوردت رقما آخر هو ٤٤٦٩٧٢ لجملة سكان الشياخات والمدن التى توجد بها هذه المناطق ، ولسوف يعتمد الرقم الخاص بمركز

المعلومات في ا لمحافظة المصدر : محافظة الفيوم – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مرجع سبق ذكره – المكان نفسه .

(٢٨) أحمد محمد عبد العال – معدلات نمو مدن مصر ١٩٤٧ – ١٩٨٦ – بحث مقبول للنشر بالمجلة الجغرافية العربية – العدد الثالث والثلاثون – يوليو ١٩٩٨ .

(٢٩) على فهمى مصطفى الجندى – مرجع سبق ذكره – ص ٧٩ .

(٣٠) المرجع السابق – ص ص ٧٣ / ٧٩ و : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – المخطط العام لمدينة الفيوم الجديدة – القاهرة – ١٩٩٨ – ص ٢ / ٤

(٣١) محافظة الفيوم – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – إدارة الإحصاء – مرجع سبق ذكره – المكان نفسه .

(٣٢) عبد الفتاح حزين – مدينة الفيوم دراسة في جغرافية المدن – رسالة دكتواره (غير منشورة) – كلية الآداب جامعة القاهرة – ١٩٨٢ – ٣٢٩

(٣٣) المثدر السابق ٠ ص ١٢٤

(٣٤) المصدر السابق – ص ٣٢٩

(٣٥) المصدر السابق – ص ٣٢٦

(٣٦) محافظة الفيوم – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مرجع سبق ذكره – المكان نفسه.

(٣٧) المصدر السابق – ص ٦

(38) National Population Council, Demographic and health Survey 1995, Cairo, 1996, P 25 O

الملاحق

ملحق رقم (١)

استمارة الاستبيان المطبقة

....

جامعة القاهرة

كلية التربية بالفيوم

قسم الجغرافيا

استبيان لدراسة أحوال السكان والإسكان بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم

منطقة :

ملحوظة : لن تستخدم بيانات هذا الاستبيان إلا لأغراض البحث العلمى فقط

١- الاسم (اختيارى) ....

٢- النوع ذكر (   ) أنثى (   )

٣- محل الميلاد محافظة :............... مركز/قسم .... قرية ....

٤- الحالة الزوجية أعزب .... متزوج .... مطلق .... أرمل ....

الحالة التعليمية أمى (   ) يقرأ ويكتب (   ) مؤهل متوسط (   ) مؤهل فوق المتوسط (   ) مؤهل عال (   ) دراسات عليا (   )

٥- مجال العمل زراعى (   ) صناعى (   ) تجارى (   ) خدمات إجتماعية (   ) أخرى (   ) لا يعمل (   )

٦- كم يبلغ الدخل الشهرى للأسرة (فى المتوسط) ؟ (جنيه)

٧- ما هو مكان إقامتك السابقة قبل الإقامة بهذه المنطقة ؟

منطقة أخرى بمدينة الفيوم هى (   ) قرى وعزب مركز الفيوم (   ) قرى وعزب

آخر هو ( ) مدينة أخرى خارج محافظة الفيوم هى ( ) قرى

وعزب مركز آخر خارج محافظة الفيوم هو ( ) .

٨ - ما هو تاريخ الإقامة بالمنطقة؟ ( ) كم كان عمرك عند القدوم (سنة تقريباً)

٩ - هل قمت ببناء المبنى الذى تقطنه لا ( ) نعم ( )

١٠ - فى حالة الإجابة بنعم ما هى حالة الأرض قبل البناء عليه :

بور ( ) زراعية ( ) مبانى سابقة ( ) أخرى ( )

١٢ - هل حصلت على ترخيص بالبناء ؟ لا ( ) نعم ( )

١٣ - ما هى طريقة بناء المسكن ؟

بنيته بنفسك ( ) حسب رسم هندسى ( ) طريقة أخرى ( )

١٤ - ما هو نوع المسكن ؟

منزل منفرد ( ) شقة ( ) منزل مشترك أو جزء من شقة ( )

١٥ - هل تتوافر للمسكن مياه نقية ؟ نعم ( ) لا ( )

١٦ - فى حالة الإجابة بلا

ما هو مصدر الحصول عليها ؟ ( )

١٧ - هل تستخدم الكهرباء نعم ( ) لا ( )

١٨ - فى حالة الإجابة بلا

ما هى وسيلة إضاءة المسكن ( )

١٩ - هل توجد بالمسكن دورة مياه نعم ( ) لا ( )

فى حالة الإجابة بنعم هل دورة المياه خاصة ؟ ( ) أم مشتركة ( )

٢٠ - فى حالة كونها مشتركة .

كم أسرة تستخدمها ؟ ( ) وعدد أفرادها (شخص)

٢١ - فى حالة الإجابة بلا

٢٢ - كيف تقضى الأسرة حاجتها ؟ (   )

٢٣ - ما هى مساحة المسكن بالتـقريب (مـتر مربــع) **كم عــدد الغــرف** (غرفة)

كم غرفة للنوم (غرفة)

٢٤ - ما هى مادة بناء المسكن ؟

هيــكل خرسـانى (   ) طوب أحـمر فقط (   ) طوب نى (   ) أحجار (   ) طين (   ) أخرى وهى (   )

٢٥ - هل يوجد طلاء خارجى للمسكن لا (   ) نعم (   )

٢٦ - فى حالة الإجابة بنعم **ما هو نوع الطلاء ؟**

طبقة أسمنت (   ) طبقة جير (   ) أخرى (   )

٢٧ - هل يوجد طلاء داخل للمسكن لا (   ) نعم (   )

٢٨ - فى حالة الإجابة بنعم

ما هو نوع الطلاء ؟ طبقة أسمنت (   ) طبقة جير (   ) جير وزيت (   )

زيت (   ) بلاستيك (   ) أخرى (   )

٢٩ - ما هو نوع أرضية المسكن ؟

بلاط (   ) طبقة أسمنت (   ) طين (   ) أخرى (   )

٣٠ - هل توجد حظيرة للحيوانات ؟ لا (   ) نعم (   )

٣١ - فى حالة الإجابة بنعم

ما هو مكانه ؟! : داخل المسكن (   ) ملحقة بالمسكن (   ) منفصلة عن المسكن (   )

هل لديك جهازا مما يـلى ؟ : تلفزيون عادى (   ) تلفـزيون ملون (   ) غسالة ملابس كهربائية (   ) ثلاجة (   ) جهاز تسجيل (   ) مروحة كهربائية (   ) بوتاجاز (   ) (مكواة كهربائية) أخرى وهى (   ) .

كيف تتخلص من قمامة المسكن ؟ عن طريق عامل النظافة (   ) باستخدام صندوق القمامة العام (   ) بإلقائها فى الشارع (   ) بإلقائها على حواف الترعة (   ) بطريقة أخرى هى (   )

٣٢ – رتب المشكلات التالية فى المنطقة التى تقطنها حسب أهميتها فى رأيك الشخصى :

السكن (   ) الصرف الصحى (   ) النقل ومرور المشاة (   ) الحصول على الخدمات الصحية (   ) الحصول على الخدمات التعليمية (   ) الحصول على الخبز (   ) البطالة (   ) التلوث (   ) الضوضاء (   ) الاتصالات (   ) الجريمة (   ) عدم توافر متنزهات (   ) أخرى (   ) .

ملحق رقم (٢) المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

م	المنطقة	السكان		الاسر		المساحة		المبانى	
		عدد	٪	عدد	٪	م٢	٪	عدد	٪
١	دار الرماد	٧٨٧٥	١٢,٨	١٥٧٥	١٢,٨	٣٢٧٠٠	١٠	٤٧٠	١٠,٢
٢	الكيالين	٢٢٥٠	٣,٧	٤٥٠	٣,٨	١٢٤٠٠	٣,٨	١٢٠	٢,٨
٣	قحافة	٩٠٠٠	١٤,٧	١٨٠٠	١٤,٧	٥٦٠٠٠	١٧	٨٠٠	١٧,٤
٤	الحادقة الجديدة	٤٥٠٠	٧,٣	٩٠٠	٧,٣	٢١٦٠٠	٦,٦	٤٠٠	٨,٧
٥	عزبة جبيلى	٣٣٧٥	٥,٥	٦٧٥	٥,٥	١٦٠٠٠	٤,٩	٢٠٠	٤,٤
٦	الساحل	١٦٨٨	٢,٨	٣٣٨	٢,٨	٦٠٠٠	١,٨	٩٥	٢,١
٧	الصيفية	٥٦٢٥	٩,٢	١١٢٥	٩,٢	٣٥٠٠٠	١٠,٧	٣٠٠	٦,٥
٨	العلواية	١٠١٢٥	١٦,٥	٢٠٢٥	١٦,٥	٧٢٠٠٠	٢١,٩	٩٠٠	١٩,٦
٩	الحاكورة	٣٣٧٥	٥,٥	٦٧٥	٥,٥	٢١٠٠٠	٦,٤	٣٠٠	٦,٥
١٠	الشيخة شفا	١٣٥٠٠	٢٢,٠	٢٧٠٠	٢٢,٠	٥٦٠٠٠	١٧	١٠٠٠	٢١,٨
	الجملة	٦١٣١٣	١٠٠	١٢٢٦٣	١٠٠	٣٢٨٧٠٠	١٠٠	٤٥٩٥	١٠٠

المصدر: مركز دعم المعلومات بمحافظة الفيوم ١٩٩٨

ملحق رقم (٢)
جداول تفريغ استمارة الاستبيان المطبق
فى المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

جداول رقم (١) أماكن توافد سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

محل الإقامة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
مدينة الفيوم	١٣,٦١	٢٨,٢١	٣٤,٧٨	٥,٤٦	٤,٥٠	١٧,٣١
قرى وعزب مركز الفيوم	٨٦,٣٩	٧١,٧٩	٦٥,٢٢	٩٤,٥٤	٩٥,٥٠	٨٢,٦٩

جدول رقم (٢) الأنشطة الاقتصادية لسكان العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

النشاط	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
زراعى	١٨,٦٠	٢٠,٥١	٣٢,٦٠	١١,١١	٢٧,٢٧	٢٥,١١
صناعى	٢١,٤٠	١٧,٩٥	٣٢,٦٠	–	٢,٢٨	١٤,٣٩
تجارى	١٢,٧٥	١٠,٢٥	١٣,٠٨	٢,٠	٢,٢٨	٢٢ ٧,
خدمات	٣٧,٢٠	٣٨,٤٦	١٠,٦٨٠	٧٠,٢٢	٢٧,٢٧	٣٥,٠٧
لايعمل	١٠,٠٥	١٢,٨٢	١٠,٦٨	١٦,٦٧	٤٠,٩٠	١٨,٢١

جدول رقم (٣) مستويات التعليم لدى سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المستوى	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
أمى	٤٠,٠	٣٣,٣٣	٤٥,٦٥	٦٩,٠	٧٨,٨١	٥٤,٦٠
يقرأ ويكتب	١٢,٠	٢٨,٢١	٢٣,٩١	٢٤,٠	١١,٠٣	٢١,١١
مؤهل متوسط	٣٢,٠	٢٨,٢١	١٣,٥٠	٢,٢٢	٣,٥٠	١٥,٦٥
مؤهل فوق المتوسط	١٠,٠	٥,١٣	٠٣	٢,٠	٣,٠	٣,٠٣
مؤهل عال	٢,٠	٢,٥٦	١٥,٣٩	١,٧٨	٢,٦	٤,٣٩
دراسات عليا	٤,٠	٢,٥٦	٢٠	١,٠	١,٠٤	١,٣١

جدول رقم (٤) مستويات الدخل الشهرى لدى سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المتوسط	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
أقل من ٥٠ جنيها	٨,٠	–	١٠,٦٨	٥,٥٥	٢٧,٢٧	١٠,٣٠
٥٠ –	٤,٠	١٢,٨٢	٦,٦٠	٢٢,٢٢	٢٧,٢٧	١٤,٥٨
١٠٠ –	٣٠,٠	٣٠,٧٧	٥٢,١٧	٣٨,٨٩	٣١,٨٣	٣٦,٧٣
١٥٠ –	٤٤,٠	٢٠,٥١	٢٦,١٩	٢٧,٧٨	–	٢٣,٧٠
٢٠٠ –	٤,٠	١٧,٩٥	٤,٣٦	٥,٥٥	٩,٠٩	٨,١٩
٢٥٠ –	١٠,٠	٢,٥٦	–	–	–	٢,٥١
٣٠٠ –	–	٢,٥٦	–	–	٤,٤٥	١,٤٢
٣٥٠ –	–	٥,١٢	–	–	–	١,٠٢
٤٠٠ –	–	٥,١٢	–	–	–	١,٠٢
٥٠٠ فاكثر	–	٢,٥٦	–	–	–	٠,٥١

جدول رقم (٥) كيفية بناء مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
لم يقم ببناء مسكنه	٤٠	٥,١٢	٥٢,١٧	٦١,١١	٢٧,٢٧	٣٧,١٣
قام ببناء مسكنه	٦٠	٩٤,٨٨	٤٧,٨٣	٣٨,٨٩	٧٢,٧٣	٦٢,٨٧

جدول رقم (٦) الحصول على تراخيص بناء مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
حصل على تصريح	٣٠,٤٣	٣٥,١٣	٧١,٤٣	١٦,٦٧	٥٤,٥٥	٤١,٦٤
لم يحصل على تصريح	٦٩,٥٧	٦٤,٨٧	٢٨,٥٧	٨٣,٣٣	٤٥,٤٥	٥٨,٣٦

جدول رقم (٧) طريقة بناء مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
بنفسك طبقا لرسم هندسى	١٢,٠	١٣,٥١	٦١,٩٠	١٦,٦٦	٢٠,٧١	٢٤,٩٦
بنفسك بدون رسم هندسى	٣٨,٠	٤١,٢٤	٣٨,٠٩	٥,٥٦	٥٩,٠٩	٣٦,٤٠
طريقة أخرى	٥٠,٠	٤٥,٢٥	–	٧٧,٧٨	٢٠,٢٠	٣٨,٦٤

جدول رقم (٨) حالة مناطق مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
أرض بور	٦,٦٧	٨,١١	١٩,٠٥	٤٢,٨٦	١٨,٧٥	١٩,٠٩
أرض زراعية	٢٠,٠	٨١,٠٨	٤٧,٦٢	١٤,٢٨	٢٥,٠٠	٣٧,٥٩
مبان سابقة	٧٣٣٣	١٠,٨١	٣٣,٣٣	٤٢,٨٦	٥٦,٢٥	٤٣,٣٢

جدول رقم (٩) أنماط مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
منفرد	٥٢,٠	٧٩,٤٩	٦٣,٠٤	٣٨,٩٩	٨١,٨٢	٥٢,٧٤
شقة فى مبنى	٤٠,٠	١٧,٩٥	١٥,٢٢	٢٧,٦٨	١٨,١٨	٢٣,٨١
مشترك	٨,٠	٢,٥٦	٢١,٧٤	٣٣,٣٣	–	١٢,٦٦

جدول رقم (١٠) مادة بناء مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
هيكل خرسانى	١٠,٠	١٢,٨٢	٢٦,٠٩	٠,٢	١٨,١٨	١٣,٨٢
طوب أحمر	٨٥,٠	٨٠,٠٦	٦,٥٢	٧٧,٧٨	٧٠,٢٣	٦٥,٤٢
طوب نى	٣,٠	٢,٥٦	٣٩,١٣	١٠,٠	٨,٠٩	١٢,٥٤
أحجار	١,٠	٢,٥٦	٢٦,٢٦	١,١١	٢,٥	٦,١١
أخرى	١,٠	٢,٠	٢,٠	٩,١١	١,٠	٢,٢١

جدول رقم (١١) الطلاء الخارجى لمساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلوية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
لايوجد	٥٠	٢٥,٦٤	٥٦,٥٢	٥٠,٠	٥٠,٠	٤٦,٤٣
يوجد	٥٠	٧٤,٤٦	٤٣,٤٨	٥٠,٠	٥,٠	٥٣,١٣
أسمنت	–	٧٢,٤١	٥٠,٠	١١,١١	٦٣,٦٤	٣٩,٤٣
جير	٨٠	٢٠,٦٩	٣٥,٠	٨٨,٨٩	٣٦,٣٦	٥٢,١٩
زيت	٢٠	٦,٩	١٥,٠	–	–	٨,٣

جدول رقم (١٢) الطلاء الداخلى لمساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلوية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
لايوجد	٢٨	٢٥,٦٤	٥٦,٥٢	٣٣,٣٣	٦٨,١٨	٤٣,٨٧
يوجد	٧٢	٦٦,٦٦	٤٣,٤٨	٦٦,٦٧	٣١,٨٢	٥٦,١٣
أسمنت	–	٧٦,٩٢	٣٥,١٠	٨,٣٣	٥٧,١٤	٣٥,٤٨
جير	٥٨,٣٣	٢٣,٠٨	٢٥,٠	٩١,٦٧	٤٢,٨٦	٤٨,١٩
زيت	٤١,٦٧	–	٤٠,٠	–	–	١٦,١٩

جدول رقم (١٣) مادة أرضية مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم١٩٩٨

الحالة	دار الرماد	الصيفية	العلوية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
بلاط	٥٦	٥٦,٤١	٢٣,٩١٤	١٦,٦٧	١٣,٦٣	٣٣,٣٢
طبقة أسمنت	٢٠	١٧,٩٥	٢٦,٠٩	٤٤,٤٤	٣٦,٣٦	٢٨,٩٧
طين	٢٤	٢٥,٦٤	٣٩,١٣	٣٨,٣٩	٥١,٠١	٣٥,٧٠
أخري	–	–	١٠,٧٨	٠,٥	–	٢,٢٧

جدول رقم (١٤) مساحات مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم ١٩٩٨

المساحة م٢	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
١٠	–	٢,٥٦	–	–	–	٠,٥١
٢٠	–	–	–	١١,١١	–	٢,٢٢
٣٠	١٠	٧,٦٨	–	٢٧,٧٨	–	٥,٥٥
٤٠	١٤	٧,٦٩	١٩,٥٦	٢٢,٢٢	١٨,١٨	١٦,٣٣
٥٠	١٢	١٠,٢٥	٨,٧٠	١١,١١	–	١٠,٦٣
٦٠	١٠	٢٨,٢٠	١٥,٢٠	–	٢٧,٢٧	١٨,٣٦
٧٠	١٠	٧,٦٩	١٣,٠٤	–	٢٧,٢٧	١١,٦٠
٨٠	١٢٥	١٠,٢٥	٦,٥٢	–	٩,٠٩	٧,٥٢
٩٠	١٢	٥,١٢	١٠,٨٧	–	٩,٠٩	٧,٤٢
١٠٠	٢٠	١٠,٢٥	١٥,٢٠	–	–	٩,٠٩
١٢٠	–	٢,٥٦	–	–	–	٠,٥١
١٨٠	–	٢,٥٦	–	–	–	٠,٥١
٢٠٠	–	٥,١٢	–	–	–	١,٠٢

جدول رقم (١٥) عدد غرف مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم١٩٩٨

غرفة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
١	٦,٠	٧,٠٤	٤,٣٤	٣,٠	–	٣,٠٩
٢	٣٢,٠	٨,٦٩	٣٩,١٣	٤٤,٤٥	٥٠	٣٤,٦٥
٣	٣٠,٠	٤٧,٩٤	٣٩,١٣	٣٣,٣٣	٣١,٢	٣٦,٠٤
٤	٢٦,٠	٢٧,٦٤	١٠,٧٨	٢٢,٢٢	١٣,٣٦	١٩,٦٢
٥	٦,٠	٨,٦٩	٢,١٨	٣,٠	–	٤,٠٩

جدول رقم (١٦) توفر المياه والكهرباء مساحات مساكن المناطق العشوائية بمدينة الفيوم١٩٩٨

غرفة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
توافر المياه النقية	٩٦,٠	٩٤,٨٧	٧١,٧٤	٧٢,٧٣	٧٢,٧٣	٨١,١٦
عدم توافر المياة النقية	٤,٠	٥,١٣	٢٨,٦٦	٢٧,٢٧	٧٢,٧٢	١٨,٨٤
توافر الكهرباء	٩٦,٠	١٠٠	٨٤,٧٨	٨٣,٣٤	٩٠,٩٠	٩١,٠
توافر الكهرباء	٤,٠	–	١٥,٢٢	١٦,٦٦	٩,١٠	٩,٠
توافر دوات المياه	٤,٠	٢,٥٦	٢,١٧	٩,٠٩	٢٧,٢٧	٩,٠٢
عدم دورات المياه	٩٦,٠	٩٧,٤٤	٩٧,٨٣	٩٠,٩١	٧٢,٣٧	٩٠,٩٨
دوات مياه خاصة	٨١,٢٥	٩٤,٨٧	٧١,١١	٥,٠	٣٣,٣٣	٦٥,١١
دورات مياه مشتركة	١٨,٧٥	٥,١٣	٢٨,٢٩	٩٥,٠	٦٦,٦٧	٤٢,٨٩

جدول رقم (١٧) حظائر الحيوانات بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم١٩٩٨

غرفة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
توجد حظيرة	٩٠,٠	٩٦,٤٨	٤١,٣٠	٨٣,٣٣	٦٩,٤٨	٧٠,٧٢
لاتوجد حظية	١٠,٠	٣٠,٥٢	٥٨,٧٠	١٦,٦٧	٣٠,٥٢	٢٩,٢٨
داخل المسكن	١٠,٠	٨٧,٥٠	٦٦,٦٦	–	٨٧,٥٠	٥٠,٣٣
خارج المسكن	١٢,٥	٣,٧٠	–	١٢,٥٠	٥,٧٤	–
ملحقة بالمسكن	٩,٠	–	٢٩,٦٣	١٠٠	–	٤٣,٩٣

جدول رقم (١٨) كيفية التخلص من القمامة بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم١٩٩٨

غرفة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
عن طريق عامل النظافة	٢٠,٠	–	١٠,٨٧	–	–	٦,١٧
صندوق قمامة عام	٦٠,٠	٣٣,٣٣	١٣,٠٤	٥,٦٠	٨١,٨٣	٣٨,٧٦
بالقائها في الشارع	١٦,٠	٢٨,٢١	٢,٢٦	٣٨,٨٩	٨,٣	٢٣,٩٥
بالقائها على حافة الترع	٤,٠	٣٨,٤٦	٤٧,٨٣	٥٥,٥١	٩,٨٠	٣١,١٢

جدول رقم (١٩) مشكلات سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم١٩٩٨

غرفة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
التلوث	٥٠,٠	٤٨,٧٢	٧٨,٢٦	٦٦,٦٧	٥٠,٠٠	٥٨,٧٣
نقص الخدمات اللصحية	٣٢,٠	٦٩,٢٣	–	٧٢,٢٢	٤٠,٩٠	٤٠,٨٧
الانتقالات	٢٢,٠	٤٦,١٥	١٩,٥٦	٣٨,٩	٥٩,٠٩	٣٧,١٤
الحصول على الخبز الطازج	١٨,٠	٣٥,٨٩	٥٢,١٧	١٦,٦٧	٥٠,٠٠	٣٤,٥٥
البطالة	٥٠,٠	٥,١٢	٥٢,١٧	١١,١١	٤٠,٩٠	٣١,٨٦
الصرف الصحى	١٨,٠	٣٠,٧٧	١٦,٠٨	٥٥,٥٦	–	٢٦,٠٨
الضوضاء	٣٠,٠	٧,٦٩	٣٢,٦٠	–	٩,٠٩	١٥,٨٨
نقص الخدمات التعليمية	٢٢,٠	١٥,٣٨	٨,٦٩	–	١٨,١٨	١٢,٥٨
نقص المتنزهات	٤,٠	١٥,٣٨	٦,٥٢	–	–	١٢,٥٨
الاتصالات	٢٢,٠	٢٨,٢٠	١٠,٦٨	–	–	١٢,١٨
السكن	٢٢,٠	٢,٥٦	٤,٣٥	١١,١١	–	٨,٠
الجريمة	–	٥,١٢	٤,٣٥	–	–	١,٨٩

جدول رقم (٢٠) توافر الخدمات بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم١٩٩٨

غرفة	دار الرماد	الحاكورة	الكيالين	متوسط
الأمن	نقطة شرطة	١٢٥٠٠	٧٠٩٠٠	٠,١
النقل العام	أتوبيس/ نسمة	٩٣٧٥	٩٣٠٠	١,٠١
تليفون عمومي	تليفون/ نسمة	١٥٠٠٠	٩٣٠٠	١,٦١
مراكز البريد	مركز / نسمة	٥٠٠٠٠	٣٠٤٠٠	١,٦٤
مكاتب البريد	مكتب / نسمة	١٥٠٠٠	٨٩٠٠	١,٦٩
التعليم	مدرسة / نسمة	٧١٤٢	٢٥١٧	١,٩٢
المخابز	مخبز / نسيمة	٦٢٥٠	٣٢٤٥	١,٩٣
الجمعيات الاستهلاكية	جمعية/ نسمة	١٢٥٠٠	٥٢٠٠	٢,٤٠
دور عبادة	دار عبادة / نسمة	٢١١٢	٨٣٠	٢,٥٤
الصحة	سير / نسمة	٩٣٤	٢٨٨	٣,٢٤

ناتج قسمة المعدل على متوسط المحافظة من حساب الباحث

جدول رقم (٢١) مشكلات سكان المناطق العشوائية بمدينة الفيوم١٩٩٨

غرفة	دار الرماد	الصيفية	العلواية	الحاكورة	الكيالين	متوسط
بوتجاز	٦٠,٠	٩٤,٨٧	٤٣,٤٨	٦٦,٦٧	٢٧,٢٧	٥٨,٤٦
تلفزيون غير ملون	٤٠,٠	٦١,٥٣	٦٣,٠٤	٣٨,٦٩	٦٨,١٨	٥٤,٤٠
راديو	٤٤,٠	٨٤,٦١	٥٦,٥٢	–	٥٤,٥٤	٤٧,٤٠
مروحة كهربائية	٧٠,٠	٨٢,٥	٤٣,٤٨	١٦,٦٧	٤,٥٥	٤٣,٤٤
غسالة كهربائية	٥٤,٠	٨٢,٥	٥٠,٦٠	٥,٦٠	١٨,١٨	٤٢,١٨
مكواة كهربائية	٦٠,٠	٧٦,٩٢	٢١,٧٤	٥,٦٠	٩,٨٠	٣٤,٨١
ثلاجة	٧٤,٠	٧٦,٩٢	–	–	٤,٥٥	٣١,٠٩
تلفزيون ملون	٤٠,٠	٩٦,٢٣	٢١,٧٤	–	٤,٥٥	٢٧,١٠

جدول رقم (٢٢) متوسط توافر بعض الأجهزة الكهربائية بالمناطق العشوائية بمدينة الفيوم مقارنا بمتوسط امتلاكها على مستوى حضر الوجه القبلى

غرفة	متوسط المناطق العشوائية ١٩٩٨	متوسط حضر الوجه القبلى ١٩٩٥	الكيالين	متوسط
بوتجاز	٥٨,٤	٧٥,٦	١٧,٢٠	٦٢,٩
راديو	٤٧,٩٣	٧١,٦	٢٣,٦٧	٦٤,٢
مروحة كهربائية	٤٣,٤٤	٧٤,٢	٣٠,٧٦	٥٤,٤
غسالة كهربائية	٤٢,١٨	٨٥,٥	٣٠,٧٦	٧٤,٩
تلفزيون	٤,٧٥	٥,٣	٤٤,٥٥	٧٨,٨
ثلاجة	٣١,٠٩	٧٥,٦	٤٤,٥١	٥٥,٩

البحث الحادى عشر : المناطق العشوائية

بمدينة بنى سويف

د . الأمين عبد الصمد عبد الهادى*

مقدمة :

يعد الاسكان العشوائي بالمدن الاقليمية – خاصة الصغيرة منها – ظاهرة حديثة ، فقد ارتبطت الظاهرة منذ نحو نصف قرن بالمدن الكبرى الضخمة نتيجة ازدحام السكان وافراط النمو ، ولكن المدن الصغيرة نمت بمعدلات سريعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وبذا ظهرت الفجوة واتسعت بين الإسكان والنمو السكاني مما ادي الي ظهور النمو العشوائي وتفاقم المشكلة على مستوى الجمهورية وبدأ التفكير في حل هذه المشكلة من خلال دراستها والتفكير لوضع حلول لها ، ولكن في البدايه انصب اهتمام المختصين لدراسة المدن الكبرى بالدرجة الاولى ، واستكملت الدراسات فيما بعد وخاصة في المناطق الحضرية بالمحافظات الريفية ، وقد اهتم الباحث بدراسة النمو العشوائى بمدينة بنى سويف ، مع القاء الضوء على هذا النمط كظاهرة حديثة بالمدن المصرية ؛ لإظهار المشاكل الناتجة عن ظهورها من حيث الشكل العمرانى بالمدينة ، وتأثيرها علي سلوك ساكنيها ايضاً .

واهتمت الدراسات السابقة بدراسة المناطق العشوائية وأثارها بالمدن الكبري مثل القاهرة والاسكندرية ، كما أن بعضها اهتم بدراسة السكان فقط أو بدراسة العمران فقط فى منطقة ما ، والبعض الآخر اهتم بدراسة السكان او المدن بصفة عامة فى العالم الثالث ومشاكله ، وتتضمن الدراسة فى الوقت نفسه ظاهرة العشوائيات التى اصبحت اهم مشاكل الدول النامية ، وكنتيجة لتزايد السكان السريع مع بطء معدلات التنمية مع سوء التخطيط بتلك الدول .

(*) مدرس بكلية قسم الجغرافيا – جامعة القاهرة فرع بنى سويف

وهناك دراسات اهتمت بالعشوائيات كظاهرة اجتماعية وسلوكية وأضرارها من حيث تفشى الجريمة والمخدرات وظاهرة الإرهارب ، وبالتالى فالاهتمام بدراسة المناطق العشوائية كان قاصراً على بعض المدن الكبرى أو من خلال دراسة السكان أو العمران ، أو من ناحية المتخصصين فى علم الاجتماع ، وبالتالى فالمعالجة الجغرافية كانت ناقصة إلى حد كبير وخاصة بالمناطق البعيدة عن العاصمة أو المدن الكبرى (١) .

وعلى ضوء ما سبق اتضح أن هناك حاجة ماسة لدراسة المناطق العشوائية فى المدن الأقل أهمية ، ومن ضمنها مدينة بنى سويف ، خاصة أن هذه المدينة ذات سمات عديدة تجعلها بطريقة ما من المدن القديمة والمتهالكة العمران فى معظمها ، كما أن السمة الأساسية بها تزايد السكان مع قلة ما يستجد منها من أحياء حديثة مخططة جيداً ، مع ظهور المناطق العشوائية والتى تتميز بالتكدس السكانى والمستوى المعيشى المتدنى ، مع ظهور كثير من السلبيات فى هذه المناطق .

من هذا المنطلق كان اهتمام الباحث بالمناطق العشوائية وخاصة فى منطقته ، حيث تنتشر المناطق العشوائية بمدن المحافظة ولكنها ذات ظهور أكبر فى مدينة بنى سويف ، حيث إن المدينة هى حاضرة الإقليم وذات أعداد سكانية كبيرة وخاصة خلال النصف الثانى من القرن العشرين مع قلة النمو العمرانى بنفس المعدل ، وتهالك معظم مبانى أحيائها ، وسوء التخطيط للمدينة ككل ، وخاصة بإطرافها التى تحتلها المناطق العشوائية الأربعة التى نحن بصدد دراستها .

واعتمدت الدراسة على المصادر المعنية متمثلة فى هيئة التخطيط العمرانى ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة ، ومع مجلس مدينة بنى سويف ، ومديرية المساحة ببنى سويف ، والإدارة الهندسية بالمحافظة ، علاوة على الاطلاع على بعض ما كتب عن المناطق العشوائية على مستوى مصر ، وكذلك بعض المراجع التى تهتم بمشاكل العالم الثالث وتنميته ، أضف إلى ذلك المركز الديموجرافى التابع للأمم المتحدة بالقاهرة ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وكذلك بعض الرسائل التى تناول هذا الموضوع وغطت بعض مناطق مصر كالقاهرة والإسكندرية وأسيوط (٢) .

كما اعتمد الباحث على الزيارات الميدانية للمناطق العشوائية بالمدنية ، ومن خلال الزيارات الميدانية ومقابلة المسئولين وتحليل الخرائط ، وعلى ضوء تحليل استمارات الاستبيان بالطرق المختلفة للتحليل الإحصائى ؛ مثل الوسيط ودرجة التباين

(١) أنظر قائمة المراجع .

(٢) أنظر قائمة المراجع .

والانحراف المعيارى ، مع استخدام النسبة المئوية وغيرها من المعالجات الإحصائية ، مما أعطى كثير من الدلائل لتفسير وتعريف شخصية المنطقة .

واعتمد البحث فى دراسته على مزيج من المناهج ، مثل التحليل المكانى والسببى - التأثيرى - ومنهج النظم ، هذا فضلا عن المنهج السلوكى الوجودى ، مع استغلال جهاز الحاسوب والبرامج الاحصائية فى تحليل استمارات الاستبيان وعمل بعض الأشكال البيانية والخرائط التى تخدم البحث ، كما حصرت مساحات نمو المدينة وكذلك مساحات المناطق العشوائية بواسطة جهاز البلانيميتر .

وتنتشر ظاهرة المناطق العشوائية فى مناطق مختلفة من مدن العالم ؛ شرقه وغربه بحيث يشمل وجودها دولاً ذات تطور عمرانى وأخرى متخلفة عمرانياً ، كما أن انتشار هذه الظاهرة يبدو واضحاً وبصورة كبيرة فى مناطق العالم المتخلف ، وخاصة مدن العالم الثالث ، وذلك لعدة أسباب من أهمها : الزيادة الكبيرة فى عدد السكان مع عجز الإمكانات عن توفير السكن المناسب لهذه الأعداد المتزايدة ، إضافة إلى وجود الهجرة من الريف إلى المدينة سعياً وراء العمل وتحسين مستوى المعيشة ، مما يسهم فى زيادة الحاجة الملحة إلى السكن ، وبالتالى تظهر الطرق الرخيصة غير القانونية لإيجاد المأوى بما يتواءم مع الدخل ، وعليه يكون هذا المأوى خارج دائرة التخطيط ، ومحروما من شروط السكن الصحى ؛ فيرتبك مخطط المدينة بالضغط على المرافق وانتشار المخلفات المؤدية إلى تفشى الأمراض الجسدية والأمراض السلوكية ؛ وهذا نتيجة لما يسمى بالفقر الحضرى العاجز عن الوفاء بالحاجات الأساسية فى الوسط الحضرى .

وزيادة فى توصيف هذه الصورة المهيمنة على دول العالم الثالث الذى يحتوى على نحو ٢٠٠ مليون شخص ، فإنه تمتد فيه الأكواخ ومدن الصفيح بحيث تستوعب ثلث سكان الحضر فى تلك الدول (١) ، ويعانون ظروف السكن السيىء ، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ٤٠ - ٦٠٪ من سكان العالم يعيشون فى المناطق المتخلفة ومناطق وضع اليد ، ففى « نيودلهى » و « كلكتا » و « مدراس » يعيش ٤٠٪ من السكان فى مستوطنات وضع اليد ، وفى « داكار » و « الدار البيضاء » يعيش ٦٠ - ٧٠٪ من

---

(١) برنارد جرانوتيبه (تقديم وتعريب د . محمد على بهجت الفاضلى) . السكن الحضرى فى العالم الثالث ، « المشكلات والحلول » ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٩ .

سكانها فى مناطق متخلفة (١) ، وفوق ذلك فإن الدلائل تشير إلى أن الأمور سوف تزداد سوء ، خاصة مع معدلات النمو المتزايدة بالنسبة للسكن المؤقت ، وأيضا يصل نمو الأكواخ ومدن الصفيح والتجمعات غير الشرعية من (١٠٪) إلى (١٢٪) ؛ أى ضعف معدل النمو الحضرى الذى يبلغ (٥٪) وأربعة أضعاف معدل النمو السكانى الذى يتراوح بين (٢,٥٪) : (٣٪) سنويا ، بل إن نسب نمو مدن الصفيح يصل فى بعض الحالات من (١٥٪) إلى (٢٠٪) سنويا ، كما يتفق المختصون على أنه مالم تتخذ إجراءات تحد من توغل العشوائيات فإن نسبة الثلث ، التى يمثلها السكان الهامشيين - خلال الثمانينيات - سوف تصل ، فى نهاية هذا القرن ، إلى النصف أو الثلثين من إجمالى سكان الحضر .

وبناء على ما سبق يبدو واضحا - ومن الناحية التاريخية - أن أهم أسباب نشوء المناطق العشوائية تتمثل فى سببين ؛ أحدهما اقتصادى والآخر اجتماعى ، وهذان السببان يكملان بعضهما البعض، كما يعدان نتيجة مباشرة للزيادة السكانية الكبيرة ، سواء كانت عن طريق النمو العادى ، أو نتيجة للهجرة الداخلية فى مناطق كانت فى الأصل ذات أعداد سكانية كبير ، فيزحف غير القادرين إلي أطراف المدينة والمناطق الخاوية كجوانب السكك الحديدية والترع والفراغات المتروكة ٠٠٠الخ ؛ فيتضخم وجودهم مع مرور الوقت فى ظل تراخي الأجهزه التنفيذية من ناحية ، وتمكن بعض هؤلاء من الحصول على المرافق الأساسية كالكهرباء وغيرها من ناحية أخرى . ويضاف إلى ذلك نشاط ومهارة محترفى واضعى اليد وقدرتهم على تسويق تلك الوحدات السكنية فتتوغل المنطقة العشوائية ، ونلحظ ذلك بجانب شريط السكة الحديد فى منطقة الغمراوى بمدينة بنى سويف على سبيل المثال .

ومن ناحية أخرى فإن مناطق الأحياء القديمة المزدحمة داخل المدينة أصبحت متدنية الخدمة ، ويبدو ذلك واضحاً فى المناطق الشعبية مثل : الغمراوى ومولد النبى وشارع الجبالى بالمدينة ، بحيث يمكن ضمها للمناطق العشوائية ، وذلك بسبب بقاء أبنيتها القديمة على حالتها المتهالكة فى معظمها ، بالشكل الذى يصعب تطوره .

---

(١) مريم أحمد مصطفى ، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية ، دراسة فى مدينة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٢١ .

(١١-١) الملامح الجغرافية للمدينة

أولاً : المواقع والعلاقات المكانية :

بينما تمثل مدينة بنى سويف نقطة منتصف المسافة بين مدينتى القاهرة والمنيا ؛ فإن الأمر نفسه ينطبق على حال موقعها بالنسبة لرقعة المحافظة كلها ، شمالا وجنوبا ، إذ تتساوى المسافة بين شمالها ممثلاً فى مركزى ناصر والواسطى ، وموقع جنوبها ممثلاً فى مركزى ببا والفشن ، كما تكاد تتساوى المسافة بينهما وبين المدينة مع بعد المسافة عن مدينة الفيوم التى تقدر بنحو ٤٥ كيلو متر ، أما من حيث الشكل فانه يبدو على هيئة مربع تقريبا ، حيث تمتد من الجنوب إلى الشمال بنحو ٢,٨ كيلو متر ، ومن الشرق (على ضفة نهر النيل) إلى الغرب بما يقرب من ثلاثة كيلو مترات ، وهى بهذا تقع ضمن نطاق السهل الفيضى غرب نهر النيل بحيث يتراوح ارتفاع منسوبها (أراضى المحافظة) ما بين ٢٨ إلى ٢٩ مترا فوق مستوى سطح البحر ؛ مما يطرح دلالة على وجود تباين ملحوظ فى مظاهر السطح بالمدينة ، إذا ينحدر السطح – بوجه عام – من الجنوب إلى الشمال انحدار بسيطا ، تبلغ درجته بمنطقة المحافظة بوجه عام حوالى ١ متر / ١١ كم ، ويندرج ضمن رقعة المدينة عدد من الجزر – ذات المساحات المختلفة – التى تعترض مجرى النهر أمام مدينة بنى سويف مباشرة ، كما نلحظ أن ٩٧٪ من الأراضى الزراعية التى امتدت عليها الكتلة السكنية بالمدينة أراضى زراعية عالية الجودة من الدرجتين الأولى والثانية .

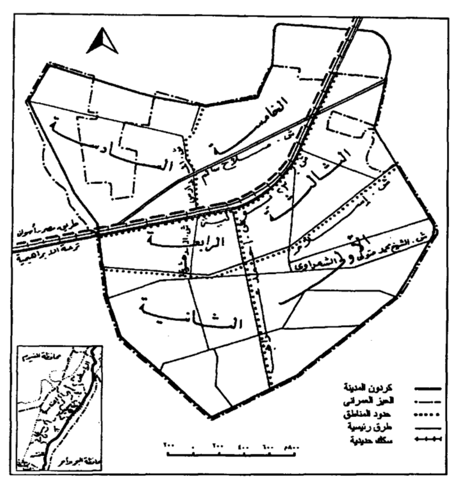
ثانياً : النمو العمرانى للمدينة :

أما بالنسبة للنمو العمرانى لمدينة بنى سويف فإنه قد نما نمواً كبيراً منذ عام ١٩٠٠ م إلى الوقت الحالى (١٩٩٨) ، حيث كانت مساحتها فى الفترة ما بين عام ١٩٠٠ – ١٩٣٨ م . ٣٨٨,٣ فدان ، ثم بدأ النمو العمرانى فى التزايد إلى أن وصل إلى ٧٠٠ فدان فى الفترة ١٩٣٨ – ١٩٧١ (أى زاد بنسبة ١٨٠,٤٪) ، وزاد العمران فى الفترة من ١٩٧١ – ١٩٨٢ م ، ليصبح إجمالى مساحته ١٠٢٢ فدان (زاد بنسبة ١٤٥,٩٪) ، ثم زاد فى الفترة من عام ١٩٨٢ – ١٩٩٨ م ، فوصل إلى ١٣٩١,٦ فدان عام ١٩٩٨ م ، (زاد بنسبة ١٣٦,١٣٪) ، وبذلك وصلت مساحة العمران فى المدينة إلى ما يقرب من ستة كيلو مترات مربعة عدا المناطق الخالية من العمران وتتخلل المساكن أو تقع داخل الحيز العمرانى ولم تبنى بعد (١) ، وبذلك نمت

---

(١) قياس المساحة مباشرة من خرائط المدينة ١٩٣٦ ، ١٩٩٨ (بواسطة جهاز البلانميتر) .

المدينة فى فترة مـــا من قرن نحو ثلاث مرات مساحتها ، وكما علمنا أن هذا النمو كان على حساب الأراضى الزراعية ذات الجودة العالية وهنا تكمن الخطورة ، وكان الحل بإنشاء مدينة بنى سويف الجديدة شرق النيل فى المنطقة الصحراوية بعيداً عن الوادى المزروع .



شكل رقم (٧١) مدينة بنى سويف

ونلحظ من الخريطة (شكل رقم ٧٢) أن النمو العمراني يتركز - في بداية القرن العشرين - حول ترعة الإبراهيمية وطريق خط السكة الحديد (القاهرة أسوان) ، بينما يختفي العمران كلما اتجهنا شرقاً نحو مجرى النيل باستثناء شريط ضيق يمتد على جانبي شارع أحمد عرابي المؤدى لنهر النيل حيث نصل إلى النادى الرياضي . ثم استمر النمو بعد ذلك إلى أن تعدى المناطق القديمة في جميع الاتجاهات ، وبذلك ضم زمامات خارج المدينة مثل عزبة الأزهرى في أقصى الشمال الغربي ، وعزبة بلبل في الجزء الشمالي الشرقي . ولقد قسمت المدينة إلى ستة أحياء ، كما هو واضح على الخريطة (شكل رقم ٧١) .

ويتضح من الخريطة أن محاور النمو العمراني النشط تمت كلها على الأراضي الزراعية ، وكأنه اتجاه مستمر خاصة بعد ضعف تأثير عوائق النمو العمراني من ترع ومصارف بإزالة بعضها ووجود المعابر السهلة ، التي لاتمنع النمو العمراني ، مما أدى إلى التحام كثير من القرى والعزب الصغيرة بالمدينة مثل الأزهرى وبلبل وغيرها من العزب التي كانت توجد - في السابق - بعيدة عن الكتلة السكنية ، ثم أصبحت الآن جزءا منها ، وضمت إلى كردون المدينة (أنظر الخريطة شكل رقم ٧٢) وما زالت هذه المشكلة في تزايد ، ولقد أستهلك النمو العمراني للمدينة حوالي ٧٠٠ فدان خلال الـ (٢٥) سنة الماضية .

وتتضح خطورة هذه المشكلة حيث نجد أن ٩٧٪ من الأراضي التي استغلت في النمو العمراني تعد أراضي من الدرجتين ؛ الأولى والثانية ، ذات الإنتاجية العالية (١) .

يتضح من خلال دراسة الكتلة العمرانية للمدينة أن هناك محددات واضحة في المدينة تعطي شكلاً معيناً ، ويمكن التعرف على أهمها بوجود فاصل عمراني يقسم المدينة إلى قسم شمالي وآخر جنوبي ، وهذا الفاصل هو شارع بورسعيد وترعة الإبراهيمية ، ويصل عرضهما معاً إلى ٧٠ متراً (أنظر الشكل رقم ٧٣) .

---

(١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط العام لمدينة بني سويف ، محافظة بني سويف ، ١٩٩٨ ، ص : ٤ / ٢ .

ثالثاً : أنماط النسيج العمرانى :

يوجد أكثر من نمط من أنماط النسيج العمرانى بالمدينة ، منها على سبيل المثال ؛ منطقة الجزيرة - منطقة عشوائية - التى يحدها غرباً شارع حى مولد النبى ، وشرقاً طريق سليمان متولى ، وشمالاً شارع إسلام ، وجنوباً شارع محمد متولى الشعرواى ، وتتميز هذه المنطقة بالتكدس العمرانى الشديد والكثافة السكانية المرتفعة (٣١٥ نسمة الفدان) ، لذلك تمثل بصدق مثالاً للمنطقة العشوائية (*) ، وهو ماسيرد ذكره لاحقاً .

وهناك نمط ثان يقع المدينة (حى الغمراوى وشارع الجبالى) ، وكان يمثل قلب المدينة القديم ، وتتسم كتلته العمرانية بالتهالك فى معظمها مشكلة نسيجاً عمرانياً مستقلاً بذاته ، فهى منطقة متداعية عمرانياً وفى حالة سيئة تفتقر إلى الخدمات ، ويحدها شمالاً شارع بور سعيد وترعة الإبراهيمية وشريط السكة الحديد ، وجنوباً شارع عرابى .

كما يوجد نمط عمرانى ثالث ، ذو خدمات متدنية ، يحده شمالاً شارع محمد متولى الشعراوى ، وجنوبا وشرقا طريق سليمان متولى ، وغربا شارع أحمد عرابى ، كما أن منطقة هذا النمط قريبة من نهر النيلوتعانى من النمو العمرانى غير المخطط ؛ ويضاف إلى ذلك وجود جيوب من الأراضى الفراغ والأراضى الزراعية المحصورة داخل حدود الكتلة العمرانية .

رابعاً : الخدمات :

وتتركز الخدمات على المدخل الشمالى للمدينة بدون تنظيم أو تخطيط ، ويظهر ذلك واضحاً على جانبى امتداد شارع بور سعيد ، وكذلك وجود بعض الاستخدامات غير المناسبة داخل الكتلة العمرانية للمدينة منها الشون والمخازن ، مما يوجب نقلها إلى مواضع أخرى تتناسب مع هذه الاستخدامات .

وحينما نركز على شبكة الطرق الموجودة بالمدينة نجد أن بعضها ذات تقاطعات خاصة أبرزها مرور الطرق التى تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى عبر المدينة نفسها ، مما يظهر درجة عالية من سوء التخطيط ، الذى ينبغى تلاشيه .

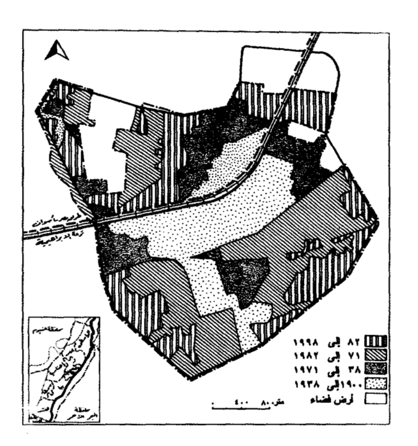
(*) تبلغ الكثافة السكانية بمدينة بنى سويف ١١٤ نسمة / فدان .

وتظهر الحاجة إلى التطوير بصورة أكثر إذا ما تأملنا الجدول التالى ؛ الذى يوضح نصيب الاستخدامات المختلفة داخل المدينة ، فإنه توجد سمتان هامتان بعد النظر إلى (الجدول رقم ١) و (الشكل رقم ٧٤) وهما :

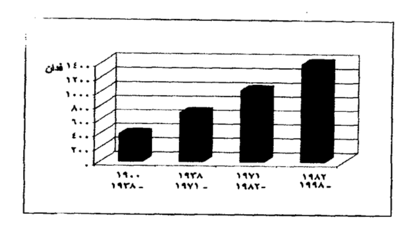
جدول رقم (٦١) استعمالات الأرض في مدينة بني سويف

	نوع الخدمات	المساحة بالفدان	المساحة بالمتر المربع	٪ إلى الإجمالى
استخدام خدمى	خدمات صحية	٤,٥	١٨٩٠٣,٧	٠,٣
	خدمات إدارية	٦,٥	٢٧٣٠٥,٣	٠,٥
	خدمات مرافق	٢٨,١	١١٨٢١١,٥	٢,١
	خدمات مخازن وشون	٢٥,٣	١٠٦٠٧١	١,٨
	خدمات جبانات	–	–	–
	خدمات دينية	٤,٠	١٦٨٠٣,٣	٠,٣
	خدمات تعليمية	٦٠,٣	٢٥٣١٨٤	٤,٤
	اجتماعية ثقافية رياضية	١٥,٠	٦٣٠١٢,٥	١,١
	ترفيهية ومناطق مفتوحة	١٣,٢	٥٥٤٥١	١,٠
استخدامات اقتصادية	تجارة	٤,٩	٢٠٥٨٤	٠,٤
	صناعة	٩,٠	٣٧٨٠٧,٥	٠,٧
إسكان وطرق		١١٩٣,٢	٥٠١٢٤٣٠,٣	٨٧,٥
الإجمالى		١٣٦٤	٥٧٢٩٧٦٤,٠	١٠٠

المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط العام لمدينة بنى سويف ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤ / ٤ .



شكل رقم (٧٢) التطور العمراني لمدينة بني سويف ١٩٠٠-١٩٩٨



شكل رقم (٧٣) التطور العمراني لمساحات مدينة بني سويف

أولاً : تستحوذ خدمات الإسكان والطرق على غالبية الاستخدامات بمدينة بنى سويف ، بنسبة تبلغ (٨٧,٥٪) ، وبها تأتى فى المرتبة الأولى ، بينما تحتل الخدمات التعليمية المرتبة الثانية ، وبفارق كبير جداً ، إذ تشغل نحو (٤,٤٪) من مساحات الخدمات ، وتأتى استخدامات المخازن والشون فى المرتبة الثالثة مباشرة وبفارق بسيط يبلغ (١,٨٪) . وتكاد تتساوى المساحات المستخدمة فى كل من الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية مع الخدمات الترفيهية والمناطق المفتوحة ،إذ تبلغ الأولى (١,١٪) ، وتشغل الثانية (١٪) .

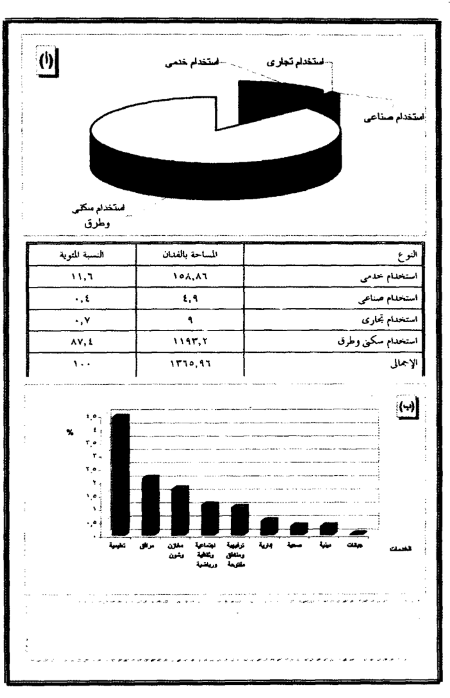
ثانياً : تشغل الخدمات الإدارية (٠,٥٪) ، أما الخدمات الصحية والدينية فتشغل كلاً منها (٠,٣٪) ويمكن ضم الخدمات التجارية معهم ، حيث تشغل أقل من (٠,٤٪) ، وتبلغ الخدمات الصناعية نسبة قليلة تتجاوز (٠,٥٪) لتصل إلى (٠,٧٪) .

ومن الجدول السابق يتضح أن أكثر الاستخدامات شيوعاً هو الاستخدام السكنى وأما بقية الاستخدامات فهى ذات صفة متواضعة جداً ، ويبلغ إجمالى نسبتها أقل من (١٣٪) من جملة مسطح المدينة ، وهذه النسبة متواضعة جدا إذا ما وضع فى الاعتبار أن دور المدينة الأساسى يتمثل فى كونها مركزا إداريا لخدمة الإقليم .

وتأتى نسبة الخدمات الصناعية (٠,٧٪) وهى متواضعة ؛ لأن معظمها ينحصر فى بعض الصناعات اليدوية ، منها مصنع الغزل والنسيج وبعض الصناعات الصغيرة ، ويجب التنوية إلى أن هذه النسبة المتواضعة فى طريقها إلى الزيادة بفضل الانتهاء من مدينة بنى سويف الجديدة (شرق النيل) ؛ التى خصصت بها منطقة صناعية كبيرة ، وقد بدأت بعض الصناعات تأخذ حيز التنفيذ ، كما يضاف إلى ذلك مصنع الأسمنت ومنطقة بياض العرب الصناعية الواقعة بين مدينة بنى سويف الجديدة والمدينة القديمة .

خامساً : حالة المبانى بالمدينة :

من دراسة الحالة التى عليها المبانى فى المدينة يمكن توزيعها إلى مستويات ثلاث : ردىء ، متوسط ، جيد ، وتتركز المبانى ذات الحالة الرديئة فى غرب المدينة ، أى جنوب السكة الحديد ، وتصل نسبتها إلى (١٣٪) من إجمالى مسطح المدينة ، بينما



النوع	المساحة بالفدان	النسبة المئوية
استخدام خدمى	١٥٨,٨٦	١١,٦
استخدام صناعى	٤,٩	٠,٤
استخدام تجارى	٩	٠,٧
استخدام سكنى وطرق	١١٩٣,٢	٨٧,٤
الإجمالى	١٣٦٥,٩٦	١٠٠

شكل رقم (٧٤) استخدام الأرض وتوزيع الخدمات فى مدينة بنى سويف ١٩٩٨

توجد المبانى ذات الحالة المتوسطة فى وسط وشرق وشمال وجنوب شرق المدينة ، وتبلغ نسبتها (٤٧٪) من إجمالى مسطح المدينة ، أما المبانى ذات الحالة الجيدة فإن غالبيتها فى الجزء الشمالى الشرقى والجنوب الشرقى والشمال الغربى ، وتبلغ نسبتها (٤٠٪) من إجمالى مسطح المدينة .

جدول رقم (٦٢) نسب المبانى فى حالاتها المختلفة

حالة المبانى	ردىء	متـوسط	جيـد
٪	١٣	٤٧	٤٠

المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط العام لمدينة بنى سويف ، ١٩٩٨ ، ص ٤ / ٧ .

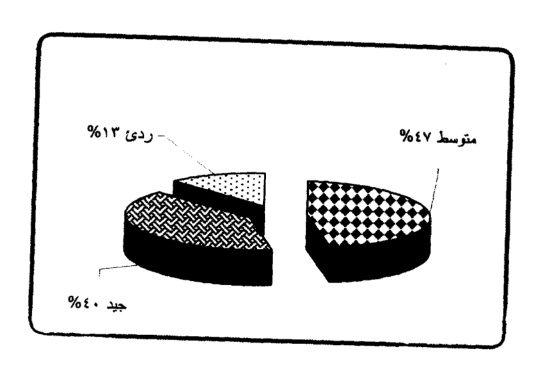
وأما من ناحية ارتفاعات المبانى بالمدينة ، فنلاحظ أن المبانى ذات الارتفاعات الأكثر من أربعة أدوار تشغل أكثر من ثلث مسطح مبانى المدينة (٣٥,٦٪) ، وتتركز معظمها فى الجزء الشمالى الشرقى من المدينة ، بينما تمثل المبانى التى يتراوح ارتفاعها ما بين ثلاثة إلى أربعة أدوار (١٦,٤٪) ، وتقدر النسبة التى تشغلها المبانى التى يتراوح ارتفاعها من دور إلى اثنين بـــ (٤٨٪) من إجمالى المبانى أنظر شكل ٧٦ .

جدول رقم (٦٣) نسب ارتفاعات المبانى

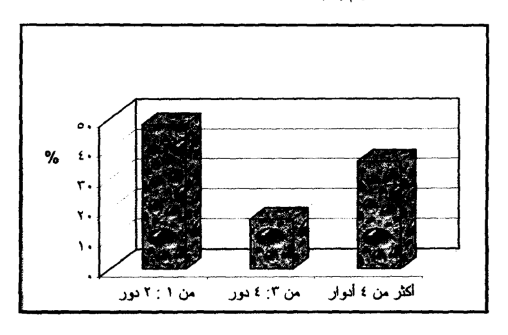
ارتفاع الأدوار	من ١ : ٢ دور	من ٣ : ٤ دور	أكثر من ٤ أدوار
٪	٤٨	١٦,٤	٣٥,٦

المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط العام لمدينة بنى سويف ، ١٩٩٨ ، ص ٤ / ٧ .

ويتضح من الارتفاعات أن ما يقرب من نصف المبانى بالمدينة يقدر بـ (٤٨٪) وهو عبارة عن دورين فأقل ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن نحو ثلاثة أخماس المبانى ذات حالة متوسطة ورديئة ، فإن ذلك يوضح مدى ما عليه الحالة العمرانية بالمدينة ودرجة استيعابها من السكان ، ويوضح أيضاً مدى الحاجة الماسة إلى تطويرها بالشكل الذى يلائم السكان .



شكل رقم (٧٥) التوزيع النسبى للمبانى حسب حالتها



شكل رقم (٧٦) الوزيع النسبى لارتفاعات المبانى

(١١-٢) السكان فى مدينة بنى سويف

أولاً : توزيع ونمو وتركيب السكان :

يعد النمو السكانى السريع عامل أساسى فى ظهور العشوائيات بالمدينة ، وقد وصل عدد سكان المدينة فى تقدير عام ١٩٩٨ (١) إلى ١٧٨٣٩٥ نسمة ، بمعدل زيادة ما يقرب من ٢٪ ، وقد بلغ معدل نمو السكان خلال الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٧٦) ، نحو ٢,٥٪ سنويا ، وارتفع إلى ٢,٦٪ سنويا خلال الفترة من (١٩٧٦ - ١٩٨٦) ، ثم انخفض بدرجة كبيرة خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٦) حتى وصل إلى (١,٢٪) سنويا ، وعاود الارتفاع فى الفترة من (١٩٩٦ - ١٩٩٨) كما ذكرنا سابقا ، وبذلك بلغ معدل متوسط النمو السكانى للمدينة نحو (٢,١٨٪) سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٦ وبالنسبة لسكان المدينة حسب النوع (تعداد ١٩٩٦) ، بلغ عدد الذكور (٨٧١٠٥ نسمة) ، وعدد الإناث (٨٤٦٢٩ نسمة) ، وبذلك بلغت نسبة النوع (١٠٣ ذكرا لكل مائة أنثى) ، وتختلف هذه النسبة قليلا عن نسبتها فى سكان الجمهورية (ما يقرب من ١٠٥ ذكرا لكل مائة أنثى) .

ومن ناحية أخرى يبلغ عدد سكان المناطق العشوائية (الجزيرة ، عزبة التحرير ، عزبة بلبل ، والأزهرى) ٤٩٦٦٧ نسمة (تعداد ١٩٩٦) وبذلك يشكلون أكثر من ربع (٢٨,٩٪) سكان مدينة بنى سويف، وإذا أضفنا إليهم سكان المناطق المتدنية (مولد النبى ، سوق الخضار والجبالى ، والغمراوى ، والمرماح) بلغ عددهم ١٠٧٢٤٦ نسمة ، وتبلغ نسبتهم إلى سكان المدينة (٦٢,٤٪) ، فيصبح إجمالى عددهم ١٥٦٩١٣ نسمة (٩٠,٩٨٪ من إجمالى سكان المدينة) ، وهذا يوضح صورة المدينة وأحوال قطاع كبير من سكانها .

وتبلغ الكثافة السكانية بالمدينة فى ١٩٩٦ (١١٤ نسمة / الفدان - ٢٧٠٧٣ نسمة / كم٢) ، وإذا قمنا بعمل مقارنة بين الكثافة السكانية بمدينة بنى سويف وبعض المناطق داخل المدينة نجد أن الكثافة السكانية تزيد فى بعضها عن المدينة نفسها ، فعلى سبيل المثال (حى مولد النبى) حيث تصل الكثافة السكانية به (٥٢٠ نسمة / الفدان - ٢٣٨١٣ نسمة / كم ٢) ، ويليها منطقة المرماح (٤٣٦ نسمة /

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة بنى سويف .

الفدان – ١٠٣٨٤٧ نسمة / كم٢) . فمنطقة الجزيرة (٣١٥ نسمة / الفدان – ٧٥٠٧٦ نسمة / كم٢) ، فمنطقة الغمراوى (٣٠٣ نسمة / الفدان – ٢١٨٥ نسمة / كم٢) ، وهذه الأحياء جميعا (عدا منطقة الجزيرة) تتصف بصفة عامة ؛ بأنها أحياء وسط المدينة وقلبها التجارى وتركز معظم الأنشطة بها ، علاوة على ارتفاع عدد السكان بهذه المناطق .

ثانياً : السكان والنشاط الاقتصادى :

أما من حيث السكان والنشاط الاقتصادى (١٩٧٦ و ١٩٩٦) فمن الجدول التالى (رقم ٦٤) ، والشكل البيانى (رقم ٧٧) ، يتضح الآتى :

جدول رقم (٦٤) السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادى الرئيسية

الأنشطة الاقتصادية	١٩٧٦		١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة وصيد البر والبحر	٢١٣٤	٢,١	١٧٤١	١,٥
استغلال المناجم والمحاجر	٣٩	٠,٠٤	١٢٨	٠,١١
الصناعات التحويلية	٤٤٥٣	٢,٥	٦١١٠	٥,٣
الكهرباء والغاز والمياه	١٨٨	٠,١٩	٥٧٩	٠,٥
التشييد والبناء	١٧٩٢	١,٧٩	٣٧٦١	٣,٣٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٣٧٦	٤,٣٨	٦٥١٥	٥,٧
النقل والتخزين والمواصلات	٢٤٢٤	٢,٤	٢٥١٧	٢,٢٠
التمويل والتأمينات والعقارات خدمات الأعمال	٥٩٧	٠,٦	٣٨٤٢	٣,٤
خدمات المجتمع العامة والاجتماعية الشخصية	١٥٠٩٠	١٥,١	١٤٤٥٦	١٢,٦
أنشطة غير كاملة التوصيف	٦١١	٠,٦١	٥٥٢	٠,٥
ليس لهم نشاط	٦٨٢٦٢	٦٨,٣	٦٠٦١٢	٥٢,٩
الإدارة العامة والدفاع	–	–	١٣٦٦٥	١١,٩
إجمالى السكان	٩٩٩٦٦	١٠٠	١١٤٤٧٨	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان (١٩٧٦) والتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت (١٩٩٦) محافظة بنى سويف ، ديسمبر ١٩٩٨

يتسم مجتمع مدينة بنى سويف بأنه مجتمع موظفين ، وهذا ما يوضحه تحليل الجدول السابق والشكل البيانى المرفق ، حيث يحتل العاملون فى مجال الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية ويدخل ضمنهم أيضاً من يعمل فى مجال التعليم (يشغلوا وحدهم من إجمالى السكان فى سن العمل ٩,١٪) ومن يعمل فى مجال الصحة والعمل الاجتماعى (٢,٧٪ من إجمالى السكان فى سن العمل) ، حيث يشكلوا معاً ١٢,٦٪ من إجمالى السكان فى سن العمل بالمدينة ، والجدير بالملاحظة أن نسبتهم تناقصت فى هذا التعداد (١٩٩٦) عن نسبتهم (١٥,١٪) فى تعداد ١٩٧٦ ، ويوضح هذا أنه على الرغم من أن الصفة السائدة للنشاط الاقتصادى للسكان فى مدينة بنى سويف من يعمل فى الحكومة ، فهناك تناقص ولو بسيط لصالح بعض السكان فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، فهناك تزايد بسيط فى نسبة السكان العاملين فى مجالات التجارة والمطاعم والفنادق ، ففى تعداد (١٩٧٦) كانت نسبتهم ٤,٣٨٪ وأصبحو حسب تعداد (١٩٩٦) ٥,٧٪ من إجمالى سكان المدينة فى سن العمل ، ويعد هذا مؤشراً جيداً ويتطابق مع ما يحدث من تغير نسبى لنظرة المجتمع للتخلى تدريجياً عن الوظيفة الحكومية والاتجاه للمجالات الأخرى .

والقول السابق نفسه ينطبق على من يعمل فى مجالات الصناعات التحويلية ؛ فقد زادت نسبتهم من إجمالى سكان المدينة فى سن العمل من ٢,٥٪ فى تعداد (١٩٧٦) إلى ٥,٣٪ عام (١٩٩٦) ، ويعد هذا مؤشرا جيدا لتحول المجتمع تدريجيا إلى مجالات التجارة والصناعة وبعض الخدمات والتناقص ولو ببطء فى مجال التوظيف الحكومى .

كما ارتفعت نسبة السكان العاملين فى مجالات التمويل والتأمينات والعقارات وخدمات الأعمال وكذلك من يعملون فى مجال التشييد والبناء عن سنة الأساس (١٩٧٦) فكانوا يمثلون فى التعداد الأول (٠,٦٪) وأصبحوا يمثلون ٣,٤٪ عام (١٩٩٦) ، ويوضح هذا طفرة كبيرة حيث زادوا بنسبة (٥٦٦,٧٪) خلال عشرين عاما ، أما بالنسبة للنشاط الثانى (التشييد والبناء) فقد تضاعفوا تقريبا الفترة نفسها (من ١,٧٩٪ إلى ٣,٣٠٪) .

يتضح مما سبق أن مجتمع الدراسة فى حالة تغير ؛ ولكن تغيير بطىء ، ويظهر ذلك من تناقص نسبة من يعمل فى الحكومة لصالح من يعمل فى الأعمال الأخرى كما ذكر سابقا ، كذلك تناقص نسبة من ليس لديهم نشاط من السكان فى سن العمل من

نسمة

٨٠٠٠٠
٧٠٠٠٠
٦٠٠٠٠
٥٠٠٠٠
٤٠٠٠٠
٣٠٠٠٠
٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠
٠

١٩٧٦ ١٩٩٦

النشاط

الزراعة وصيد البر والبحر
استغلال المناجم والمحاجر
الصناعات التحويلية
الكهرباء والغاز والمياه
التشييد والبناء
التجارة والمطاعم والمواصلات
النقل والتخزين والمواصلات
التأمينات والعقارات خ أعمال
خدمات المجتمع
أنشطة غير كاملة التوصيف
ليس لهم نشاط
الإدارة العامة للدفاع

شكل رقم (٧٧) تطور الأنشطة الاقتصادية للسكان فى عامى ٧٦ - ١٩٩٦

(٦٨,٣٪) عام (١٩٧٦) إلى (٥٢,٩٪) عام (١٩٩٦) ، وبذلك انخرط جزء منهم فى العمل وأصبحوا من المجتمع العامل فى المدينة .

ومدينة بنى سويف كعاصمة للمحافظة ، وظيفتها الأساسية هو تقديم الخدمات المختلفة لإقليمها ؛ لذلك تمثل بقية الأنشطة الاقتصادية مثل النشاط التجارى أو النشاط الصناعى نسب ضئيلة جدا داخل مجتمع المدينة ، فمجتمع المدينة يتكون أغلبه من الموظفين ومن يقومون بالعمل بالخدمات المختلفة سواء العامة أو الخاصة ، والكثير منهم يعمل بالأجر اليومى ، كما أن كثير من أحيائها شعبية وقديمة ، وبالتالى تتصف أغلب مبانيها بالتهالك وأكثر شوارعها بالضيق ، لذلك فكثير من أحيائها يعيد عن التخطيط ، لذا تتداخل الاستخدامات بها خاصة أحياء وسط المدينة التى يوجد بها الاستخدام السكنى والتجارى والحرفى والخدمات جنبا إلى جنب وبدون تنظيم ، مع عدم توافر النظافة فى معظمها ، وتتصف هذه الأحياء بالتكدس السكانى والتزاحم ، وتظهر مشكلة نمو مناطق عشوائية على أطراف المدينة أو داخل المدينة نفسها (كما سيظهر فى الدراسة) .

(١١-٣) المناطق العشوائية بين المفهوم والواقع

إذا ابتغينا تفسيراً للعشوائيات ينبنى على الصور والمسميات الشائعة لها ، أو على أساس الظاهرة العشوائية نفسها وأسباب نموها ؛ فإن هناك التفسير الذى يعتمد على واقعية العشوائيات ، لذا؛ ينبغى طرح سؤال مؤداه : ما المقصود بالعشوائيات ؟ ، ولتسهيل ذلك يمكن استخدام معيار النشأة التاريخية للتمييز بين نوعين رئيسيين من المناطق التى تصنف على أنها عشوائية ، وهما [١] .

النوع الأول: ويقصد به الأحياء الأكثر فقراً وازدحاماً (Slums) ؛ولم تنشأ بوصفها نتيجة لسوء التخطيط العمرانى .

النوع الثانى : ويقصد به المناطق العشوائية التى تسمى (Squatters) وهى المناطق التى نشأت نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانونى فى الأراضى الفضاء أو أملاك الدولة ، وهى غير مخططة عمرانياً منذ بدء نشأتها ، وتعانى من نقص فى كثير من الخدمات والمرافق .

وهناك معيار إقليمى يفسر نشأة العشوائيات ؛ تتضح فى ثلاثة أنواع تلجأ إليها الفئات محدودة الدخل للإقامة بها وهى :

أولا:المناطق العشوائية التى تنشأ باغتصاب أراضى عامة أو خاصة :

وذلك عن طريق وضع اليد وإقامة مبانى سكنية دون موافقة الجهات الرسمية ، وتوجد فى غالبية عليها الأحيان على الحدود الخارجية للمدن ، مثلما هو واضح فى منطقة الأزهرى شمال غرب المدينة ومنطقة عزبة بلبل شمال شرق المدينة .

ثانيا : المساكن الجوازية (Shanty Town) :

ويمكن وصفها بالمساكن القزمية ، وهى العشش والأكواخ وبيوت الصفيح وغيرها من المبانى غير العادية التى يلجأ لبنائها عدداً من فقراء الحضر ، وذلك باستخدام المخلفات والمواد الرخيصة .

---

(١) على الصاوى ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، العشوائيات ونماذج التنمية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة . ١٩٩٦ ص ٢٨ .

ثالثا : الأحياء المتداعية (Slums) :

وهى الأحياء السكنية القديمة بالمدن ، التى تعانى من تدهور المرافق والخدمات وإرتفاع الكثافة السكانية (١) .

أما معيار تصنيف العشوائيات حسب طبيعة ونمط الإسكان بها ، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإسكان العشوائى وهى (٢) :

أولا : إسكان عشوائى أقيم على الأراضى الزراعية فى تقسيمات غير معتمدة وبدون تراخيص ، وهى بالتالى تفتقر إلى الخدمات ، ويندر وجود شبكة مرافق رئيسية بها ، ولقد بدأ هذا النمط فى الظهور منذ الستينيات نتيجة لتزايد الفجوة بين احتياجات الناس للإسكان وما يوفره القطاع العام والخاص بالدولة من سكن .

ثانيا : الإسكان الهامشى أو الجوازى (Shanty Towns) وهو عبارة عن أماكن ليست معدة للسكن ، ولكن شغلت بالأسر ، ومثال على ذلك : أحواش المساجد والأماكن الأثرية والعشش فى أزقة وحارات الأماكن الشعبية ، ووجود هذه الظاهرة فى مدينة بنى سويف محدود ، وذلك لبعد المقابر (شرق النيل) عن المدينة (غرب النيل) .

وهناك معيار اقتصادى واجتماعى يفسر أسباب ظهور العشوائيات ، ويحدد مصدرها فى عنصرين ، أولهما : أن المناطق العشوائية مرادفة لتعبي (جيوب الفقر) Poverty Pockets، وثانيهما : إنها نتيجة للسيولة فى اتجاه الحراك الاجتماعى الاقتصادى ، وأخيرا لإفراز النمط غير المتوازن فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٣) .

تمثل المناطق المتخلفة عمرانيا أهم مشكلة من المشكلات الناجمة عن التحضر فى كثير من المدن المصرية التى قفزت فيها نسبة التحضر (Urbanization) إلى نسبة

---

(١) المرجع السابق .

(٢) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الإسكان العشوائى والهامشى وإسكان المقابر ، تقرير رقم د / ١٢ ، القاهرة ٩١ / ١٩٩٢ ص ص . ١٢٧ - ١٤٥ .

(٣) على الصاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

عالية كما فى مدن الشرق الأوسط ، وتولدت نتيجة الهجرات المتعاقبة إلى المدن ؛ أو قد تنشأ نتيجة لسياسات العمران والإسكان كمناطق الإسكان الشعبى ومساكن الإيواء المنتشرة فى مصر لحل مشكلة السكان منذ الستينيات ، فأضحى إسكانًا متخلفًا يمثل الآن بؤرا من مناطق متخلفة (١) ، ولقد ظهر ذلك أثناء الدراسة الميدانية داخل منطقة عزبة بلبل ، حيث مبانى الإيواء ومدى تخلفها وعدم ملاءمتها للسكن الآدمى .

ولقد أسهمت نوعية المهاجرين وكذلك فقرهم الشديد فى زيادة البحث عن مأوى يتناسب مع إمكاناتهم البسيطة ، وحدث هذا فى الوقت الذى تبلورت فيه أزمة الإسكان فى المدن ، التى توالت عليها قوانين تخفيض القيم الإيجارية للوحدات السكنية ، وانخفاض معدل إنتاج الإسكان الحكومى منذ عام ١٩٦٥ ، حتى عام ١٩٧٤ م ، إلى ثلث الوحدات تقريبا ، ثم أعقب ذلك الارتفاع فى تكاليف الإسكان وعجز محدودى الدخل عن تلبية احتياجاتهم من السكن بعد أن تخلت الحكومة عام ١٩٧٦ عن سياسة إنشاء المساكن للتأجير ، وأصبح نظام التمليك هو السائد فى أنماط الإسكان كل ذلك واكب تيار الهجرة والنزوح من القرى إلى المدن فى تدفق متزايد وغالبيتهم من النوعية الفقيرة التى تعمل بأنشطة هامشية وطفيلية ، والتى عجزت عن إيجاد مأوى فى ظل تزايد الأزمة الإسكانية ، وأمام هذا الوضع الاقتصادى والاجتماعى لم يكن هناك بديل عن هذه الأشكال التى ظهرت كمأوى لهذه الأعداد الفقيرة النازحة ، فتكونت أحياء كاملة غير مخططة وغير مرخصة فى معظمها ، وظهرت حول المدن أو متناثرة بداخلها (٢) ، مثلما هو الحال مع عزبة بلبل وعزبة التحرير وغيرهما ، والدليل على ذلك ما قامت بتوضيحه الدراسة التى قامت بها هيئة التنمية الدولية الأمريكية ، حيث وجدت أن (٨٤٪) من المبانى المشيدة فى محافظة القاهرة ما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨١ ، تعد إسكانا عشوائيا (٣) ، كما ظهرت نتائج التحليل الإحصائى عام ١٩٧٩ ،

---

(١) سعيد على خطاب ، المناطق المتخلفة عمرانيا وتطورها « الإسكان العشوائى » دار الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د ت ، ص . ٦٣ .

(٢) عايدة البطران ، أثر العشوائيات على تزايد ظاهرة العنف والإرهاب فى مصر ، ندوة السكان والأمن فى العالم العربى ، المؤتمر السنوى السادس والعشرون لقضايا السكان فى دول الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا ، ١٩٩٦ ، المركز الديمرجرافى (الأمم المتحدة) ، القاهرة ، ١٩٩٧ ص ٣٨٥ .

(٣) أميمة فهمى مهدى إبراهيم ، الإسكان العشوائى فى محافظة القاهرة مع التطبيق على منشأة ناصر ، دراسة فى جغرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة قسم الجغرافية كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ . ص أ .

الذى نشر فى دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية ، أن حوالى مليون ونصف وحدة سكنية تم تشيدها فى الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ، وأن هذه الوحدات لم يقم ببناءها القطاع العام ، كما إنها لم تسجل للقطاع الخاص (١) ؛ من كل ما سبق يتضح كيفية نشوء ظاهرة المناطق العشوائية فى مدن مصر .

وحينما نقوم بتعريف ووصف السكن العشوائى (Slum Dwelling) نستطيع القول أنه : مسكن غير صحى ويتسم بالفقر والازدحام الشديد من حيث عدد قاطنيه ، مما يؤدى إلى انتشار الأمراض المعدية وإرتفاع معدلات الوفيات خاصة الأطفال ، ويتسم مجتمع المساكن العشوائية من حيث العوامل الاجتماعية عامة بالفقر الثقافى إلا من قلة ممن يقرأ ويكتب ، مع ظهور الانحراف والجريمة ، علاوة على انتشار المشاكل البيئية التى تشكل أعباء ثقيلة وضغطا شديدا على خدمات المدينة ، كما تتصف بنقص بعض الخدمات الأساسية والمنافع العامة مثل الكهرباء والمياه النقية ، وتتسم بالكثافة السكانية العالية مع الإهمال وغياب الرعاية الصحية العامة ، وتتصف شوارعها بالضيق مع غياب الملاعب والمساحات الخضراء ، ونقص وسائل النقل العام ، مع ظهور الأمراض الاجتماعية الناتجة عن الحياة غير الآمنة ، نتيجة لانتشار الجريمة والمخدرات مع زيادة أعداد الأطفال الضالين ..... الخ .(٢)

---

(١) يحى عثمان شديد ، النمو العشوائى حول التجمعات السكنية فى مصر ، « المؤتمر السنوى الأول لتخطيط المدن والأقاليم » ص ٤ .

(2) Azza Soliman, Mahassen Mostafa, Disparities of Economic and social Aspects and their consequences on Urbanization and Redistribution of Population of Egypt Cairo Demographic Center, Cairo, 1996 . P . P : 14-15

(١١-٤) الملامح الجغرافية للمناطق العشوائية بمدينة بنى سويف

تنتشر المناطق العشوائية فى مدن المحافظة وأوضح ما تكون فى مدينة بنى سويف ، ويبلغ عددها بالمحافظة ٥٢ منطقة (عدد المناطق العشوائية على مستوى مصر ١٠٣٤ منطقة (١) موزعة كالآتى : (٦) مناطق بمركز الواسطى ، (٧) مناطق بمركز ناصر ، (٧) مناطق بمركز إهناسيا ، (٩) مناطق بمركز ببا ، (٥) مناطق بمركز سمسطا ، و (١٠) مناطق بمركز الفشن ، أما مدينة بنى سويف فيوجد بها (٨) مناطق منها أربع ينطبق عليها صفات المناطق العشوائية بدرجة كبيرة ، والأربع الباقية تعد من المناطق ذات الخدمات المتدنية ، والأربع الأول هى مناطق عزبة بلبل وعزبة التحرير (الصفيح) والأزهرى والجزيرة المرتفعة ، أما الأربع الأخيرة ذات مستوى الخدمات المتدنية هى مناطق الغمراوى ، والمرماح ، ومولد النبى ، والجبالى والخضار . والمناطق الأربع الأخيرة ذات موقع داخلى لكونها فى الأصل مناطق أحياء شعبية قديمة ضمن أحياء مدينة بنى سويف القديمة ، ومع تزايد السكان والهجرة المتزايدة منذ الستينيات من الريف إلى المدينة والحاجة الماسة للإسكان مع البناء والتعلية غير المنظمة وغير القانونية ، مما أدى إلى استهلاك وتهالك وتقادم البنية التحتية مع تراكم المخلفات والنفايات وتعدد الاستخدامات مثل تخصيص أجزاء من المبنى كمحل تجارى أو ورشة أو غيره من الاستخدامات التجارية مما أدى إلى زيادة الضيق فى الشوارع ؛ فأصبحت فى معظمها تمثل مناطق قريبة جدا من المناطق العشوائية وتتصف الآن بالمناطق المتدنية الخدمات .

وتبلغ مساحة المناطق العشوائية الأربع التى ستتركز عليهم الدراسة ، وهى مناطق الأزهرى وعزبة التحرير (الصفيح) وعزبة بلبل والجزيرة المرتفعة ٢٢٦,٤ فدان ، وبذلك يشكلون معا -إلى إجمالى مساحة مدينة بنى سويف - نحو (١٥٪) (٢) ، ونجدها قريبة من نسبة مساحة المناطق العشوائية إلى إجمالى مساحة الكتلة

(١) عايدة البطران ، مراجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

(٢) تبلغ مساحة المدينة ١٥١١,١ فدان . (من حسابات الباحث) .

الحضرية [1] الرئيسية بالقاهرة (١٦٪) ، وتحتل منطقة الجزيرة المرتفعة بالنسبة لمساحات المناطق العشوائية الأربع المرتبة الأولى حيث تبلغ مساحتها (١٣٠,٢ فدان) ، وتأتى بعدها عزبة التحرير (الصفيح) وتبلغ مساحتها (٤٩,٥ فدان) ، وفى المرتبة الثالثة منطقة الأزهرى (٢٩,٨ فدان) ، وأصغر المناطق العشوائية مساحة هى منطقة عزبة بلبل حيث تبلغ مساحتها ١٦,٩ فدان (انظر شكل رقم (٧٩، أ) و (٧٩ - ب) .

ومن خلال قراءة الخريطة (شكل رقم ٧٨) نجد أن المناطق العشوائية الأربع تقع فى أطراف المدينة وتتميز بأنها امتداد عمرانى جديد للمدينة فعزبة بلبل تقع فى الطرف الشمالى الشرقى للمدينة ، ومنطقة الأزهرى تقع فى طرفها الشمالى الغربى ، أما منطقتا الجزيرة المرتفعة وعزبة التحرير (الصفيح) فتقعان جنوب المدينة ، الأولى فى الجزء الجنوبى الشرقى والثانية فى الجزء الجنوبى الغربى منها .

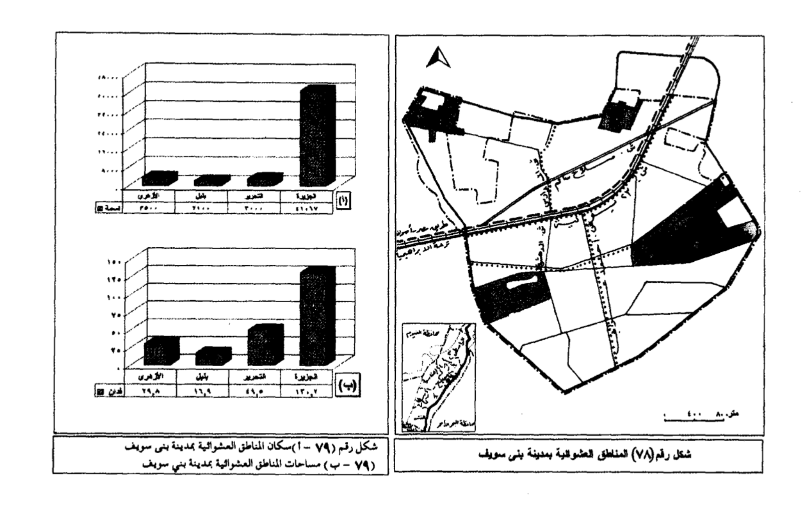
ومن المعروف أن المناطق العشوائية تتصف بالازدحام السكانى والتزاحم إذا ما قورنت بمناطق المدينة الأخرى ، فالدليل على ذلك أن عدد السكان بالمناطق العشوائية الأربع بالمدينة بلغت ٤٩٦٦٧ نسمة (تعداد ١٩٩٦) وبذلك يشكلون نحو (٢٨,٩٪) من إجمالى السكان (يقطن المناطق العشوائية بمدينة القاهرة ٢ مليون نسمة يمثلون حوالى ٢٠٪ من سكان العاصمة) [2] ، وفى نفس يشكل الوقت الحجم السكانى لسكان العشوائيات بمحافظة بنى سويف إلى إجمالى حجم سكان العشوائيات [3] بمصر (٢,١٪) ، وبالنسبة للكثافة السكانية تتميز بالارتفاع خاصة منطقة الجزيرة ، حيث يبلغ عدد سكانها عام ١٩٩٦ (٤١٠٦٧ نسمة) بذلك تشكل (٨٢,٧٪) من إجمالى سكان المناطق العشوائية الأربع ، ونحو (٢٣,٩٪) من إجمالى سكان مدينة بنى سويف ، ويوضح هذا ضخامة عدد السكان والكثافة العالية بها ، بالإضافة إلى أن هذه المنطقة بدأ يمتد منها إسكان عشوائى جديد خاصة عند أطرافها الجنوبية ، انظر شكل رقم (٧٩ - أ) الذى يوضح توزيع السكان بالمناطق العشوائية .

---

(١) أحمد خالد علام وعصمت عاشور أحمد ، التلوث وتحسين البيئة (النمو العشوائى ، الأحياء السكنية الجديدة المتخلفة) ، نهضة مصر ، القاهرة ١٩٩٣ . ص ١٥٩ .

(٢) أميمة فهمى مهدى إبراهيم ، مرجع سبق ذكره . ص . ٢٩٩ .

(٣) أحمد خالد علام ، مرجع سبق ذكره . ص ١٦٠ .



شكل رقم (٧٨) المناطق العشوائية بمدينة بني سويف

شكل رقم (٧٩ – أ) سكان المناطق العشوائية بمدينة بني سويف

(٧٩ – ب) مساحات المناطق العشوائية بمدينة بني سويف

ويمكن تصنيف المناطق العشوائية بمدينة بنى سويف حسب النشأة إلى ثلاثة أنماط وهى :

النمط الأول : مناطق عشوائية ذات أصول ريفية ، ويمثل هذا النمط منطقتى الأزهرى وعزبة بلبل .

النمط الثانى : مناطق عشوائية نشأت نتيجة نمو عشوائى على أطراف المدينة ، ويمثل هذا النمط منطقة عزبة التحرير (الصفيح) .

النمط الثالث : مناطق عشوائية نمت على امتداد عمرانى قديم داخل الحيز العمرانى للمدينة ، ويمثل هذا النمط منطقة حى الجزيرة .

وفيما يلى سنعرض الأنماط السابقة :

(١١-٥) مناطق عشوائية ذات أصول ريفية
منطقة الأزهرى و منطقة عزبة بلبل

(١١-٥-١) : منطقة الأزهرى :

الموقع : تقع منطقة الأزهرى فى الجزء الشمالى الغربى من مدينة بنى سويف ، وهى نتيجة للنمو العمرانى لعزبة الأزهرى ، والتى كانت تقع خارج الحيز العمرانى للمدينة فى أوائل القرن العشرين ، ومع النمو العمرانى للمدينة خلال هذا القرن ومع النمو العمرانى للعزب فى الفترة نفسها ؛ أدى إلى ظهور المنطقة العشوائية والتحامها بالمدينة ، مع تعديل كردون المدينة إلى أن أصبحت منطقة الأزهرى بأكملها (١) ضمن الحيز العمرانى للمدينة (انظر خريطة شكل رقم ٧٨) .

وبتحلل الاستمارات - إحصائيا - نجد الآتى (٢) :

الحالة العامة للسكان :

العمر : بلغ متوسط العمر حسب عينة الدراسة ٣٣ سمة ، ويدل هذا على أن مجتمع الدراسة فى مرحلة الشباب والعمل ، وبلغ المنوال ١٨ سنة و ٢٥ سنة (تكرر ثمانى مرات لكل منهما ٧,٣ ٪) ، أما عمر ٢٠ سنة فتكرر ٧ مرات (٦,٤٪ من إجمالى العينة) ، وتكرر سن ٤٠ سنة ٦مرات (٥,٥٠ ٪) . وبلغ الانحراف المعيارى للعمر ١٤,٨٥ ، وهذا يظهر من درجة التفاوت وهى قيمة كبيرة تصل إلى ٢٢٠,٤٢ ، ويدل هذا على مدى التشتت والاختلاف بين الأعمال فى هذه العينة ، ويوضح هذا المدى بين أصغر وأكبر عمر ويبلغ ٦٧ عاما ، أما أصغر عمر فى عينة الدراسة ١٣ عام ، وأكبرها ٨٠ عام ، أما الوسيط العمرى (القيمة العمرية التى تتوسط الأعمار بالعينة) فيبلغ ٣٠ سنة (انظر شكل رقم ٨٠) .

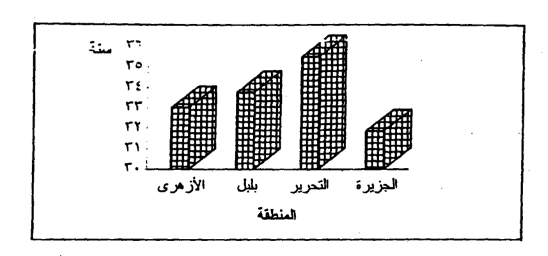
الحالة الدينية : تبلغ نسبة المسلمين فى أفراد العينة (٦٥,٥٪) ، والمسيحيين (٣٤,٥٪) (أنظر شكل رقم ٨١) ، ويلاحظ فى هذه المنطقة زيادة نسبة السكان المسيحيين عن بقية المناطق العشوائية (٣) .

---

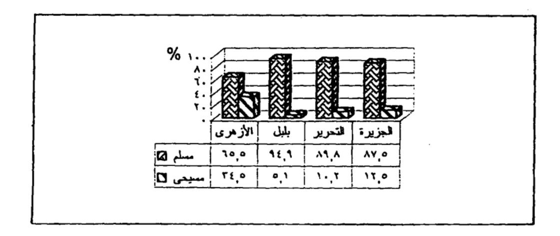
(١) المساحة الكاملة لمنطقة الأزهرى الآن ١٢٥٠٠٠م٢ ، والجزء العشوائى ٤٩٠٠٠م٢ ، والعزبة القديمة ١٠٠٠م٢

(٢) بلغت عدد استمارات الاستبيان ١١٠ استمارة .

(٣) الزيارات الميدانية واستمارات الاستبيان .



شكل رقم (٨٠) توزيع السكان حسب متوسط الأعمار



	الأزهرى	بلبل	التحرير	الجزيرة
مسلم	٦٥,٥	٩٤,٩	٨٩,٨	٨٧,٥
مسيحى	٣٤,٥	٥,١	١٠,٢	١٢,٥

شكل رقم (٨١) توزيع السكان حسب نوع الديانة

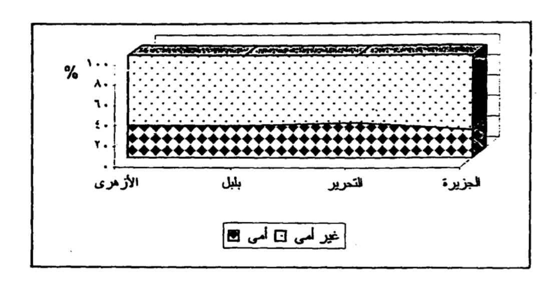
الحالة التعليمية : تصل نسبة من هم فى المرحلة الثانوية أو حاصلين عليها (٣٠٪) من إجمالى عينة الدراسة ، يليها مباشرة غير المتعلمين (٢٨,٢٪) (*) ، فالحاصلين على مؤهل فوق المتوسط (١٦,٤٪) ، ويتضح من هذا أن أكثر من ربع عينة الدراسة أميين ، ونحو ما يقرب من عشر ألفين (٨,٢٪) يقرأ ويكتب فقط ، أما من الأساسى فتباغ نسبتهم فى عنية الدراسة(١٥,٥٪) ، وتتميز نسبة من هم فى التعليم الجامعى بالصغر فتزيد قليلا عن (١٠٪) من إجمالى العينة (أنظر شكل ٨٢) .

الحالة العملية والدخل : أما الحالة العملية لأفراد العينة فما يقرب من نصفهم (٤٨,٢٪) يعمل بأجر لأعمال حرفية وغيرها من الأعمال) ، أضف إلى ذلك من لدية عمل خاص (٥,٥٠٪) ، وبذلك نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة مجتمع عامل ، ومع ذلك الدخل غير كاف ، والسبب ضعف الأجر لمعظم أفراد العينة ، والشيء نفسه لمن لديهم دخل إضافي ، فبنظرة عامة للسكان من حيث الدخل ، تتسم الدخول بالتواضع لمعظمهم (ما بين ١٠٠ - ١٥٠ جنيهاً شهرياً) ، وأن أكبر نسبة من عينة الدراسة (أكثر من ٤٠٪) تعمل فى الأعمال الخاصة (الخدمة) ، يليها من يعمل بالحكومة ، وتأتى فى المؤخرة من يعملون بالأعمال العامة (غير الحرفية) ، وفى الوقت نفسه نجد أن كثير منهم ليس لديهم دخل إضافى (انظر شكل رقم ٨٣) .

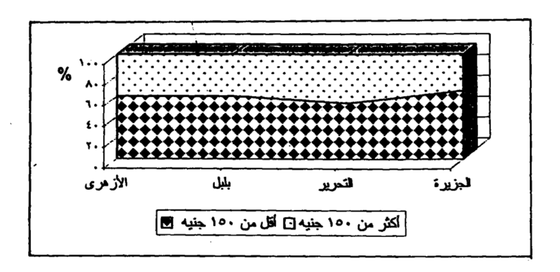
الحالة الاجتماعية : وبالنسبة للحالة الاجتماعية للحالات المدروسة ، فالصفة السائدة هم المتزوجون ، وأقل الحالات هو دون سن الزواج ، والأغلبية متزوج بواحدة فقط ، والزوجات لاتعمل ، وأن نسبة من لديهم أولاد تتعدى النصف (٥٥,٥٪) ، وما يقرب من خمسى أفراد العينة (٣٩,١ ٪) لديهم أولاد فى مراحل التعليم ، وأن القليل من الأولاد يعمل (٧,٣ ٪) .

السكان ومناطق القدوم : وأغلب سكان المنطقة نزحوا من خارجها (أكثر قليلا من النصف) ويتضح ذلك إذا علمنا أن (٩٠٪) من نسبة الوافدين نزحوا من أحياء مدينة بنى سويف أو قرى تابعة لمركز بنى سويف ، أما من أتوا من أحد مراكز المحافظة الأخرى فيتميزرن بالقلة (أقل من ٥٪ من إجمالى عينة الدراسة) ، وأعداد قليلة من كل من محافظة أسيوط ومحافظة المينا (أبو قرقاص) ومحافظة الغربية (أنظر الشكل رقم ٨٤) .

(*) أنظر شكل رقم (١٢) .



شكل رقم (٨٢) التوزيع النسبى للسكان وفقاً للأمية



شكل رقم (٨٣) التوزيع النسبى للسكان وفقاً للدخل الشهرى

وإذا نظرنا للحالة العملية للسكان ، فما يقرب من (٥٠٪) من إجمالى أفراد العينة يعملون بأجر ، يليها الطلاب (أكثر من ١٧٪) ، ومن يعمل بالأعمال الخاصة (١٠٪) ، فربات البيوت (أقل من ١٠٪) ؛ فبصفة عامة يتصف هذا المجتمع بأنه مجتمع عمال ، ومع ذلك تبلغ نسبة من ليس لديهم عمل ٢٨٪ من إجمالى أفراد العينة (*) أنظر شكل ٨٥ .

حـ - **الحالة العامة للسكن :** أما مساحة المسكن فكثير منها ذات مساحة تتراوح ما بين (٧٠ و ٨٠ م٢) ، وبالتالى تبلغ متوسط مساحة المبانى (٨٠م٢) ، ومعنى هذا أن الصفة الغالبة (١) المساكن ذات المساحات الصغيرة (أكبر المنازل مساحة يبلغ ٢٠٠م٢) لذلك تبلغ الفئة الوسيطة لمساحة المساكن (٧٠م٢) ، وأكثر مواد البناء المستخدمة فى البناء ، الطوب الأحمر والخرسانة المسلحة .

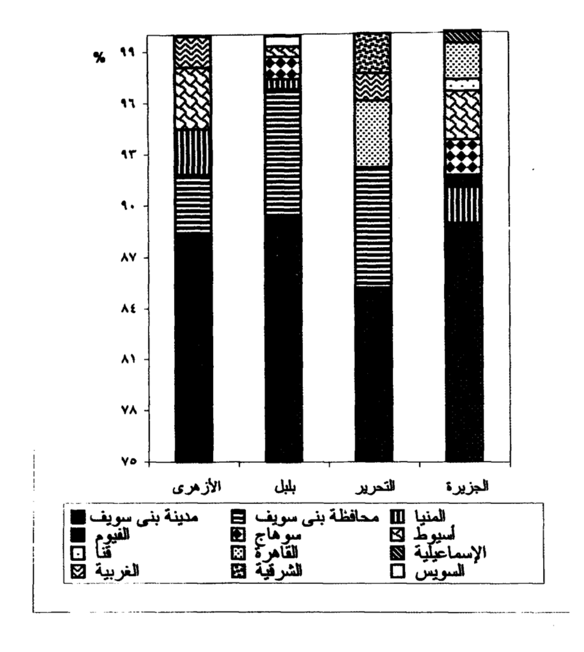
والمساكن فى الأغلب ذات غرفتين بدورة مياه ، وبصفة سائدة يبلغ عدد الأفراد بالغرفة الواحدة (ما يظهر المنوال) شخص فى الغرفة ، ومن الندرة ما يصل عدد الأفراد فى الغرفة الواحدة سبع أفراد (يبلغ الوسيط للحالات ٢ فرد) ويقطن فى أغلب مساكن هذه المنطقة أسرة واحدة فقط ، والقلة من يصل بها عدد الأسر إلى أكثر من ذلك (حالة نادرة تصل عدد الأسر فى إحدى المساكن إلى ٦ أسر) .

والصفة الغالبة فى مساكن هذه المنطقة عدم تربية الحيوانات ، لذلك يتميز العديد من منازلها بصفة المدنية ومع ذلك توجد مساكن ذات طابع الريفى (**) (انظر شكل رقم ٨٦ و٨٧) وأغلبها جيدة التهوية إذا ما قورنت بالمناطق العشوائية الأخرى ، وكمجتمع محدودى الدخل - كما سبق ذكره - لايوجد مسكن آخر لأفراد العينة ، وكذلك عدم وجود أى عقارات أخرى لديهم ، وبالتالى لايوجد لديه النية فى تغيير مسكنه أو إعادة بنائه ، وتتراوح أسعار أراضى البناء بالمنطقة ما بين (٧٠ و ٥٠٠ جنيه) للمتر المربع ؛ ولذلك المدى كبير ما بين أسعار الأراضى (يرجع السبب فى اختلاف الأسعار القرب والبعد من الأراضى الزراعية من ناحية ، أو أراضى الفضاء القريبة أو التى تدخل فى عمران المدينة من ناحية أخرى) ؛ ومع ذلك يبلغ متوسط

(*) أنظر شكل رقم (٨٣) .

(١) هذه الصفة تسود فى أغلب مناطق الدراسة ، ويوضح هذا المستوى المعيشى المتواضع لأغلب سكان هذه الأحياء ، (انظر شكل رقم ٨٨) .

(**) أنظر شكل رقم (٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤) .



شكل رقم (٨٤) السكان وفقاً لمكان القدوم فى ١٩٩٩

سعر المتر المربع من أراضى البناء (٢٠٠ جنيـه) ، لذلك الانحراف المعيـارى كبير لأسعار أراضى البناء بالمنطقة (حيث يبلغ ٩٥ و ٩٠) أنظر شكل ٨٨ .

كما أن كثير من شوارع هذه المنطقة (أكثرها تكرارا فى عينة الدراسة) ذات اتساع خمسة أمتار (انظر صورة رقم ١) ، وأقصاها اتساعا يبلغ ٣٠ مترا (هذا الشارع كان فى الأصل مصرفا وردم وأصبح أكثر الشوارع اتساعا بالمنطقة) .

د - **الخدمات** : وبالنسبة لحالة الخدمات وتوفرها بالمنطقة ، فالمنطقة فى أغلبها متصلة بشبكة الكهرباء (انظر شكل رقم ٨٩) عدا بعض الأجزاء غير متصلة بشبكة الكهرباء (الأرجح وقوع أغلبها تحت أبراج الكهرباء ذات الضغط العالى) ؛لذلك يقوم بعض أهالى المنطقة بتوصل التيار الكهربائى بطرق غير مشروعة ، وتوجد بالمنطقة أعمدة الإنارة .

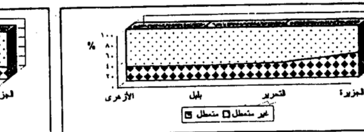
وأغلب مساكن المنطقة (٨٠٪ من إجمالى أفراد العينة) موصلين بشبكة مياه الشرب وبأنها كافية وجيدة (انظر شكل رقم ٩٠) ، أما التوصيل بشبكة الصرف الصحى فالصورة تختلف ، حيث نجد أن أكثر من (٨٠٪) من الوحدات السكنية ليست موصلة بشبكة الصرف الصحى (أنظر شكل رقم ٩١) .

أما خدمات النظافة بالمنطقة فلا توجد منطقة لتجميع القمامة كما أن الجهات الحكومية مع الأهالى يقومون بجمعها .

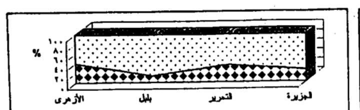
وتتواجد كل من العيادات الخاصة مع المستوصفات الخيرية بالمنطقة ، أما المراكز الصحية فهى نادرة ، وعلى هذا فالخدمة الصحية ونقصد بها المستشفيات العامة غير متوفرة ؛ لذلك تتسمم المنطقة بقلة الخدمة الصحية وبالتالى عدم جودتها ؛ لذلك تبعد المستشفى عن المنطقة بنحو (٥ كيلو مترات) .

وتخلو المنطقة من الخدمة الأمنية ، وهى تبعد عن المنطقة من (٢إلى ٣ كيلو متر) ، وتظهر مشكلات متعددة بالمنطقة أهمها مشاكل مع الجيران أو مشاكل عائلية ويوجد بالمنطقة سوق به أغلب المواد الغذائية ، مع وجود مخابز .

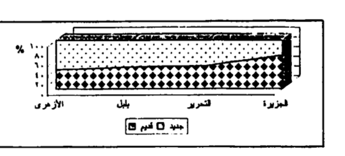
وتخدم المنطقة بوسائل مواصلات كافية ، وهى قريبة (تبعد المسافة بين أى نقطة فى المنطقة ومكان الركوب ما بين ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ متر) ؛ لذلك يستخدم معظم سكانها الحافلات الصغيرة فى تنقلاتهم وخاصة أن هذه المنطقة بعيدة عن قلب المدينة



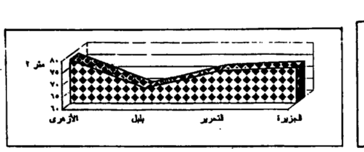
شكل رقم (٨٥) التوزيع النسبى للسكان (متعطل وغير متعطل)



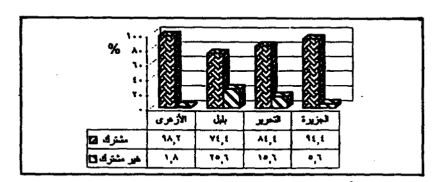
شكل رقم (٨٦) التوزيع النسبى لنوع المسكن (حضرى - ريفى)



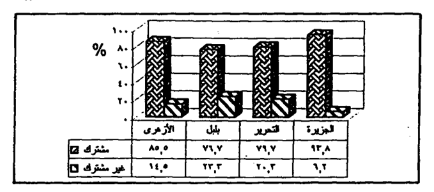
شكل رقم (٨٧) التوزيع النسبى لحالة المسكن (قديم - جديد)



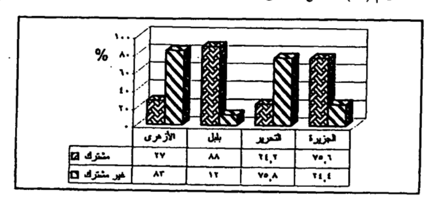
شكل رقم (٨٨) المتوسط الحسابى لمساحة المساكن بمناطق الدراسة



شكل رقم (٨٩) التوزيع النسبى للسكان المشتركين وغير المشتركين بشبكة الكهرباء



شكل رقم (٩٠) التوزيع النسبى للسكان المشتركين وغير المشتركين بشبكة مياه الشرب



شكل رقم (٩١) التوزيع النسبى للسكان المشتركين وغير المشتركين بشبكة الصرف الصحى

لوقوعها فى طرفها الشمالى الغربى ، وعدد بسيط من أفراد العينة (٥٪) يستخدم الدراجات فى تنقلاتهم .

وتزداد نسبة التعليم فى المرحلة الأساسية (الابتدائى والإعدادى) لتصل إلى ٤٧,٣٪ من إجمالى عدد أفراد العينة ، مع وجود الكتاتيب (٢١,٨٪) ، وبصفة عامة وجود ثلاثة أنواع من التعليم بالمنطقة وهى المدارس الإبتدائية والإعدادية مع فصول لتعليم الكبار ، وتبعد الخدمات التعليمية عن المنطقة بمسافة تتراوح ما بين ٥٠٠ و ٢٠٠٠ متر ، ومعظم الخدمات الثقافية بالمنطقة عبارة عن أندية وفى الوقت نفسه غير كافية .

وتخلو المنطقة من وجود مكتب للتليفون فيبعد عن المنطقة بمسافة تزيد عن (٢٠٠٠ متر) ، كما لايوجد مكتب للبريد ، ولبعد المنطقة عن وسط المدينة تنتشر التليفونات الخاصة بين أفراد العينة (٧٦,٤٪) من إجمالى أفراد العينة) على عكس أغلب المناطق العشوائية الأخرى .

وتجد بالمنطقة كل من المساجد الحكومية والأهلية مع كثرة الأولى ويبلغ عددها خمس مساجد ، كما يوجد كنيسة واحدة .

هـ - العلاقات الاجتماعية : وتتضاءل العلاقات الاجتماعية بالمنطقة (٨١,٨٪) أجابوا بعدم وجود علاقات بين ساكنى المنطقة ، ويرجع السبب لاختلاف أماكن القدوم ، مما أدى إلى اختلاف العادات ، علاوة على اختلاف الدخل نسبيا بين أفراد المجتمع .

(١١-٥-٢) : عزبة بلبل :

أ - الموقع : تقع عزبة بلبل فى الطرف الشمالى الشرقى من مدينة بنى سويف (خريطة رقم ٧٨) ، وهى بهذا تقع فى أطراف المدينة ، وتعد أصغر المناطق العشوائية مساحة (١٦,٩ فدان فقط) وتنفرد هذه المنطقة بوجود مساكن الإيواء التى تزيد من مشاكل المنطقة ، لذا تعد كل من منطقة بلبل والتحرير من أسوأ المناطق العشوائية بمدينة بنى سويف ، ونمت عزبة بلبل على مساكن عزبة صغيرة (٠,٢٥ فدان) خارج كردون المدينة فى السابق [1] ، وكنتيجة لنمو المدينة ونمو المنطقة

---

(١) أى أصبحت مساحتها الآن ٦٧,٦ مرة عن ما كانت عليه فى السابق .

العشوائية لعزبة بلبل التحم العمران فى كل منهما ولذلك ضمت لحيز المدينة العمرانى .

ومن المعروف أن شارع صلاح سالم (شمال المدينة) كان الغرض من إنشائه منع دخول السيارات - القادمة من القاهرة إلى الصعيد أو العكس - إلى المدينة حتى تقلل مشاكل المرور داخلها ، فكان سببا لنمو العمران حوله ، وامتداد عمران المدينة باتجاه الشمال ؛ مما ساعد على نمو والتحام مساكن عزبة بلبل وظهورها كمنطقة عشوائية (١) .

علاوة على العوامل الأخرى ومنها سوء وغياب التخطيط ، الاستيلاء على الأراضى بوضع اليد وساعد على ذلك النمو السكانى الكبير ، والهجرة من الريف إلى المدينة ، وغلاء بناء المساكن ، ونوعية السكان فى هذه المنطقة وفقرهم الشديد ، مع وجود عوامل أخرى أهمها زالزال ١٩٩٢ وما حدث من سقوط المنازل المتهالكة وبناء مساكن الإيواء بهذه المنطقة من قبل الأجهزة الرسمية واستمرارها لعدم وجود بديل حتى الآن ، مما أدى إلى تراكم المشاكل البيئية والسلوكية فى هذه المنطقة ، وهذا ما ستظهره الدراسة .

ومن خلال الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبيان نخرج بالآتى (٢) .

ب - الحالة العامة للسكان :

العمر : بلغ متوسط العمر للسكان حسب عينة الدراسة ٣٣,٧٨ سنة ، وأكثر الأعمار تكراراً كان العمر ١٩ سنة (تكرر عشر مرات بنسبة ٦,٣٪) ، وأصغر الأعمار سنا ١٢ سنة ، وأكبرها بلغ ٧٠ عاما ، وأن نحو أربعة أخماس أفراد العينة تقع أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٦٠ سنة (انظر شكل رقم ١٠) .

الحالة الدينية : وأغلب سكان المنطقة من المسلمين (٩٤,٩٪) ، والباقى من المسيحيون (أنظر شكل رقم ٨١) .

---

(١) أنظر خريطة رقم ٧٨ .
(٢) بلغ عدد استمارات الاستبيان الخاصة بالمنطقة (١٥٨) استمارة .

الحالة التعليمية : تشكل نسبة الأميين نحو ثلث أفراد العينة (أنظر شكل رقم ٨٢) ، يأتى بعدهم من هم فى المرحلة الثانوية فيشكلون (٢٧,٢٪) من إجمالى أفراد العينة ، ويكاد يتساوى معهم من هم فى مرحلتى التعليم الابتدائية والإعدادية ، فمنهم من يقرأ ويكتب فقط (١٢٪) ، يليهما مباشرة من هم فى المرحلة فوق المتوسط (٩,٨٪) ، أما من هم فى المرحلة الجامعية فمتواضعة جدا حيث تتل فقط إلى (١,٣٪) من أفراد العينة .

الحالة العملية والدخل : أما الحالة العملية لمجتمع الدراسة فما يقرب من خمسى عدد أفراد الدراسة (٣٨٪) يعمل بأجر ، وخمسهم (٢٠,٣٪) يعمل لنفسه (عمل حرفى يسترزق منه) ، ونحو ٧٪ صاحب عمل (كبقال أو ورشة أو غيرها) ، ومعنى ذلك أن الثلثين (٦٥,٣٪) يعملون ، والثلث الباقى ربات بيوت (١٠,١٪) وطلاب ومسنين أو عاطلين عن العمل .

أما الدخل فثلاثة أخماس العينة (٦٠,١٪) يبلغ دخل الفرد منهم شهريا ١٥٠ جنيها فأقل (انظر شكل رقم ٨٣) ، خاصة إذا علمنا أن أكثر من ربع العينة (٢٥,٩٪) دخل الفرد بها ١٠٠ جنيه شهريا فقط ، ويوضح هذا تدنى الدخول فى هذه المنطقة (قارن الدخل فى هذه المنطقة والمناطق العشوائية الأخرى خاصة منطقة عزبة التحرير) وسيتضح ذلك أكثر حيث نجد أن حمسى أفراد العينة (٣٩,٢٪) ذات عمل خاص فى الخدمات الخاصة والحرف البسيطة ، و (٣١٪) يعملون بالحكومة ، ومعظهم من العمال ، وهناك نسبة ضئيلة (٢,٥٪) من يعمل فى الخدمات (أعمال عامة) ، أما باقى العينة (٢٧,٢٪) فبدون عمل (*) ، أما من لديهم عمل إضافى فنسبتهم إلى إجمالى العينة ٩,٥٪ فقط .

ويستخدم أكثر من ثلاثة أرباع عينة الدراسة وسيلة مواصلات للذهاب لأعمالهم ، ومعنى هذا أن أعمالهم تبعد كثيرا عن محل إقامتهم ، ولكون أن أغلبهم (٩١,١٪) لايكفيه دخله ، لذلك أكثرمن نصفهم (٥٧٪) غير راض عن عمله .

الحالة الاجتماعية : وتتعدى نسبة المتزوجين نصف عدد عينة الدراسة بقليل (٥٤,٤٪) ، أما نسبة من هم دون سن الزواج فتزيد قليلا عن خمسى عدد العينة

(*) أنظر شكل رقم (٨٥) .

(٤٤,٣٪) ، وغير المتزوجين فنسبتهم قليلة (١,٣٪) ، والظاهرة الشاذة والتى لاتنسجم مع المستوى المتدنى للدخل ؛ نجد أن أكثر من نصف عينة الدراسة (٥٧٪) متزوجين بأكثر من واحدة ، وأن خمسى الزوجات فى العينة عاملات (لعل هذا يفسر ظاهرة تعدد الزوجات فى هذه المنطقة حيث تدر الزوجها لزوجة دخلا إضافيا ، خاصة فى الأعمال المنزلية وغيرها من الأعمال البسيطة) ، وأكثر من نصفهن لديهم مؤهل ، وما يقرب من نصف المتزوجين لديهم أطفال ، وأن ما يقرب من نصف عدد الأطفال ملتحقون بالمدارس ، وما يقرب من عشر أفراد العينة (٨,٩٪) أولادهم يعملون .

السكان ومكان القدوم : إن ما يقرب من نصف أفراد العينة من المنطقة ولم يأتوا من خارجها ، أما الباقون أتوا من خارج المنطقة ، فأغلبهم (٨٩,٢٪) نزحوا من أحياء مدينة بنى سويف ، و (٧,٦٪) نزحوا من مركزا محافظة بنى سويف ، أما النسبة الباقية فمنهم (١,٣٪) نزحت من محافظة سوهاج ، و (٠,٦٪) لكل من محافظات أسيوط والمنيا والسويس (لنظر شكل رقم ١٤) .

وبالنسبة لمدة استقرار السكان بالمنطقة ، فنجد أن خمس أفراد العينة (٢٠,١٣٪) استقروا ١٥ سنة فأقل ، ونحو خمسيهم (٣٩,٧٧٪) استقروا من ١٥ إلى ٢٠ سنة ، و (١٥,١٣٪) استقروا بالمنطقة مدة تزيد عن عشرين سنة إلى ثلاثين سنة ، وأكثر من خمسهم (٢٢,٣٪) تبلغ مدة إقامتهم بالمنطقة أكثر من ٣٠ سنة إلى ٥٠ سنة ، وأغلبهم نزح إلى المنطقة للإقامة والعمل لأسباب : منها رخص السكن فى هذه المنطقة ، وقلة إمكانات النازح إليها ، وسهولة البناء بها لغياب التخطيط ، أما القليل منهم بسبب الزواج وعدم توفر السكن الرخيص فى بقية أحياء بنى سويف ، أو لأسباب الإخلاء والهدم الذى وقع على مساكنهم القديمة ببقية أحياء مدينة بنى سويف لسبب الزلزال أو غيره وترحيلهم للإقامة فى مساكن الإيواء بالمنطقة ، وما زال أكثرهم له علاقة بأقاربه خارج المنطقة ، ومع ذلك فأغلبهم غير راض عن المسكن الذى يعيش فيه أو الحى .

(حـ) الحالة العامة للسكن : تبلغ نسبة من لديهم سكن (٧٧,٨٪) وهذه النسبة قليلة إذا ما قارناها ببقية المناطق العشوائية الأخرى ، حيث نجد أن نسبة من ليس لديهم سكن تقرب من الربع وهذه نسبة كبيرة ، كذلك نسبة

المساكن الريفية كبيرة ، فتصل إلى ما يقرب من خمسى العينة (٣٩,٢٪) ، ويرجع ذلك لكون هذه المنطقة فى الأصل عزبة ونمت مع نمو العمران الخاص بالمدينة ، علاوة على بناء مساكن الإيواء فى المنطقة نفسها ، والتى يتكدس بها السكان فى تزاحم شديد ، مما نتج عنه انتشار النفايات وسوء الخدمات (صورة رقم ٥ ، ٦ ، ٧) ، مما أدى إلى النمو العشوائى ، وظهور هذه المنطقة بشكلها الحالى .

ومع ذلك تبلغ نسبة من يمتلك مسكن بهذه المنطقة (٥٠,٦٪) ، ولكون وجود جزء قديم فى هذه المنطقة ذات طابع ريفى،نجد أن نسبة المساكن القديمة عالية (٤٤,٩٪) ، ولسوء التخطيط من ناحية (انظر شكل رقم ٨٦ ، ٨٧) ، وانتشار نمط المساكن الريفية من ناحية أخرى ، تنتشر الشوارع الضيقة بالمنطقة (٣ متر فاقل ، ٣٠,٤٪) (*) ، أما الشوارع ذات اتساع ٤ أمتار فشكل (١٨,٤٪) ، ويوضح هذا مدى تدنى مستوى التخطيط بالمنطقة (المقارنة بين هذه المنطقة ومنطقة بلبل) .

وتتراح مساحة المسكن فى المنطقة ما بين عشرة أمتار مربعة فأقل (مثل السكنى فى كشك الخبز ، واتضح ذلك من الدراسة الميدانية والصورة المرفقة رقم ٤) إلى ٢٠٠ متر مربع ، أما المساحة السائدة المساكن فهى ٦٠ متر مربع للمسكن (انظر شكل رقم ١٨) ، وأن (١٧,٨٪) من عدد العينة لديهم مساكن ذات مساحة تزيد عن ١٠٠ متر مربع ، أما ارتفاعات المبانى فنجد أن أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة (٧٧,٢٪) مساكنهم ذات دورين فأكثر ، والباقى ذات دور راحد فقط (لكون بعضها من المساكن الريفية) .

ونلاحظ أن ما يقرب من نصف أفراد العينة (٤٥,٦٪) يسكنون فى مساكن ذات غرفتين بدورة مياه ، وأن ثلثهم (٣٣,٥٪) يسكنون فى مساكن بها أكثر من غرفتين بدورة مياه ، أما (١٥,٢٪) من أفراد العين يقيمون بمساكن ذات غرفة واحدة بدورة مياه ، أما الباقون (٢,٥٪) فيسكنون فى غرفة بدون دورة مياه ، و (٣,٢٪) منهم يسكنون فى مسكن ذات غرفتين بدون دورة مياه ، ويستخدمون دورة المياه العامة (نلاحظ هنا أن منطقتى عزبة التحرير وعزبة بلبل هما المناطق الوحيدة التى يوجد بها مساكن بدون دورات مياه (أنظر الصورة رقم (٩ ، ١٠) ، ويلجأ سكانها فى قضاء حاجاتهم إلى دورات المياه العامة) ، ويظهر هذا غياب التخطيط فى تلك المنطقتين

(*) انظر صورة رقم (٨) .

وسوء المعشية بهما (مما ينتج عنه كثير من المشاكل والانحرافات وانتشار* الأمراض) .

وبالنسبة لدرجة التزاحم فى غرف ومساكن هذه المنطقة(انظر الصورة رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣) ، فأكثر من نصف العينة (٥٦,٣٪) يقيم فرد واحد فى الغرفة ، وأكثر من خمسى أفراد العينة (٢٢,٢٪) يسكن فردان فى الغرفة ، و(١٥,٧٪) يقيم من ثلاثة أفراد أربعة فى الغرفة الواحدة ، أما الباقى (٥,٧٪) فيسكن ٥ أفراد فأكثر فى الغرفة الواحدة (وتوجد هذه الظاهرة فى مساكن الإيواء كما توجد فى بعض المساكن بالمنطقة) ؛ ويرجع ذلك لكثرة الأعداد ، والمستوى المادى المتدنى ، مع قلة المساكن ، وصغر مساحاتها .

أما من حيث عدد الأسر فى المسكن ، فنجد أن أكثر من أربعة أخماس أفراد العينة (٨٦,٧٪) أجابوا بأن هناك أسرة واحدة بالمسكن ، وباقى أفراد العينة قالوا إن هناك أسرتان فأكثر فى المسكن الواحد ، كما أن ما يقرب من ثلث أفراد العينة (٣١,٦٪) يربون الحيونات والطيور فى مساكنهم ؛ لانتشار المساكن الريفية بهذه المنطقة ، وأغلب مساكنهم (٩٤,٣٪) رديئة التهوية ، كما أن أغلبيتهم ليس لديهم النية ولا الإمكانات لإعادة بناء مساكنهم أو تغييرها ، وليس لديهم مسكن آخر ، كما أن أغلبهم (٧٤,٧٪) ليس أية عقارات .

وتتراوح أسعار الأراضى بهذه المنطقة ما بين ١٠٠ جنيه و ٨٠٠ جنيه للمتر المربع (حسب البعد والقرب من العمران الخاص بأحياء المدينة أو القرب من الأطراف والزراعة) وأكثر الأسعار تكرارا (٣١٪) كانت ٣٠٠ جنيه للمتر المربع من أراضى البناء ، ومعنى وذلك أن سعر المتر المربع من أراضى البناء فى هذه المنطقة يتراوح ما بين ٢٠٠ - ٥٠٠ جنيه وذلك حسب الموقع كما نكرسابقا ، ويوضح هذا رخص سعر أراضى البناء بهذه المناطق إذا ما قارناها بسعر المتر المربع من أراضى البناء ببعض الأحياء الجيدة بالمدينة أو أحياء وسط المدينة التجارية ، حيث لايقل المتر المربع عن ٨٠٠ جنيه ويصل إلى أكثر من ٢٠٠٠ جنيه فى بعض المناطق (١) .

---

(١) الدراسة الميدانية واستمارات الاستبيان .

الخدمات :

ومساكن المنطقة فى معظمها (٩٤,٣٪) من إجمالى أفراد العينة) مشتركة بشبكة الصرف الصحى (انظر شكل رقم ٩١) ، ونحو ثلاثة أرباع أفراد العينة (٧٤,١٪) من مشتركى شبكة الكهرباء ، ومعنى ذلك أن أكثر من ربع أفراد العينة غير مشتركين بشبكة الكهرباء (انظر شكل رقم ٨٩) ، ويدل ذلك على تدنى مستويات المعيشة بهده المنطقة وأنها التوام الثانى لمنطقة عزبة التحرير فى كثير من ظروفها ، ومع ذلك تنتشر أعمدة الإنارة بشوارع المنطقة ، وأغلب منازلهم موصلة بشبكة مياه الشرب (انظر شكل رقم ٢٠) وهى كافية وجيدة . ويقوم بجميع أكثر من نصف كمية القمامة مجلس المدينة (٦٢٪ من أفراد العينة) ، ومع ذلك لاتوجد مناطق مخصصة لتجميعها .

أما الخدمات الصحية بالمنطقة تكاد تكون معدومة إلا من العيادات الخاصة (٧,٦٪) ومستوصفات خيرية (٧,٦٪) وتبعد عن المنطقة ما بين ٥٠٠ متر للعيادات والمستوصفات الخيرية ونحو ٢٠٠٠ متر بالنسبة للمستشفيات العامة ، لذلك فالخدمة الصحية بالمنطقة سيئة .

كما لاتتوفر الخدمة الأمنية بالمنطقة ، وإنما توجد خارجها ، فاقربها على بعد كيلو متر واحد ، وتنحصر كثير من مشاكل هذه المنطقة فى المشاكل مع الجيران ، أو مشاكل متعددة أخرى مثل : المشاكل الأخلاقية بسبب التزاحم والجهل والبطالة وانتشار السرقات والبلطجة والمخدرات .

وتخلو المنطقة من أسواق الغذاء ، وبالتالى فالخدمات الغذائية غير كافية ، عدا المخابز التى توجد بدرجة كافية .

وتتميز المنطقة بتوافر وسائل المواصلات ، التى تربطها ببقية أحياء المدينة ، فيعتمد أغلب سكان المنطقة (٧٤,١٪) من أفراد العينة على الحافلة الصغيرة ، أما الباقى يعتمد على الدراجة فى تنقلاتهم ، ويبعد موقف الأتوبيس عن منطقة الدراسة ما بين ٢٥٠ – ١٠٠٠ متر فى المتوسط ، وبالتالى محطات الحافلات قريبة من المنطقة والخدمة جيدة .

أما الخدمة التعليمية . فتقتصر على المدارس الابتدائية والكتاتيب فقط ، ولايزيد بعدها عن المنطقة عن ١٠٠٠ متر أو أقل ، ومن ناحية الخدمة الثقافية فى المنطقة فهى معدومة أيضا .

كما تخلو المنطقة من مكتب للبريد أو الهاتف ، ويبعد أقرب مكتب عنها بنحو ٢٠٠٠ متر ، ونظر لتدنى المعيشة بالمنطقة فتكاد تخلو من التليفونات الخاصة ، وتوجد بالمنطقة خمس مساجد أغلبها حكومى ، وتخلو من الكنائس .

العلاقات الاجتماعية :

وتتواجد العلاقات الاجتماعية بالمنطقة بدرجة مرضية (٥٨,٩٪) من أفراد العينة) ، أما المشاكل التى تنشأ بالمنطقة فهى متعددة ؛ بسبب اختلاف العادات أو اختلاف مكان القدوم أو اختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعى وتدنيه ، علاوة على مشاكل السلوكيات والمشاكل الأخلاقية وانتشار الجريمة والمخدرات والفساد وهى تمثل نحو ربع الإجابات (٢٤,١٪) .

(١١-٦) مناطق عشوائية نمت على أطراف المدينة حديثاً
عزبة التحرير (الصفيح)

أولاً : الموقع :

تقع « عزبة التحرير» فى الجزء الجنوبى الغربى من مدينة بنى سويف ، ويطلق عليها أيضا اسم عزبة الصفيح ، وتمتد هذه المنطقة من شارع الشيخ متولى الشعراوى (عبد السلام عارف سابقاً) شمالاً إلى مشارف الإستاد الرياضى لمدينة بنى سويف جنوبياً ، ومن طريق سليمان متولى غرباً ، وهى بذلك تمتد نحو (٢٠٠ متر) شرقاً لتلتحم بالكتلة العمرانية للمدينة (انظر خريطة شكل ٧٨) .

والمنطقة بالكامل لم تكن موجودة فى السابق (انظر خريطة التطور العمرانى للمدينة شكل رقم ٧٢) ، وظهرت مع نمو المدينة وأصبحت امتداداً طبيعياً لها ، حيث دخلت بالكامل داخل الحيز العمرانى للمدينة ، وبدأت فى الظهور فى أواخر الستينيات بعد أن جفت مياه الخور المتفرع من نهر النيل والذى كان يشغل شارع محمد متولى الشعراوى وما حوله ، وكانت تنتشر بها المستنقعات وينمو بها أعواد البوص ، وغير مشجعة للسكنى وعندما بدأت تجف بعد بناء السد العالى ، أخذ كثير من الأهالى ذات الدخول الضعيفة وأغلبهم لايعمل أو يعمل ببعض الأعمال المتدنية ومنها على سبيل المثال : سائقى عربات الكارو أو الحناطير أو البائعين على عربات اليد ، علاوة على من هم متعطلين أو ذات أرباب السوابق وما على شاكلتهم وبالتالى أغلبهم لايستطيع سكنى أحياء المدينة بسبب أزمة السكن وغلائه من ناحية ، وضيق ذات اليد من ناحية أخرى فقرة .

وتزامن ذلك مع عجز النمو العمرانى فى ملاحقة النمو السكانى ، وخاصة المساكن الشعبية لذوى الدخول الضعيفة ، علاوة على بداية هجرة بعض سكان الريف إلى المدينة ، فبدأ استقطاع أراض مملوكة للحكومة بوضع اليد والبناء عليها بدون تخطيط ، وفى الأغلب كانت تستخدم مواد البناء الرخيصة مثل طوب اللبن وتسقف بالجريد أو البوص أو الواح من الصفيح ، وبذلك بدأ ظهور هذه المنطقة ، ومنذ هذه الفترة تنامت إلى أن وصلت إلى شكلها الحالى ، من حيث التكدس السكانى والتزاحم والطرق الضيقة ، والمساكن الرديئة مع نقص الخدمات والسلوك المتردى وانتشار العادات والأخلاق السيئة وتعاطى المخدرات بين سكانها .

ومن خلال الدراسة والزيارات الميدانية بالمنطقة بالإضافة لتحليل استمارات الاستبيان نخرج بالآتى (١) .

ثانياً : الملامح العامة للسكان :

(أ) العمر : بلغ المتوسط الحسابى للعمر لعينة الدراسة ٣٢,٥ سنة (انظر شكل رقم ١٠) ، أما المنول العمرى (أكثر الأعمار تكرارا فى العينة) يبلغ ١٩ سنة ، وأقل الأعمار بلغ ١٣ عاما ، وأكثرها ٧٠ عاما ، ويبلغ الانحراف المعيارى ١٣,٦ ، وبالنسبة لأصغر الأعمار (١٣ سنة) ذكر مرة واحدة ، أما أكثر الأعمار وجودا (١٩ سنة) فذكرت ٨ مرات بنسبة (٦,٣٪) ، و ٣٥ عاما بنفس النسبة ، وتكررت كل من أعمار (٢١ و ٢٥ و ٥٠ سنة) ٧ مرات بنسبة (٥,٥٠٪) لكل منهم ، ويتضح مما سبق أن أغلب أفراد العينة من هم فى سن العمل أو أن معظم سكان المنطقة فى سن العمل .

(ب) الحالة الدينية : وبالنسبة للحالة الدينية فالنسبة الغالبة من المسلمين (٨٩,٨٪) أما المسيحيون فيشكلون النسبة الباقية من أفراد العينة (١٠,٢٪) (*) .

(حـ) الحالة التعليمية : وأما الحالة التعليمية فالأكثر ظهورا فى العينة من هم فى المرحلة الثانوية أو الحاصلين عليها (عددهم فى العينة ٣٨ حالة ويشكلون ٥٩,٧٪) ، ويلغ المنوال ٦ ، كما أن الحالات دون سن التعليم بلغت نسبتهم إلى إجمالى أفراد العينة ٤,٧٪) ، أما الأميين فيشكلون أكثر من ربع العينة (٢٦,٦٪) ، يليها من يقرأ ويكتب (١١,٧٪ - ١٥ حالة) وبالنسبة نفسها من هم فى المرحلة الابتدائية ، ويدل هذا على أن المجتمع مجتمع به نسبة كبيرة فى مراحل التعليم المختلفة ، ومن ناحية أخرى يشكل الأميون ، أو من هم دون سن التعليم (٢) ما يقرب من ثلث أفراد العينة (٣١,٣٪) .

(د) الحالة العملية والدخل : أما الحالة العملية لمجتمع الدراسة فما يقرب من خمسى أفراد العينة (٣٩,١٪) يعملون بأجر ، وإذا أضفنا من يعمل لنفسه (١٦,٤٪)

(*) انظر شكل رقم (٨١) .

(١) عدد استمارات الاستبيان لهذه المنطقة ١٢٨ استمارة .

(٢) هذه النسبة تكاد تتكرر فى بقية المناطق العشوائية (انظر شكل رقم ٨٢) .

ومن هو صاحب عمل (١٤,١٪) نجد أن نسبة كبيرة من السكان يعملون ويحصلون على دخل من عملهم ، ومع ذلك نجد أن ما يقرب ثلث أفراد العينة (٢٩,٥٪) يحصل على دخل شهرى ١٥٠ جنيها فأقل (أنظر شكل رقم ٨٣) ونحو عشر الحالات يبلغ دخلهم الشهرى ٢٥٠ جنيها فقط وأقل من (١٪) فقط من إجمالى الحالات يصل دخلهم إلى ٧٥٠ جنيها شهريا ، ويتضح من ذلك تدنى الدخل بالمنطقة ، وإذا انتقلنا إلى نوع العمل فنلاحظ أن أقل من نصف عدد العينة (٤٦,١٪) لديهم عمل خاص ، وأن ما يقرب من الربع (٢٣,٤٪) لايعمل ؛ ويتضح هذا من نسبة من ليس لهم نشاط حيث يشكلون ربع عدد أفراد العينة أيضا ، والقليل (٨,٦٪) من لديه منهم عمل إضافى .

كما أن المنطقة تبعد عن مناطق العمل ما بين ١ - ٢ كيلو متر وذلك لأكثر من ثلاثة أخماس أفراد العينة ، لذلك نجد أن نحو أربعة أخماس أفراد العينة يستخدمون وسائل الموصلات فى تنقلاتهم من المنطقة إلى مناطق العمل ، أما الباقى (٢١,١٪) لاتوجد مسافة بين عملهم ومكان إقامتهم ؛ خاصة لوجود أعداد من ربات البيوت والطلبة ضمن أفراد العينة ، ومع ذلك نجد أن (٥٣,٩٪) راض عن عمله ، على الرغم أن أغلبهم (٧٠,٣٪) غير راض عن دخله ؛ وذلك لضعف الأجور من ناحية وقلة من لهم دخل إضافى من ناحية أخرى كما ذكر سابقاً .

(هـ) الحالة الاجتماعية : وبالنسبة للحالة الاجتماعية نجد أن (٦٩,٥٪) متزوجين ، ونحو (٢١,٩٪) غير متزوجين ، (٨,٦٪) فقط دون سن الزواج ، والمعظم (٩٣٪) متزوج بواحدة فقط ، والقلة (٧٪) لهم أكثر من زوجة (عكس ما سيظهر فى منطقة الجزيرة ؛ ويرجع ذلك لانخفاض مستوى المعيشة بهذه المنطقة) ، ونصف أفراد العينة لاتعمل زوجاتهم ، ومن تعمل زوجاتهم يشكلون أقل من خمس أفراد العينة (١٨,٨٪) والباقى غير متزوج ، كما أن أغلب الزوجات (٨١,٣٪) غير متعلمات ، وما يقرب من ثلثى العينة (٦١,٧٪) لهم أولاد ، والأولاد الذين ينخرطون فى التعليم نحو نصف أفراد العينة (٤٦,٩٪) ، والباقى (٨,٠٪) أما دون السن أو غير ملتحق بالتعليم (٢٤,٢٪) ، وأغلب الأطفال لاتعمل .

(و) السكان ومكان القدوم : وبالنسبة لسكان المنطقة ، فما يقرب من ثلثى أفراد العينة (٦٤,١٪) وافدين من مناطق أخرى ؛ فأغلبهم (٨٥,٢٪) وافدين من أحياء مدينة بنى سويف ، و (٧٪) نازحين من مراكز محافظة بنى سويف ، و (٣,٩٪) من القاهرة ، و (٢,٣٪) قادمين من محافظة الشرقية ، و ١,٦٪ نازحين من محافظة الغربية (انظر شكل رقم ٨٤) .

أما من حيث فترة الإقامة بالمنطقة ، فتتراوح بين عام وواحد و ٤٠ عاماً ؛ وأسباب القدوم فى معظمها (٨٤,٤٪) من أفراد العينة) للإقامة والعمل (ويتوافر هنا سبب رئيسى لبداية ظهور المنطقة العشوائية وهى النزوح من مناطق أخرى للإقامة وخاصة صعوبة السكن بأحياء المدينة الأخرى ، واللجوء لإقامة مأوى رخيص ، وفى نفس الوقت قريب من مناطق العمل ، أو النزوح من مناطق ريفية من داخل المحافظة أو خارجها للبحث لفرص العمل فى المدينة ، ولعجزهم عن سكنى أحياء المدينة لجئوا للسكن فى هذه المنطقة ، وهذا ما سنجده فى باقى المناطق العشوائية) ؛ أو بسبب الزواج والبحث عن سكن رخيص (٧,٨٪) ، أو أسباب أخرى (بنفس النسبة) أهمها : انهيار المنزل الأصلى والاضطرار للسكن فى المناطق العشوائية لضيق ذات اليد .

وأكثر من نصف أفراد العينة (٥٣,٩٪) لديهم أقرباء بالمنطقة ، وأن (٥٧٪) من الأقارب أقاموا فى هذه المنطقة أولاً (يظهر ذلك عامل جذب آخر لاستيطان ونمو هذه المنطقة) ، حيث نجد أن من أقام فى المنطقة أولاً (سواء من داخل مدينة بنى سويف أو خارجها) أصبح عامل لغيره وخاصة من أقاربه لسكنى هذه المنطقة مما زاد من سوء هذه المنطقة وتفاقم مشاكلها على مر السنين) ، والعلاقة مستمرة بين أغلب أفراد العينة (٦٨٪) وأقاربهم خارج منطقة الدراسة بمجتمعهم الأصلى ، وخاصة أن نسبة كبيرة منهم لهم أقارب فى المدينة نفسها أو مناطق ريفية قريبة من المدينة .

ثالثاً : الحالة العامة للسكن :

أما حالة المسكن فى هذه المنطقة فمعظم (٩٤,٥٪) أفراد العينة لديه مسكن ، وما يقرب من ثلثى (٦٤,١٪) المساكن من النوع الحضرى ، والباقى من النوع الريفى (انظر شكل رقم ٨٦) ، وهنا تتضح الصيغة الريفية على الرغم من وجود المنطقة داخل الحيز العمرانى للمدينة (انظر صورة رقم ٨٤ ، ٨٥) ، ويوضح ذلك أن بعض ساكنى هذه المنطقة من أصول ريفية أو أن المسكن الريفى البسيط (وخاصة المكون من دور واحد ومبنى من الطوب اللبن وفى أغلب الأحيان مسقوف بالخشب أو الجريد) قليل التكاليف مما شجع بعضهم إلى بناء هذا النمط من المساكن ، لذلك أكثر من نصف المساكن (٥٨,٦٪) ملك (هذا يتمشى مع الطابع الريفى لمجموعة من السكان فى هذه ونزوح بعضهم من الريف المجاور أو غيره من المناطق الريفية ، أو لكونه مسكن التكاليف) ، وأكثر من خمسيها (٤١,٤٪) إيجار ، وتكاد تتساوى بالمنطقة المساكن

القديمة (٤٧,٧٪) والباقى للمساكن الجديدة (انظر شكل رقم ١٧) ، وأن ما يقرب من ثلثها (٣١,٣٪) ذات طابق واحد ؛ لقلة الإمكانات من ناحية ؛ وسيادة الطابع الريفى من ناحية أخرى ، وأكثر من ثلاثة أخماسها (٦٨,٨٪) ذات طابقين أو أكثر .

وتنتشر بالعينة المساكن ذات مساحة ١٠٠م٢ (تكررت ٢٤ مرة بالعينة) وتشكل نحو (١٨,٨٪) من إجمالى مساكن أفراد العينة ، يليها المساكن ذات مساحة ٦٠م٢ (١٤,١٪) ، وأقلها مساحة فكانت ٢٠م٢ فقط (انظر شكل رقم ١٨) ، وأكثرها مساحة كانت ١٧٠م٢ (هذا يوضح حالة المساكن المتدنية مما يدل على الحالة المادية والمعيشية لمجتمع الدراسة) .

أما سعة الشوارع بالمنطقة فيتسم كثير منها بالضيق ، فما يقرب من خمس أفراد العينة (١٨,٨٪) أجابوا بأن الشوارع بالمنطقة يتراوح اتساعها ما بين (٢ – ٣) أمتار فقط ، ونحو الثلث ذات اتساع ٤ أمتار ؛ ونخرج من هذا أن كثير من شوارع هذه المنطقة تتسم بالضيق ؛ وهذا يوضح غياب التخطيط بهذه المنطقة .

ونحو ثلاثة أرباع المساكن (٧٤,٢٪) مبنية بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحة ، أما الباقى فمبنى بالطوب اللبن أو الحجر أو من مواد أخرى مثل الطوب الأحمر والسقف الخشب (النوع الأخير يشكل ١٥,٦٪) .

ويسكن نحو ربع أفراد العينة (٢٥,٨٪) فى مساكن من غرفتين بدورة مياه ، وما يقرب من عشرهم (٩,٤٪) يسكن مساكن من غرفة واحدة بدورة مياه ، وأن أكثر من نصفهم يسكنون فى مساكن أكثر من غرفتين بدورة مياه ، والقلة (٠,٨٪) يستخدمون دورة المياه العامة بالحى (تتكرر هذه الظاهرة أيضا فى عزبة بلبل) .

أما من حيث التزاحم سواء عدد الأفراد فى الغرفة الواحدة ، وكذلك عدد الأسر فى المسكن الواحد فهى كما يلى : أكثر من خمسى أفراد العينة (٤١,٤٪) يسكن فى الغرفة شخصان ، وأكثر من الثلث (٣٦٪) يسكن فى الغرفة الواحدة من (٣ – ٤) أفراد ، وأكثر من عشرهم (١١,٧٪) يسكن بالغرفة ٥ أشخاص ، وقلة (٣,٢٪) من يسكن بالغرفة الواحدة أكثر من ٥ أشخاص ، أما عدد الأسر فى المسكن الواحد ، فأكثر من نصف أفراد العينة (٥٥,٥٪) تقطن فى المسكن أسرة واحدة فقط ؛ (يرجع السبب ضيق مساحة كثير من المساكن بهذه المنطقة كما ذكرنا سابقاً) ، و (٣٠,٥٪) تقطن أسرتان فى المسكن الواحد ، ومات يقرب من عشر أفراد العينة (٩,٤٪) تقطن

ثلاث أسر فى المسكن الواحد ، أما باقى العينات فتقطن أكثر من ثلاث أسر فى المسكن الواحد ، (نلاحظ هنا تكدس الأسر فى المسكن الواحد إذا ما قارناها بالمناطق العشوائية الأخرى عدا عزبة بلبل) .

ولتدنى مستوى المعيشة من ناحية ؛ وعدم وجود سكن رخيص من ناحية أخرى بهذه المنطقة ، لاتوجد نية فى تغيير المسكن أو إعادة بنائه ، ويبلغ سعر المتر المربع لأراضى البناء فى هذه المنطقة فى المتوسط ٢٥٠ جنيها للمتر المربع ولاتزيد عن ٤٠٠ جنيه للمتر المربع ، وعلى الرغم من تدنى مستوى المساكن بهذه المنطقة ، نجد أن كثير من أفراد العينة (أكثر من ٦٠٪) قالوا إنها مساكن صالحة وجيدة التهوية (١) ، ومعظمهم (٨٧,٥٪) ليس لديه مسكن آخر ، وما يقرب من نفس النسبة ليس لديه أى نوع من العقارات ، ووجد أن أكثر من ثلث أفراد العينة (٣٥,٩٪) يربون الحيونات والطيور بمنازلهم (ظاهرة التريف) .

رابعاً : الخدمات :

أما من حيث الخدمات بمنطقة الدراسة ، فالمنطقة متصلة بشبكة الكهرباء (٨٤,٤٪) من أفراد العينة من الشبكة) (*) وهى خدمة جيدة وذات كفاءة ، وتضاء الشوارع بأعمدة الإنارة الكهربائية ، ونلاحظ هنا أن بقية أفراد العينة ليس لديهم كهرباء من الشبكة ، وفى الأغلب محرومون من الإضاءة الكهربائية ، وبالتالى يعتمدون على وسائل بدائية للإضاءة أو يقومون بسرقة الكهرباء .

كما أن أغلب مساكنهم (٧٩,٧٪) متصلة بشبكة مياه الشرب (انظر شكل رقم ٢٠) ، وتتميز بالكفاءة والجودة ، ونخرج من ذلك خمس مساكن أفراد العينة محروم من مياه الشرب الجيدة والمتوفرة داخل المنازل ، وبالتالى يلجأ أكثر من خمس أفراد العينة إلى وسائل بديلة للحصول على المياه . ومعظم المساكن (٧٩,٧٪) بهذه المنطقة غير متصلة بالصرف الصحى (انظر شكل رقم ٩١) .

---

(١) وهذا يدل على اتساع مساحة الفقر فى مجتمع العشوائيات التى تدفعهم إلى الرضى باسكان تنخفض به المواصفات الصحية للإسكان .

(*) انظر شكل رقم (٨٩) .

ومن حيث خدمات النظافة فهى متوفرة ، ولكن بدرجة متوضعة للأسباب سالفة الذكر ، حيث يقوم مجلس المدينة بجمع جزء منها (٦٤,١٪) ، ولاتوجد مناطق مخصصة لتجميعها .

والخدمات الصحية بالمنطقة بوجه عام سيئه ، فهى عبارة عن مستوصفات خيرية ، وبعض العيادات الخاصة ، وتخلو المنطقة من المستشفيات ، فتبعد الخدمات الصحية - غير المتوفرة بالمنطقة - ما بين (١ - ٢ كيلو متر) .

وتخلو المنطقة من الخدمة الأمنية ، إذ تبعد المسافة بين المنطقة وأقرب خدمة أمنية نحو ٢ كيلو متر ؛ ويعد هذا من ضمن الأسباب التى أدت إلى وجود كثير من المشاكل بالمنطقة الانحرافات الأخلاقية وانتشار المخدرات وتفشى ظاهرة البلطجة بالمنطقة وغيرها من الأمراض ، (تنطبق الصورة نفسها على بقية مجتمعات المناطق العشوائية ، خاصة منطقة عزبة بلبل ومساكن الإيواء) .

أما خدمات الغذاء فهى غير متوفرة بالمنطقة ، وبالتالى غير كافية لذلك يعتمد سكان المنطقة فى غذائهم على المناطق المجاورة ، عدا الخبز فهو متوفرة بدرجة مرضية بالمنطقة ، فهناك نحو خمس أفراد العينة يشترون الخبز من خارج المنطقة و (٦,٣٪) يخبزون فى مساكنهم .

وتتوفر خدمات النقل والموصلات على مشارف المنطقة ، والحافلة الصغيرة هى الوسيلة الأساسية (٩٠,٦٪ من أفراد العينة يستخدمونها فى تنقلاتهم) لربط المنطقة بمناطق المدينة الأخرى أو إلى مناطق العمل ، فيتراوح بعد محطة الحافلة عن مساكن المنطقة ما بين ١٠٠ - ١٥٠٠ متر ، أما الوسيلة الثانية فهى الدراجات ، ثم الأقدام ، وبالتالى فوسائل المواصلات مناسبة بدرجة جيدة .

وتوجد بالمنطقة مدارس ابتدائية وبعض الكتاتيب ، ويتراوح البعد بين السكن والخدمة التعليمية ما بين ١٠٠ متر إلى ٢٠٠٠ متر (فى حالة وجود الخدمة التعليمية خارج المنطقة) ، وتفتقر المنطقة إلى الخدمات الثقافية لعدم وجودها (التشابه كبير بين عزبة التحرير وعزبة بلبل) .

أما وسائل الاتصال – مكتب التليفون أو مكتب البريد – فهى غير موجودة أيضا ، فيعتمد سكان هذه المنطقة على الأحياء المجاورة ، حيث يزيد بعدها عن ٢٠٠٠ متر ، ومن الحالة المتدنية لأفراد هذا المجتمع لايملك معظم أفراد العينة (٨٧,٥٪) التليفونات الخاصة .

وتتوافر دور العبادة وخاصة الحكومية منها ، ويزيد عددها عن ٥ مساجد ، ولايوجد كنائس بالمنطقة .

خامساً : العلاقات الاجتماعية :

وحينما نتكلم عن مدى العلاقات الاجتماعية بالمنطقة فهى متوفرة بدرجة مرضية ، ومع ذلك ينغص هذه العلاقة اختلاف العادات والتقاليد ؛ لاختلاف أماكن قدوم ساكنى هذه المنطقة ؛ أو اختلاف المستوى الاقتصادى على الرغم أنه فى مجمله يتسم بالضعف ؛ أو لتدنى المستوى الأخلاقى بسبب ظهور الانحرافات السلوكية والبلطجة والإجرام وانتشار المخدرات كما ذكر سابقا وكما هو موجود ببقية المناطق العشوائية بدرجات مختلفة .

(١١-٧) مناطق عشوائية نمت على جزء قديم من المدينة
(منطقة الجزيرة)

تعد منطقة الجزيرة من أقدم الأحياء بمدينة بنى سويف ، وإذا قارناها بالمناطق العشوائية السابقة ، نجد أنها من أكبرها ؛ حيث تبلغ مساحتها (٣١٥,٤ فدان) ، أما من حيث القدم فبمراجعة خريطة التطور العمرانى لمدينة بنى سويف خلال القرن العشرين ، نجد نواة للحى بدأت فى الظهور منذ الثلاثينيات من هذا القرن (خريطة رقم ٢) ، وكانت عبارة عن شريط ضيق نما على الجانب الجنوبى لشارع (إسلام) ، ويمتد غربا إلى حى مولد النبى ، ويمتد شرقا بطول ٣٠٠ متر تقريبا .

زولاً : الموقع :

وتقع منطقة الجزيرة شرق مدينة بنى سويف ، وقد نمت نموا كبيرا فأصبحت حدودها الآن كالآتى : يحدها من الغرب حى مولد النبى ، ومن الشرق طريق سليمان متولى ، وشمالا شارع إسلام ، وجنوبا شارع الشيخ متولى الشعواوى - عبد السلام عارف سابقا (١) .

ولقدم حى الجزيرة فهى ذات أعداد سكانية كبيرة ، حيث وصل عدد سكانها حسب تعداد ١٩٩٦ (٢) إلى (٤١٠٦٧ نسمة) ، والمنطقة تأخذ شكل المثلث ، رأسه عند حى مولد النبى ، وقاعدته على طريق سليمان متولى ، وما زال بالحى منطقتين خاليتين من العمران وموضوعتين للخطة المستقبلية لبناء بعض الخدمات ؛ أول هذه المناطق وهى المنطقة الصغيرة وتقع جنوب الحى وقريبة نسبيا من شارع الشيخ متولى الشعواوى ، والثانية شرق الحى ومشرفة على طريق سليمان متولى .

وكنتيجة للدراسة الميدانية ، ومن خلال التحليل الإحصائى لإستمارات الاستبيان للمنطقة نخرج بالآتى (٣) :

---

(١) أنظر الخريطة (٧٨) .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، محافظة بنى سويف ، ١٩٩٦ ، جدول رقم ٢ .

(٣) بلغ عدد الاستمارات لهذه المنطقة ١٤٤ استمارة .

ثانياً : الحالة العامة للسكان :

(أ) العمر : بلغ متوسط العمر بالمنطقة ٣١,٨ سنة (انظر شكل رقم ١٠) ، وأكثر الأعمار تكرارا الدراسة بلغ ١٩ سنة ، حيث تكرر ظهوره ١٠ مرات (٦,٩ ٪ من إجمالى أفراد العينة) ، أما أقل الأعمار فى عينة الدراسة فبلغت ١٢ سنة وأعلاها ٨٠ سنة .

(ب) الحالة الدينية : وتبلغ نسبة المسلمين فى هذه المنطقة ٨٧,٥ ٪ ، والنسبة الباقية من المسيحيين (انظر شكل رقم ٨١)، ويلاحظ هنا زيادة نسبة المسيحيين عن كل من منطقتى عزبة بلبل وعزبة التحرير ، ويرجع ذلك على الأرجح لقدم المنطقة وقربها من المركز التجارى للمدينة (يعمل كثير من المسيحيين بأعمال التجارة وكموظفى حكومة) ،علاوة على تواجد كثير من الكنائس بقلب ووسط المدينة .

(حـ) الحالة التعليمية : تتصف الحالة التعليمية فى منطقة الجزيرة بأن ما يزيد على خمسى (٤١,٧ ٪) أفراد العينة ملتحقون بالمرحلة الثانوية لذلك بلغ تكرارهم من إجمالى أفراد العينة (٦٠) ويشكل غير المتعلمين أكثر من ربع (٢٧ ٪) أفراد العينة (ونلاحظ أن هذه المنطقة أقل المناطق العشوائية من حيث نسبة الأمية بها) (*) ،يليها مباشرة من هم فى المرحلة الأساسية (الابتدائية والإعدادية) حيث يشكلان معا أكثر من خمس أفراد العينة (٢٠,١ ٪) ويأتى بعدهم من هم فى المرحلة فوق المتوسطة (١١,١٪) ، أمامن يقرأ ويكتب فنسبتهم أقل (٦,٩ ٪) ،ويتضح من ذلك أن نسبة الأمية أقل من المناطق العشوائية الأخرى ، مثل منطقة عزبة التحرير .

(د) الحالة العملية والدخل : وحينما نفضل الحالة العملية بالنسبة لمجتمع الدراسة نجد أن أكثر من ربع أفراد العينة (٢٦,٤ ٪) يعمل بأجر ، يلية من يعمل لنفسه (٢٤,٣ ٪) ، وهذه يعنى أن أكثر من نصف عينة الدراسة تعمل بأجر ، يلى ذلك من هو صاحب عمل ، إذ يشكل نحو (١١,٨ ٪ من إجمالى أفراد عينة الدراسة) وهذا يعنى أن ما يقرب من ثلث أفراد العينة (٦٢,٥ ٪) يعملون ، والنسبة الباقية

(*) (انظر شكل رقم ٨٢) .

تزيد قليـلا عن ثلث أفـراد العـينة (٣٧,٥ ٪) وهم من الطلاب ، وربات البـيـوت ، والمسنون ، وغير القـادرين على العمل ، والمتعطلين .

أما الدخل فنحو ثلثى أفراد العينة (٦٤,٧٪) يتراوح دخلهم ما بين ١٠٠ جنيه - ٢٠٠ جنيه فى الشـهر ، و (٦,٣٪) منهم يبلغ دخلهم نحـو ٣٠٠ جنيه شـهريا ، وباقى أفراد العينة يقل دخلهم فى الشهر عن ١٠٠ جنيه ، ونخرج من هذا أن : معظم أفراد العينة ذات دخول ضعيفة (انظر شكل رقم ١٣) .

ومن حيث نوعية الأعمال نجد أن العمل الخاص يشكل خمسى عدد عينة الدراسة (٤٠,٣ ٪) يليه مباشرة العمل الحكومى (٢٢,٢ ٪) ،أما العمل العام فيشكل نسبة بسيطة (٤,٩ ٪) ومن هم لا يعملون يشكلوا نحو ثلث العينة (٣٢,٦ ٪) ويتضح من ذلك أن نسبة البطالة عالية (انظر شكل رقم ١٥) ، أضف إلى ذلك لقدم هذه المنطقة نجد أن نسـبة من عندهم عمل خـاص عـالية ،كذلك نسـبة من يعمل فى الحكومـة ، ويوضح هذاالفرق بين مجتمع منطقة الجزيرة والمناطق العشوائية الأخرى بمدينة بنى سـويف ، وهذا مـا يوضـحـه نسـبـة السكان مـن لديهم نشاط (٦٤,٦ ٪) ومن لا يملك نشاط نجد أنهم يشكلون نحو ثلث عدد عينة الدراسة ، أضف ء إلى ذلك أن معظم عينة الدراسة(٨٩,٦٪) لا يوجد له عمل إضافى .

وأن نحـو (٢٨,٥٪) منهم يبعد العمل عن مكان إقامتهم فى حدود الكليو متر الواحد ، و(٢٠,١٪) يبعد العمل عنهم فى حدود نصف الكليو متر ، و(١١,١٪) منهم يبـعـد عن العـمل بمسـافـة تقـدر بـ٢ كليـو متـر ، ومـعنى ذلك أن نحـو ثلث عـدد عـينة الدراسة يتراوح البعد بين مكان إقامتهم وعملهم ما بيـن (١- ٢) كليو متر ، ونحو الثلث يبعد مكان عملهم (٥٠٠) متر فأقل ، أما الباقى فتزيد المسافة بين مكان عملهم ومكان عـملهم ومكان إقـامـتـهم عن (٢) كليـو مـتـر ، وهذا يدل على أن مـعظم الأعـمال قريبة وسهلة الوصول إليها من منطقة الجزيرة لكثير من سكان هده المنطقة ، لذلك أن أكثر من خمسى (٤٥,١ ٪) أفراد العينة لا يستخدمون وسـائل المواصـلات للوصـول لأعمالهم ، ومع ذلك فإن أكثر من نصفهم (٥٤,٢٪) غير راضـيين عن عملهم ، ومـا يقرب من ثلاثة أرباعهم دخلهم غير كاف ، وظهر ذلك من دخولهم الضعيفة التى ذكرت آنفا ، وخاصة أن (٩٢,٤٪) منهم ليس لهم دخل إضافى .

(**هـ) الحالة الاجتماعية** : وبالنسبة للحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة ، فنجـد أن أكثـر من نصـفـهم (٥٤,٩٪) مـتـزوجـون ، وأقل من الثلث (٣١,٣٪) غـيـر

متزوجين ، و (١٣,٢٪) منهم دون سن الزواج ، ونسبة ضئيلة جدا منهم (٠,٧٪) أرامل ، وظاهرة تعدد الزوجات نادرة الظهور ، حيث (٤,٢٪) فقط من إجمالى أفراد العينة ، ونسبة من لديهم زوجات يعلمن أكثر من العشر بقليل (١١,٨٪) ، ونسبة الأمية بين الزوجات عالية ، حيث تشكل (٦٢,٥٪) من إجمالى أفراد العينة ، وبالنسبة للإنجاب ، نجد أن نحو النصف لديهم أولاد (٥٠,٧٪) ، وأن النصف الآخر لديهم أولاد فى مراحل التعليم ، ولذلك نجد أن نسبة من لديهم أولاد يعملون لاتتعدى (٢٠,١٪) من إجمالى أفراد العينة ، ونلاحظ هنا أن النسبة عالية إذا ما قورنت بالمناطق العشوائية الأخرى ، مثل منطقة الأزهرى (٧,٣٪) فقط من إجمالى العينة) ؛ ويرجع ذلك القرب من وسط المدينة ووجود الورش والمحلات التجارية التى يمكن أن يعمل بها الأولاد .

(و) **السكان ومكان القدوم** : وتزداد نسبة السكان الأصليين بهذه المنطقة ، حيث تبلغ نسبتهم إلى إجمالى أفراد العينة (٧١,٥٪) ؛ ويرجع السبب فى ذلك لقدم هذه المنطقة إذا ما قارناها بالمناطق العشوائية الأخرى ، أما باقى أفراد فقد قدموا من مناطق أخرى ، فأكثرهم أتوا من الأحياء الأخرى لمدينة بنى سويف ، ونسب قليلة قدمت من محافظة المنيا ومحافظة سوهاج والقاهرة (٢,١٪ لكل منهم) ، ومحافظة أسيوط (٢,٨٪) ، وكل من محافظة الفيوم وقنا والإسماعيلية (٠,٧٪) (*) .

أما عن فترات الاستيطان فى هذه المنطقة ، فنحو عشر أفراد العينة (٩,٧٪) مستقرين بها منذ ٥٠ سنة فاكثر (يوضح هذا قدم المنطقة) ، وأربعة أخماس أفراد العينة (٨٧,٥٪) أتوا للمنطقة من أجل الإقامة والعمل ، و (١١,١٪) أتوا بسبب الزواج والحصول على شقة الزوجية لرخص الشقق بهذه المنطقة إذا ما قورنت بأحياء المدينة ذات المستوى الأعلى ، أما الباقون فأتوا لأسباب أخرى : منها إزالة منازلهم بسبب الزلزال ؛ أو القدم أو قرارات الإزالة ؛ فاضطروا للسكن فى هذه المنطقة . وغالبية أفراد العينة (٦٣,٩٪) راضون بالسكنى فى هذه المنطقة ، وما يقرب من هذه

(*) (انظر شكل رقم ٨٤) .

النسبة (٦٨,١٪) لديهم أقارب بها ، والعلاقة جيدة بين معظم أفراد العينة (٨٤,٠٪) وأقاربهم خارج المنطقة .

ثالثاً : الحالة العامة للسكن :

معظم أفراد العينة (٩٥,١٪) لديهم سكن ، وأكثر من ثلاثة أرباعهم (٧٥,٧٪) ذو مساكن حضرية ، والباقى منازل ذات طابع ريفى (انظر شكل رقم ١٦) ، ونلاحظ هنا كثرة البيوت الريفية ؛ لأن بعضها قريب من المزارع (انظر صورة رقم ١٦) ، وتكثر بها تربية الحيوانات والطيور ، وهذا ما سيظهر لاحقا .

كما أن هناك نسبة كبيرة من المساكن الملك (٧١,٥٪) والباقى إيجار ، ولذلك نجد أن أكثر من ثلثى المساكن (٦٨,٨٪) قديم (انظر شكل رقم ١٧) ، ونحو (٦٤,٦٪) من إجمالى عدد أفراد العينة لديهم منازل من طابقين فأكثر ، وتتراوح مساحة مساكن أفراد العينة ما بين (٣٠م٢ - ٢٤٠م٢) ، وأن (١٧,٤٪) من أفراد العينة منازلهم ذات مساحة (٦٠م٢ فقط) ، و (١٣,٩٪) منهم منازلهم ذات مساحة (٧٠م٢) ، و (١٠,٤٪) منهم ذات منازل بمساحة (١٠٠م٢) ، ومعنى هذا أن أكثر من نصف أفراد العينة ذات مساكن بمساحة (١٠٠م٢) فأقل [(١)] ، ويتضح من ذلك المستوى المتدنى للسكن والسكان .

وبالنسبة لاتساع الشوارع فهذه المنطقة نسبيا أفضل حالا من المناطق العشوائية مثل عزبة التحرير على سبيل المثال ، حيث نجد اتساع كثير (٤٢,٤٪) من شوارعها من (٤-٥) أمتار ، أما الباقى فبعضها ذات ثلاثة أمتار ونسبتها (٢١,٥٪) [(*)] ، وبقية الشوارع تزيد عن (٥) أمتار ولاتتعدى (٦) أمتار إلا نادرا .

أما عن مواد البناء ، فأكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة مبنية منازلهم بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحة ، ونحو عشر (١١,١٪) أفراد العينة منازلهم مبنية من الطوب اللبن ، والقليل منهم (٤,٢٪) ذات منازل مبنية بالحجر ، و (٨,٣٪) منهم مبنية منازلهم بالطوب الأحمر ومسقوفة بالخشب ، ويوضح هذا نسبيا حالة المبانى فى هذه المنطقة ودرجة جودتها .

---

(١) أنظر شكل رقم (٨٨) .

(*) انظر صورة رقم (٨٧) .

وفى الوقت نفسه نجد أن أكثر من ربع (٢٧,١٪) العينة تتألف مساكنهم من غرفتين بدورة مياه ،وأكثر من نصفهم (٥٢,٨٪) يتكون مسكنهم من أكثر من غرفتين بدورة مياه ، وبنظرة عامة لايوجد بالمنطقة منازل خالية من دورات المياه وبالتالى لا يوجد دورات عامة بالمنطقة عكس ما وجد في منطقتى عزبة بلبل (مساكن الإيواء) وعزبة التحرير .

أما من حيث التزاحم فى الغرف ، فما يقرب من نصف أفراد العينة (٤٧,٢٪) يسكن فردان بالغرفة الواحدة ، ونحو خمس أفراد العينة (٢٠,١٪) يسكن بالغرفة الواحدة (٣) أفراد ، وأكثر من العشر (١١,٨٪) يسكن فى الغرفة الواحدة (٤) أفراد ، ونحو عشر أفراد العينة (١٠,٤٪) يسكن فى الغرفة الواحدة من (٥-٧) أفراد ، ويسكن فرد واحد فقط فى الغرفة بنفس النسبة السابقة ، وبالتالى نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٧,٦٪) يسكن فى الغرفة الواحدة من (١-٢) فرد ، وهذا معدل جيد ويدل على أن هذه المنطقة أفضل المناطق العشوائية ، وخاصة إذا أضفنا عدد الأسر فى المسكن الواحد ، نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٣,٣٪) عبارة عن مسكن لأسرة واحدة ، وأكثر من الربع (٢٩,٢٪) مسكن لأسرتين ، ومعنى هذا أن أكثر من أربعة أخماس العينة (٨٢,٧٪) عبارة عن مسكن يسكن به أسرة أو أسرتان ، ويعد هذا معدل جيد .

ولقرب هذه المنطقة نسبياً من الحقول بطرف المدينة ، ولطبيعة أهلها الريفية ، نجد أن ثلث أفراد العينة تقوم بتربية الحيوانات والطيور فى منازلهم ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن ما يقرب من ثلاثة أربا ع أفراد العينة (٧٠,٨٪) ذات منازل جيدة التهوية ، وأن أغلبهم (٩٠,٣٪) ليس لديه مسكن أخر ، وما يقرب من النسبة نفسها (٨٨,٢٪) ليس لديهم أى عقارات أخرى ، وأكثر من ثلثيهم (٦٨,١٪) ليس لديهم النية لتغيير منازلهم ، وأكثر من ثلاثة أرباعهم (٧٧,١٪) لا يرغبون فى إعادة بنائه ؛ ويوضح ذلك الحالة المتدنية للمنطقة خاصة إذا علمنا أن أسعار الأراضى فى المنطقة تتراوح ما بين (٣٠٠-٨٠٠) جنيه للمتر المربع حسب البعد والقرب من القلب التجارى للمدينة أو القرب من الأطراف حيث لا يوجد أى نوع من الخدمات بعد [١] .

---

(١) الدراسة الميدانية .

رابعاً : الخدمات :

أما بالنسبة للخدمات ؛ فهذه المنطقة جيدة الخدمات ، حيث نجد أن (٩٤,٤٪) من مساكن أفراد العينة متصلة بشبكة الكهرباء (أنظر شكل رقم ٨٩) ، والكهرباء كافية ، وتنتشر أعمدة الإنارة فى معظم شوارع المنطقة (٩١٪) ، أما مياه الشرب فمتصلة بمعظم المساكن (٩٣,٨٪ من إجمالى أفراد العينة) (*)، وما يقرب من النسبة ذاتها أجابوا بأن المياه كافية وذات حالة جيدة ، وكذلك تتصل المنطقة بشبكة الصرف الصحى (٨٢,٦٪ من إجمالى أفراد العينة (**).

ويقوم مجلس المدينة بجمع أكثر من نصف القمامة (٥١,٤٪ من إجمالى أفراد العينة) والباقى تقوم أهالى الحى بتجميعه ، ولا يوجد أماكن مخصصة لتجميعها .

أما الخدمات الصحية بالمنطقة ، فتوجد مستشفيات (٤٥,٨٪ من إجمالى أفراد العينة)، وهناك عيادات خاصة (٤٢,٤٪ من إجمالى أفراد العينة) ، والقليل (١١,١٪) أقروا بوجود مستوصفات ، ونلاحظ هنا التوفر النسبى للخدمة الصحية (خاصة بعد افتتاح مستشفى التأمين الصحى التى بنيت بأطراف منطقة الجزيرة)، علاوة على قرب المنطقة من كلية الطب ، وقربها من وسط المدينة يوجد بها كثير من عيادات الأطباء والمستوصفات ، ومع ذلك فالخدمات الطبية بهذه المنطقة غير كافية ؛ لتكدس السكان بها(٩٤,٤٪ من إجمالى أفراد العينة أجابوا بعدم كفايتها) .

وتتواجد الخدمات الأمنية بالمنطقة ؛ حيث أجاب نحو ثلاثة أرباع أفراد العينة (٧١,٥ ٪) بوجودها (خلاف ما ذكر فى مناطق عزبة الأزهرى وعزبة بلبل وعزبة التحرير) ، وتبعد عن أقراب مركز أمنى ما بين مائة إلى ألفى متر ؛ وهذا لاختلاف مكان تواجد أفراد العينة ؛ ومكان المركز الأمنى ، فهناك مناطق من حى الجزيرة قريبة جدا من الشرطة وهناك مناطق بعيدة ؛ وذلك لكبر مساحة منطقة الدراسة .

وأهم المشاكل بالمنطقة، المشاكل مع الجيران (٣٦,٨٪ من إجمالى أفراد العينة) ، وهناك مشاكل أخرى (٢٩,٩٪ من إجمالى أفراد العينة) ؛ ويقصد بها ، الانحراف

(*) أنظر شكل رقم (٩٠) .

(**) أ نظر شكل رقم (٩١) .

والمخدرات ، وغيرها من السلوك غير السوى ، أما المشاكل العائلية فقد ظهرت بين عشر العينة (٩,٧٪) .

أما خدمات الغذاء فتوجد بالمنطقة وكافية (٧٨,٥٪) من إجمالى أفراد العينة) فهناك سوق كبير (سوق زامبو) ، بالإضافة إلى الأسواق الأخرى التى تقام فى بعض أيام الأسبوع (يومى السبت والثلاثاء من كل أسبوع) ، كما تتوفر المخابز بالمنطقة وبنسبة كبيرة (٩٨,٦٪) من إجمالى أفراد العينة أقروا بتوافرها) .

وتتوفر بالمنطقة أيضا وسائل المواصلات (٨٦,٨٪ من إجمالى أفراد العينة) ، وأهمها الحافلات الصغيرة يليها الدراجات ، كما أن مواقف الحافلات توجد بالقرب من المنطقة وعلى أبعاد معقولة لأجزاء المنطقة .

أما من حيث الخدمات التعليمية بالمنطقة ، فتتصف بوجه عام بالكفاية ، فيوجد المدارس الابتدائية والإعدادية ودور تحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة للصغار (الكتاتيب) ، ويتراوح البعد بين سكن نصف أفراد العينة والمؤسسات التعليمية ما بين (٥٠٠ – ١٠٠٠) متر .

ورغم وجود المكتبات العامة بالمنطقة، أو قريبة منها وكذلك مراكز وأندية الشباب ، فالخدمات الثقافية بالمنطقة لاتكفى (٨٩٪ من إجمالى أفراد العينة) ، لنفس السبب الذى ذكر سابقا ؛ لتكدس السكان من ناحية ؛ وعدم كفايتها من ناحية أخرى .

ولاتتوافر بالمنطقة مكتب للهاتف أو البريد (٩٨,٦٪ أجابوا بعدم توافرها) ، وأقربها يبعد عن المنطقة بنحو (١٥٠٠) متر ، كما أن أغلب (٨٢,٦٪) أفراد العينة ليس لديهم تليفون خاص (١) ، على الرغم من قربها من وسط المدينة التجارى ، وبالمقارنة نجد أن عامل البعد عن وسط المدينة – كما وجد فى منطقة الأزهرى – أدى إلى وجود التليفون الخاص بنسبة أكثر مما وجد بمنطقة الجزيرة .

أما الخدمات الدينية ، فنجد أن أكثر مساجد المنطقة حكومية والقليل مساجد أهلية ، ويزيد عددها بالمنطقة عن خمسة مساجد ، أما الكنائس فتكاد تخلو المنطقة منها ، إلا من كنيسة واحدة فقط .

---

(١) لاحظ أن هذه النسبة أقل خاصة إذا ما قارناها بمنطقتى عزبة بلبل وعزبة التحرير مما يدل على ارتفاع مستواهم المادى عن سكان تلك المناطق .

خامساً : العلاقات الاجتماعية :

بالنسبة للعلاقات الاجتماعية بين مجتمع الدراسة ؛ فهى مرضية ، مع وجود بعض السلبيات القليلة ؛ بسبب اختلاف العادات (٢,٨٪) ؛ أو اختلاف مكان القدوم (٢,٤٪) ؛ أو اختلاف الدخول (٢,١٪) ؛ أو مشاكل أخرى (١,٤٪) مثل انتشار السلوكيات الضارة وتعاطى المخدرات وغيرها .

الخـــــاتمــــة

وبنظرة عامة من خلال دراسة المناطق العشوائية نجد أن نشأة المناطق الأربع ونموها كانت بسبب توطن الفقر الحضرى مع سيادة الطابع الريفى خاصة فى البداية ، وساعد على ذلك تفاقم الأزمة السكنية على مستوى مدن الجمهورية ؛ وعدم ملاحقتها للنمو السكانى ، وكانت هذه المناطق البيئية المثالية أو موطئ أقدام للمهاجرين إلى المدينة للبحث عن عمل ، وكذلك الرغبة للسكن بالمدينة مع عدم إمكانية استيعاب المدينة من حيث السكن أو ايجاد عمل لهؤلاء مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية فى المناطق العشوائية ، والاستيلاء على أراضى الدولة بوضع اليد وبناء المساكن غير المخططة والمبنية أغلبها بمواد رخيصة ، وتواكب ذلك مع نزوح فقراء الحضر والتجائهم إلى تلك المناطق ، فنمت فى وقت نمو المدينة ذاتها على حساب أجود الأراضى الزراعية ، إلى أن تلاحمنا معا ، ودخلت بذلك المناطق العشوائية ضمن الحيز العمرانى للمدينة .

وكان الموقع الهامشى (الحضر ريفى) للمناطق العشوائية بالمدينة أثره فى سيادة الطابع الريفى إلى حد ما فى تلك المناطق ، وذلك للاعتبارات الآتية :

(أ) النشأة الزراعية الأولى ، والتلاحم العمرانى فى المرحلة التالية مع المدينة ، واستمرار السكان الأصليين فى أعمالهم الريفية .

(ب) أصبحت هذه المناطق المتريفة موطئ أقدام للمهاجرين من الريف إلى المدينة وبالتالى اتساع مساحة الطابع الريفى لوجود امداد بالسكان الأصليين .

(ت) جذبت هذه المناطق فقراء المدينة وخاصة من أزيلت مساكنهم القديمة التى انتهت أعمارها، ومن ضحايا الزلزال (مساكن الإيواء فى عزبة بلبل).

(ث) تشابكت الخصائص والمصالح بين هـذه الشرائح الثلاث الفقيرة (الريفيون القدامى الأصليون - المهاجرون من الريف - وفقراء المدينة) فى سيادة مساحة الفقر والتريف لرخص الأراضى وانخفاض تكلفة الإعاشة بتلك الأحياء [1] .

---

(١) فتحى محمد مصيلحى ، تطوير العاصمة المصرية والقاهر الكبرى ، الجزء الثانى " الإنسان والتحديات الإيكولرجية والمستقبل ". الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧١ .

وأكثر المناطق العشوائية سوء بين المنـاطق الأربع هما منطـقتا {عزبة بلبل وعزبة التـحرير (الصـفيح) } والمناطق الأربع ذات مـوقع مـتطرف بالنسـبـة للمـدينة (انظر خريطة شكل رقم ٧٨) ، وبالتالى شغلت مساحة من أجود الأراضى الزراعية ، فعلى سبيل المثال استحوذت منطقتى عزبة بلبل وعزبة التحرير وحدهما – ويتصفا بصغر مساحاتـهما – على مساحة من الأرض الزراعية ذات الجودة العالية تبلغ (٦٦,٤ فدانا) .

وتتصف المناطق العشوائية الأربع بالتكدس السكاني والتزاحم ، فيزيد عدد سكانها عن ربع اجمالى سكان المدينه [١] (٢٨,٩٪) ، مع أن نسبة مساحة المناطق العشوائية الى أجمالى مساحة المدينة تبلغ نحو (١٥ ٪ فقط) ، ولذلك تصل الكثافة السكانية بالمناطق العشوائيـة [٢] إلى ٢١٩ نسـمة / الفدان ،تبلغ الكثافة السكانية بالمدينة ١١٤ نسمة / الفدان ، ويوضح هذا مدى ما وصلت إلية تلك المناطق.

كمـا أن مسـتـوى التـخطيط يكاد يكون مـعـدومـاً فى تلك المناطق ، فكثيـر من شوارعها تتسم بالضيق وعدم الاستقامة ، فهناك الكثير منها يقل عرضها عن (٤) أمتار و القليل منها يصل الى (٦) أمتار ، والمفروض ألا يقل عرض الشارع عن عشرة أمتار أو مرة ونصف مرة من ارتفاع المبنى مع استقامته ، حتى يسهل عمل البنية التحتية للمنطقة مع رصفة ، وتوفير قدر كافي للتهوية ، و إمكانية مرور السيارات بسهولة .كما أن حالة المباني في معظمها رديئة و متهالكة ، وذات دور واحد ، وأحيانا ذات دورين ، ونادراً ما يزيد عن ذلك (مساكن الايواء فى عزبة بلبل) ، وأغلبها ذات مساحات قزمية : فكثير منها تقل مساحـتـة عن (١٠٠م٢) ، ولا يوجد بها فراغات مما يؤثر على التهوية و يقلل من الشروط الصحية للمبانى ، خاصة و أن التزاحم شديد ، فعدد السكان فى المبنى الواحد كبير ، كما أن بعضها لا توجد به دورات مياه خاصة ، كما تخلو هذه المناطق من أية رعاية اجتماعية أو رياضية أو ثقافية.

---

(١) وزارة الإسكان و المرافق والمجتماعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، مرجع سبق ذكره . ص٠ ٤/٤ مع تصرف من الباحث .

(٢) من حسابات الباحث.

ومنطقة عزبة التحرير غير متصلة بشبكة الصرف ، علاوة على أن بعض مساكنها غير متصلة بشبكة الكهرباء (ظهر ذلك في منطقة الأزهرى ، خاصة فى أطرافها ، وسرقة الكهرباء بطرق غير مشروعة) .

وتظهر المنازل الريفية في هذه الأحياء من حيث شكل المبني و مواد البناء ، كما أن بعض أجزائها مازالت ريفية تماماً وخاصة فى أطراف عزبة بلبل وعزبة الأزهرى ، ويرجع ذلك الى أن أساس هذه المناطق كانت فى الأصل عزب صغيرة خارج كردون المدينة و ذلك خلال النصف الأول من هذا القرن ، و مع النمو العمرانى - غير المخطط - وبسبب رخص أراضي المناطق العشوائية عن الأراضي بباقى المدينة نمت المناطق العشوائية ، وكنتيجة لذلك التحمت بالنمو العمرانى القادم من المدينة .

وتظهر فى عزبة بلبل مساكن الإيواء ، وهي المساكن التى اقيمت لإيواء السكان الذين أضيرو بسبب ظروف إزالة مساكنهم لأسباب تنظيمية ، أو لكون منازلهم آيلة للسقوط ، أو بسبب سقوطها لتقادمها وسوء حالتها ، أو بسبب زلزال (١٩٩٢) ، ولم تزل هذه المشاكل قائمة ، حيث يتكدس السكان في تلك المساكن بأعداد كبيرة ، مما أدى إلى انتشار النفايات ، وتفشي السلوكيات السيئة بين أفرادها و أفراد الحى كلة .

كما ظهر من الدراسة أن هناك جهوداً لإنهاء مشكلة العشوائيات بالمحافظة ، فى المناطق العشوائية عامة ومنطقتى عزبة بلبل وعزبة التحرير (الصفيح) خاصة ، حيث ارتبطت عدد من المساكن بهذه المناطق بشبكة الكهرباء وشبكة مياة الشرب ، وكذلك شبكة الصرف الصحى (عدا منطقة عزبة التحرير) ، ومع ذلك مازلت الخدمات قاصرة بهذه الأحياء من حيث الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، علاوة على فقدان النظافة بمعظم هذه المناطق خاصة (عزبة بلبل و عزبة التحرير) .

أضف إلى ذلك انتشار البطالة بين الشباب في تلك المناطق خاصة عزبة بلبل وعزبة التحرير ، مما أدى إلى أنتشار الجرائم والسرقات والبلطجة وتعاطى المخدرات ،

وهذا نتيجة للظروف المعيشة السيئة التى يعيشها السكان فى هذه المناطق ، وقلة فرص العمل والتعليم والفراغ ، وبعد تلك المناطق عن الاشراف الامنى .

وتفتقر المناطق العشوائية خاصة عزبة بلبل و عزبة التحرير إلى الخدمات التعليمية ، فتخلو من المدارس بجميع أنواعها ، كما تخلو من الخدمات الرياضية والثقافية فلا يوجد بها نواد رياضية أو اجتماعية أو ثقافية .

كما تبعد عنها الخدمات الأمنية ، فتعتمد على المؤسسات الأمنية بالأحياء الأخرى للمدينة والتى تبعد أقربها في المتوسط نحو كيلو مترين ، مع ضيق وعدم أستقامة أغلب شوارعها مما يجعل الوصول إلى الخدمات الأمنية أو دور الاطفاء أمراً صعباً .

وتعاني هذه المناطق أيضا من التكدس السكانى والتزاحم الكبير فتتفشي البطالة والسلوكيات غير السوية مما يـؤدي إلى أنتشار السرقات وتجارة المخدرات وتعاطيها والبلطجة .

ومنطقة الجزيرة أكثر حظاً من المناطق الأخري ، حيث تتوفر بها معظم الخدمات علاوة على قربها من وسط المدينة وكونها فى الأصل جزء من المدينة القديمة ، عدا بعض السلبيات مثل أنتشار النفايات فى أغلب شوارعها ، وخلوها من المنتزهات والأماكن المفتوحة وبعض الشوارع غير المرصوفة ، مع التكدس الكبير للسكان فى أغلب أجزائها ، مع أنتشار البطالة والسلوكيات الضارة وتعاطى المخدرات والمسكرات بين شبابها ولكن بدرجة لا تقارن بالمنلطق العشوائية الاخرى .

كما أن جميع المناطق العشوائية لا يوجد بها مكاتب للبريد أو التليفون ، كما أن التليفونات الخاصة توجد بنسبة مقبولة فى كل من منطقة الأزهرى ومنطقة الجزيرة ، ولكن منطقتى عزبة بلبل وعزبة التحرير تكاد تخلو منها ، والسبب كما هو واضح يتمثل فى التدنى الشديد لمستوى الدخل ؛ وتفشى البطالة بهما .

أما من حيث ربط هذه المناطق ببقية أجزاء المدينة ؛ فكان لصغر مساحة المدينة وانتشار خدمة الحافلات الصغيرة ؛ واستخدام الدراجات فى التنقل ، أثرها فى عدم وجود مشكلة للمواصلات فى هذه المناطق .

وعلى الرغم من جهود الدولة لحل مشاكل العشوائيات على مستوى الجمهورية ، ورصد الميزانيات الضخمة لحل هذه المشكلة ، فما زالت - كما ظهر من البحث - مشكلة المناطق العشوائية موجودة ، ولحل هذه المشكلة والتقليل من آثارها على مجتمع المدينة يجب مواعاة تنفيذ ما يلى :

١- إزالة المساكن التى بينت من البناء البسيطة مثل الطوب اللبن والخشب أو الجريد وما شابه ذلك من مواد البناء الضعيفة بالمناطق العشوائية ، مع وضع خطة لتوطين السكان قبل هدم تلك المساكن .

٢- العمل على استكمال البنية الأساسية للمناطق العشوائية المحرومة منها ، مثل شبكة الصرف الصحى فى كل من عزبة بلبل وعزبة التحرير وعزبة الأزهرى وأجزاء من منطقة الجزيرة ، وهناك كثير من المنازل فى كل من عزبة بلبل وعزبة التحرير غير متصلة بشبكة الكهرباء ، لذا يجب تقوية شبكة الكهرباء ومياه الشرب النقية وتوصيلها للمنازل المحرومة منها .

٣- إزالة بعض المساكن المتهالكة والتى يجب إزالتها مع بعض المساكن التى تسبب ضيقاً وعدم استقامة لبعض الشوارع بالمناطق العشوائية ، وكذلك مساكن الإيواء بمنطقة عزبة بلبل، وذلك لعمل مخطط جديد لها يراعى فيه استقامة الشوارع ، ليسهل مد شبكة الصرف الصحى والمياه ورصف الشوارع ، مع السماح بوجود فراغ بين المبانى لتحسين عملية التهوية مما يرفع المستوى الصحى للسكان فى أحياء المناطق العشوائية .

٤- وضع قيود صارمة وتنفيذ عند التوسع فى بناء المساكن بتلك المناطق ، مع مراعاة تبسيط إجراءات البناء .

٥- العمل على إيجاد أنماط جيدة وصحية للمساكن وفى الوقت نفسه تكون ذات تكلفة أقل ، مع زيادة الإسكان الشعبى بكل المناطق العشوائية بمدينة بنى سويف ، يراعى فيه الجودة والجمال وإن يحقق لساكنيه الراحة وقدراً كبير من الخصوصية ، على أن يخصص شقة لكل أسرة وأن تكون غرف الشقة مناسبة لعدد افراد الأسرة ، كذلك توفير بعض الشقق - غرفة ومنافعها - منخفضة التكاليف والتى تمنح بقرض طويل الأجل للشباب الراغب فى الزواج مما يساعد على الحد من انتشار السلوكيات الضارة.

٦- العمل على انتشار الوعى الأخلاقى والسلوكيات الجيدة والترابط الأسرى والشعور بالانتماء بين سكان المناطق العشوائية ٠

٧- العمل على توفير فرص مناسبة لشباب المناطق العشوائية ، أو فرص بديلة كمنحهم القروض طويلة الأجل ، التى تساعدهم على إنشاء صناعات صغيرة ، مع إعطائهم فترة سماح طويلة ونسبة فائدة صغيرة لا يعجزوا عن السداد ٠

٨- تشجيع قيام بعض الحرف داخل المناطق العشوائية ، لخلق مجتمع عامل ، كمشروعات تعين الشباب ، ومجتمع العشوائيات على الحياة وبناء مستقبلهم ٠

٩- التشجيع على الهجرة خاصة فئة الشباب للعمل فى المشروعات الكبرى مثل مشروع توشكى أو فى سيناء أو فى المناطق المستصلحة المتاخمة للوادى فى محافظة بنى سويف ، مع توفير فرص العمل الحقيقية لهم فى المجتمعات الجديدة ، مما يؤدى إلى تنمية مجتمع العشوائيات ، وبالتالى القضاء على مشكلة البطالة التى ينتج عنها معظم امراض سكان المجتمع العشوائى ٠

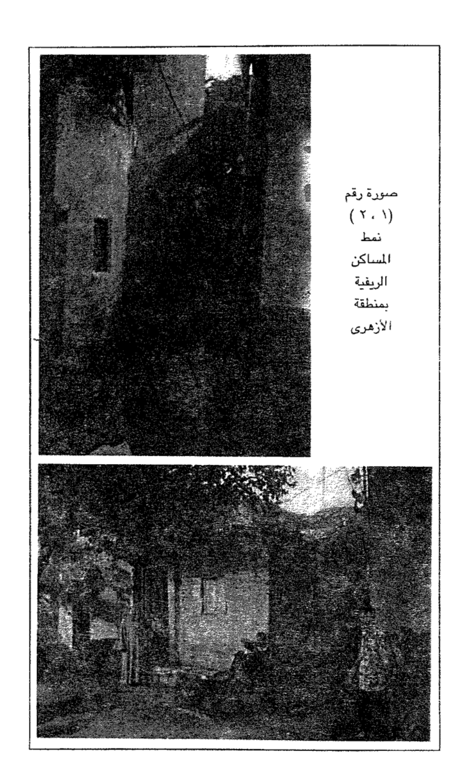
١٠- الاهتمام بمحو الأمية وخاصة بين ساكنى المناطق العشوائية بفتح فصول لتعليم الكبار وتشجيعهم على ذلك بوضع بعض الحوافز المادية والمعنوية ٠

١١- العمل على زيادة المدارس وخاصة داخل أو بالقرب من تلك المناطق ، لتشجيع الأهالى لتعليم أبنائهم ، مع انشاء أندية ثقافية ورياضية ؛ وإبعاد الشباب عن السلوكيات الضارة ٠

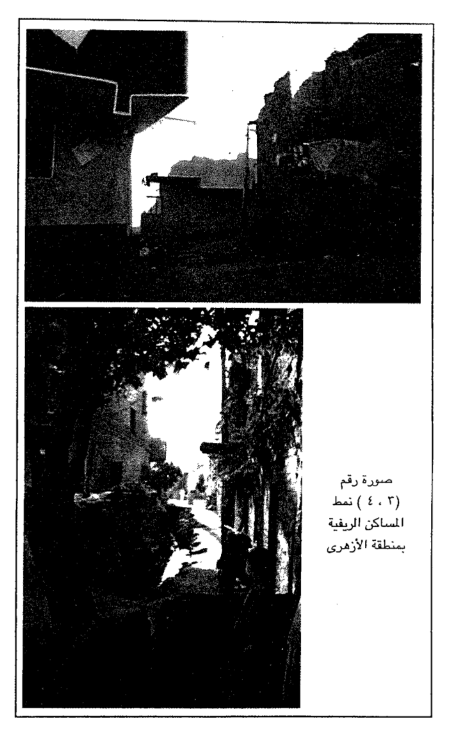
١٢- توفير المراكز الصحية المجانية ، والعمل على نشر الوعى الصحى بين سكان المناطق العشوائية ٠

١٣- إنشاء نقطة أمن بكل منطقة عشوائية ؛ حتى تحد من انتشار ظاهرة العنف والسلوكيات الضارة وتجارة المخدرات وتعاطيها داخل المناطق العشوائية ٠

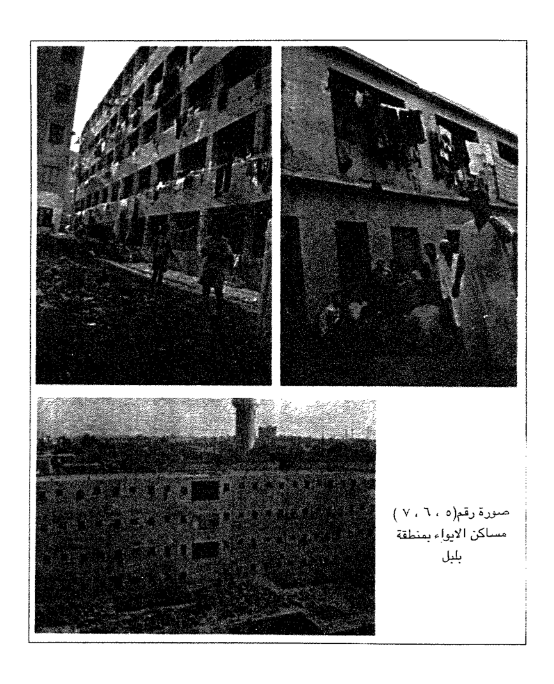
١٤- الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة ، وذلك عن طريق تنمية الريف وايجاد فرص العمل لشبابه بخلق مجالات مختلفة للإنتاج داخل الريف ، مع توفير كافة الخدمات داخل الريف ، والاهتمام بتطويرها ؛حتى يصبح ريفاً غير طارد لسكانه ٠



صورة رقم
(١ ، ٢)
نمط
المساكن
الريفية
بمنطقة
الأزهرى



صورة رقم
(٣ ، ٤) نمط
المساكن الريفية
بمنطقة الأزهرى

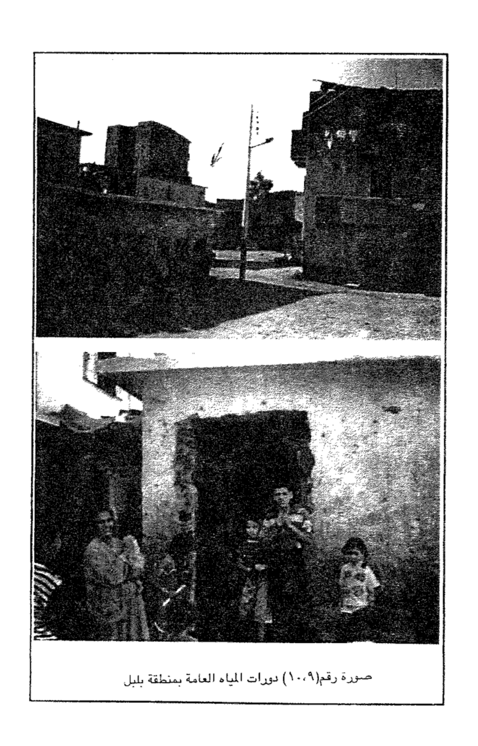


صورة رقم(٥ ، ٦ ، ٧)
مساكن الايواء بمنطقة
بلبل



صورة رقم(٨ - أ) أحد أنماط الطرق الضيقة والكتل السكنية بمنطقة بلبل

صورة رقم(٨ - ب) أحد أنماط الطرق الضيقة والكتل السكنية بمنطقة الجزيرة

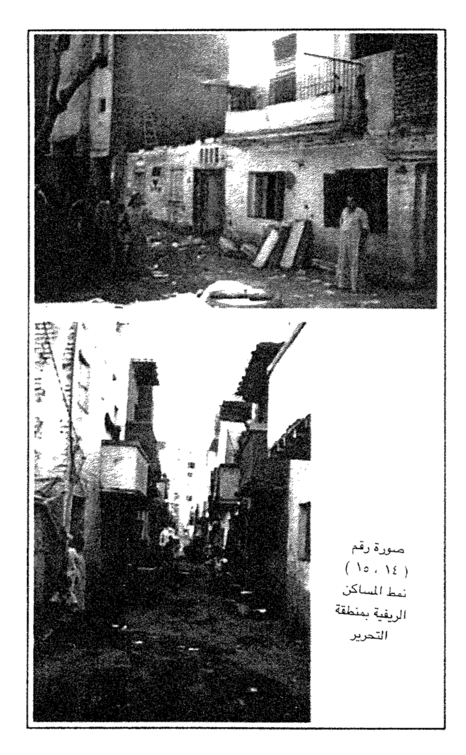


صورة رقم(٩، ١٠) دورات المياه العامة بمنطقة بلبل

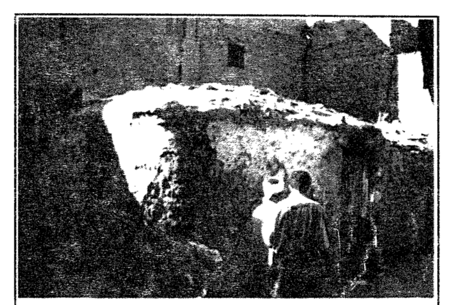


صورة رقم (١١-١٢) التزاحم فى غرف ومساكن منطقة بلبل

صورة رقم (١٣) أسرة تتخذ (كشك) كسكن بمنطقة بلبل



صورة رقم
(١٤ ، ١٥)
نمط المساكن
الريفية بمنطقة
التحرير



صورة رقم(١٦) أحد أنماط المساكن الريفية بمنطقة الجزيرة



صورة رقم(١٧) نموذج لضيق الشوارع وغياب التخطيط بمنطقة الجزيرة

استمارة استبيان

١ – اسم المنطقة : ....

٢ – الموقع بالنسبة للمدينة :

تقع المنطقة بأكملها داخل كردون المدينة : نعم (   ) لا (   )

بيانات شخصية

٣ – الاسم ثلاثى :   ٤ – العمر :   ٥ – الديانة : (مسلم – مسيحى – يهودى)

الحالة التعليمية

٦ - للأفراد ١٠ سنوات فأكثر :

(أ) دون السن (   )

(ب) أمى (   )

(ج) يقرأ ويكتب (   )

(د) حاصل على شهادة الابتدائية (   )

(هـ) حاصل على الشهادة الإعدادية (   )

(و) حاصل على الشهادة الثانوية (   )

(ز) حاصل على مؤهل جامعى (   )

(ح) حاصل على مؤهل فوق جامعى (   )

الحالة العملية

٧ – الأفراد ٦ سنوات فأكثر :

١ – دون السن (   )

٢ – صاحب عمل (   ) ماهو ....

٣ – يعمل لنفسه (   ) أى الأعمال ....

٤ – يعمل بأجر ( ) فى أى الأعمال ....

٥ – يعمل بدون أجر ( ) فى أى الأعمال ....

٦ – مشتغل متعطل ( ) ما السبب ....

٧ – متعطل حديث ( ) ما السبب ....

٨ – مسن لايعمل ( )

٩ – عاجز عن العمل ( )

١٠ – طالب متفرغ ( )

١١ – متفرغ للمنزل ( )

١٢ – زاهد فى العمل ( )

٨ – نوع العمل :

١ – أعمال عامة ( ) ٢ – عمل حكومى ( )

٣ – عمل خاص ( ) ٤ – غير ملتحق بعمل ( )

٩ - المهنة الرئيسية (الأفراد ١٥ سنة فأكثر) :

١ – العمر ( )

٢ – النشاط الاقتصادى الرئيسى ( )

٣ – هل توجد أنشطة أخرى : نعم ( ) ما هى ....لا ( )

٤ – هل تمارس حرفة داخل المنطقة لا ( ) نعم ( ) ماهى ؟

....

٥ – متوسط الدخل الشهرى ( )

٦ – المسافة بين المسكن والعمل ( )

٧ – هل تستخدم وسيلة مواصلات للوصول للعمل ؟ نعم ( ) لا ( )

٨ – هل العمل مناسب بالنسبة لك نعم ( ) لا ( ) .

٩ – هل دخلك من عملك يكفى حاجة الأسرة نعم (   ) لا (   ) لماذا ؟ ....

١٠ – هل لديك دخل إضافى من عمل آخر ؟ نعم (   ) لا (   ) لماذا ؟ ....

الحالة الاجتماعية

الذكور (١٨ سنة فأكثر)   الإناث (١٦ سنة فأكثر)

١ – دون السن (   )   دون السن (   )

٢ – متزوج (   )   متزوجة (   )

٣ – غير متزوج (   )   غيرمتزوجة (   )

٤ – مطلق (   )   مطلقة (   )

٥ – أرمل (   )   أرملة (   )

٦ - **فى حالة المتزوج :** – هل متزوج أكثر من واحدة نعم (   ) لا (   )
كم ؟ (   )

– هل الزوجة تعمل ؟ نعم (   ) لا (   ) مانوع العمل ؟ (   )

– هل لديك أولاد نعم (   ) لا (   ) كم ؟ ذكور (   ) إناث (   )

– هل الأولاد ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة ؟ نعم (   ) لا (   ) لماذا ؟ .....

– هل يعمل أحد الابناء نعم (   ) لا (   ) ما نوع العمل ؟ ....
أين مكان العمل ....

بيانات عن المسكن

١ – هل لديك مسكن ؟ نعم (   ) لا (   )

٢ – ما طبيعة المسكن ؟ حضرى (   ) ريفى (   ) ملك (   )
إيجار (   ) قديم (   ) جديد (   )

٣ – كم عدد طوابق المسكن ؟ طابق واحد (   ) أكثر من طابق (   )
كم ....

٤ – متوسط مساحة المبنى متر٢

٥ – متوسط عرض الشارع .... متر

٦ – مواد البناء – الطوب والخرسانة المسلحة (   ) – الطوب اللبن ودعامات خشبية (   ) – بلوكات الحجر (   ) – مواد أخرى (   ) ما هى ؟ ....

٧ - مما يتكون المسكن :

– غرفة واحدة بدون دورة مياه (   )

– غرفة واحدة بدورة مياه (   )

– غرفتان بدون دورة مياه (   )

– غرفتان بدورة مياه (   )

– أكثر من غرفتين بدون دورة مياه (   )

– أكثر من غرفتين بدون دورة مياه (   )

– أكثر من غرفتين بدورة مياه (   )

– هل دورة المياه مشتركة بين مجموعة مساكن (   )

٨ – كم أسرة تسكنه ....

٩ – هل بالمسكن صرف صحى ؟ نعم (   ) لا (   )

١٠ – هل بالمسكن إضاءة ؟ نعم (   ) لا (   )

١١ – هل تربى به حيونات وطيور ؟ نعم (   ) لا (   )

١٢ – هل المسكن جيد التهوية ؟ نعم (   ) لا (   )

١٣ – هل لك مسكن أخرى ؟ نعم (   ) لا (   )

١٤ – هل تمتلك عقارات من أى نوع ؟ نعم (   ) لا (   )

١٥ – هل تنوى تغيير محل سكنك ؟ نعم (   ) لا (   )

١٦ – هل تنوى إعادة بنائه ؟ نعم (   ) لا (   )

١٧ – كم يبلغ سعر المتر للبناء فى المنطقة ؟ ....

بيانات عن الهجرة

١ – هل أنت من السكان الأصليين بالمنطقة ؟ نعم ( ) لا ( )

٢ – ما محل ميلادك الأصلى ....

٣ – منذ كم سنة تعيش هنا ....

٤ – ما سبب قدومك لهذه المنطقة ....

٥ – هل أنت راضى عن سكنك فى هذه المنطقة ؟ نعم ( ) لا ( )

٦ – هل لك أقارب فى هذه المنطقة ؟ نعم ( ) لا ( )

٧ – هل أنت الذى سكنت بالمنطقة أولاً أم هم ؟ أنا ( ) هم ( )

٨ – هل لك علاقات مع مجتمعك الأصلى ؟ نعم ( ) لا ( )

معلومات عن الخدمات

١ - مصادر الإضاءة :

– عن طرطق الشبكة ( )

– مولد كهربى خاص ( )

– لاتوجد كهرباء نهائياً ( )

– هل الكهرباء الموصلة للمنزل كافية ؟ نعم ( ) لا ( )

– هل توجد أعمدة إنارة فى الشوارع ؟ نعم ( ) لا ( )

٢ - مياه الشرب :

– هل المنزل موصل بشبكة مياه ؟ نعم ( ) لا ( )

– ما الوسيلة البديلة عن شبكة المياه ....

– ما مصدرها ؟ ....

– ما المسافة بينها وبين المنطقة ....

– هل تكفى مياه الشرب حاجة السكان نعم ( ) لا ( )

– نوعية مياه الشرب فى المنطقة : جيدة ( ) غير جيدة ( )

٣ - **الصرف الصحى :** هل المنزل موصل بالشبكة ؟ نعم ( ) لا ( )

٤ - **النظافة :**

– هل تجمع القمامة بواسطة الجهات الحكومية ؟ نعم ( ) لا ( )

– هل تتوافر مناطق مخصصة لتجميع القمامة ؟ نعم ( ) لا ( )

٥ - **الصحة :**

– ما نوع الخدمات الصحية فى المنطقة : (وحدة صحية – عيادات خيرية – عيادات خاصة – مستشفى – أنواع أخرى) ما هى الأنواع الأخرى ؟ ....

– ما متوسط المسافة بين السكن وأقرب مركز للخدمة الصحية فى المنطقة كم٢

– ما نوعية الأمراض المنتشرة فى المنطقة ؟ .... من وجهة نظرك ؟ ....

– هل الخدمة الصحية المقدمة مناسبة ؟ نعم ( ) لا ( )

– ما مقترحاتك للنهوض بها ؟ ....

٦ - **الأمن :**

– هل توجد نقطة شرطة قريبة من منزلك ؟ نعم ( ) لا ( )

– هل هى فى نفس منطقتك ؟ نعم ( ) لا ( )

– ما متوسط المسافة بين المنطقة وأقرب نقطة شرطة ؟ .... كم

– ما نوعية المشاكل القائمة فى منطقتك ؟ (خلافات عائلية وقبلية – خلافات مع الجيران – خلافات أخرى) ما هى ....

٧ - **الغذاء :**

– هل يوجد سوق للمواد الغذائية المختلفة داخل المنطقة ؟ نعم ( ) لا ( )

– هل يتوافر به كل ما تحتاجه ؟ نعم ( ) لا ( )

– فى حالة عدم وجود أسواق هناك أسواق قريبة ؟ نعم ( ) لا ( )

– ما هو مصدر الحصول على الخبز (المخبز بالمنطقة – ذاتى ويتم خبزة ذاتياً)

٨ - المواصلات :

– هل تتوافر وسائل المواصلات فى منطقتك ؟ نعم ( ) لا ( ) وماهى ....

– ما هى المسافة التى تقطعها حتى تصل إلى أقرب وسيلة مواصلات .... كم

– هل ترى هذه الوسيلة مناسبة ؟ نعم ( ) لا ( )

٩ - التعليم :

– درجة توفر الخدمة التعليمية (كتاتيب لتحفيظ – مدارس (مانوعها .. ..) – وحدات تعليم الكبار – تعليم فنى)

– ما متوسط المسافة بين أقرب مؤسسة تعليمية ومنطقتك ....

– هل لك أولاد يدرسون بالجامعة نعم ( ) كم عدده .... لا ( )

١٠ - الثقافة :

– ما نوع الخدمات الثقافية (قصور ثقافة – أندية – مراكز شباب – مراكز اجتماعية – مكتبات عامة – أخرى) ما هى ....

– هل تجد هذه الأنواع كافية ؟ نعم ( ) لا ( )

١١ - الاتصالات :

– هل يوجد سنترال بالمنطقة نعم ( ) لا ( )

– ما متوسط المسافة بين المنطقة وأقرب سنترال ....

– هل يوجد مكتب بريد بالمنطقة ؟ نعم ( ) لا ( )

– هل لديك تليفون خاص ؟ نعم ( ) لا ( ) ما السبب ....

١٢ - دور العبادة :

مساجد (حكومية – أهلية) العدد .... (كنائس) العدد ....

العلاقات الاجتماعية

- هل هناك علاقات مباشرة بينك وبين جيرانك نعم (   ) ما درجة العلاقة .
لا (   ) لماذا ؟ بسبب اختلاف (العادات - مكان القدوم - المستوى الاقتصادى - أخرى) وما هى ....

أراء خاصة

- ما هى أهم المشكلات التى تعانى منها المنطقة فى نظرك حسب أهميتها ؟

(أ)   (ب)   (ج)   (د)

- ما هى اقتراحاتك لحل هذه المشكلات للنهوض بالمنطقة ؟

(أ)   (ب)   (ج)   (د)

المراجع والمصادر

أولاً المراجع والمصادر باللغة العربية :

١- أحمد خالد علام ، عصمت عاشور احمد ، التلوث وتحسين البيئة ، نهضة مصر ،القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢-احمد على اسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،١٩٨٨، الطبعة الرابعة .

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ، محافظة بنى سويف ، ١٩٧٦.م

٤- الجهاز العام للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ،محافظة بنى سويف ، ١٩٨٦ .

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للاسكان والسكان والمنشآت ، محافظة بنى سويف ١٩٩٦.

٦- أميمة فهمى مهدى ابراهيم ، الإسكان العشوائى فى محافظة القاهرة مع التطبيق على منشأة ناصر ، دراسة فى جغرافية العمران ، رسالة دكتوراة غير منشورة قسم الجغرافيا كلية الاداب جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.

٧- برنارد جرانوتييه (تقديم وتعريب د. محمد على بهجت الفضلى) ، السكن الحضرى فى العالم الثالث (المشكلات والحلول) منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٧.

٨ – سعيد على خطاب ، المناطق المختلفة عمرانياً وتطورها " الاسكان العشوائى " دار الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة . بدون تاريخ .

٩ – عايدة البطران ، أثر العشوائيات على تزايد ظاهرة العنف والارهاب فى مصر ، ندوة السكان والأمن فى العالم العربى ، المؤتمر السادس والعشرون لقضايا السكان فى دول الشرق الأوسط وأفريقيا واسيا ١٩٩٦ ، المركز الديموجرافى " الأمم المتحدة " ، القاهرة . ١٩٩٧ .

١٠ – على الصاوى ، قضايا التنمية " العشوائيات ونماذج التنمية " مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

١١ – فتحى محمد مصيلحى ، تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى (تجربة التعمير المصرية من ٤٠٠٠ ق.م. إلى ٢٠٠٠ م.) ، دار المدينة المنورة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

١٢ – فتحى محمد مصيلحى ، تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى ، الجزء الثانى " الإنسان والتحديات الإيكولوجية والمستقبل " الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

١٣ – مرزوق حبيب ميخائيل ، مدينة بنى سويف دراسة فى جغرافية المدن ، رسالة ماجستير غير منشوره ، قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٤ – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ديوان عام المحافظة ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

١٥ – مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط ، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة اسيوط ، دار النشر والتوزيع جامعة أسيوط ، أسيوط ، ١٩٩٨ .

١٦ – محمد صبحى عبد الحكيم ، الهجرة إلى القاهرة (دراسات سكانية) ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٤ .

١٧ – محمد عبد الرحمن الشرنوبى ، جغرافية السكان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٨ – وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط العام لمدينة بنى سويف ، محافظة بنى سويف ، ١٩٩٨ .

١٩ – وفاء محمد على محمد ، الهجرة الداخلية إلى مدينة بنى سويف (دراسة ميدانية لعينة من المهاجرين) ، رسالة ماجستير غير منشوره ، قسم الاجتماع كلية الآداب فرع بنى سويف ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢٠ – يحى عثمان شديد ، النمو العشوائى حول التجمعات السكنية فى مصر المؤتمر السنوى الأول لتخطيط المدن والأقاليم " ، القاهرة ، بدون تاريخ .

المراجع والمصادر غير العربية :

(1) Azza Soliman, Mahassen Mustafa, Disparities of Economic and Social Aspects and their consequences on Urbanization and Redistribution of Population of Egypt Cairo Demographic Center, Cairo, 1996 .

(2) Safaa Hussein Nor Eldin, poverty in Egypt 1995, Annual Semimar on Population & Development, Cairo Demographic Center, Cairo, 1998 .

البحث الثانى عشر
الإسكان العشوائى فى مدينة المنيا
دراسة جغرافية

د. ثناء على أحمد عمر*

مقدمة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة المناطق العشوائية فى مدينة المنيا على اعتبار أنها مناطق حضرية تنتشر على أطراف المدينة فى حى جنوب وحى غرب ، وذلك بدراسة العوامل المؤدية إلى نشأة وانتشار الإسكان العشوائى وتحديد سمات وخصائص تلك المناطق بالمدينة من حيث خصائصها السكانية والعمرانية بصفة خاصة ، ولعدم توافر البيانات التفصيلية للمناطق العشوائية كان الإتجاه نحو الدراسة الميدانية بتطبيق استمارة استبيان على عينة عشوائية بثلاث مناطق مختلفة فى المدينة مع استخدام الخرائط والرسوم البيانية لتوضيح نتائج هذه الدراسة .

وتعد ظاهرة النمو العشوائى للتجمعات السكنية ظاهرة عالمية تتسم بها غالبية مدن العالم الثالث إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة الإسكان العشوائى تتراوح بين ٥٠٪ – ٨٠٪ من جملة الإسكان بتلك الدول(١) ، وهذه المشكلة وإن بدت فى ظاهرها مشكلة عمرانية إلا أنه لايمكن فصلها عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأى مجتمع .

(١٢ – ١) مفهوم الإسكان العشوائى

تعرف بعض الدراسات الحديثة السكن العشوائى بأنه نمط من الإسكان لايعتمد على القانون والشرعية سواء فى احتلال الأرض أو البناء عليها أو كليهما معا ، كما تم

(*) مدرس بقسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة المنيا

تحديد مفهوم شامل للإسكان العشوائى على أساس أنه ذلك النمط من الإسكان الذى ينمو وينتشر فى غيبة القانون وتتم فيه عمليات البناء بإسلوب الجهود الذاتية على أرض غير قانونية أو بدون استخراج تراخيص البناء أو غير مسجلة عقارياً كما تكون غير مطابقة لأسس واشتراطات البناء وقواعد الصحة العامة (٢) . أيضاً عرف تقرير مجلس الشورى المناطق العشوائية بأنها «تلك المناطق المتخلفة عمرانياً بدون تخطيط متدنية المرافق أو منعدمتها ، متدنية الخدمات أو منعدمتها» (٣) .

ومهما اختلفت تعريفات الإسكان العشوائى فإنه يمثل ذلك القطاع من الإسكان الذى يلجأ إليه الأفراد كواحد من الحلول لمشكلات الإسكان القائمة بمصر الآن.

وينتشر هذا النوع من الإسكان العشوائى Residential slum Areas فى المدن بصفتها مراكز حضرية ، ويطلق هذا التعبير على أكثر من نوع من الإسكان فهو تارة يطلق على سكان العشش والأكواخ والتى قد تتاثر على الأراضى الزراعية أو فى الأراضى الفضاء ، وتارة أخرى يطلق على مناطق سكنية كاملة قامت دون تسجيل رسمى ، كما يطلق على مناطق الإسكان المؤقت أى إسكان الإيواء ، ولذا اتسع مفهوم الإسكان العشوائى ليطلق على أى مبنى يقام دون ترخيص رسمى أو يكون مخالفاً لقوانين الإسكان .

هذا ولم تعرف مصر مشكلة الإسكان حتى الستينيات من هذا القرن حينما صدرت العديد من القوانين التى تحدد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وقد أدى ذلك إلى تناقص نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الإسكان من ٤ر٢٪ خلال النصف الأخير من عقد الستينيات إلى ٩ر٥٪ عام ١٩٧٩ ، ولكن عادت هذه الاستثمارات إلى الإرتفاع مرة أخرى فى الفترة بين ١٩٨٢ - ١٩٩٢ فبلغت ٩ر١٠٪ (٤) . ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لزيادة حدة مشكلة الإسكان وتفاقم امتداد الإسكان العشوائى بل ساعد على ذلك تضخم عدد سكان الحضر إذ من المتوقع أن يصل عدد سكان الحضر فى مصر فى نهاية القرن العشرين إلى ٦٤٪ من إجمالى السكان بينما كانت نسبتهم لاتتعدى ٤١٪ فى عام ١٩٦٦ . وهذا يرجع إلى ارتفاع معدلات النمو بالحضر بالإضافة إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن المتاخمة له بحثاً عن فرص عمل أفضل وأيضا حياة أفضل نظراً لتركز مشروعات التنمية فى المدن بصفة عامة وتدنى مستوى الخدمات فى الريف .

ونظرا لأن أغلب التجمعات العمرانية فى مصر سواء الريفية أو الحضرية محاطة بالأرض الزراعية ، فقد دلت الدراسات على أن مصر سوف تفقد حوالى مليون فدان من الأرض الزراعية نتيجة لنمو التجمعات العمرانية السكنية العشوائية عليها وذلك حتى عام ٢٠٠٠ (٥) ، ومما يدل على ذلك أن نسبة العشوائية فى مدن المحافظات وعواصمها تصل إلى أكثر من ٩٠٪ من مجموع مساكنها ، كما وصلت نسبتها فى قرى مصر إلى مايزيد عن ٩٥٪ من مجموع امتداداتها (٦) .

(١٢ - ٢) الإسكان العشوائى فى محافظة المنيا

تشير البيانات الإحصائية إلى تزايد نطاق العشوائيات بمحافظة المنيا وأيضا تزايد حجم السكان بهذه المناطق ، إذ لم يكن بها سوى منطقة عشوائية واحدة عام ١٩٥٢ ثم تزايد هذا العدد ليصل إلى ٩ مناطق عام ١٩٦٢ ثم ١٥ منطقة عام ١٩٧٢ بينما بلغ ٢٥ منطقة فى عام ١٩٨٢ وارتفع إلى ٣٠ منطقة عام ١٩٩٩٣ ، وقد حدث نفس الشئ بالنسبة لحجم السكان والذى كان يبلغ ٥٠٠ نسمة فقط عام ١٩٥٢ وحقق زيادة مستمرة ومطردة حتى ارتفع إلى ٢٧٣ ألف نسمة عام ١٩٩٣ (٧) .

وقد جاءت محافظة المنيا - وكما يتضح من الجدول (١) - ضمن عشر محافظات تضم ٤٠٦ منطقة عشوائية ويقطن بها حوالى سبعة ملايين نسمة يمثلون مايقرب من ٤٠٪ من جملة سكان الحضر بها والبالغ عددهم أكثر من ١٧ مليون نسمة ، وتجئ محافظة المنيا فى المركز الثالث بين هذه المحافظات من حيث نسبة سكان المناطق العشوائية بها إلى جملة سكان الحضر إذ تبلغ نسبتهم ٤٩٪ من جملة سكان الحضر البالغ عددهم أكثر من نصف مليون نسمة .

كما تجئ محافظة المنيا فى المرتبة الرابعة بين المحافظات العشر من حيث ارتفاع الكثافة السكانية بمناطقها العشوائية إذ تبلغ ٣٦ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع فى حين لاتزيد الكثافة بالمحافظة عن ١٤٠٠ نسمة/ كم٢ أى أن الكثافة بالمناطق العشوائية تبلغ ٢٥ مرة قدر الكثافة بالمحافظة .

جدول (٦٥) عدد المناطق العشوائية وجملة سكانها

وكثافتها بعشر محافظات مصرية في عام ١٩٩٣ (١)

المحافظة	المناطق العشوائية			الكثافة السكانية نسمة/كم٢			جملة سكان الحضر	نسبة سكان المناطق العشوائية لجملة سكان الحضر
	عدد المناطق	عدد السكان	المساحة كم٢	المناطق العشوائية	جملة المحافظات	عدد مرات الزيادة		
القاهرة	٧٩	٢٤٣٧٩٨٨	٣٢,١	٧٨٠٠٠	٣٢٢٣٩	٢,٤	٦٧٧٤٠٠٠	٣٥,٩
الجيزة	٣٢	١٣٩٨٠٠٠	٤٤,١	٣١٧٣٠	٤١٠٩	٧,٧	٢٣٣٢٠٠٠	٦٢,٠
القليوبية	٦٠	٦٨٦٣٥٠	٢٠,٠	٣٤٣١٧	٢٩٨٧	١١,٥	١٤٩٤٠٧١	٤٦,٠
الإسكندرية	٤٠	١١٦٢٧٥٠	٣٤,٨	٣٣٣٧١	١٢٦٤	٢٦,٤	٣٢٨٤٦٦٨	٣٤,٠
الفيوم	٢٨	٩٩٨٥٣	٤,٥	٢٢١٨٩	١٠٤١	٢١,٣	٤٢٥٤٠٠	٢٣,٥
بنى سويف	٤٦	١٤٤٧٧٠	٩,٣	١٥٥٦٦	١٣٢٢	١١,٨	٤٥٨٢٢٥	٣١,٠
المنيا	٣٠	٢٧٣٠٠٠	٧,٤٦	٣٦٥٩٥	١٤٢٧	٢٥,٦	٥٥٨٣٦٦	٤٩,٠
أسيوط	٤٩	٤٠١٠٠٠	٦,٠٩	٦٥٨٤٥	١٧٥٢	٣٧,٦	١٥٩٠٤٥١	٢٥,٠
سوهاج	٣٤	٣٨١١٨٠	٣,٠٣٨	١٢٥٤٧٠	١٩٠٠	٦٦	٦٧٥٩٨٣	٥٦,٤
قنا	٨	٢٢٧٠٠٠	٥,٧٥	٣٩٤٧	١٥٠٥	٢,٦	٧٢٣١١	٣٢,٤
الجملة	٤٠٦	٧٠٠٧٥٩١	١٦٧,١٣٨	٥٠٨٢١	–	–	١٧٦٦٥٤٧٥	٣٩,٧
جملة الجمهورية	١٠٣٤	١١٥٦١٠٠٠	٣٤٤,٠	٣٣٦٠٧	–	–	–	٣٧

١ - مجلس الشوري - تقرير مبدئى عن الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية . لجنة الخدمات - القاهرة ١٩٩٤ - ص١٧-١٨

وتضم محافظة المنيا ٣٠ منطقة عشوائية يقطنها مايقرب من ٣٣٨ ألف نسمة عام ١٩٩٣ يعيشون على مساحة تقدر بحوالى ٢ر٨ كم٢ وتتوزع هذه المناطق الثلاثون على مراكز المحافظة وإن اختلفت مساهمات المراكز فى حجم السكان بالمحافظة وكما يتضح من الجدول (٦٦) ، إذ يحتل مركز المنيا مركز الصدارة فى عدد سكان المناطق العشوائية فيقيم به حوالى ٣٠٪ من جملة سكانها على مساحة تقدر بحوالى ٣ر١ كم٢ أى ١٦٪ فقط من جملة مساحة المناطق العشوائية بالمحافظة ومن ثم ترتفع الكثافة السكانية بها لتبلغ حوالى ٧٧ ألف نسمة/ كم٢ أى يقترب من ضعف كثافة سكان المناطق العشوائية بالمحافظة والتى تبلغ ٤١ ألف نسمة/ كم٢ ، وهذا يتفق مع كون مدينة المنيا هى عاصمة المحافظة وأكبر مدنها ويعيش بها مايقرب من ثلث سكان حضر المحافظة .

(١٢ - ٣) أنماط السكن العشوائى بمدينة المنيا

تتعدد أنماط الإسكان العشوائى فى مدينة المنيا وتتمثل فى أكثر من نمط وهى :

النمط الأول : نمط عمرانى عشوائى ذو طابع ريفى يتمثل فى القرى الريفية القريبة من المدينة والتى مثلت امتداداً للزحف العمرانى الحضرى صوبها فى غفلة من القوانين التى صدرت للحفاظ على الرقعة الزراعية وأيضاً أمام الضغط السكانى وتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة وأيضاً الهجرة من قلب المدينة للاستقرار على أطرافها ، وبالتالى فقد ظهرت تلك الأحياء ذات الطابع الريفى خلال الستينيات والسبعينيات من هذا القرن وساعد على ذلك ضم والتحام القرى بالمدينة ومن ثم تعديل الحدود الإدارية أو كردون المدينة «ظاهرة تريف المدينة» . ومن خصائص هذا النمط ظهور خليط من المساكن الحضرية والريفية (٨) ، كما يسود بين قاطنيها الطابع الريفى إذ ينقل السكان معهم فكرهم وطلوكهم من شكل المسكن الذى أعدوه بأنفسهم على نمط المسكن الريفى سواء فى الداخل أو الخارج () ، ويتمثل ذلك فى قرى عزبة بدوى وعزبة المصاج وعزبة شاهين وعزبة الخشابة وتقع جميعها فى ح} غرب مدينة المنيا ، وأيضا عزبة واكد فى حى جزوب .

جدول (٦٦) حجم السكان وكثافتهم بالمناطق العشوائية (١) بمدن محافظة المنيا ١٩٩٣

المدينة	جملة سكان المناطق العشوائية	٪ جملة المحافظة	مساحة المناطق العشوائية كم٢	٪ من جملتها بالمحافظة	الكثافة السكانية نسمة/كم٢
العدوة	١١٠٠	٣,٢	٠,١٨٤	٢,٣	٥٩٧٨٢
مغاغة	٢٧٠٠٠	٨,٠	٢,٢٠٠	٢٧,٠٠	١٢٢٧٢
بني مزار	٤٢٠٠٠	١٢,٤	٢,٠٨	٢٥,٥	٢٠١٩٢
مطاي	٢٦٠٠٠	٧,٧	٠,٢٥٧	٣,١	١٠١١٦٧
سمالوط	٣٠٠٠٠	٨,٩	١,٣٣٠	١٦,٣	٢٣٠٧٦
المنيا	١٠٠٠٠٠	٢٩,٦	١,٣٠٠	١٥,٩	٧٦٩٢٣
أبو قرقاص	٢٤٠٠٠	٧,١	٠,١٢٥	١,٥	١٩٢٠٠٠
ملوي	٥٠٠٠٠	١٤,٨	٠,٤٢٥	٥,٢	١١٧٦٤٧
دير مواس	٢٨٠٠٠	٨,٣	٠,٢٥٤	٣,١	١١٠٢٣٦
الجملة	٣٣٨٠٠٠*	١٠٠	٨,١٥٥*	١٠٠	٤١٤٤٦

(١) الجدول اعتمادا على :

– محافظة المنيا – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – بيانات مكتوبة بخط اليد .

– مجلس الشورى – مرجع سابق – ص ١٠٢

(*) لم تذكر مساحات وعدد وسكان المناطق العشوائية بمدن العدوة ومطاى ودير مواس ضمن جملة محافظة المنيا (جدول ٦٥) وبلغ جملة سكان المناطق العشوائية فى تلك المدن الثلاث ١٦٥ ألف نسمة أما المساحة فبلغت ٦٩٥ر٠ كم٢ وهذا سبب اختلاف جملة المحافظة بين الجدولين .

النمط الثانى : ويتمثل فى نمط الإسكان الشعبى Popular Housing الذى أقامته الدولة بغره توفير فرص المسكن للفئات المحدودة الدخل ، ولكن لم يراع فيها ماسوف يحدث للأسر من تطور طبيعى ونمو لعددها مما حدا بالعديد من ساكنى وحدات الإسكان الشعبى إلى إضافة بعض المساحات من خلال بناء الفراغات المجاورة للأدوار الأرضية أو تغيير استخدامات بعض أجزاء المبنى مثل الشرفات حيث تستخدم كغرف بعد تعديلها ، مما يعنى ارتفاع درجة التزاحم فى تلك الأماكن ، ويوجد ذلك النمط فى عزبة طه السبع غرب مدينة المنيا وفى منطقة أبو هلال بحى جنوب المدينة وفى منطقة السلخانة حيث تتجمع المبانى السكنية على هيئة كتل متراصة ومتوازية بعرض ٨-١٥ مترا عمودية على شارع رئيسى أو أكثر بعرض من ١٠-١٢ متراً وتفصل بين هذه الكتل شبكة من الشوارع بعروض من ٤-٨ متر وعمودية على الشارع الرئيسى وتتراوح مساحات الأراضى المقام عليها المساكن من ٥٠ إلى ٢٢٥ مترا مربعا (١٠) .

النمط الثالث : يرتبط هذا النمط بمساكن الإيواء العاجل وهى مساكن أنشئت بغرض الإقامة المؤقتة لمن تهدمت منازلهم أو أزيلت لإجراء بعض المشروعات العامة مثل كوبرى المنيا على النيل والذى تسبب بنائه فى إجلاء سكان عشش الصباحية وتسكينهم فى مساكن الإيواء العاجل جنوب مدينة المنيا فى منطقة السلخانة ، ويبلغ عدد عمارات الإيواء بالمدينة ١٦ عمارة بها ٩٦٠ غرفة ومساحة الغرف لاتتعدى ٢٠ متراً مربعاً .

النمط الرابع : وهو نمط إسكان العشش ، وتجمعات العشش بالمنيا ترجع إلى أكثر من ٢٠ عاما وكان أشهرها عشش محفوظ والصباحية ومع إنشاء كوبرى المنيا انتقل هؤلاء إلى منطقة أبو هلال كما توجد أعداداً أخرى من العشش الخشبية والطينية خلف مدرسة السادات الثانوية وغرب عزبة المصاص (١١) ، العديد منها أيضاً ينتشر داخل حيز مناطق إسكان الإيواء فى منطقة السلخانة وبجوار مناطق الإسكان الشعبى بعزبة طه السبع . وتشيد هذه العشش من مواد بناء غير معمرة وتغطى بالصفيح أو القش ولاتتجاوز العشة مسطح الغرفة الواحدة وعادة ماتكون بدون مرافق ، ومن الغريب أن هذه العشش تابعة فى الأصل لمجلس مدينة المنيا وهى مؤجرة بإيجار رمزى ويتراوح عددها بين ٤٠٠ - ٥٠٠ عشة تقريبا (١٢) .

(١٢ - ٤) توزيع المناطق العشوائية بمدينة المنيا

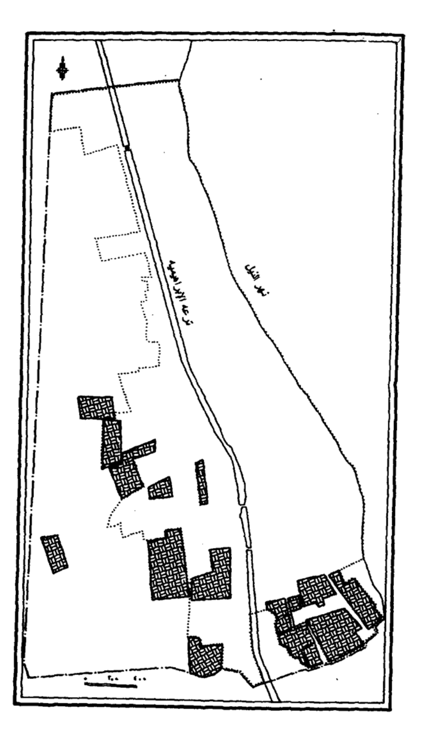
تضم مدينة المنيا أربعة عشر منطقة عشوائية ، وكما يتضح من الجدول (٦٧) والخريطة (٩٢) فإنه :

جدول (٦٧) عدد السكان والمساحة الكلية للمناطق (*) العشوائية بمدينة المنيا ١٩٩٦

المنطقة	عدد المبانى	المساحة الكلية المبنية م٢	متوسط مساحة المبنى م٢	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من المساحة المبنية م٢	الكثافة السكانية نسمة/كم٢
أولا : منطقة جنوب المدينة						
منطقة ١	١١٠٠	١٣٢٠٠٠	١٢٠	١٣٥٠٠	٩,٨	١٠٢٢٧٣
٢	١٢٠٠	١١٠٠٠٠	٩١,٧	١٨٠٠٠	٦,١	١٦٣٦٣٦
٣	١١٥٠	١٥٨٥٠٠	١٣٧,٨	١٥٠٠٠	١٠,٦	٩٤٦٣٧
٤	١٤٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٧,١	١٨٠٠٠	٨,٣	١٢٠٠٠٠
جملة المنطقة	٤٨٥٠	٥٥٠٥٠٠	١١٣,٥	٦٤٥٠٠	٨,٥	١١٧١٦٦
ثانيا : منطقة غرب المدينة						
منطقة ١	١٠٥٠	١٦٧٠٠٠	١٥٩,٠	١٣٥٠٠	١٢,٤	٨٠٨٣٨
٢	٩٧٥	٢٦٥٠٠٠	٢٧١,٨	٦٠٠٠	٤,٤	٢٣٠٧٦
٣	١٤٩	٢١٠٠٠	١٤٠,٩	١٥٠٠	١,٤	٧١٤٢
٤	١٢٢	٣٠٠٠٠	٢٤٥,٩	١٥٠٠	٢٠,٠	٥٠٠٠
٥	٩٠٠	١٠٠٠٠٠	١١١,١	١٥٠٠٠	٦,٧	١٥٠٠٠٠
٦	١٢٩	٧٣٦٧٥	٥٧١,١	٦٠٠٠	١٢,٣	٨١٤٣
٧	٤٠٠	٦٦٠٠٠	١٦٥,٠	٤٦٥٠	١,٤	٧٠٤٥
٨	٨٠٠	٥١٣٠٠	٦٤,١	٤٨٠٠	١٠,٧	٩٣٥٦
٩	١٢٨	٢٢٠٠٠	١٧١,٩	٧٨٠	٢,٨	٣٥٤٥
١٠	٢٥	٤٧٠٠	١٨٨,٠	٢٢٥	٢٠,٩	٤٧٨
جملة المنطقة	٥٤٦١	٨٠٠٦٧٥	١٤٦,٦	٥٣٩٥٥	١٤,٨	٦٧٣٨٦
جملة المناطق العشوائية	١٠٣١١	١٣٥١١٧٥	١٣١,٠	١١٨٤٥٥	١١,٣	٨٧٦٦٨

(*) الجدول من عمل الباحث اعتمادا على :

– الوحدة المحلية لمركز ومدينة المنيا – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – بيانات مكتوبة بخط اليد .



شكل (٩٢) مواقع المناطق العشوائية بمدينة المنيا سنة ١٩٩٦

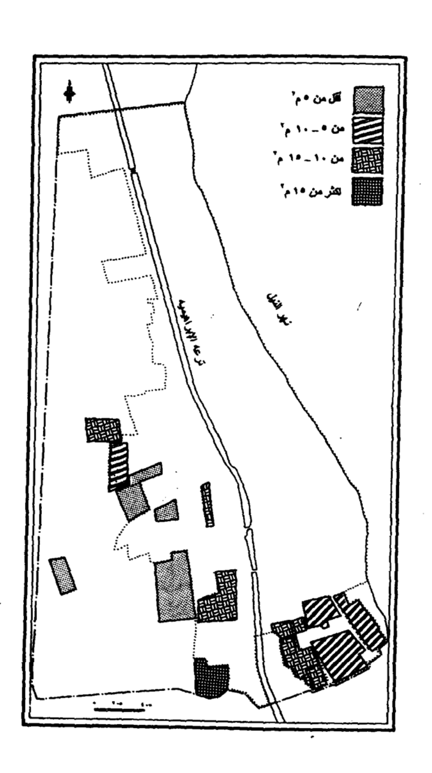
تتركز المناطق العشوائية بمدينة المنيا فى حى غرب المدينة حيث تتمثل به عشر مناطق عشوائية ، بينما توجد أربعة مناطق فى حى جنوب المدينة ، وتنتشر هذه المناطق على مساحة تقدر بأكثر من ٣ر١ كيلو متر مربع ، وتبلغ الكثافة السكانية بها أكثر من ٨٧ ألف نسمة/ كم٢ أى تمثل خمسة أمثال كثافة السكان فى مدينة المنيا التى تبلغ ١٦٣٤٥ نسمة/ كم٢ تبعا لتعداد ١٩٨٦

– وتعد المناطق العشوائية بحى جنوب المدينة أكثر اكتظاظاً بالسكان حيث يتمثل بها حوالى ٤١٪ من جملة المساحة المبينة بينما تضم أكثر من ٥٤٪ من جملة قاطنى المناطق العشوائية ، ومن ثم ترتفع الكثافة السكانية بها لتصل إلى أكثر من ١٠٠ ألف نسمة/كم٢ أى سبعة أمثال كثافة السكان فى مدينة المنيا . وهذا يرتبط بتركز مناطق الإسكان الشعبى والإيواء العاجل وتمركز ساكنى العشش بها ، كما ينخفض متوسط نصيب الفرد من المساحة السكنية ليصل إلى ٥ر٨م٢ فقط وهو معدل متدن ، فقد أشارت المنظمات العالمية المختصة بالإسكان إلى تحديد المساحة اللازمة للفرد الواحد بداخل المسكن الاقتصادى لمحدودى الدخل لتبلغ ١٢ مترا مربعاً (١٣) .

وتنخفض الكثافة السكانية فى المناطقة العشوائية بمنطقة غرب المدينة عن مثيلتها بحى جنوب المدينة حيث سجلت ٦٧ ألف نسمة/ كم٢ . أى مايماثل أربعة أمثال كثافة السكان بالمدينة ، ومن ثم فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من المساحة السكنية لتبلغ ٨ر١٤ متر مربع وقد يتفق هذا مع وجود العديد من العزب والقرى الريفية داخل كردون المدينة وظهور خليط من المساكن الحضرية الريفية ، ولكن يتفاوت نصيب الفرد فى المنطقة ليبلغ أدناه فى المنطقة التاسعة إذ يبلغ حوالى ثلاثة أمتار مربعة فقط ، بينما يبلغ أقصى نصيب للفرد فى المنطقة العاشرة ليصل إلى ٢١ متراً مربعاً . خريطة (٩٣) .

كما تتفاوت مساحة المبانى فى المناطق العشوائية إذ تبلغ أقل مساحة لها فى المنطقة الثانية بحى جنوب فكان متوسطها ٩١ متراً مربعاً وتتزايد لتصل إلى أعلى متوسط لها فى المنطقة الثالثة لتبلغ ١٣٨ متراً مربعاً .

ولكن يختلف الوضع قليلا فى منطقة غرب مدينة المنيا ، فإن أدنى متوسط لمساحة المبنى يبلغ ٦٤ مترا مربعا فى المنطقة الثامنة ، فى حين أن أعلى متوسط للمساحة يكون ٥٧١ متراً مربعاً فى المنطقة السادسة ، غرب المدينة .



شكل (٩٢) متوسط نصيب الفرد من المساحة المبنية بالمناطق العشوائية بمدينة المنيا سنة ١٩٩٦

وبصفة عامة يتراوح متوسط مساحة المبنى فى جنوب وغرب المدينة بين ١١٣ متراً مربعاً إلى ١٤٦ متراً مربعاً ، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة التقسيم الخاص للأحواض الزراعية التى أقيمت عليها هذه المبانى إذ يقوم ملاكها بتقسيمها إلى شرائح طولية تتراوح مساحة كل قطعة فيها بين ١٠٠ - ٢٠٠ مترا مربعا فى الغالب مع عدم الوضع فى الاعتبار مانص عليه قانون التخطيط العمرانى رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ والذى يقضى بأنه عند تقسيم قطعة أرض لأغراض العمران فعلى مالك الأرض أن يترك ثلثها للشوارع والميادين وألا تقل عروض الشوارع عن ١٠ متر وألا يقل عرض قطعة الأرض عن عشرة أمتار ولايزيد عمقها عن ضعف العرض (١٤) .

ولكن فى الواقع يتم تقسيم الأرض الزراعية إلى مساحات مختلفة ، ويتراوح عرض الشوارع بين ٣ - ٨ أمتار وأحياناً تقل عن ذلك لتصل إلى متر ونصف ، كما أن الشوارع الفرعية بينها تكون ذات نهايات مغلقة وأيضا متعرجة ، كما لاتوجد أى فراغات أو مساحات خضراء داخل الكتلة السكنية .

ولاستكمال الدراسة التفصيلية للمناطق العشوائية بمدينة المنيا تم إجراء دراسة ميدانية فى شهر مايو ١٩٩٩ فى ثلاث مناطق ، واحدة فى حى جنوب وهى منطقة السلخانة واثنتان فى حى غرب وهما عزبة طه السبع وعزبة المصاص ، وتم تطبيق عدد ٣٥٢ استمارة استبيان بواقع ٢١٨ استمارة فى منطقة السلخانة موزعة على ثلاثة أنماط من الإسكان العشوائى وهى ٧٤ استمارة على قاطنى المساكن العادية ، ١٢٨ استمارة على سكان الإيواء والباقى على ساكنى العشش فى المنطقة .

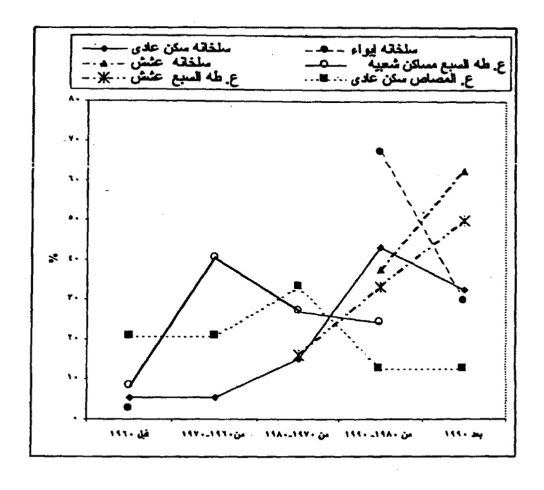
أما فى حى غرب فكانت العينة فى عزبة طه السبع تمثل ٨٦ استمارة استبيان انقسمت إلى ٧٤ استمارة على قاطنى المساكن الشعبية والباقى على سكان العشش ، بينما طبقت استمارة الإستبيان فى عزبة المصاص على ساكنى مساكن تتسم بالطابع الريفى وعلى أطراف المدينة أى امتداد عشوائى على أرض زراعية . وعند تحليل نتائج الدراسة الميدانية بدءا من بداية الإستقرار فى هذه المناطق وكما يتضح من الجدول (٦٨) وشكل (٩٤) فقد اختلفت سنوات القدوم والاستقرار من منطقة لأخرى ، إذ كانت النسبة الغالبة فى منطقة السلخانة لمن استقروا بالمنطقة منذ الثمانينات وحتى الآن إذ بلغت ٩٠٪ من جملة العينة فى حين لم تمثل سوى ٣٣٪ عزبة طه السبع و٢٥٪ من عزبة المصاص .

لم يظهر قاطنى العشش فى مناطق الدراسة إلا مع بداية فترة السبعينيات فى عزبة طه السبع ولم تزد نسبتهم عن ٧٪ من جملة العينة ، بينما ظهرت النسبة الغالبة لهم فى منطقة السلخانة فى الثمانينات وارتبطت ببداية إنشاء كوبرى المنيا على النيل ومارتبط به من نقل بعض قاطنى المناطق التى يمر بها الكوبرى إلى حى جنوب المدينة ومن ثم بلغت نسبتهم ٣٧٫٥٪ من جملة العينة أما باقى العينة فقد قدموا إلى المنطقة بعد عام ١٩٩٠

جدول (٦٨) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية (*) بمدينة المنيا تبعا لسنة القدوم سنة ١٩٩٩

السنة	السلخانة ٪				عزبة طه السبع ٪			عزبة المصاص ٪
	سكن عادى	أيواء	عشش	الجملة	مساكن شعبية	عشش	الجملة	
قبل ١٩٦٠	٢.٧	٣.١	–	٢.٨	٨.١	–	٧.٠	٢٠.٨
من ١٩٦٠ –	٥.٤	–	–	١.٨	٤٠.٥	–	٣٤.٩	٢٠.٨
من ١٩٧٠ –	١٦.٢	–	–	٥.٥	٢٧.٠	١٦.٧	٢٥.٦	٣٣.٣
من ١٩٨٠ –	٤٣.٠	٦٧.٢	٣٧.٥	٥٦.٩	٢٤.٣	٣٣.٣	٢٥.٦	١٢.٥
بعد ١٩٩٠	٣٢.٤	٢٩.٧	٦٢.٥	٣٣.٠	–	٥٠.٠	٧.٠	١٢.٥
جملة العينة	٧٤	١٢٨	١٦	٢١٨	٧٤	١٢	٨٦	٤٨

(*) اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية .



شكل (٩٤) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية بمدينة المنيا تبعا لسنة القدوم إلى المنطقة

أما بالنسبة لإسكان الأهالى والذى ارتبط بالامتداد العمرانى على الأراضى الزراعية فقد كانت نسبته قبل السبعينيات لاتتعدى ٨٪ بينما ارتفعت منذ الثمانينات وحتى الآن لتبلغ ٧٧٪ من جملة العينة فى منطقة السلخانة ، وهذا يعنى استمرار بل وزيادة التوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعية .

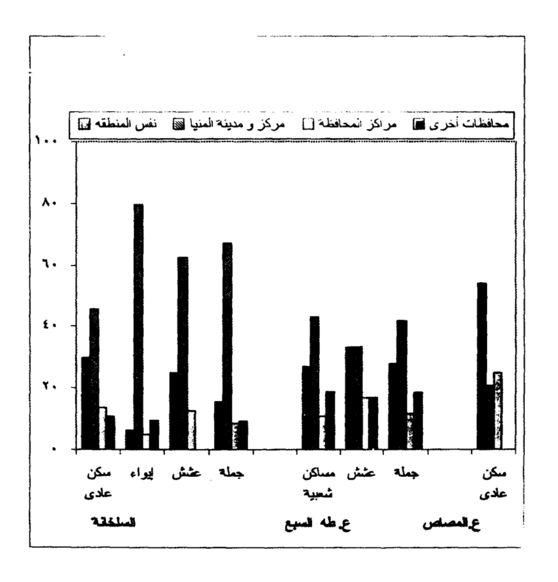
ولكن اختلف الوضع قليلا فى عزبة المصاص ، إذ كان قاطنى المنطقة قبل السبعينيات يمثلون حوالى ٤٢٪ من جملة العينة وذلك لكون المنطقة عبارة عن محلة عمرانية ريفية قديمة وأصبحت حاليا ضمن الحدود الإدارية لمدينة المنيا .

وبالنسبة لقاطنى مساكن الإيواء فقد بلغت نسبتهم فى الثمانينيات ٦٧٪ بينما لم تكن هذه النسبة فى بداية الستينيات تتعد أكثر من ١ر٣٪ من جملة العينة .

واختلفت مناطق وفود قاطنى تلك المناطق العشوائية وكما يبدو من الجدول (٥) والشكل (٤) فإن :

جدول (٦٩) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية بمدينة المنيا حسب مناطق وفودهم سنة ١٩٩٩

المنطقة	السلخانة ٪				عزبة طه السبع ٪			عزبة المصاص ٪
	سكن عادى	أيواء	عشش	الجملة	مساكن شعبية	عشش	الجملة	
نفس المنطقة	٢٩,٧	٦,٣	٢٥,٠	١٥,٦	٢٧,٠	٣٣,٣	٢٧,٩	٥٤,٢
مركز ومدينة المنيا	٤٥,٧	٧٩,٧	٦٢,٥	٦٧,٠	٤٣,٢	٣٣,٣	٤١,٩	٢٠,٨
مراكز المحافظة	١٣,٥	٤,٧	١٢,٥	٨,٣	١٠,٨	١٦,٧	١١,٦	٢٥,٠
محافظات أخري	١٠,٨	٩,٣	-	٩,١	١٨,٩	١٦,٧	١٨,٦	-
جملة العينة	٧٤	١٢٨	١٦	٢١٨	٧٤	١٢	٨٦	٤٨



شكل (٩٥) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية بمدينة المنيا حسب مناطق وفودهم سنة ١٩٩٩

أغلب قاطنى المناطق العشوائية فى منطقة السلخانة وعزبة طه السبع من خارج المنطقة إذ بلغت نسبتهم فى الأولى حوالى ٨٥٪ بينما كانت فى عزبة طه السبع ٧٢٪ وعلى العكس من ذلك كانت نسبتهم فى عزبة المصاص إذ بلغت ٤٦٪ فقط من خارج المنطقة .

ارتفعت نسبة مساهمة مركز ومدينة المنيا فى عدد قاطنى المناطق العشوائية فبلغت نسبتهم ٦٧٪ فى السلخانة و٤٢٪ فى عزبة طه السبع و٢١٪ فى عزبة المصاص ، وهذا يرتبط بهجرة السكان إما من وسط المدينة إلى الأطراف أو الهوامش الحضرية لرخص أسعار السكن بها أو بهجرة السكان من الريف المجاور إلى أطراف المدينة حيث يلجأ المهاجرون الجدد إلى أبناء قريتهم الذين سبقوهم فى الاستقرار بتلك المناطق ويقوم هؤلاء بتوفير المسكن والعمل لأولئك المهاجرين الجدد (١٥) ، وهكذا تستمر الحلقة ويستمر مسلسل الإعتداء على الأرض الزراعية .

كما ساهمت مراكز المحافظة الأخرى فى تشكيل نسيج ساكنى المناطق العشوائية فبلغت نسبتهم فى السلخانة ٨٪ بينما كانت فى عزبتى طه السبع والمصاص ١١٪ ، ٢٥٪ على التوالى .

كما شاركت فى محافظات الجمهورية - وخاصة محافظتى الفيوم وأسيوط - بنسب متفاوتة فى المناطق الثلاث فقد كانت فى الأولى ٩٪ والثانية ١٨٪ بينما لم تظهر أى نسبة مشاركة فى عزبة المصاص .

وتتفاوت خصائص السكان فى المناطق الثلاث وبصفة خاصة من حيث الحالة التعليمية وإن كان ساكنيها يتسمون أساسا بانخفاض المستوى التعليمى فكما يتضح من الجدول (٧٠) والشكل (٩٦) فإن :

- تسود الأمية بين فئات العينة بالمناطق الثلاث ، إذ بلغت نسبتهم فى منطقة السلخانة ٤٧٪ وفى عزبة طه السبع ٢٦٪ بينما بلغت فى عزبة المصاص ٦٣٪ ، وإذا أضفنا إليها نسبة من يقرأ ويكتب فقط فتبلغ النسبة فى الأولى ٧٦٪ والثانية ٥٩٪ أما فى عزبة المصاص فبلغت ٩٥٪ مما يدل على تدنى المستوى التعليمى لسكان تلك المناطق .

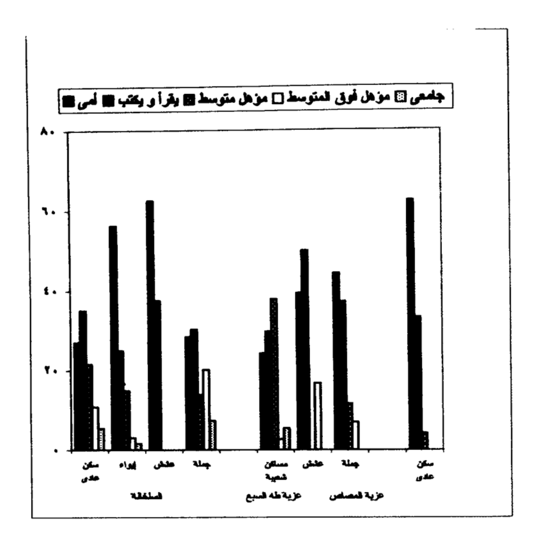
جدول (٧٠) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية (*) بمدينة المنيا حسب الحالة التعليمية سنة ١٩٩٩

المنطقة	السلخانة ٪				عزبة طه السبع ٪			عزبة المصاص ٪
	سكن عادى	أيواء	عشش	الجملة	مساكن شعبية	عشش	الجملة	
أمي	٢٧,٠	٥٦,٣	٦٢,٥	٤٦,٧	٢٤,٣	٣٩,٣	٢٥,٦	٦٢,٥
يقرأ ويكتب	٣٥,١	٢٥,٠	٣٧,٥	٢٩,٣	٢٩,٧	٥٠,٠	٣٢,٦	٣٣,٣
مؤهل متوسط	٢١,٦	١٤,٨	–	١٥,٦	٣٧,٨	–	٣٢,٦	٤,٢
مؤهل فوق المتوسط	١٠,٨	٣,١	–	٥,٥	٢,٧	١٦,٧	٤,٦	–
جامعي	٥,٤	١,٦	–	٢,٧	٥,٤	–	٤,٦	–
جملة العينة	٧٤	١٢٨	١٦	٢١٨	٧٤	١٢	٨٦	٤٨

– ولم تمثل فئة التعليم الجامعى سوى نسبة ضئيلة بمنطقتى السلخانة وعزبة طه السبع فبلغت ٧ر٢٪ ، ٦ر٤٪ على التوالى بينما لم تظهر إطلاقا فى عزبة المصاص .

وترتبط الحالة المهنية للسكان إلى حد كبير بالحالة التعليمية ، وكما يتضح من الجدول (٧) شكل (٦) ترتفع نسبة العاملين فى الهيئات والمصالح الحكومية كموظفين وعمال فى عزبة طه السبع فتبلغ ٤٤٪ من جملة العينة ، بينما تبلغ هذه النسبة فى المنطقتين الأخيرتين ٢٨٪ فى السلخانة و١٧٪ فى عزبة المصاص ، فى حين ترتفع نسبة الباعة المتجولين فى منطقة السلخانة وتبلغ ٢ر٢٠٪ ويتمثل أغلبهم بين قاطنى مساكن الإيواء والعشش إذ كانت نسبتهم ٢٨٪ ، ٢٥٪ على التوالى ، كما تبلغ نسبة من يعملون أعمالا حرة مايقرب من ثلث العينة فى المناطق الثلاث ويعمل أغلبهم أعمالا حرفية مثل السباكة والنجارة والحدادة والعمل فى المخابز وغيرها وجميعها أعمالا غير فنية ، كما يمتلك البعض منهم محلات صغيرة أغلبها محلات بقالة أو جزارة أو مخابز .

(*) اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية .



شكل (٩٦) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية بمدينة المنيا حسب الحالة التعليمية سنة ١٩٩٩

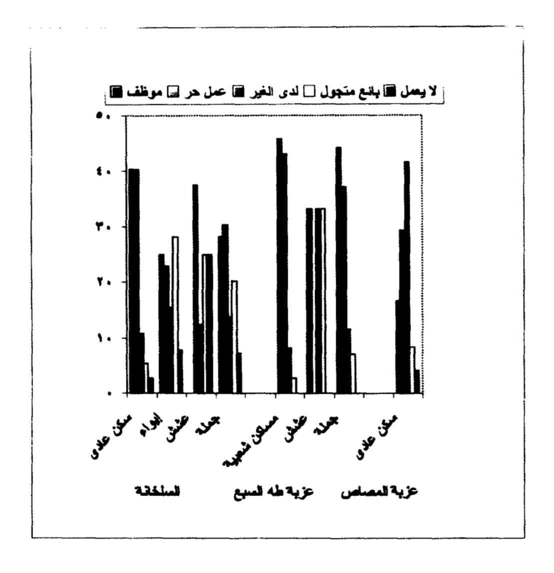
ولم يمكن الاستدلال أو تحديد متوسط دخل الأسرة فى منطقة الدراسة وذلك لإحجام أغلب أفراد العينة عن الإدلاء بأى بيانات ولو تقريبية عن متوسط دخولهم ومن ذكرها ذكر أرقاماً متدنية لاتصدق ، وإن كان من الواضح من الدراسة الميدانية للمنطقة تدنى المستوى الإقتصادى بصفة عامة وبين قاطنى الإيواء والعشش بصفة خاصة .

جدول (٧١) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية (*) بمدينة المنيا حسب أقسام المهنة سنة ١٩٩٩

المنطقة	السلخانة ٪				عزبة طه السبع ٪			عزبة المصاص ٪
	سكن عادى	أيواء	عشش	الجملة	مساكن شعبية	عشش	الجملة	
موظف	٤٠,٥	٢٥,٠	–	٢٨,٤	٤٥,٩	٣٣,٣	٤٤,٢	١٦,٦
عمل حر	٤٠,٥	٢٣	٣٧,٥	٣٠,٣	٤٣,٢	–	٣٧,٢	٢٩,٢
يعمل لدي الغير	١٠,٨	١٥,٦	١٢,٥	١٣,٨	٨,١	٣٣,٣	١١,٦	٤١,٧
بائع متجول	٥,٤	٢٨,١	٢٥,٠	٢٠,٢	٢,٧	٣٣,٣	٧,٠	٨,٣
لا يعمل	٢,٧	٧,٨	٢٥,٠	٧,٣	–	–	–	٤,٢
جملة العينة	٧٤	١٢٨	١٦	٢١٨	٧٤	١٢	٨٦	٤٨

وبالرغم من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية تتسم المناطق العشوائية بارتفاع متوسط حجم الأسرة ، فقد بلغ ٩ر٥ فرد لكل أسرة فى منطقة السلخانة بينما بلغ ٤ر٦ ، ٦ر٦ فى منطقتى عزبة طه السبع وعزبة المصاص ، كما ارتفع متوسط حجم الأسرة بين ساكنى العشش فى منطقة السلخانة وقاطنى المساكن الشعبية فى عزبة طه السبع إذ بلغ متوسط حجم الأسرة بكل منهما ٧ أفراد ، بينما انخفض المتوسط عن ذلك بين ساكنى الإيواء بالسلخانة وفى عزبة المصاص فبلغ ٦ر٦ فرد للأسرة .

(*) اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية .



شكل (٩٧) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية بمدينة المنيا حسب أقسام المهنة سنة ١٩٩٩

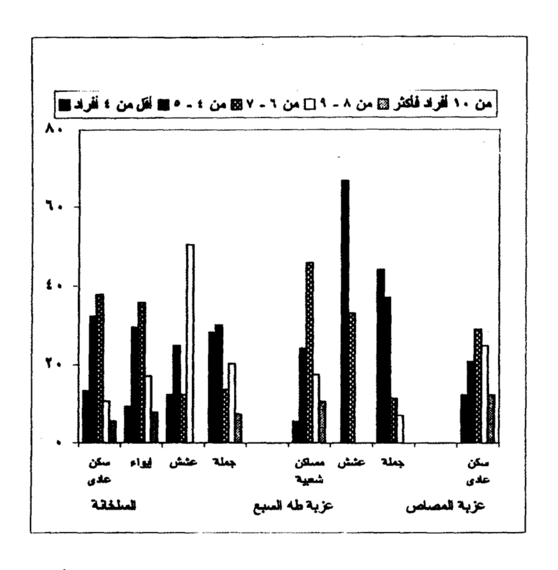
ولكن وكما يتضح من الجدول (٧٢) والشكل (٩٨) بلغت نسبة الأسر أقل من أربع أفراد فى المناطق الثلاث هى ١٠٪ ، ٧ر٤٪ ، ٥ر١٢٪ على التوالى كما كان متوسط حجم الأسرة الذى يتراوح بين ٦-٨ أفراد هى السمة السائدة بين الأسر ، فقد بلغت نسبتهم فى السلخانة حوالى ٣٥٪ بينما فى عزبة طه السبع ٤٤٪ وفى عزبة المصاص ٢٩٪ ، أيضا انخفضت نسبة مساهمة الأسرة ١٠ أفراد فأكثر فكانت ٤ر٦٪ ، ٣ر٩٪ ، ٥ر١٢٪ على الترتيب بالمناطق الثلاث .

ويتسم سكان العشش بمنطقة السلخانة بارتفاع متوسط حجم الأسرة بها فقد بلغت نسبة الأسر المكونة من ٦ أفراد فأكثر ٦٣٪ من حجم العينة بينما بلغ ذلك فى عزبة طه السبع ٣٣٪ ، كما ارتفعت نسبتهم أيضاً بين ساكنى الإيواء بمنطقة السلخانة إذ كانت ٦١٪ .

جدول (٧٢) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية(*) بمدينة المنيا حسب متوسط حجم الأسرة

المنطقة / عدد أفراد الأسرة	السلخانة ٪				عزبة طه السبع ٪			عزبة المصاص ٪
	سكن عادى	أيواء	عشش	الجملة	مساكن شعبية	عشش	الجملة	
أقل من ٤ أفراد	١٣,٥	٩,٤	١٢,٥	١١,٠	٥,٤	-	٤,٧	١٢,٥
من ٤ - ٥	٣٢,٤	٢٩,٧	٢٥,٠	٣٠,٣	٢٤,٣	٦٦,٧	٣٠,٢	٢٠,٨
من ٦ - ٧	٣٧,٨	٣٥,٩	١٢,٥	٣٤,٩	٤٥,٩	٣٣,٣	٤٤,٢	٢٩,٢
من ٨ - ٩	١٠,٨	١٧,٢	٥٠,٤	١٧,٤	١٧,٥	-	١١,٦	٢٥,٠
١٠ أفراد فأكثر	٥,٤	٧,٨	-	-	١٠,٨	-	٩,٣	١٢,٥
متوسط حجم الأسرة	٦,٢	٦,٢	٧,٠	٥,٩	٧,٠	٥,٦	٦,٤	٦,٦
جملة العينة	٧٤	١٢٨	١٦	٢١٨	٧٤	١٢	٨٦	٤٨

(*) اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية .



شكل (٩٨) التوزيع النسبى لسكان المناطق العشوائية بمدينة المنيا حسب متوسط حجم الأسرة

وبالإضافة إلى ارتفاع متوسط حجم الأسرة فى المناطق العشوائية ارتفع أيضا معدل تزاحمها فهذه الأسر تعيش فى وحدات سكنية ضيقة ويعبر عن حجم الوحدة السكنية بمساحتها أو بعدد الغرف [١٦] ، ومن الجدول التالى (٧٣) والشكل (٩٩) يتضح :

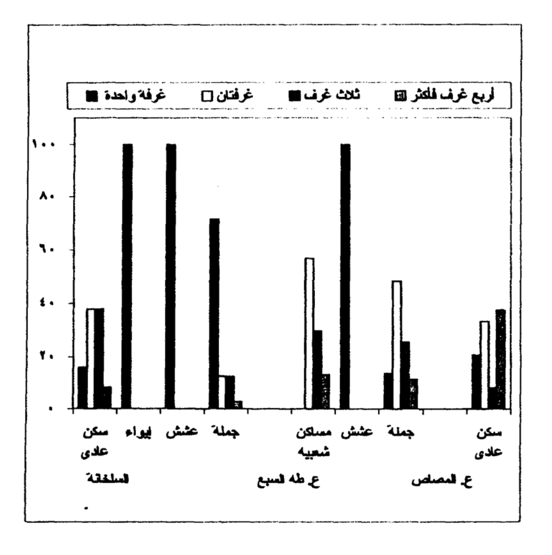
جدول (٧٣) حجم الوحدات السكنية ومعدل التزاحم(*) بالمناطق العشوائية بمدينة المنيا

المنطقة / فئات الوحدة السكنية	السلخانة ٪				عزبة طه السبع ٪			عزبة المصاص ٪
	سكن عادى	أيواء	عشش	الجملة	مساكن شعبية	عشش	الجملة	
غرفة واحدة	١٦,٢	١٠٠	١٠٠	٧١,٦	–	١٠٠	١٤,٠	٢٠,٨
غرفتان	٣٧,٨	–	–	١٢,٨	٥٦,٨	–	٤٨,٥	٣٣,٣
ثلاث غرف	٣٧,٨	–	–	١٢,٨	٢٩,٧	–	٢٥,٦	٨,٤
أربع غرف فأكثر	٨,٤	–	–	٢,٨	١٣,٥	–	١١,٦	٣٧,٥٠
معدل التزاحم	٢,٦	٦,٦	٧,٠	٤,٤	٢,٧	٥,٧	٣,٢	٢,٣
نسمة لكل غرفة								
جملة العينة	٧٤	١٢٨	١٦	٢١٨	٧٤	١٢	٨٦	٤٨

– إن جميع ساكنى الإيواء والعشش يعيشون فى مسكن عبارة عن غرفة واحدة وإن اختلفت مساحتها ، ففى مساكن الإيواء كانت الغرفة بمساحة ٢٠ مترا مربعا ، أما العشش فلم تزد مساحتها عن ثلاثة أمتار مربعة فقط .

أما السكن العادى أو إسكان الأهالى فقد كان حجم وحداتــه السكنية المتمثلة فى غرفة واحدة ويقطنها حوالى ١٦٪ من جملة العينة ، وعادة مايكون السكن هنا مشتركا أى أن الغرفة إحدى مكونات الشقة وتؤجر مستقلة مع المشاركة فى استخدام المرافق (سكن الشرك) .

(*) اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية .



شكل (٩٩) حجم الوحدات السكنية ومعدل التزاحم بالمناطق العشوائية بمدينة المنيا

وكانت النسبة الغالبة للعينة أولئك الذين يقطنون غرفتين أو ثلاث غرف وبلغت نسبتهم حوالى ٧٥٪ وإن اتسمت مساحات الوحدة السكنية بصغرها نظراً لأن مساحات المبانى هنا لاتزيد عن ١٠٠ متر مربع بل تقل عن ذلك أحياناً .

ولم يختلف الحال فى عزبة طه السبع عما سبق ذكره فى منطقة السلخانة إذ كانت نسبة قاطنى الغرفتين أو الثلاث فى المساكن الشعبية تبلغ ٨٥٪ تقريبا ، وذلك تبعا لنمط الإسكان الثابت الذى تبنيه الحكومة ومساحة الوحدة السكنية هنا لاتتعدى ٥٠ متراً مربعاً .

واختلف الوضع قليلاً فى عزبة المصاص وهى كما أشرنا سابقا ناحية ريفية التحمت بمدينة المنيا ولازالت تحتفظ بكافة سماتها الريفية ، ومن ثم كانت النسبة الغالبة هنا لقاطنى المساكن ذات الأربع غرف وأكثر إذ بلغت حوالى ٣٨٪ ، وقد اتسمت المساكن بالشكل الريفى المتمثل فى ارتفاع المبنى الذى لايتعدى دورين على الأكثر ، والعديد من المساكن مبنى من الطوب اللبن والأسقف مشيدة بالألواح الخشبية والمساكن أحياناً مطلية من الخارج ، أما التركيب الداخلى للمسكن فعبارة عن حوش يتوسط المسكن وحوله الحجرات مع وجود المرافق الخاصة بالمسكن الريفى وخاصة الفرن وحظيرة الماشية .

ونتيجة لذلك فقد ارتفع معدل التزاحم فى المناطق العشوائية إذ بلغ أقصى معدل للتزاحم فى منطقة السلخانة فبلغ ٤ر٤ نسمة لكل غرفة وذلك لإرتباطه بوجود مساكن الإيواء والعشش والتى كان معدل التزاحم بها مرتفعاً جداً فقد تراوح بين ٦ر٦ نسمة لكل غرفة فى الإيواء و٧ أفراد لكل غرفة بين ساكنى العشش .

بينما انخفض عن ذلك فى عزبة طه السبع فكان معدل التزاحم ٢ر٣ نسمة لكل غرفة فى حين كان أقل قيمة لمعدل التزاحم فى عزبة المصاص فلم تزد عن ٣ر٢ نسمة لكل غرفة .

ولم يظهر فى هذه المناطق العشوائية ارتفاع معدل التزاحم فقط بل ارتبط بها أيضاً زيادة الكثافة البنائية ، إذ ليس هناك أى فراغات بين المساكن وبعضها بل بنيت متلاصقة ولها واجهة واحدة على الشارع ، أما الواجهات الخلفية والجانبية فتفتح على مناور خدمة لايزيد مسطحها عن خمسة أمتار مربعة رغم أن المساحة القانونية لها يَجب ألا تقل عن ١٢ متراً مربعاً ، وتستخدم هذه المناور فى الإضاءة والتهوية ولكن لعدم ارتباط البناء بالمواصفات البنائية الصحية أدى ذلك إلى تدهور صحى ناتج عن سوء التهوية وقلة الإضاءة وعدم دخول الشمس إلى المساكن مما يؤدى فى النهاية إلى فساد جو المسكن بيئياً ، كما أن هذا التكدس السكنى يؤدى إلى افتقار الخصوصية البصرية والسمعية للوحدات السكنية سواء داخلياً أو خارجياً نتيجة ضيق المسطح المبنى وتلاصق الوحدات وتقارب الفتحات بسبب ضيق الشوارع والمناور [١٧] .

وتفتقر المناطق العشوائية إلى خدمات المرافق العامة المرتبطة بمياه الشرب والكهرباء وشبكة الصرف الصحى وكما يتضح من الجدول (٧٤) والشكل (١٠٠) فقد تبين أن المساكن العادية «مساكن الأهالى» فى منطقة السلخانة وأيضاً المساكن الشعبية فى منطقة عزبة طه السبع تتمتع بوجود المياه النقية والكهرباء ووجود دورات مياه خاصة مرتبطة بشبكة الصرف الصحى للمدينة ، بينما تبلغ نسبة من يتمتعون بوجود مياه الشرب فى مناطق الإيواء حوالى ٩٤٪ بينما لاتزيد تلك النسبة فى نطاق ساكنى العشش عن ٢ر٥٪ فقط فى حين لايوجد بين ساكنى عشش عزبة طه السبع من تصل إليه المياه النقية والجميع يعتمدون فى حصولهم على المياه من بعض الحنفيات العامة فى المنطقة أو من المساجد وبعض المنازل المجاورة لهم .

أما بالنسبة للحصول على الكهرباء فجميع أفراد العينة فى منطقة السلخانة وعزبة طه السبع تصل إليهم الكهرباء بعضهم بصورة رسمية مثل ساكنى المساكن العادية والشعبية ، أما قاطنى الإيواء والعشش فأغلب الكهرباء تصل إليهم بطرق غير قانونية إما عن طريق أسلاك الكهرباء الممتدة فى الشوارع أو من بعض المنازل المجاورة لهم أى سرقة التيار الكهربائى ، ولكن بلغت نسبة من تصل إليهم الكهرباء بعزبة المصاص إلى حوالى ٨٨٪ فقط من جملة العينة .

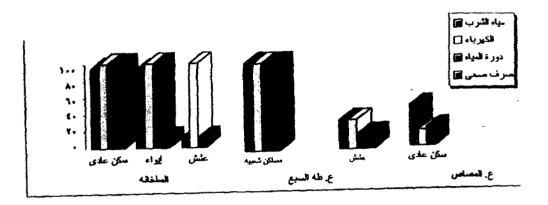
جدول (٧٤) نسبة وصول المرافق العامة (*)
إلى المناطق الشعبية بمدينة المنيا

المنطقة / المرافق	السلخانة ٪				عزبة طه السبع ٪			عزبة المصاص ٪
	سكن عادى	أيواء	عشش	الجملة *	مساكن شعبية	عشش	الجملة	
مياه الشرب	٩٤,٦	٩٣,٨	١٢,٥	٨٨,١	١٠٠	-	٨٦,٠	٦٦,٦
الكهرباء	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٧,٥
دورة مياه	١٠٠	١٠٠	١٢,٥	٩٣,٦	١٠٠	-	٨٦,٠	١٠٠
صرف صحي	١٠٠	١٢,٥	-	٧٠,٦	١٠٠	-	٨٦,٠	٧,٠٨
جملة العينة	٧٤	١٢٨	١٦	٢١٨	٧٤	١٢	٨٦	٤٨

واستكمالاً للمرافق العامة فلا يوجد بين قاطني العشش من يوجد بمقر إقامته دورة مياه وهذا أمر طبيعي نظراً لطبيعة المسكن الذى يقيمون فيه والذى لايتعدى كونه مساحة من الأرض محاطة بحوائط خشبية ويقوم ساكنيها باستخدام دورات مياه عامة أو دورات مياه المساجد أو الأراضى الفضاء المجاورة لهم لقضاء حاجتهم ، فى حين يتمتع سكان باقى المناطق بتوفر دورات مياه وإن لم ترتبط جميعها بشبكة الصرف الصحى فكانت نسبتهم فى كل من السلخانة وعزبة المصاص ٧١٪ بينما ارتبطت جميع المساكن الشعبية بعزبة طه السبع بشبكة الصرف الصحى .

أما باقى العينة فيكون اعتمادها على عمل خزانات خاصة للصرف الصحى (ترنشات) بحيث يتم تفريغها كل فترة ، وعدم المواظبة على ذلك يؤدى إلى وجود طفح لمياه الصرف الصحى فى الشوارع وهذا يظهر كثيرا فى المنطقة .

(*) اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية .



شكل (١٠٠) نسبة وصول المرافق العامة إلى المناطق العشوائية بمدينة المنيا

ولايقتصر نقص الخدمات العامة فى المنطقة على ماسبق بل يمتد ليشمل كل من الخدمات التعليمية والصحية والخدمات التموينية بل وأيضاً الشوارع وكونها مرصوفة أو ترابية ، إذ تقتصر الشوارع التى تم رصفها على الشوارع ذات الإتساع ستة أمتار فأكثر ، أما الشوارع الأقل فى العرض من ستة أمتار فلا تسمح بدخول المعدات الخاصة بالرصف ولذا فهى شوارع ترابية وهى السمة الغالبة فى شوارع المناطق العشوائية التى تمت دراستها ، كما أن الشوارع لاتوجد بها أرصفة للمشاه كما أن كثيراً منها لايسمح بمرور السيارات .

ليس هذا فحسب بل تعانى المناطق العشوائية من نقص خدمات الاتصال وكذلك الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى الإحساس بعدم التواجد الأمنى لدى ساكنى هذه المناطق خاصة مع ارتفاع معدل التزاحم وتدنى المستوى التعليمى والأخلاقى ومن ثم ارتفاع معدل الجرائم بها ، إذ يعانى السكان من كثرة المشاجرات والمخالفات التى تحدث فى تلك المناطق يومياً وباستمرار مع قصور دور الأمن بها مما يؤدى إلى عدم الإحساس بالأمان خاصة مع حلول الظلام وبصفة خاصة فى المناطق المجاورة لمناطق إسكان الإيواء والعشش (*) .

(*) طبقا لما صادفه الباحث من زيارته للمنطقة ومقابلته للعديد من المقيمين بها .

الخاتمـــة

لقد صاحب نشأة ونمو المناطق العشوائية بمدينة المنيا العديد من المشاكل والتى تزامنت مع نشأتها بل تضخمت الآن بحيث أصبح التخلص منها أو حتى التقليل من آثارها يعد مستحيلاً فى بعض المناطق مثل مناطق الإيواء والعشش بمنطقة السلخانة ، أو ممكنا مع التكاليف المالية المرتفعة لمحاولة الارتقاء ببعض المناطق الأخرى مثل منطقتى عزبة طه السبع وعزبة المصاص .

وقد شكلت هذه المناطق – كما سبق دراستها – تجمعات سكانية عشوائية ذات مستوى اجتماعى واقتصادى منخفض وذات كثافة سكانية عالية تتسم بارتفاع معدل التزاحم فيها مما يعنى تكدساً سكانياً . أضف إلى ذلك افتقارها للمرافق والخدمات والتى لم يتم توصيلها إليها إما لخروجها عن الحدود الإدارية للمدينة أو لعدم مطابقة مبانيها وشوارعها للقواعد الفنية لبنائها بدون ترخيص نظراً للمشاكل والنفقات التى يقابلها كل طالب رخصة بناء عند استخراجها مما أدى إلى أن أصبح البناء بدون رخصة هو الوضع الطبيعى فى هذه المناطق .

كما تتسم تلك المناطق بالتداخل فى استعمالات الأراضى وخاصة بين الأنشطة المتنافرة مثل السكن والورش والمصانع ، بل وجود السلخانة فى وسط المنطقة السكنية بمنطقة السلخانة ومايعنيه ذلك من روائح كريهة وتراكم مخلفات كل من الماشية الحية ونواتج الذبح بالإضافة إلى انتشار الأسواق العامة والأسواق الأسبوعية فى الشوارع حيث تعرض فيها البضائع بشكل مباشر ، ذلك مع عدم صلاحية شبكة الطرق الممتدة حالياً لخدمة قاطنى المناطق تلك مما جعل محاولة إصلاحها أو تحسينها عملية بالغة الصعوبة .

ونتيجة لأسباب سياسية وإنسانية تضطر المدن لضم هذه التجمعات العشوائية إلى داخل حدودها الإدارية ولكن بعد فوات الأوان وبعد أن أصبحت أطراف المدينة مناطق غير صالحة لأى جهود تبذل فى سبيل تطويرها وتحسينها .

ولقد أثبتت التجارب أن سياسة التعامل مع هذه المناطق العشوائية بمنطق الرفض ابتداء من التجاهل التام وحتى الإزالة التامـــة لم تفلح فى معالجة المشـكلة ، ولذا ومن خلال دراسة المناطق العشوائية وبما تمثله من تضخم سكانى وعمرانى يصـبح من الأهمية بمكان إيجاد صياغة للأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الظاهرة بحيث يتم

من خلالها وضع تصور لعلاج المشكلة على المدى القريب والبعيد . إذ لابد من وضع الضوابط والتشريعات التى تمنع البناء على الأراضى الزراعية مع وضع المخطط العام للمدن القائمة بحيث تحدد اتجاهات النمو العمرانى واستعمالات الأراضى الفضاء داخل الكتلة السكنية .

كما أنه من الضرورى تشجيع الاستقرار فى المدن الجديدة التى تقع فى النطاق الصحراوى شرق النيل أى مدينة المنيا الجديدة كبديل للإمتداد العمرانى للمدنية داخل الأراضى الزراعية ، مع نقل كافة الورش والمصانع إليها مع عمل مواقع سكنية تقدم بالمجان أو بالتقسيط على آجال طويلة وتوفير كافة الخدمات والمرافق بها مع الوضع فى الاعتبار أسس توزيع هذه الأراضى بحيث لاتتم المضاربة عل أسعارها مستقبلاً وتصل لمن لم تخصص لهم بحيث يمكن جذب السكان إلى المناطق الجديدة .

وفى نفس الوقت يجب العمل على وقف امتداد المناطق العشوائية بل والعمل على تقليلها وتقليصها بالإزالة الفورية لأى مساكن تقام مستقبلاً ، مع عدم التصريح بإقامة أى منشآت فى أماكن المساكن المزالة أو الآيلة للسقوط واعتبار أراضيها أراضى منفعة عامة تقام عليها حدائق وملاعب وتسهم فى توسيع الشوارع مستقبلاً .

ولابد أن يسير مع هذا الاتجاه الرامى إلى تقليل حجم المناطق العشوائية وتفريغها تدريجياً من ساكنيها وعدم السماح لها بالنمو ثانية أن تتم عملية تطوير لها وتنميتها بإمدادها بالبنية الأساسية إن أمكن مع تحسين البيئة السكنية وتحسين حالة المبانى ودهانها وإزالة القمامة والمخلفات المتراكمة فى شوارعها مع الإهتمام بالجوانب الإجتماعية والإقتصادية لساكنى هذه المناطق . وكذلك معالجة بعض الطرق الرئيسية بها كمحاولة لتسهيل مرور السيارات الخاصة والعامة وخاصة سيارات الإسعاف والمطافئ لمواجهة أى أخطار قد تحدث بالمنطقة مع تحويل الشوارع ذات العروض الأقل من ستة أمتار إلى ممرات للمشاه فقط مع تبليطها ببلاط أسمنت ملون ومتداخل وبأشكال تلائم طابع المنطقة بحيث يسهل نزعه وتركيبه ، عند عمل أى حفائر مستقبلاً ، مع زرع هذه الممرات بالأشجار وبعض المساحات الخضراء وتزويدها بالمقاعد والمظلات وأكشاك للتليفون وصناديق البريد مع إمدادها بأعمدة الإنارة لتكون متنفساً لتلك المناطق المكتظة سكانياً (١٨) .

الهوامش

(١) جليلة القاضي تحضر عشوائي أم نسق جديد من التخطيط في مدن العالم النامي – ندوة النمو العشوائي وأساليب معالجته – اتحاد المعماريين المصريين أكتوبر – ١٩٩٣ – القاهرة – ص ٦١

(٢) ليلى محرم – الأبعاد العمرانية لقطاع البناء غير الرسمي في مصر – دراسة حالة الإسكان العشوائي – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القطاع غير الرسمي في حضر مصر – التقرير الأول – القاهرة – ١٩٦٦ – ص ٢٩٩ – ٣٠١

(٣) مجلس الشورى – لجنة الخدمات – تقرير مبدئي عن الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية – القاهرة – ١٩٩٤ – ص ١٤

(٤) المرجع السابق – ص ١٩

(٥) أحمد أمين مختار – التخطيط للحد من النمو العشوائي – ندوة النمو العشوائي وأساليب معالجته – اتحاد المعماريين المصريين – أكتوبر ١٩٩٣ – القاهرة – ص ٢٦ ، ٢٧

(٦) محمد عباس الزعفراني – الإسكان العشوائي وأساليب الارتقاء به – ندوة النمو العشوائي وأساليب معالجته – اتحاد المعماريين المصريين – أكتوبر ١٩٩٣ – القاهرة – ص ٢٩٥

(٧) على عبد الرازق إبراهيم – أنماط المناطق العشوائية الحضرية ومشكلاتها ومداخل التنمية – مجلة الاداب والعلوم الإنسانية – جامعة المنيا – إصدار خاص – يوليو ١٩٩٦ – ص ٤٦

(٨) ليلى محرم – مرجع سابق – ص ٣١١

(٩) محمد خميس الزوكة – العمران العشوائي في الاسكندرية التوزيع الجغرافي والأنماط مجلة كلية الاداب – جامعة الاسكندرية – المجلد ٣٧ – ١٩٨٩ – ص ١٩٣

(١٠) مصطفى محمد عبد الحفيظ – سامي على كامل – تحسين وتطوير الفراغات السكنية لمناطق الإسكان الشعبي الحديث – دراسة حالة منطقة السلخانة بمدينة المنيا – المؤتمر العمراني الأول من ١١–١٤ نوفمبر ١٩٩٣ – كلية الهندسة – جامعة أسيوط – ص ٤

(١١) ممدوح الولي – سكان العشش والعشوائيات – الخريطة الإسكانية للمحافظات – القاهرة – ١٩٩٣ – ص ١١٢

(١٢) على عبد الرازق – مرجع سابق – ص ٤٣

(١٣) مجلس الشورى – مرجع سابق – ص ٢٧

(١٤) أحمد خالد علام – النمو العشوائى للتجمعات السكنية فى مصر وأساليب معالجته – ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته – جمعية المهندسين المصريين – من ١١-١٥ سبتمبر ١٩٩٣ – القاهرة – ص ٢

(١٥) فهمى السيد حامد فهمى – النواحى الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالنمو العشوائى ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته – اتحاد المعماريين المصريين – أكتوبر – ١٩٩٣ – القاهرة – ص ١٦٤

(١٦) فتحى محمد مصيلحى – المجتمعات الحضرية الفقيرة عند الهوامش الحرجة بمدينة القاهرة – القاهرة – ١٩٩٠ – ص ٢١

(١٧) ليلى محرم – مرجع سابق – ٣١٧ – ٣١٩

(١٨) مصطفى محمد عبد الحفيظ – سامى على كامل – مرجع سابق – ص ١٠

البحث الثالث عشر : السكن العشوائى بمدينة سوهاج
دراسة جغرافية

د. حمدى أحمد الديب *

المقدمة:

يتسم التحضر فى العالم النامى بسمتين الأولى ، وهى انخفاض نسبة سكان المدن والثانية : هى التطور الهائل والسريع لعملية التحضر ، تلك العملية التى تبدو - الآن - أسرع منها فى الدول المتقدمة ، وتتمثل أسباب هذا التحول السريع فى العوامل الديموغرافية ، وانقضاء الفترة الاستعمارية ، وفى التغيرات الاقتصادية فى العالمين المتقدم والنامى ، وفى التغيرات التكنولوجية فى مجال الزراعة على وجه الخصوص ، هذا فضلاً عن التطور فى وسائل الإعلام ، وكلها دفعت بالسكان دفعاً إلى مدن الدول النامية .

وإحدى النتائج المترتبه على هذا الفيض الحضرى العظيم فى الدول النامية أن السلطات المحلية أصبحت عاجزة عن تقديم خدمات مناسبة ، بل وأهم من ذلك إسكانا مناسباً ، مما دفع بالسكان الوافدين إلى الحضر إلى بناء مساكن خاصة تفتقر إلى معظم الخدمات ، مثل الإمداد بالمياه ، والكهرباء ، والصرف الصحى ، وتقوم فوق مواضع غير مرغوب فيها ، وتقع - غالباً على هامش النطاق الحضرى .

وقد عرفت هذه الأحياء فى العديد من دول العالم الثالث قبل الحرب العالمية الأولى ولكنها أصبحت منذ عام ١٩٤٥ - فقط - سمة رئيسية من سمات الحضرية (١) .

ويهدف هذا البحث إلى معالجة ظاهرة السكن العشوائى فى مدينة سوهاج ، وترجع أهمية دراسة هذا الموضوع إلى :

(*) أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب بسوهاج - جامعة جنوب الوادى .

(١) ج.ب ديكنسون وآخرون ، جغرافية العالم الثالث ، تعريب عيسى على إبراهيم وفايز العيسوى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٤

= البحث فى إرساء تعريف لهذه الظاهرة وبيان خصوصية مدينة سوهاج فى هذا الصدد ، والتأكيد من صلاحية هذا التعريف محلياً .

= أن السكن العشوائى أصبح يمثل نمطاً فريداً يقوم فيه السكان بحل مشكلاتهم الإسكانية بأنفسهم خارج الإطار القانونى ، ومن خلال المواد المتاحة ، ثم تطويرها كلما زادت مواردهم .

= دراسة حجم هـذه الظاهرة فى منطقة حضرية محددة ، وبيان أهميتها النسبية ، من خصائص سكانية وعمرانية فضلاً عن طبيعة الأنشطة التى تمارس فى هذه المناطق .

= بيان إيجابيات وسلبيات هذه المناطق العشوائية فى المجتمع ، واستخلاص بعض النتائج وتحليلها واستخدام ما يصلح منها فى حل مشكلة المناطق السكنية لذوى الدخل المحدود .

وقد اختيرت مدينة سوهاج – كموضوح للدراسة – لأسباب متعددة منها :

* – أن المدينة عاصمة لمحافظتها ، وهى إحدى محافظات الطرد البشرى الرئيسية فى مصر ، وأن مدينة سوهاج هى إحدى النقاط الجاذبة لسكان محافظتها .

* – أن نسبة سكان العشوائيات بالمدينة تبلغ ٣٩,٩٪ من جملة سكانها وأنها تضم ١٩,٤٪ من سكان العشوائيات بالمحافظة ، فضلاً عن كونها تضم ١٠,٥٪ من جملة المناطق العشوائية بالمحافظة .

* – أن المجال الجغرافى للبحث يشمل ٥,٦٪ من مساحة العشوائيات بالمحافظة وقد استند الباحث فى اختبار المناطق العشوائية بالمدينة إلى المناطق السبع المحددة لدى رئاسات الأحياء ومجلس المدينة ، أما التقسيمات الأصغر التى سترد فى الدراسة فقد أضافها الباحث من خلال الدراسة الميدانية وتميزها كعشوائيات ، كما استبعد الباحث منطقتان من حى شرق هما المنطقة الأولى والثانية ، وأجزاء من نجع أبو شجرة ، حيث لا تنطبق عليها تعاريف السكن العشوائى من وجهة نظر الباحث .

وقد أعتمد الباحث فى دراسته على المصادر والأدوات التالية :

= الكتابات السابقة : الأصولية والتطبيقية عن المنطقة أو المناطق المماثلة لها .

= الإحصاءات : التى أصدرها مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار بمحافظة سوهاج ، ومراكز المعلومات بأحياء المدينة ، فضلاً عن إحصاءات الجهاز المركزى

للتعبئة العامة والإحصاء حتى عام ١٩٩٦ ، والبيانات الإحصائية من الهيئات والمصالح الحكومية ، ومن المسح الميدانى للباحث .

= الدراسة الميدانية ، وقد اتبع فيها الأسلوب الوصفى التحليلى لتحقيق الأهداف التى حددتها الدراسة وقد امتدت من شهر فبراير ١٩٩٩ إلى أوائل مايو ١٩٩٩ . وتم من خلالها .

(أ) إعداد استمارة استبانه ، لجمع المادة عن خصائص السكان ، وخصائص السكن ، تضم ٣٧ سؤالاً بمفرداتها ، وتم توزيع ٥٠٠ استمارة ، جمع ٣١٩ استمارة وزعت على أرباب أسر العينة .

(ب) المسح الشامل لمنطقة عزبة راشد – نجع مبارك – نجع ترك – الشيخ خليفة العمرى ، كدراسة حالة للمناطق العشوائية بالمدينة ، بهدف استجلاء خصائص استخدام الأرض والتركيب العمرانى ، ويرجع اختيار هذه المنطقة إلى حداثتها ، وأنها لم تسبق دراستها ، وتتميز بنماذجها التقليدية والحديثة للعشوائيات وفى هذا الصدد تم حصر ١٨١٤ مبنى ، تضم – فيما تضم – ما يربو على ٦٠٠٠ وحدة سكنية .

= الخرائط : استخدم الباحث خريطة أساس حديثة (١٩٩٨) ، بمقياس ١:٥٠٠٠ ، رفعت بواسطة الأدارات الهندسية بحى شرق وحى غرب ، هذا فضلاً عن الخرائط الرسمية والإنشائية الأخرى .

وتأتى معالجة السكن العشوائى فى مدينة سوهاج من الوجهات التالية :

أولاً : السكن العشوائى (مشكلة المفهوم – التصنيف – الأسباب) .

ثانياً : السكن العشوائى فى مدينة سوهاج – حجم الظاهرة والتوزيع .

ثالثاً : الخصائص السكانية للعشوائيات بالمدينة .

رابعاً : الخصائص السكنية والخدمية بالمدينة .

خامساً : البناء الداخلى (الوظيفى والعمرانى) دراسة حالة لمنطقة عزبة راشد – العمرى – الشيخ خليفة .

سادساً : الخلاصة والنتائج .

(١٣-١) - السكن العشوائى (المفهوم - التصنيف - الأسباب)

لعل أول ما يواجه الباحث فى هذا الموضوع ، هو تحديد مفهوم السكن العشوائى فالمفهوم يتسع ليعكس مدى اتساع الظاهرة عالمياً ومحلياً ، وليس أدل على ذلك من أن هذه الظاهرة تتخذ أسماء متعددة على مستوى العالم (١) ، وتشير كل منها إلى الشقق ذات الحجرة الواحدة التى تفتح على فناء أو ممرات ، أو الأكواخ المصنوعة من المعادن الخردة ، وعلى المواقع التى انتزعتها بعض الجماعات من الحكومة وعليها ميان أفضل تشييداً ، ولكنها تعانى من نقص الخدمات (٢) .

وفى اللغة نجد عدة مصطلحات للتعبير عن ذلك ، إذ تنقسم إلى

- المستوطنات غير المنضبطة Uncontrolled Settlement .
- المستوطنات العشوائية Spontanorus Settlement .
- المستوطنات المستقلة Outonomeous Settlement .
- المستوطنات غير القانونية Illegal Settlement .

وكلها تستخدم من وقت إلى آخر ، ولعل مصطلح المستوطنات العشوائية Spontanorus ، من أوسعها انتشاراً ، ويعنى المساكن التى ظهرت إلى الوجود بدون أية خدمات للبنية الأساسية مهما كانت درجاتها ، مثل المياه والصرف ، والطاقة والطرق ، والشوارع المضاءة والنقل ... الخ ، وتفتقر إلى التمويل الذى يكفل لها الحد

---

(١) ربما كان أقرب نظير غربى لها مدن الأكواخ Shanty Towns ، ويطلق عليها فى الهند Uhata , Jhuggies & Bustees ، وفى تونس Bidonville/Grourbis ، وفى بغداد saritas ، وفى الأرجنتين Villas miserarias ، وفى البرازيل Barrios ، وفى شيلى Callamps ، وفى فنزويلا Cerras ، وفى المكسيك Tugotios ، وفى ليبيا Barrakas ، وفى تركيا Gecekonda ، وفى الفلبين Barung - barong ، انظر

Berrey , B. J.L. & Kasarda , J.D.; Contemporary urban Ecology , Macmillan Publishing Co., inc ., New York , 1997 , P . 377 and Drakais - smith , D., The third warld city , Methucn, London , 1987 , P . 93 .

(٢) جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى الدول النامية ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، ترجمة وتقديم محمد محمود الجوهرى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣١

الأدنى من السكن للجميع ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه - كليا - قصور الموقع والخدمات [1] .

ولكن البعض يرى أن مصطلح مستوطنات التعديات Squatter S. هو الأكثر ملائمة ، حيث أن المضمون الرئيسى هو غياب السند القانونى للأرض التى تقوم عليها المنشأت ويفسر Drakakis - Smith مفهوم سكن التعديات " بأنه السكن الذى يفتقد الشرعية فى احتلال الأرض ، أو فى خصائص السكان " ويفضل هذا التعريف القانونى على المصطلحات الأخري مثل العشوائية أو غير المنضبطة ، لأن الطبيعة غير القانونية لهذا الإسكان تؤثر - بقوة - فى كل وجوه الحياة ، من البيئة الطبيعية ، ومروراً بأنواع النشاط الاقتصادى ، وإنتهاء بالعلاقات مع السلطات المحلية [2] .

وفى اللغة العربية ، فإن التسمية تتراوح بين السكن العشوائى ، أو أحياء الصفيح، أو السكن غير المنتظم ، ونظراً لأهمية تأسيس مصطلح عام يسهل التواصل بين الباحثين ، فقد تم الإنتهاء إلى تسميته بالسكن العشوائى لما له من دلالة على طبيعة السكن نفسه ونشأته [3] .

وتختلف المفاهيم السابقة - قطعا - عن مفهوم المناطق المتدهورة Slum Areas فى المدينة تلك التى بنيت مع تطور المدينة وفى وقت لم يكن فيه قانون لتنظيمها ، أو بنيت في وجود القانون وتدهورت بمرور الزمن وإهمال الصيانة والترميم ، وجدير بالذكر أنه يمكن أن يطلق على بعض مناطق الإسكان العشوائي متدهورة ، إذا كانت صورتها الخارجية والداخلية متهدمة ومتداعية ولكن العكس غير صحيح ، أى إطلاق الإسكان العشوائى على مناطق قائمة ومتهدمة فى المدينة [4] .

---

(1) Carter , H., Urban and Rural settlements, Longman , London , 1990 , P . 141.

(2) Carter , H., The stady of urban Geograply , fourth Edition , Arnold , London , 1995

(٣) المعهد العربى لإنماء المدن ، ظاهرة السكن العشوائى فى بلدان العالم الثالث ، اسبابها وآثارها السلبية ، الرياض ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥٦ .

(٤) محمد عبد الله سراج ، استعمالات الفراغ العام بمناطق الاسكان العشوائى بالقاهرة والجيزة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الأول بكلية الهندسة ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص١٥٩

وتبدو الاختلافات شديدة والمظاهر متباينة إلى حد يجعل من تصنيف المساكن العشوائية أمرا صعباً ، فالسكن غير الشرعى فى مقابر القاهرة يختلف عن الآزوتيا Azoteas وهى الملاجىء التى تحتل أسطح العمارات فى بيرو ، وهذان يختلفان عن خانات القوافل فى عمان (الأردن) ، وعن سكن الشوارع فى كلكتا ، فالسمات العامة ليست واحدة فى كل هذه الأنماط فيما يتعلق بالحجم ، والموضع ، والكثافة ، ومعدل النمو ، وطبيعة الأرض ، وأشكال البناء ، ومدى توافر المرافق والخدمات ، والسمات الاجتماعية (١) وسوف نسوق العديد من تصنيفات السكن العشوائى للوقوف على هذه الخصائص ، والسمات وهى .

١ - تصنيف بيرجل :

يصنف بيرجل هذه المناطق إلى ثلاثة أصناف رئسية ، هى :

(أ) الحى المتخلف الأصلى ، وهو مساحة تعتبر فى الأصل منطقة متخلفة وتتكون من مبانى غير ملائمة ، وهو غير قابل للعلاج ، ويحتاج إلى التدمير الشامل .

(ب) الأحياء التى تظهر بسبب هجرة عائلات الطبقتين الوسطى والعليا إلى مناطق أخرى ، وينتج عن ذلك فساد فى منطقة الأصل .

(جـ) النمط الثالث وينتج عن فساد الرقعة المتاخمة لمنطقة الأعمال المركزية ، وهو يتحدى الإصلاح (٢) .

٢ - تصنيف العشوائيات السكنية حسب طبيعة ساكنيها وتصنف إلى :

(أ) أولئك الذين يبنون مساكنهم بنية البقاء لفترة زمينة محددة .

(ب) أولئك الذين يتجولون داخل المدينة - فيما يشبه البداوة الحضرية - للبحث عن مواضع يضعون فيها مأواهم فترة المساء فقط .

---

(١) برنارد جرانوتييه ، المسكن الحضرى فى العالم الثالث ، المشكلات والحلول ، تقديم وتعريب ، محمد على بهجت الفاضلى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٧

(٢) السيد عبد العاطى السيد ، علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق ، الجزء الثانى مشكلات تطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ٢٧٢

(3) Brake , M.& .

(جـ) أولئـك الـذيـن لا يجـدون مـأوى لهـم علـى الإطـلاق ، ويبيتـون ببسـاطـة فـى الشوارع [1] .

٣- التصنيف المكانى للعشوائيات :

تحتل المساكن العشوائية المواقع الأقل رغبة فى السكن حيث تصل قيمة الأرض إلى الصفر ، وحيث لا تصلح للزراعة أو البناء مساكن جيدة ، ولعل أكثرهم شيوعاً الأراضى ذات القيمة الدنيا للاستخدامات الأخرى [2] . ويمكن تصنيف العشوائيات تبعاً لموقعها إلى مناطق داخل النطاق الحضرى ، ومناطق محيطة بالنطاق الحضرى ، أما عشوائيات النطاق الحضرى فتمثل فى :

(أ) الأحياء التى كانت ممتازة فى وقت من الأوقات ، ثم تركها سكانها الأصليون بمرور الوقت ، وحل محلهم سكاناً أقل دخلاً ، وأدى الإهمال المستمر إلى تدهور الحى حتى وصل إلى حالته المتخلفة من الناحية العمرانية .

(ب) الأحياء التى نشأت متخلفة أصلا – نظراً لوجودها فى منطقة غير مرغوب فيها من المدينة ، لبعدها عن المواصلات ، أو لسوء حالتها ، فلم يقبل عليها سوى فئة معينة من الناس ، ونشأت بمبان وطرق متخلفة .

(جـ) المناطق التى كانت حكراً أو ملكاً للغير ، مما جذب الفئة التى تريد أو لا تستطيع ، إلا بناء مبانى مؤقتة .

أما مناطق العشوائيات حول النطاق الحضرى ، فتتمثل فى عشش وأكواخ الصفيح ، والمناطق السكنية لعمال الصناعة فى الجيوب القروية المحيطة .

٤ – التصنيف حسب عملية النمو والانتشار :

وتنقسم إلى النوعين الكبيرين التالين :

(أ) العشوائيات الرأسية ، أو ما يمكن أن يطلق عليه التكثيف الرأسى ، وعادة ما تشاهد حول المركز الحضرى ، وتتم من خلال إحلال عمارات برجيه محل الفيلات أو العمائر منخفضة الطوابق أو بإضافة طوابق أخرى إلى عمائر قائمة بالفعل .

---

(1) Brake , M. & O'Hare , G., The Third world , conceptual fram work in Geograply , oliver & Boyed , Edinburgh , 1988 , PP. 269-260

(2) Carter , H. (1995), OP. Cit ., p.324

(ب) العشوائيات الأفقية ، وتتم على الأطراف ، أو تكون فى صورة عمارات متعددة الطوابق تبنى على الأراضى الزراعية ، أو فى الفراغات داخل المدن ، ويمكن أن نميز فى هذه الفئة ما يلى :

١ - المناطق المنهارة أو الخربة بفعل تلقائية التقادم أو إهمال الصيانة .

٢ - المناطق التى كانت غير مطروحة للاستيطان أو البناء أثناء نمو التجمع السكنى ، نظرا لصعوبة معالجة التربة ، أو نظراً لصعوبة تضاريس المنطقة فى ذلك الوقت .

٣ - المناطق التى خططت من جانب الدولة ، ولكن لم يراع فى تخطيطها خصائص بيئية أو سكنية أو جمالية فتبدلت فيها الخطة بالعشوائية محاولة لتحقيق رغبات لم تكن واردة .

٤ - فى مناطق حرم الآثار ، التى كانت متروكة احتراما لكيان الأثر فى وقت ما .

٥ - فوق أسطح المنازل ، وفى المناور ، وفى آبار السلالم والجراجات ، وأحواش المقابر .

٦ - فى مناطق حرم النهر الذى كان متروكا لاحترام جوانب النهر فى وقت ما ، وكذلك فى مناطق طرح النهر حيث توجد أرض تصلح لبعض أنواع البناء [١] .

٥ - التصنيف حسب نمط التحضر [٢]

وتنقسم العشوائيات وفق هذا الأساس إلى :

(أ) تجمعات ريفية تعرضت لزحف العمران الحضرى .

(ب) تجمعات حضرية ذات طابع ريفى .

---

(١) انظر فى هذا الصدد دراسات كل من :

- أيمن عيسى عبد العليم ، دراسة تحليلية للإنشاء بمناطق السكن العشوائى بالمدن المصرية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥١ - ٥٣ .
- محمد عبد السميع عيد ، مشروعات المواقع والخدمات كمدخل لحل مشكلة الاسكان لذوى الدخل المحدد بمصر ، ماجستير ، غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٧ ، ص ص ١١ ، ١١٥
- هبة عبد الرشيد الزيدى ، دراسة تحليلية لمظاهر وأسباب التلوث البصرى بالمدينة المصرية المعاصرة ، ماجستير ، غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢١٠-٢١٣

(٢) أيمن عيسى عبد العليم ، المرجع السابق ، ص ص ٥٢ / ٥٣

(جـ) تقسيمات حضرية تحت الإنشاء .

(د) تعديات حضرية تحت الإنشاء .

(هـ) سكنى المقابر .

(و) سكنى أسطح المنازل .

وتنشأ نطاقات السكن العشوائى بطرق عدة ، ففى آسيا والشرق الأوسط والكاريبى وأفريقيا ، تتم العملية تدريجيا ، وبطريقة غير منتظمة ، ومعتمدة على مبادرات الأفراد ، وربما تبدأ فى بعض الجهات كمستعمرات للطبقة العاملة أو من خلال تقسيمات غير شرعية تقوم بها هيئات لا تتمكن من تزويدها بالخدمات فى إطار تخطيط عام . أو من خلال ملاك الأراضى غير القانونية الذين يقيمون المساكن على أرض وضع اليد المتنازع عليها خلال فترة وجيزة [١] أو تنشأ نتيجة لتضخم المدينة وازدياد سرعة نموها ، فكلما تم لها ذلك زاد احتمال اقترابها من القرى المجاورة ، فأما أن تحتضنها ، وأما أن تمحوها وتطمس معالمها ، وكثيراً ما أثبتت التجارب الواقعية أنه من الأمور بالغة الصعوبة إزالة هذه الجيوب القروية [٢] كما توجد نتيجة غزو منتظم وسريع (غالبا أثناء الليل) لأحدى المواقع بواسطة عدد كبير من الأفراد ، أو من خلال غزو منظم تدريجى لأسرة بعد أخرى [٣] .

ومن الصعب أن تطرح تعميمًا على أحياء التعديات ، فبعضها يوجد منفرداً أو فى مجمعات صغيرة من حوالى ١٢-٢٠ مسكنًا ، وفى حالات أخرى توجد فى مجتمعات عظيمة من آلاف المساكن [٤] .

ويرجع ظهور هذه المناطق العشوائية بصورها وأشكالها إلى مجموعة من الأسباب ، نوردها فى المجموعات العريضة التالية منها ما ينسحب على السكن العشوائى بعامة ، أو على السكن العشوائى المصرى بصفة خاصة :

---

(٢) ج.ب ديكنسون وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٩ - ٣٠٦

(٣) أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرفية المدن ، الطبعة الثالثة ، دار الثقافة للتوزيع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٠٥-١٠٧

(3) Brake, M. & O 'Hare ,G. , Op. Cit., PP. 259-0260

(4) Ibid , PP . 259-260

١ – الأسباب السياسية : وتشمل

(أ) غياب السياسات القومية المرتبطة بالإسكان بأنواعه المختلفة ، وكذلك غياب السياسات الإقليمة للتنمية وتوزيع السكان .

(ب) انسحاب الدولة بشكل تام من قطاع إنتاج المساكن المدعمة لذوى الدخل المحدود ، وبعض شرائح الطبقة الوسطى .

(جـ) قيام الدولة بمسئوليات تنفيذية للتشييد والبناء ، فى الوقت الذى يجب أن يكون دورها الأساسى هو رسم السياسات العامة على المستوى القومى والإقليمى ، ومتابعة هذه السياسات ، وإتاحة الفرصة كاملة للأفراد والجمعيات والهيئات للمساهمة في حل مشكلة الإسكان وتمكنهم من هذا الحل .

(د) تشابك المسئوليات بين الوزارات والمحليات فى مجال الإسكان .

(هـ) عدم وجود سياسات مالية للتمويل والدعم ، وكذلك عدم وجود سياسات للأراضى المخصصة داخل المدن وخارجها (١) .

(و) قد تنشأ نتيجة لسياسات العمران والإسكان فى بعض الدول ، كمناطق الإسكان الشعبى ، التى تصبح إسكانا متخلفاً مع مرور الزمن (٢) وفى كثير من دول العالم التى تنتهج سياسة الإسكان الشعبى أو الاقتصادى يتم تصميم نموذج واحد أو اثنين للموقع بأكملة ، فى حين أن هناك أنماطاً متعددة ومتغايرة من الأسر بحسب حجمها ، ومن هنا لا يمكن أن نتصور أن يتناسب النموذج الواحد مع هذه الأنماط المتغيرة ومتفاوتة الحجم ، وبالتالى فيقوم السكان بادخال الإضافات التى تتفق واحتياجاتهم (٣) .

---

(١) هبة عبد الرشيد سيد الزيدى ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٣ / ٢١١٥

(٢) سعيد على خطاب على ، المناطق المتخلفة عمرانياً وتطويرها ، الاسكان العشوائي ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٣٣ ، ص ٩٣

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٤

٢ - الأسباب السكانية والاجتماعية :

أن ظاهرة المناطق العشوائية مشكلة اجتماعية فى المقام الأول ، وإن بدت كمشكلة عمرانية ، وتتعد الأسباب الاجتماعية متمثلة فى :

(أ) أرتفاع معدلات النمو السكانى

(ب) هجرة العمالة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص العمل ، وعدم توفر مكان لاقامتها ، مما يدفعهم إلى وضع أيديهم على بعض المناطق البعيدة عن العمران للإقامة بها بطريقة بطريقة عشوائية (١) كما قد تنشأ نتيجة للهجرة الخارجية على هيئة أيدى عاملة تحتاجها الدولة فى قفزاتها العمرانية وفى مراحل تطورها كما هو الحال فى مدن الخليج العربى .

(حـ) ارتفاع نسبة البطالة ، مما أدى إلى البحث عن سكن بأقل التكاليف .

(د) قد تنشأ العشوائيات نتيجة انعزالها عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً عن المدينة مما يجعل منها وحدة عمرانية شاذة ، أما الانعزال الاجتماعى فيكون حيث يعمل السكان فى مهنة مميزة اجتماعياً ، مثل مناطق جامعى القمامة ، أو حول التجمعات الصناعية (٢) .

٣ - الأسباب العمرانية والتخطيطية :

(أ) قد يكون النمو العمرانى شرعياً Legal ، إلا أنه لم يراع الاشتراطات والتوصيات التى ينص عليها التخطيط العام ، سواء فيما يتعلق بمرحلة التصميم الحضرى ، ونوع الإسكان والأرتفاع ، والكثافات ، ومعدلات التزاحم والمساحة المبنية عليها وغير المبنية ... الخ .

(ب) قد تنمو المدينة عمرانياً فى أحد الاتجاهات بطريقة غير شرعية ، بمعنى أن المخطط العام Master Plan ، لم يحدد ذلك النمو العشوائى ، ومن هنا

---

(1) Stanford , Ce. H . & Moran , W.; Geography , A, Study of its Elements , second printing , oxford university press , New York , 1977 , P. 360 .

(٢) سعيد على خطاب على ، المرجع السابق ، ص ٧٠

تهدر الكثير من التشريعات التخطيطية وقوانين البناء ، وقد تجد الدولة نفسها وجهاً لوجه أمام المشكلة ، أى لا يسعها إلا الاعتراف بها ، وتقدم ما يمكن تقديمه من مرافق عامة وتسهيلات مختلفة .

(حـ) قد يحقق التخطيط العمرانى لبعض مشروعات الإسكان نتائج طيبة فى السنوات الأولى من عمر المشروع ، إلا أنه يحدث ، بعد قليل ، وتحت وطأة الكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية بعض التجاوزات التى من شأنها أن تحيل المشروع بأكمله إلى منطقة عشوائية عمرانية (١) .

(د) عدم وجود مخطط شامل يحدد هيكل النمو العمرانى للمدن القائمة ، مما يجعل النمو العشوائى أمرا واردا ، بالإضافة إلى القصور فى القوانين المنظمة للامتدادات والتوسعات العمرانية .

٤ - الأسباب الاقتصادية وتشمل :

(أ) انخفاض مستوى داخل الفرد بالمقارنة بأسعار التكلفة العقارية ، مما أدى إلى اختلال سوق العقارات وبالنسبة للسوق العقارى المصرى فقد شهد عدة تغيرات ، ففى السبعينات وفى ظل هجرة العمالة المصرية للدول العربية واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فقد أثر ذلك فى مجالين أساسين ، هما التغير فى خريطة الاستثمارات العقارية ، والتغير فى قطاع التشييد والبناء ، فالبنسبة للمراكز الحضرية نجد شركات الإنماء العقارى الخاصة ، وشركات الإنماء العقارى العامة . أما بالنسبة للأطراف ، فنجد شركات تقسيم الأراضى وتقسيمات الأفراد .

ومن ناحية ثانية ، ارتفعت تكاليف البناء نتيجة أرتفاع أسعار مواد البناء ، وأجور العمالة ، وفى هذا الصدد ظهرت شركات المقاولات الكبرى والشركات المشتركة التى تعمل فى مراكز المدن ، أما فى الأطراف فنجد صغار المقاولين ، الذين يعملون كمقاولين فى تشييد الإسكان العشوائى (٢) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٦٩-٧٤

(٢) أيمن عيسى عبد العليم ، المرجع السابق ، ص ٣٥

(ب) من عوامل ظهور العشوائيات ارتفاع أسعار الأراضي والتشييد ، وعدم قدرة أعداد كبيرة من السكان على مواجهة هذه التكاليف ، ومن ثم يحتشدون في مواقع تتسم بقدم مبانيها ، وبوقوعها في مناطق غير مرغوب فيها ، فضلا عن انخفاض قيمتها الإيجارية [1] . وقد مرت أسعار الأراضي في مصر بثلاث مراحل هي :

١ - تدفق الاستمارات العربية والأجنبية أثر الانفتاح والعمالة النفطية مما أدى إلى أرتفاع سريع هائل في أسعار الأرض داخل المدن مما أثر بدوره على الأطراف .

٢ - تحول الأراضي إلى قطاع تجاري ، حيث اتجهت الاستثمارات إلى المضاربة في الأراضي إذ لا يحتاج العمل في هذا المجال إلى رأس مال ابتدائي كبير ، وحيث يسمح بذلك العائد المضمون الذي يمتص مدخرات المصريين العاملين في الخارج .

٣ - التحول إلى الأطراف حيث زاد الطلب عليها ، وذلك بعد ارتفاع أسعار الأراضي في المراكز ، واستخواذ كبار المستثمرين عليها [٢] .

(جـ) تعدد أنواع الضرائب والرسوم والإجراءات الإدارية .

(د) خوف بعض الأفراد القادرين من تفاقم مشكلة الإسكان في المستقبل ، الأمر الذي أدى إلى دفع الكثير منهم لشراء وحدات سكنية لأجيالهم القادمة وإغلاقها ، مما زاد من تفاقم المشكلة .

(هـ) تجميد الإيجارات وتزايد الاهتمام بإسكان التمليك والإسكان القاخر ووصول الوحدات الحكومية إلى غير مستحقيها [٣] .

---

(1) Stanford, Q.H. & Moran , W., OP. cit ., P. 360

(٢) أيمن عيسى عبد العليم ، المرجع السابق ، ص ٣٧

(٣) هبه عبد الرشيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٦

٥ – أسباب قانونية وتشريعية تضم :

(أ) القرارات والسياسات الخاطئة .

(ب) تعدد أنواع القوانين ففى مصر نجد قوانين (تقسيم الأراضى – تنظيم المبانى – التخطيط العمران – المبانى المجاورة – الحكم المحلى – الأراضى الزراعية – حماية البيئة – الآثار) وكلها تؤدى إلى هروب السكان من البناء داخل المدن .

(حـ) تساهل السلطات المشرفة على تنفيذ القوانين الخاصة بعملية البناء وذلك بعجزها عن تقديم البدائل المقنعة ، بل غالبا ما تلجأ السلطات تحت الضغوط الشعبية والسياسية إلى اضفاء الشرعية على مناطق الامتداد العمرانى الشعوائى ومن أمثلة ذلك – فى مصر – اعتبار التجمعات العشوائية التى بنيت قبل عام ١٩٦٦ تجمعات قانونية ، مما ساعد على نمو تجمعات مماثلة .

(د) المعدلات المرتفعة للقوانين والاشتراطات الخاصة بالبناء فى مناطق الإسكان الخاص ، مما يجعل إمكانية البناء المحدودة لمحدودى الدخل بهذه المناطق أمراً مستحيلاً . هذا فضلا عن التعقيدات الإدارية والضرائب المفروضة على الأراضى داخل كردون المدن ، مما أدى بالأفراد إلى القيام بتقسيم الأراضى وبيعها دون الخضوع لقواعد التقسيم ، ودون اللجوء إلى تسجيل هذه الأراضى قانونياً .

(هـ) عدم وجود قانون لتحسين وصيانة المنازل (١) .

وفى مدينة سوهاج لا تشاهد كل هذه التصنيفات من العشوائيات أو كل الأسباب السابقة ، ويمكن القول بأن عشوائيات المدنية تشمل أى نوع من الوحدات السكنية غير القانونية – أى المخالفة لقوانين ولوائح التخطيط العمرانى وتقسيم الأراضى ، ولقوانين البناء على الأراضى الزراعية ، ولقوانين تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، ويمكن أن نميز الفئات التالية وفقاً لما سبق من تعريفات وأسباب :–

---

(١) محمد عبد السميع عيد ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٦ – ٢١٧

١ - المساكن التى تبنى على تقاسيم الأراضى الزراعية الخاصة ، بدون اعتماد هذه التقاسيم ، وبدون اتباع الشروط الواجبة للحفاظ على النواحى البيئية والصحية والعمرانية ، وبدون توفير المرافق والخدمات العامة .

٢ - المساكن التى بنيت بعد انتشار ظاهرة وضع اليد على الأراضى التى تمتلكها الدولة ، وعليها يتم عمل التقاسيم التى لا تراعى لوائح تقسيم الأراضى ، طبقاً لقوانين التخطيط العمرانى ، وهو ما نشاهده فى مناطق عزبة راشد ، ونجع ترك ، ونجع مبارك ، والشيخ خليفة ، ونجع مصلح ومطرود وغيرها من باقى عشوائيات المدينة .

٣ - الوحدات السكنية التى تتم فوق مبان قائمة ، مخالفة بذلك حد الارتفاع والحدود الجمالية للمبنى ، ويلجأ إليها الأفراد لارتفاع أثمان الأرض ولزيادة الكسب ، ويشاهد ذلك فى مناطق الإسكان الشعبى والخاص على السواء . وهو ما سنستوضحه فى المعالجة التالية :

(١٣-٢) السكن العشوائى فى مدينة سوهاج

حجم الظاهرة والتوزيع

تضم مدينة سوهاج سبع مناطق عشوائية ، تشكل نحو ١٠,٨٪ من جملة المناطق العشوائية بمحافظة سوهاج ، وهى نسبة تزيد كثيراً عن نصيب محافظة سوهاج من عشوائيات الجمهورية ، والتى تبلغ ٥,٦٪ ، والجدول التالى يوضح تطور المناطق العشوائية بمدينة سوهاج ، مقارناً بتطورها فى المحافظة والجمهورية .

جدول رقم (٧٥) تطور المناطق العشوائية بمدينة سوهاج مقارنا بمثيل فى محافظة سوهاج والجمهورية [(١)]

السنة	مدينة سوهاج							محافظة سوهاج			الجمهورية	
	حى شرق		حى غرب		جملة المدينة							
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	النسبة من إجمالى المحافظة	معدل النمو ٪	العدد	النسبة من إجمالى الجمهورية	معدل النمو الكلى ٪	العدد	معدل النمو الكلى ٪
حتى عام ٥٩	١	٣٣,٣	٢	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	–	٩	٥,٩	–	١٥٣	–
٦٠ – ٦٩	–	–	١	١٠٠,٠	٤	٢٨,٦	٣٣	١٤	٣,٤	٥,٦	٤١١	٦٩
٧٠ – ٧٩	–	–	١	١٠٠,٠	٥	١٣,٥	٢٥	٣٧	٥,١	١١٦٤	٧٢٧	٧٧
٨٢ – ٨٩	٢	١٠٠,٠	–	–	٧	١٤,٩	٤٠	٤٧	٥,١	٢٧	٩٢٥	٢٧
٩٠ حتى الآن	–	–	–	–	٧	–	صفر	٦٥	٥,٦	٣٨	١١٦٥	٢٦
الجملة	٣	٤٢,٩	٤	٥٧,١	٧	١٠,٨	–	٦٥	–	–	١١٦٥	–

من الجدول السابق والشكل رقم (١٠١) يمكن القول :

١ – أن نصيب مدينة سوهاج يتجه إلى الانخفاض التدريجى منذ عام ١٩٥٩ ، فقد بلغ نصيب المدينة ٣٣,٣٪ عام ١٩٥٩ ، وهو أعلى حد بلغته المدينة ، ثم انحفض إلى ١٠,٨٪ فى التسعينيات الأولى وحتى الآن . أما نصيب المحافظة من إجمالى الجمهورية فيتسم بالثبات ، إذ يبلغ متوسطه نحو ٥٪ للفترة المبينة .

٢ – أن معدلات النمو الكلية للعشوائيات خلال الفترات العشرية منذ عام ١٩٥٩ . بلغت أعلى حد لها فى الفترة الأولى (٣٣٪) ، ثم انخفضت إلى ٢٥٪ فى الفترة ٦٩-١٩٧٩ ، ثم بلغت أقصى حد لها فى الفترة ١٩٨٩/٧٩ (٤٠٪) ، ثم استقرت فى فترة التسعينيات عندما كانت علية فى الفترة السابقة (بمعدل نمو صفر٪) ،

---

(١) الجدول من اعداد الباحث عن محافظة سوهاج ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، إدارة الاحصاء ، موقف المناطق العشوائية محافظة سوهاج ١٩٩٧

ومعدلات النمو فى جملتها أقل من مثيلاتها على مستوى المحافظة والجمهورية فى معظم الفترات .

٣ - يختلف توزيع العشوائيات داخل مدينة سوهاج باختلاف أقسام المدينة فيضم قسم أول (حى غرب) ، أربع مناطق عشوائية بنسبة ٥٧,١ ، أما قسم ثان (حى شرق) فيضم نحو ثلاث مناطق بنسبة ٤٢,٩٪ .

٤ - أما عن مناطق عشوائيات قسم أول (حى غرب) ، فتتمثل حسب التطور التاريخى فى ، (شكل رقم ١٠١) .

(أ) منطقة المخبز الآلى وحوض الثلاثين ، وتقع فى شمال الحى ، يحدها من الشرق شريط السكك الحديدية ، ومن الغرب ترعة نجع جمادى الغربية وشارع سيالة أولاد نصير ومن الجنوب كتلة المدينة القديمة ، ومن الشمال زمام ناحية أولاد نصير وتبلغ مساحة المنطقة ١٤٤ فدان تقريباً (١٤,٧٪) وقد ظهرت المنطقة منذ عام ١٩٥٣ ، وتضم نحو ٨٨٠٠ مبنى تشكل نحو ٤٤٪ من إجمالى الحى وتضم هذه المنطقة فيما تضم إحدى العشوائيات الفريدة ، وهى سكن الدريسة التابع لهيئة سكك حديد مصر ، وتضم ٦٠ وحدة سكنية .

(ب) منطقة نجع مصلح ومطرود ، وتقع فى جنوب الحى ، يحدها من الشمال شارع النفق القبلى ، ومن الشرق نهر النيل ، ومن الجنوب حوض الساحل القبلى ومجموعة مصانع الغزل والحلج وتخفيف البصل . وتبلغ مساحتها الحالية نحو ٦٣,٤ فدان (٦,٥٪) قد نشأت منذ عام ١٩٥٣/٥٢ ، وكانت عبارة عن مجموعة من العشش السكنية عام ١٩٤٧ ، مصنوعة من الطوف تابعة لمزارعى أسرة العارف [١] وتضم المنطقة نحو ٦٤٠٠ مبنى تشكل نحو ٣٢٪ من جملة المبانى بالحى (القسم) .

(حـ) منطقة عزبة راشد ، الشيخ خليفة ، وتضم فضلا عنهما نجع مبارك ونجع ترك ، والعمرى ، الأربعة الأجزاء الأولى كانت عبارة عن مجموعة نجوع ريفية ضمت إلى المدينة نتيجة اتساع كردونها منذ

---

(١) أحمد مصطفى النحاس ، مدينة سوهاج ، دراسة فى جغرافية المدن ، ماجستير غير منشور ، مقدمة بقسم الجغرافيا بكلية الآداب بسوهاج ، ١٩٨٣ ، ص ٥

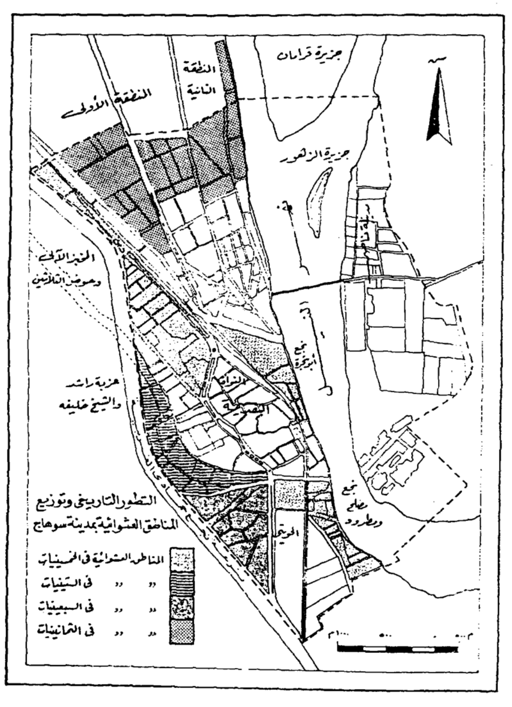
عام ١٩٤٧ ، أما منطقة العمرى فقد ظهر منذ أواخر الثمانيات وأوائل التسعينات بعد ردم ترعة السوهاجية فى الجزء الداخل منها فى المدينة ومعظمها للإسكان الشعبى وبعض المرافق والخدمات بالمدينة وتقع المنطقة فى النطاق الغربى الأوسط من المدينة ، ويحدها من الشرق شارع النقراشى ، ومن الجنوب الحويتى ومن الغرب والشمال شارع وترعة نجع حمادى الغربية . وتبلغ مساحة المنطقة ٨٣,١ فدان (٨,٥٪) وقد صنفت كعشوائيات منذ عام ١٩٦٣/٦٢ ، وتضم ٤١٠٠ وحدة سكنية ، بنسبة ٢٠,٥٪ من إجمالى الوحدات بالحى .

(د) منطقة الحويتى ، وتقع فى جنوب غرب الحى ، وتعتبر امتداداً للمنطقة السابقة ويفصل بينهما امتداد شارع النفق القبلى وهى عبارة عن مثلث رأسة فى الجنوب ، يحدها من الشمال الشيخ خليفة ومن الغرب ترعة نجع حمادى الغربية ، ومن الشرق مصنع الغزل ، وتبلغ مساحتها ٨٩,٣ فدان (٩,١٪) وتعود فى شأتها إلى الفترة ١٩٧٥/٧٤ ، ويبلغ عدد وحداتها السكنية ٧٠٠ وحدة ، تشكل نحو ٣,٥٪ من إجمالى الوحدات بالحى ومعظم مبانيها للإسكان الشعبى والاقتصادى .

(هـ) وأما عن المناطق العشوائية بقسم ثان (حى شرق) ، فيبلغ عددها ثلاث مناطق ، هى المنطقة الأولى ، والمنطقة الثانية ، ونجع أبو شجرة تشغل ٥٩٩ فدان أى ما يعادل ٦١,٢٪ شكل رقم (١٠١) ، وتعتبر المنطقة الأولى والمنطقة الثانية امتداداً حديثاً – جيداً – للمدينة ، وفى نفس الوقت تعد مناطق عشوائية ، بالرغم من أنها لا تحمل سمات وملامح المناطق العشوائية من تردى البنية السكنية ، وسوء حالات المبانى ، وخطة الشوارع . ولكن أطلق عليها مناطق عشوائية لأنها لم تخطط مسبقاً ، مما أدى إلى نقص الخدمات بها [1] ، ومن ثم فقد استبعدهما الباحث من اهتمامه الميدانى . وتعودان – تاريجياً – إلى فترة الثمانيات ، وتضمان ٢٥٠٠ وحدة سكنية أى ما يعادل ٢٣,٢٪ من جملة الوحدات بالحى .

---

(١) فاطمة محمد عثمان ، دراسة تحليلية لاتجاهات التنمية العمرانية فى مدن جمهورية مصرالعربية ، كمثال مدينة سوهاج ، ماجستير غير منشور ، مقدمة لكلية الهندسة جامعة أسيوط ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٥


جزيرة قرامان
المنطقة الثانية
المنطقة الأولى
جزيرة الزهور
المخبز الآلي
وحوض التلاشين
نجع
أبو نجرة
عزبة راشد
والشيخ خليفه
نجع
مصلح
ومطرود
الحويتي
التطور التاريخي وتوزيع
المناطق العشوائية بمدينة سوهاج
المناطق العشوائية في الخمسينيات
" " في الستينيات
" " في السبعينيات
" " في الثمانينيات

شكل رقم (١٠١)

أما منطقة نجع أبو شجرة ، فهى الأقدم تاريخياً ، فقد ظهرت منذ الخمسينيات (١٩٥٦) ، وهى ذات نمط حضرى تلقائى قديم ، وتقع فى جنوب حى شرق ، وتضم ٥٠٠٠ وحدة سكنية ومبنى ، تشكل ٦٦,٧٪ من جملة مبانى الحى .

٦ - من الملاحظ أن كل مناطق العشوائيات بمدينة سوهاج تمتد فوق أراضى زراعية ، وهى سمة تتسم بها عشوائيات الوجه القبلى ، باعتبار أن محافظات الوجه القبلى محافظات ريفيه ، ومن ثم فإن النمو العشوائى على الأراضى الزراعية يعنى نزف هذه المحافظات لمواردها المتاحة ، وبالتالى تتفاقم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية [١] .

(١٣-٣) : الخصائص السكانية للمناطق العشوائية بالمدينة

تشكل المناطق العشوائية بمدينة سوهاج نسبة كبيرة من مساحتها ، وهذه النسبة الكبيرة من المساحة تعكس إعداداً ضخمة من السكان ، بما يشكل نسبة كبيرة من إجمالى سكان المدينة ، كما يعكس مؤثرات اجتماعية واقتصادية عريضة ، الأمر الذى يستوجب معالجة خصائص السكان فى هذا القطاع من السكن ، وقد سبق أن أوضحنا أن مناطق سكنى العشوائيات تتسم بخصوصيات سكانية متميزة ، مثل زيادة كثافة السكان ، وتكدس أكثر من أسرة فى مسكن واحد ، وارتفاع معدل التزاحم ، وانخفاض مستوى الدخل ، وسوء الحالة الصحية والتعليمية إلى غير ذلك ، وهو ما سوف نحاول أن نستوقفه فى المعالجة التالية :

وتستند المعالجة السكانية إلى الدراسات السابقة واستمارة استطلاع الرأى التى أعدت لهذا الغرض وتغطى ٣١٩ أسرة ، وتضم ما يزيد على ١٩٢٢ نسمة ، أى ما يعادل ٢,٨٪ من جملة سكان العشوائيات بمدينة سوهاج ، ونحو ٢,٤٪ من جملة الأسر لنفس المناطق ويتسم مجتمع العينة بأن أرباب الأسر فى فئات السن النشطة فنحو ٧٤,٣٪ فى فئات السن ١٥-٥٥ سنة وأن نسبة ٢٤,٨٪ تكون لأرباب الأسر أكثر من ٥٥ سنة ، أما النسبة الباقية (٠,٩٪) فلغير المبين ، كما يتسم مجتمع العينة بالاستقرار الأسرى حيث يشكل المتزوجون ٧٩,٩٪ وغير المتزوجين ١٥٪ ، ٤,٢٪ للأرامل و٠,٩٪ للمطلقين . والخصائص السابقة لا تعبر عن جملة مجتمع العينة ولكن عن أرباب الأسر فقط .

---

(١) محمد عبد السميع ، مرجع سابق ، ص ١١٠

١ - حجم السكان :

من الجدول التالى رقم (٧٦) ، الذى يوضح عدد سكان المناطق العشوائية بالمدينة ، ونسبتهم إلى سكان مدينة سوهاج ومحافظتها ، يمكن تتبع خصائص الحجم على النحو التالى :

جدول رقم (٧٦) التوزيع العددى والنسبى
لسكان المناطق العشوائية بمدينة سوهاج مقارنا بمحافظتها [1]

المدينة / الحى	عدد العشوائيات	عدد سكان العشوائيات	جملة السكان المدينة/الحى	نسبة سكان العشوائيات ٪
حى غرب				
العدد	٤	٣٤,٤٠٠	١,٧٥١١٩	٣٢,٠٠
٪	٥٧,١	٥٠,٨	٦٣,٢	
حى شرق				
العدد	٣	٣٣,٢٥٠	٦٢,٦٠٦	٥٣,١
٪	٤٢,٩	٤٩,٢	٣٦,٨	
مدينة سوهاج				
العدد	٧	٦٧,٦٥٠	١٧٠,١٢٥	٣٩,٨
٪	١٠,٨	١٩,٤	٢٤,٩	
محافظة سوهاج				
العدد	٦٥	٣٤٨٤١٢	٦٨٤٠٤٦	٥٠,٩
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

(أ) تضم مدينة سوهاج سبع مناطق عشوائية تشكل ١٠,٨٪ من عشوائيات المحافظة ، ويبلغ حجم سكان هذه المناطق ٦٧,٦٥٠ نسمة ، أى ما يعادل ١٩,٤٪ من جملة سكان العشوائيات بالمحافظة ، ويحتل حى غرب المرتبة الأولى من حيث عدد العشوائيات وعدد السكان (٥٧,١٪ ، ٥٠,٨٪

---

(١) الجدول من حساب الباحث عن محافظة سوهاج ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مصدر سابق .

لكل منهما على التوالى) ، فى حين يستأثر حى شرق بنحو ٤٢,٩٪ من العدد ، و٤٩,٢٪ من سكان العشوائيات . ويكاد يستوى توزيع سكان العشوائيات فى قسمى المدينة ، على الرغم من اختلاف نصيبيها من جملة السكان بالمدينة (حيث يبلغ نصيب حى غرب ٦٣,٢٪ ، جملة ثم حى شرق ٣٦,٨٪) .

(ب) أن حجم سكان العشوائيات بالمدينة يشكل ٣٩,٨٪ من جملة سكانها وهى نسبة تقل عن نسبة حجم السكان بالعشوائيات إلى جملة السكان بحضر محافظة سوهاج ، حيث تبلغ ٥٠,٩٪ ويذهب Carter إلى أنه فى المستوطنات الهامشية فإن سكان العشوائيات يشكلون ربع السكان ، أما فى معظم المدن الأولى Primate cities فإنهم يشكلون ما بين ثلث ونصف سكان الحضر (١) .

(حـ) تختلف نسبة سكان العشوائيات بين أقسام المدينة إلى جملة السكان ، فنجد أن نسبة سكان العشوائيات بقسم أول تبلغ ٣٢٪ ، فى حين تبلغ ٥٣,١٪ بقسم ثان ويفوق قسم ثان المتوسط العام للمدينة والمحافظة ، فى حين يقل نصيب قسم أول عن متوسطى المدينة والمحافظة .

(د) نخلص مما سبق إلى أن سكان العشوائيات يشكلون حوالى ١/٥ سكان العشوائيات بالمحافظة ، ويشكلون نحو ٢/٥ سكان المدينة . أما عن أقسام المدينة فنجد أن سكان العشوائيات يشكلون نحو ١/٣ سكان قسم أول و١/٢ سكان قسم ثان .

٢ - حجم الأسرة :

تتسم المناطق العشوائية - بوجه عام - بارتفاع متوسط حجم الأسرة ذلك الذى يعكس المستوى الثقافى والحضارى للسكان ويبلغ عدد أسر المناطق العشوائية بمدينة سوهاج ١٣٥٣٠ أسرة ، يصل عدد سكانها ٦٧,٦٥٠ نسمة (٢) ، أي أن متوسط حجم

(1) Carter , H., (1995) , Op. cit ., PP . 352-355 .

(٢) محافظة سوهاج ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، (١٩٩٧) ، المصدر السابق . بدون ترقيم .

الأسرة يصل إلى خمسة أفراد . وهو معدل أعلى من مثيله فى المدينة ، وفى حضر محافظة سوهاج ، إذ يبلغ متوسط حجم الأسرة بالمدينة ٤,٥ شخصاً ، فى مقابل ٤,٨ شخصاً لحضر المحافظة ، أما عن قسمى المدينة ، فيبلغ متوسط حجم الأسرة فى قسم أول ٤,٦ شخصاً ، و٤,٢ شخصاً فى قسم ثان (١) .

ومن الشكل رقم (١٠٢) يمكن أن نتبين خصائص التوزيع العددى لأسر العينة على النحو التالى : -

(أ) أن بيانات الملحق تؤكد أحجام الأسرة الكبيرة فى المناطق العشوائية فنجد أن ٦٧,٧٪ من أسر العينة ، يزيد حجمها السكانى على خمسة أفراد ، على أن الباحث قد تبين له أن هناك احجاماً تتخطى عشرة أفراد ، أما الأسر التى يبلغ حجمها خمسة أفراد فقط فتشكل ١٢,٥٪ أى أن الأسر من خمسة أفراد فأكثر تشكل ٨٠,٢٪ من حجم العينة ، وترتفع النسب من هذا المتوسط فى المناطق ذات الأصول الريفية ، كما يتضح من بيانات الملحق .

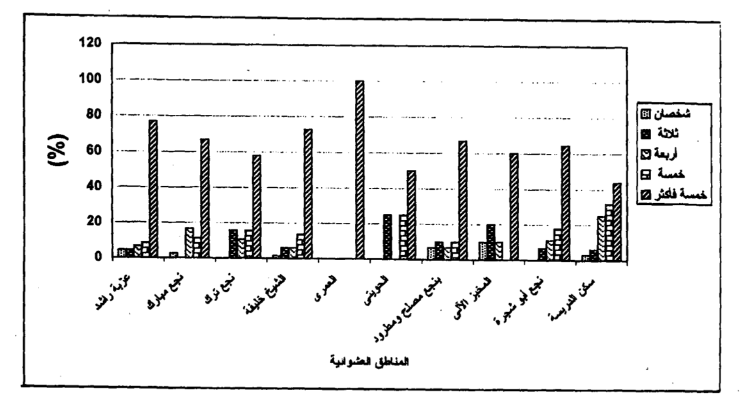
(ب) أن النسبة الباقية ١٩,٨٪ فهى للأسر أقل من خمسة أفراد ، وإن كانت النسب تتدرج فى الأنخفاض من الحجم الكبير إلى الصغير ، فنحو ٩,٧ للأسر أربعة أفراد ، ٦,٩٪ للأسر ثلاثة أفراد ، ٣,١٪ للأسر التى يبلغ حجمها شخصان .

٣ - توزيع وكثافة السكان :

لدراسة توزيع السكان وكثافتهم فى المناطق العشوائية أهمية كبيرة ، لما تعكس من أبعاد اجتماعية واقتصادية ، والجدول التالى رقم (٣) يوضح توزيع السكان وكثافتهم فى المناطق العشوائية بمدينة سوهاج مع المقارنة بالكثافة العامة للعشوائيات بحضر محافظة سوهاج :

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية لعام ١٩٩٦ فى أقسام ومدن ومراكز سوهاج ، ص ص ٢٤/٣٦



شكل رقم (١٠٢) التوزيع النسبى لأسر العينة حسب فئات الحجم والمنطقة

جدول رقم (٧٧)

توزيع السكان وكثافتهم بالمناطق العشوائية لمدينة سوهاج [1]

المدينة / الحضر	عدد سكان العشوائيات	مساحة العشوائيات /كم٢	الكثافة للعشوائيات نسمه / كم٢
قسم أول	٣٤,٤٠٠	١,٦	٢١,٥٠٠
قسم ثان	٣٣,٢٥٠	٢,٥	١٣,٣٠٠
من سوهاج	٦٧,٦٥٠	٤,١	١٦٥٠٠
حضر محافظة سوهاج	٣٤٨٤١٢	٧٣,٩	٤٧١٣

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن المناطق العشوائية بالمدينة تتسم بالارتفاع الكبير لكثافة السكان ، فمعدلات الكثافة تبلغ أضعافاً مضاعفة لمثيلتها فى المناطق الحضرية الأخرى ، فعلى مستوى المدينة تبلغ الكثافة السكانية للمناطق العشوائية ١٦,٥٠٠ نسمة / كم٢ ، (فى مقابل ٤٧١٣ نسمة / كم٢ لكثافة العشوائيات بحضر محافظة سوهاج [2] ، وكليهما أعلى من متوسط الكثافة العامة بحضر المحافظة والتى تبلغ ١٩٥٥ نسمة / كم٢ . وتكاد تتفق المدينة فى جانب الكثافة مع كثافة سكان العشوائيات بالجمهورية حيث تصل إلى ١١,٣٠١ نسمة/كم٢ [3] .

وتختلف كثافة السكان بعشوائيات أقسام المدينة ، حيث تتخطى كثافة السكان بقسم أول (حى غرب) كثافة العشوائيات بالمدينة ، حيث تصل إلى ٢١,٥٠٠ نسمة/كم٢ ، وهو ما عكس صغر حجم الوحدات السكنية ، ومساحة العشوائيات بالقسم ، والعدد الكبير للسكان . أما قسم ثان (حى شرق) فتقل فيه كثافة السكان بالعشوائيات عن المتوسط العام للمدينة ، إذ تبلغ الكثافة ١٣,٣٠٠ نسمة/كم٢ وكليهما مرتفع الكثافة ، وهو ما يؤكد سمة الكثافة السكانية المرتفعة بالمناطق العشوائية .

---

(١) الجدول من قياس حساب الباحث .

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة ، مذكرة غير منشورة .

(٣) المصدر السابق .

٤ - التزاحم :

وهو مقياس دقيق لمعرفة الارتباط بين كثافة السكان وكثافة المساكن ، وهو دليل على الجهات التي يمكن أن نستوعب سكاناً آخرين في حدود المساكن الحالية ، ويمكن أن يتخذ دليلاً لمستوى المعيشة فهو يتناسب عكسياً مع مستوى المعيشة والدخل ، وتتسم المناطق العشوائية بارتفاع معدل التزاحم ، ذلك الذى يترتب عليه عدة مشكلات اجتماعية وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأقصى للتزاحم يجب ألا يزيد عن ١,٥ شخص/غرفة [١] .

تشير نتائج استطلاع الرأى إلى أن التكرار الغالب لعدد الغرف بالوحدة السكنية يبلغ ثلاث غرف (٤٠,٤٪ من جملة أسر العينة) ، وأن متوسط عدد أفراد الأسرة بمناطق العشوائيات خمسة أفراد ، ومن ثم يمكن القول أن معدل التزاحم يبلغ فى المناطق العشوائية بمدينة سوهاج ١,٧ شخص/غرفة ، وهو معدل يفوق معدلات التزاحم بالمدينة ومكاوناتها بوجه عام فى تعداد ١٩٩٦ ، حيث يبلغ معدل التزاحم بالمدينة ١,٣ سخص/غرفة ، ويستوى قسم أول مع متوسط المدينة (١,٣ فرد/غرفة) فى مقابل ١,٢ فرد/غرفة لقسم ثان [٢] .

ويغلب على الأسر فى المناطق العشوائية التكوين النووى - الأب والأم والأباء - حيث يحل هذا النمط تدريجياً محل الأسرة الممتدة - بيت العائلة ، وحتى فى حالة الأسر الممتدة لإقامة الأبناء بعد زواجهم مع نويهم ، فإن لديهم دخلا مستقلا وبالتالى يشاركون الأهل فى الإقامة ، ولكنهم يتصرفون كوحدات اقتصادية مستقلة [٣] .

ومن الشكل رقم (١٠٣) يمكن القول فيما يتعلق بعدد الأسر فى المسكن الواحد ، ما يلى :

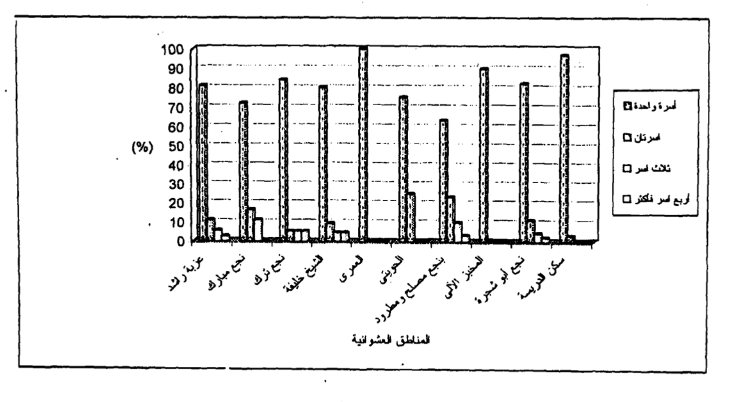
(أ) أن نحو ٨١,٢٪ من الأسر نووية التكوين ، وترتفع النسبة فى المناطق التى تضم إسكانا شعبياً ومنخفضا ، أو فى المناطق التى يكون السكن فيها حكومياً كما هو الحال فى سكن الدريسة ، حيث ترتفع النسبة إلى أكثر من ٩٠٪ ويرتبط ذلك بعدد الغرف فى المسكن ، ومساحته ،

---

(١) هبة عبد الرشيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٦) ، مصدر سابق ، ص ص ٣٤-٣٦

(٣) أيمن عيسى عبد العليم ، المرجع السابق ، ص ١٦٤



شكل رقم (١٠٣) التوزيع النسبى لعدد الأسر بالمسكن الواحد

والعلاقة طردية بين صغر مساحة المسكن وعدد الغرف وعدد الأسر ، وعكسية مع المساحة الكبيرة ، وعدد الغرف الأكبر .

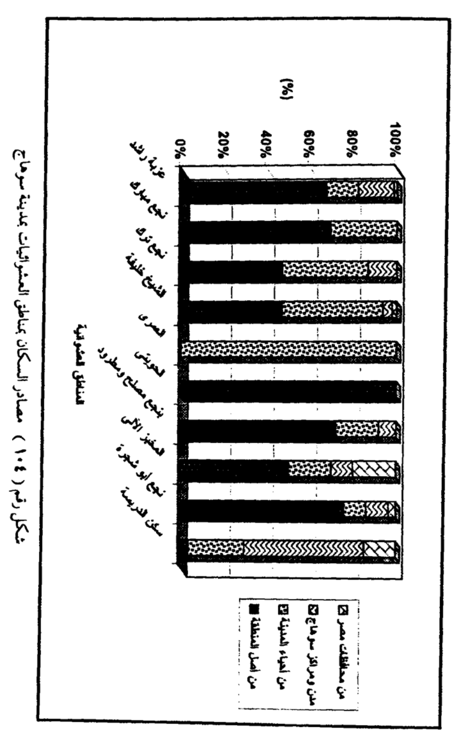
(ب) وعلى الجانب الأخر ، يشاهد تكدس أكثر من أسرة في مسكن واحد ويتم ذلك في صورة استئجار أكثر من أسرة لمسكن واحد ، كل يستأثر بجزء منه ويتمتع الجميع بمرافقة بالتناوب ، وتزداد هذه الظاهرة مع تفاقم مشكلة الإسكان ، وانخفاض مستويات الدخل ، ووجود الجيوب القروية داخل المناطق العشوائية . وقد أوضحت العينة أن نحو ١٠,٧٪ من أسر العينة يقيمون في مسكن يضم أسرتان ، ونحو ٥٪ في مسكن يضم ثلاث أسر أما الأربع أسر في المسكن الواحد فلا يشكلون سوى ٢,٥٪ ومما سبق يتضح سيادة الأسرة الواحدة في المسكن الواحد في مناطق السكن العشوائي مع وجود اختلافات داخل مجتمع العينة للأسباب التي حددت سلفاً .

٥ - مصادر سكان العشوائيات :

تعتبر مصادر السكان أحد الاختلافات الرئيسية بين سكان المناطق العشوائية والمناطق غير العشوائية ، حيث يمثل السكان نو الأصل الريفي الأغلبية العظمى ، في مقابل المهاجرين الجدد ، أو المهاجرين الذين انتقلوا إلى هذه المناطق من وسط المدينة المكدس بالسكان . ومن الشكل رقم (١٠٤) يمكن التعرف على مصادر سكان المناطق العشوائية بمدينة سوهاج على النحو التالي :

(أ) أن جملة الأسر التي أوضحت مصادرها تبلغ ٢٣٦ أسرة ، بنسبة ٧٤٪ من جملة العينة ، وتشير بيانات المصدر إلى أن ٥٥,٢٪ من الأسر ، هم من أصل المنطقة الشعوائية ، ولا غرابة في ذلك ، فمعظم المناطق العشوائية بمدينة سوهاج نمت حول نويات ريفية ، ضمت إلى المدينة أو احتوتها في مراحل نموها المختلفة .

(ب) أن نحو ٢٥,٤٪ من الأسر ، تعود أصولهم إلى المناطق المتاخمة من المدينة ، لا سيما مناطق الجوار المزدحمة بالسكان ، وغالباً ما ترتبط الحركة من قلب المدينة إلى مناطق السكن العشوائي على الأطراف ، بزيادة الاعباء العائلية



شكل رقم (١٠٤) مصدر السكان بمناطق العشوائيات بمدينة سوهاج

ووجود السكن الأرخص والأوسع ، ولكن تزايد فى مقابل - تكاليف رحلة العمل اليومية مع هذا الانتقال (١) .

(حـ) من النسب السابقة ، نجد أن ٨٠,٩٪ من سكان العشوائيات بالمدينة ترجع أصولها إلى مدينة سوهاج ، وترتفع النسبة عن هذا المتوسط فى الجهات حديثة النمو ، أو التى تكثر بها المساكن الشعبية .

(د) أن نحو ١٥,٣٪ من جملة العينة تعود أصولهم إلى قرى ومدن محافظة سوهاج ، لا سيما مراكز الجوار (المراغة ، والمنشاة ، وأخميم) ، وهذه الحركة تعد مؤشراً للهجرة من الريف إلى مدينة سوهاج ، وترتفع نسبة الاستقطاب عن المتوسط فى سكن الدريسة وعزبة راشد .

(هـ) أما النسبة الباقية وتبلغ ٣,٨٪ ، فهى لسكان من خارج محافظة سوهاج لا سيما محافظات الجوار (أسيوط - قنا - أسوان) ، بالإضافة إلى إسهامات القاهرة والجيزة والإسكندرية .

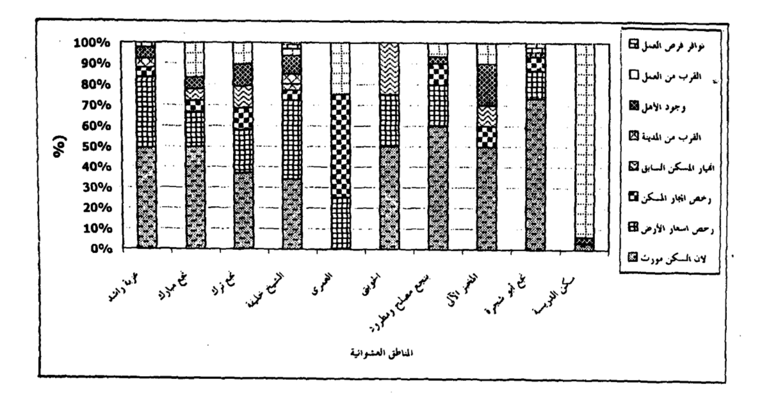
وتتأكد هذه الصورة التوزيعية من خلال معالجة أسباب السكن بالمناطق العشوائية فى المدينة ، ومن الشكل رقم (١٠٥) يمكن أن نتبين أسباب السكن بعشوائيات المدينة ، على النحو التالى :

(أ) أن نحو ٤٤,٥٪ من جملة العينة يقيمون بالمناطق العشوائية لأن المسكن موروث ، وهو ما يؤكد أن غالبية السكان من أصل المنطقة ، يلى ذلك عوامل تتعلق برخص أسعار الأرض ، والمساكن فنحو ٣٠,١٪ من جملة الأسر أقاموا لسبب رخص أسعار الأرض ورخص المساكن . وهى أسباب تجعل من هذه المناطق امتداداً لسكنى الحضر ، خاصة وأن سكان الحضر من الطبقات الوسطى والدنيا ، حيث يضيق بهم المكان ، وحيث عدم توافر المسكن وأرتفاع أسعاره ، فإنه لا يجد أمامه سوى الإقامة فى هذه المناطق العشوائية (٢) .

---

(١) ديكنسون وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(١) شحاته صيام ، التحضر الرث والتطور الرث ، الطبعة الأولى ، مصر لعربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ١٦٤



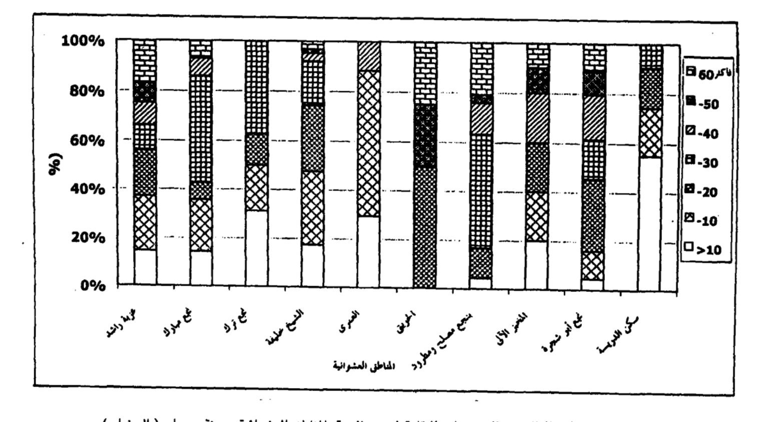
شكل رقم (١٠٥) التوزيع النسبى لأسباب سكنى المناطق العشوائية بمدينة سوهاج

(ب) أن هناك مجموعة الأسباب الاجتماعية مثل وجود الأهل والأصدقاء ، ويشكل هذا العامل ٦٪ من جملة العينة . وهناك عوامل ترتبط بالعمل كالقرب من العمل أو توافر فرصة وتشكل ١٤,٨٪ هذا فضلا عن عوامل أخرى مثل انهيار المسكن السابق ٢,٢٪ ، والقرب من المدينة ٢,٢٪ .

(حـ) ترتفع النسب عن المتوسطات السابقة فى المناطق ذات الأصل الريفى (مثل نجع مبارك الشيخ خليفة - نجع ترك - نجع مصلح ومطرود - حى راشد) ، أو تلك التى تجاور منشآت صناعية (مثل نجع مصلح ومطرود) ، أو منشآت خدمية (مثل نجع أبو شجرة) ، أو تلك التى كانت تتمتع بمساحات فضاء أو استولى عليها السكان بوضع اليد ، كما هو الحال فى المنطقة الممتدة من حى راشد إلى الشيخ خليفة .

وترتبط بمعالجة أصول السكان وأسباب وجودهم ، معالجة مدة الإقامة فهى ترتبط بأصل نشأة العشوائيات ، وبخصائص الحركة إلى المدينة ومن الملحق رقم (٢) والشكل رقم (١٠٦) ، يمكن لنا تبين سمات مدة الإقامة لسكان مناطق العشوائيات ، فنحو ٥٧,٧٧٪ من جملة العينة بلغت مدة إقامتهم أقل من ٣٠ عاماً ، وهى الفترة التى اتسمت بارتفاع أسعار الأرض والمساكن والإيجار فى مصر بوجه عام وفى المدينة بوجه خاص ، وساعد على ذلك مجموعة القوانين التى أصدرتها الدولة فى سبيل تقنين السكن العشوائى .

أما مدة الإقامة التى تزيد عن ثلاثين عاما فيبلغ مجموعها ٤٢,٣٪ ، والنسب السابقة تتناسب مع تاريخ نشأة العشوائيات بالمدنية ، وتتناسب مدة الإقامة طردياً مع الأجزاء التى تضم نويات ريفية قديمة ، وعكسياً مع الأجزاء الحديثة التى تمت عليها . كما ترتبط مدة الإقامة بسن التقاعد عن العمل ، كما هو الحال فى نظام السكن الإداري فى سكن الدريسة .



شكل رقم (١٠٦) التوزيع النسبى لمدة الإقامة لمجتمع العينة بالمناطق العشوائية بمدينة سوهاج (بالسنوات)

٦ - الحالة التعليمية :

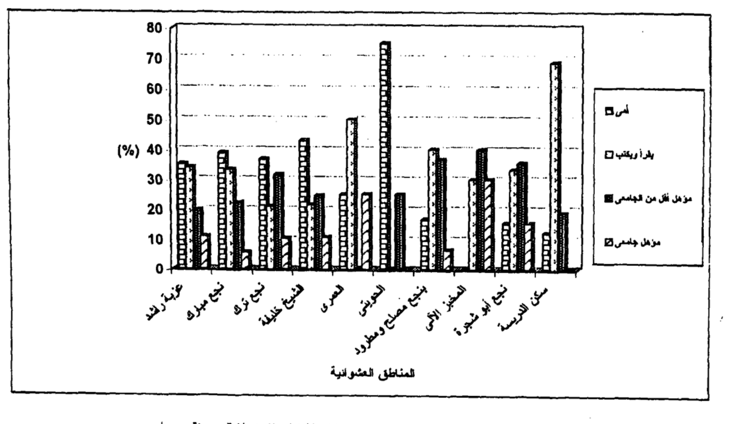
لعل من أبرز الآثار الناجمة عن أصول السكان بالمناطق العشوائية هو انخفاض الوعى الثقافى وانتشار الأمية بينهم ، ويتضح ذلك بجلاء عند معالجة المستوى التعليمى لسكان المناطق العشوائية واستنادا إلى نتائج استطلاع الرأى ، والنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ ، ومن الشكل رقم (١٠٧) يمكن القول فى جانب الحالة التعليمية ، ما يلى :

(أ) يشكل الأميون ٣٩,٦٪ من إجمالى أرباب أسر العينة (فى مقابل ١٧,٧٪ للمدينة ١٩٩٦) ، أما من يقرءون ويكتبون فيشكلون ٣٤,٣٪ (فى مقابل ١٧,٤٪ للمدينة ١٩٩٦) ، معنى ذلك أن نسبة السكان غير المؤهلين تبلغ ٧٣,٩٪ من جملة أرباب أسر العينة (فى مقابل ٣٥,١٪ للمدينة ، و٥٤,١٪ لحضر محافظة سوهاج ١٩٩٦) ، ووفقاً للنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ ، ترتفع نسبة غير المؤهلين فى قسم أول إلى ٤٤,١٪ من جملة سكانه ، فى حين تبلغ النسبة فى قسام ثان ٢٠,٤٪ ، والارتباط وثيق بين ارتفاع نسبة غير المؤهلين تعليميا بقسم أول ومناطق العشوائيات ، حيث يضم أكبر تجمع للظاهرة ، والعكس فى قسم ثان وربما يرجع ذلك إلى أن السكان فى هذه المناطق ، أما من أصول ريفية ، أو أن لديهم قناعة بأن التعليم ليس مجديا اقتصادياً ، فتدنى دخولهم يقف حائلا أمام دفع أبنائهم لمواصلة التعليم ، الأمر الذى يجعل الأبناء مصدراً إضافيا للدخل (١) ، ترتفع معدلات الأمية إلى أقصى حد لها فى المناطق ذات الصبغة الريفية فيصل إلى ٤٣,٣٪ فى الشيخ خليفة ، و ٣٨,٩٪ فى نجع مبارك ، ٣٦,٨٪ فى نجع ترك ، و ٣٥,٢٪ فى عزبة راشد .

(ب) أما نسبة ذوى المؤهلات المتوسطة فتبلغ ٢٥,٨٪ لمجتمع العينة (فى مقابل ٥٣,٤٪ للمدينة ، و ٤٩,٢٢٪ لقسم أول ، و ٦٠,٣٪ لقسم ثان ، و ٣٩,٥٪ لحضر لمحافظة) ، وأما نسبة ذوى المؤهلات الجامعية فتبلغ ١٠,٣٪ لمجتمع العينة (فى مقابل ١١,٥٪ للمدينة ، و ٦,٦٪ لقسم أول و ١٩,٣٪ لقسم ثان ، و ٦,٤٪ لحضر المحافظة) .

---

(١) شحاته صيام ، المرجع السابق ، ص ١٦٤



شكل رقم (١٠٧) التوزيع النسبى للحالة التعليمية لسكان المناطق العشوائية بمدينة سوهاج

جدول رقم (٧٨)

التوزيع النسبى للحالة التعليمية لسكان مدينة سوهاج وحضر محافظتها (١٩٩٦) (٪) [1]

الحالة التعليمية	مدينة سوهاج			حضر محافظة سوهاج
	قسم أول	قسم ثان	المدينة	
امى	٢٣,٧	٧,٩	١٧,٧	٣٤,٧
يقرأ ويكتب	٢٠,٥	١٢,٥	١٧,٤	١٩,٤
مؤهل أقل من الجامعى	٤٩,٢	٦٠,٣	٥٣,٤	٣٩,٥
مؤهل جامعى	٦,٦	١٩,٣	١١,٥	٦,٤
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٧ - الحالة العملية :

تمارس مناطق سكنى العشوائيات وظيفة انتقالية فيما يتعلق بسوق العمل ، فهى منفذ مباشر إلى القطاع الاقتصادى غير المخطط [2] وقد كان توسع الأحياء العشوائية أحد المجالات المهمة التى ساد فيها الاقتصاد السرى ، والتى استفادت من غياب القانون والنظم الرسمية التى تحكم حركة البناء والتوسع العمرانى فى الاقتصاد الرسمى ، والاقتصا السرى هو مجموع النشاطات الرامية إلى كسب دخل أو تحقيق منفعة لا ينظمها القانون ، أو تنخرط فيها العمالة التعاقدية ، ويتميز هذا الاقتصاد بسهولة الدخول فيه ، وصغر نطاق النشاط ، وعمل الأفراد لحسابهم الخاص ، مع ضآلة رأس المال والمعدات ، وانعدام فرص الحصول على الائتمان الرسمى والاعتماد على التمويل الذاتى .... الخ [3] .

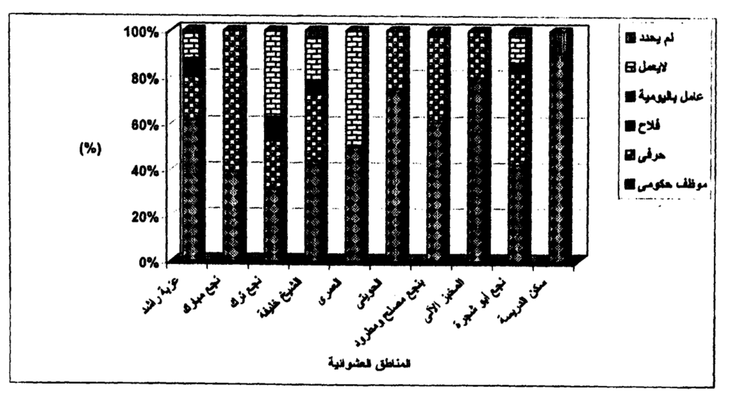
الشكل رقم (١٠٨) يوضح الحالة العملية لسكان مجتمع العينة ومنهما يمكن القول :

---

(١) الجدول من حساب لاباحث عن النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦

(٢) برنارد جرانوتييه ، المرجع السابق ، ص ١٣٧

(٣) بدرية شوقى عبد الوهاب ، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط اصدرات مركز دراسات المسقبل فى جامعة اسيوط ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤



شكل رقم (١٠٨) التوزيع النسبى للحالة العملية لسكان مجتمع العينة بمدينة سوهاج

(أ) أن نحو ٧٨,٤٪ من جملة أرباب العينة يعملون ، وهو ما يؤكد بيانات السن سالفة الذكر ، أما نسبة غير العاملين فتبلغ ٢١,٦٪ وتتوزع النسبة الأخيرة بين سبع فئات تتدرج فى نسبها على النحو التالى (متعطلون سبق لهم العمل ، الطلاب ، ربات البيوت ، المتقاعدون ، المتعطلون الذين سبق لهم العمل ، والمكتفى ، وغير القادر على العمل) أما النسبة الباقية ٠,٦٪ فهى لؤلئك الذين لم يدلو بيانات .

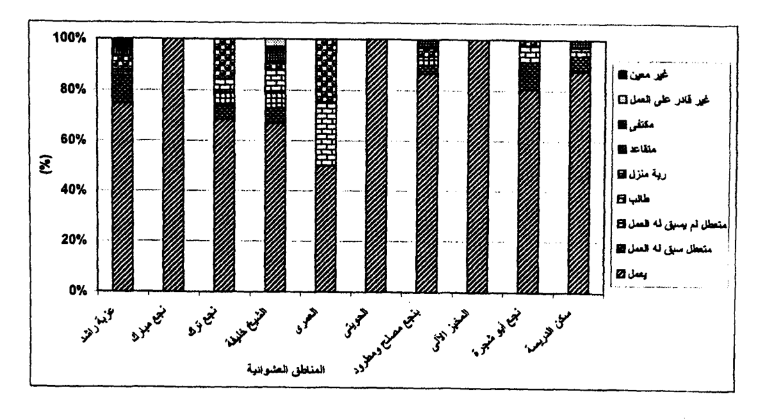
(ب) لا ينتمى معظم سكان العشوائيات إلى مهنة معينة ، وأنما هم يعملون حيثما أتيحت لهم فرص العمل ، ويميل الشخص غير المؤهل إلى الاشتغال بالخدمات الهامشية ، ولما كانت الغالبية العظمى منهم من المهاجرين غير المعدين لشق طريقهم بنجاح فى المجتمع الحضرى ، ومن ثم فإن الوظيفة لا تعدو أن تكون أكثر من وظيفة العامل باليومية التى يمكن أن يشق بها لنفسه طريقاً فى الجوانب الأكثر إنتاجية من سوق العمل بالمدينة (١) .

ومن الشكل رقم (١٠٩) يتضح الأنشطة المختلفة التى يمارسها أرباب مجتمع عينة الدراسة ، ومنهما يمكن أن تخرج بما يلى :

أن نحو ٥٥٪ من جملة العينة يعملون بالقطاع الحكومى ، وهو ما لا يتناسب مع نسبة المؤهلين علمياً ، حيث يشكلون ٣٦٪ ، مما يشير إلى أن العاملين بالقطاع الحكومى من سكان المناطق الشعوائية يعملون فى وظائف هامشية ، وليست فنية ، كالسعاه ، والحراس ، والخدم ، ... ألخ أما الحرفيون فيشكلون نسبة ٢٦٪ ، ويتوزعون بين السائقين ، وعمال الورش ، حيث تسود معظم ورش أصلاح السيارات فى المنطقة الممتدة من حى راشد إلى الشيخ خليفة والعمرى وكذلك تسود ورش صناعة الأثاث فى نجع أبو شجرة ، ويشكل العمل باليومية ٤,١٪ من مجتمع العينة ، ثم يأتى الفلاحون بنسبة ٠,٩٪ ، أما نسبة من لا يعمل ومن لم يحدد نوع العمل فتبلغ ١٣,٥٪ .

---

(١) جير الديريز ، مرجع سابق ، ص ١٥٤



شكل رقم (١٠٩) التوزيع النسبي لنوع العمل لسكان مجتمع العينة بمدينة سوهاج

٨ – الدخل :

هناك اختلافات كبيرة فى الدخل بين القوى العاملة فى المناطق العشوائية ، فنتجه الانخفاض نسبة التعليم ، وقلة العمالة المدربة ، فإن الأجور التى يكسبها العمال غير الفنيين تصبح شديدة الانخفاض ، أما أجور العمال الفنيين فهى الأفضل بعض الشىء ، وأكثر من ذلك ، فإن مجموع دخل الأسرة كلها لا يكاد يكفى – فى أغلب الأحوال – للوفاء بجميع متطلبات الأسرة أكثر من المستوى الحدى ، وسوف يتم تقييمنا للدخل على أساس الدخل المعلن ، ولن يؤخذ فى الإعتبار الدخل الحقيقى للأسرة الذى ينتج عن عمل أكثر من فرد من أفراد الأسرة ، أو مزاولة عائل الأسرة لأكثر من عمل ، أو الدخل الناتج عن استثمارات أو ممتلكات أو مدخرات ، أو عمل المرأة فى التجارة أو المنتجات المنزلية [١] .

ومن الشكل رقم (١١٠) تتضح فئات الدخل على مستوى وحدات عينة البحث ، ويمكن أن نخرج بالنقاط التالية .

(أ) أن فئة الدخل الصغرى أقل من ١٠٠جنيه/شهر (< ١٢٠٠/سنة) لا تستأثر إلا بنحو ٤,٨٪ من جملة أفراد العينة ، وهى ترفع فى العشوائيات ذات الأصول الريفية لتبلغ ١٦,٧٪ فى نجع مصلح ومطرود وأكثر من ٧٪ فى الشيخ خليفة ونجع ترك .

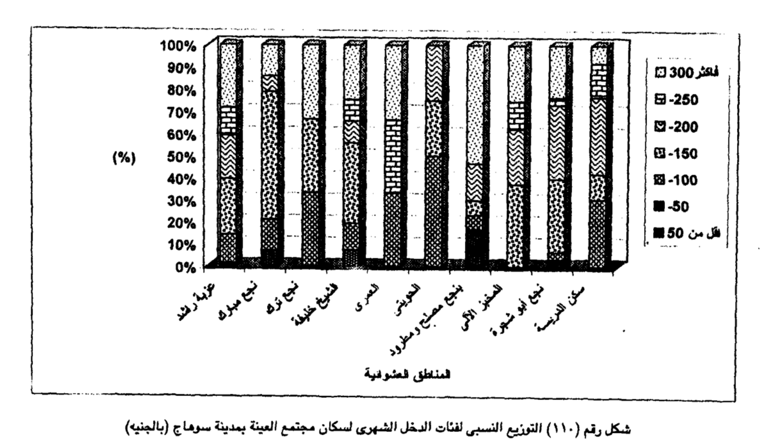
(ب) أن فئة الدخل ١٠٠ –< ٢٠٠ جنيه/شهر (١٢٠٠ –< ٢٤٠٠ جنيه/سنة) تستأثر بنحو ٤٠,٣٪ من جملة أفراد العينة ، وترتفع النسبة عن هذا الحد فى العشوائية الريفية ، فى حين تتوافق النسبة مع المتوسط فى الإجراء ذات الغالبية العاملة فى القطاع الحكومى ، كما هو الحال فى سكن عمال الدريسة .

(حـ) تشكل فئة الدخل ٢٠٠–< ٣٠٠ جنيه شهرياً (٢٤٠٠–<٣٦٠٠ جنيه/سنة) نحو ٢٨,١٪ .

(د) أما فئة الدخل ٣٠٠ جنيه فاكثر / شهر (٣٦٠٠ جنيه فاكثر/سنة) ، فتشكل نحو ٢٦,٧٪ .

---

(١) أيمن عيسى ، المرجع السابق ، ص ١٩١



شكل رقم (١١٠) التوزيع النسبى لفئات الدخل الشهرى لسكان مجتمع العينة بمدينة سوهاج (بالجنيه)

(هـ) من خلال الدراسة الميدانية تبين أن فئات الدخل المرتفعة ترتبط بالحرف الفنية كما هو الحال في ورش إصلاح السيارات ، وفي بعض الخدمات كسائقي السيارات الأجرة ، هذا فضلاً عن بعض العاملين بالحكومة ممن بلغوا سن التقاعد أو اقتربوا منه ، وكذلك العاملون في بعض المصالح الحكومية عالية الأجر ، كالمصانع والبنوك والتربية والتعليم ، حتى مع تدني الوظيفة . أما الدخول المنخفضة فترتبط ببعض الحرفيين وعمال اليومية ، والفلاحون ، ومن لا عمل لهم .

(١٣-٤) : الخصائص السكنية والخدمية للعشوائيات بمدينة سوهاج

تنعكس خصائص السكان في البحث السابق على كثير من الخصائص السكنية والخدمية بالمناطق العشوائية ، وهو ما سوف نعالجه في الصفحات التالية ، لبيان خصائص المسكن وخدماته في جوانبها الإيجابية والسلبية واختلاف ذلك عن الأحياء الأخري بالمدينة فالمسكن الصحي هو الذى تتوافر فيه مساحة لكل فرد من أفراد الأسرة للنوم ، والأكل والمعيشة ، ومكان للطبخ والنظافة الشخصية ، كما تتوفر فيه إضاءة وتهوية طبيعية كافية ، مع بقاء الشمس داخل المسكن فترة كافية ، بالإضافة إلى مياه نقية وصرف صحي ووسيلة صحية لجمع القمامة والتخلص منها [١] .

ومن الأشكال التالية يوضح خصائص المسكن وخدماته بالمناطق العشوائية بمدينة سوهاج ، ومنه يمكن أن ننتهي إلى ما يلي :

١ - المسكن

(أ) نوع المسكن : تشير بيانات نوع المسكن إلى أن المنزل بأكمله يعد وحدة السكن الرئيسية بالمناطق العشوائية بالمدينة ، إذ يشكل ٧٠,٣٪ من جملة مساكن أفراد العينة ، ويسود ذلك في الأجزاء التي تحتوي على نويات ريفية ، أما الشقق فتستأثر بنحو ٢٧,٢٪ من جملة المساكن ، وتنتشر في الأجزاء التي تسود فيها المساكن الشعبية فضلاً عن المساكن الحديثة ، أما الغرفة المفردة فلا تشكل سوى نسبة يسيرة ٢,٥٪ .

---

١ - أحمد خالد علام ، سمير سعد علي ، مصطفى محمد الديناري ، التخطيط الاقليمي ، الطبعة الأولى الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٤٢٧ انظر - أيضاً ، محمد محمد عجمية وآخرون ، تحسين البيئة وأثرها اجتماعياً وصحياً على الساكنين ، بحوث وتوصيات الاسكان الحضري ، وزارة الاسكان والمرافق ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٤١

(ب)مساحة المسكن : تتسم المناطق العشوائية – هنا – بصغر مساحة المسكن ، فأغلبها تقام على مساحات قزميه تتراوح ما بين ٤٠–١٠٠ مترا مربعا ، الأمر الذى يعكس ظروف الدخل وطبيعة السكان ، فنحو ٣١٪ من المساكن تقل مساحتها عن ٥٠ متراً مربعا ، أما المساكن التى تتراوح مساحتها ما بين ٥٠ إلى أقل من ٧٥ مترا مربعا ، فتشكل ٢٨,٨٪ وتشكل المساكن ذات المساحة بين ٧٥ إلى أقل من ١٠٠م٢ نحو ١٨,٨٪ ، أى أن السيادة للمساحات الصغيرة أقل من ١٠٠م٢ إذ تستأثر بنحو ٧٨,٦٪ من جملة اسر العينة أما المساحات أكبر من ١٠٠م٢ فلا تشكل سوى ١٧,٦٪ (صورة رقم ١) .

(حـ)عدد الغرف بالمسكن : وهو أحد النتائج المترتبة على ضيق المساحة ولكن طبيعة المساكن فى المناطق الريفية قد تخل بقلة عدد الغرف ، فنحو ٤٠,٤٪ من المساكن تتكون من ثلاث غرف ، ونحو ٢٠,٤٪ من المساكن تتكون من غرفتين ، أى أن حوالى ثلثى المساكن تتكون من غرفتين وثلاث غرف . ويسود ذلك فى المساكن الحكومية (الشعبية والدريسة) ، أما عن المساكن ذات المكونات الأكبر ، فنجد أن ٢٠,١٪ من المساكن مكونة من خمس غرف ، ونحو ١٣,٢٪ من أربع غرف ، ويسود ذلك الجهات ذات النويات الريفية ، أما المساكن التى تتكون من غرفة واحدة فتشكل ٥٪ فقط ، وهى عبارة عن جيوب سكنية محصورة بين الأنواع السابقة .

(د) ملكية المسكن : وفيها نرى أن ثلثى المساكن (٦٦,٥٪) مملوكة ملكية خاصة ، أما المساكن المؤجرة فتشكل ٢٣,٥٪ فى حين يشكل السكن الإدارى نحو ١٠٪ من جملة مساكن أفراد العينة ويلاحظ أن نسبة الملكية الخاصة ترتفع فى النجوع الريفية ، فى حين تقل فى الجهات ذات السكن الحكومى ، وتصل ذروتها فى مساكن الدريسة .

(هـ) القيمة الإيجارية للمسكن : وترتبط بالعنصر السابق ، فنحو ٦٦,٥٪ من المساكن لا تدفع ايجارا ، لكونها ملكية خاصة ، أما المساكن المؤجرة تشكل ٢٣,٥٪ من جملة المساكن لأفراد العينة ، وأما السكن الإدارى وهو أحد الأشكال المؤجرة التى يخصم قيمتها الإيجارية من الراتب الشهرى ، فيشكل ١٠٪ من جملة المساكن .

وبالنسبة للمساكن المؤجرة ، فإن نحو ٨,٠٪ تبلغ قيمتها الإيجارية أقل من عشرة جنيهات ، ونحو ٥٦,٠٪ تتراوح القيمة الإيجارية لها بين عشرة جنيهات وأقل من ٥٠ جنيه ، ونحو ٣٢,٠٪ من المساكن المؤجرة ، تبلغ قيمتها الإيجارية بين ٥٠ وأقل من ١٠٠ جنيه ، وأما المساكن ذات القيمة الإيجارية أكثر من مائة جنيه فلا تشكل سوى ٤,٠٪ من جملة المساكن المؤجرة .

٢ - المسكن وخدمات البنية الأساسية

إن الوضع غير القانونى للمساكن العشوائية يمنع أغلب السكان من الحصول على اتصال قانونى بخدمات البنية الأساسية (المياه - الكهرباء - الصرف) ، هذا فضلا أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم يقوم السكان باستخدام الوسائل البديلة لتوفير ذلك ، ففى حالة المياه يتم حفر الآبار أو الطلمبات الخاصة ، أو باستخدام الصنانير العامة ، أو بالشراء من الباعة الجائلين ، أو من الجيران ممن لديهم خطوط المياه النقية ، أما فى حالة الكهرباء ، يقوم السكان باستخدام موالدات خاصة أو الإضاءة التقليدية بالكيروسين ، وفى حالة الصرف الصحى تستخدم البيارات الخاصة أو التخلص اليومى من المخلفات فى المجارى المائية المجاورة أو فى الأماكن الخربة .

(أ) مصدر المياه : إن توفير المياه النقية للشرب بكميات كافية تصل إلى كل مسكن ، تحت ضغط مناسب هو مطلب أساسى لكل مسكن صحى ، ونظرياً يجب أن يكون لكل موقع يقام عليه مسكن وصلة بشبكة مياه الشرب [١] وفى عشوائيات مدينة سوهاج يتمتع ٩٦,٩٪ من المساكن بالمياه من شبكة عامة ، ونحو ١,٦٪ من بئر خاص ، و ١,٦٪ أخرى يحصلون على المياه من الجيران . وتتمتع جميع المساكن الحكومية والحديثة - بعد المصالحة مع مجلس المدينة بمصدر للمياه من شبكة عامة ، أما المصادر الأخرى فتوجد فى النوبات الريفية .

(ب) مصدر الإضاءة : تتمتع ٩٨,٢٪ من المساكن بعشوائيات المدينة بالإضاءة من شبكة عامة ، أما النسبة الباقية فتنقسم بالتساوى بين الإضاءة من

(١) أحمد خالد علام وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٤٢٨

مولدات خاصة أو بالكيروسين ، وهى نسب تفوق معدلات المدينة فنسبة الإضاءة من شبكة عامة ٨٧,٧٪ ، والمصادر الأخرى ٥,٥٪ ، أما المبانى فى غير المضاءة فتشكل ٥٦,٨٪ [١] .

(حـ) الصرف الصحى : تمتع ٨٣,٧٪ من المساكن بالصرف الصحى للمواد السائلة فى الشبكة العامة للمدينة ، ونحو ١٥,٧٪ تتصرف فى بيارة خاصة نحو ٠,٦٪ من المساكن لا تتمتع بالصرف ويتم ذلك بالتخلص اليومى وتبلغ نسبة الصرف فى شبكة عامة بالمدينة ٧٤,٠٪ ، والأشكال الأخري ١٣,٢٪ ، أما النسب الباقية ١٢,٨٪ فلا تتمتع بالصرف الصحى [٢] .

(د) النظافة : أما عن نظافة الشوارع والطرقات فنحو ٥١,٧٪ من المساكن تعتمد فى النظافة على عربات مجلس المدينة ، أما ٤٨,٣٪ من المساكن فتعتمد فى ذلك على الجهود الذاتية وتعانى كل المناطق من مشكلة النظافة رغم سداد السكان لرسوم النظافة لمجلس المدينة انظر الصور أرقام (٢-٤)

٣ - المسكن وخدمات الضرورية والكمالية :

وفيما يتعلق بمدى تمتع السكان بالخدمات الضرورية والكمالية بالسكن ، فيمكن أن نتبين ما يلى :

(أ) توافر المرحاض : تشير نتائج استطلاع الرأى إلى أن ٨٦,٣٪ من المساكن التى شملتها العينة تمتع بوجود المرحاض (ولكن ٥١,٦٪ منها غير مجهزة ، و ٤٨,٤٪ منها مجهزة) ، أما نحو ١٠,١٪ من المساكن فلا تتمتع بوجود المرحاض ، أما النسبة الباقية فغير مبينه (٠,٦٪) .

(ب) توافر الحمام : تشير النتائج إلى أن ٩٣,٠٪ من المساكن يوجد بها حمام (منها ٦١,٣٪ مجهزة ، و ٣٨,٤٪ غير مجهزة) . ويرجع عدم توافق النسب هنا بين توافر المرحاض وتوافر الحمام إلى الخلط بين مفهوم المرحاض والحمام ، فهما لدى البعض مترادفان . أما نحو ٦٪ من جملة المساكن فلا يوجد بها حمام ، والنسبة الباقية (١٪) فهى لغير المبين .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ ، المصدر السابق ، ص٤٣/٤٥ .

(٢) المصدر السابق ، ٤٣-٤٥

(حـ) توافر المطبخ : تشير النتائج إلى أن ٨٧,١٪ من المساكن تتمتع بوجود المطبخ (منها ٦٣,٣٪ مجهزة ، و ٣٦,٧٪ غير مجهزة) ، أما نحو ١١,٩٪ من المساكن فلا يوجد بها المطبخ ، ويتضح ذلك فى الأماكن التى تسود فيها الوحدات السكنية صغيرة المساحة مثل الريفية ، أو التى صممت منذ البداية بدون وجود المطبخ ومن ثم يضيفه السكان بشكل عشوائي ، والنسبة الباقية (١٪) فهى لغير المبين .

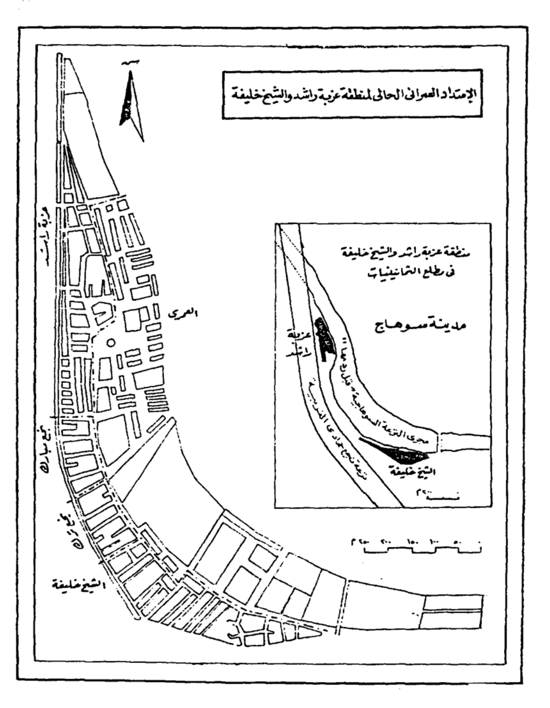
(د) الوقود المستخدم فى المطبخ ، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بتوافر المطبخ ، فنحو ٧٥,٥٪ من الأسر تستخدم أنابيب البوتاجاز كوقود فى المطبخ ، فى حين يستخدم الكيروسين نحو ٢٤,١٪ من الأسر ، أما النسبة اليسيرة من الأسر ٠,٤٪ فيستخدمون الحطب كوقود .

(هـ) وأما عن نسبة ما تمتلكه الأسر من أجهزة منزلية : وهى تعكس المقدرة المالية للسكان وتعد مؤشراً عن الوضع الاقتصادى والاجتماعى لهذه المناطق ويأتى ترتيب نسب ما تمتلكه الأسر من أجهزة منزلية على النحو التالى ، فنجد أن ٩٣٪ من الأسر يمتلكون جهاز التليفزيون ، و ٨٥,٣٪ يمتلكون الغسالة ، و ٧٩٪ للبوتاجاز ، و ٧٣,٧٪ للثلاجة ، وهى تعد إحدى ضروريات الحياة فى المدن فى الوقت الحاضر فى حين تنخفض نسبة ملكية الأسر للأجهزة المصنفة كمالية بالنسبة لهم ، فتتدرج من ١٩,١٪ للتليفون ، وإلى ٥٪ للفيديو ، وإلى ٤,٧٪ للسيارة الخاصة .

(١٣-٥) : البناء الداخلى للمناطق العشوائية بمدينة سوهاج

يعنى هذا الجانب بدراسة خصائص التركيب الداخلى للمناطق العشوائية من حيث التركيب الوظيفى (استخدامات الأرض) والتركيب العمرانى ، والعوامل المؤثرة فى ذلك ، والمشكلات الناجمة عن خصائص استخدامات الأرض والبناء العمرانى وذلك فى محاولة لمعرفة جوانب التفرد والمشاركة بينها وبين المناطق الحضرية الأخرى .

وكما ذكر فى التقديم ، سوف تقتصر المعالجة على منطقة عزبة راشد – العمرى – الشيخ خليفة ، للأسباب التى وردت سلفا وتقع عينة الدراسة الشكل رقم (١١١) فى جنوب غرب المدينة ، وتبلغ مساحتها ٨٢,١ فدان (٤,٠٪ كم٢) ، أى ما يعادل ٨,٥٪ من مساحة عشوائيات المدينة الحالية ، وتحدها من الشرق منطقة غرب الكوبرى (إحدى مكونات النواة القديمة للمدينة) ومن الغرب ترعة نجع حمادى الغربية ، ومن الشمال امتداد منطقة غرب الكوبرى والمخبز الآلى وحوض الثلاثين ، ومن الجنوب منطقة الحويتى والمنطقة فى الأصل – أرض زراعية امتد إليها العمران المدينى غربا ، كما انها تضم مجموعة من النويات الريفية (عزبة أحمد باشا رشاد سابقاً) ، ونجع مبارك ونجع ترك ، وتجع الشيخ خليفة ، أما منطقة العمرى فهى منطقة حديثة القيام ، نمت فوق جزء من الترعة السوهاجية بعد ردمها .


الإمتداد العمراني الحالي لمنطقة عزبة راشد والشيخ خليفة
منطقة عزبة راشد والشيخ خليفة
في مطلع الثمانينيات
مدينة سوهاج
العرى
الشيخ خليفة

شكل رقم (١١١)

١ - التركيب الوظيفى :

من دراسة الجدول رقم (٧٩) ، والشكل رقم (١١٢) ، يمكن تتبع سمات استخدام الأرض بالمنطقة موضوع الدراسة على النحو التالى :

جدول رقم (٧٩)

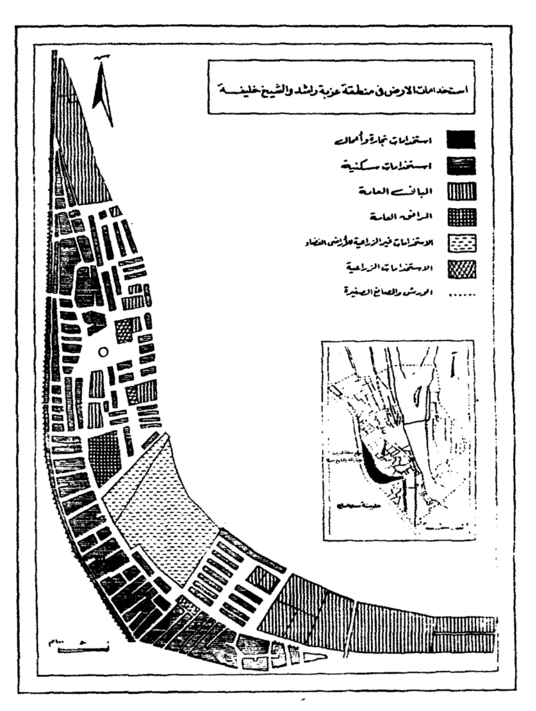
التوزيع المساحى (المطلق - النسبى) لاستخدام الأرض
بمنطقة عزبة راشد - العمرى - الشيخ خليفة [١]

الاستخدامات	المساحة / فدان	النسبة ٪
السكنى	٣٥,٧	٥٥,٩
التجارى	١,١	١,٧
المبانى العامة	١٦,٤	٢٥,٧
الورش والصناعات	٠,٦	٠,٩
المرافق العامة	٩,٠	١,٤
الاستخدامات غير الزراعية للأرض الفضاء	٨,٣	١٣,٠
الاستخدامات الزراعية	٠,٩	١,٤
الجملة	٦٣,٩	١٠٠,٠

(أ) تبلغ مساحة المنطقة موضوع الدراسة ٨٢,١ فدان ، منها حوالى ١٨,٢ فدان تحتلها شوارع وطرقات المنطقة ، بنسبة ٢٢,٢٪ ، فى حين تشغل المنطقة المبنية ٧٧,٨٪ ، هذا عن الاستخدام بحجمه الكبير ، وأرض المنطقة مستغلة استغلالا كاملا وليست هناك إمكانية التوسع ، إلا فى حالات الأحلال أو التوسع الرأسى .

---

(١) الجدول من حساب الباحث عن الدراسة الميدانية والخريطة مقياس ١/٥٠٠٠


استخدامات الارض فى منطقة عزبة راشد والشيخ خليفة
استخدامات تجارة وأعمال
استخدامات سكنية
المبانى العامة
المرافق العامة
الاستخدامات غير الزراعية والأراضى الفضاء
الاستخدامات الزراعية
الورش والصنائع الصغيرة

شكل رقم (١١٢)

(ب) تفوق الاستخدامات السكنية فئات استخدام الأرض بالمنطقة ، وفى أية مدينة متوسطة الحجم تشغل الاستخدامات السكنية ما بين ٣٠-٤٠٪ من المساحة المبنية [١] . وفى منطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة تشغل الاستخدامات السكنية نحو ٣٥,٧ فدان ، أى ما يعادل نحو ٥٥,٩٪ من المساحة المبنية فقط ، وتقع المنطقة السكنية - فى معظمها - فى مناطق عزبة راشد - الشيخ خليفة ، ويوضح الجدول التالى رقم (٨٠) والشكل رقم (١١٢) ، توزيع المبانى السكنية بالمنطقة ، ومنه يمكن القول :

١ - تضم المنطقة ١٧٩٤ مبنيًا سكنيًا أى ما يعادل ٩٧,٩٪ من مبانى المنطقة ، تتوزع على أقسام المنطقة بشكل متفاوت ، فتضم منطقة الشيخ خليفة ٤١,٨٪ وعزبة راشد ٣٩,٩٪ ، وتجع مبارك ٨,٠٪ وتجع ترك ٧,١٪ ، العمرى ٣,٢٪ .

٢ - تضم المنطقة ٦١٤٩ وحدة سكنية (شقة - بيت بأكمله - غرفة) ، بمتوسط ٣,٤ وحدة للمبنى ، وتتوزع الوحدات السكنية على أقسام المنطقة بشكل متفاوت - هى الأخرى - فتضم الشيخ خليفة ٣٦,٢٪ ، وعزبة راشد ٢٨,٥٪ والعمرى ٢٣,٧٪ ، ونجع مبارك ٥,٩٪ ، ونجع ترك ٥,٦٪

جدول رقم (٨٠)

التوزيع المطلق والنسبى والكثافى للمبانى والوحدات السكنية بالمنطقة [٢]

المكونات	المبانى السكنية		الوحدات السكنية		المساحة الكلية	كثافة المبانى	كثافة الوحدات السكنية
	العدد	٪	العدد	٪	فدان	مبنى/فدان	وحدة/فدان
العمرى	٥٧	٣,٢	١٤٦٠	٢٣,٧	٤٧,٧	١,٦	٣٠,٦
عزبة راشد	٧١٦	٣٩,٩	٧٥٣	٢٨,٥	١٤,٦	٤٩,٥	١٢,١
نجع مبارك	١٤٣	٨,٠	٣٦٠	٥,٩	٣,٩	٣٦,٧	٩٢,٣
نجع ترك	١٢٨	٧,١	٣٤٩	٥,٦	٣,٧	٣٤,٦	٩٤,٣
الشيخ خليفة	٧٥٠	٤١,٨	٢٢٢٧	٣٦,٢	١٢,٢	٦٢,٤	١٨٢,٥
جملة ...	١٧٩٤	١٠٠,٠	٦١٤٩	١٠٠,٠	٨٢,١	٢٤,٣	٧٤,٩

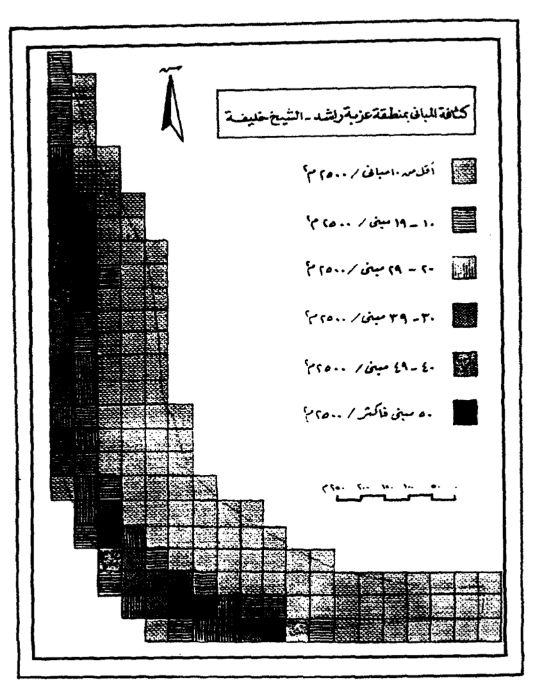
(1) Webester D.H., Urban planning and Manicipal Public policy , New York , 1958 PP. 137-181

(٢) الجدول من قياس وحساب الباحث .

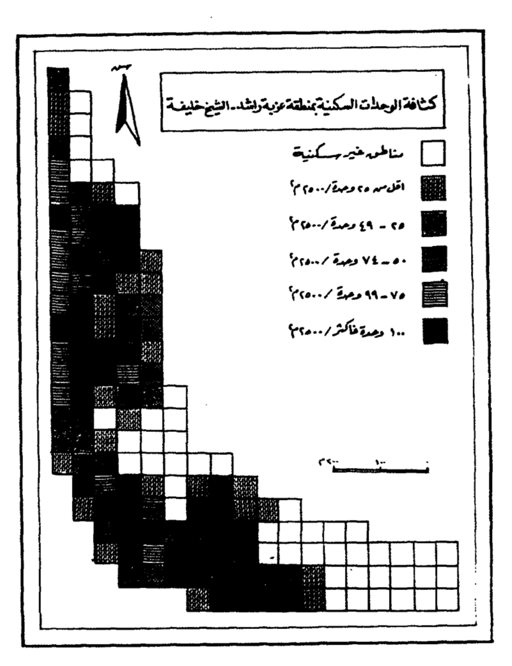
٣ - ليس هناك توافقًا بين التوزيع النسبى للمبانى والتوزيع النسبى للوحدات السكنية على مستوى أقسام المنطقة ، فالعمرى يستأثر بنحو ٣,٢٪ من المبانى ، و ٢٣,٧٪ من الوحدات السكنية ، ومرجع ذلك إلى أنها تضم المساكن الشعبية التى تتسم بتعدد الطوابق بين ٥-٦ طوابق ، وكبر عدد الوحدات فى المبنى الواحد (يتروواح العدد بين ٢٤-٧٢ وحدة فى المبنى و ٨٠ وحدة فى مساكن الإيواء) . أما عزبة راشد فتستأثر بنحو ٣٩,٩٪ من المبانى و ٢٨,٥٪ من الوحدات السكنية ومرد ذلك إلى وجود الجيوب الريفية التى تتسم بانخفاض عدد الطوابق ومكونات المبنى وينسحب القول على نجوع مبارك وترك والشيخ خليفة .

٤ - من خلال الجدول رقم (٨٠) نجد أن كثافة المبانى تبلغ ٢٢,٣مبنى/فدان ، وتبلغ كثافة المبانى أقصى حد لها فى الشيخ خليفة ٦٢,٤ مبنى/فدان ، وأدناها فى العمرى ١,٦مبنى/فدان . ومن الشكل رقم (١١٣) نجد أن كثافة المبانى أقل من عشرة مبانى/٢٥٠٠ متر مربع تشكل نحو ٥٩,٥٪ من مساحة المنطقة ، ويتركز ذلك فى منطقة العمرى حيث تسود المبانى ذات الاستخدام العام والحدائق التى تشغل مسحات كبيرة ، أما الكثافة من ١٠ أقل من ٢٠ مبنى/٢٥٠٠م٢ فتشغل ١٣,٥٪ ، ثم الفئة ٢٠-أقل من ٣٠ مبنى/٢٥٠٠ متراً مربعا (٨,١٪ من المساحة) ، والفئة ٣٠-(١٢,٨٪) ، أما قمة الكثافة ٤٠ مبنى فأكثر/لكل ٢٥٠٠م٢ ، فتشغل ٦,١٪ من مساحة المنطقة . وتعكس الكثافة العالية صغر حجم المبنى فى المناطق الحديثة والقديمة على السواء . (صورة رقم ٦) .

٥ - بالنسبة لكثافة الوحدات السكنية فيبلغ متوسطها ٧٤,٩ وحدة/فدان ، شكل رقم (١١٤) وتبلغ الكثافة أقصاها فى الشيخ خليفة (١٨٢,٨مبنى/فدان) ، وأدناها فى العمرى (٣٠,٦ مبنى/فدان) ، ويعكس ارتفاع الكثافة صغر حجم الوحدات داخل المبنى الواحد ، وإلى ارتفاعات المبانى ، أما انخفاض الكثافة فيعكس قلة الاستخدامات السكنية فى مقابل الاستخدمات الأخرى ، كما هو الحال فى منطقة العمرى ، وتفوق معدلات كثافة المبانى والوحدات السكنية مثيلاتها فى أجزاء المدينة الأخرى (غير العشوائية) .


كثافة المباني بمنطقة عزبة رلشد ـ الشيخ خليفة
أقل من ١٠ مباني / ٢٥٠٠ م٢
١٠ ـ ١٩ مبنى / ٢٥٠٠ م٢
٢٠ ـ ٢٩ مبنى / ٢٥٠٠ م٢
٣٠ ـ ٣٩ مبنى / ٢٥٠٠ م٢
٤٠ ـ ٤٩ مبنى / ٢٥٠٠ م٢
٥٠ مبنى فأكثر / ٢٥٠٠ م٢

شكل رقم (١١٣)


كثافة الوحدات السكنية بمنطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة
مناطق غير سكنية
اقل من ٢٥ وحدة/٢٥٠٠م٢
٢٥ - ٤٩ وحدة/٢٥٠٠م٢
٥٠ - ٧٤ وحدة/٢٥٠٠م٢
٧٥ - ٩٩ وحدة/٢٥٠٠م٢
١٠٠ وحدة فاكثر/٢٥٠٠م٢

شكل رقم (١١٤)

٦ – ومما هو جدير بالملاحظة : أن سكان المساكن الشعبية يلجأون إلى تعديلات المسكن ليناسب حاجاتهم مثل ضم البلكونات والتعديلات الداخلية ، مما يضيف عشوائية إلى هذه المساكن ، ويرجع ذلك إلى أن التصميم لم ينبع من حاجة المساكن فى البداية ، فهى تصميمات مفروضة ، هذا فضلا عن ارتفاع نسبة ملاك هذه الوحدات الأمر الذى يتيح لهم عملية التعديل (١) .

٧ – ومن مشكلات المناطق العشوائية فى هذا الجانب عدم توفر السكن المناسب وتداعى المنازل الريفية القديمة ، (وحتى الشعبية منه) وإزالة المساكن المهدمة التى تعد مصدرا للتلوث نظرا لما يتراكم بها من مخلفات .

(حـ) **الاستخدامات التجارية** ، لعل من سمات امتلاك منزل من عدة طوابق امكانية عمل نشاط تجارى بالطابق الأراضى ، حيث تعد هذه الطوابق المكان الرئيسى للانشطة التجارية فى المناطق العشوائية ، وفى منطقتنا موضوع الدراسة تحتل الاستخدامات التجارية اجزاء من مبان سكنية أو مبانى عمل كأسوار الأندية والساحات الشعبية وتشغل هذه الاستخدامات مساحة قدرها ١٠١ فدان ، أى ما يعادل ١,٧٪ من المساحة الصافية للمنطقة ، ويتسم توزيعها بالتركز ويبلغ عدد المحلات التجارية ١٥٩ محلا ، (منها ٤٣,٤٪ فى العمرى ، و ٢٦,٤٪ فى عزبة راشد ، ٢١,٤٪ فى الشيخ خليفة ، و٦,٣٪ فى نجع مبارك و ٢,٥٪ فى نجع ترك) . وتتسم المحلات بالتركز فى بعض الجهات كما هو الحال فى منطقة العمرى حول سور نادى الرى والجمعية الاسلامية ، ومركز شباب ناصر ، أما المناطق الأربع الأخرى فتتسم المحلات التجارية بالتداخل مع الاستخدامات الأخرى ، وتقوم المحلات بالامداد بالمتطلبات اليومية للسكان وفضلا عن ذلك هناك الباعة الجائلين الذين يعدون مصدرا للمأكولات الطازجة والمطهية .

ويعانى سكان المنطقة من عدم كفاية المحلات التجارية ، ومن ثم تفتقر المنطقة إلى أسواق مجمعة قريبة ، كما يعانون من مشكلة الباعة الجائلين الذين لا يلتزمون بالأماكن المخصصة لهم .

---

(١) أيمن عيسى عبد العليم ، المرجع السابق ، ص ١٩٩

(د) **المباني العامة** ، وتضم المدراس والمساجد والملاعب والجمعيات والنوادي وغيرها وتشغل هذه الاستخدامات ١٦,٤ فدان ، أي ما يعادل ٢٨,٧٪ من المساحة الصافية ، ويبلغ عدد المباني العامة ٢٢ مبنى ، معظمها بمنطقة العمرى (٦٨,٢٪) ، تليها عزبة راشد ١٨,٢٪ والشيخ خليفة ١٣,٦٪ وهى لا تخدم المنطقة فقط بل تخدم المناطق المجاورة إلى الشرق منها .

وتفتقر المنطقة إلى استخدامات الأرض الخاصة بالاتصال والمواصلات العامة ، والخدمات الصحية ، وتعتمد فى ذلك على المناطق المجاورة ، كما تفتقر إلى خدمات الأمن والطوارىء .

(هـ) **الورش والصناعات** وتتسم بصغر مساحاتها ، كما أنها تحتل أجزاء من الطابق الأرض للمبانى وليست لها مواضع مستقلة ، ومعظم النشاط المرتبط بها يتم فى نهر الشارع أمامها وتشغل هذه الاستخدامات ٠,٦ فدان تقريباً أى ما يعادل ٠,٩٪ من المساحة الصافية (فى أية مدينة غير صناعية ، تكون المساحة المخصصة للصناعة أقل من ٥٪ من المنطقة المبنية) [1] ويبلغ عدد الورش بالمنطقة ١١٩ ورشة ، معظمها لاصلاح السيارات ٧٤٪ ، وتتركز على الترتيب فى عزبة راشد ، وتجع ترك ، ونجع مبارك ، والشيخ خليفة ، والعمرى ، ويلى ذلك ورش النجارة واللحام . صورة رقم (٨)

وتشكل الاستخدامات الصناعية أحد أهم مشاكل السكان بالمنطقة ، وتشير نتائج استطلاع الرأى إلى ضرورة نقل هذه الورش خارج المنطقة السكنية . وفى لقاء مع السيد رئيس حى غرب ، تبين أنه تم اختيار منطقة على الهامش الصحراوى غرباً – بالقرب من منطقة الدير – لنقل هذه الورش [٢] .

(و) **المرافق العامة** . وتتمثل فى مرفق عام واحد وهو محطة الرفع الرئيسية للصرف الصحى ، وتقع فى منطقة العمرى ، وتخدم المدينة بأسرها ، وتحتل ٠,٩ فدان أى ما يعادل ١,٤٪ من المساحة الصافية ، وتفتقر المنطقة بأقسامها إلى مرافق النقل والتليفون العام ، والاطفاء .

---

(1) Webester, D.H., OP.Cit ., PP. 137-181

(٢) حديث شخصى مع السيد الاستاذ/ محمد أبو الفتوح عصام الدين رئيس حى غرب .

(ز) **الاستخدامات غير الزراعية للاراضى الفضاء** ، وتشمل جراج هيئة النقل العام و جبانة المدينة (الجديدة) ، ويقعان فى منطقة العمرى ، ويشغلان مساحة ٨,٣ فدان أى ما يعادل ١٣,٠٪ من المساحة الصافية .

(ح) **الاستخدامات الزراعية** ، وتضم المشاتل والحدائق المفتوحة ، وتقع فى منطقة العمرى ، وعددها ثلاثة ، (حديقتان صغيرتان ، ومشتل) ، ويحتل هذا الاستخدام ٠,٩ فدان ، أى ما يعادل ١,٤٪ من المساحة الصافية .

٢- التركيب العمرانى للمناطق العشوائية (عزبة راشد - الشيخ خليفة)

يعد التركيب العمرانى أحد الملامح التى تميز الاسكان العشوائى ، فهو الذى يعطى الانطباع الأول عن تلك المناطق ، وعند دراسة هذا الجانب لا ينبغى أن تركز على الجوانب السلبية ، بل ينبغى أن نتعرف من خلالها على مكونات تلك المواقع باكملها ، ومعرفة الايجابيات والسلبيات واقتراح الحلول .

والتركيب العمرانى هو المحصلة النهائية لكل تطور ونمو ، ويتألف أى تجمع عمرانى من عنصرين رئيسيين هما الشوارع وبلوكات المبانى ، ونظراً لعدم وجود قواعد ونظم للتقسيم والبناء يلتزم بها السكان فى المناطق العشوائية - فيما عدا اساليب التخطيط التلقائى - فإن الشوارع والمبانى تخرج كنتاج تلقائى غير مدروس ، وتحت ظروف ضغوط اقتصادية واجتماعية وثقافية قاهرة ، ومن ثم تضيق الشوارع وتتسع ، وتتعرج وتتكسر وكذلك تتباين المبانى فى الارتفاع والمظهر والتكوين الداخلى

وفى منطقتنا - موضوع الدراسة - تكشف عناصر التركيب العمرانى اساسيات التخطيط التلقائى للسكان وسوف تتم معالجة التركيب العمرانى من خلال دراسة الشوارع ثم بلوكات البناء على النحو التالى :

أولاً : شبكة الشوارع

إذا كان المسكن هو أهم المبانى ، فان الشوارع هى أهم الأماكن الخالية ، وتكشف شبكتها عن الخطة وصفات الموضع والمناخ والتطور العمرانى والاقتصادى والاجتماعى ، وقد سبق أن أوضحنا أن شبكة الشوارع بالمنطقة تحتل ٢٢,٢٪ من جملة مساحة المنطقة ، وهذه نسبة أقل من النسبة المثالية ، والتى يتعين فيها أن تحتل

الشوارع ما يعادل ٣٥٪ من مساحة المنطقة المبينة [1] وهو ما يعكس - إلى حد كبير - شدة الطلب على المساحات الصالحة للبناء ، وتنشأ الشوارع فى تلك المناطق غير مخططة ومملوكة للأفراد . حيث يقوم صاحب الأرض ببيع الشارع للمشترى ، ويترك المشترى مساحة أمامية وخلفية أو جانبية للشوارع ، ويتم ذلك بالاتفاق بين البائع والمشترى والجيران ، ثم تصبح ملكية الشوارع بعد ذلك للدولة .

وفى جانب أطوال وعروض الشوارع بالمنطقة ، فقد تم قياس ١٠٥ اتجاها للشوارع ، بلغ مجموع اطوالها ١٢,٧٨٠ مترا ، بمتوسط طول يبلغ ١٢٢ متراً تقريباً ، وتختلف أطوالها حسب توجيه الشارع ، فالشوارع العرضية يبلغ متوسط طولها ٧٥ متراً ، أما الشوارع الطولية فيبلغ متوسط طولها ٢٦٣ مترا . وأما عن متوسط عرض الشارع فيبلغ نحو ستة أمتار ، ولعل أكثرها اتساعا شارع ترعة نجع حمادى الغربية (١٢م) واقلها اتساعاً حارات عزبة راشد والشيخ خليفة (حوالى ٢م) ، صورة رقم (١٢) ، وعروض الشوارع بالمناطق العشوائية قليلة بوجه عام .

أما عن شكل الشوارع ، فتختلف بين المستقيم والمنحنى وذات النهايات المسدودة ، ويشاهد الشكل الأول فى مناطق الامتداد الحديث أما الثانى والثالث فيشاهدان فى النويات الريفية القديمة ، (صور ١١-١٥) ،

وأما عن اتجاهات الشوارع ، فقد قام الباحث بحصر ١٠٥ اتجاها يوضحها الجدول رقم (٨١) ، ومنها يمكن القول بأن الاتجاه الشمالى الشرقى - الجنوبى الغربى هو الأكثر عدداً ، يليه الاتجاه الشرقى الغربى ، ثم الشمال/الجنوبى ، ثم الشمال الغربى - الجنوبى الشرقى ، ولا تتفق نسب أطوالها مع نسب أعدادها ، حيث يأتى الاتجاه الشمالى - الجنوبى فى مقدمة ، يله الشمالى الشرقى - الجنوب الغربى ، ثم الشرقى - الغربى فالشمال الغربى - الجنوبى الشرقى ، حيث يمثل الاتجاه الأول العمود الفقرى لشوارع المنطقة كما سبق أن أوضحنا .

---

(1) Webester, D.H., OP.Cit ., PP. 145-180

جدول رقم (٨١)

اتجاهات شبكة الشوارع بمنطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة [١]

الاتجاه	العدد	الطول / م	متوسط الطول م
شمال - جنوبى	٢٥	٦٥٦٠	٢٦٢,٩
شرقى - غربى	٣٠	١٩٢٠	٦٤,٠
شمال شرق / جنوب غرب	٤٠	٢٨٥٠	٧١,٣
شمال غرب / جنوب شرق	١٠	١٤٥٠	١٤٥,٠
الجملة	١٠٥	١٢٧٨٠	١٢١,٧

وبالنسبة لحالة الشوارع ، فالغالبية العظمى منها مرضوفة رصفا رديئاً يعكس عشوائيتها ، وتجرى بها شبكات المياه العذبة ، والصرف الصحى ، وتبلغ نسبة الشوارع المضاءه ، نحو ٤٠٪ [٢] (صور ١١-١٥)

وتعكس شبكة الشوارع أثر مجموعة من العوامل مثل ، الأصل الزراعى للمنطقة حيث ترتبط الشوارع إلى حد كبير بقنوات الرى وحدود الأحواض الزراعية . كما تعكس سعر الأرض والبعد التاريخى ، فضلا عن طبوغرافية المنطقة والعوامل المناخية

والشوارع بمنطقة الدراسة مثلها فى ذلك مثل باقى المناطق العشوائية تعد امتداداً للمسكن أو المتجر أو الورشة ، وتمثل فراغاً خارجياً تستكمل فيه ممارسة الأنشطة المنزلية أو الحرفية التى يصعب ممارستها ، نظراً لضيق مساحة المسكن أو مكان العمل [٣] .

ثانيًا : بلوكات المبانى :

ويقصد بها الجزر من المبانى المحددة بمجموعة من الشوارع من الخارج ، وهى الناتج الطبيعى لشبكة الشوارع بالمكان ، وسوف تتم معالجتها من خلال النقاط التالية :

---

(١) الجدول من قياس وحساب الباحث .

(٢) محافظة سوهاج ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مصدر سابق ، بدون ترقيم .

(٣) محمد عبد الله سراج ، المرجع السابق ، ص ١٦١

(أ) **الشكل والتنظيم** : تنظيم بلوكات المبانى فى صور قطع مربعة أو مستطيلة ، قد تكون على درجة من الانتظام ، كما هو الحال فى الامتدادات الجديدة بالمنطقة ، وقد لا تكون منتظمة ، حيث يصبح الموقع - فى بعض الأحيان - كتلة عمرانية متداخلة يصعب معها تحديد البلوك السكنى أو غير السكنى ، كما هو الحال فى النويات الريفية فى عزبة راشد - الشيخ خليفة .

ويرتبط ببلوكات المبانى قطع أراضى البناء ، وتتراوح القطع - فى المنطقة - بين ٥٠-٨٠-١٠٠ متراً مربعاً ، وذلك فى مواضع الملكيات الخاصة . أما الملكيات العامة والحكومية فتزيد بها مساحات القطع ، ويختلف ذلك باختلاف استخدامات الأرض ، وتتسم البلوكات السكنية الخاصة بعدة سمات ، منها ، تباين مسطحات القطع داخل البلوك السكنى ، بين الكبير والصغير ، بصورة عشوائية . ويرتبط ذلك بسعر الأرض والدخل ، كما أنها تأخذ شكلاً مستطيلاً من أجل الاستفادة القصوى بالواجهة على الشوارع ، وبما يتيح للبائع دخلاً كبيراً ، كما أن البناء يتم على جملة المساحة ولا تترك فراغات إلا فى بعض المناور والأجزاء الداخلية للتهوية والإضاءة ، كما أن القطع مغلقة من ثلاث أضلاع فيما عدا الضلع الذى يمثل واجهة المبنى ، أى أن قطع البناء فى البلوك الواحد تشترك فى ثلاث أضلاع ، وفى بعض الأحيان تكون القطع مغلقة من كل حدودها فيما عدا جزء صغير يمثل مدخلاً ، كما تشاهد المداخل المسقوفة فى الأجزاء التى تمثل بوابات العديد من المساكن بالداخل .

(ب) **أنماط المبانى** : تختلف أنماط المبانى فى المناطق الشعوائية عن مثيلاتها فى باقى أجزاء المدينة ، فمنها أنماط مفروضة عليها ، ومنها الأنماط ذات الخصوصية ، ومنها الأنماط الحديثة ، كما تنعدم فيها الأنماط الفاخرة أو أنماط الرفاهية ، وتتسم المنطقة موضوع الدراسة بسيادة الأنماط السكنية ، حيث تشكل مبانى السكن الحديثة ٧٦,٥٪ من جملة المبانى ، فى مقابل ٢٠,١٪ للمساكن الريفية ، و ٢,٣٪ للمساكن الشعبية ومساكن الإيواء ، أى أن المبانى السكنية تشكل ٩٨,٩٪ من جملة المبانى بالمنطقة ، أما مبانى

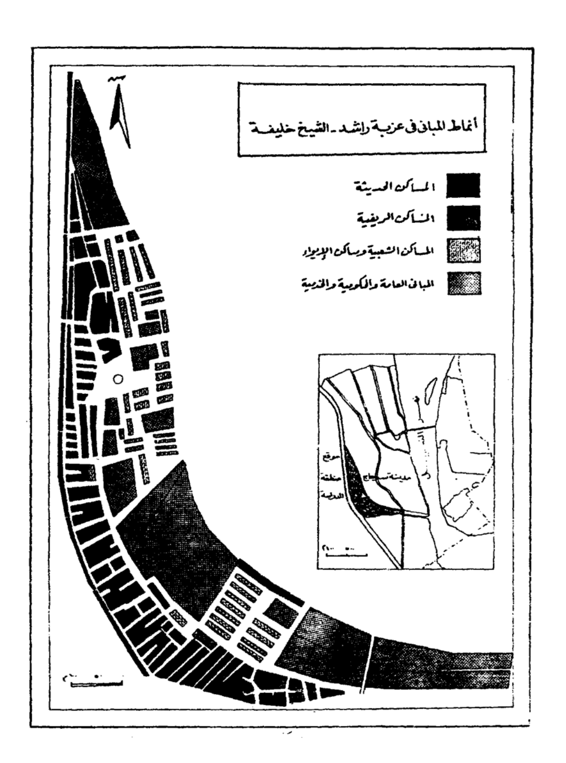
العمل والخدمات فلا تشكل سوى ١,١٪ . والجدول رقم (٨٢) والشكل رقم (١١٥) يمكن أن نقسم أنماط المبانى إلى :

جدول رقم (٨٢)

التوزيع النسبى لأنماط المبانى بمنطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة (٪) [١]

نمط المبنى	العمرى	عزبة راشد	نجع مبارك	نجع ترك	الشيخ خليفة	الجملة
مبانى العمل	٠,٤	-	-	-	-	٠,٤
مبانى عامة	١٣,٠	-	-	-	-	٠,٦
مرافق عامة	٢,٦	-	-	-	-	٠,١
مساكن حديثة	١٦,٩	٧٩,٦	٩٢,٣	٧٥,٨٧	٧٦,٨	٧٦,٥
مساكن ريفية	٦,٥	٢٠,٤	٧,٧	٢٢,٧	٢٣,٢	٢٠,١
مساكن شعبية وإيواء	٥٠,٦	-	-	١,٥	-	٢,٣
جملة ...	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(١) الجدول من حساب الباحث عن المسح الميدانى .


أنماط المباني في عزبة راشد - الشيخ خليفة
المساكن الحديثة
المساكن الريفية
المساكن الشعبية ومساكن الإيواء
المباني العامة والحكومية والخدمية
موقع
منطقة
الدراسة
مدينة

شكل رقم (١١٥)

١ - المساكن الحديثة ، ويبلغ عددها ١٣٨٨ مبنى ، تشكل ٧٦,٥٪ من جملة المبانى ، تستأثر منطقة الشيخ خليفة بنحو ٤١,٥٪ منها ، تليها عزبة راشد ٤١,١٪ ، ونجع مبارك ٩,٥٪ ، ونجع ترك ٧,٠٪ ، ثم العمرى ٠,٩٪ .

٢ - المساكن الريفية ، ويبلغ عددها ٣٦٥ مبنى ، أى ما يعادل ٢٠,١٪ من إجمالى مبانى المنطقة تستأثر منطقة الشيخ خليفة بنحو ٤٧,٧ منها ، تليها عزبة راشد ٤٠٪ ، ونجع ترك ٧,٩٪ ، ونجع مبارك ٣٪ ، ثم العمرى ١,٤٪ .

٣ - المساكن الشعبية ومساكن الإيواء ، ويبلغ عدد مبانيها ٤١ مبنى أى ما يعادل ٢,٢٪ من جملة مبانى المنطقة . وتنتشر معظمها فى منطقة العمرى ، مع وجود عدد يسير منها فى نجع ترك .

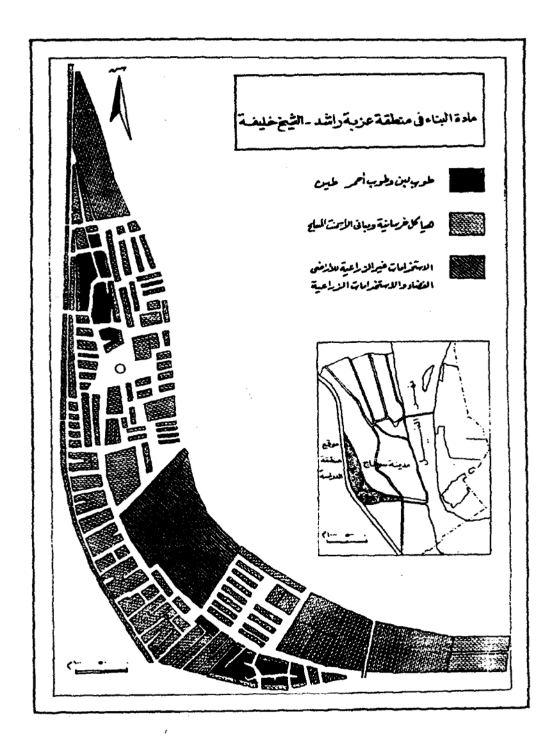
٤ - مبانى العمل والمبانى العامة والخدمات ، وتختلف فى أنماطها باختلاف طبيعة الاستخدام ، ويبلغ عددها ٢٠ مبنى تشكل ١,١٪ من جملة مبانى المنطقة ، وتتركز جميعها - هى الأخرى - فى منطقة العمرى .

٥ - وعن تنوع أنماط المبانى حسب مكونات المنطقة ، فنجد أن منطقة العمرى هى الأكثر تعدداً فى أنماط مبانيها ، حيث تتمثل بها جميع الأنماط ، ويرجع ذلك إلى حداثتها وإلى أن أرضها مملوكة للدولة ومن ثم مبانيها فى معظمها حكومية ، أما باقى المكونات فتسود بها الأنماط السكنية .

(ج) **مادة البناء** : قد تكون مادة البناء انعكاس للتطور التاريخى للمكان ، أو ناتجة عن مجموعة العوامل الجغرافية المؤثرة ، وهى تكسب مجمعات المبانى مظهراً عمرانياً مميزاً ، وليس أدل على ذلك من أن المناطق العشوائية تنعت - أحياناً - من خلال مادة بنائها (أحياء العشش ، أو أحياء الصفيح .. إلخ) وفى المناطق العشوائية ، غالباً ما تكون مادة البناء فى البداية أولية وبسيطة ومؤقته ، ثم تتغير مع توافر الإمكانيات والاستقرار والأمان ، فتستبدل بالمواد الدائمة ، وإن كانت هناك بعض المناطق العشوائية التى يبدأ البناء فيها بمواد دائمة مثل الهياكل الخرسانية [1] ويشاهد ذلك الامتدادات الجديدة للمناطق العشوائية بالمدينة .

---

(١) هبة عبد الرشيد الزيدى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩


مادة البناء فى منطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة
طوب لبن وطوب أحمر طين
هياكل خرسانية ومبانى الأسمنت المسلح
الاستخدامات غير الزراعية للأرض
الفضاء والاستخدامات الزراعية

شكل رقم (١١٦)

ومن الجدول رقم (٨٣) ، والشكل رقم (١١٦) ، يمكن أن نتبين النسيج البنائى لمنطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة ، ويتمثل فى :

١ - أن مبانى الأسمنت المسلح والهياكل الخرسانية ولها السيادة ، إذ تشكل ٧٩,٧٪ من جملة الأبنية ، وتقل النسبة عن المتوسط فى الجهات ذات الأصل الريفى (عزبة راشد - الشيخ خليفة ٧٧,١٪ لكل منهما) ، فى حين ترتفع فى الجهات ذات الإسكان الحكومى (العمرى ٩٣,٥٪) وفى المناطق الحديثة (نجع مبارك ٩١,٦٪) ، ويرتبط التوزيع السابق بالملكية وتاريخ البناء .

جدول رقم (٨٣)

التوزيع النسبى للمبانى حسب مادة البناء فى منطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة (٪) [(١)]

مادة البناء	العمرى	عزبة راشد	نجع مبارك	نجع ترك	الشيخ خليفة	الجملة
الأسمنت المسلح	٩٣,٥	٧٧,١	٩١,٦	٨٨,٣	٧٧,١	٧٩,٧
الطوب اللبن	-	١٩,٤	٤,٩	٧,٨	١,٣	٩,٢
الطوب الأحمر والطين	٦,٥	٠,١	٣,٥	٣,٩	٢١,٣	٩,٧
الطوب الأحمر والاسمنت	-	١,٣	-	-	٠,١	٠,٦
الطوب الأسمنتى	-	٢,١	-	-	٠,١	٠,٨
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢ - مبانى الطوب اللبن ، ويبلغ عددها ١٥٢ مبنى ، تشكل ٩,٢٪ من جملة مبانى المنطقة ، وتتركز فى عزبة راشد (٨٣,٦٪) ، ونجع ترك (٦,٦٪) ، والشيخ خليفة (٥,٩٪) ، ونجع مبارك (٣,٩٪) ، وتنعدم فى منطقة العمرى . ويتمثل هذا النوع فى النوبات الريفية القديمة ، والمبانى كلها من مادة واحدة (الطوب - المادة اللاحمة - الطلاء) ، وتمثل هذه الأجزاء أكثر أجزاء المناطق تخلفاً من الداخل والخارج ، وتحدث لها عمليات الإحلال بمواد بناء حديثة بين الحين والآخر .

---

(١) الجدول من حساب الباحث عن المسح الميدانى .

٣ – المبانى من الطوب الأحمر والطين ، ويبلغ عددها ١٧٩ مبنى ، تشكل ٩,٧٪ من جملة المبانى بالمنطقة ، وتتركز فى الشيخ خليفة (٩١,١٪) ، وفى نجع ترك ونجع مبارك والعمرى (٤,٨٪ لكل منها) ، ثم عزبة راشد (٠,٥٪) . ويدخل الطين – هنا – كمادة لاحمة فى الطلاء الداخلى والخارجى .

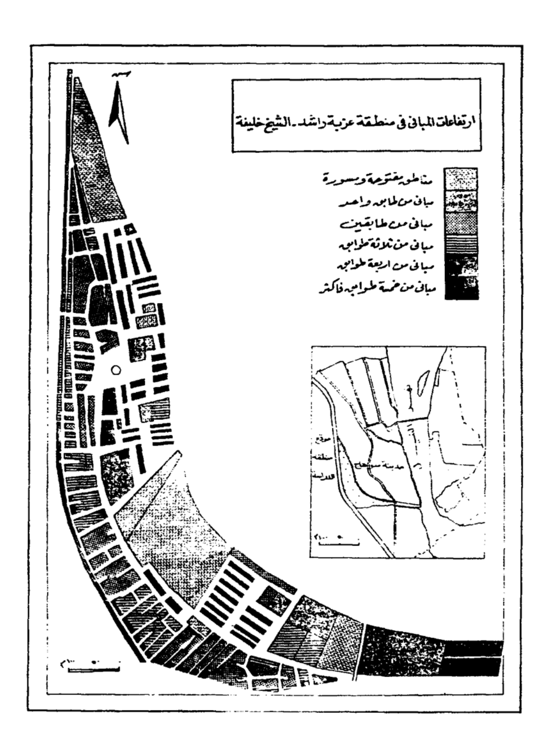
٤ – أما عن مواد البناء الأخرى ، فتتمثل فى الطوب الأسمنتى المفرغ (٠,٨٪) وتتركز فى عزبة راشد (٩٣,٨٪) . فى حين يشكل الطوب الأحمر والأسمنت – كمادة لاحمة ، ٠,٦٪ من جملة المبانى ، وتتركز فى عزبة راشد (٩٠,٠٪) .

٥ – تتمثل كل مواد البناء فى عزبة راشد والشيخ خليفة ، يلى ذلك نجع مبارك ونجع ترك (ثلاثة أنواع) ، ثم العمرى (نوعان فقط) .

٦ – تشاهد عشش الصفيح ملحقة على أسطح المنازل (فوق المساكن الشعبية – أو التقليدية) أو إلى جوارها ، حيث تبنى منها حظائر الطيور والماشية (صور أرقام ٣ ، ٥ ، ٦ ، ١٠) .

(د) ارتفاع المبانى: يلجأ الإنسان إلى أسلوب بناء المبانى من طابق واحد أو من عدة طوابق ، وفى الحالة الثانية يعمل على الاستفادة المكثفة من الموارد المتاحة ، وأولها الأرض ، وثانيها أساسات المبنى ، وثالثها استغلال الفراغ ، ورابعها قلة تكلفة الأدوار المتكررة ، ومما لا شك فيه أن جميع الحقائق تؤكد صحة وسلامة اتباع الاتجاه الثانى للترشيد ، وتفيد دراسة ارتفاعات المبانى فى معرفة الطاقة الاستيعابية للمبانى ، ومعرفة مدى وصول هذه المناطق إلى المتوسط الأمثل الذى لا يمكن بعده التوسع الرأسى ، الأمر الذى يدفع إلى المزيد من التوسع الأفقى .

ويوضح الجدول رقم (٨٤) ، والشكل رقم (١١٧) خصائص ارتفاعات المبانى فى منطقة الدراسة ، ومنها يمكن القول :


ارتفاعات المبانى فى منطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة
مناطق مفتوحة ومسورة
مبانى من طابق واحد
مبانى من طابقين
مبانى من ثلاثة طوابق
مبانى من اربعة طوابق
مبانى من خمسة طوابق فاكثر
موقع
منطقة
الدراسة
مدينة سوهاج

شكل رقم (١١٧)

جدول رقم (٨٤)

التوزيع النسبى للمبانى حسب ارتفاعاتها بمنطقة عزبة راشد الشيخ خليفة (٪) (١)

عدد الطوابق	العمرى	حى راشد	نجع مبارك	نجع ترك	الشيخ خليفة	الجملة
طابق	١٤,٣	١٨,٣	١٧,٥	١٤,١	١٣,٧	١٥,٩
طابقان	١٤,٣	٣٦,٩	٣٩,٢	٣٣,٦	٤١,٣	٣٧,٧
ثلاثة	١٠,٤	٢٨,٥	٢٥,٩	١٧,٢	٣١,٧	٢٨,١
أربعة	٢,٦	١١,٥	٥,٦	١٠,٢	٨,٥	٩,٣
خمسة	٣,٩	٢,٧	٧,٠	١٢,٥	٤,١	٤,٤
ستة	٤٦,٨	١,١	٠,٧	-	٠,٤	٢,٧
فضاء مسور	٧,٨	١,١	٤,٢	١٢,٥	٠,١	٢,٣
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ - تأتى المبانى - طابقين فى المرتبة الأولى ، إذ تستأثر بنحو ٣٧,٧٪ من جملة المبانى ، يلى ذلك المبانى من ثلاثة طوابق (٢٨,١) ، ثم المبانى من طابق واحد ١٥,٩٪ ثم تتدرج النسب فى الانخفاض مع زيادة عدد الطوابق ، حيث تأتى المبانى من أربعة وخمسة ، وستة طوابق .

٢ - تنسجم النسب السابقة مع عزبة راشد ، ونجع ترك ، ونجع مبارك والشيخ خليفة ، فى حين تختلف فى منطقة العمرى حيث سيادة الطوابق المرتفعة . ويرتبط ذلك فى المجموعة الأولى بسيادة الأنماط الريفية والمبانى الحديثة ذات الهياكل الخرسانية التى يمكن أن تستوعب المزيد من الطوابق ، وتشاهد هنا مخالفات الارتفاع ، حيث لا تتناسب الارتفاعات مع عروض الشوارع كما تنص على ذلك تراخيص البناء . أما عن المجموعة الثانية فيرجع ذلك إلى سيادة المساكن الشعبية .

٣ - وكمتوسط عام لارتفاعات المبانى ، يمكن أن تأخذ المبانى من طابقين وثلاثة طوابق كمتوسط عام للمنطقة ، والمبانى بحالتها الراهنة لا يمكن أن تستوعب أكثر من

(١) الجدول من حساب الباحث عن المسح الميدانى .

هذه الارتفاعات حيث أن بعضها ريفى ، وبعضها يلتزم بتراخيص البناء ، وبعضها غير معد لاستقبال طوابق أكثر .

كما أن المبانى ذات الطوابق الأكثر ليست مؤهلة لاستقبال المزيد (كما فى حالة المساكن الشعبية ومساكن الإيواء ومبانى العمل . وإذا ما علمنا أن منطقة عزبة راشد - العمرى - الشيخ خليفة تفتقر إلى مساحات فضاء قابلة للبناء ، فإن هذا الوضع سيؤدى إلى المزيد من مظاهر العشوائية ، كما سينتهى بعبور ترعة نجع حمادى الغربية للبناء فوق الأراضى الزراعية وهو ما يشاهد بالفعل عن نقاط عبور الترعة .

(هـ) ملكية المبانى : تقدم ملكية المبانى مؤشرا على وجود الخدمات من عدمها بالمناطق العشوائية ، ومن الجدول رقم (٨٥) والشكل رقم (١١٨) ، يمكن القول فيما يتعلق بالملكية .

جدول رقم (٨٥)

التوزيع النسبى لملكية المبانى بمنطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة [1]

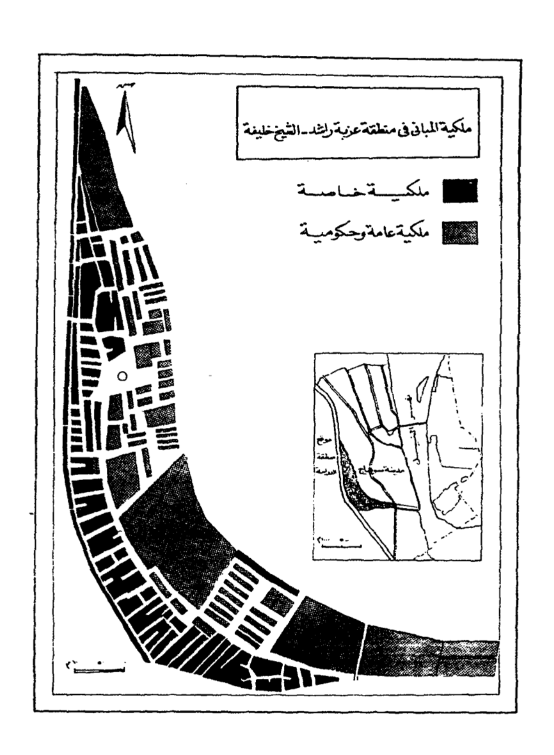
نوع الملكية	العمرى	حى راشد	نجع مبارك	نجع ترك	الشيخ خليفة	الجملة
خاصة	٢٣,٤	٩٩,٦	٩٩,٣	٩٩,٢	٩٩,٣	٩٦,٢
حكومية	٧٦,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٣,٨
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ - تبلغ نسبة المبانى ذات الملكية الخاصة ، ٩٦,٢٪ من جملة المبانى كمتوسط عام للمنطقة ، وتتخطى النسب ٩٩٪ فى كل أقسام المنطقة فيما عدا منطقة العمرى (٢٣,٤٪) .

٢ - تبلغ نسبة المبانى العامة والحكومية ٣,٨٪ من إجمالى مبانى المنطقة ، وتتركز فى منطقة العمرى ، حيث يشكل هذا النوع من الملكية ٧٦,٦٪ من جملة مبانيها ، ونحو ٨٥,٥٪ من جملة المبانى الحكومية فى المنطقة ككل ، ولا يتناسب التوزيع العددى للملكية الحكومية مع التوزيع المساحى ، حيث تشكل المبانى الحكومية ٥٠٪ من المساحة ويرجع ذلك إلى احتلالها لمساحات كبيرة وفقًا لطبيعتها .

---

(١) الجدول من حساب الباحث عن المسح الميدانى .



ملكية المبانى فى منطقة عزبة راشد - الشيخ خليفة
ملكيـــة خـاصــة
ملكية عامة وحكوميـة

شكل رقم (١١٨)

النتائج والتوصيات

من خلال المعالجة السابقة – النظرية والميدانية – للمناطق العشوائية فى مدينة سوهاج ، يمكن أن ننتهى إلى مجموعة النتائج والتوصيات التالية .

أولاً : أن الإسكان العشوائى هو أحد النتائج المترتبة على الفيض الحضرى الهائل فى الدول النامية ، ساعدت عليه مجموعة من العوامل السياسية ، والتخطيطية ، والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، التى جعلت منه ظاهرة القرن العشرين فى مدن الدول النامية .

ولا تشاهد كل السمات والتصنيفات والعوامل المرتبطة بظاهرة السكن العشوائى بمدينة سوهاج ، إنما يخصها مخالفة قوانين البناء وتقسيم الأراضى والبناء على الأرض الزراعية ، وقوانين تنظيم وتوجيه أعمال البناء .

ثانياً : أن مدينة سوهاج تستأثر بنصيب كبير من عشوئيات المحافظة ، حيث تضم ١٠,٨٪ من عددها ، و ٥,٦٪ من مساحتها ، و ١٩,٤٪ من سكانها . وأن سكان العشوائيات بالمدينة يشكلون ٣٩,٨٪ من إجمالى سكانها (تصل النسبة فى حى غرب ٣٢٪ وحى شرق ٥٣,١٪) .

ثالثاً : أن الإسكان العشوائى ظهر بالمدينة منذ أواخر الخمسينات ، ولعل اقدمه نجع أبو شجرة ونجع مصلح ومطرود والمخبز الآلى (الخمسينات) ، ثم عزبة راشد والشيخ خليفة (الستينيات) ، الحويتى (السبعينيات) ، المنطقة الأولى والثانية بحى شرق (فى الثمانينيات) . وهى أما كانت قرى ريفية احتواها العمران المدينى ، أو امتدادات عمرانية حديثة إلى جوار القرى الريفية ، وجميعها يطوق النواة القديمة للمدينة فى كل الاتجاهات .

رابعاً : من خلال معالجة خصائص السكان بالمناطق العشوائية ، نجد أنها تتسم بارتفاع حجم الأسرة فنحو ٦٧,٧٪ من أسر العينة يزيد حجمها على خمسة أفراد ، كما تتسم بارتفاع كثافة السكان (حوالى ١٦,٠٠٠ نسمة/كم٢) ، ويرتفع بها معدل التزاحم (١,٧ شخص/غرفة) ، كما يغلب على الأسر فى المناطق العشوائية التكوين النووى – الأب والأم والأبناء ، حيث تشكل الأسرة الواحدة / فى المسكن نحو ٨١,٢٪ من جملة أفراد العينة .

وعن أصول سكان العشوائيات نجد أن ٥٥,٥٪ من أرباب أسر العينة من أصل المنطقة ، و ٢٥,٤٪ من أحياء المدينة المختلفة ، أى أن المصدر الذاتى يشكل ٨٠٩٪ من جملة أفراد العينة . وأن أهم أسباب سكنى العشوائيات بالمدينة ملكية المبنى الموروثة . ورخص أسعار الأرض والمساكن ، والقرب من العمل وهذه الأسباب الأربعة تشكل نحو ٨٧,٥٪ من إجمالى الأسباب . وأن أعلى مدة للإقامة هى من ١٠ - أقل من ٢٠ سنة (١٩,٧٪) يليها أقل من ١٠ سنوات (١٧,٨٪) ثم ٣٠ - أقل من ٤٠ سنة ١٧,٤٪ مما يؤكد البعد التاريخى للعشوائيات والذى سبق ذكره .

وتشكل الأمية نحو خمس السكان ، ومن يقرأون ويكتبون ٣٤,٣٪ ، أى أن غير المؤهلين يشكلون ٧٣,٩٪ ، أما النسبة الباقية فهى للمتعلمين . كما أن معظم السكان يعملون (٧٨,٤٪) ، وأن نحو ٥٥,٥٪ ممن يعملون يشتغلون فى العمل الحكومى ، أما الحرفيون فيشكون نحو ٢٦٪ . وتتسم معدلات الدخل بالانخفاض فنحو ثلثى أفراد العينة يقل دخلهم عن ٢٥٠ جنيها/شهرياً .

خامساً : وفى جانب الخصائص السكنية والخدمية بالمناطق العشوائية ، نجد أن المنطقة موضوع الدراسة تتسم بسيادة المسكن الممثل فى منزل بأكمله (٧٠,٣٪) فى حين تمثل الشقق ٢٧,٢٪ ، وأن الغرفة الواحدة تمثل ٢,٥٪ ، وتتسم مساحة المسكن بالصغر ، حيث تشكل المساكن التى تبلغ مساحتها أقل من ١٠٠م٢ نحو ٧٨,٦٪ ، ويتكون المسكن فى معظمه من غرفتين أو ثلاثة غرف ، كما أن نحو ثلثى المساكن مملوكة ملكية خاصة ، أما المساكن المؤجرة فتشكل ٢٣,٥٪ ، وتقل القيمة الإيجارية للمسكن بالمناطق العشوائية ، فنحو ٦٤٪ من المساكن المؤجرة تقل قيمتها الإيجارية عن ٥٠ جنيها .

ومن ناحية أخرى ، فان المساكن بالمناطق العشوائية تتمتع بخدمات البنية الأساسية من شبكات حكومية ، فنحو ٩٦,٩٪ تتمتع بشبكة المياه ، و ٩٨,٢ بالكهرباء و٨٣,٧٪ بالصرف الصحى ، أما عن النظافة فنحو ٥١,٧٪ تعتمد فى ذلك على خدمات مجلس المدينة ، و ٤٨,٣٪ على الجهود الذاتية .

وأما عن مدى تمتع المسكن بالخدمات والكماليات ، فنجد أن معظم المساكن ٨٦,٣٪ تتمتع بوجود المرحاض ، و ٩٣,٠٪ بوجود الحمام ، و ٧٨,١٪ بوجود المطبخ ، كما يستخدم نحو ٧٥,٥٪ من السكان أنابيب البوتاجاز فى المطبخ ، ويمتلك ٩٣٪

من الأسر جهازاً للتليفزيون و ٨٥,٣٪ للغسالة ، و ٧٦٪ لموقد البوتاجاز ، و ٧٣,٧ للثلاجة ، و ١٩,٠٪ للتليفون ، و ٥٪ للفيديو ، و ٤,٧٪ للسيارة الخاصة .

سادساً : وبالنسبة للبناء الداخلي للمناطق العشوائية ، فتشير عينة الدراسة ، عزبة راشد - حى العمرى - الشيخ خليفة إلى :

١ - أن التركيب الوظيفى يتسم بسيادة الاستخدام السكنى بنسبة (٥٥,٩٪) ، يلية المبانى العامة (٢٥,٧٪) ، والاستخدامات غير الزراعية للأراضى الفضاء (١٣٪) ، ثم الاستخدام التجارى (١,٧٪) ، ثم المرافق العامة والاستخدامات الزراعية ١,٤٪ لكل منهما ، وأخيراً الورش والصناعات ٠,٩٪ . ويتسم التركيب الوظيفى بالتداخل والاختلاط ، ولا يشاهد التميز إلا فى المناطق ذات الاستخدام الحكومى (العمرى) . كما تفتقر المناطق العشوائية إلى كثير من الاستخدمات الخدمية لا سيما التعليمية والصحة والأمنية ، وتعتمد فى ذلك أما على الأحياء المجاورة أو الخدمات المركزية فى المدينة .

٢ - أما عن التركيب العمرانى ، فيتسم بالتزامه شبه التام بقواعد تخطيطية تلقائية تقود إلى الالتزام الاجتماعى والتمشى مع العرف وهو البديل أو المكمل لقوانين البناء بهذه الجهات ، ويتميز الهيكل العمرانى لعينة الدراسة بما يلى :

(أ) الشوارع ، وتحتل ٢٢,٢٪ من إجمالى المساحة ، وهى بذلك لا ترقى إلى النسبة المثالية لمساحة الشوارع (٣٥٪) ، ويبلغ متوسط أطوالها نحو ١٢٢ متراً ، ومتوسط عرضها نحو ستة أمتار ، وهى تختلف بين المستقيم والمنحنى وذات النهايات المغلقة ، ومعظمها يأخذ اتجاها شمالياً جنوبياً ، ثم شمالياً شرقياً - جنوبياً غربياً ، ثم الشرقى - الغربى ، وأخيراً الشمالى الغربى - الجنوب الشرقى ، ومعظمها مرصوفة ونحو ٤٠٪ منها مضاءة بالكهرباء . وهى تعكس أصل المنطقة الزراعية ، كما تعكس أسعار الأرض ، والبعد التاريخى ، وطبوغرافية المكان ، والمناخ .

(ب) المبانى ، وهى إما قطع مربعة أو مستطيلة ، قد تكون على درجة من الانتظام وقد تصل إلى كتلة عمرانية متداخلة . وتستخدم مواد بناء دائمة مثل الخرسانة المسلحة ، وترتفع نسبة الكماليات بالداخل حسب الظروف الاقتصاية والاجتماعية ، كما تسود بها المساكن الحديثة (٧٦,٥٪) ، ويلاحظ

هنا التوافق بين السكان والمسكن ، حيث تتسم أنماط المبانى بالتجانس ، وقد أرجع البعض ذلك إلى أن تصميم المسكن ينبع من احتياجات السكان ، وأنها تصميمات غير مفروضة بل هى تعكس أسلوب حياة السكان ، هذا فضلاً عن ارتفاع ملكية المسكن ومن ثم الاقتناع والرضى عن المسكن (١) . أما عن ارتفاعات المبانى ، فالسيادة للمبانى من طابقين ٣٧,٧٪ ، ثم الثلاثة طوابق ٢٨,١٪ ، ثم تأتى الأرتفاعات الأخرى . كما أن السيادة للملكية الخاصة ٩٦,٢٪ .

سابعاً : تعانى المناطق الشعوائية من عديد من المشكلات ، تلك التى تستوجب التصدى . وفى المقابل يعتبر السكن العشوائى أحد الحلول الذاتية من السكان لإيجاد المسكن المناسب فى ظل عجز أو توقف القطاع الحكومى عن التصدى لهذه المشكلة .

ثامناً : يمكن أن نعرض لبعض مشكلات المناطق الشعوائية بمدينة سوهاج من خلال المشكلات والمقترحات التى أفرزتها نتائج استطلاع الرأى موزعة توزيعاً مكانياً حتى يمكن لأصحاب القرار اتخاذ ما يلزم نحو التصدى لها .

١ - عزبة راشد :

(أ) مشكلات ورش إصلاح السيارات والدوكو حيث تكثر بالمنطقة ، الأمر الذى يستوجب نقلها خارج الكتلة السكنية .

(ب) مشكلة تلوث ترعة نجع حمادى الغربية نتيجة للصرف الصحى ، وتركز حظائر الماشية على جانبها الأيمن (الشرقى) .

(جـ) مشكلة الشوارع الترابية الأمر الذى يستوجب إما رشها يوميا لمنع الأتربة ، أو رصفها .

(د) يرتبط بمشكلة الشوارع مشكلة النظافة حيث يشكو السكان منها على الرغم من سداد رسوم النظافة لمجلس المدينة ، الأمر الذى يتطلب جمع القمامة مرة واحدة - على الأقل - يومياً .

(هـ) فقر خدمات البنية الأساسية على الرغم من وجودها ، حيث يرى السكان ضرورة استكمال إضاءة الشوارع ، وإنشاء كبائن عامة للتليفون ، ورفع كفاءة الصرف الصحى ، ومياه الشرب .

---

(١) أيمن عيسى عبد العليم ، مرجع سابق ، ص ١٩٩

٢ - نجع مبارك :

(أ) مشكلة حماية السكان من مخاطر ترعة نجع حمادى ، مما يستوجب إنشاء سور للترعة لحماية السكان - لا سيما الأطفال من الغرق ، وهى مشكلة تعانى منها باقى المناطق الممتدة إلى الضفة الشرقية للترعة .

(ب) مشكلات سكن الإيواء الواقع إلى الجنوب من المنطقة حيث انتشار السرقات والمخدرات ومخالفات الآداب العامة والبلطجة ... إلخ مما يستوجب الإزالة أو الترحيل أو إنشاء نقطة شرطة بجوارها .

(جـ) عمل أسواق عامة بالمنطقة .

(د) مشكلة الباعة الجائلين الذين لا يلتزمون بالأماكن المخصصة لهم مما يسبب إزعاج السكان .

٣ - نجع ترك :

(أ) انتشار ظاهرة عمل الأطفال فى المنطقة والمناطق المجاورة ، وذلك فى أعمال الورش والصيانة مما يساعد على تفاقم ظاهرة التسرب من المدارس .

(ب) قلة المدارس الابتدائية - بل انعدامها - ويعتمد السكان على المدارس الواقعة على مسافات بعيدة بما لا يتناسب مع شروط إنشاء هذا النوع من المدارس ، وبما لا يتناسب مع حركة وأمن الأطفال إليها .

٤ - العمرى :

(أ) الاهتمام الكافى بالنظافة ، والأهتمام بإنارة الشوارع ومتابعة صيانتها كل فترة ، وزيادة خطوط التليفون لسد حاجة السكان ، وتقوية خطوط المياه .

(ب) ردم البيارات العامة التى تهدد أمن السكان ، تلك التى كانت تستخدم فى الصرف قبل إحلالها بالشبكة العامة للمدينة .

(هـ) زيادة المساحة الخضراء بالمنطقة والاهتمام بما هو قائم .

٥ - الشيخ خليفة :

(أ) تعانى المنطقة من مشكلات سكن الإيواء ، حيث تنتشر الأمراض الاجتماعية كما سبق أن أوضحنا فى منطقة نجع ترك .

(ب) دعم خدمات البنية الأساسية كما سبق ذكره .

(جـ) ضرورة وجود خدمات ترفيهية .

(د) النظر فى مشكلات وجود عربات الكارو والحنطور والحيوانات بالشوارع مما يزيد من مشكلات المرض وسيولة الحركة بالشوارع .

(هـ) ضرورة توفير موقف عام للسيارات الأجرة ، وربط المنطقة بالمواصلات العامة ، وتوفير سوق مركزى ، ومستودع لأنابيب البوتاجاز . ونقطة للشرطة

٦ – **الحويتى** – تعنى المنطقة من :

(أ) مشكلة وجود الحيوانات بالشوارع وما يصاحب ذلك من أمراض .

(ب) تداعى المبانى القديمة بما يستوجب إزالتها .

(جـ) وجود الأفران البلدية فوق أسطح المنازل مما يسبب الحرائق .

(د) دعم خدمات البنية الأساسية .

(هـ) إيجاد نطاقات للترفيه (للأطفال والكبار) .

٧ – **نجع مصلح ومطرود** – ولهما بعض المشكلات الخاصة مثل :

(أ) مشكلة مخلفات مصنع البصل فى مطلع فصل الصيف ، لا سيما الروائح المنبعثة منه .

(ب) مشكلة المحلج المجاور وما يرتبط به من حرق بذور القطن .

(جـ) تراكم القمامة بجوار نادى العزل .

(د) مشكلة الضوضاء الناجمة عن الورش ، واستمرارها فى العمل إلى وقت متأخر من الليل .

(هـ) توفير السكن المناسب لأصحاب الخيام والعشش والمساكن الآيلة للسقوط .

(و) وفضلاً عما سبق ، فالمنطقة بحاجة إلى دعم خدمات البنية الأساسية وأماكن الترفيه والمساحات الخضراء .

٨ - المخبز الآلى وسكن الدريسة :

(أ) تعانى المنطقة من مشكلات خدمات البنية الأساسية .

(ب) تعانى المنطقة من مخلفات البناء وتنظيم الشوارع . وإزالة المبانى المهدمة المليئة بالقمامة .

(جـ) مشكلة باعة الأرصفة والشوارع لا سيما فى منطقة النفق ، والعمل على استكمال محلات الباعة بالمنطقة .

(د) إزالة أكداس القمامة من شونة القطن والتى تسبب التلوث بالمنطقة .

(هـ) إزالة المساكن الخاصة بهيئة السكك الحديدية (الدريسة) وإعادة بنائها بصورة تلائم المنطقة .

(و) توفير خدمات الترفيه والمساحات الخضراء بالمنطقة .

٩ - نجع أبو شجرة - وتعانى المنطقة من :

(أ) نقص الخدمات الصحية لمحدودى الدخل .

(ب) عدم وجود سوق للباعة الجائلين .

(جـ) مشكلات مناشر الخشب وورش النجارة التى تكثر بالمنطقة .

(د) دعم خدمات البنية الأساسية .

ولا يعنى تصنيف المشكلات مكانيا عدم وجودها في الأماكن الأخرى ، ولكن كثيراً من هذه المناطق تشترك فى عديد من المشكلات كما اتضح من العرض السابق .

تاسعًا : تتفق الدراسات التى اعتمد عليها الباحث فى أن أساليب العلاج للعشوائيات تتمثل فى ، الإزالة ، أو التجديد ، أو الإحلال ، أو إعادة التنمية ، أو الحفاظ على الطابع ، أو إعادة التأهيل ، أوخيراً الارتقاء . وعشوائيات المدينة لا يمكن التعامل معها من منظور الإزالة أو الحفاظ على الطابع ، ولكن يمكن التعامل معها من خلال التجديد أو الإحلال أو إعادة التنمية أو التأهيل أو الارتقاء . ويتم ذلك من خلال تعزيز الإمداد بالبنية الأساسية ، وضبط عمليات الإحلال ، وتحسين حالات المبانى والالتزام بقواعد الترخيص ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وإعداد برامج

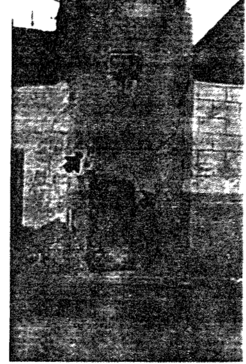
لنقل بعض استخدامات الأرض إلى مناطق خارج العشوائيات ، وإعادة تخطيط المناطق المزالة .

ويعزى فشل السكن الشعوائى فى التطور خلال الزمن إلى سببين مختلفين يستندان إلى فئة الحيازة التى تدرج ضمنها ، ومواقعها ، فإذا كانت تقوم على الإيجارات فإن ذلك كفيل باعاقة التغيير واستمرار بقاء العشوائيات . كما تفشل هذه الأحياء فى التطوير إذا وقعت فى مواضع مزدحمة بالسكان ، ويكون إعادة التطوير أمراً مستحيلاً [١] .

عاشراً : بعد عرض السمات والخصائص والمشكلات ومقترحات الحلول يود الباحث أن تكون المعالجة السابقة إضافة إلى سلسلة الدراسات المتعلقة بالسكن العشوائى فى مصر ، وأن تكون قد قدمت لبنة جيدة فى سبيل التصدى لهذه المشكلة .

---

(١) ديكنسون وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤



١ – المساحات الصغيرة للمسكن إحدى السمات السائدة فى مناطق العشوائيات (عزبة راشد)

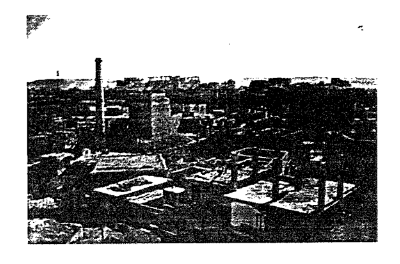


٢ – خدمات البنية الاساسية تمتد إلى المناطق العشوائية (عزبة راشد)

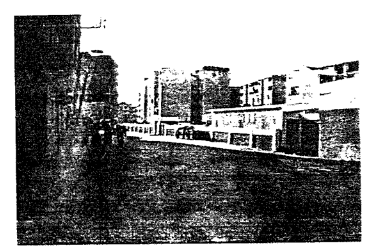


٣ - استخدام البيارات فى الصرف ، كما تلاحظ الاضافات من الطوب اللبن إلى المبنى الأصلى (سكن الدريسة) .

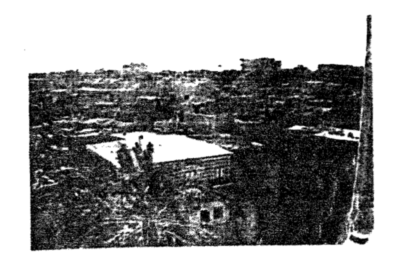
٤ - تمتع بعض جهات السكن العشوائى بخدمات التليفون والرصف (شارع الرى الوسطانى - عزبة راشد والشيخ خليفة)



٥ – كثافة المبانى وتكدسها إحدى سمات المناطق العشوائية (عزبة راشد-نجع مبارك)



٦ – نمط المساكن الشعبية ومساكن الإيواء أحد سمات العشوائيات بالمدينة (العمرى)



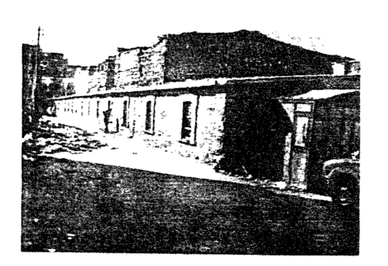
٧ - إحدى النويات الريفية بمناطق العشوائيات ، وتلاحظ ظاهرة الاحلال على هوامشها (عزبة راشد) .



٨ - ورش اصلاح السيارات بشارع ترعة نجع حمادى الغربية (تمتد من عزبة راشد - الشيخ خليفة).



٩ - التعدى على المبانى ذات الاستخدام العام ، نموذج وابور المياه القديمة - عزبة راشد .



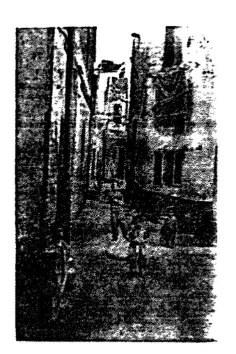
١٠ - سكن الدريسة - أحد الجيوب العشوائية الحالية ، ويلاحظ الاضافات من مواد بناء مختلفة أمام المساكن وفوقها .



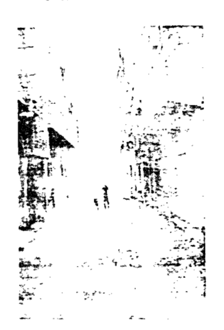
١١ – ضيق الشوارع يمثل السمة الرئيسية فى المناطق الريفية القديمة (الشيخ خليفة)



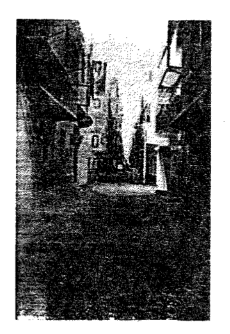
١٢ – الشوارع ذات النهايات المغلقة ، وتتسم بضيقها (عزبة راشد)



١٣ – الشوارع ذات النهايات المغلقة (عزبة راشد – الشيخ خليفة)



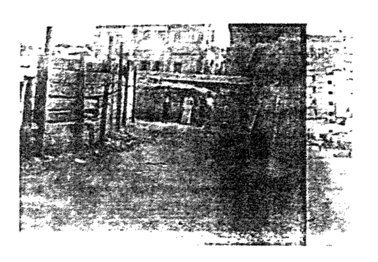
١٤ – الشوارع المستقيمة – وهى سمة المناطق الحديثة من المناطق العشوائية (عزبة راشد – الشيخ خليفة)



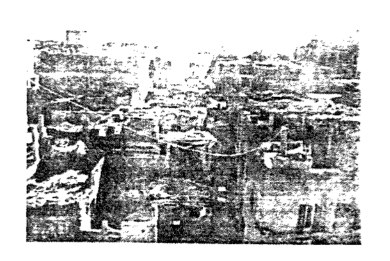
١٥ – تتسم الشوارع فى المناطق الحديثة من العشوائيات بالضيق فضلاً عن إشغالات الطرق – (عزبة راشد – الشيخ خليفة)



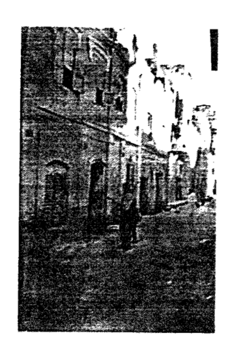
١٦ – مادة بناء السكن العشوائى من الطوب اللبن ، الطوب الأحمر ، الطين



١٧ – استخدام بعض المواد الخام الخاصة ببعض الحرف – حيث تستخدم قضبان وعوارض السكك الحديدية فى البناء (سكن الدريسة)



١٨ – مادة البناء المحلية إحدى أدوات التشييد فى المناطق العشوائية (عزبة راشد)



١٩ - المبانى المشيده بالطوب الأحمر والطين والأسقف المصنوعة من جذوع النخيل أو الخشب ، وطلاء الطين أو الأسمنت (الشيخ خليفة) .



٢٠ - إشغالات الشوارع فى المناطق الريفية بأدوات الكسب اليومى (الشيخ خليفة)

قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية :

١ - أحمد خالد علام ، سمير سعد على ومصطفى محمد الديناري ، التخطيط الإقليمي ، الطبعة الأولى ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٥

٢ - أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن ، الطبعة الثالثة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥

٣ - أحمد مصطفى النحاس ، مدينة سوهاج - دراسة فى جغرافية المدن ، ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية الآداب بسوهاج جامعة أسيوط ، ١٩٨٣

٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج النهائية لتعداد ١٩٨٦ ، والنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦

٥ - السيد عبد العاطى السيد ، علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق ، الجزء الثانى ، مشكلات وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧

٦ - المعهد العربى لأنماء المدن ، ظاهرة السكن الشعوائى فى بلدان العالم الثالث ، اسبابها و آثارها السلبية ، الرياض ، ١٩٩٣

٧ - أيمن عيسى عبد العليم ، دراسة تحليلة للارتقاء بمناطق السكن العشوائى بالمدن المصرية ، ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية الهندسة جامعة أسيوط ، ١٩٩٢

٨ - بدرية شوقى عبد الوهاب البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط ، إصدارات مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٨

٩ - برنارد جرانوتييه ، المسكن الحضرى فى العالم الثالث ، المشكلات والحلول تقديم وتعريب محمد على بهجت الفاضلى ، منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٧

١٠ - ج . ب ديكنسون وآخرون ، جغرافية العالم الثالث ، تعريب عيسى على إبراهيم وفايز العيسوى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨

١١ - جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى الدول النامية ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، ترجمة وتقديم محمد محمود الجوهرى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥

١٢ - سعيد على خطاب ، المناطق المختلفة عمرانياً وتطويرها ، الاسكان العشوائى ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣

١٣ - شحاته صيام ، التحضر الرث والتطور الرث ، الطبعة الأولى ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧

١٤ – فاطمة محمد عثمان ، دراسة تحليلية لاتجاهات التنمية العمرانية فى مدن جمهورية مصر العربية ، كمثال مدينة سوهاج ، ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية الهندسة جامعة أسيوط ، ١٩٩٦

١٥ – محافظة سوهاج ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، إدارة الاحصاء موقف المناطق العشوائية بمحافظة سوهاج ١٩٩٧ ، غير منشورة .

١٦ – محمد عبد السميع عيد ، مشروعات المواقع والخدمات كمدخل لحل مشكلة الاسكان لذوى الدخل المحدود بمصر ، ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الهندسة جامعة أسيوط ، ١٩٨٧

١٧ – محمد عبد الله سراج ، استعمالات الفراغ العام بمناطق الاسكان العشوائى بالقاهرة والجيزة ، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لتعليم الهندسة جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٨٩

١٨ – محمد محمد عجمية وآخرون ، تحسين البيئة وآثرها اجتماعياً وصحياً على الساكنين ، بحوث وتوصيات عن الاسكان الحضرى ، وزارة الاسكان والمرافق ، القاهرة ، ١٩٦٦

١٩ – هبة عبد الرشيد سيد الزيدى ، دراسة تحليلية لمظاهر وأسباب التلوث البصرى بالمدينة المصرية المعاصرة ، ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الهندسة جامعة أسيوط ، ١٩٩٦

ثانياً – المراجع غير العربية

1- Berrey, B. J.L. & Kasarda, J.D., Contemporary urban Ecology, Macmillan publishing Co., inc. NewYork, 1977

2 - Brake , M. & Q'Hare, G., The Third World, Conceptual Framworks in Geography, Oliver Boyed, Edinburgh, 1988 .

3 - Carter, H., The Study of urban Geography, Fourth Edition, Arnold, London, 1995 .

4 - Carter, H.; Urban and Rural Settlements, Longman, London, 1990

5 - Drakakis - Smith, D., The thrid World city, Methuen, London, 198‾ .

6 - Stanford, Q.H & Moran, W., Geography . A study of its Elements, Second printing, Oxford University Press, New York, 1977

7 - Webester, D. H., Urban Planning and Manicipal Public policy, New York, 1958

البحث الرابع عشر
العشوائيات فى مدينة طنطا

د . صالح حماد البحيرى *

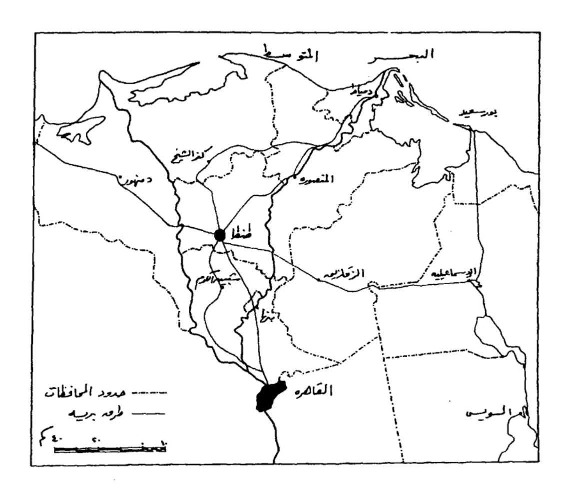
مقدمة :

تناولت دراسات عديدة العشوائيات Slums فى بعض مناطق وأقاليم مصر الجغرافية خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وذلك من منظور اقتصادى واجتماعى وجغرافى وتخطيطى وزمنى وغيرها . وقد أمكن التعرف من خلال هذه الدراسات على العديد من ملامح هذه الظاهرة وآثارها والتى تكاد تتشابه فى عناصرها المادية والثقافية بمعظم هذه المناطق .

غير أن توزيع المناطق العشوائية وأنماطها الجغرافية تظل محور ومحل اهتمام الجغرافيين خاصة بحكم تفاوت أسباب ظهورها واختلاف علاقاتها المكانية من منطقة إلى أخرى والتى من خلالهما تبرز خصوصية ظاهرة العشوائيات فى إقليمها الجغرافى وهذا ما دعى الباحث إلى دراسة العشوائيات فى مدينة طنطا عاصمة محافظة الغربية التى تحتل قلب سهل الدلتا بتربته الخصبة والتى تلتقى عندها شبكات خطوط النقل البرى والسكك الحديدية ثم تتفرع منها إلى مختلف مناطق الدلتا وتشكل بذلك عقدة مواصلات رئيسة فى إقليمها الجغرافى . كما أسهمت وظائفها الإدارية والتجارية والصناعية والدينية وكذا تركز الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وغيرها على تزايد نموها السكانى واتساعها العمرانى (شكل رقم ١١٩) .

ولقد شهدت مدينة طنطا نمواً حضرياً سريعاً وغير متوازن خلال النصف الثانى من القرن العشرين تجاوز قدرة المدينة وطاقتها والذى كانت معه تلك التغيرات التى تمثلت فى عجز الإسكان خاصة لمحدودى الدخل وتدهور المناطق السكانية القديمة والتوسع العمرانى العشوائى والتعدى على الأراضى الزراعية وقصور المرافق والخدمات واختلاط استخدمات الأرض واختناقات المرور وتلوث البيئة وغيرها ، وذلك

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا كلية الآداب - جامعة طنطا .



شكل رقم (١١٩) موقع مدينة طنطا فى قلب الدلتا

بسبب غياب سياسات التخطيط عامة والعمرانى خاصة . و تشغل هذه المظاهر مساحات منتشرة داخل المدينة وعلى أطرافها وتظهر على شكل بؤر متخلفة تنعكس أثارها السلبية على نسيج المدينة العمرانى فتصيبه بالتشوه وتقلل ولا شك من القيمة الاقتصادية والاجتماعية للحياة الحضارية بها [(١)] .

ولعل من أهم أسباب هذا النمو الحضرى السريع وغير المتوازن لمدينة طنطا خلال هذه الفترة هو حرمان ريفها المجاور من المميزات الحضارية التى تتمتع بها المدينة مع وجود فائض عمالة فيه – البطالة – مما أسهم فى زيادة معدلات الهجرة الريفية إلى المدينة بحثاً عن ظروف عمل ملائمة وحياة أفضل . وعادة ما يميل هؤلاء المهاجرون إلى السكنى فى مناطق تتسم بتكاليف معيشة رخيصة وتتزايد بها فرص السكن المشترك وسكنى الحجرات والعشش وغيرها [(٢)] ، ولكن مع استمرار تزايد النمو السكانى المتسارع للمدينة وقلة فرص العمل المتاحة للسكان فيها ظهرت المناطق المتخلفة والعشوائية وهى غير شرعية inFormd ومخالفة لقوانين الأراضى والإسكان ولهذا فهى محرومة من البنية الأساسية وكافة الخدمات ومعها تفاقمت مشكلات المعيشة وخاصة البيئية منها .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة العشوائيات فى مدينة طنطا من خلال منظور جغرافى وذلك بالتعرف على توزيعها الجغرافى بالمدينة وأنماطه ثم تحليل أسباب وجودها فضلا عن دراسة خصائص هذه الظاهرة فى المدينة بما يخدم صانعى القرار عند وضع سبل العلاج للحد من انتشارها والتخلص من أثارها الضارة من أجل الإرتقاء بالمدينة وبيئتها وراحة سكانها .

وقد وضع الباحث عدة فرضيات لتحديد منهج الدراسة فى التحليل والتى جاءت على النحو التالى :

١ – توجد علاقة طردية بين المناطق العشوائية والتوسع العمرانى غير المتوازن .

٢ – توجد علاقة طردية بين المناطق العشوائية وتغاير معدلات نمو السكان بشياخات المدينة .

٣ – توجد علاقة طردية بين المناطق العشوائية وتغاير كثافة السكان بشياخات المدينة .

٤ – توجد علاقة طردية بين المناطق العشوائية والإكتظاظ السكنى وإرتفاع درجة التزاحم بشياخات المدينة وتدهور المناطق السكنية وقصور المرافق والخدمات بها .

٥ – توجد علاقة طردية بين المناطق العشوائية وظاهرة الفقر .

٦ – يختلف حجم سكان المناطق العشوائية وخصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية مع البعد المكانى لمنطقة الجذب و طول فترة الإقامة .

٧ - يزيد عدد المهاجرين من سكان المناطق العشوائية على غيرهم من سكان مدينة طنطا الأصليين .

ولإختبار مدى صحة الفروض السابقة استخدم الباحث عدة مناهج وبما يتفق مع تفسير وتحليل الظاهرة وبحكم اختلاف المعالجة لأجزاء البحث ما بين الوصفى والكمى والمقارن والتحليلى وغيرها .

وقد استعان الباحث فى دراسته بأدوات البحث التالية :

١ - الدراسة الميدانية التى تهدف إلى دراسة توزيع المناطق العشوائية وعلاقتها المكانية فى مدينة طنطا التى تتكون من قسمين إداريين هما :

(أ) **حى أول** : الذى يضم سبع شياخات هى : البورصة ، الدواوين ، سيجر ، المحطة ، مرزوق ، الساعة ، وابور النور .

(ب) **حى ثان** : ويضم سبع شياخات أيضا هى : السلخانة ، العمرى ، الكفرة ، الملجأ ، صبرى ، على أغا ، قحافة .

بالإضافة إلى شياخة طنطا خارج الكردون والتى استحدثت منذ تعداد ١٩٨٦ . ويمثل شارع الجيش وامتداده شارع الخان الحد الفاصل الذى يقسم المدينة إلى حيين متساوين تقريبا فى المساحة وعدد السكان ، (شكل رقم ١٢٠) .

٢ - استخدام أسلوب العينة العشوائية عند جمع بعض البيانات الحقلية من سكان المناطق العشوائية بمدينة طنطا التى تضم تسع مناطق عشوائية تحتل النطاقات الهامشية للمدينة وتشغل مساحة تقدر بنحو ٦٢٠ فدان تمثل نحو ١١,١٪ من جملة مساحة المدينة عام ١٩٩٦ ، كما تضم نحو ٦٥٨٠٠ نسمة يشكلون نحو ١٧,٦٪ من جملة سكان المدينة عام ١٩٩٦

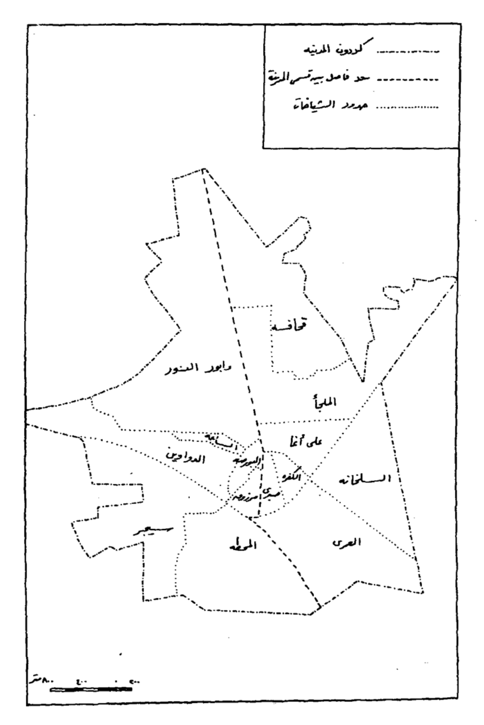
وتتوزع هذه المناطق العشوائية على شياخات وأقسام المدينة حيث يضم حى أول ثلاث مناطق فى شياخات الدواوين ، سيجر ، المحطة بينما يضم حى ثان خمس مناطق ، توجد منها منطقتين عشوائيتين بشياخة السلخانة وتتوزع الأخرى بشياخات العمرى ، الملجأ ، قحافة . كما توجد منطقة عشوائية واحدة خارج كردون المدينة [٢] (شكل رقم ١٢١) .

كما شملت العينة بعض المناطق المتدهورة داخل المدينة والتى توجد فى أحياءها القديمة [٤] خاصة شياخة صبرى ، مرزوق ، على أغا ، الكفرة ، وقد تمثلت الأداة فى استمارة استبيان Questionnaire تناولت بيانات تضم ثلاثة محاور رئيسية هى : الأسرة ، المسكن ، المشكلات البيئية [٥] .

وقد استخدمت جداول العينة العشوائية لإختيار العينة المطلوبة من كل منطقة عشوائية وعلى أساس متوسط حجم الأسرة بمدينة طنطا الذى بلغ ٤,١ شخص بتعداد ١٩٩٦ ، [٦] وبنسبة ٣٪ من عدد الأسر بكل منطقة عشوائية والتى بلغ مجموعها نحو ٤٨١ أسرة بالإضافة إلى نحو ٩٣ أسرة تمثل المناطق المتدهورة داخل المدينة فى شياختى الكفرة ، مرزوق . وقد بلغ عدد إستمارات الاستبيان الصحيحة نحو ٥٠٩ استمارة تشكل نحو ٨٨,٧٪ من مجموع الأسر فى المناطق العشوائية المذكورة .

٣ - الإتصال بالإدارات الحكومية ومجلس المدينة ومركز المعلومات وإتخاذ القرار بالمحافظة من أجل الحصول على البيانات غير المنشورة التى تتعلق بالمناطق العشوائية فى مدينة طنطا .

٤- استخدام معامل الإرتباط Correlation Cofficient للتعرف على مدى العلاقة بين المناطق العشوائية ومتغيرات النمو السكانى والعمرانى والكثافة والمساكن والبطالة وغيرها وكذلك استخدام نسبة التركز Concentration Ratio لقياس مدى تركز أو تشتت المناطق العشوائية فى أحياء مدينة طنطا .



شكل رقم (١٢٠) الأقسام الإدارية لمدينة طنطا عام ١٩٩٩

ويضم البحث ثلاثة موضوعات يتناول **الأول** ، منها : التوزيع الجغرافى للمناطق العشوائية فى مدينة طنطا ، ويوضح **الثانى** أسباب العشوائيات فى مدينة طنطا ويستعرض **الأخير** بعض ملامح المناطق العشوائية فى مدينة طنطا من خلال الدراسة الميدانية .

(١٤-١) التوزيع الجغرافى للمناطق العشوائية

تضم محافظة الغربية ٤٧ منطقة عشوائية بلغ نصيب مدينة طنطا منها تسع مناطق تشكل نسبة ١٩٪ من مجموع المناطق العشوائية بالمحافظة . وتشغل المناطق العشوائية بالمحافظة مساحة تقدر بنحو ١٦٨٦ فدان منها نحو ٦٢٠ فدان بمدينة طنطا تحتل النطاقات الهامشية فيها وتمثل ٣٦,٨ ٪ تقريبا من مجموع مساحات المناطق العشوائية بالمحافظة ونحو ١١,١ ٪ من جملة مساحة المدينة عام ١٩٩٦ . كما يقطن المناطق العشوائية بالمحافظة نحو ٨٦٨٣١٧ نسمة منهم ٦٥٨٠٠ نسمه من سكان المناطق العشوائية فى مدينة طنطا يشكلون نحو ٧,٦ ٪ من مجموع سكان العشوائيات فى المحافظة ونحو ١٧,٦ ٪ من جملة سكان المدينة عام ١٩٩٦ . [٧]

وقد أمكن تصنيف المناطق فى المدينة إلى عدة أنماط مختلفة تبعا لمراحل تطورها زمانياً ومكانياً على النحو التالى :

١- **المرحلة الأولى:** ويمثلها نمط الإسكان المتدهور الذى شهدته شياخات المدينة القديمة - النواة - بسبب حالة التكدس السكانى والسكنى لصغر مساحتها وقدمها والتى أصبحت معه متهالكة وطاردة للسكان وهذه المرحلة مازالت مستمرة حتى الآن رغم ما تشهده تلك الشياخات من عمليات تجديد وإحلال وتحول وظيفى.

٢- **المرحلة الثانية:** تتمثل فى نمط العشش التى كانت بمثابة إفراز طبيعى للمرحلة السابقة حيث تعذر على بعض سكان النواه عنها لأسباب اقتصادية واجتماعية وفضل بعضهم الإقامة بالقرب منها فى عشش ضمت أيضا بعض المهاجرين الفقراء الذين وجدوا فى تلك العشش ملاذا لهم رغم ما تحمله من مظاهر البؤس ورغم أنها كانت تمثل مظهراً قبيحاً لوجه المدينة لاحتلالها محاور الطرق الرئيسة الممتدة من ميدان محطة السكك الحديدية بقلب المدينة تجاه الأطراف مستغله سور حرم السكك الحديدية كظهيرٍ ومحورٍ لإمتدادها ونذكر منها على سبيل المثال :

(أ) منطقة الجانبية بجوار خط سكك حديد طنطا - المحلة .

(ب) على إمتداد خط السكك الحديدية بشارع حسن شحاته .

(جـ) منطقة ستوته على طول سور المعهد الدينى الأزهرى .

(د) كوبرى القرشى وحتى المعهد الثانوى الدينى .

وقد بذلت الإدارة المحلية جهوداً ناجحة تم من خلالها القضاء على تلك العشش نهائياً بالمدينة .

٣ – **المرحلة الثالثة**: ترتبط بالمناطق العشوائية فى شياخات المدينة حديثة العمران ذات الأصول الريفية والتى صاحبت التوسع العمرانى والنمو السكانى للمدينة خاصة بمناطق الأطراف لرخص سعر الأراضى وتتمثل فى شياخات : سيجر ، المحطة ، العمرى ، السلخانة ، الدواوين . وقد نشأت العشوائيات فى تلك المناطق لغياب التخطيط وبدون ترخيص . ويتسم هذا النمط بأنه الأكثر انتشاراً وشيوعاً فى شياخات المدينة حتى الآن .

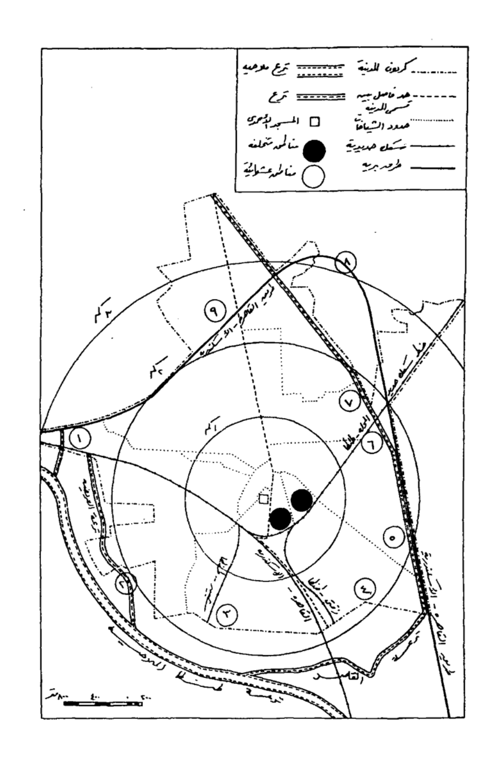
٤ – **المرحلة الرابعة**: وهى نمط المناطق العشوائية خارج كردون المدينة والذى يتمثل فى قرى نطاق الحافة الريفية – الحضرية والتى ظهرت مع استمرار نمو المدينة وتوسعها العمرانى ويشمل قرى سبرباي فى الشمال الشرقى ومحلة مرحوم فى الشمال الغربى وكذلك ميت حبيش بشرق المدينة .

وتبرز دراسة الجدولين ر قم (٨٦ ، ٨٧) والشكلان رقم (١٢١ – ١٢٢) بعض خصائص التوزيع الجغرافى للمناطق العشوائية فى مدينة طنطا والتى منها :

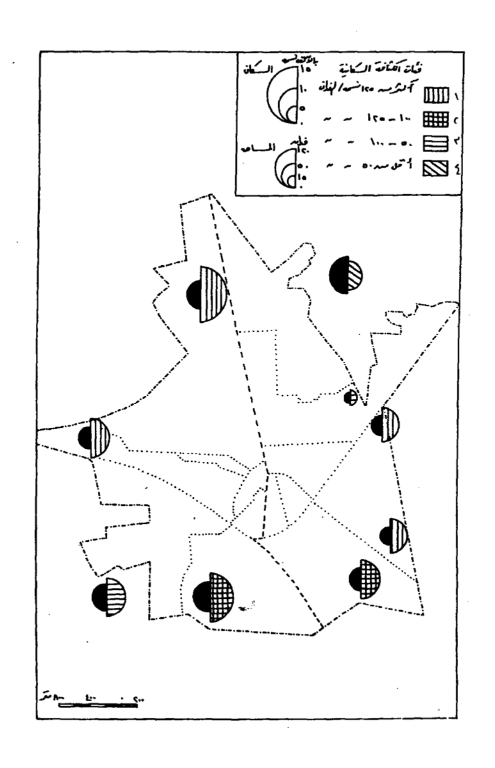
١ – يتفاوت توزيع المناطق العشوائية بين أحياء المدينة إذ يضم حى أول ثلاث مناطق تقع فى شياخات : الدواوين ، سيجر ، المحطة وتشكل نحو ثلث جملة المناطق العشوائية فى مدينة طنطا ، بينما توجد خمس مناطق عشوائية فى حى ثان بشياخات : العمرى ، الملجأ ، قحافة ، السلخانة التى تحظى بمنطقتين عشوائيتين وبذلك يضم حى ثان نحو ٥٥,٦٪ من جملة المناطق العشوائية . وأخيراً توجد منطقة عشوائية خارج كردون المدينة لا تتجاوز نسبتها ١١,١٪ من جملة المناطق العشوائية بالمدينة .

٢ – تتوزع المناطق العشوائية على امتداد محاور الطرق البرية والسكك الحديدية والترع فعلى سبيل المثال يقع بعضها على طريق المعاهدة ، الطريق السريع ، ترعة القاصد ، ترعة العريضة ، سكة تلا وسكة صناديد ، سكة البغالة وشارع الكورنيش .

وقد تحتل أيضاً مناطق ذات أصول ريفية والتى منها : قحافة ، سيجر ، السلخانة ، كفرة العجيزى وغيرها .



شكل رقم (١٢١) توزيع المناطق العشوائية فى مدينة طنطا والبعد عن قلب المدينة



شكل رقم (١٢٢) توزيع المناطق العشوائية فى مدينة طنطا تبعا للحجم السكـانى والمساحة والكثافة

أو تحتل مناطق مجاورة للأنشطة الصناعية مثل شركة طنطا للزيوت والصابون وشركة البترول وغيرها ، فضلا عن وجودها بجوار بعض المعالم البارزة Landmark كمسجد الغفران والذى يمثل النواه التى نمت حولها تلك المنطقة .

٣ - لعبت سهولة الوصول دوراً هاماً فى تحديد مواقع المناطق العشوائية فى شياخات مدينة طنطا حيث أسهم توزع المناطق العشوائية مع محاور الطرق الرئيسية فى سهولة ارتباطها بأجزاء ومناطق المدينة المختلفة ، وقد أسهم شكل المدينة شبه الدائرى بدوره فى صغر متوسط أبعاد المسافات بين المناطق العشوائية وقلب المدينة والذى لا يتجاوز ١,٨ كم مع تفاوت هذه الأبعاد من منطقة إلى أخرى ، وقد وجد أن ما يزيد عن خمسى المناطق العشوائية (٤٤,٤٪) فى مدينة طنطا تبعد بمسافة تقل عن ١,٥ كم عن قلب المدينة ، وأن نحو ثلثى المناطق العشوائية (٦٦,٧٪) تبعد بمسافة تقل عن ٢ كم .

٤ - تضم المناطق العشوائية فى مدينة طنطا نحو ٦٥٨٠٠ نسمة موزعين بالتساوى على قسمى المدينة إذ يضم حى أول وحى ثان نحو ٣٩,٢٪ ، ٣٨,٩٪ على الترتيب بينما تشكل شياخة خارج الكردون نحو خمس (٢١,٩٪) سكان المناطق العشوائية بالمدينة وهى بذلك تحتل المرتبة الأولى بين شياخات المدينة العشوائية فى الحجم السكانى ثم تأتى شياخة السلخانة فى المرتبة الثانية وتضم نحو ١٨٪ من مجموع سكان المناطق العشوائية يليها شياخة المحطة بنسبة ١٦,٤٪ ثم تتساوى شياخات : الدواوين ، سيجر ، العمرى بنسبة ١١,٤٪ لكل منها ، وأخيراً تأتى شياختى قحافة والملجأ بنسبة ٧,١٪ ، ٢,٤٪ على الترتيب . ولكن سرعان ما تتبدل صورة هذا التوزيع الحجمى للسكان عند مقارنة سكان المناطق العشوائية بسكان الشياخة التى تقع فيها حيث تأتى شياخة السلخانة فى المرتبة الأولى إذ يشكل سكان المناطق العشوائية فيها نحو خمسى سكان الشياخة (٤٠,٣٪) ثم تأتى شياخة الدواوين فى المرتبة الثانية بنسبة ٣١,٣٪ وتأتى بعد ذلك شياخات : سيجر ، العمرى ، المحطة ، قحافة ، الملجأ وحيث كانت نسبتهم على الترتيب ٢١,٢٪ ، ٢٠,٤٪ ، ١٨٪ ، ١٦,٨٪ ، ٤,٢٪ . كما تشير البيانات إلى أن فئة الحجم السكانى أقل من ٥٠٠٠ نسمة تضم شياختين تشكلان ما يزيد على خمس سكان المناطق العشوائية (٢٢,٢٪)

جدول رقم (٨٦) خصائص التوزيع الجغرافى للمناطق

الحى	الشياخة	موقع المنطقة العشوائية	عدد	٪	البعد عن قلب المدينة كم	عدد سكان المنطقة العشوائية ١٩٩٩
أول	الدواوين	غرب طريق المعاهدة	١	١١,١	٢,٣	٧٥٠٠
	سيجر	غرب وشرق ترعة العريضة	١	١١,١	١,٩	٧٥٠٠
	المحطة	كفرة العجيزى وسكة تلا وصناديد	١	١١,١	٠,٩	١٠٨٠٠
جملة حى أول			٣	٣,٣	–	٢٥٨٠٠
ثان	العمرى	شارع الغندور والغزل والجلاء	١	١١,١	١,٣	٧٥٠٠
	السلخانة	(أ) سكة البغالة وشارع الكورنيش وشرق شركة طنطا للزيوت	١	١١,١	١,٤	٦١٥٠
		(ب) ش الكورنيش والسد العالى والشهيد مصطفى أبو زهرة	١	١١,١	١,٤	٥٧٠٠
	الملجأ	امتداد شارع عنتر بن شداد حتى الكورنيش وش الأزهر	١	١١,١	١,٧	١٦٠٠
	قحافة	شرق ترعة القاصد بمنطقة مسجد الغفران	١	١١,١	٢,٩	٤٦٥٠
جملة حى ثان			٥	٥٥,٦	–	٢٥٦٠٠
	خارج الكربون	بحرى الطريق السريع	١	١١,١	٢,٧	١٤٤٠٠
جملة المدينة المجموع			٩	١٠٠	١,٨	٦٥٨٠٠

العشوائية فى مدينة طنطا ٩٦ - ١٩٩٩ (٨)

٪	٪ من عدد سكان الشياخة	مساحة المنطقة العشوائية بالفدان ١٩٩٩	٪	٪ من مساحة الشياخة	كثافة السكان بالمنطقة العشوائية ١٩٩٦	كثافة السكان فى الشياخة ١٩٩٦	مساحة الشياخة ١٩٩٩	عدد سكان الشياخة ١٩٩٦
١١,٤	٣١,٣	٦٠	٩,٧	٦٠	١٢٥	٢٣٩,٨	١٠٠	٢٣٩٨٢
١١,٤	٢١,٢	٧٧	١٢,٤	١٩,٩	٩٧,٤	٩١,٦	٣٨٧	٥٤٤٠
١٦,٤	١٨,٠	١٠٥	١٦,٩	١٧,٦	١٠٢,٩	١٠٠,١	٥٩٨	٥٩٨٨٨
٣٩,٢	٢١,٦	٢٤٢	٣٩	٢٢,٣	١٠٦,٦		١٠٨٥	١١٩٣١٠
١١,٤	٢٠,٤	٦٢	١٠	١٢,٦	١٢١	٧٤,٨	٤٩١	٦٧٣٢
٩,٣	٤٠,٣	٤٧	٧,٦	٣١,١	١٣٠,٩	١٠٧,٦	٢٧٣	٢٩٣٧٨
٨,٧		٣٨	٦,١		١٥٠			
٢,٤	٤,٢	١٩	٣,١	٤,٦	٨٤,٢	٩١	٤١٤	٣٧٦٦٩
٧,١	١٦,٨	١١٦	١٨,٧	٣٣,-	٤٠,١	٧٨,٢	٣٥٢	٢٧٦٢٠
٣٨,٩	١٩,٥	٢٨٢	٤٥,٥	١٩,١	٩٠,٨	-	١٤٨٠	١٣١٣٩٩
٢١,٩	-	٩٦	١٥,٥	-	١٥٠	-	-	٨٢٠٤
١٠٠	-	٦٢٠	١٠٠	-	١٠٦,١	١٠١,٣	-	-

جدول رقم (٨٧) توزيع المناطق العشوائية فى مدينة طنطا تبعاً

فئات الحجم السكانى (نسمة)	العدد	٪	فئات المساحة (فدان)	العدد	٪
أقل من ٢٠٠٠ نسمة	١	١١,١	أقل من ٥٠ فدان	٣	٣٣,٣
٢٠٠٠ – ٥٠٠٠	١	١١,١	٥٠ – ٧٥ فدان	٢	٢٢,٣
٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠	٥	٥٥,٥	٧٥ – ١٠٠ فدان	٢	٢٢,٣
أكثر من ١٠٠٠٠	٢	٢١,٣	أكثر من ١٠٠ فدان	٢	٢٢,٢
الجملة ..	٩	١٠٠	الجملة ...	٩	١٠٠

لفئات الحجم السكانى والمساحة والكثافة والمسافة عام ١٩٩٩ (٩)

فئات الحجم السكانى (نسمة)	العدد	٪	فئات المساحة (فدان)	العدد	٪
أقل من ٥٠ شخص / فدان	١	١١,١	أقل من ١ كم	١	٢٠,١
٥٠ - ١٠٠ شخص / فدان	٢	٢٢,٣	١ - ١,٥ كم	٣	٣٣,٣
١٠٠ - ١٢٥ شخص / فدان	٣	٣٣,٣	١,٥ - ٢ كم	٢	٢٢,٣
أكثر من ١٢٥ شخص / فدان	٣	٣,٣٣	أكثر من ٢ كم	٣	٣٣,٣
الجملة ...	٩	١٠٠	الجملة ...	٩	١٠٠

فى مدينة طنطا ، وتعتبر فئة الحجم السكانى ٥٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة هى الأكثر شيوعاً حيث تضم خمس شياخات تشكل نحو ٥٥,٥٪ من سكان المناطق العشوائية فى مدينة طنطا . أما فئة الحجم السكانى أكثر من ١٠٠٠٠ نسمة نجدها تضم شياختين تمثلان نحو ٢٢,٣٪ من جملة سكان المناطق العشوائية .

٥ - يتفاوت التوزيع المساحى للمناطق العشوائية بين أحياء المدينة حيث يضم حى أول مساحة تقدر بنحو ٢٤٢ فدان تشكل نحو ٣٩٪ من جملة مساحة المناطق العشوائية بالمدينة ، بينما تشغل بحى ثان مساحة تقدر بنحو ٢٨٢ فدان تمثل نحو ٤٥,٥٪ من جملة المساحة العشوائية بالمدينة ، ولا تتجاوز مساحة المنطقة العشوائية خارج كردون المدينة ٩٦ فدان تمثل نحو ١٥,٥٪ من جملة مساحة المناطق العشوائية فى مدينة طنطا .

وتأتى شياخة قحافة فى المرتبة الأولى من حيث مساحة المنطقة العشوائية بها إلى جملة مساحة المناطق العشوائية بالمدينة وبنسبة ١٨,٧٪ ، ثم تأتى شياخة المحطة فى المرتبة الثانية بنسبة ١٦,٩٪ ثم خارج الكردون بنسبة ١٥,٦٪ يليها شياخة السلخانة بنسبة ١٣,٧٪ ثم شياخات : سيجر ، العمرى ، الدواوين ، الملجأ بنسبة ١٢,٤٪ ، ١٠٪ ، ٩,٧٪ ، ٣,١٪ على الترتيب . ولكن سرعان أيضا ما تتغير صورة هذا التوزيع المساحى للمناطق العشوائية عند مقارنتها بمساحات الشياخات التى تقع فيها إذ تأتى شياخة الدواوين فى المرتبة الأولى وبنسبة ٦٠٪ ، ثم قحافة بنسبة ٣٣٪ ويليها السلخانة بنسبة ٣١,١٪ ثم سيجر فالمحطة بنسبة ١٩,٩٪ ، ١٧,٦٪ على التوالى ، وأخيرا تأتى شياختى العمرى والملجأ بنسبة ١٢,٦٪ ، ٤,٦٪ على الترتيب .

ويلاحظ مما سبق أن المناطق العشوائية كبيرة المساحة توجد فى الشياخات حديثة العمران وخاصة فى المناطق الهامشية والأطراف منها وتشمل شياخات : خارج الكردون ، سيجر ، قحافة ، المحطة ، . كما تشير البيانات إلى أن نحو ثلث المناطق العشوائية (٣٣,٣٪) فى مدينة طنطا من النوع صغير المساحة والتى لا تتجاوز مساحة كل منها ٥٠ فدان ، وأن ما يزيد على ثلاث أرباع جملة المناطق العشوائية فى مدينة طنطا (٧٧,٧٪) لا تزيد مساحة كل منها على ١٠٠ فدان . أما المناطق العشوائية التى تزيد مساحة كل منها على ١٠٠ فدان فلا تتعدى نسبتها ٢٢,٢٪ من جملة مساحة المناطق العشوائية فى مدينة طنطا

٦ – تقدر كثافة سكان المناطق العشوائية بالمحافظة بنحو ٥١٥ نسمة / فدان في حين نجد متوسط كثافة سكان المناطق العشوائية بمدينة طنطا لا تتجاوز ١٠٦,١ نسمة / فدان ، وهي وإن كانت تزيد عن متوسط الكثافة العامة للمدينة طوال فترة الدراسة إلا إنها في نفس الوقت تقل عن معيار الكثافة العام للمناطق العشوائية بالجمهورية والذى قدر بنحو ١٥٠ نسمة / فدان عام ١٩٩٣ (١٠) ، بل ونجدها تقل أيضا عن كثافة السكان ببعض الشياخات القديمة بالمدينة – النواه – مثل شياخات البورصة ، الدواوين ، مرزوق ، الكفرة ، أغا .

وقد سجلت أعلى كثافة سكانية بالمناطق العشوائية في شياختي خارج الكردون والسلخانة والتي بلغت نحو ١٥٠ نسمة / فدان لكل منها ، ثم إحدى المناطق العشوائية بشياخة السلخانة أيضا والتي بلغت نحو ١٣٠ر٩ نسمة / فدان ثم بشياخات الدواوين العمرى ، والمحطة بنحو ١٢٥ نسمة / فدان ، ١٢١ نسمة / فدان ، ١٠٢ر٩ نسمة / فدان على الترتيب وأخيرا شياخات سيجر ، الملجأ ، قحافة بنحو ٩٧ر٤ نسمة / فدان ٨٤ر٢ نسمة / فدان ، ٤٠ر١ نسمة / فدان على التوالي .

ويلاحظ أن نحو ثلثي المناطق العشوائية في مدينة طنطا تقع ضمن فئات الكثافة المنخفضة أقل من ١٠٠ شخص / فدان ولكن تزداد النسبة إلى الثلثين لفئات الكثافة أقل من ١٢٥ نسمة / فدان وهذا يعني أيضا أن فئة الكثافة أكثر من ١٢٥ نسمة / فدان تضم نحو ثلث المناطق العشوائية في مدينة طنطا .

٧ – وتشير دراسة التركيز الموقعي للمناطق العشوائية في مدينة طنطا باستخدام نسبة التركز Concentration Ratio وكما هو مبين بالجدول رقم (٨٧) إلى أنها بلغت ٢٩,٢٪ ومعنى ذلك أن توزيع العشوائيات على رقعة المدينة يتميز بأنه غير متساوى أى يتسم بالتشتت . إذ تبدو هناك علاقة عكسية بين الشياخات صغيرة المساحة ومساحة المناطق العشوائية فيها كما هو حال شياخة الدواوين التي تشكل نحو ٢,٨٪ من جملة مساحة المدينة وتضم نحو ٩,٧٪ من جملة مساحة المناطق العشوائية بالمدينة ونحو ٦,٤٪ من جملة سكان مدينة طنطا .

جدول رقم (٨٨)
نسبة تركز المناطق العشوائية فى مدينة طنطا ١٩٩٩[١١]

القسم	الشياخة	السكان ٪ (١٩٩٦) س	مساحة المناطق العشوائية إلى مساحة المدينة ٪ ص	س – ص
حى أول	الدواوين	٦,٤	١,١	٥,٣
	سيجر	٩,٥	١,٤	٨,١
	المحطة	١٦,١	١,٩	١٤,٢
حى ثان	السلخانة	٧,٩	١,٥	٦,٤
	العمرى	٩,٩	١,١	٨,٨
	الملجأ	١٠,١	٠,٣	٩,٨
خارج الكردون		٢,٢	١,٧	٠,٥
الجملة		–	–	٥٨,٤

وتتسم الشياخات المتوسطة المساحة والحجم السكانى بتزايد نصيبها من مساحة المناطق العشوائية كما هو حال شياخة السلخانة التى بلغ نصيبها نحو ١٣,٧٪ من جملة مساحة المناطق العشوائية بالمدينة بينما يشكل سكانها نحو ٧,٩٪ من جملة سكان المدينة وتشغل نحو ٧,٦٪ من جملة مساحة المدينة .

وتوجد علاقة طردية بين الشياخات كبيرة المساحة والحجم السكانى وبين مساحة المناطق العشوائية فيها كما هو حال شياخة المحطة التى تبلغ نسبة مساحتها نحو ١٦,٦٪ من جملة مساحة المدينة كما تبلغ نسبة سكانها نحو ١٦٪ من جملة سكان المدينة ويبلغ أيضا نصيبها نحو ١٦,٩٪ من جملة مساحة المناطق العشوائية بالمدينة .

٨ – وعند حساب مدى ارتباط تركز المناطق العشوائية فى شياخات مدينة طنطا بمتغيرات المساحة والحجم السكانى والكثافة نجد العلاقة بين المناطق العشوائية

والمساحة فى شياخات المدينة غير قوية حيث كان معامل الارتباط بينها ٠,٤٦ ، أما العلاقة بين المناطق العشوائية والكثافة فهى أوضح وقد بلغ معامل الإرتباط بينهما ٠,٥٥ مما يعنى وجود علاقة بينهما . غير أن العلاقة بين المناطق العشوائية والحجم السكانى تزداد وضوحاً إذ بلغ معامل الإرتباط بين المتغيرين ٠,٦٣ مما يدل على وجود علاقة قوية بينهما . والجدير بالملاحظة أن دراسة توزيع المناطق العشوائية فى المدينة تشير إلى إنتقال تركزها من الشياخات القديمة بقلب المدينة - النواه - إلى الشياخات العمرانية الحديثة بالأطراف وذلك مع تغير معطيات وجودها زمنياً ومكانياً أى أنها خرجت من عباءة المدينة القديمة المتهالكة إلى مناطق التوسع العمرانى الحديث غير المخطط مما يوكد إنتشارها السرطانى المشوه لنسيج المدينة العمرانى .

(١٤-٢) أسباب العشوائيات فى مدينة طنطا

أولا : النمو العمرانى غير المتوازن :

- تساعد قراءة الجدول رقم (٨٨) والشكل رقم (١٢٣) فى التعرف على تطور النمو العمرانى لمدينة طنطا خلال النصف الثانى من القرن العشرين . فقد قدرت مساحة المدينة عام ١٩٤٧ بنحو ٧٤٥ فدان (٣,١٣ كم٢) ثم بلغت نحو ٥٥٧٠ فدان (٢٣,٤ كم٢) عام ١٩٩٦ ، أى تزايدت مساحتها بنحو سبعة أمثال ونصف ما كانت عليه فى بداية الفترة وبنسبة سنوية زيادة مقدارها ١٣,٢٪ تقريبا .

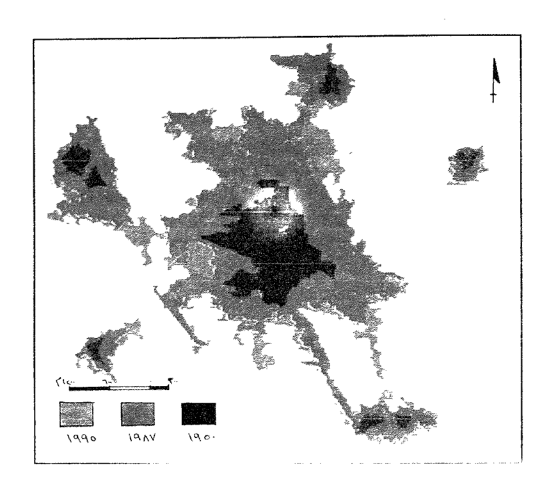
- وقد شهدت المدينة خلال الفترة ٤٧ - ١٩٦٠ نمواً سكانياً وعمرانياً يعرف بالنمو التراكمى [١٢] أى يتم دون خطة موضوعة عن طريق ملء الأرض الفضاء داخل حدود المدينة أو باقامة المبانى عند أطرافها وحققت المدينة زيادة عمرانية بلغت مساحتها ٢,٧٢ كم٢ أى بنسبة زيادة سنوية تبلغ ٦,٦٨٪ مقابل زيادة سكانية سنوية مقدارها ٢,٤٤٪ خلال نفس الفترة لتزايد الهجرة الريفية إلى المدينة مع توسع أنشطتها الإدارية والتجارية والصناعية وغيرها . كما ساعد إنشاء الطريق البرى السريع القاهرة - الاسكندرية مروراً بمدينة طنطا عام ١٩٥٨ [١٣] والتى يحدها من الشرق والشمال على زيادة نمو اتساع المدينة عمرانياً وخاصة تجاه الشمال والشمال الغربى . وكذا شهدت المدينة توسعاً محدوداً تجاه الجنوب والذى أخذ يمتد نحو مدخلها الجنوبى تجاه مدينة شبين الكوم ومعه ظهرت كفرة العجيزى الواقعة بين خطى سكك حديد طنطا - القاهرة ، شبين الكوم والذى تاكد معه دور المواصلات فى نمو المدينة التراكمى .

جدول رقم (٨٩)

تطور المساحة والزيادة الكلية والسنوية لمدينة طنطا في الفترة ٤٧ - ١٩٩٦[١١]

السنة	المساحة بالفدان	المساحة كم٢	مقدار الزيادة كم٢	نسبة الزيادة ٪ الكلية	نسبة الزيادة ٪ السنوية
١٩٤٧	٧٤٥	٣,١٣	–	–	–
١٩٦٠	١٣٩٢	٥,٨٥	٢,٧٢	٨٦,٩	٦,٦٨
١٩٧٦	٢٠١٤	٨,٤٦	٢,٦١	٤٤,٦	٢,٧٩
١٩٨٦	٣٦٠١	١٥,١٣	٦,٦٧	٧٨,٨	٧,٨٨
١٩٩٦	٥٥٧٠	٢٣,٤٠	٨,٢٧	٥٤,٧	٥,٤٧

- كما أدى توسع المدينة العمرانى ونموها الحضرى التراكمى إلى انضمام بعض القرى المجاورة لها والتى كانت بعيدة عنها ولكن ما تلبث أن تبيع أراضيها الزراعية بأغراء ارتفاع أسعارها من سكان المدينة وبالتدريج تغرقها مبانى المدينة فى خضمها بحيث لا يبقى من علامات وجودها إلا بعض مساكنها المتداعية أو مساجدها [١٤] وهذه المنطقة الملتحمة تجمع بذلك بين مظاهر الريف والمدينة Rural-Urban ولذا تعرف بالمنطقة الإنتقالية [١٥] Rurban Transition Zone والتى تبدأ معها ظاهرة تريف المدينة [١٦] Ruralization والتى غالباً ما تصاحبها المناطق المتخلفة ، فمع بداية الفترة ٦٠ - ١٩٧٦ تم ضم قريتى سيجر فى الجنوب وقحافة فى الشمال إلى شياخات مدينة طنطا وذلك ضمن التعديلات الإدارية لحدود المدينة عام ١٩٦٠ ، بينما ظل الإمتداد العمرانى تجاه الجنوب الشرقى محدوداً بسبب وجود المقابر ونقص الخدمات والمرافق [١٧] ، إلا أن رخص أسعار الأراضى بها قد ساعد على انتشار بعض الصناعات فى هذا الإتجاه مثل صناعات الزيوت والصابون والغزل والنسيج وغيرها من الصناعات ومما لا شك فيه أن التصنيع لعب دوراً فى جذب المهاجرين من الريف للعمل بأنشطته المختلفة فى المدينة [١٨] . وقد أقام العمال مساكنهم بجوار تلك المصانع



شكل رقم (١٢٣) تطور النمو العمرانى لمدينة طنطا للفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٥ (٢٥)

وشغلت بذلك مساحات تمثل مناطق التوسع العمرانى فى هذا الإتجاه الجنوبى الشرقى للمدينة . كما يرى البعض أن هناك بعض الحرف والصناعات اليدوية التى تنتشر فى أحياء غير مخططة (النمو التراكمى) ومزدحمة بالسكان أو أحياء قديمة ومتهالكة وكلاهما تزداد معه فرص وجود المناطق المختلفة ، [١٩] وهذا ما تحقق بالفعل فى مناطق توسع المدينة تجاه الجنوب الشرقى .

وقد تضافرت الزيادة الطبيعية للسكان مع الهجرة الريفية وكذلك الهجرة الوافدة من سكان منطقة القناة عقب حرب ١٩٦٧ والتى استقرت بمنطقة القرشى على وجه الخصوص فى زيادة النمو العمرانى والسكانى خلال هذه الفترة بمدينة طنطا حتى بلغت مساحتها ٢٠١٤ فدان (٨,٤٦ كم٢) تقريبا عام ١٩٧٦ أى بنسبة زيادة سنوية مقدارها ٢,٧٩٪ مقابل زيادة سكانية سنوية مقدارها ٣,٣٦٪ وهى تمثل أعلى نسبة زيادة سكانية شهدتها مدينة طنطا خلال فترة الدراسة أى الخمسين عاماً تقريباً ، وتلك الزيادة نتج عنها ازدحام السكان وارتفاع كثافتهم مما ساعد أيضا على ظهور المناطق المختلفة [٢٠] .

– ازداد التوسع العمرانى لمدينة طنطا وبشكل ملحوظ لإضطراد الزيادة السكانية خلال الفترة ٧٦ – ١٩٨٦ والتى بلغت ١,٨٨٪ سنويا بجانب ارتفاع مستوى المعيشة وظهور تأثير الهجرة العائدة من دول الخليج فى إستثمار عائداتها فى التوسع العمرانى والذى شجع بدوره على البناء خارج المدينة القديمة والمزدحمة بالسكان [٢١] والتى أخذت تعانى من إختلاط إستخدامات الأرض بسبب التكدس العمرانى فيها . ولذا حقق التوسع العمرانى زيادة بلغت مساحتها نحو ٦,٦٧ كم٢ عن الفترة السابقة أى بنسبة زيادة سنوية مقدارها ٧,٨٨٪ وهى تشكل أعلى نسبة زيادة للنمو العمرانى فى مدينة طنطا خلال فترة الخمسين عاماً تقريباً . كما غلب على التوسع العمرانى خلال هذه الفترة انتشاره فى جميع الاتجاهات مما أعطى المدينة شكلها شبه الدائرى مع بعض الميل للتوسع تجاه قرية سبرباى فى إتجاه الشمال الشرقى وكذلك تجاه قرية محلة مرحوم فى اتجاه الشمال الغربى بالإضافة إلى اتجاه الجنوب الشرقى حيث قرية ميت حبيش .

– شهدت الفترة الأخيرة مابين ٨٦ – ١٩٩٦ نمواً عمرانياً متزايداً فى معظم الإتجاهات وعلى حساب الأراضى الزراعية الخصبة حيث عبر العمران كردون المدينة والتحم بالجيوب القروية فى سبرباى بالشمال الشرقى ومحلة مرحوم بالشمال الغربى

وميت حبيش فى الجنوب الشرقى . كما اتجه التوسع العمرانى لشغل الفراغات الموجودة داخل كردون المدينة أيضاً . وقد شهدت هذه القرى بعد التحامها بالمدينة بدورها توسعات عمرانية تحت ضغط زحف سكان المدينة نحوها وانتقال العديد من وظائف ومنشآت المدينة إليها ، فعلى سبيل المثال نجد أراضى الأوقاف فى سبرباى والتى كانت تبلغ مساحتها نحو ١٨٥ فدانا قد استقطع منها نحو ١٠٠ فدان عام ١٩٧٥ لبناء كليات جامعة الأزهر وبعض كليات جامعة طنطا والمدينة الجامعية ومبنى الإذاعة وغيرها ومع هذه الاستخدامات والأنشطة تحورت وظائف القرية التقليدية إلى الوظائف الحضرية من نقل وتجارة وخدمات وغيرها دون أن تكون مؤهلة لهذه التغيرات مما أسهم فى ظهور العشوائيات . وهذا ما شهدته أيضا قريتا محلة مرحوم وميت حبيش . ومن مثالب هذا التوسع العمرانى العشوائى أنه كان على حساب الأراضى الزراعية الخصبة ، ولأن القطاع الخاص يملك معظم الأراضى الزراعية مما تعذر معه قيام الحكومة بدورها فى التحكم بانتشار التجمعات السكنية العشوائية على الأراضى الزراعية .

كما أن المدينة تعانى من عدم وجود ظهير صحراوى فى نطاقها الجغرافى يساعد على توسعها وامتدادها العمرانى تجاهه فضلا عن نقص الأراضى الفضاء التى تقع داخلها مما ترتب عليه ارتفاع نسبة التعديات على الأراضى الزراعية ، إذ بلغ عدد محاضر التعديات نحو ٢٣١٥ محضرا تقدر إجمالى مساحتها من الأراضى المهدرة بنحو ١٨٦ فدان عام ١٩٩٥ وهى تمثل خسارة اقتصادية يصعب تعويضها . وقد بلغت مساحة مدينة طنطا عام ١٩٩٦ نحو ٥٥٧٠ فدانا (٢٣,٤ كم٢) وحققت بذلك زيادة فى مساحتها العمرانية بلغت ٨,٢٧ كم٢ وتشكل نسبة زيادة سنوية مقدارها ٥,٤٧٪ تقريبا .

وعلى ضوء ماسبق تتضح أهم ملامح النمو العمرانى لمدينة طنطا خلال النصف الثانى من القرن العشرين على النحو التالى :

١ - لعبت الظروف المناخية والطبوغرافية دوراً فى توجيه النمو العمرانى للمدينة حيث اتسم هذا النمو فى أغلب فتراته بالاتجاه نحو الشمال أكثر من الجنوب والذى يفسره البعض [٢٢] بتأثير الرياح الشمالية السائدة . بينما تعد الطرق والترع من أهم المعالم الطبوغرافية التى أثرت فى امتداد عمران المدينة [٢٣] فوجود خطوط سكك حديد القاهرة - الاسكندرية فى جنوب المدينة كان يمثل ولا شك عائقاً أمام توسع المدينة فى

هذا الاتجاه بسبب نقص الانفاق التى تربطه بباقى المناطق والأجزاء الأخرى للمدينة ، وفى نفس الوقت أسهمت قناة طنطا الملاحية بنفس الدور فى تحديد اتجاه التوسع العمرانى للمدينة جنوباً وغرباً وبالمثل ترعة القاصد فى شرق المدينة . بينما ظل الطريق البرى السريع القاهرة – الاسكندرية – يمثل حدود المدينة الشرقية والشمالية حتى عبره العمران تحت ضغط التزايد السكانى منذ بداية التسعينيات عندما التحم عمران المدينة بقرية ميت حبيش شرقاً وأيضاً بقرية سبرباى فى الشمال الشرقى وكذلك قرية محلة مرحوم فى الشمال الغربى .

٢ – يتصف التوسع العمرانى فى مدينة طنطا بأن أغلبه نمو تراكمى لا يخضع للتخطيط أو التنظيم بل امتد على أراض زراعية محيطة بالمدينة لايجوز البناء عليها لأسباب قانونية أو مناطق كان يتم البناء عليها بوضع اليد Squatter لأراضى مملوكة للدولة أو أشخاص وجميعها محرومة من الخدمات والمرافق الرئيسية كالمياه والصرف الصحى والكهرباء والطرق المرصوفة والمدارس والمراكز الصحية والمطافئ والشرطة وغيرها ، أى تفتقر إلى إشباع الحاجات الأساسية بل تكثر بها المظاهر المؤذية والمقلقة للراحة ولذا تعرف باسم المناطق الموبوءة Blighted Areas وبالتالى اتسم النمو العمرانى فيها بالعشوائية Slum ويحمل نسيجها مقومات التداعى والتدهور ولذا تعرف أيضا بالمناطق المتدهورة Deteriorated Area والتى أخذت مظاهر تستفحل حتى أصبحت تمثل إحدى مشاكل النمو الحضرى لإتساع مساحة الفقر فيها بملامحه المختلفة وبما لها من تأثيرات سلبية اقتصادية واجتماعية وبيئية عديدة .

٣ – يمثل التوسع العمرانى فى مدينة طنطا على حساب الأراضى الزراعية الخصبة خسارة اقتصادية فادحة لا تقدر بثمن ويصعب تعويضها خاصة إذا استمر استنزافها على هذا النحو الذى أشارت إليه دراسة [٢٤] عن التوسع العمرانى وفاقد الأراضى الزراعية والتى شملت مدينة طنطا والقرى المجاورة لها والتى توضح استمرار تزايد مساحة العمران فيها على حساب الأراضى الزراعية ، فبينما لم تتجاوز مساحة مدينة طنطا ٩٠٠ فدان عام ١٩٥٠ نجدها توسعت على حساب الأراضى المحيطة بها حتى بلغت مساحتها ٥٤٢٢ فدان عام ١٩٩٥ [٢٥] ويمثل الفارق مقدار الخسارة . وكذلك الحال بالنسبة للقرى المجاورة للمدينة والتى تأثرت بعوامل الجذب السكانى والتى سبق الإشارة إليها وخاصة محلة مرحوم فى الشمال الغربى وسبرباى

فى الشمال الشرقى وكلاهما حقق زيادة عمرانية بلغ معدل تغيرها خلال الفترة ٥٠ - ١٩٨٧ نحو ١١,٣٪ تقريبا لكل منها ، ولكن أكبر معدل تغير عمرانى نجده فى الفترة ٨٧ - ١٩٩٥ لقرية فيشا سليم بجنوب غرب المدينة والذى بلغ ٣١,٩٪ وكذلك قرية نفيا والتى بلغ معدل تغيرها العمرانى نحو ١٩,٩٪ خلال نفس الفترة .

٤ - كان لتوسع مدينة طنطا العمرانى أن ضمت إليها تلك القرى المجاورة لها والتى أصبحت تشكل جيوبا ريفية Village enchances تتخلل نسيجها العمرانى الحضرى بصفاتها الريفية وتظل هذه الجيوب معزولة عن نسيج المدينة لإختلاف عناصرها المادية والثقافية رغم ارتباط سكانها بالمدينة بل ويساعد وجودها على تأكيد ظاهرة تريف المدينة Ruralization .

٥ - تعانى المدينة من عدم وجود ظهير صحراوى فى نطاقها الجغرافى يساعد على توسعها العمرانى فضلاً عن ندرة الأراضى الفضاء التى تقع داخلها مما ترتب عليه ارتفاع نسبة التعديات على الأراضى الزراعية وارتفاع الكثافة السكانية بدرجة تعوق التنمية وتسبب مشاكل متعددة .

هذه الملامح تعكس تركيب مدينة طنطا العمرانى والتى أمكن من خلالها تقسيم المدينة إلى أربعة نطاقات رئيسية لكل منها نمطه المميز وهى :

١ - نطاق وسط المدينة :

يشغل المساحة المحصورة بين شارع البورصة ومحطة السكك الحديدية وهو بذلك يضم نواة المدينة التى يتوسطها المسجد الأحمدى . وهذه النطاق يتصف بأنه قديم ومتهالك بسبب مبانيه القديمة والمتكتلة والتى لا يتعدى ثلاثة طوابق باستثناء بعض المبانى الحديثة التى تتخلله . كما يتسم هذا النطاق أيضا بالكثافات السكانية والسكنية المرتفعة ، ويغلب عليه الطابع التجارى والمكاتب والعيادات والمقاهى والمطاعم والفنادق بالإضافة إلى بعض الصناعات الصغيرة والورش . كما أن أغلب شوارعه ضيقة ومتعرجة وتقل المساحات الفضاء فيه . ويشمل هذا النطاق شياخات : على أغا ، الكفرة ، صبرى ، مرزوق ، البورصة ، الساعة وتمثل مساحتها نحو ١١,٢٪ من جملة مساحة المدينة .

٢ – النطاق الشمالي :

يقع شمال نطاق وسط المدينة . ويعتبر شارع الجيش محوره الذى يمتد على كلا جانبيه هذا النطاق وحتى إلتقاؤه بالطريق البرى السريع القاهرة – الاسكندرية . وهذا النطاق يعد الأحدث عمرانياً حيث بدأ الامتداد العمرانى فيه بعد عام ١٩٦٠ ولذا تتميز أغلب مناطقه بخطة الزاويا القائمة ، كما يمثل منطقة سكنية متميزة لإرتفاع المستوى الاقتصادى والإجتماعى لسكانه ، وأيضا لانخفاض الكثافة السكانية والسكنية فيه . وهذا النطاق يضم مبانى متعددة الطوابق وفيلات وحدائق وميادين وشوارع رئيسية تمثل عصب الحركة داخل المدينة مثل الجيش والنحاس فضلا عن الشوارع التجارية (٣٦) ويضم أيضا بعض المبانى العامة كديوان المحافظة ومديريات الرى والكهرباء والزراعة وإدارة جامعة طنطا وبعض كلياتها ، كما يشمل هذا النطاق شياخات : الملجأ ، وابور النور ، الدواوين وتشكل مساحته نحو ٣٠,٤٪ من جملة مساحة المدينة .

٣ – النطاق الجنوبى :

يقع جنوب المدينة ويحده من الشمال خطوط السكك الحديدية المختلفة بالمدينة ويعتبر من أكبر المناطق السكنية لذوى الدخل المحدود . ويتسم بالتوسع العمرانى العشوائى على حساب الأراضى الزراعية لغياب التخطيط مع نقص المرافق والخدمات وارتفاع كثافته السكانية والسكنية . كما يضم عدة تجمعات صناعية كبيرة على امتداد شارع الجلاء مستفيدة برخص سعر الأرض وتسهيلات النقل بالمنطقة (٣٧) ومنها شركة طنطا للزيوت والصابون وشركة الدلتا للغزل وشركة مصر للألبان وغيرها فضلا عن العديد من الورش الصناعية الصغيرة . وقد اجتذبت هذه الأنشطة السكان الذين قاموا ببناء مساكنهم التقليدية وبشكل عشوائى أدى إلى اختلاط استخدامات الأرض وساعد على ظهور النمط العشوائى وتفاقم العديد من المشاكل العمرانية والبيئية بهذا النطاق . كما يسود هذا النطاق الطابع الريفى رغم وجود النشاط الصناعى فيه بسبب الأصول الريفية لسكانه . ويضم النطاق شياخات : سيجر ، المحطة ، العمرى ، السلخانة والتى تشكل نحو ٤٨,٦٪ من جملة مساحة المدينة .

٤ - نطاق الجيوب الريفية :

كان الغزو والتوسع العمرانى سبباً فى ضم بعض القرى المجاورة إلى المدينة رغم وجودها خارج كردونها ، وأصبحت هذه القرى مناطق جذب للسكان والأنشطة الحضرية رغم احتفاظها إلي حد كبير بنمط الحياة الريفية التقليدية بها . وهذا النطاق يشمل شياخة قحافة التى تقع فى شمال شرق المدينة والتى كانت تمثل قرية تقع على أطراف المدينة قبل أن تضم إليها عام ١٩٦٠ وتبلغ مساحتها ٩,٨٪ من جملة مساحة المدينة وهى تضم الآن التوسعات العمرانية الحديثة فى بعض أجزائها والتى تعرف بطنطا الجديدة ، كذلك يشمل هذا النطاق تلك القرى التى كانت مجاورة للمدينة ومازالت خارج كردونها رغم التحامها العمرانى بنسيج المدينة والتى منها قرية ميت حبيش بشرق المدينة والتى تحولت إلى منطقة صناعية لتركز بعض الصناعات المختلفة بها على طول الطريق البرى القاهرة - الاسكندرية وكذلك على امتداد الطريق المودى إلى السنطة والتى منها شركة طنطا للكتان والزيوت ومصانع الخشب الحبيبى ومصانع الرخام .

وكذلك قرية سبرباى بشمال شرق المدينة والتى التحمت بمدينة طنطا بعد ماعبر العمران الطريق البرى القاهرة - الاسكندرية إليها وأخذ عمرانها يمتد أيضا على امتداد محور طريق طنطا - كفر الشيخ بتزايد الضغط السكانى والسكنى . وكذا قرية محلة مرحوم فى الشمال الغربى والتى أصبحت مندمجة بنسيج المدينة العمرانى فمع وجود معمل تكرير البترول وبعض الصناعات الأخرى أصبحت أيضا منطقة جذب سكانى وامتد توسعها العمرانى بامتداد طريق القاهرة - الاسكندرية ، وخاصة تجاه الشمال وحتى منطقة الاستاد .

ومما لا شك فيه تبرز دراسة النطاقات العمرانية بمدينة طنطا سيادة النمط العشوائى الذى يغطى نحو ٦٩,٦٪ من جملة مساحة المدينة وإفرز سلبياته على نمط الحياة بها بسبب النمو العمرانى غير المتوازن وفى غياب التخطيط .

ثانيا : النمو السكانى المتسارع :

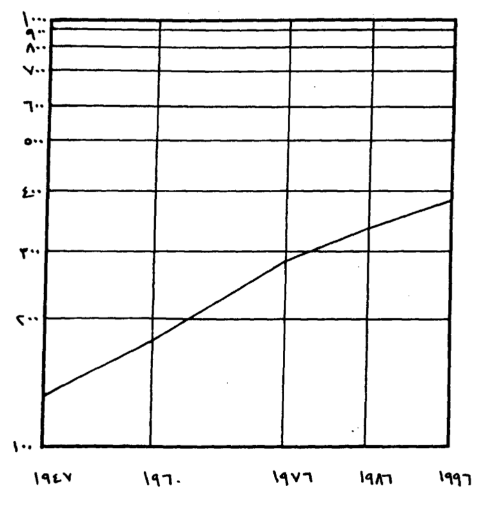
يتضح من الجدول رقم (٩٠) والشكل رقم (١٢٤) أن عدد سكان مدينة طنطا فى تزايد مستمر حيث كان عددهم ١,٣٩,٩٢٦ نسمة عام ١٩٤٧ ثم أصبح عددهم نحو ٣٧٢٨٩٣ نسمة عام ١٩٩٦ ، أى تزايد السكان بما يزيد علي مرتين ونصف عددهم (٢,٦٦ مرة) خلال هذه الفترة التى تقدر بنحو خمسين عاماً ، وبنسبة زيادة سنوية قدرها ٣,٤٪ تقريبا . غير أن هذه الزيادة السكانية لم تتم بسرعة واحدة ولكنها اختلفت من فترة إلى أخرى ، فبينما كانت ٢,٤٤٪ خلال الفترة ٤٧-١٩٦٠ نجدها

تحقق أعلى نسبة زيادة خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٦ والتى بلغت ٣,٣٦٪ وذلك بسبب ارتفاع معدلات المواليد والزيادة الطبيعية وأيضا بتأثير الهجرة الوافدة إلى المدينة وكذلك تغير الحدود الإدارية [٢٨] لمدينة طنطا والذى نتج عنه ضم مناطق ريفية كانت تحيط بالمدينة وهى قحافة فى شمال المدينة وسيجر فى جنوبها خلال هذه الفترة ، ثم أخذت الزيادة السكانية بعد ذلك فى الإنخفاض خلال الفترتين التاليتين ٧٦ - ١٩٨٦ ، و٨٦ - ١٩٩٦ إذ لم تتجاوز ١,٨٨٪ ، ١,٠٨٪ على التوالى بسبب السياسات السكانية التى شهدها المجتمع خلال تلك الفترة .

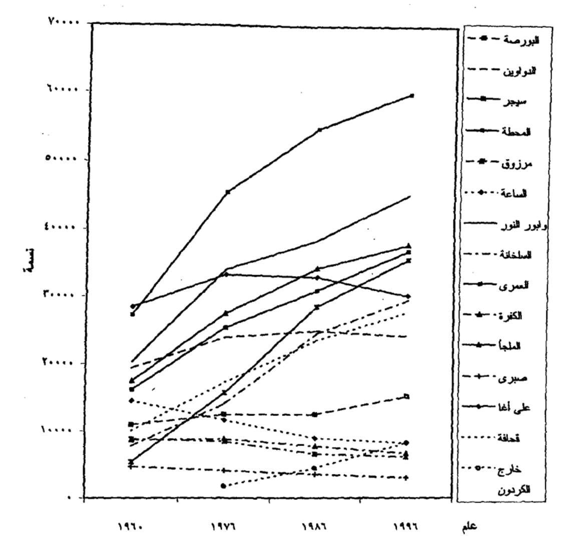
- وقد جاءت معدلات النمو السنوى لسكان مدينة طنطا لتؤكد هذا الاتجاه وتتفق معه إلى حد كبير حيث بلغت ٢,١٢٪ فى الفترة ٤٧ - ١٩٦٠ ثم أخذت فى التناقص خلال الفترات الثلاث التالية وحيث سجلت ٢,٠٨٪ ، ١,٧٢٪ ، ١,٠٣٪ علي الترتيب وذلك راجع ولاشك إلى تشبع المدينة بالسكان وانخفاض معدلات المواليد والزيادة الطبيعية مع تراجع دور الهجرة . وتشير معدلات النمو السكانى فى مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ إلى انتقالها منذ منتصف السبعينيات من مرحلة التزايد السكانى المبكر Early Expanding Stage أو المرحلة الديموغرافية الشابة التى تتميز بالنمو المتزايد والسريع للسكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات مع استمرار معدل المواليد مرتفعا ومن ثم تتسع الهوة بين المواليد والوفيات وترتفع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان إلى مرحلة التزايد السكانى المتأخر late EXPonding STage والتى تتسم بنمو سكانى أقل من مستواه فى المرحلة السابقة [٢٩] .

جدول رقم (٩٠) تطور الحجم السكانى ومعدلات النمو والزيادة الكلية والسنوية فى مدينة طنطا خلال الفترة ٤٧ - ١٩٩٦ [٣٠]

السنة	عدد السكان	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة الكلية ٪	نسبة الزيادة السنوية ٪	معدل النمو السنوى ٪
١٩٤٧	١٣٩٩٢٦	-	-	-	-
١٩٦٠	١٨٤٢٩٩	٤٤٣٧٣	٣٣,٧١	٢,٤٤	٢,١٢
١٩٧٦	٢٨٣٢٤٠	٩٨٩٤١	٥٣,٦٩	٣,٣٦	٢,٠٨
١٩٨٦	٣٣٦٥١٧	٥٣٢٧٧	١٨,٨١	١,٨٨	١,٧٢
١٩٩٦	٣٧٢٨٩٣	٣٦٣٧٦	١٠,٨١	١,٠٨	١,٠٣



شكل رقم (١٢٤) تطور حجم سكان مدينة طنطا خلال الفترة ٤٧ - ١٩٩٦



شكل رقم (١٢٥) تطـور الحجـم السكانى لشياخات مدينـة طنطا

خـلال الفتـرة (٦٠ / ١٩٩٦)

– وعند دراسة تطور حجم السكان فى شياخات مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ – ١٩٩٦ والمبينة بالجدول رقم (٩٠) والشكل رقم (١٢٥) نلاحظ :

١ – يزيد عدد سكان حى أول قليلاً عن مثيله فى حى ثان طوال فترة الدراسة ، فعلى سبيل المثال نجد الأول يضم ٥١,٩٤٪ من سكان المدينة عام ١٩٩٦ بينما يضم الثانى ٤٨,٠٦٪ .

٢ – تتسم الشياخات التى تقع فى قلب المدينة بصغر حجمها السكانى وهى شياخات : البورصة ، مرزوق ، الساعة ، الكفرة ، صبرى كما لم يتجاوز مجموع عدد سكانها نحو ٣٨٨٩٧ نسمة يمثلون ١٠,٤٤٪ من سكان المدينة عام ١٩٩٦ ، وكذلك يتراوح حجم سكان كل منها ما بين ٦ – ١٥ ألف نسمة وبنسب تتراوح ما بين ٠,٨٪ – ٤٪ من جملة سكان المدينة .

٣ – ظلت شياخة صبرى تحتل المرتبة الأخيرة من حيث الحجم السكانى طوال فترة الدراسة بسبب تغلب عوامل الطرد السكانى فيها .

٤ – شهد التوزيع الحجمى للسكان بشياخات مدينة طنطا تغيراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة حيث يلاحظ من بيانات تعداد ١٩٦٠ على سبيل المثال أن شياخة على أغا بحى ثان وهى من شياخات المدينة العمرانية القديمة جاءت فى المرتبة الأولى من حيث حجم السكان وبنسبة ١٤,٢٢٪ من مجموع سكان مدينة طنطا ، بينما تأتى شياخة المحطة بحى أول وهى من شياخات المدينة العمرانية الحديثة فى المرتبة الثانية وبنسبة ١٣,٦٥٪ من حجم سكان المدينة . ولكن سرعان ما أخذت تتغير صور هذا التوزيع الحجمى للسكان بتعداد ١٩٧٦ حيث تراجعت شياخة على أغا إلى المرتبة الثالثة وبنسبة ١١,٧٢٪ من مجموع سكان المدينة ، بل واستمرتراجعها خلال فترات التعدادات التالية حتى جاءت فى المرتبة السادسة بتعداد ١٩٩٦ وبنسبة لا تتجاوز ٨,١٪ من مجموع سكان المدينة .

وذلك راجع إلى كونها أصبحت تمثل منطقة تشبع سكانى وذات كثافة سكانية وسكنية مرتفعة لضيق مساحتها وعدم قدرتها على استيعاب سكان جدد مع تدهور وتهالك مساكنها لقدمها فأصبحت منطقة طرد سكانى بالإضافة إلى تزايد ضغط ومنافسة الإستخدام التجارى للوظيفة السكنية بحكم موقعها بقلب المدينة التجارى . وهذا الأمر ينطبق على الشياخات القديمة المماثلة ويفسر استمرار تناقص نصيبها من حجم سكان المدينة خلال فترة الدراسة والتى منها شياخات : البورصة ، الدواوين ، مرزوق ، الساعة فى حى أول وكذلك شياخات : الكفرة ، صبرى ، على أغا فى حى ثان .

جدول رقم (٩١) تطور الحجم السكانى فى شياخات مدينة

الشياخة	١٩٦٠					١٩٧٦				
						٦٠ – ١٩٧٦				
	عدد السكان	٪	الترتيب	عدد السكان	٪	الترتيب	معدل النمو	نسبة كلية	الزيادة سنوية	عدد السكان
البورصة	١٠٩٤٣	٥,٤٨	٨	١٠٢٤٣٨	٤,٣٩	١٠	٠,٨	١٣,٧	٠,٨	١٣٤٣٥
الدواوين	١٩٣٧٢	٩,٧	٤	٢٣٨٣٩	٨,٤٢	٦	١,٣	٢٣	١,٤	٢٤٨٢٢
سيجر	٥٣٨٩	٢,٧	١٣	١٥٦٦٣	٥,٥٣	٨	٦,٦	١٩٠	١١,٨	٢٨٤١٧
المحطة	٢٧٢٥٩	١٣,٦٥	٢	٤٥٤٧٧	١٦,٠٦	١	٣,٢	٦٧	٤,١	٥٤٧٩٧
مرزوق	٨٧٨٩	٤,٤	١٠	٨٤١٢	٢,٩٧	١٣	٠,٣-	٤,٣-	-,٣-	٦٥٥٤
الساعة	١٤٥٠٢	٧,٢٦	٧	١١٦١٩	٤,١٠	١١	١,٤-	٢٠-	١,٢-	٨٨٩٩
وابور النور	٢٠٣٠٦	١٠,١٧	٣	٣٣٩٧٧	١١,٩٩	٢	٣,٢	٦٧,٣	٤,٢	٣٨٣٤٨
حى أول	١٠٦٥٦٠	٥٣,٣٦	–	١٥١٤٢٥	٥٣,٤٦	–	٢,٢	٤٢,١	٢,٦	١٧٥٢٧٢
السلخانة	٧٧٦٦	٣,٨٩	١٢	١٤٠١٤	٤,٩٥	٩	٣,٧	٨٠,٥	٥	٢٤٣٩٤
العمرى	١٦١٥٩	٨,١	٦	٢٥٢٨٨	٨,٩٣	٥	٢,٨	٥٦,٥	٣,٥	٣٠٨٥١
الكفرة	٨٦٨٦	٤,٣٥	١١	٨٧٩٦	٣,١١	١٢	٠,١	١,٣	٠,١	٧٧١٢
الملجأ	١٧٤٤٥	٨,٧٣	٥	٢٧٤١٣	٩,٦٨	٤	٢,٨	٥٧,١	٣,٥	٣٤١٤٤
صبرى	٤٦٧١	٢,٣٤	١٤	٤٠٥٩	١,٤٣	١٤	٠,٩-	–	-,٨-	٣٥٠٥
على أغا	٢٨٤٠١	١٤,٢٢	١	٣٣٢٠٧	١١,٧٢	٣	١,٠	١٣,١	١	٣٢٨٤٢
قحافة	١٠٠٠٩	٥,٠١	٩	١٧٢٤٣	٦,٠٩	٧	٣,٤	١٦,٩	٤,٥	٢٣٣٦٣
خارج الكردون	–	–	–	١٧٩٥	٠,٦٣	١٥	–	–	–	٤٤٣٤
حى ثان	٩٣١٢٧	٤٦,٦٤	–	١٣١٨١٥	٤٦,٥٤	–	٢,١	٣٩,٦	٢,٤	١٦١٢٤٥
جملة المدينة	١٩٩٦٩٧	١٠٠	–	٢٨٣٢٤٠	١٠٠	–	٢,١	٤٠,٩	٢,٥	٣٣٦٥١٧

طنطا وتوزيعه النسبى ومعدلات النمو فى الفترة ٦٠ – ١٩٩٦ (٣١)

١٩٨٦							١٩٩٦			
١٩٧٦ – ١٩٨٦							٨٦ – ١٩٩٦			
٪	الترتيب	معدل النمو	نسبة كلية	الزيادة سنوية	عدد السكان	٪	الترتيب	معدل النمو	نسبة كلية	الزيادة سنوية
٢,٩٩	١٠	٠,٨	٨	٠,٨	١٥١٠٠	٤,٠٥	١٠	١,١٧	١٢,٣٩	١,٢٤
٧,٣٨	٧	.٤	٤,١	٠,٤	٢٣٩٨٢	٦,٤٣	٩	٠,٣٤-	٣,٣٨-	٠,٣٤-
٨,٤٤	٦	٦,٠	٨١,٤	٨,١	٢٥٤٤٠	٩,٥	٥	٢,٢١	٢٤,٧١	٢,٤٧
١٦,٢٨	١	١,٩	٢٠,٥	٢,١	٥٩٨٨٨	١٦,٠٦	١	٠,٩	٩,٢٩	٠,٩٣
١,٩٥	١٣	٢,٥-	٢٢-	٢,٢-	٦٠٧٠	١,٦٣	١٤	٠,٨-	٧,٣٨-	٠,٧٤-
٢,٦٤	١١	٢,٧-	٢,٤-	٢,٣-	٨١٤٢	٢,١٨	١٢	٠,٨-	٨,٥١-	٠,٨٥-
١١,٤	٢	١,٢	١٢,٩	١,٣	٤٥٠٤٥	١٢,٠٨	٢	١,٦	١٧,٤٧	١,٧٥
٥٢,٠٨	–	١,٥	١٥,٧	١,٦	١٩٣٦٦٧	٥١,٩٤	–	١	١٠,٥	١,٠٥
٧,٢٥	٨	٥,٥	٧٤,١	٧,٤	٢٩٣٧٨	٧,٨٨	٧	١,٨٦	٢٠,٤٣	٢,٠٤
٩,١٧	٥	٢	٢٢	٢,٢	٣٦٧٣٢	٩,٨٥	٤	١,٧٤	١٩,٠٦	١,٩١
٢,٢٩	١٢	١,٣-	٢,٣-	١,٢-	٦٦١٤	١,٧٨	١٣	١,٥٤-	١٤,٢٤-	١,٤٢
١٠,١٥	٣	٢,٢	٢٤,٦	٢,٥	٣٧٦٦٩	١٠,١٠	٣	٠,٩٨	٠,٣٢	١,٠٣
١,٠٤	١٥	١,٥-	١٣,٦-	١,٤	٢٩٧١	٠,٨٠	١٥	١,٦٥-	١٥,٢٤-	١,٥٢-
٩,٧٦	٤	٠,١-	١,١-	٠,١	٣٠٠٣٨	٨,٠٦	٦	٠,٩-	٨,٥٤-	٠,٨٥-
٦,٩٤	٩	٣	٣٥,٥	٣,٦	٢٧٢٦٠	٧,٤١	٨	١,٦٧	١٨,٢٢	١,٨٢
١,٣٢	١٤	٩	١٤٧	١٤,٧	٨٢٠٤	٢,٢	١١	٦,١٥	٨٥,٠٢	٨,٥٠
٤٧,٩٢	–	٢	٢٠,٦	٢,١	١٧٩٢٢٦	٤٨,٠٦	–	١,٠٦	١١,١٥	١,١٢
١٠٠	–	١,٧	١٨	١,٨	٣٧٢٨٩٣	١٠٠	–	١,٠٣	١٠,٨١	١,٠٨

أما شياخة المحطة فقد قفزت إلي المرتبة الأولى وبنسبة ١٦,٠٦٪ من مجموع سكان المدينة فى تعداد ١٩٧٦ وظلت متربعة على القمة خلال الفترات التعدادية التالية وحتى تعداد ١٩٩٦ ، ويفسر ذلك أنها أصبحت تمثل منطقة جذب سكانى لتوفر حيز الأرض اللازمة للتوسع العمرانى مع رخص أسعارها لاتساع مساحتها التى تتمثل فى أراضى زراعية مقسمة ولكن مع غياب سياسات التخطيط العمرانى والتنظيم ونقص المرافق والخدمات اتسم أغلب هذا التوسع العمراني بالعشوائية . وهذا ما ينطبق أيضا على معظم الشياخات المماثلة الحديثة عمرانياً والتى شهدت استمرار تزايد نصيبها من حجم سكان المدينة والتى منها شياخات : سيجر ، المحطة ، وابور النور فى حى أول وكذلك شياخات : السلخانة ، العمرى الملجأ ، قحافة فى حى ثان فضلا عن شياخة خارج الكردون . والجدير بالملاحظة أنه بينما اتسم تطور حجم السكان فى شياخات مدينة طنطا بتوازن اتجاهاته وذلك بتقارب نصيب كلا من حى أول وحى ثان من حجم سكان المدينة خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ والذى تراوح بين ٥٢٪ ، ٤٨٪ تقريبا لكل منها على الترتيب .

نجد الأمر مختلفاً وبوضوح فى تطور نصيب شياخات مدينة طنطا ما بين القديم منها والحديث من حجم السكان إذ كانت الشياخات القديمة عمرانيا تضم فى بداية الفترة أى عام ١٩٦٠ نحو ٩٥٢٦٤ نسمة يشكلون نحو ٤٧,٥٪ من مجموع سكان المدينة مقابل ٥٢,٢٥٪ للشياخات حديثة العمران ، غير أن حجم سكان هذه الشياخات القديمة لم يتجاوز ٧٢٩١٧ نسمة يشكلون نسبة ٢٤,٢٩٪ من مجموع سكان مدينة طنطا عام ١٩٩٦ ، أى أن تغير حجم السكان فيها كان بالنقصان بسبب عدم قدرتها على استيعاب أعداد سكانية جديدة بل أصبحت طاردة للسكان فضلا عما شهدته من عمليات تحور وظيفى إلى الاستخدام التجارى على وجه الخصوص . وهذا يعنى فى نفس الوقت تزايد نصيب الشياخات حديثة العمران والتى أصبحت تضم ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان مدينة طنطا (٧٥,٧١٪) لتوافر مقومات الجذب السكانى والتوسع العمرانى فيها ، ولكن مع هذا التركز السكانى وغياب التخطيط تتزايد فرص ظهور المناطق العشوائية بها .

- وتبرز دراسة تطور نسب الزيادة السكانية ومعدلات النمو السكانى فى شياخات مدينة طنطا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٦ وعلاقاتها باتجاهات التوسع العمرانى وملامحه السكانية وحيث يتبين من الجدول رقم (٩٠) والشكل رقم (١٢٥) تشابه اتجاه نمو السكان فى معظم شياخات مدينة طنطا مع الإتجاه العام لنمو سكان المدينة ويعزى ذلك إلى أن العوامل التى أثرت فى نمو السكان بين فترات التعداد

المختلفة قد أثرت في جميع هذه الشياخات ولكن تختلف نسب زيادة السكان في شياخات المدينة من شياخة لأخرى في فترات التعدادات المختلفة ، ففي الفترة ما بين ٦٠ - ١٩٧٦ يلاحظ ارتفاع نسب الزيادة السنوية للسكان عن متوسط الزيادة السنوية لسكان المدينة والذي بلغ ٢,٥٪ وذلك في شياخات : سيجر (١١,٨٪) ، السلخانة (٥٪) ، قحافة (٤,٥٪) وابور النور (٤,٢٪) ، المحطة (٤,١٪) ، العمرى والملجأ ولكل منها (٣,٥٪) وهي شياخات عمرانية حديثة خاصة إذا ماقورنت بباقي الشياخات التي تمثل النواة العمرانية القديمة والتي تقل فيها نسب الزيادة السكانية عن متوسط المدينة . كما يلاحظ أن معدلات النمو السكاني في شياخات مدينة طنطا خلال هذه الفترة تتفق إلى حد كبير مع اتجاهات نسب الزيادة السنوية للسكان المشار إليها آنفا حيث ترتفع معدلات النمو السكاني بنفس الشياخات العمرانية الحديثة عن معدل نمو سكان المدينة الذي بلغ ٢,١٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٦ وكانت على الترتيب : سيجر (٦,٦١٪) ، السلخانة (٣,٧٪) ، قحافة (٣,٤٪) ، وابور النور والمحطة ولكل منهما (٣,٢٪) ، العمري والملجأ ولكل منها (٢,٨٪) وجميعها تمثل مناطق الجذب السكاني والتوسع العمراني في مدينة طنطا في نفس الوقت الذي يقل فيه معدل النمو السكاني بباقي الشياخات العمرانية القديمة عن معدل نمو سكان مدينة طنطا لأنها تمثل مناطق التشبع والطرد السكاني .

- وخلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٦ اتجهت نسب زيادة السكان ومعدلات النمو السكاني بالمدينة وشياخاتها إلى الإنخفاض بوجه عام وذلك بسبب التشبع السكاني الذي شهدته المدينة وكذا السياسات السكانية الخاصة بضبط النسل ولذا انخفضت نسب الزيادة السنوية لسكان المدينة إلى ١,٨٪ كما لم يتجاوز معدل النمو السكاني بها ١,٧٪ وظلت الشياخات حديثة العمران محتفظة بنسب زيادة سنوية ومعدلات نمو سكاني أعلى من متوسط عام المدينة كالفترة السابقة . وبالعكس كان حال الشياخات العمرانية القديمة ، مع ملاحظة تفوق شياخة خارج كربون طنطا في نسب زيادة السكان (١٤,٧٪) ومعدل النمو السكاني (٩٪) على باقي شياخات المدينة ومتفوقة بذلك على شياخة سيجر التي كانت تحتل صدارة نسب الزيادة السنوية ومعدل النمو السكاني خلال الفترة السابقة وذلك راجع إلى أن هذه الشياخة - خارج الكربون - تمثل منطقة بكر أمام التوسع العمراني والجذب السكاني .

- وأخيرا خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٦ استمرت اتجاهات نسب زيادة السكان ومعدلات النمو السكاني بالمدينة وشياخاتها في التراجع ولنفس الأسباب المشار إليها بالفترة السابقة حيث انخفضت نسب الزيادة السكانية بالمدينة إلى ١,٠٨٪ وكذا

انخفض معدل النمو السكانى بها إلى ١,٠٣٪ كما ظلت الشياخات حديثة العمران وكذلك قديمة العمران محتفظة بنفس اتجاهها كالفترة السابقة . أى أن شياخات قلب المدينة القديمة تتسم بانخفاض معدلات النمو السكانى فيها بينما ترتفع فى شياخات الأطراف أى حديثة العمران خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ بصفة عامة .

- وبتصنيف شياخات مدينة طنطا حسب معدلات النمو السكانى بها خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ يمكن تمييز ثلاثة أنماط مبينة بالشكل رقم (١٢٦) وهى :

١ - شياخات تميزت بمعدلات نمو مرتفعة (٢٪ فأكثر) وهى شياخات : سيجر ، السلخانة ، العمرى ، قحافة ، خارج الكردون . ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية والهجرة بها .

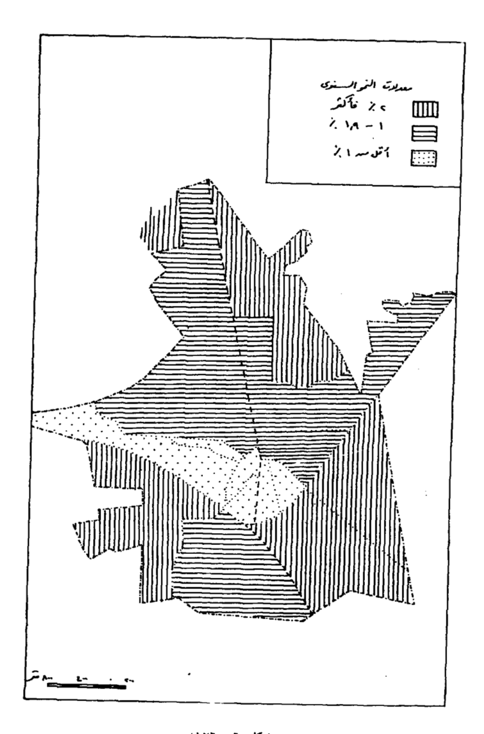
٢ - شياخات ذات معدل نمو متوسط تراوح بين ١٪ - ١,٩٪ وتتسم باستقرار مكونات النمو السكانى فيها وهى شياخات : المحطة ، وابور النور ، الملجأ ، أغا .

٣ - شياخات معدل نموها منخفض ويقل عن ١٪ سنويا وهى : البورصة ، الدواوين ، مرزوق ، الساعة ، الكفرة ، صبرى ولعل انخفاض معدل النمو بها يرجع أساسا إلى إنخفاض تيار الهجرة من الريف إليها ، تلك الهجرة التى كانت سببا فى ارتفاع معدل النمو السكانى للمدينة ولم يتوقف تأثير الهجرة عند هذا الحد بل انعكس فى الاتجاه المضاد وأصبح يؤدى بتراجعه إلى انخفاض معدل النمو [٣٢] فضلا عن أن هذه الشياخات بلغت التشبع السكانى وأصبحت طاردة للسكان .

- يتضح من مؤشرات هذا التصنيف السابق اتجاه معدلات النمو السكانى فى شياخات مدينة طنطا إلى الإنخفاض التدريجى بصفة عامة وإن كان مقداره فى شياخات قلب المدينة أكبر عن شياخات الأطراف .

- وبحساب معامل الارتباط بين معدلات النمو السكانى لهذه الشياخات بالفترة ٨٦ - ١٩٩٦ والمسافة من قلب المدينة نجدها علاقة طردية موجبة مقدارها ٠,٩٤ ، وهذا يعنى أن نسب الزيادة السكانية ومعدلات النمو السكانى تزداد كلما ابتعدنا عن قلب المدينة تجاه الأطراف .

- ومؤشرات ارتفاع نسب الزيادة السكانية ومعدلات النمو السكانى وخاصة فى الشياخات العمرانية الحديثة والتى تمثل مناطق التوسع العمرانى والجذب السكانى



شكل رقم (١٢٦)

أنماط النمو السكانى فى شياخات مدينة طنطا بالفترة ٦٠ – ١٩٩٦

جدول رقم (٩٢)

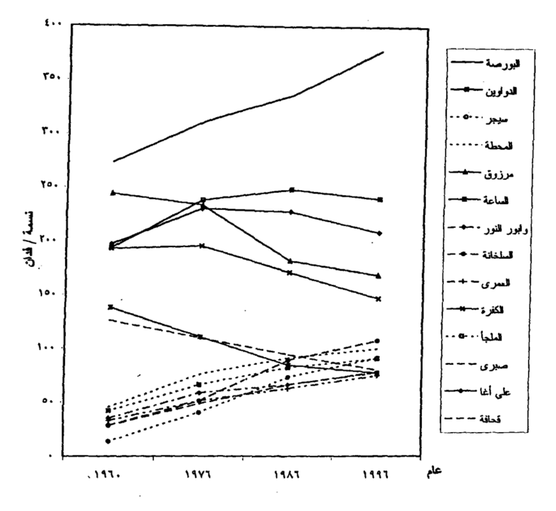
مكونات النمو السكانى فى مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ [٣٤]

السنة	عدد السكان	مقدار الزيادة	الزيادة عدد	الطبيعية ٪	الهجرة عدد	معدل النمو السنوى ٪	٪	معدل الزيادة الطبيعية ٪	معدل صافى الهجرة ٪
١٩٦٠	١٩٩٦٩٧	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٧٦	٢٨٣٢٤٠	٨٣٥٤٣	٨٠٩٦٦	٩٦,٩	٢٥٧٧	٣,١	٢,١٨	٢,١٢	٠,٠٦+
١٩٨٦	٣٣٦٥١٧	٥٣٢٧٧	٦٥١٥٣	١٢٢	١١٨٧٦-	٢٢-	١,٧٢	٢,٠٧	٠,٣٥-
١٩٩٦	٣٧٢٨٩٣	٣٦٣٧٦	٤٧٦٤٩	١٣١	١١٢٧٣-	٣١-	١,٠٣	١,٨٠	٠,٧٧-

تنعكس آثارها فى ازدياد حجمها السكانى بسبب ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة إليها وهذا ما يدعو إلى التعرف على دورهما وخاصة تأثير الهجرة الريفية إلى المدينة كأحد مكونات النمو السكانى والتى تمثل أحد أسباب ظهور المناطق العشوائية فيها . فقد لعبت الوظيفة الدينية للمدينة دوراً فى جذب أعداد متزايدة من الزائرين على مدار شهور السنة وخاصة خلال فترة احتفالات المولد الأحمدى والتى معها تزداد فرص العمل والتربح مما شجع على الهجرة الوافدة المؤقتة والتى سرعان ما يتحول بعضها إلى هجرة دائمة باستقرارهم فى المدينة .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٩٠) الذى يوضح مكونات النمو السكانى فى مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ – ١٩٩٦ نجد أن الزيادة الطبيعية هى المصدر الرئيسى لنمو السكان حتى أن دور الهجرة يكاد ينعدم فى الفترة ٦٠ – ١٩٧٦ بل تتجه إلى النقصان خلال الفترتين التاليتين ٦٠ – ١٩٨٦ ، ٨٦ – ١٩٩٦ فقد أسهمت الزيادة الطبيعية فى النمو السكانى بنسبة ٩٧٪ فى الفترة ٦٠ – ١٩٧٦ ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ١٢٢٪ فى الفترة ٧٦ – ١٩٨٦ واستمرت فى ارتفاعها حتى بلغت ١٣١٪ فى الفترة ٨٦ – ١٩٩٦ وذلك رغم انخفاض معدل الزيادة الطبيعية من ٢,٢٪ فى الفترة الأولى إلى ٢٪ فى الفترة الثانية وأخيرا إلى ١,٨٪ فى الفترة ٨٦ – ١٩٩٦ [٣٣] . وكذلك انخفاض معدل النمو السنوى لسكان مدينة طنطا من ٢,١٨٪ إلى ١,٧٢٪ ثم ١,٠٣٪ خلال الفترات الثلاث على الترتيب . وتفسير ذلك أن صافى الهجرة كان موجباً فى الفترة الأولى حيث كسبت المدينة ٢٥٧٧ نسمة بين تعدادى ٦٠ – ١٩٧٦ بسبب تأثر المدينة بتيار الهجرة الريفية الوافدة إليها .

أما فى الفترة الثانية فكانت الهجرة النازحة من المدينة أكبر من الهجرة الوافدة إليها ولذا خسرت المدينة ١١٨٧٦ نسمة بين تعدادى ٧٦ – ١٩٨٦ وكذلك خسرت المدينة ١١٢٧٣ نسمة بين تعدادى ٨٦ – ١٩٩٦ ، وربما يعود ذلك إلى سفر أعداد من سكانها للعمل خارج البلاد . وهذا يعنى أن المدينة بلغت درجة التشبع السكانى Overpopula-tiom وأصبحت غير قادرة على استيعاب الزيادة الطبيعية لسكانها والتى تتسبب مع الهجرة فى تكدس السكان بالمناطق المتخلفة ووجود فائض فى الأيدى العاملة وبالتالى ظهور البطالة فضلا عن دورها فى النمو الحضرى غير المتوازن وماله من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة .



شكل رقم (١٢٧) تطور كثافة السكان فى شياخات مدينة طنطا

خلال الفترة (٦٠ / ١٩٩٦)

جدول رقم (٩٣)

تطور نسبة التركز فى مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠- ١٩٩٦ [٣٩]

الشياخة	المساحة ١٩٨٦		١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	فدان	س ٪	ص ٪	س-ص	ص١ ٪	س-ص١	ص٢ ٪	س-ص٢	ص٣ ٪	س-ص٣
البورصة	٤٠	١,١	٥,٥	٤,٤	٤,٤	٣,٣	٤,٠	٢,٩	٤,١	٣
الدواوين	١٠٠	٢,٨	٩,٧	٦,٩	٨,٥	٥,٧	٧,٥	٤,٧	٦,٦	٣,٨
سيجر	٣٨٧	١٠,٧	٢,٧	٨,٠	٥,٦	٥,١	٨,٦	٢,١	٩,٧	١
المحطة	٥٩٨	١٦,٦	١٣,٧	٢,٩	١٦,٢	٠,٤	١٦,٥	٠,١	١٦,٤	٠,٢
مرزوق	٣٦	١,٠	٤,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	١,٧	٠,٧
الساعة	١٠٥	٢,٩	٧,٣	٤,٤	٤,١	١,٢	٢,٧	٠,٢	٢,٢	٠,٧
وابور النور	٥٧٨	١٦,١	١٠,٢	٥,٩	١٢,١	٤,٠	١١,٥	٤,٦	١٢,٤	٣,٧
حى أول	١٨٤٤	٥١,٢	٥٣,٥	٣٥,٩	٥٣,٩	٢١,٧	٥٢,٨	١٥,٦	٥٣,١	١٣,١
السلخانة	٢٧٣	٧,٦	٣,٩	٣,٧	٥,٠	٢,٦	٧,٣	٠,٣	٨,١	٠,٥
العمرى	٤٩١	١٣,٧	٨,١	٥,٦	٩,٠	٤,٧	٩,٣	٤,٤	١٠,١	٣,٦
الكفرة	٤٥	١,٢	٤,٣	٣,١	٣,١	١,٩	٢,٣	١,١	١,٨	٠,٦
الملجأ	٤١٤	١١,٥	٨,٧	٢,٨	٩,٧	١,٨	١٠,٣	١,٢	١٠,٣	١,٢
صبرى	٣٧	١,٠	٢,٣	١,٣	١,٤	٠,٤	١,١	٠,١	٠,٨	٠,٢
على أغا	١٤٤	٤,١	١٤,٢	١٠,٢	١١,٨	٧,٨	٩,٩	٥,٩	٨,٢	٤,٢
قحافة	٣٥٢	٩,٨	٥,٠	٤,٨	٦,١	٣,٧	٧,٠	٢,٨	٧,٦	٢,٢
حى ثان	١٧٥٧	٤٨,٨	٤٦,٥	٣١,٥	٤٦,١	٢٢,٩	٤٧,٢	١٥,٨	٤٦,٩	١٢,٥
جملة المدينة	٣٦٠١	١٠٠	١٠٠	٦٧,٤	١٠٠	٤٤,٦	١٠٠	٣١,٤	١٠٠	٢٥,٦
نسبة التركز	–	–	–	٣٣,٧	–	٢٢,٣	–	١٥,٧	–	١٢,٨

ص = ٪ من السكان .

جدول رقم (٩٤)

العلاقة بين السكان والمساحة فى شياخات مدينة طنطا

باستخدام منحنى لورنز خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ [٤٠]

الشياخة	المساحة		١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	٪	متجمع ٪	السكان ٪	متجمع ٪	السكان ٪	متجمع ٪	السكان ٪	متجمع ٪	السكان ٪	متجمع ٪
صبرى	١,٠	١	٢,٣	٢,٣	١,٤	١,٤	١,١	١,١	٠,٨	٠,٨
مرزوق	١,٠	٢	٤,٤	٦,٧	٣,٠	٤,٤	٢,٠	٣,١	١,٧	٢,٥
البورصة	١,١	٣,١	٥,٥	١٢,٢	٤,٤	٨,٨	٤,٠	٧,١	٤,١	٦,٦
الكفرة	١,٢	٤,٣	٤,٣	١٦,٥	٣,١	١١,٩	٢,٣	٩,٤	١,٨	٨,٤
الدواوين	٢,٨	٧,١	٩,٧	٢٦,٢	٨,٥	٢٠,٤	٧,٥	١٦,٩	٦,٦	١٥,٠
الساعة	٢,٩	١٠,٠	٧,٣	٣٣,٥	٤,١	٢٤,٥	٢,٧	١٩,٦	٢,٢	١٧,٢
على أغا	٤,٠	١٤,٠	١٤,٢	٤٧,٧	١١,٨	٣٦,٣	٩,٩	٢٩,٥	٨,٢	٢٥,٤
السلخانة	٧,٦	٢١,٦	٣,٩	٥١,٦	٥,٠	٤١,٣	٧,٣	٣٦,٨	٨,١	٣٣,٥
قحافة	٩,٨	٣١,٤	٥	٥٦,٦	٦,١	٤٧,٤	٧,٠	٤٣,٨	٧,٦	٤١,١
سيجر	١٠,٧	٤٢,١	٢,٧	٥٩,٣	٥,٦	٥٣,٠	٨,٦	٥٢,٤	٩,٧	٥٠,٨
الملجأ	١١,٥	٥٣,٦	٨,٧	٦٨,٠	٩,٧	٦٢,٧	١٠,٣	٦٢,٧	١٠,٣	٦١,١
العمرى	١٣,٧	٦٧,٣	٨,١	٧٦,١	٩,٠	٧١,٧	٩,٣	٧٢,٠	١٠,١	٧١,٢
وابور النور	١٦,١	٨٣,٤	١٠,٢	٨٦,٣	١٢,١	٨٣,٨	١١,٥	٨٣,٥	١٢,٤	٨٣,٦
المحطة	١٦,٦	١٠٠	١٣,٧	١٠٠	١٦,٢	١٠٠	١٦,٥	١٠٠	١٦,٤	١٠٠
الجملة	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–

ثالثا : التكدس السكاني :

يؤدى عدم التوازن بين الحجم السكاني والحيز المساحى للمدينة إلى ظاهرة التكدس السكاني التى تشكل عبئاً على حياة المدينة وسكانها ، وتنعكس آثارها السلبية فى نقص الخدمات والمرافق وعجز الإسكان وتدهور المناطق السكنية وإختناقات المرور والتلوث وغيرها ، أى تشمل ملامح ومكونات المناطق المتخلفة والعشوائية . ومن أهم مقاييس تلك العلاقة ما يلى :

١ - كثافة السكان :

توزيع السكان وكثافتهم فى اقليم ما هو دالة لعوامل متشابكة تتداخل مع بعضها فى تحديد تركز السكان أو تشتتهم [٣٥] ، وهى لذلك فى تغير دائم إستجابة للتأثيرات البشرية المختلفة ، فقد أثر تفاوت الحجم السكانى بين شياخات المدينة وكذا تباين معدلات نموهم والتى سبق الإشارة إليها فى إختلاف كثافتهم السكانية خلال فترة الدراسة . كما أسهم تنوع التركيب الوظيفى واستخدامات الأرض أيضاً فى تغير الكثافات السكانية ، فقلة السكان فى شياخات قلب المدينة على سبيل المثال ترجع إلى غلبة الإستخدام التجارى للمبانى عن الإستخدام السكنى فضلا على أنه يمثل النمط العمرانى القديم الطارد للسكان . وكان لتفاوت مساحة الشياخات وخاصة فيما بين قلب المدينة الذى يضم شياخات ذات مساحات صغيرة والأطراف التى تضم شياخات كبيرة المساحة أثره الواضح فى تفاوت الكثافة السكانية بها . وكذلك كان للطرق البرية الرئيسية التى تشع من المدينة فى جميع الاتجاهات وكذا خطوط السكك الحديدية أثر فى امتداد العمران وتوزيع السكان على امتداد محاورها وإختلاف كثافتهم السكانية .

ويوضح الجدول رقم (٩١) والشكل رقم (١٢٨) تطور الكثافة السكانية فى شياخات مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ والتى أمكن من خلالهما تمييز فئتين للكثافة بالمدينة هما :

(أ) شياخات ذات كثافة سكانية مرتفعة (أعلى من متوسط عام كثافة المدينة) .

وتضم شياخات وسط المدينة قديمة العمران صغيرة المساحة وهى : البورصة ، مرزوق ، الساعة ، الكفرة ، صبرى ، الدواوين ، أغا وذلك باستثناء شياخة الساعة التى تراجعت كثافتها السكانية منذ تعداد ١٩٨٦ وكذلك شياخة صبرى بتعداد ١٩٩٦

وهذه الكثافات المرتفعة تشكل أحد عوامل تدهور أحوال هذه المناطق مع قدمها وتهالك مبانيها وجميعها تهيئ الظروف لظهور المناطق المتخلفة بها .

(ب) شياخات ذات كثافة سكانية منخفظة (أقل من متوسط عام كثافة المدينة) :

وتضم شياخات أطراف المدينة حديثة العمران والتى تتسم باتساع مساحتها كما يرجع ارتباط هذه النسب المنخفضة فيها بحركة سكان هذه الشياخات التى تشمل : سيجر ، المحطة ، وابور النور ، السلخانة التى ارتفعت كثافتها السكانية بتعداد ١٩٩٦ لتزايد حجمها السكانى كما سبق الإشارة .

كما أمكن تصنيف شياخات المدينة تبعا لإتجاه الكثافة السكانية بها خلال الفترة ٦٠ – ١٩٩٦ على النحو التالى :

(أ) شياخات تتسم بتناقص الكثافة السكانية بها وتشمل شياخات وسط المدينة القديمة العمران والتى بلغت درجة التشبع السكانى وأصبحت طاردة لهم وهى شياخات : مرزوق ، الساعة ، الكفرة ، صبرى .

(ب) شياخات تتسم بتزايد الكثافة السكانية بها وتشمل شياخات الأطراف حديثة العمران التى تمثل مناطق الجذب السكانى والتوسع العمرانى والتى معها تزداد مشاكل الكثافات السكانية المرتفعة وظهور المناطق العشوائية بها . وتشمل شياخات : سيجر ، المحطة ، وابور النور ، السلخانة ، العمرى ، الملجأ ، قحافة .

(جـ) شهدت شياختان تحول فى كثافتهما السكانية من الزيادة فى بداية الفترة إلى النقصان فى نهايتها وهما : الدواوين ، أغا وذلك يرجع إلى كونهما يمثلان مناطق التوسع العمرانى المجاورة لوسط المدينة ولإتساع مساحتهما نسبياً فى بداية الفترة ثم تحققت فيهما درجة التشبع السكانى وتحولت كلاهما إلى طاردة للسكان فى نهاية الفترة .

– وبحساب معامل الارتباط بين الكثافة السكانية والبعد عن قلب المدينة تبين أنها علاقة عكسية موجبة ومقدارها ٠,٩١ حيث تتدرج الكثافة من القلب تجاه الأطراف .

جدول رقم (٩٥)

تطور كثافة السكان فى شياخات مدينة طنطا

خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ [٣٦]

الشياخة	المساحة ١٩٨٦			١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	بالفدان	كم٢	٪	نسمة / فدان	الترتيب	نسمة / فدان	الترتيب	نسمة / فدان	الترتيب	نسمة / فدان	الترتيب
البورصة	٤٠	٠,١٦٨	١,١	٢٧٣,٦	١	٣١٠,٩	١	٣٣٥,٩	١	٣٧٧,٥	١
الدواوين	١٠٠	٠,٤٢٠	٢,٨	١٩٣,٧	٤	٢٣٨,٤	٢	٢٤٨,٢	٢	٢٣٩,٨	٢
سيجر	٣٨٧	١,٦٢٦	١٠,٧	١٣,٩	١٤	٤٠,٥	١٤	٧٣,٤	١١	٩١,٦	٨
المحطة	٥٩٨	٢,٥١٣	١٦,٦	٤٥,٦	٨	٧٦,٠	٨	٩١,٦	٧	١٠٠,١	٧
مرزوق	٣٦	٠,١٥١	١	٢٤٤,١	٢	٢٣٣,٧	٣	١٨٢,٠	٤	١٦٨,٦	٤
الساعة	١٠٥	٠,٤٤١	٢,٩	١٣٨,١	٦	١١٠,٧	٦	٨٤,٨	٩	٧٧,٥	١٣
وابور النور	٥٧٨	٢,٤٢٨	١٦,١	٣٥,١	١٠	٥٨,٨	١٠	٦٦,٣	١٣	٧٧,٩	١٢
حى أول	١٨٤٤	٧,٧٤٧	٥١,٢	٥٧,٨	–	٨٢,١	–	٩٥,٠	–	١٠٥	–
السلخانة	٢٧٣	١,١٤٧	٧,٦	٢٨,٤	١٢	٥١,٣	١٢	٨٩,٤	٨	١٠٧,٦	٦
العمرى	٤٩١	٢,٠٦٣	١٣,٦	٣٢,٩	١١	٥١,٥	١١	٦٢,٨	١٤	٧٤,٨	١٤
الكفرة	٤٥	٠,١٨٩	١,٣	١٩٣,٠	٥	١٩٥,٥	٥	١٧١,٣	٥	١٤٧,٠	٥
الملجأ	٤١٤	١,٧٤٠	١١,٥	٤٢,١	٩	٦٦,٢	٩	٨٢,٥	١٠	٩١,٠	٩
صبرى	٣٧	٠,١٥٥	١	١٢٦,٢	٧	١٠٩,٧	٧	٩٤,٧	٦	٨٠,٣	١٠
على أغا	١٤٤	٠,٦٠٥	٤	١٩٧,٢	٣	٢٣٠,٦	٤	٢٢٨,١	٣	٢٠٨,٦	٣
قحافة	٣٥٣	١,٤٨٣	٩,٨	٢٨,٤	١٢	٤٨,٨	١٣	٦٦,٢	١٢	٧٨,٢	١١
حى ثان	١٧٥٧	٧,٣٨٢	٤٨,٨	٥٣,٠	–	٧٤,٠	–	٨٩,٢	–	٩٧,٣	–
الجملة	٣٦٠١	١٥,١٣	١٠٠	٥٥,٥	–	٧٨,٢	–	٩٢,٢	–	١٠١,٣	–

جدول رقم (٩٦) توزيع شياخات مدينة طنطا حسب

فئات السكان	السكان (نسمة)					
	عدد السكان	٪	متجمع	عدد الشياخات	٪	متجمع
أقل من ٥٠٠٠	٢٩٧١	٠,٨	٠,٨	١	٧,١	٧,١
٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٢٠٨٢٦	٥,٧	٦,٥	٣	٢١,٤	٢٨,٥
١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	١٥١٠٠	٤,٧	١٠,٦	١	٧,١	٣٥,٦
٢٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠	٨٠٩٨٠	٢٢,٢	٣٢,٨	٣	٢١,٤	٥٧
٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠	١٣٩٨٧٩	٣٨,٤	٧١,٢	٤	٢٨,٣	٨٥,٧
أكثر من ٤٠٠٠٠	١٠٤٩٣٣	٢٨,٨	١٠٠	٢	١٤,٣	١٠٠
المجموع ...	٣٦٤٦٨٩	١٠٠	-	١٤	١٠٠	-

فئات الحجم السكانى والمساحة عام ١٩٩٦ [٣٧]

فئات المساحة	المساحة	السكان (نسمة)		عدد الشياخات		
		٪	متجمع		٪	متجمع
أقل من ١٠٠	١٥٨	٤,٤	٤,٤	٤	٢٨,٧	٢٨,٧
١٠٠ – ٢٠٠	٣٤٩	٩,٧	١٤,١	٣	٢١,٣	٥٠
٢٠٠ – ٣٠٠	٢٧٣	٧,٦	٢١,٧	١	٧,١	٥٧,١
٣٠٠ – ٤٠٠	٧٤٠	٢٠,٥	٤٢,٢	٢	١٤,٣	٧١,٤
٤٠٠ – ٥٠٠	٩٠٥	٢٥,١	٦٧,٣	٢	١٤,٣	٨٥,٧
أكثر من ٥٠٠	١١٧٦	٣٢,٧	١٠٠	٢	١٤,٣	١٠٠
المجموع ...	٣٦٠١	١٠٠	–	١٤	١٠٠	–

- وعلى ضوء ما سبق يمكن تفسير إختلاف توزيع السكان وكثافتهم بمعرفة إختلاف أحجام الشياخات وتفاوت مساحتها العمرانية بمدينة طنطا تبعاً لتعداد ١٩٩٦ ومكما هو مبين بالجدول رقم (٩٢) حيث يتضح :

(أ) تقع الشياخات صغيرة الحجم السكانى أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة بوسط المدينة القديمة عمرانياً وتشمل خمس شياخات هى : صبرى ، مرزوق ، البورصة ، وهى تضم نحو ٣٨٨٩٧ نسمة لا يتعدى نصيبها نحو ١٠,٦٪ من مجموع سكان المدينة عام ١٩٩٦ .

(ب) توجد الشياخات متوسطة الحجم السكانى والتى تتراوح بين ٢٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠ نسمة فى أطراف المدينة حديثة العمران وتشمل سبع شياخات هى : السلخانة ، قحافة ، سيجر ، العمرى ، الملجأ ، الدواوين ، أغا وهى تضم نحو ٢٢٠٨٥٩ نسمة تشكل نحو ٦٠,٦٪ من مجموع سكان المدينة عام ١٩٩٦ .

(جـ) توجد شياختان فقط ضمن الفئة الحجمية السكانية أكبر من ٤٠,٠٠٠ نسمة وهما : وابور النور ، المحطة وقد بلغ عدد سكانهما ١٠٤٩٣٣ نسمة يشكلان نحو ٢٨,٨٪ من جملة سكان المدينة عام ١٩٩٦ .

(د) كذلك يوضح الجدول أن الشياخات صغيرة المساحة فئة أقل من ١٠٠ فدان تقع وسط المدينة وتشمل أربع شياخات قديمة العمران هى : صبرى ، مرزوق ، الكفرة ، البورصة وتبلغ مساحتها ١٥٨ فدان تشكل نحو ٤,٤٪ من جملة مساحة المدينة .

(هـ) أما الشياخات متوسطة المساحة وهى فئة ١٠٠ - ٣٠٠ فدان نجدها تضم أربع شياخات هى : الدواوين ، الساعة ، أغا ، السلخانة والأخيرة تقع بأطراف المدينة وجميعها تضم مساحة قدرها ٦٢٢ فدان تشكل نسبة ١٧,٣٪ من جملة مساحة المدينة .

(و) بينما الشياخات كبيرة المساحة والتى تتراوح بين ٣٠٠ - ٥٠٠ فدان نجدها تشمل أربع شياخات أيضا وجميعها تقع بأطراف المدينة وهى : سيجر ، قحافة ، العمرى ، الملجأ ، وتبلغ مساحتها ١٦٤٥ فدان تشكل نحو ٤٥,٦٪ من جملة مساحة المدينة .

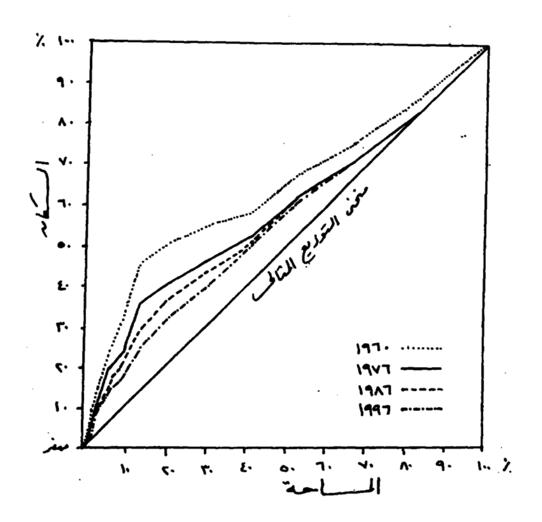
(ز) وأخيراً توجد شياختان فقط تتجاوز مساحة كل منها فئة أكثر من ٥٠٠ فدان وهما : وابور النور ، المحطة حيث تضمان معاً ١١٧٦ فدان بنسبة ٣٢,٧٪ من مجموع مساحة المدينة .

تعكس البيانات السابقة ولاشك تركز السكان فى تجمعات تتصف بأنها قليلة العدد ولكنها كبيرة الحجم والمساحة وتتمثل فى شياختى المحطة ، وابور النور اللتان تشغلان نحو ٣٢,٧٪ من جملة مساحة المدينة وتضمان نحو ٢٨,٨٪ من مجموع سكانها عام ١٩٩٦ .

٢ - تركز السكان :

تساعد دراسة تركز السكان على التصور الصحيح لأنماط توزيع السكان واتجاهاته المتغيرة خلال فترة زمنية معينة حيث إنه يعكس تأثير معدلات النمو وتغير عدد السكان فى الوحدات التوزيعية وتنوع كثافة السكان ودرجة تزاحمهم [٣٨] ويقاس تركز السكان باستخدام نسبة التركز فى المدينة Concentration Ratio وكذلك بتطبيق منحنى لورنز Lorenz Curve على شياخات مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ .

وتوضح بيانات الجدول رقم (٩٣) إتجاه نسبة التركز فى مدينة طنطا نحو الإنخفاض وهذا يعنى اتجاه توزيع السكان إلى الانتشار على رقعة المدينة وليس التركز حيث بلغت نسبة التركز نحو ٣٣,٧٪ عام ١٩٦٠ ثم انخفضت لتصل إلى ٢٢,٣٪ عام ١٩٧٦ ، ١٥,٧٪ عام ١٩٨٦ وأخيراً نحو ١٢,٨٪ عام ١٩٩٦ ، وهو اتجاه يقترب من التوزيع المثالي للسكان وذلك بتأثير انتقال السكان من الشياخات قديمة العمران وصغيرة المساحة والمكتظة سكانياً إلى الشياخات حديثة العمران كبيرة المساحة والأقل كثافة .



شكل رقم (١٢٨) العلاقة بين السكان والمساحة فى شياخات

مدينة طنطا باستخدام منحنى لورنز

للفترة ٦٠ - ١٩٩٦

كما يمكن ملاحظة التغير الذى طرأ على الكثافة السكانية فى شياخات مدينة طنطا باستخدام منحنى لورنز وذلك من خلال بيانات الجدول رقم (٩٢) والشكل رقم (١٢٨) وحيث تبين أن توزيع السكان طبقاً لمنحنى لورنز يتفق فى إتجاهه مع إتجاه نسبة التركز حيث إن الشكل الواقع تحت المحور الموصل بين النهايتين العظمى والدنيا بمنحنى لورنز يؤكد هذه الحقيقة وهى أن التوزيع الفعلى للسكان بمدينة طنطا لا يختلف كثيراً عن التوزيع المثالى لتوزيع السكان والذى يتمشى مع هذا المحور ، فبينما كان حوالى ثلث سكان المدينة (٣٢,٥٪) يتركزون فى نحو ١/١٠ مساحتها عام ١٩٦٠ . نجد أن نسبتهم أخذت فى التناقص حيث بلغت ٢٤,٥٪ و ١٦,٦٪ و ١٧,٢٪ من سكان المدينة خلال السنوات ٧٦ ، ٨٦ ، ١٩٩٦ ، على الترتيب ، أى أخذ التركز السكانى فى التناقص على هذا الحيز المساحى ، وكذلك كان ما يقرب من نصف سكان المدينة (٥١,٦٪) عام ١٩٦٠ يتركزون فى نحو ١/٥ مساحة المدينة (٢١,٦٪) وأخذت نسبتهم فى التناقص حيث انخفضت إلى ٤١,٣٪ ثم ٣٦,٨٪ وأخيراً ٣٣,٥٪ خلال السنوات ٧٦ ، ٨٦ ، ١٩٩٦ على الترتيب ، وهذا يعنى زيادة نسبة السكان على نسبة المساحة فى تلك المناطق وبالتالى ارتفاع الكثافات السكانية بها وتتمثل فى الشياخات القديمة بنواة المدينة والتى يزداد فيها التكدس السكانى ولكن يبدو الأمر مختلفا فى بعض المناطق التى تكاد تتماثل فيها نسبة السكان مع نسبة المساحة حيث نجد ما يزيد على نصف مساحة المدينة (٥٣,٦٪) تضم نحو ثلثى سكانها والتى بلغت ٦٨٪ ، ٦٢,٧٪ ، ٦٢,٧٪ ، ٦١,١٪ للسنوات ٦٠ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ١٩٩٦ على الترتيب . بل ازدادت درجة التماثل بمناطق الأطراف حديثة العمران لاتساع مساحتها وقدرتها على استيعاب المزيد من السكان .

وعلى ضوء العلاقة بين السكان والمساحة أمكن تقسيم شياخات مدينة طنطا إلى ثلاثة أنماط هى :

(أ) شياخات تزيد بها نسبة السكان على نسبة المساحة :

هى شياخات وسط المدينة صغيرة المساحة وقديمة العمران والتى تضم شياخات : البورصة ، الدواوين ، مرزوق ، الكفرة ، أغا .

(ب) شياخات تقل بها نسبة السكان على نسبة المساحة :

وهى شياخات الأطراف حديثة العمران والتى تتسم باتساع مساحتها وتشمل شياخات : سيجر ، العمرى ، وابور النور ، قحافة ، الملجأ .

(جـ) شياخات تتماثل فيها نسبة السكان مع نسبة المساحة :

وتضم شياخات : المحطة ، صبرى ، الساعة ، السلخانة وإن كانت تميل نسبة السكان فيها إلى الزيادة لصغر مساحتها وقدم عمرانها باستثناء شياخة السلخانة .

ويلاحظ مما سبق أنه فى الوقت الذى يقل التركز السكاني بمدينة طنطا تزداد فى نفس الوقت نسبة المناطق ذات الكثافات المرتفعة والتى معها تزداد مشاكل التكدس السكاني وفرص ظهور العشوائيات وهو ما تحقق فى انتشار تسع مناطق عشوائية بشياخات أطراف المدينة والتى سبق الإشارة إليها .

رابعًا : عجز الإسكان :

المسكن مأوى ورمز للمكانة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى لقاطنيه والمجتمع الذى يوجد فيه ، فهو يمثل إطاراً للتفاعل الإنسانى ، وتعكس أزمة الإسكان خللاً جوهرياً فى بنية المجتمع وتشكل إحدي معوقات التنمية ، وتبرز هذه المشكلة نتيجة لعدم توافر المصادر اللازمة لسد العجز فى الطلب علي الوحدات السكنية بسبب النمو السكانى المتسارع والتوسع الحضرى غير المتوازن وتدهور حالة المساكن القائمة بجانب أسباب اقتصادية واجتماعية وتخطيطية أخرى . ويرى البعض أن مشكلة السكن هى أساساً مشكلة الفقراء .

ولقد شهدت مدينة طنطا -كما هو حال مصر عامة- توازناً بين العرض والطلب فى الإسكان حتى منتصف القرن العشرين أساسه توازن العلاقة بين الدخل والإيجار ثم جاءت قرارات تخفيض القيمة الإيجارية خلال الأعوام ٥٨،٥٢، ١٩٦١ والتى انعكست اثارها في تراجع ا لاستثمار العقارى وبداية أزمة ا لإسكان والتي زدادت تعقداً بعد نكسة ١٩٦٧ وتهجير سكان مدن القناة خلال حرب الاستنزاف

وظهورالعشوائيات . ولكن بعد حرب ١٩٧٣ وارتفاع اسعار البترول كانت هناك تحولات اقتصادية واجتماعية صاحبت الانفتاح ومنها هجرة العمالة الريفية إلى المدينة للعمل فى مجال التشييد والتى معها ازداد الطلب على نمط ا لإسكان الرخيص والذى اسهم بدورة فى ازدياد ظهور الإسكان العشوائى في اطراف المدينة .

كما شهدت تلك الفترة أنماطاً جديدة من الإسكان الفاخر ونظم التمليك على حساب الإسكان العادى ونظام الإيجار والذى اختلت العلاقة بينه وبين الدخل بسب تاثر اقتصادياته بارتفاع أسعار الأراضى والمواد الخام والعمالة وتفاوت العائد الاقتصادى بين الأنشطة المنافسة ،وقد اسهمت هذه المتغيرات فى نقص المعروض من الإسكان التقليدى لسد احتياجات الفئات المتوسطة والشعبية والتى اتجهت بدوره من خلال الجهود الذاتية إلى بناء مساكن عشوائية فى أطراف المدينة بدون الحصول على تراخيص أو تخطيط وتنظيم عمرانى مسبق وعلى أراضى أملاك عامة مغتصبة او أراضى زراعية وهو ما أطلق علية إسكان غير الرسمى informal Housing والذى أصبح يشكل إحدى مشاكل العمران الرئسية فى مدينة طنطا على الرغم من تزايد نمو حركة بناء المساكن خاصة خلال العقدين ا لأخيرين من القرن العشرين والتى يبرزها تطور أعداد تراخيص البناء وكذلك مخالفات البناء فى مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠-١٩٩٩ حيث تبين استمرار اتجاه أعداد تراخيص البناء فى الزيادة خلا ل الفترة ٦٠-١٩٩٩ فبينما كانت نسبتها لاتتجاوز ١٧,٥٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٦٩ نجدها ترتفع الى ١٩,٩٪ خلال الفترة ٧٠-١٩٧٩ ثم تبلغ ذروتها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٩ بنسبة ٣٨,٢ ٪ من جملة تراخيص الإسكان خلال الفترة ٦٠-١٩٩٩، وهذا يتفق الى حد كبير مع زيادة الطلب على الإسكان خلال هذه الفترة بسبب النمو السكانى المتسارع . ولكن أخذت أعداد تراخيص البناء فى التراجع خلال الفترة ٩٠-١٩٩٩ حيث بلغت نسبتها ٢٤,٤٪ من جملة تراخيص البناء بسب حالة الركود العقارى الذى شهدته هذه الفترة . اما محاضر مخالفات البناء فنجد نسبتها خلال الفترة ٩٠-١٩٩٩ بلغت نحو ٨ ر٥١ مقاومة بنسبتها التى لم تتجاوز نحو ٢ر٤٨ ٪ خلال الفترة ٨٠- ١٩٨٩.

جدول رقم (٩٧)

تطور أعداد تراخيص البناء ومحاضر مخالفات البناء في مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ – ١٩٩٩ [٤١]

الفتـــرة	تراخيص البناء		محاضر مخالفات البناء	
	العدد	٪	العدد	٪
٦٠ – ١٩٦٩	٤٤١٨	١٧,٥	–	–
٧٠ – ١٩٧٩	٥٠٢٩	١٩,٩	–	–
٨٠ – ١٩٨٩	٩٦٥٠	٣٨,٢	٢٩٨٦	٤٨,٢
٩٠ – ١٩٩٩	٦١٦٦٦	٢٤,٤	٣٢١٢	٥١,٨
٦٠ – ١٩٩٩	٢٥٢٦٣	١٠٠,٠	٦١٩٨	١٠٠,٠

– وقد تمثلت جهود الحكومة في إنشاء مشروعات المساكن الشعبية في حي السلام ومساكن شوقي والبطرى وشارع الكورنيش وقحافة الجديدة ومساكن السريع والعمرى وترعة الدفراوية والجانبية والاسطبلات الجديدة وكذلك مشروع مدينة الشباب . وهي وإن كانت بإعداد غير كافية لسد الاحتياجات الإسكانية في مواجهة الإسكان العشوائي فإن دور الجهود الشعبية والذاتية للسكان لا تنكر بتأثير التحويلات النقدية من المصريين العاملين بالخارج في تنشيط حركة البناء بصفة عامة والعشوائي منها بصفة خاصة . غير أن المدينة ظلت تعاني من نقص كبير في المساكن بسبب الزيادة السكانية ودور الهجرة مع تدهور المناطق السكانية القديمة من المدينة وخاصة أن نحو ٢٥٪ من مباني مدينة طنطا متداعية ونحو ١٥٪ من مساكنها تجاوز عمرها الافتراضي [٤٢] . وأسهم عدم توافر الأراضي اللازمة لإقامة المساكن في بطء تنفيذ خطط الاسكان وفي تراقم النقص في حجم السكان واستمرار أزمة المساكن خاصة مع

اتساع الهوة بين مستويات الدخل وتكلفة الوحدة السكانية والتى معها أصبح سكنى المناطق العشوائية نمطا عادياً .

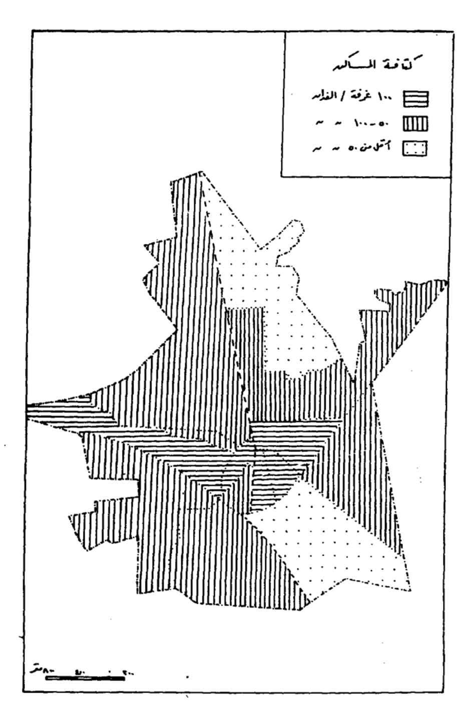
– ولعل من المفيد دراسة كثافة المساكن فى مدينة طنطا وشياختها وذلك لعلاقتها الوثيقة بكثافة السكان ودرجة تزاحمهم ، وهى تقاس بنسبة عدد الغرف إلى المساحة . من خلال بيانات الجدول رقم (٦٦) والشكل رقم (١٢٩) يتضح أن كثافة المساكن فى مدينة طنطا بلغت نحو ٦٩ غرفة / فدان عام ١٩٨٦ وارتفعت إلى ٩٠,٥ غرفة / فدان عام ١٩٩٦ . كما نلاحظ اتجاه مسافة المساكن إلى الأرتفاع خلال الفترة ٨٦ – ١٩٩٦ فى شياخات : سيجر ، المحطة ، الساعة ، وابور النور ، العمرى ، الكفرة ، الملجأ وهى تمثل شياخات التوسع العمرانى والسكنى بينما انخفضت كثافة المساكن فى شياخات وسط البلد الطاردة للسكان وهى : البورصة ، الدواوين ، مرزوق ، صبرى ، على أغا بالإضافة إلى شياختى السلخانة وقحافة لوجود مساحات من الأراضى الزراعية بها .

وبحساب معامل ارتباط بين كثافة السكان وكثافة المساكن بشياخات مدينة طنطا تبين أن مقداره ٠,٩٦ وهو ارتباط تام قوى .

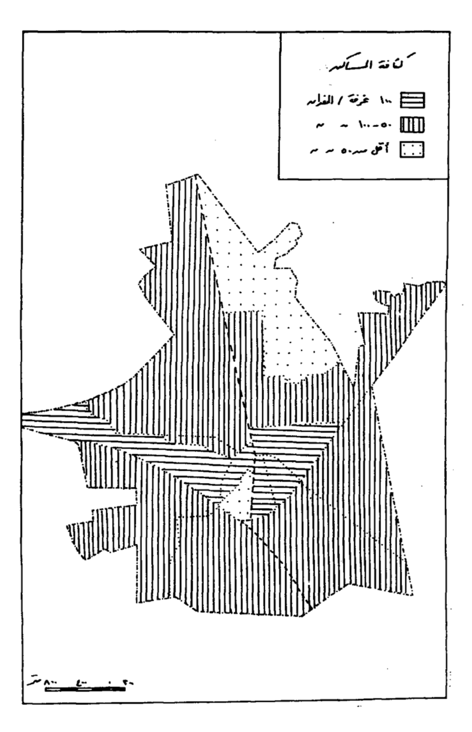
وعلى ضوء البيانات السابقة أمكن تقسيم الشياخات حسب كثافة المساكن بها إلي ثلاث فئات خلال الفترة ٨٦ – ١٩٩٦ وهى :

جدول رقم (٩٨)
تطور كثافة السكان ودرجة التزاحم فى شياخات مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦ [٤٣]

الشياخة	المساحة ١٩٨٦					١٩٩٦				التغير خلال ٨٦-١٩٩٩	
	كثافة المساكن غرفة / للفدان	الترتيب	درجة التزاحم شخص / للغرفة	عدد الغرف	٪	الترتيب	كثافة المساكن غرفة / للفدان	الترتيب	درجة التزاحم شخص / للغرفة	كثافة المساكن غرفة / للفدان	درجة التزاحم شخص / للغرفة
البورصة	٢٧٧	١	١,٢١	١١٠١٦	٣,٣٨	١٠	٢٧٥	١	١,٣٧	١,٥-	٠,١٦+
الدواوين	١٩٦	٢	١,٢٧	١٣٥١٥	٤,١٥	٩	١٣٥	٢	١,٧٧	٦١-	٠,٥٠+
سيجر	٥٩	٨	١,٢٥	٢٧٧١٩	٨,٥١	٥	٧٢	١٠	١,٢٨	١٣+	٠,٠٣-
المحطة	٦٦	٧	١,٣٩	٥٠٧٠٩	١٥,٥٧	١	٨٥	٧	١,١٨	١٩+	٠,٢١-
مرزوق	١٤٢	٤	١,٢٨	٤٧٦٨	١,٤٦	١٤	١٣٢	٣	١,٢٧	١٠-	٠,٠١-
الساعة	٧٢	٦	١,١٩	٨١٤٦	٢,٥	١٢	٧٨	٨	١,٠	٤+	٠,١٩-
وابور النور	٥٧	٩	١,١٧	٤١٩١٦	١٢,٨٧	٢	٧٣	٩	١,٠٧	١٦+	٠,١٠-
حى أول	٧٥	-	١,٢٧	١٦٧٨٠٩	٥١,٥١	-	٩١	-	١,١٥	١٦+	٠,٠٧-
السلخانة	٥٩	٨	١,٥٢	١٣٥٩٩	٤,١٧	٨	٥٠	١٢	٢,١٦	٩-	٠,٦٤+
العمرى	٤٣	١١	١,٤٨	٢٨٢٥٦	٨,٦٧	٤	٥٦	١١	١,٣٠	١٣+	٠,١٨-
الكفرة	١٠٩	٥	١,٥٧	٥٦٣	١,٧٣	١٣	١٢٥	٤	١,١٧	١٦+	٠,٤٠-
الملجأ	٦٦	٧	١,٢٦	٤٠٦٢٠	١٢,٤٧	٣	٩٨	٦	٠,٩٣	٣٢+	٠,٣٣-
صبرى	٥٩	٨	١,٦١	١٣١٧	٠,٤٠	١٥	٣٦	١٤	٢,٢٦	٣٢-	٠,٦٥+
على أغا	١٥٥	٣	١,٤٧	١٤٨٨٧	٤,٥٧	٦	١٠٣	٥	٢,٠٢	٥٢-	٠,٥٥+
قحافة	٤٩	١٠	١,٨٨	١٤٣٤١	٤,٤	٧	٤١	١٣	١,٩٣	٨-	٠,٥٠+
حى ثان	٦٣	-	١,٤٢	١٥٧٩٤٩	٤٨,٤٩	-	٩٠	-	١,١٣	٢٧+	٠,٢٩-
الجملة	٦٩	-	١,٣٤	٣٢٥٧٥٨	١٠٠	-	٩٠,٥	-	١,١٤	٢١,٥ +	٠,٢٠-



شكل رقم (١٢٩ - أ) كثافة المساكن فى شياخات مدينة طنطا عام ١٩٨٦



شكل رقم (١٢٩ – ب) كثافة المساكن فى شياخات مدينة طنطا عام ١٩٩٦

١ - شياخات تزيد فيها كثافة المساكن على مائة غرفة / فدان وتشمل خمس شياخات تقع بقلب المدينة وتتسم بكثافات سكانية مرتفعة أيضاً وهى : البورصة ، الدواوين ، مرزوق ، الكفرة ، على أغا .

٢ - شياخات تتراوح كثافة المساكن بها بين ٥٠ - ١٠٠ غرفة / فدان وتتمثل فى ست شياخات هى : سيجر ، المحطة ، الساعة ، وابور النور ، السلخانة ، الملجأ ، وصبرى التى انخفضت كثافة سكانها بتعداد ١٩٩٦ ، لأنها تمثل مناطق طاردة للسكان بقلب المدينة وحلت محلها شياخة جاذبة للتوسع السكانى بهذه الفئة وهى شياخات العمرى .

٣ - شياخات تقل بها كثافة المساكن عن ٥٠ غرفة / فدان وتتمثل فى شياختى العمرى وقحافة عام ١٩٨٦ ثم صبرى وقحافة عام ١٩٩٦ ، ولعل وجود مساحات زراعية فى شياخة قحافة أحد أسباب انخفاض كثافة المساكن بها .

- ويعتبر تزايد التكدس السكانى والسكنى والمتمثل فى ارتفاع معدلاتهم من أسباب تدهور حالة المناطق السكانية وأحد الضغوط المباشرة نحو الاتجاه إلى السكن العشوائى ، ويبدو الارتباط واضحاً بين المناطق العشوائية وظروف مساكن الفقراء غير الصحية إذ تنتشر أمراض مرتبطة بظروف السكن السيئة علي وجه الخصوص [٤٤] .

- ويعبر مؤشر درجة التزاحم عن الكثافة السكانية والعلاقة بين عدد سكان وعدد الغرف كما يعكس أيضاً الحالة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المدينة وشياختها إذ ترتبط درجة التزاحم المرتفعة بسوء تلك الأحوال بينما تدل درجة التزاحم المنخفضة على مستوى المعيشة المرتفع للسكان .

- وعند دراسة تطور درجة التزاحم فى مدينة طنطا وشياختها خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٦ يتضح من الجدول والشكل رقم (١٣٠) أنها بلغت نحور ١,٣٤ شخص للغرفة عام ١٩٨٦ بمدينة طنطا ولكنها انخفضت إلى ١,١٤ شخص / للغرفة عام ١٩٩٦ ؛ بسبب نمو حركة بناء المساكن خلال تلك الفترة ، ولكن يشذ عن ذلك تزايد درجة التزاحم فى شياخات البورصة ، الدواوين ، صبرى ، على أغا وهى شياخات وسط المدينة التى تتسم بصغر مساحتها وعمرانها القديم وتهالك مبانيها وبتأثير النمو السكانى فيها . أما شياختى سيجر وقحافة فيعزى تزايد درجة التزاحم فيهما

كونهما تمثلان شياخات التوسع العمراني والسكنى بأطراف المدينة لاتساع مساحتهما ؛ وعندما تجتمع الكثافة السكانية والسكنية المرتفعة بتلك الشياخات مع إرتفاع درجة التزاحم بها تكون بمثابة بؤر لتفشى وباء العشوائيات فى أحياء المدينة والذى يؤدى إلى تآكل بنيتها وفساد مورفولوچيتها .

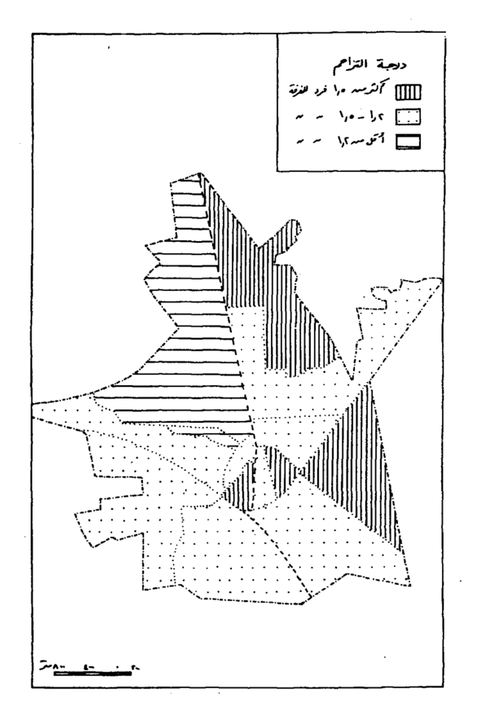
– وقد أمكن تقسيم شياخات المدينة حسب درجة التزاحم بها إلى ثلاث فئات خلال الفترة ٨٦ – ١٩٩٦ على النحو التالى :

١ – شياخات تقل بها درجة التزاحم عن ١,٢ شخص / للغرفة وتشمل شياختى الساعة ، وابو النور عام ١٩٨٦ ؛ وقد أضيفت إليها شياخات المحطة ، الكفرة ، الملجأ عام ١٩٩٦ .

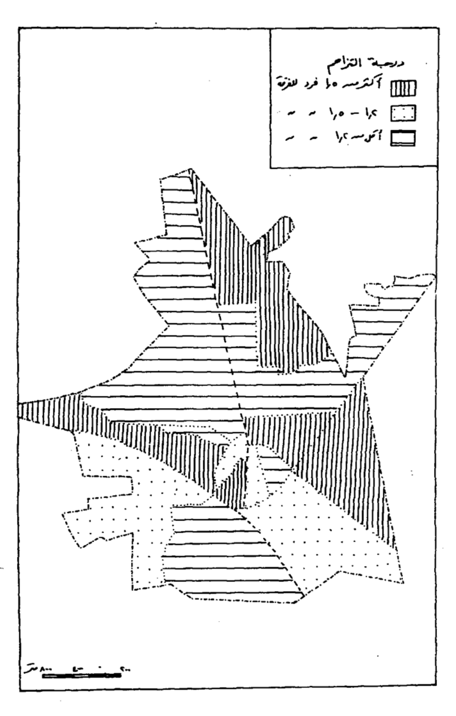
٢ – شياخات تتراوح درجة التزاحم بها بين ١,٢ – ١,٥ شخص / للغرفة وتضم ثمان شياخات عام ١٩٨٦ هى : البورصة ، الدواوين ، سيجر ، المحطة ، مرزوق ، العمرى ، الملجأ ، على أغا ولكنها تراجعت إلى أربع شياخات فقط عام ١٩٩٦ وهى : البورصة ، سيجر ، مرزوق ، العمرى .

٣ – شياخات تزيد درجة التزاحم بها عن ١,٥ شخص / للغرفة وتضم أربع شياخات فى عام ١٩٨٦ هى : السلخانة ، الكفره ، صبرى ، قحافة وقد أضيفت إليها شياختى الدواوين ، على أغا عام ١٩٩٦ ، فى نفس الوقت الذى تراجعت فيه شياخة الكفرة إلى الفئة الأقل .

– وبحساب معامل الإرتباط بين درجة التزاحم وكثافة المساكن بشياخات مدينة طنطا تبين أن مقداره نحو ٠,٨٧ وهو ارتباط قوى أيضاً . وتعنى هذه المؤشرات استمرار وجود عجز فى الإسكان فى مدينة طنطا والذى معه يستمر انتشار المساكن العشوائية . ويشير تقدير (٤٥) لعدد الوحدات السكنية المطلوب إنشاؤ ها فى المستقبل بمدينة طنطا لمواجهة الزيادة السكانية والحفاظ على مستوى الحالة السكنية عام ١٩٨٦ بنحو ٧٨٩٢ وحدة سكنية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ أى بمتوسط سنوى قدره ١٥٧٨ وحدة سكنية . وأيضاً نحو ٨٥٤٩ وحدة سكنية للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ أى بمتوسط قدره ١٧١٠ وحدة سكنية . وهذا يحتاج إلى وضع إستراتيجية فعالة للإسكان بالمدينة خاصة مع نقص الحيز المساحى المتاح لبناء المساكن بسبب المحيط الزراعى الذى تقع فيه المدينة .



شكل رقم (١٣٠ – أ) درجة التزاحم فى شياخات مدينة طنطا عام ١٩٨٦



شكل رقم (١٣٠ - ب) درجة التزاحم فى شياخات مدينة طنطا عام ١٩٩٦

وخلق أنشطة إ نتاجية أخرى غير الزراعة . وتؤكد تجربة التحضر فى مصر خلال الفترة ١٨٤٦ - ١٨٨٢ إلى نمو المدن بمعدل يقل عن نمو جملة سكان مصر بسبب ما شهدته تلك الفترة من تنمية زراعية كثيفة ، ولذلك نمت واتسعت مراكز تجارية جديدة بتلك المناطق التى شهدت التنمية الزراعية والتى منها طنطا وأصبحت سوقا رئيساً لمساحة كبيرة من الأراضى المنزرعة بالقطن [٥٦] . ومانشهده مدينة طنطا الآن من تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية بها تعود بعض أسبابه إلى عدم توافر الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات الاقتصادية والاستثمارية بها فى نفس الوقت الذى يتزايد فيه أعداد سكانها .

- وقد أدى استمرار نزوح الريفيون بحثاً عن فرص عمل وسعياً نحو حياة أفضل فى مدينة طنطا إلى تحويل البطالة المقنعة فى الريف إلى بطالة صريحة لعدم مقدرة المدينة على استيعاب تلك العمالة الجديدة بل تحولت المدينة ذاتها إلى مركز طرد من جديد كما سبق الإشارة . ويدل مقدار القوة البشرية المنتجة فى المجتمع على مقدار حيويته ومقدرته على الإنتاج ، كما وإن مقدار القوة البشرية تدل على الجزء المعال من المجتمع . وتسجل بيانات التعدادات ارتفاع نسبة البطالة فى مصر بصفة عامة حتى إنه يمكن القول بأنها قد تضاعفت تقريبا ابتداء من منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات [٥٧] من ٧,٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٤,٨٪ عام ١٩٨٦ . وقد اشار كل من فوت Foot [٥٨] ، وميردال Myrdal [٥٩] إلى دور العوامل الديمغراجية وخاصة التأثير المتراكم للزيادة السكانية على مشكلة البطالة . وقد بلغ عدد سكان مدينة طنطا داخل قوة العمل (١٥سنة فأكثر) نحو ١١٤٩٦٣ شخص عام ١٩٩٦ [٦٠] وهذا يعنى ارتفاع نسبتهم نحو ٣٩,٥٪ عام ١٩٨٦ . وفى حين كانت فئة من يعمل منهم تضم نحو ٨٥٪ ونسبة العاطلين نحو ١٥٪ من مجموع من هم داخل قوة العمل عام ١٩٨٦ ، نجد فئة من يعمل منهم ترتفع إلى نحو ٨٩,٢٤٪ عام ١٩٩٦ وتنخفض بذلك نسبة العاطلين إلى نحو ١٠,٧٦٪ .

وكما هو معلوم تلعب مؤشرات نسبة البطالة ومن هم خارج قوة العمل بالإضافة إلى الأطفال دون الخامسة عشر من العمر دوراً فى تحديد فئة المعولين من السكان . وقد تبين إتجاه نسبة الإعالة إلى الإنخفاض في مدينة طنطا بصفة عام حيث كانت ٢٥٨,٢٪ عام ١٩٨٦ وانخفضت إلى ٢٥١,٩٪ عام ١٩٩٦ ، أى أن كل فرد يعمل يعول ثلاث أفراد تقريباً وهذا يرجع إلى ارتفاع نسبة من هم داخل قوة العمل كما سبق

الإشـارة . ومما لا شك فيـه تتفـاوت نسب الإعـالة فى شيـاخـات المدينة تبـعـاً لتـغـير خصائص التركيب الاقتصادى والعمرى للسكان وخاصة بين صغار السن .

– كذلك ثمة علاقة بين المناطق العشوائية ومعدلات المواليد والوفيات ، فمع ارتفاع نسبة الفقر ينتشر الجوع والمرض وينعكس ذلك على ارتفاع معدل الوفيات بينهم خاصة بين الأطفال والرضع وكبار السن ، ويرى البعض [٦١] أن الفقير غالباً ما يموت فى عمر مبكر أى أنه قصير العمر The Poor die young ففى المكسيك مثلاً يقل العمر المتوقع لأفقر ١٠٪ من السكان ٢٠عاماً عنه بالنسبة لأغنى ١٠٪ [٦٢] ، وهذا مايدفع الفقراء إلى زيـادة المواليد لتـعـويض تلك الخـسـارة كـمـا أنـه أحـد سـبـل الخـر وج مـن دائـرة الفـقـر بالتـحـاق الأطفـال فى سن مـبكرة بالعمل لزيـادة دخل الأسـرة وهـو مـايعـرف بـدورة الفقر [٦٣] .

– وتشير دراسة تطور معدلات المواليد والوفيات لكل ألف نسمة من سكان مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ – ١٩٩٦ (جدول رقم ٢ بالملحق) وكذلك متوسطات المعدلات السنوية للمـواليد والوفـيـات خـلال الفـتـرة ٦٠ – ١٩٩٦ بالجـدول رقـم ١٤ إلى اتجـاه متوسط معدل المواليد إلى الانخفاض حيث كان ٤٢,٤ في الألف للفترة ٦٠ – ١٩٦٤ ثم انخفض حتى بلغ ٢٣,٩ فى الألف للفترة ٩٠ – ١٩٩٤ وأخيراً إلى ٢٢,٢ فى الألف للفترة ٩٥ – ١٩٩٦ ، وكذلك إتجهت متوسطات معدلات الوفيات إلى الانخفاض خلال ذات الفـتـرة حـيـث كـانت ١٥,٤٪ فى الألف للفـتـرة ٦٠ – ١٩٦٤ وتراجـعـت حتـى بلغت ٧,٥ فى الألف بالفـتـرة ٩٠ – ١٩٩٤ وأخيـراً نحـو ٧ فى الألف للفـتـرة ٩٥ – ١٩٩٦ . كما انـخـفـض أيضـاً مـعـدل وفـيـات الأطفـال الرضـع من ١١٥ فى الألف للفـتـرة ٦٠ – ١٩٦٤ إلى نحـو ٢٩ فى الألف خـلال الفـتـرة ٩٠ – ١٩٩٤ ولم يـتـجـاوز ٢٦ فى الألف بالفترة ٩٥ – ١٩٩٦ .

وقد فسر البعض هذا التراجع فى معدلات الوفيات إلى الإنفاق الصحى المحدود الذى يقضى على الأوبئة من خلال التطعيم والعلاج الرخيص للأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا ، غير أن هذه البيانات السابقة تؤكد بصفة عامة تحسن الظروف الصحية لسكان مدينة طنطا وتعد من المؤشرات الإيجـابيـة لتراجع المؤثرات السلبية التي قد تسهم فى خلق ظروف مواتية لظهور العشوائيات فى المدينة .

جدورل رقم (٩٩)

تطور متوسطات المعدلات السنوية للمواليد والوفيات بمدينة طنطا للفترة ٦٠ - ١٩٩٦ [٦٤]

متوسط الفترة الزمنية	متوسط معدل المواليد فى الألف	متوسط معدل الوفيات فى الألف	متوسط معدل وفيات الأطفال الرضع فى الألف
٦٠ - ١٩٦٤			
٦٥ - ١٩٦٩	٤٢,٤	١٥,٤	١١٥
٧٠ - ١٩٧٤	٣٢,٢	١٢,٧	١٢٠
٧٥ - ١٩٧٩	٢٩,٣	١٢	١٠٣
٨٠ - ١٩٨٤	٣٠,٨	١٠,٧	٨٤
٨٥ - ١٩٨٩	٢٨,٨	٩,١	٦٢
٩٠ - ١٩٩٤	٣١,٣	١٠,٢	٤٠
٩٥ - ١٩٩٦	٢٣,٩	٧,٥	٢٩
	٢٢,٢	٧	٢٦

(٣-١٤) ملامح المناطق العشوائية فى مدينة طنطا

ليس من المبالغة فى شئ القول أنه لا تكاد تخلو مدينة من أحياء فقيرة وكئيبة [٦٥] وقد أمكن التعرف على أهم ملامح المناطق العشوائية فى مدينة طنطا من خلال الدراسة الميدانية التى اشتملت على ثلاثة محاور رئيسية هى : الأسرة ، المسكن ، المشكلات البيئية . ودلت شواهد وملاحظات الدراسة الميدانية على تشابه بعض السمات والخصائص العامة التى تجمع بين معظم تلك المناطق وكما يتضح ذلك من بيانات الجدولين رقم (٩٨ - ٩٩) :

أولا : الأسرة :

وتضم بيانات عن سن رب الأسرة ، محل الميلاد ، أسباب الإقامة ، حجم الأسرة ، مدة الإقامة ، المهنة ، الحالة العملية ، الدخل الشهرى ، الحالة الزواجية ، الحالة التعليمية .

١ – سن رب الأسرة :

تراوح سن أفراد عينة أرباب الأسر فى المناطق العشوائية بمدينة طنطا بين ٢٠ – ٦٠ سنة فأكثر ، وتمثل الفئة العمرية ٢٠ – ٣٠ سنة نحو ١١,٤٪ من جملة أرباب أسر العينة ، كما تشكل الفئة العمرية ٣٠ – ٤٠ سنة نحو ٢٧,٧ ٪ من جملة أرباب أسر العينة بينما تمثل الفئة العمرية ٤٠ – ٥٠ سنة أعلى النسب إذ تضم نحو ٣٦,٣ ٪ من جملة العينة ثم الفئة العمرية ٥٠ – ٦٠ سنة بنسبة ٢١,٥ ٪ ولا تتجاوز الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر نحو ٣,١ ٪ من جملة العينة . وهذا يعنى أن ما يقرب من ثلثى حجم العينة (٦٤ ٪) يتراوح سن أرباب الأسر فيها بين ٣٠ – ٥٠ سنة الأمر الذى يشير إلى أن تلك الفئة تقع فى فئة العمر المنتجة وتشارك أساسًا فى تحمل أعباء الإعالة .

٢ – محل الميلاد والإقامة :

تشير الدراسة الميدانية إلى نحو ٢٢,١٪ من حجم عينة أرباب الأسر لهم أصول حضرية حيث كانوا يقيمون إقامة دائمة فى المدينة وخاصة بشياخاتها القديمة وانتقلوا إلى الإقامة بالمناطق العشوائية لأسباب عدة ، بينما ٧٧,٩٪ من حجم العينة ينحدرون من أصول ريفية ولكن منهم نحو ٥٧,٦٪ وافدين على المدينة بحثاً عن فرص عمل وحياة أفضل واستقروا بالمناطق العشوائية فيها لأسباب عدة منها رخص سعر الأرض بها (٢٧,١٪) ، ولقربها من مكان العمل (١٧,٩٪) ولقربها من المدينة (٩,٣٪) ولسهولة المواصلات (٣,٣٪) وعموماً فهى مناطق أقل من مستواها الاقتصادى والاجتماعى عن باقى أجزاء المدينة ويرتبط بها مفهوم الأحياء الفقيرة [٦٦] أما بقية أصحاب الأصول الريفية والتى تبلغ نسبتهم نحو ٢٠,٣٪ نجدهم يمثلون سكان القرى التى ضمت إلى كردون المدينة بالأطراف والذين يفضلون السكن فى هذه المناطق التى ولدوا وعاشوا فيها .

٣ – حجم الأسرة :

أوضحت الدراسة الميدانية أن نسبة ٥٧,٣٪ من جملة حجم العينة لديهم أكثر من ثلاثة أبناء مما يدل على كبر حجم الأسرة فى تلك المناطق العشوائية ، بينما بلغت نسبة الأسر التى يتراوح عدد أبنائها ٢ – ٣ نحو ٣٧,٥٪ ولا يتجاوز من كان لديهم إبناً واحداً فقط نسبة ٣,٧٪ فى حين أن نسبة من كانوا بلا أطفال على الإطلاق نحو ١,٥٪ . وكذلك تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى إقامة بعض الأقارب مع الأسرة مثل الأب أو الأم للزوج أو الزوجة وأحياناً الأخ أو الأخت ، وهذه المؤشرات السابقة تدل على

جدول رقم (١٠٠)

بعض ملامح الأسرة فى المناطق العشوائية بمدينة طنطا ١٩٩٩ [٦٧]

١ – سن رب الأسر (فئات السن)	٢٠ – ٣٠	٣٠ – ٤٠	٤٠ – ٥٠	٥٠ – ٦٠	٦٠ فأكثر	الجملة
٪	١١,٤	٢٧,٧	٣٦,٣	٢١,٥	٣,١	١٠٠

٢ – محل الميلاد	أصول ريفية	أصول حضرية	الجملة
٪	٧٧,٩	٢٢,١	١٠٠
	ريفيون مهاجرون	ريفيون مقيمون	الجملة
	٥٧,٦	٢٠,٣	٧٧,٩

٣ – أسباب الإقامة	رخص سعر الأرض	القرب من العمل	القرب من المدينة	سهولة المواصلات	الجملة
٪	٢٧,١	١٧,٩	٩,٣	٣,٣	٥٧,٦

٤ – حجم الأسرة (عدد الأبناء)	لايوجد	واحد	٢ – ٣	أكثر من ثلاثة	الجملة
٪	١,٥	٣,٧	٣٧,٥	٥٧,٣	١٠٠

٥ – الحالة الزواجية	متزوج بواحدة	متزوج بأكثر من واحدة	أعزب	مطلق	أرمل	١٠٠
٪	٧٣,٤	٩,١	١١	٣,٩	٢,٦	١٠٠

٦ – الحالة التعليمية	أمى	يقرأ ويكتب	مؤهل متوسط	مؤهل عال	الجملة
	٤٤,٧	٢١,٢	٢٣,٣	١٠,٨	١٠٠

٧ – الحالة العملية (أ)	حكومى	غير حكومى	الجملة
	٨,٦	٩١,٤	١٠٠

(ب)	عمل دائم	عمل موسمى	عمل باليومية	غير قادر على العمل	يبحث عن عمل	لا يعمل	الجملة
٪	٢٢,٩	٩,٦	٢٨,٥	٤,٧	١٤,٣	١١,٤	٩١,٤

٨ – المهنة	الزراعة	حرف	خدمات وتجارة	أعمال هامشية	الجملة
٪	١٩,٣	٢٧,٣	١٥,٢	٢٩,٦	٩١,٤

٩ – الدخل الشهرى بالجنيه (أ)	أقل من ١٠٠	١٠٠ – ٢٠٠	٢٠٠ – ٤٠٠	أكثر من ٤٠٠	الجملة
٪	٤,١	٢٣,٦	٤٣,٢	٢٩,١	١٠٠

الدخل الشهرى (ب)	أجر يومى	راتب أسبوعى	راتب شهرى	أجور غير ثابت	الجملة
٪	٢٨,٥	١٣,٧	٣١,٥	٢٦,٣	١٠٠

١٠ – مدة الإقامة بالسنوات	أقل من ٥ سنوات	٥ – ١٠	١٠ – ١٥	أكثر من ١٥	الجملة
٪	١١,٦	٢٧,٢	٣٩,٨	٢١,٤	١٠٠

كبر حجم الأسرة فى المناطق العشوائية وهى إحدى السمات الريفية وما يترتب علي ذلك من زيادة عبء الإعالة وإنخفاض نصيب الفرد من الدخل فضلاً عن زيادة ضغط السكان على المرافق والخدمات التى تعانى من العجز بتلك المناطق .

٤ - الحالة الزواجية :

تشير الدراسة إلى ارتفاع نسبة المتزوجين بواحدة بين أرباب أسر العينة بالمناطق العشوائية في مدينة طنطا حيث بلغت نسبتهم نحو ٧٣,٤٪ من جملة العينة وهى الفئة الغالبة بين عينة الدراسة ، فى حين بلغت نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة نحو ٩,١٪ من جملة العينة وهذا ينعكس بدوره على ارتفاع عبء الإعالة لديهم مع وجود هذا الاتجاه نحو تعدد الزوجات فى المناطق العشوائية ، كما تشكل نسبة المطلقين نحو ٣,٩٪ ونسبة الأرامل نحو ٢,٦٪ . أما فئة من لم يسبق لهم الزواج فتصل نسبتهم نحو ١١٪ من حجم العينة ويعود إرتفاع نسبتهم إلى ما يعانيه البعض منهم من البطالة وإنخفاض مستوى الدخل وبالتالى عدم قدرتهم على تلبية تكاليف الزواج .

٥ - الحالة التعليمية :

دلت الدراسة على ارتفاع نسبة الأمية فى المناطق العشوائية بمدينة طنطا حيث بلغت نسبتها بين أرباب الأسر نحو ٤٤,٧٪ من جملة العينة . أما من كانوا يستطيعون القراءة والكتابة فقد بلغت نسبتهم ٢١,٢٪ فى حين بلغت نسبة الحاصلين علي شهادة متوسطة نحو ٢٣,٣٪ ولم تتجاوز نسبة الحاصلين على شهادات جامعية نحو ١٠,٨٪ من جملة العينة . وهذه المؤشرات تعكس إنخفاض المستوى التعليمى والثقافى لدى تلك الجماعات وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية فى أسلوب المعيشة ونقص الوعى والتى تعمل على ترسيخ سمات التخلف وتمثيل عقبة أمام التنمية .

٦- المهــنة والحالة العملية :

أوضحت الدراسة الميدانية أن نحو ٤ر١٩٪ من جملة أرباب الأسرة يعملون فى مهن غير حكومية بينما ٦ر٨٪ منهم يعملون بالمصالح الحكومية ، كما تبين أن نحو ٩ر٢٢٪ من جملة ارباب الأسرة يعملون فى مهن دائمة بينما تبلغ نسة الذين يعملون فى اعمال موسمية نحو ٦ر٩٪ ، اما الذين يعملون باليومية فقد بلغت نسبتهم نحو ٥ر٢٨٪ ولم تتجاوز نسبة غير القادرين علي العمل نحو ٧ر٤٪ فيحين يوجد ٣ر١٤٪ يبحثون عن عمل ، أما من لا عمل لهم اى فى حالة بطالة فقد بلغت نسبتهم نحو ٤ر١١٪ من جملة العينة . وهذا يعنى أن نحو ربع حجم العينة من أرباب الأسرة

لايعملون أى في حالة بطالة ، وهذا يعكس تدن الأحول الاقتصادية والاجتماعية لهم وأسرهم التى يتحملون عبء إعالتها . كما أن وجود نسبة تصل إلى مايقرب من خمس حجم العينة هم جملة من يعملون باليومية او فى اعمال موسمية ويتمتعون ايضاً بالاستقرار فى احوالهم المعيشية بسب تذبذب دخولهم مع تغير ظروف عملهم تعكس جميعها العلاقة بين الإقامة فى المناطق العشوائية والعمل فى مجال المهن والأعمال المتواضعة والتى يبرزها توزيع أرباب أسر العينة بالمناطق العشوائية علي المهن غير الحكومية والتى تبين أن نحو ٣ر١٩٪ من ارباب اسرة العينة من العمال الزراعيين باليومية فى حين نجد ٣ر٢٧٪ عمال حرفيون (نجار ، حداد ،ميكانيكى ، سائق ، سباك وغيرها) ونحو ٢ر١٥٪ باعمال الخدمات والتجارة (نقل ، بقالة ، تجارة مواشى وغيرها) في حين نجد ٦ر٢٩٪ عمال فى هامشية (شيال -ماسح أحذية -بائع متجول -فاعل وغيرها) .

٧- الدخل :

تفيد دراسة دخل الأسرة فى التعرف على المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة وقد تبين من بيانات الدراسة الميدانية معاناة معظم أرباب أسر العينة من انخفاض الدخل فضلا عن أنه غير ثابت ومتغير . إذ نجد فئة الدخل المنخفض جداً والتى يقل فيها دخل الأسرة الشهرى عن ١٠٠ جنيه تضم نحو ١,٤٪ من جملة العينة وتشمل أصحاب منح الضمان والمعاش الاجتماعى من كبار السن والأرامل بينما تبلغ نسبة فئة الدخل المنخفض الذى يتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ جنيها شهريا نحو ٢٣,٦٪ من حجم العينة وتشمل عمال اليومية وأصحاب المهن الهامشية . أما فئة الدخل المتوسط الذى يتراوح بين ٢٠٠ - ٤٠٠ جنيها شهريا فتضم نحو ٤٣,٢٪ من جملة العينة وهى تشمل معظم العمال الزراعيين والحرفيين وأصحاب الأعمال الحكومية . وأخيرا تضم فئة الدخل أكثر من ٤٠٠ جنيها شهريا نحو ٢٩,١٪ من جملة العينة وتشمل بعض الحرفيين والعاملين بالخدمات والتجارة .

وعندما يوضع فى الاعتبار تفاوت حجم الأسر وإن كان أغلبها يميل إلى الحجم الكبير كما سبقت الإشارة مع تدنى الأجور والدخل يتضح أن هناك أسر عديدة تعيش على دخول هامشية هزيلة ولذا تستمر حالة المعاناة والفقر التى تمثل امتدادا لظروفهم

المعيشية فى مواطنهم الأصلية و حيث أوضحت الدراسة من قبل أن معظمهم من أصول ريفية وقد هاجروا إلى المدينة بحثا عن عمل . كما تبين أن الذين يتقاضون أجورا يومية تبلغ نسبتهم نحو ٢٨,٥٪ من جملة العينة فى حين بلغت نسبة الذين يتقاضون راتباً أسبوعياً نحو ١٣,٧٪ ، أما الذين يتقاضون راتبا شهريا فقد بلغت نسبتهم نحو ٣١,٥٪ ، وأخيرا الذين يتقاضون أجوراً غير ثابتة وغير محددة بفترة زمنية معينة تبلغ نسبتهم نحو ٢٦,٣٪ من جملة أرباب أسر العينة .

٨- مدة الإقامة :

دلت الدراسة الميدانية على أن نسبة أرباب الأسر الذين تقل مدة إقامتهم فى المناطق العشوائية بمدينة طنطا عن خمس سنوات تبلغ نحو ١١,٦٪ من جملة العينة ، بينما تبلغ نسبة من تتراوح مدة إقامتهم بين ٥ - ١٠ سنوات نحو ٢٧,٢٪ من جملة العينة ، فى حين تبلغ نسبة من تتراوح مدة إقامتهم بين ١٠ - ١٥ سنة نحو ٣٩,٨٪ من جملة العينة وأخيراً بلغت نسبة من تتراوح مدة إقامتهم بالمناطق العشوائية أكثر من ١٥ سنة نحو ٢١,٤٪ من جملة العينة .

وهذه البيانات تعكس تراجع دور الهجرة الريفية فى نمو المناطق العشوائية خلال السنوات الأخيرة فضلاً عن إقامة بعض السكان الريفيين الأصليين فى قراهم التى ضمت إلى المدينة خلال توسعها العمرانى .

ثانيًا : المسكن :

تتضمن دراسة المسكن ، بيانات عن حيازة المسكن ، مساحة المسكن ، عدد الغرف ، درجة التزاحم ، عدد الطوابق ، مدة البناء ، عمر المساكن ، مدى توافر المرافق .

١ - حيازة المسكن :

أوضحت دراسة توزيع المساكن فى المناطق العشوائية بمدينة طنطا وفقاً لنوع الحيازة سيادة نوع الملك حيث بلغت نسبة الملاك للمساكن التى شيدوها على أراضى يمتلكونها نحو ٥٢,٥٪ من جملة العينة فى حين بلغت نسبة إيجار المساكن نحو ٢٧,٨٪ من جملة العينة أو من شيدوا مساكنهم على أراضى لا يمتلكونها أى بوضع اليد فقد بلغت نسبتهم نحو ١٩,٧٪ من جملة العينة . وهذا يدل على أن ما يقرب من

نصف مساكن المناطق العشوائية تندرج تحت فئة الإيجار ووضع اليد ويرتبط هذا بمؤشرات الدراسة الميدانية أيضا فى وجود نسبة بلغت نحو ٦٨,٤٪ من جملة العينة لم يحصلوا على رخصة بناء لمساكنهم بينما لم تتجاوز نسبة من حصلوا على تصاريح بناء نحو ٣١,٦ من جملة العينة وتكشف هذه البيانات عن غياب الرقابة والتخطيط فى المناطق العشوائية بسبب مواقعها فى أطراف المدينة وعدم دخول بعضها ضمن كردون المدينة عند نشأتها أو بسبب مخالفة سكانها لقوانين البناء عند إقدامهم للبناء على أراضى ليست مملوكة لهم وبالتالى إحجامهم عن طلب تراخيص البناء .

٢ – مساحة المسكن :

ترتبط مساحة المسكن بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للسكان ، وقد أبرزت الدراسة الميدانية التوزيع النسبى للمساكن تبعا لمساحتها بالمناطق العشوائية فى مدينة طنطا حيث تبين إنخفاض نسبة المساحات التى تقل عن ٦٠ مترا مربعا إذا لم تتجاوز ١١,٣٪ من جملة العينة ، بينما جاءت فئة المساحة التى تتراوح بين ٦٠ – ٩٠ مترا مربعا فى الصدارة بنسبة ٤٥,٧٪ من جملة العينة تليها فئة المساحة التى تتراوح بين ٩٠ – ١٢٠ مترا مربعا بنسبة ٢٧,٤٪ من جملة العينة . ثم فئة المساحة التى تزيد عن ١٢٠ مترا مربعا بنسبة ١٥,٦٪ من جملة العينة وقد يرجع تزايد نسبة المساحات المتوسطة للمساكن إلى رخص سعر الأرض فى أطراف المدينة وكذلك تأثير الأصول الريفية للسكان التى تحبذ هذا النمط من المساكن التى يلبى احتياجتها المعيشية .

٣ – عدد الغرف :

جاءت بيانات عدد الغرف متفقة مع مؤشرات مساحة المسكن إلى حد كبير حيث كانت نسبة المساكن التى تحتوى على غرفة واحدة نحو ١٥,٤٪ من جملة العينة أما المساكن التى تضم غرفتين فكانت نسبتها نحو ٢٣,٦٪ من جملة العينة بينما بلغت نسبة المساكن التى تحتوى على ثلاثة غرف نحو ٣٩,٩٪ من جملة العينة ثم كانت نسبة المساكن التى تتكون من أربع غرف فأكثر نحو ٢١,١٪ . وقد يفسر ذلك بسيادة مفاهيم الأسرة الممتدة بمناطق الهوامش الريفية العشوائية حيث يتزوج الأبناء ويقومون فى نفس المسكن مع الأسرة وذلك ببناء حجرة أو أكثر لهم .

٤ – درجة التزاحم :

أوضحت بيانات الدراسة الميدانية ارتفاع درجة التزاحم بالمناطق العشوائية فى مدينة طنطا حيث جاءت الغرفة الواحدة التى تضم أكثر من خمسة أشخاص فى المرتبة

جدول رقم (١٠١)

بعض ملامح المسكن فى المناطق العشوائية بمدينة طنطا ١٩٩٩ (٦٨)

١ – حيازة المسكن (أ)	إيجار	ملك	وضع يد	الجملة
٪	٢٧,٨	٥٢,٥	١٩,٧	١٠٠

(ب)	البناء بترخيص	البناد بدون ترخيص	الجملة
	٣١,٦	٦٨,٤	١٠٠

٢ – مساحة المسكن (م٢) :	أقل من ٦٠ م٢	٦٠ – ٩٠	٩٠ – ١٢٠	أكثر من ١٢٠	الجملة
٪	١١,٣	٤٥,٧	٢٧,٤	١٥,٦	١٠٠

٣ – عدد الغرف بالمسكن :	غرفة واحدة	غرفتان	ثلاث غرف	أربع غرف فأكثر	الجملة
٪	١٥,٤	٢٣,٦	٣٩,٩	٢١,١	١٠٠

٤ – درجة التزاحم : (شخص للغرفة)	أقل من ٣ أشخاص للغرفة	٣ – ٥ شخص للغرفة	أكثر من ٥ شخص للغر فة	الجملة
٪	١١,٩	٣٦,٥	٥١,٦	١٠٠

٥ – عدد الطوابق :	طابق واحد	طابقين	ثلاثة طوابق	أربع طوابق فأكثر	الجملة
٪	٢٤,٦	٣٥,٨	٢٧,٢	١٢,٤	١٠٠

٦ – مادة البناء (الأسقف) :	خرسانة	خشب	صفيح	الجملة
٪	٦٧,٢	١٩,٥	١٣,٣	١٠٠

٧ – عمر المسكن :	قبل ١٩٨٠	٨٠ – ١٩٩٠	٩٠ – ١٩٩٩	الجملة
٪	٣٤,٣	٤٨,٥	١٧,٢	١٠٠

٨ – توافر مرافق البنية الأساسية

(المياه)	شبكة مياه	حنفية عمومية	المساجد	الشراء	الجملة
٪	٥٧,٧	٢٧,٢	١٣,١	٢	الشراء

(صرف صحى)	شبكة عمومية	بيارات	الجملة
٪	–	١٠٠	١٠٠

(كهرباء)	شبكة عمومية	محرومة	الجملة
٪	٩٤,٧	٥,٣	١٠٠

٩ – مصادر التلوث	ورش	قمامة	المجارى	متخللات زراعية	الأسواق	الجملة
٪	٣٧,٣	٢٩,١	١٥,٧	١٣,٦	٣,٣	١٠٠

الأولى وبنسبة ٥١,٦٪ من جملة العينة بينما تشكل الغرفة الواحدة التى تضم ما بين ٣ - ٥ شخص نحو ٣٦,٥٪ من جملة العينة ، فى حين لا تتجاوز نسبة الغرفة الواحدة التى تضم أقل من ثلاثة أفراد نحو ١١,٩٪ من جملة العينة وهذه المؤشرات تعكس تدنى المستوى الاقتصادى للسكان بتلك المناطق .

٥ - عدد الطوابق :

تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى تفاوت ارتفاعات المبانى السكانية ما بين طابق إلى أربعة طوابق فأكثر ، رغم أن أغلبها لا يراعى قواعد البناء و التشييد ، فقد بلغت نسبة المساكن المكونة من طابق واحد نحو ٢٤,٦٪ من جملة العينة بينما المساكن التى تتألف من طابقين كانت نسبتها نحو ٣٥,٨٪ من جملة العينة أما المساكن المكونة من ثلاثة طوابق فكانت نسبتها نحو ٢٧,٢٪ من جملة العينة ، وأخيراً تشكل المساكن التى تبلغ أربعة طوابق فأكثر نحو ١٢,٤٪ من جملة العينة . وتوضح البيانات أن نحو ٢/٥ المبانى السكانية لا يزيد ارتفاعها عن طابقين مما يؤكد استقلالية الأسر ذات الأصول الريفية بالمسكن غالباً ودون مشاركة أسر أخرى لها فيه . كما يعكس فى نفس الوقت قابلية هذه المناطق العشوائية لاستقبال سكان جدد فى المستقبل عند توافر إمكانية البناء أو الرغبة فى ذلك وهذا مؤشر لزيادة عبء التكدس السكانى وباستمرار فى تلك المناطق العشوائية .

٦ - مادة البناء :

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن معظم المبانى السكنية مبنية من الطوب الأحمر ومتروكة بدون محارة أو بياض خارجى غالباً ، ولكن يتفاوت بناء أسقف هذه المبانى السكنية من مواد خلاف الخرسانة التى تشكل نحو ٦٧,٢٪ من جملة العينة حيث استخدم الخشب لأسقف بعض المبانى بنسبة ١٩,٥٪ من جملة العينة فى حين بلغت نسبة الأسقف من الصفيح والكرتون نحو ١٣,٣٪ من جملة العينة ، ومع ما يرتبط بذلك من خطورة وعدم ملائمة للظروف السكنية الصحية فإنها تعكس أيضا تدنى المستوى الاقتصادى لسكانها .

٧ - عمر المسكن :

كان للقرار رقم (١) الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٥/١١ عن رئاسة مجلس الوزراء والذى يحظر تبوير أو تجريف أو البناء على الأراضى الزراعية أثره فى عدم انتشار المبانى السكنية على الأراضى الزراعية خوفاً من التعرض للأحكام العسكرية التى

تشمل السجن والغرامة عند المخالفة ، ولذلك نجد نسبة المساكن التى أنشئت خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٩ بلغت نحو ١٧,٢٪ من جملة العينة فى حين بلغت نسبة المساكن التى أنشئت خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٠ نحو ٤٨,٥٪ من جملة العينة أما المساكن التى أنشئت قبل عام ١٩٨٠ فقد بلغت نسبتها نحو ٣٤,٣٪ من جملة العينة . وهذه البيانات تعكس قدم عمران المناطق العشوائية فى مدينة طنطا تحت وطأة أزمة الإسكان بها .

٨ - توافر مرافق البنية الأساسية :

اتضح من الدراسة الميدانية أن غالبية مساكن المناطق العشوائية غير محرومة من مرافق البنية الأساسية خاصة الماء والكهرباء . وهذا يعنى موافقة الحكومة على قيام هذه المناطق ر غم مخالفتها للقوانين حيث أعطتها الصفة القانونية فى وجودها عندما تم تزويدها بالمرافق . ويلاحظ ارتفا ع نسبة المساكن التى تتمتع بشبكة مياه الشرب وحيث بلغت نحو ٥٧,٧٪ من جملة العينة بينما تصل نسبة المساكن التى تعتمد على حنفية المياه العمومية نحو ٢٧,٢٪ من جملة العينة كما تعتمد بعض المساكن الأخرى على مياه المساجد وتقدر نسبتها بنحو ١٣,١٪ من جملة العينة ، فى حين لا تتجاوز نسبة المساكن التى تعتمد على شراء مياه الشرب نحو ٢٪ من جملة العينة . وقد تبين أن ما يزيد على خمسى مساكن المناطق العشوائية (٤٢,٣٪) يعتمد سكانها على تخزين المياه فى براميل بلاستيك أو صفائح لإستخدامها عند الحاجة والتى معها تزداد فرص تلوث الماء وإنتشار الأمراض .

نجد كذلك معظم مساكن تلك المناطق العشوائية محرومة من شبكة الصرف الصحى إذ غالباً ما يتم التخلص من مخلفات الصرف اعتماداً على الجهود الذاتية للسكان وذلك بحفر خزانات أرضية (بيارات) وتقوم سيارات خاصة بكسحها ونقلها عندما تمتلئ ، غير أن هذه البيارات فى كثير من الأوقات ما تطفح فى الشوارع وتكون مصدراً للأذى والروائح الكريهة والتلوث وانتشار الأمراض وهى بذلك تعد إحدى مشاكل العمران البيئية فى تلك المناطق .

وتشير الدراسة إلى تمتع معظم مساكن المناطق العشوائية بالكهرباء حيث بلغت نسبتها نحو ٩٤,٧٪ من جملة العينة فى حين لا تتجاوز نسبة المساكن المحرومة من الكهرباء نحو ٥,٣٪ من جملة العينة .

وهذه المؤشرات تؤكد أن هذه المناطق تعتبر أشكال سكنية عشوائية البناء لم يتم تخطيطها وتكاد تخلو معظمها من المرافق الأساسية [٦٩] .

ثالثا : المشكلات البيئية :

صار الفقر البيئى ظاهرة متفاقمة فى المناطق العشوائية ، فلم يعد الفقراء يعانون من التدمير البيئى الناشئ ممن هم أحسن منهم حالاً فحسب بل أصبحوا هم أنفسهم بمثابة مسبب رئيسى للتدمير البيئى ، وبذلك أصبح التدمير البيئى والمعاناة الاقتصادية يؤازر كل منهما الآخر فى إثارة مشكلات عديدة ، [٧٠] منها غياب التخطيط واختلاط إستخدامات الأرض والتلوث ونقص الخدمات وغيرها .

١ - الخطة :

تبين من خلال الملاحظات الميدانية أن معظم المناطق العشوائية فى مدينة طنطا يغلب عليها المظهر المندمج Compact Shape والخطة العفوية Spontaneous plon حيث تتسم الشوارع بقلة التنظيم والضيق إذ يتراوح عرضها ما بين ٣ - ٥ أمتار ويرجع ذلك إلى حقيقة مكررة وهى أن الشوارع والأزقة لم تسبق بناء المساكن بل هى ظاهرة تالية للبناء ومن ثم فأنها تتعرض للضيق والإلتواء لتأثرها بنظام ملكية وحيازة الأراضى الزراعية التى أقيمت عليها وكذلك لغياب التخطيط العمرانى فى تلك المناطق الأمر الذى أنعكس بدوره على تعرج الشوارع بل وظهور الحارات المسدودة كما أن معظمها ترابية أو سيئة الرصف وهو ما يؤدى أيضاً إلى ازدياد تدهور حالتها خاصة فى فصل الشتاء مع سقوط الأمتار مما يتعذر معه انتقال وسير الأفراد فضلاً عن قصورها الزمنى بتعذر دخول سيارات الإطفاء والخدمات وهذا ما يزيد من تراكم سلبيات هذه المناطق ، ومع تفاوت ارتفاع المنازل المتلاصقة وعدم مراعاة شروط البناء الصحية لغياب التخطيط تقل درجة التهوية والإضاءة فى مساكن وشوارع المناطق العشوائية عن معدلاتها الصحية حيث تقل فرص حركة الهواء وتجدده كما يتعذر وصول أشعة الشمس وضوءها بصورة كافية وكلاهما يسهم فى تدهور الظروف الصحية للسكان بتلك المناطق وهذا ما يؤكد عشوائية البناء .

٢ - استخدامات الأراضى :

ظهرت الدراسة الميدانية شدة اختلاط وتنوع استخدامات الأرض فى حيز مكانى محدود المساحة والذى تنعكس آثاره السلبية على طبيعة النسيج العمرانى غير المتجانس Heterogeneous لتلك المناطق العشوائية بصفة خاصة وعلى المدينة بصفة

عامة ، فعل سبيل المثال نجد الورش وقد احتلت الطابق الأرضى من المبانى السكنية رغم ماتسببه من إزعاج وضوضاء وما يصدر عنها من روائح كريهة تلوث الهواء وخاصة ورش سمكرة السيارات والدهان والخراطة للمعادن والتجارة والسباكة وميكانيكا السيارات وغيرها وجميعها مقلقة لراحة السكان وضارة بالصحة . كما نجد المتخللات من الأراضى الزراعية تتناثر بمساحات غير متناسقة وتنتشر بين المبانى السكنية ويجبر ملاكها على زراعتها طبقاً لقرار نائب الحاكم العسكرى تجنباً لمحاضر التبوير ورغم الاضرار العمرانية والبيئية المترتبة على ذلك الأمر حيث تنساب مياه الرى فى الأراضى المجاورة للمساكن وسرعان ما تصاب قواعدها وجدرانها بالرشح ويعجل ذلك ولا شك فى تهالكها العمرانى . كما تجلب تلك المزروعات ومستنقعات المياه وكذلك روث الحيوانات المزيد من البعوض الناقل للأمراض المعدية وخاصة الملاريا .

وتحتل الأسواق الريفية أيضاً مساحات من أراضى تلك المناطق العشوائية بالأطراف حيث تعرض خلالها منتجات الريف الرخيصة نسبياً عن الوافدين إليها من سكان تلك المناطق وسكان المدينة فى نفس الوقت وما يرتبط بتلك الأسواق من تكدس وإزدحام وضوضاء وتلوث مع انتشار مخلفات تلك الأسواق الضارة بالصحة والبيئة .

٣ – التلوث :

تتعدد وتتنوع مصادر التلوث البيئى الناجم عن فقر وتخلف المناطق العشوائية بمدينة طنطا ، فقد أسهم عجز مرافق بنيتها الأساسية من مياه وصرف صحى بجانب إنتشار مخلفات القمامة والورش وغيرها فى ارتفاع نسب التلوث بها ، وتبرز بيانات الدراسة الميدانية مصادر التلوث بمساكن المناطق العشوائية والتى تشمل الورش التى جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٣٨,٣٪ من جملة العينة يليها انتشار القمامة بنسبة ٢٩,١٪ ثم طفح المجارى فى الشوارع بنسبة ١٥,٧٪ وتأتى المتخللات من الأراضى الزراعية وما يترتب عليها من انتشار برك المياه وروث الحيوانات فضلاً عن استخدام المبيدات الحشرية بنسبة ١٣,٦٪ من جملة العينة وأخيراً جاءت مخلفات الأسواق الريفية بنسبة ٣,٣٪ من جملة العينة . وهذه المؤشرات تعكس واقع التلوث ومؤثراته السلبية على بيئة المدينة بتلك المناطق .

٤ – نقص الخدمات :

أوضحت الدراسة الميدانية معاناة معظم المناطق العشوائية من نقص الخدمات بصفة عامة والتى منها الخدمات الصحية حيث لا تتوافر أى مراكز صحية أو إسعاف لتقديم خدماتها للسكان وخاصة الأطفال منهم وكبار السن . كما تفتقر تلك المناطق أيضا إلى الخدمات التعليمية بسبب نقص المدارس بأنواعها المختلفة وخاصة مدارس المرحلة الأساسية (إبتدائى – إعدادى) والتى كان من المأمول فى وجودها الارتقاء بسكان تلك المناطق ومواجهة الأمية والتخلف . وكذلك تعانى المناطق من غياب الخدمات الأمنية والاطفاء وقصور شديد فى أنشطة رعاية الشباب وغيرها ويعتبر حرمان سكان تلك المناطق من هذه الخدمات إخلالاً بتوازن نسيجها العمرانى مما يخلق مجتمعات شاذة عن نسيج المدينة من حيث مستوى الخدمات والخصائص العمرانية [٧١] .

الخـــــاتمة

أبرزت دراسة العشوائيات فى مدينة طنطا خصائص توزيعها الجغرافى وأنماطه وكذلك أسباب نشأتها وملامحها الجغرافية التى هى نتاج عوامل تخلف تراكمية أدت إلى تفاقم المشكلة بأبعادها المختلفة مما يتحتم معه ضرورة تكاتف الجهود الحكومية والأهلية فى محاولة الإرتقاء بالمناطق العشوائية وتحسين بيئتها العمرانية وبما يتناسب مع حق المواطن فى مسكن ملائم يحفظ له كرامته الإنسانية ، وقد تم بالفعل عمل دراسات تهدف إلى الإرتقاء بالمناطق العشوائية فى مدينة طنطا وذلك من خلال تنفيذ عدة مشروعات تشمل البنية الأساسية والخدمات والتخطيط العمرانى مبينة بالجدول رقم (٣) بالملحق ، ولكن إلى جانب ذلك يقترح الباحث بعض التوصيات والتى أهمها : ١ - تشكيل هيئة على مستوى المدينة ذات طابع خاص يناط بها رسم السياسات وتحديد الأولويات وتأكيد مبدأ المشاركة من خلال دراسة احتياجات سكان المناطق العشوائية واتخاذ القرارات المناسبة فى مواجهة عشوائيات المدينة ، وتضم ممثلين عن الإدارات الحكومية والتنظيمات الشعبية وكذلك العلماء والمتخصصين من أصحاب الخبرة وعلى أن تزود بقاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة لا يشوبها التضارب بل تتمتع بمصداقية تشكل أساس عمليات التطوير والتنمية [٧٢] .

٢ - وضع برامج زمنية لتنفيذ مشروعات الإرتقاء بالمناطق العشوائية وتشمل االبنية الأساسية والخدمات وبناء مساكن لمحدودى الدخل وتحسين مساكن الفقراء ومواجهة التلوث البيئى .

٣ - ضرورة وضع مخططات عمرانية للمدينة مع تحديد كردونها بشكل محدد وواضح تختفى معه مظاهر العشوائيات ونتجنب آثارها الضاره .

٤ - تأكيد ما اقترحه أوانى [٧٣] Oni من سياسات للإرتقاء بالمناطق العشوائية والتى تشمل إقراض الفقراء لبناء مساكنهم وفق شروط مالية ميسرة مع دعم جمعيات الإسكان التعاونى من خلال التسهيلات المقدمة لتزيد مقدرتها على بناء مساكن الفقراء .

٥ - الإستفادة من القوة البشرية فى المناطق العشوائية بتوفير فرص العمل لمحاربة البطالة وتحسين دخل الأسرة وذلك بالتخطيط الاقتصادى عن طريق تشجيع الصناعات المنزلية الصغيرة وتقديم القروض الميسرة وتسويق منتجاتهم أسوة فى ذلك ببرنامج بنك جرامين فى بنجالاديش [٧٤] .

تم بحمد الله ،

ملحق رقم (٢) مشروعات الارتقاء بالمناطق

المنطقة / المشروع	الأولى بحرى الطريق السريع	الثانية غرب المعاهدة	الثالثة حول ترعة العريضة	الرابعة آخر فى العجيزى
الصرف الصحى	محطة رفع صرف ٨٠ ل . ث شبكة إنحدار الأطوال ٦ كم	محطة رفع صرف ٨٠ ل . ث شبكة انحدار بأطوال ٤ كم	تدعيم محطة صرف سيجر لتصل قدرتها إلى ١٢٠ ل . ث شبكات انحدار بأطوال ٣ كم	محطة صرف ٨٠ ل . ك شبكة انحدار بطول ٥ كم وتجديد الشبكة الحالية
التكلفة بالجنيه	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
مياه الشرب	محطة مياه ٦٠ ل . ث شبكة مياه بأطوال ٦ كم	محطة مياه ٦٠ ل . ث شبكة مياه بأطوال ٤ كم	محطة مياه ٦٠ ل . ث شبكة مياه بأطوال ٣ كم	محطة مياه ٦٠ ل . ث شبكة مياه بأطوال ٤ كم
التكلفة بالجنيه	٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠
الإنارة	٣ محول ٥٠٠ ك . ف أ ٢٠٠ عمود إنارة	٢ محول ٥٠٠ ك . ف أ ١٠٠ عمود إنارة	٢ محول ٥٠٠ ك . ف أ ١٠٠ عمود إنارة	٣ محول ٥٠٠ ك . ف أ ٢٠٠ عمود إنارة
التكلفة بالجنيه	٦٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠
الطرق	رصف طرق بأطوال ٦ كم	رصف طرق بأطوال ٣ كم	رصف طرق بأطوال ٣ كم	رصف طرق بأطوال ٣ كم
التكلفة بالجنيه	١,٢٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
تحسين البيئة	سيارة نظافة حديقة عامة	سيارة نظافة	سيارة نظافة	سيارة نظافة ومعدات
التكلفة بالجنيه	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
	٥٠٠,٠٠٠			
التعليم	مدرسة إبتدائية ١٢ فصل مدرسة إعدادية ٩ فصول	مدرسة إبتدائية ١٢ فصل مدرسة إ عدادية ٩ فصول	مدرسة إبتدائية ١٢ فصل مدرسة إعدادية ٩ فصول	مدرسة إبتدائية ١٢ فصل مدرسة ثانوية ٩ فصول
التكلفة بالجنيه	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
				٢,٠٠٠,٠٠٠
الصحة	مركز طبى شامل مكتب صحة	مكتب صحة	مكتب صحة	مركز طبى شامل مكتب صحة
التكلفة بالجنيه	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠
	١٠٠,٠٠٠			١٠٠,٠٠٠
الرياضة	مركز شباب			مركز شباب
التكلفة بالجنيه	٣٠٠,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠
التخطيط العمرانى	رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها	رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها	رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها	رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها
التكلفة بالجنيه	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠

الخامسة بحرى الاستاد	السادسة بمسجد الغفران	السابعة خلف شركة الزيوت والصابون	الثامنة خلف المرور	التاسعة خلف مصنع الغزل
	محطة رفع صرف ٨٠ ل . ث شبكة إنحدار الأطوال ٣ كم	إحلال وتجديد شبكة الطرف بأطوال ٢ كم شبكة انحدار ١ كم		محطة صرف ٨٠ ل . ك شبكة انحدار بأطوال ٣ كم
	٤,٧٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠		٥,٠٠٠,٠٠٠
محطة مياه ٦٠ ل . ث إحلال وتجديد شبكات بأطوال ٣ كم	محطة مياه ٦٠ ل . ث شبكة مياه بأطول ٢ كم	شبكة مياه بطول ٢ كم		إنشاء شبكة مياه بأطوال ٣ كم
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠
١ محول ٥٠٠ ك . ف أ ٥٠ عمود إنارة	١ محول ٥٠٠ ك . ف أ ٥٠ عمود إنارة	١ محول ٥٠٠ ك . ف أ ١٠٠ عمود إنارة	٧٠ عمود إنارة .	٢ محول ٥٠٠ ك . ف أ ١٠٠ عمود إنارة
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
رصف طرق بأطوال ٢ كم	رصف طرق بأطوال ١ كم	رصف طرق بأطوال ٣ كم	رصف طرق ترابية بأطوال ١ كم	رصف طرق ترابية بأطوال ٣ كم
٤٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
سيارة نظافة	سيارة نظافة	سيارة نظافة	سيارة نظافة	سيارة نظافة
١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
مدرسة إبتدائية ١٢ فصل مدرسة ثانوية ٩ فصول	مدرسة إبتدائية ١٢ فصل	مدرسة إبتدائية ١٢ فصل مدرسة إعدادية ٩ فصول	مدرسة إبتدائية ١٢ فصل مدرسة إعدادية ٩ فصول	مدرسة إبتدائية ١٢ فصل مدرسة ثانوية ٩ فصول
٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢,٠٠٠,٠٠٠				
مكتب صحة	مكتب صحة	مركز شامل مكتب صحة	مكتب صحة	مركز طبى شامل مكتب صحة
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠
		١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠
		مركز شباب		مركز شباب
		٣٠٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠
رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها	رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها	رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها	رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها	رفع المنطقة مساحيا وإعداد الخرائط لها
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠

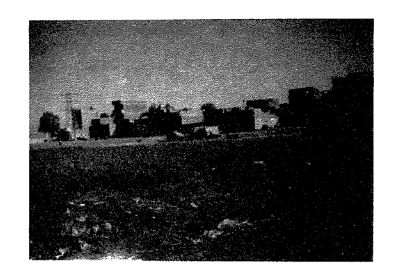
ملحق رقم (٣)

تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة من سكان مدينة طنطا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٥

السنة	معدل المواليد ٪..	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
١٩٦٠	٤٥,٦	١٧,٨	٢٧,٨	١٩٧٨	٣١,٣	١٠,٠٠	٢١,٣
٦١	٤٤,٠٠	١٧,٣	٢٦,٧	٧٩	٣٢,٢	٩,٥	٢٢,٧
٦٢	٤٣,٠٠	١٦,٧	٢٦,٣	٨٠	٢٥,٨	٩,٥	١٦,٣
٦٣	٤٠,٦	١٣,٧	٢٦,٩	٨١	٢٨,٢	٩,٢	١٩,٠
٦٤	٣٩,٠٠	١١,٦	٢٧,٤	٨٢	٣٠,٢	٩,٥	٢٠,٧
٦٥	٣٦,٤\	١٢,٩	٢٣,٥	٨٣	٢٨,٠٠	٨,٧	١٩,٣
٦٦	٣٦,٣	١٣,٥	٢٢,٨	٨٤	٣٢,٠٠	٨,٦	٢٣,٤
٦٧	٣١,٩	١١,٥	٢٠,٤	٨٥	٣٣,٢	١٢,٥	٢٠,٧
٦٨	٣١,٣	١٣,١	١٨,٢	٨٦	٣١,٧	١٠,٠٠	٢١,٧
٦٩	٣٠,١	١٢,٣	١٧,٨	٨٧	٣٢,٥	١٠,٠٠	٢٢,٥
١٩٧٠	٢٩,٤	١٤,٥	١٤,٩	٨٨	٣١,٠٠	١٠,٦	٢٠,٤
٧١	٣٠,٠٠	١٠,٨	١٩,٩	٨٩	٢٨,١	٧,٧	٢٠,٤
٧٢	٢٨,٣	١٢,٢	١٦,١	١٩٩٠	٢٥,٩	٧,٣	١٨,٦
٧٣	٢٩,٧	١١,٥	١٨,٢	٩١	٢٢,٩	٨,٦	١٤,٣
٧٤	٢٩,٢	١٠,٩	١٨,٣	٩٢	٢٤,١	٧,٦	١٦,٥
٧٥	٢٨,٦	١١,١	١٧,٥	٩٣	٢٤,٥	٧,٠٠	١٧,٥
٧٦	٣١,٤	١١,٤	٢٠,٠٠	١٩٩٤	٢٢,٠٠	٧,١	١٤,٩
١٩٧٧	٣٠,٤	١١,٤	١٩,٠٠	١٩٩٥	٢٢,٤	٧,١	١٥,٣

ملحق رقم (٣)

بعض ملامح المناطق العشوائية في مدينة طنطا عام ١٩٩٦



التعدى على الأراضى الزراعية بالبناء عليها



غياب التخطيط : يتمثل فى المتخللات الزراعية بين المساكن وضيق الشوارع

الهوامش

(1) Lawless, P., Britian's Lnner cities; Problems and Policies, 1981, P.219.

(٢) جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، دراسة فى علم الإجتماع الحضرى ، ترجمة محمد الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٩٣ .

(٣) محافظة الغربية ، مركز المعلومات ودعم القرار ، بيانات عن العشوائيات غير منشورة ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص٥ .

(٤) اتخذ الباحث بيانات تعداد عام ١٩٦٠ للتمييز بين الشياخات القديمة عمرانيا والشياخات حديثة العمران .

(٥) نظر الملحق رقم ١ – إستمارة الإستبيان .

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦ ، النتائج النهائية للظروف السكنية ، محافظة الغربية ، إبريل ١٩٩٩ ، جدول رقم ٤ ، ص ص ٧٨ – ٧٩ .

(٧) محافظة الغربية ، مركز المعلومات ودعم القرار ، مرجع سابق ، ص٢ .

(٨) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(٩) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(١٠) ممدوح الولى ، سكان العشش والعشوائيات ، الخريطة الإسكانية للمحافظات ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٦٠ .

(١١) الجدول وكذلك قياس المساحات من عمل الباحث .

(١٢) فتحى أبو عيانه ، جغرافية العمران ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص١٦٨ .

(١٣) فتحى أبو عيانه ، مركز طنطا – دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص٢٥٦ .

(١٤) عبد الفتاح وهيبة ، فى جغرافية العمران ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص١٥٠ .

(١٥) فتحى أبو عيانه ، مرجع سابق ، ١٩٩٩ ، ص١٦٩ .

(١٦) محود فهمى الكردى ، المدينة المصرية – مشكلاتها وظواهرها ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص٤٤ .

(١٧) سامى إبراهيم محمد ، النقل الداخلى فى مدينة طنطا ومشكلاته الرئيسية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة طنطا ، ١٩٩٢ ، ص٢٨ .

(١٨) جيرالد بريز ، مرجع سابق ص٩٣ .

(١٩) مصطفى الخشاب ، الاجتماع الحضرى ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٢٤٣ .

(20) Abu - Lughod, J., Third world Urbanization, New York, 1977 , P. 76.

(٢١) سامى إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص٢٨ .

(٢٢) جمال حمدان ، شخصية مصر – دراسة فى عبقرية المكان ، القاهرة ، ١٩٨١ ، جـ٢ ، ص٢٤٢ .

(٢٣) محمد محمد الفلبان ، الإمتداد العمرانى لمدينة طنطا ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب – جامعة طنطا ، المجلد الرابع ، ١٩٨٧ ، ص٥٣ .

(20) Pax - Lenney, M. and others, Identification of Urban expansion onto agri-culturl Lands using satellite Remote sening : Two case studies in Egypt, Geocarto International, Vol. 14, No. 1, March 1999, PP. 45 - 47.

(25) Ibid, P . 47 .

(٢٦) سامى إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص٣٣ .

(٢٧) فتحى أبو عناية ، مرجع سابق ، ١٩٦٧ ، ص٢٥٦ .

(٢٨) تم ضم قريتى سيجر وقحافة إلى مدينة طنطا بعد تعداد ١٩٦٠ بالقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

(٢٩) فتحى أبو عناية ، جغرافية السكان ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ص٢٦٩ – ٢٧١ .

(٣٠) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(٣١) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(٣٢) محمد عبد الصادق إبراهيم ، سكان المدن فى محافظة الغربية – دراسة جغرافية ديموجرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة طنطا ، ١٩٩٤ ، ص٢٠ .

(٣٣) يرجع إنخفاض معدل الزيادة الطبيعية إلى إنخفاض معدل المواليد بوجه عام خلال الفترة ٦٠ – ١٩٩٦ . أنظر الملحق رقم (٢) المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى مدينة طنطا خلال الفترة ٦٠ – ١٩٩٦ .

(٣٤) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(٣٥) فتحى أبو عناية ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص٥٤ .

(٣٦) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(٣٧) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(38) Duncan, O.D., The measurement of population distribution, puplation studies, 11 , 27 , 1957 , p. 8 .

(٣٩) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(٤٠) الجدول من إعداد وحساب الباحث .

(٤١) الجدول من إعداد وحساب الباحث إعتمادا على السجلات الرسمية برئاسة حى أول وحى ثان بمدينة طنطا ، ديسمبر ١٩٩٩ .

(٤٢) مديرية الإسكان بمحافظة ، بيانات غير منشورة ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص٢

(٤٣) الجدول من اعداد وحساب الباحث اعتمادا على بيانات التعدادات خلال الفترة المذكورة ،

(44) Harday.j.E and Satterwait, D., Squatter Citizen; Life in theUrban third World, London, 1989, P. 197.

(٤٥) محمد عبد الصادق عبده ، مرجع سابق ، ص٢٧١ .

(٤٦) محمد سعيد فرج ، دراسات فى المجتمع المصرى ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص٢٠١ .

(٤٧) البنك الدولى ، الفقر ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ ، واشنطن ١٩٩٠ ، ص٤١ .

(48) Bradley, R.S., The economic of Poverty and discrimination, N. J., 1973, PP. 5-8.

(٤٨) البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص٣ .

(٤٩) محمود وهبه ، الحرب على الفقر فى مصر ، جريدة الزهرام ، ١٠ مايو ١٩٩٤ ، ص٨ .

(٥١) البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص٥٤ .

(52) Pryor, J. and Crook, N., Cities of Hunger, oxford, 1988, P. 63.

(٥٢) برنارد جرانوتييه ، السكن الحضرى فى العالم الثالث – دراسة إقليمية ، تعريب محمد بهجت الفاضلى ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص١٤٨ .

(٥٣) جمال حمدان ، المدينة العربية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص٧ .

(55) Todaro, M. and Harris, R., Migration Unemployment and Development: a two sector analysis, The Amer. Econ. Rev., No. I, 1971, P. 126.

(٥٤) بير ، ح ، دراسات فى التاريخ الإجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة وتقديم عبد الخالق لا شين وعبد الحميد فهمى الجمال ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٢٨٣ .

(٥٥) نادر فرجانى ، طبيعة مشكلة التشغيل فى مصر ، موتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص١٠ .

(58) Foot, D.K. and Li, J.C., Demographic determinants of unemployment, Toronto, 1987, P. 19.

(59) Myrdal, G., Population trends and population Policies, England, 1973, P. 207.

(٦٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان .. ، النتائج النهائية .. ، ديسمبر ١٩٩٨ ، الجدول رقم ٦ ، ص ص ١٦٠ – ١٦٢ .

(61) Harday, J., Cairncross, S., and Satterthwaite, D., The Poor die Young: Housing and Health in Third world Cities, London, 1991, P. 456.

(٦٢) البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص١٤ .

٦٣) المرجع السابق ، ص٥٢ .

(٦٤) الجدول من إعداد وحساب الباحث إعتماداً على حساب معدلات المواليد والوفيات المبينة بالجدول رقم (٢) بالملاحق .

(٦٥) عبد الفتاح وهيبه ، مرجع سابق ، ص١٧٨ .

(٦٦) محمود محمد سيف ، المواقع الصناعية دراسة تحليلية فى الجغرافيا الإقتصادية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٢٩٥ .

(٦٧) الجدول من إعداد وحساب الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية .

(٦٨) الجدول من إعداد وحساب الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية .

(٦٩) محمد خميس الزوكه ، العمران العشوائى فى الإسكندرية – التوزيع الجغرافى والأنماط ، مجلة كلية الآداب جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص١٧٥ .

(٧٠) ألن ب . درننج ، الفقر والبيئة : الحد من دوامة الفقر ، ترجمة محمد صابر ، معهد مراقبة البيئة العالمية (وورلد واتش) ، وثيقة ٩٢ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٩ .

(٧١) المرجع السابق ، ص١٨٠ .

(٧٢) فتحى محمد أبو عناية ، عشوائيات الاسكندرية بين التطور والتطوير ، فى « ندوة عاطف غيث العلمية الخامسة – المجتمع العربى وتحديات القرن الحادى والعشرون » ، الجزء الثانى ، العشوائيات والتحديات الإقتصادية ، الاسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ص٢٢-٢٣ .

(73) Oni, S. Bola, Manging " The Rapid Growth of Cities in Nigeria Oluseyi, The Urban Edge, World Bank Papers, Vol. 13, No. 10, Washington, 1989. P.7.

(74) Mahbub. H., Credit for Alleviation of Rural Poverty: The Grameen Bank in Bangladech, Research Report 65, Washington, D.C.: IFPRI, 1988, P. 107.

البحث الخامس عشر : السكن العشوائى - الواقع والحلول
(دراسة تطبيقية على مدينة الزقازيق)

د . أحمد البدوى محمد الشريعى*

أهمية الموضوع :

تواجه معظم مدن العالم وخاصة فى دول العالم الثالث مشاكل إسكانية مزمنة ؛ فالظروف الإسكانية التى يعيش فيها الملايين من البشر فى المدن بهذه الدول تفتقر إلى أدنى المستويات المطلوبة للحياة ؛ وتدل إحصائيات الأمم المتحده على أن نصف سكان كوكب الأرض لازالوا يعيشون فى مساكن لايتوفر فيها الكثير من متطلبات الحياه العصرية وأن ٥٠٪ من ذلك العدد يعيش فى مناطق وأحياء متخلفة تسمى بأحياء الصفيح .

ويساهم قطاع الإسكان غير الرسمى (العشوائى) بنسبه كبيرة من الرصيد السكنى ، ففى دراسة أعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مع معهد أبحاث البناء تم التوصل إلى أن الإسكان العشوائى بالقاهرة بلغ حوالى ٨٤٪ من إجمالى المساكن التى تم إنشاؤها من ١٩٧٠ - ١٩٨٦ م وقد بلغ بمحافظة بنى سويف فى نفس الفترة حوالى ٩١٪ من إجمالى المساكن التى تم إنشاؤها وهذه النسبة تتمشى مع ما جاء بدراسة البنك الدولى عن صناعة التشد والبناء بمصر وأظهرت أن نسبة الإسكان العشوائى بلغت ٨١٪ فى الحضر ، ٨٩٪ فى الريف .

ويمكن القول بأن بوادر الخلل فى الأنظمة الإيكولوجية فى العالم بشكل عام بدأت مع التحولات البيئية الواسعة التى أفرزتها قوى الثورة الصناعية وتتمثل هذه القوى بشكل أساسى فى الإنفجار السكانى والهجرات السكانية الكبيرة .

وكان من المناسب فى مثل هذا النوع من الدراسات التعرض لفكرة أهمية الموضوع ولعل الأهميـة هنا تتعلق بحداثة هذا النوع من الدراسات والمردود النفعى لها . والعشوائيات كظاهرة جغرافية تشغل مساحات أرضية غير قليلة ؛ وهى تظهر فى تيارات جغرافية عديدة لكل منها خصائصها ومقوماتها كما أن العشوائيات مجال اهتمام علوم كثيره ولكن عندما يتناولها الجغرافى فله مسلكه وطريقة معالجته التى تختلف عن طرق المعالجة فى العلوم الأخرى .

(*) أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية .

ولعل الأهمية هنا تتعلق بندرة هذا النوع من الدراسات - بالمدرسة الجغرافية المصرية - فالسكن العشوائى بشكل عام لم ينل اهتمام المتخصصين فى جغرافية العمران كدراسة تفصيلية بعينها . فقد اعتمدت دراسة البعض هنا لهذه المناطق على أنها نمط من أنماط السكن داخل المدن أو على أطرافها ومن ثم كانت الدراسة لهذه الظاهرة تحمل قدراً كبيراً من العمومية .

وتمنح دراسة العشوائيات إمكانات جمة وجذابة للجغرافى والمخطط وغيرهما من المهتمين بوضع الخطط ورسم الإستراتيجيات واختيار أفضل الحلول للانتفاع الأمثل بالأرض وترشيد استعمالاتها وذلك من خلال السكن .

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الخدمات ومدي كفايتها لسكان هذه المناطق ، هذا علاوة على إنه من خلال هذا البحث يمكن فهم وتفسير وتحليل أحد نظم التوزيعات المكانية غير الصحية التى تعانى منها المدن وهى فى الوقت نفسه ذات صلة مباشرة بالأنشطة والسكان ؛ وثمة أهمية أخرى تتعلق بتدعيم هذه الدراسة لأساليب البحث كالدراسة الميدانية وأسلوب التمثيل والتحليل الكرتوجرافى فالدراسة اعتمدت وبشكل كبير على البيانات التى جمعت من الدراسة الميدانية بأساليبها المختلفة التى أعتمد عليها الباحث والبحث ، هذا علاوة على أن البحث بموضوعه ومضمونه قاد الباحث إلى استخدام منهج متخصص استطاع من خلاله الإلمام بعناصر الموضوع المتشعبة .

ولعل هناك أهمية أخري تتعلق بتدعيم هذه الدراسة بفكرة المتصل الريفى - الحضرى تلك الفكرة التى باتت حقيقة هامة فى دراسة أنماط السكن والتى يرى أنصارها أن الفصل والتقسيم بين الحضر والريف ما هو إلا تقسيم اعتباطى لايحمل إلا وجهات نظر من يقوم به من الباحثين [١] .

---

(١) إن فكرة المتصل الريفى - الحضرى تدور حول مبدأ اعتبار الريف والحضر امتداداً واحداً بحيث يمكن أن نلحظ تدرجاً مستمراً بين ماهو ريفى وما هو حضرى ، فعلى الرغم من أن المقارنة بين الحياة الريفية والحياة الحضرية فى المحاولات التى تم إجراؤها على أسس موضوعية من خلال إطار نظرى معين لاتزال تحمل رأى من يقوم بها من الباحثين ، ويرى الباحث أن هذه الأسس التى وضعت للتقسيم أسس وصفيه وليست تحليلية إذ أنها توضح الفروق بين الريفية والحضرية ولكن فى صياغة تصنيفية إلى درجة كبيرة حيث لاتتضمن متغيرات واضحة وبارزة يمكن استخدامها في تفسير وجود الفوارق بين القطاعات الريفية والقطاعات الحضرية .

وقد وصف كارتر Carter [١] هذه المدن بأنها جزر منقطعة عن محيطها الريفى الواسع الفقير وفى تلك الجزر يتمتع صفوة المتعلمين والتجار بنشاط إداري ممدود وبنشاط استهلاكى يغيب فيه تماماً مفهوم التنمية الإقليمية والعمرانية المتوازنة .

وإذا كان للعشوائيات بعدها السكانى الواضح فهى كموضوع وقضية تتصل بالوضع الاقتصادى والتركيب الاجتماعى والنسق التخطيطى بالإضافة إلى أنها تعكس فاعلية القوانين والقرارات وتصطلح الدراسة على أن البنية الإجتماعية فى المنطقة قيد البحث والأوضاع الاقتصادية تتضافر لكى تعطى ذلك النمط المريض - الذى يعنى فى جوهره ومضمونه قمة الخلل والإضطراب العمرانى - خصائص وسمات خاصة ستتوصل إليها هذه الدراسة إن شاء الله .

وثمة أهمية لهذا الدراسة أيضاً تتعلق بنوعية البحوث الجغرافية المقدمة حالياً ومنهجيتها ، فقد اتضح أن معظم هذه البحوث تتطرق إلى تحليلات تفصيلية جداً على نحو يجعل من العسير تناول كل المتغيرات والعلاقات الجغرافية بنفس الدرجة من التفصيل تحليلاً وتعليلاً وقد تأكد هذا من اتجاه الجغرافيين حديثاً - بالمدرسة الجغرافية المصرية - في إجراء بحوثهم فى أفرع جغرافية تتناول بعض العلاقات والمتغيرات وليس كلها وكان من أهم مانتج عن هذه الاتجاهات هو ما يوصف بضيق التخصص على الأقل فى المراحل الأولى من الحياة الأكاديمية للباحث الجغرافى وبالتالى لم تتزايد نسبة البحوث التى تهتم بالجانبين الطبيعى والبشرى معاً [٢] .

وتعتبر ظاهرة انتشار المناطق العشوائية ظاهرة مستشرية عالميا وخاصة في مدن العالم النامى ، والتي من المتوقع أن تصل نسبة السكان بها إلى حوالى ٦٠٪ من إجمالى سكان المدن عام ٢٠٠٠ وقد أصبحت المناطق العشوائية في كل مدن العالم النامي المصدر الرئيسى لتوفير المأوى ومد ملايين الفقراء بالإسكان الرخيص . وتشير العديد من الدراسات إلى أن الإسكان العشوائى أصبح يمثل نسبه تتراوح بين ٥٠-٨٠٪ من جملة الإسكان المنتج فى المجتمعات الحضرية فى دول العالم النامى .

---

(1) Carter, H., The study of Urban Geography, London, 1972, p.37.

(٢) للاستزادة راجع ، محمد السيد غلاب ، الاتجاهات الحديثة فى الجغرافيا ، المحاضرات العامه للموسمين الثقافيين ٨٨-٨٩-٨٩-٩٠ الجمعية الجغرافية المصرية من ص٢ - ١٩ .

والإسكان العشوائي كظاهرة صار يمثل اتجاهاً تراجعياً في الحياة الحضرية خلال النصف الثاني من هذا القرن لما يترتب عليه من آثار سلبية مدمرة . وترجع أسباب هذه الظاهرة أساساً إلى عدم توافر البديل المناسب لإسكان نوى الدخل المتوسط والمحدود ، وعدم توافر الأراضي المخططة والمرفقة بالبنية الأساسية ، ولزيادة الطلب مقارنة بالمعروض من الوحدات السكنية في ظل تزايد معدلات نمو السكان وتزايد أعداد النازحين من الريف إلى الحضر .

والعشوائيات ظاهرة ليست بسيطة فهي ذات تكوين معقد ومركب ومن هنا فمن الخطأ مواجهتها أو التصدي العلمي لها من خلال بعد واحد بذاته هندسي معماري كان أو جغرافي أو اجتماعي أو قانوني[١] .

ولعل السؤال الذي يفرض نفسه هنا لماذا بدأت العشوائية ؟ ويرى الباحث أن العشوائية انتشرت بسبب أساسي وهي أنها وفرت للإنسان المصري مسكناً محتمل التكاليف في عصر ارتفعت فيه تكاليف البناء كما أعطت للباحث عن مسكن ميزة التعامل بأسلوب التمويل المتدرج يسمح للفرد ذي الدخل المحدود بامتلاك مسكنه تدريجياً ولهذه الميزه الإقتصادية شقان :

الأول : هو توازي نمو ثلاثة عناصر : الإحتياجات والإمكانيات وحجم المسكن ؛ فالفرد نو الدخل المحدود يستطيع بمبلغ زهيد شراء قطعة أرض صغيرة في حدود ٥٠م٢ أنظر الصورة رقم (١) التي توضح نمطاً لقطعة أرض محجوزة للبناء لاتزيد في مساحتها عن ٥٠ متراً مربعاً ثم بناء حجرة أو اثنتين عليها تمثل له ولأسرته مأوى متواضع ثم يكمل بناء طابق عندما تتوفر له الأموال اللازمة انظر صورة رقم (٢) وهكذا حتى ينتهي من بناء البيت ليتوافق مع احتياجاته ، وعندما تتزايد هذه الاحتياجات يمكنه بناء المزيد من الأدوار وإذا تزايدات إمكانياته مع ثبات الإحتياج يمكن بناء بعض الشقق وتأجيرها بأسعار مجزية .

---

(1) Gibbert, A., Cites, Poverty, and Development' Urbanization in the third world, 4th ed., London, 1987, p.p. 87-89.

الثاني : التمويل المسبق فآليه الإسكان العشوائي أفرزت شخصية المقاول وهو نفسه سمسار الأراضي وغالباً مقسمها وهو يقوم بدور الممول ، حيث يقوم بالبناء إنفاقاً من رأس ماله وتوفير تسهيلات السداد لصاحب العقار وبالطبع تندمج هذه الشخصية مع شخصية البلطجي الذي يضمن له أمواله عند هؤلاء وتتيح هذه الآليه الشاذه للباحث عن مسكن الحصول على الأرض والمسكن دون أن يكون لديه المدخرات الكافية لذلك . وكل هذا يعني حل المشكله على المدى القصير ، أما الإنحدار العمراني ومظاهره الاجتماعية الذي سببته المناطق العشوائية فلم يكن يشغل بال من لايجد مأوى وعندما انتهت مشكلته يكون قد اعتاد هذا النمط من الحياة وأصبح جزءاً منها .

وعلى الرغم من أن المسكن يمثل الإطار المباشر للظاهرة محل البحث وهي العشوائيات ويمنحها المضمون والمعنى ، إلا أن المسكن * لايشكل كل مكوناتها كظاهرة وبالتالي لايمثل كل أبعادها ومن ثم لايشخص الواقع الفعلي لها .

ولعل أهم سؤال تتمحور حوله هذه الدراسة وتحاول الإجابة عليه هو : هل العشوائيات متمثلة في كفر الزقازيق البحري والقبلي مشكلة بشر أو قل سكان أكثر من كونها قضية مسكن أو موضوع أرض تصلح للسكن أنظر صورة رقم (٣) .

عموما فالظاهرة محل الدراسة مركبة متعددة الجوانب والأسباب انظر الشكل رقم (١٣١) ويعتمد الباحث أن الرؤية الجغرافية لهذه المنطقة المدعمة بالإحصائيات والخرائط والمعتمدة على الدراسة الميدانية تصحح كثيراً من التناول الجزئي المحدود لموضوع العشوائيات بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة .

---

* يؤكد هيج Hug على أن المسكن يعتبر نتاجاً للوسط الجغرافي فهو يجمع الملامح الأصلية للوسط ويعكس مؤثراته المتعددة كالأرض والاقتصاد .

راجع J. Lozach et G. Hug L'habitation rural en Egypt, Cairo, 1930, p.105-113

ويري الشرنوبي أن العمليات الثقافية والحضارية تتفاعل مع العمليات البيئية المتنوعة على مر الزمن لتشكل مواطن الانسان ويرى الباحث أن المسكن هو قلب دراسة العمران وهو يعكس أهمية دراسة المكان كما يعني في الوقت نفسه قمة التلازم البيني وبمثابة المرآة للبيئة الجغرافية .

والظاهرة محل الدراسة وهي العشوائيات مشكلة ذات أبعاد إقليميه واضحة كما أن لها أبعادها العلمية [1] ، فهناك دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية * أثبتت أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ستكون معظم مدن العالم النامي محاطة بأحزمة الفقر حيث المساكن المتصدعة التى أقيمت دون ترخيص وبدون تسهيلات خدمية ولايقف الأمر عند هذه السلبيات فهناك المساوئ الاجتماعية وأهمها أن هذه المناطق مرتع خصب للجريمة والبطالة وتتوقع هذه الدراسة أن يرتفع عدد سكان مدن تلك الدول النامية من ٩٧٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٠ إلى ٢١١٦ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠م وذلك إذا استمرت معدلات الهجرة من الريف إلى المدن بمعدلاتها الحالية .

ويرجع تاريخ ظاهرة الإسكان العشوائي فى مصر إلى بدايات منتصف القرن العشرين مصاحباً للنمو العمرانى السريع للمدن الكبري نتيجة للنهضة الصناعية وتركز الأجهزة الحكومية والخدمات بها ، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدن سعياً وراء الحصول على فرص العمل والحياة الأفضل ، حيث لجأ النازحون إلى أطراف المدن خارج الكتلة السكنية أملاً فى الحصول على المسكن الملائم لمواردهم الضئيلة ، فأقيمت المساكن العشوائية بتكاليف اقل وبلا أى خدمات . ومن هنا نشأت المناطق العشوائية فى كافة محافظات مصر .

لقد أصبحت المناطق العشوائية من أخطر المشاكل التى تواجه المجتمع المصري فى الآونة الأخيرة ، فحالها حال كافة المشاكل ، تكون فى بدايتها محدودة وصغيرة ثم

---

(١) لعل من أهم مظاهر الاهتمام عالمياً بأحوال السكن إنشاء مركز الإسكان والتشييد والتخطيط كهيئة ممثلة للأمم المتحدة وظل هكذا فى عام ١٩٧٦ م حيث انعقد مؤتمر فانكوفر وقد عمل مركز الإسكان والتشييد والتخطيط كمساعدة تخطيطية لدول العالم الثالث فى مجال الإسكان والخدمات ، وقد عمل هذا المركز فى مجالين إحداهما التعاون التقنى والآخر للبحوث والتنمية ، ثم تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بتحويل لجنة الإسكان إلى لجنة للمستوطنات البشرية والتى عملت بالاشتراك مع هيئات دولية أخرى فى تقديم البرامج الثلاثة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة ، البرنامج البيئى والبرنامج الغذائى والبرنامج الإنمائى من أجل المناطق السيئة ومدن الصفيح ، كما تؤدى الصناديق المالية للأمم المتحدة دوراً رئيسيا فى النضال ضد الفقر الحضرى ، فقد أنشئ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية UNFP,A فى عام ١٩٦٧ م وقام ببرنامج خاص بالتخطيط الأسرى لصالح الأحياء الهامشية فى مدن العالم الثالث .

* تمت الدراسة بمعرفة منظمة العمل الدولية – جنيف بسويسرا في عام ١٩٨٠ وكانت العينة من أكثر من عشرين دوله من دول العالم النامى فى قارات العالم المختلفة .

تتفاقم شيئاً فشيئاً حتى إنه لتصعب السيطرة عليها فتصبح خطراً داهما يتهدد المجتمع بأسره ويتهدد معه الأمن الاقتصادي والإجتماعي والسياسى للدولة .

ولم يتنبه المجتمع إلى هذا الخطر إلا بعد حدوث زلزال أكتوبر ١٩٩٢ حيث تعالت الأصوات منادية بإعادة النظر فى هذه الظاهرة الخطيرة التى استشرت واستفحلت فى كافة محافظات مصر . ثم عادت الأصوات لتخبو تدريجياً ولم يعد لها وجود مع اختفاء توابع الزلزال ، ولم تعد مرة أخرى للظهور إلا بعد تفشى حوادث الإرهاب والتطرف . وقد يعتقد البعض أن مشكلة المناطق العشوائية هي مشكلة إسكان فقط يؤدى إلى تشوه جمالى لبعض المناطق والمدن ، ولكن هذه رؤية ضيقة لاتمثل إلا جانباً واحداً من جوانب القضية المتعددة الأبعاد ، فالمشكلة أوسع من ذلك بكثير ، حيث إن لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية الخطيرة . ومن ثم فإن معالجتها كمشكلة يجب أن تكون من خلال نظرة شمولية مدركة لمدي التشابك الذى تتم به هذه العلاقات . ولاشك أن توصف المشكلة ومعرفة أبعادها وجذورها وحجمها يعد بمثابة الوقوف على الطريق الصحيح الذى يؤدى إلى حلها . وسوف يحاول هذا البحث إلقاء الضوء على أبعاد هذه المشكلة من خلال مناقشة وتحليل ماهيتها وتوصيفها ، والأسباب التى أدت الى نشأتها ، والآثار المترتبة عليها ، بما يتيح وضع تصورات للأساليب والآليات اللازمة لعلاجها من خلال الدراسة التطبيقية .

أهداف الدراسة :

تعانى غالبية المدن المصرية من مشاكل متعددة خاصة فى مجال الإسكان ونقص المرافق والخدمات ؛ انظر صورة رقم (٤) ، وبداية فإن عملية التحضر السريع التى تمر بها الدولة لم تراع البعد المكانى فى توزيع الإستثمارات والأنشطة الإقتصادية فى علاقة متوازنة مع توزيع السكان مما أدى إلى خلق نمو إقتصادى غير متوازن ؛ كما نتج عن التحضر السريع تدفق الهجرة من الريف الى الحضر ؛ إذ أصبح الريف مركز طرد ؛

(*) اطلع الباحث على دراسة قام بها مكتب التخطيط العمرانى بالمحافظة بالأشتراك مع هيئة التخطيط العمراني تناولت منطقة الدراسة سكانيًا وعمرانيًا وهى دراسة غير جغرافية ، مسحية أفتقدت إلى التحليل والدراسة الميدانية ولذلك تمخضت عن نتائج عامة ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات ١٩٨٦ م . وقد أستفاد الباحث من هذه الدراسة كبيانات أولية تحمل تصوراً عاماً للمنطقة والظاهرة محل الدراسة .

كما ترتب عليها النمو السرطانى للعديد من المدن فى منطقة الدراسة ؛ وكان أوضحها فى مدينة الزقازيق* باعتبارها المدينة الأم فى الإقليم وقاعدة المحافظة .

لعل من أهداف هذه الدراسة إخضاع تلك الظاهرة التى تعانى منها معظم المدن المصرية للدراسة العلمية وذلك بقصد تحليل أسباب تكونها والتعرف أيضاً على أنماطها والكشف عن أساليب الحياة بها وذلك من خلال التعرف على خصائص سكانها وأوضاع السكن بها وطرح أهم البدائل لمواجهتها وذلك فى ضوء رؤية جغرافية حقيقية للظاهرة .

كما تكمن أهداف الدارسة أيضا فى تأصيل فكرة دراسة الأقاليم أو المناطق المتدهورة عمرانيًا بأسلوب لايعتمد على وصف الظاهرة بقدر ما تعتمد على اكتشاف وتحديد خصائص هذه الظاهرة من خلال الدراسة الميدانية واستخدام بعض الأساليب الكمية . وأيضا دراسة نوعية الحياة لسكان هذه المناطق واقتراح الحلول البديلة لمواجهة هذه الظاهرة .

إن رصد المناطق العشوائية على الخرائط لمعرفة كيف أثرت العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على خصائصها وبلورت شخصيتها ليعد من الأمور الهامة والحيوية فى الدراسات التخطيطية لهذه المناطق ؛ ولقد خضعت منطقة الدراسة فى الآونة الأخيرة لدراسات تخطيطية مستفيضة كان الهدف منها التعريف على أفضل الأساليب التى يجب تطبيقها لتنمية المنطقة قيد البحث وتطويرها عمرانياً فأعدت دراسات عن التوقعات السكانية واستعمالات الأراضى ومواقع النشاطات الاقتصادية والخدمات ومراحل تنفيذها .

وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى تأكيد بعض المفاهيم الهامه ومنها تشديد المراقبة على المناطق الشاغرة حتى يتم تلافى نشوء مناطق عشوائية جديدة مما يعوق النمو الطبيعى للمدن وأيضا تعديل بعض السياسات والتشريعات التى تأخذ فى إعتبارها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب الدخول الضعيفة ومن ثم إصدار قوانين ولوائح ومعايير تخطيطية وتنظيمية تتلاءم وإمكانية هؤلاء فى حصولهم على سكن مناسب .

وأيضا اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوثيق التجارب وتسهيل نشر المعرفة والخبره بهذه الظاهرة بين الجهات المسئولة وذلك عن طريق تبادل المعلومات بين الجامعات ومراكز البحوث والجهات المعنية الأخرى والمسئوله عن التخطيط الحضرى والإقليمى مما يسهل مهمة الدوله فى إعداد القوانين [١] والسياسات السكنية والتى تهدف إلى وضع استراتيجية قومية شامله .

إن السكن العشوائى أو المشوه أو العشش أو أحياء الصفيح أو القصدير أو الفوضوى أو غير ذلك من التسميات التى تطلق عليها لايعنى بالضرورة أن تكون المساكن أو الوحدات السكنية التى يتكون منها غير لائقة للسكن لكونها مبنية من مواد مؤقته كالأخشاب والصفيح صورة رقم (٥) أو جريد النخيل أو مخلفات البناء والصناعة وغير ذلك ؛ بل قد تكون جيدة البناء ، ومن مواد ثابته كالطوب والخرسانه - كما فى بعض مناطق من منطقة الدراسة - كما أن طريقة بنائها قد توفر الحد الأدنى من متطلبات السكن المناسب وتكون فى نفس الوقت أيضا ملبية لشروط الصحة العامة [٢] انظر صورة رقم (٦) ؛ ومع كل فهذه الدراسة تصطلح على أن هذه المناطق تعتبر من المناطق العشوائية طالما أن المبنى المقام والمنطقة التى أقيم عليها المبنى جاءت مخالفة للقانون حيث لم يبنى بموجب تصريح رسمى (رخصه) أو أن المنطقة المبنى عليها أساساً منطقة غير معدة للسكن انظر صورة رقم (٧) أو حتى مجرد أن تكون معدة للسكن ولكن وضعية البناء لم يراع فيها التقسيمات القانونية .

---

(١) يعتبر القانون رقم (٣) لسنه ١٩٨٢ والخاص بالتخطيط العمرانى أول قانون فى هذا المجال وقد اكتفى فيه برسم الخطوط العريضة دون الدخول فى التفصيلات الدقيقة وهو يتكون من أربعة أبواب .
الأول لتخطيط المدن والقري والثانى لنزع الملكية للمنفعة العامة والثالث للاحكام العامه والرابع للعقوبات .
ويحدد هذا القانون الكثافة السكانية عن طريق السيطرة على ارتفاع المبانى وحجمها والكثافة البنائية ونسبة إشغال الأرض بالمبنى وكذ استعمال المبنى .
وقد اطلع الباحث على هذا القانون واتضح أنه ينص على تخصيص ثلث مساحة التقسيم للشوارع والميادين العامة والمناطق المفتوحة ، وتحويل هذه المساحات إلى ملكية الدولة بمجرد أعتماد التقسيم .
كما أوضح القانون خطوات الموافقة على التقسيم وهناك العديد من القوانين ذات الصله المباشرة بالموضوع وهى قانون عدم المساس بالرقعة الزراعية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، قانون المبانى والإسكان رقم ١٠٦ لسنه ١٩٧٦ بالإضافة إلى قوانين تحسين البيئة .

(2) Dwyer, D.J., People and Houssing in the Third Worled cities, New York, 1975.p.35.

إجراءات العمل الميدانى واختيار عينة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة إلى حد كبير على العمل الميدانى ولذلك كان المناسب توضيح إجراءات هذا لعمل وكيفية اختيار العينة وقد استمرت الدراسة الميدانية لأكثر من ثلاثة شهور استعان فيها الباحث بجهود الآخرين وبعض الخبرات في مجال التخطيط العمرانى .

وقد اعتمد فى تحديد حجم عينة الدراسة وأسلوب اختيارها على بيانات تعداد ١٩٩٦ م على مستوى الشياخات وقد تم اختيار العينة على أساس المناطق الرئيسية الثلاثة التى تنقسم إليها منطقة الدراسة . المنطقة الجنوبية والوسطى والشمالية ؛ أنظر شكل رقم (١٣٢) وقد روعى فى هذا الاختيار الاختلاف الواضح بين الأنماط والأشكال العمرانية بين الأقسام الثلاثة سالفة الذكر وقد بلغ عدد السكان داخل الأسر بالعينة حوالي ١١٣٨ نسمة وعدد الأسر حوالى ٢٣٧ أسرة وبذلك فقد مثلت عينة الدراسة نسبه ٥٪ من عدد الأسر بالمنطقة وحوالى ٥٪ من جمله عدد سكان المنطقة .

وقد تم توزيع استمارات الإستبيان على الأقسام الثلاثة بنسب ٢٠٪ ، ٣٥٪ ، ٤٥٪ حيث وزعت (٤٧) استمارة بالمنطقة الجنوبية ووزعت (٩٣) استمارة بالمنطقة الوسطى كما وزعت (٩٧) إستمارة بالمنطقة الشمالية ، أنظر الملحق رقم (١) والذى يوضح استمارة الاستبيان المستخدمة .

وقد اعتمدت الدراسة فى جميع المادة العلمية على هذه الإستمارة[١] والتى عرضت مجموعة كبيرة من الأسئلة تضمنت بيانات عن رب الأسرة من حيث متوسط الدخل والسن والحالة التعليمية وعدد الأفراد والمهنه وبيانات عن المسكن من حيث مساحته والخدمات المتوفره به والتعديلات أو الإضافات التى أدخلتها الأسرة . وبيانات عن الشياخة من حيث مدى وفرة الخدمات وبيانات خاصه بالعمل من حيث نوعه وكيفيه الوصول إليه بالإضافة إلى بيانات عن المشكلات التى تعانى منها المنطقة وتصورات حلها .

---

(١) كانت بداية استخدام الاستبيان مع الدراسات المسحية التى بدأت على يد جو هوارد ١٧٧٣ م وفردريك لولاى ١٨٨٥ وتناولت موضوعات اجتماعية مختلفة لم تكن فى ذلك الوقت ذات صبغة جغرافية واضحة نذكر منها على سبيل المثال دراسة أحوال الفقراء فى المدن الصغيرة وقد استهدفت هذه الدراسات توجيه الاهتمام إلى بعض المشكلات والقضايا الاجتماعية كجزء من حركات الاصلاح الاجتماعى فى البلدان الأوربية وذلك لإثبات الحاجة الملحة إلى التطوير والتغير الاجتماعى .

وقد استعان الباحث بأكثر من دليل للدخول الى المنطقة وقد فضل أن يكون هذا من أبناء المنطقة المعروفين لدى سكان الأحياء وقد تمت المراجعة المكتبية لاستمارات الاستبيان ، ومن ثم فقد وضع الباحث خطه للتحليل الإحصائى للبيانات التى تم تفريغها من الاستمارات والتوصل إلى بعض الجداول التى عقد الباحث من خلالها المقارنات بين أقسام منطقة الدراسة

(١٥ - ١) الإطار الإدارى والجغرافى لمنطقة الدراسة

يختلف مفهوم المنطقة العشوائية وتعريفها من مجتمع إلى آخر . وقد اصطلح على المنطقة العشوائية فى اللغة الانجليزية Squatte Settlements وتعنى إقامه المأوي فى أراضى الغير بدون ترخيص من الجهات الحكومية ، كما اصطلح عليها بـ -Spon taneous بمعنى تلقائى أى الذى تم بعيداً عن الخطة وبدون تخطيط مسبق . أو Slums وهى بمعنى الأحياء الفقيرة غير النظيفة المزدحمة بالمساكن ذات المستوي الأدنى[١] .

والمنطقة قيد الدراسة هى عبارة عن شياختى كفر الزقازيق البحرى وكفر الزقازيق القبلى وهما يتبعان قسم ثانى بمدينة الزقازيق وقد بلغت مساحة كفر الزقازيق البحرى ١٦٨,١٥ فدان كما بلغت مساحة كفر الزقازيق القبلى ٢٣,٨١ فدان أيضا .

وتحتل منطقة الدراسة الجزء الشمالى الشرقى لمدينة الزقازيق ويحدها من جهة الشمال الغربى بحر مويس - الفرع التاينسى القديم - ومن جهة الجنوب الغربى ترعة المسلمية ومن الجنوب شارع الشهيد عز الدين حافظ ، كما يحدها من جهة الشمال الشرقى ترعة الشيخ وهى نهاية النمو العمرانى من هذه الجهة حيث حدود الحيز العمرانى وبذلك يبلغ إجمالى مساحة المنطقة حوالى ١٩١ فدان ، ومن خلال الدراسة أمكن تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام طبقاً للتكوين العمرانى الحالى وهى كالتالى :

(١) عدنان مكى البدراوى ، المفاهيم التحليلية والكمية للظاهرة حول بغداد ، ندوة السكن العشوائى وأحياء الصفيح فى الوطن العربى الواقع والحلول ، جامعة الدول العربية - مجلس وزراء الإسكان العرب ، الرباط ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٠ .

١- **المنطقة الجنوبية** : وتمثل الجزء الجنوبي من شياخة كفر الزقازيق القبلي وهي محدده بشارع الشهيد عز الدين حافظ من الجنوب وشارع علي مبارك من الغرب وشارع رمضان من الشرق وهي أقدم مناطق الدراسة عمرانياً

٢- **المنطقة الوسطى** : وتحتل الجزء الشمالي من شياخة كفر الزقازيق القبلي وتقع إلى الشرق من المنطقة السابقة ويحدها شارع رمضان شمالاً وترعه المسلمة جنوباً وشارع السلام من الغرب وجسر مويس من الشرق .

٣ - **المنطقة الشمالية** : وتحتل الجزء الشمالي من منطقة الدراسة ويحدها من الجنوب شارع رمضان وشمالاً مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وبعض أراضي الفضاء المعدة للبناء المرخصة وغير المرخصة ويحدها من الشرق جسر بحر مويس ومن الغرب شارع السلام وهي من أكبر أقسام منطقة الدراسة .

وبغض النظر عن اختلاف التعاريف والمفاهيم التي تختلف من مجتمع إلى آخر طبقاً لمستوى المعيشة ومدى قبول الحد الأدنى من مستوى السكن والخدمات فإن الظاهرة محل الدراسة موقعة على الخرائط وهي حقيقه يمكن رصدها على هذه الخرائط ، وبالإضافة إلى ذلك فهي كواقع ملموس لها من الخصائص ما يميزها عن غيرها من المناطق السكنية الأخرى كما أن لعناصرها السكانية والعمرانية ما يجعلها تختلف عما يجاورها من مناطق سكنية أخرى .

وفي التعريف الإداري والحكومي ؛ يعد السكن العشوائي كل سكن مبنى من المواد الصلبة وغير مجهز تجهيزاً تاما ، بدون رخصة بناء ، مخالفاً لقوانين تقسيم الأراضي وقوانين البناء وقوانين الحفاظ على الأراضي الزراعية .

وتعـرف المناطق العشوائية فى مصر على أنها مجتمعات سكانية أقيمت عن طريق الأفـراد وبالجـهود الذاتـية . ونشــأت فى غياب التخطـيط أو خـروجاً علــى القانون أو تعديلات على أملاك الدولة . وهى توجد داخل الكتلة الحضرية السكنية بالمدن ، كما توجد فى مناطق هامشية على أطرافها فى أرض حكر أو وضع يد لم يمتد إليها العمران ويحتويها وتصبح جزءا منه . فالمناطق محرومة من كافة أنواع المرافق والخدمات الأساسية من مياه وكهرباء ، وليس بها نقطة شرطة أو وحدة صحية أو مدرسة أو مواصلات ، ولاتستطيع أن تمر بها عربة إسعاف أو سيارة مطافى ، وينتشر بها الفقر والجهل كما تنتشر بها الأنشطة الإقتصادية الهامشية .

ويرى الباحث أن المناطق العشوائية تلك التى أقيمت مبانيها بواسطة الأفراد سواء على أراضيهم أو على أراضى الدوله وهى مبانى لاتتمتع بالحد الأدنى من خدمات المرافق وتفتقر إلى العديد من الخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية ويقطنها سكان من نوى الدخل المتواضع .

وبشكل عام يمكن القول أنه مع بداية نشأة المدن تظهر الأحياء الراقية (كشياخة الجامع) أقدم الشياخات الراقية بمدينة الزقازيق والتى تحدد منطقة الدراسة من الجنوب وجزء من النواه السكنية القديمة ومناطق أخرى حيث يعيش بها نوو الدخول المنخفضة . ويتمثل هذا فى شياخة الصيادين أقدم أنواع العشوائيات بالمدينة ويبدو على كثير من هذه المناطق أنها لم تتخلص بعد من سمات الحياة الريفية أنظر صورة رقم (٨) .

وهذا يعنى أن منطقة الدراسة جزء من منطقة عشوائية كبيرة تحتل شمال شرق مدينة الزقازيق وتتكون من شياخة كفر عبد العزيز وكفر حسن صالح وكفر الصيادين والأجزاء الشرقية من قسم الإشارة ويمكن القول أنه من خلال تحليل خريطة مدينة الزقازيق مقياس ١/٥٠٠٠ وتوقيع المناطق العشوائية عليها يتضح أن هذه المدينة تكاد تختنق بحزام خارجى يمكن تسميته بحزام التخلف ويظهر هذا بوضوح فى بعض الجهات إذا يتمثل فى الجنوب الغربى فى حى الحسينية والشمال الشرقى أيضا فى حى الصيادين كأقدم أحياء المدينة وبعض أجزاء من حى الإشارة .

ومن خلال الدراسة اتضح أن نواه مدينة الزقازيق ضمت هذا التناقض الواضح بين بعض شياخاتها . فقد أشارت بعض الدراسات(*) إلى كيفية نشأة مدينة الزقازيق وكيف أرتبطت هذه النشأة بالمشروع الهندسى الكبير فى ذلك الوقت والمعروف بالقناطر التسعة . تلك القناطر الذى أمر « محمد على » باقامتها فى هذا الموضع للاستفادة بشكل أفضل من مياه بحر مويس (الفرع التانيسى القديم) فى رى مساحات أكبر فى منطقة شرق الدلتا أنظر الشكل رقم (١٣٣) والذى يوضح توسع المنطقة الحضرية وقد تطلب العمل إقامة المهندسين وكذلك العمال فى هذا الموضع وكان من الضروري أن تحدد مناطق سكن الفئتين ؛ وتم اختيار شياخة الجامع لإقامة المهندسين ولذلك ظهر كحى راق غير متدهور ، والنمط العمرانى الحالى يدل بشكل كبير على ذلك ؛ وهذا يتناسب مع ساكنى هذا الحى الذين شكلوا الطبقة الراقية من السكان ، وعلى الجانب الآخر (الغربى) كان موقع إقامه سكن العمال وقد تمثل هذا فى شياخة الصيادين ؛ وهى من أقدم شياخات المدينة وأكثرها تدهوراً فى ظروف السكنية إذ تعد من أوضح المناطق العشوائية حتى الآن . والشكل رقم (١٣٤) يوضح موقع النواة القديمة لمدينة الزقازيق واحتوائها لشياختى الجامع والصيادين .

غير أن هناك فروقاً حقيقة واضحة بين العشوائيات التى كانت موجودة فى المدن فى الماضى وتلك الموجودة فى الوقت الحاضر وهذه الفروق يمكن حصرها فيما يلى :

فى الماضى كانت الإقامة فى المناطق العشوائية غالباً ما تقتصر على جيل واحد ، حيث كانت الفرص تتاح لتحسين الوضع الاقتصادى وبالتالى الإنتقال إلى مناطق أخرى ، أما فى الوقت الحاضر ومع ازدياد السكان والبطالة وتردى الأوضاع الإقتصادية فى كثير من دول العالم أصبح من الصعب على سكان المناطق العشوائية تحسين أوضاعهم والإنتقال الى مناطق أفضل (١) .

(*) ذكر على مبارك فى كتاب الخطط التوفيقية عن مدينة الزقازيق ص ٢٣ ج ١١ التسمية وأصل النشأة .

للاستزادة راجع : محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ ، القسم الثانى ، البلاد الحالية ، الجزء الأول ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٤٤ ، ص ٨٩ .

(1) Carly, D., City Governments and Urban Proplems, New Jersey, 1977. p.12.

فى الوقت الحاضر أصبحت العشوائيات فى المدن أكبر مساحة من الماضى وكذا أكثر استقراراً وتنمو باطراد نمواً أشبه بالنمو السرطانى ، علاوة على أنه فى الماضى لم تكن العشوائيات فى المدن تمثل عبئاً اقتصادياً على الحكومات ، أما فى الوقت الحاضر فإن التكلفة والجهد الذى يتطلبه إمداد تلك المناطق بالإعانات والخدمات فوق طاقة ميزانية الدولة .

ومن الأسباب العامة لظهور العشوائيات أن انتقلت الدولة من سياسة الاعتماد على الزراعة بشكل مطلق إلى تبنى سياسة إقتصادية مختلفة بحيث تعطى فيها فرصة أكبر للصناعة فانتشرت الصناعات الخفيفة والتحويلية وقد تركزت نسبة كبيرة منها حول المدن وعلى أطرافها مستفيده بذلك من خدمات هذه المدن بالإضافة لما توفره من أسواق لتصريف منتجاتها علاوة على كونها أقاليم العماله الأساسية من هذه المدن ؛ وبحكم العدد المحدود لسكان المدن فهى لم تستطيع توفير اليد العامله لهذا العدد من المصانع فكان لابد من الاتجاه للريف لسد ذلك الطلب المتنامى .

ولعل من أهم الأسباب أيضا التى أدت إلى ظهور منطقة الدراسة كأكبر منطقة للسكن العشوائى بمدينة الزقازيق هو التضخم الكبير لرقعة المدينة السكنية ونموها العمراني فى جميع الإتجاهات فابتلعت فى طريقها كفر الزقازيق البحرى [١] . وكفر الصيادين فى الشمال وكفر حسن صالح وكفر عبد العزيز فى الشمال الشرقى وعزبة الحريرى وكفر النحال [٢] فى الشرق وعزبة المبرز وعزبة عبد الحليم فى الجنوب

---

(١) أصلة من الكفور التابعة لناحية هرية رزنة ثم فصل عنها فى تاريخ ١٢٦٠ هـ وعرف بالبحرى تمييزاً له عن كفر الزقازيق القبلى التابع لمركز منيا القمح .

(٢) وهوى من النواحى القديمة وكانت تسمى القيراط ، ورد فى التحفة مع الشويك (شويك بسطه) من أعمال الشرقية ، وفى العهد العثمانى عرف باسم وقف شمس الدين الخولى فورد باسمه المنكور فى تاريخ ١٢٢٨ هـ وفى سن ١٩٠٣ وافقت نظارة الداخلية على طلب الشيخ عطية منصور سالم النحال الذى كان عمده لهذا الكفر إحياء لذكرى جده وهو النحال . وبسبب تداخل مساكن هذا الكفر فى مبانى مدينة الزقازيق وإقامة كثير من المبانى على أراضيه الزراعية أصدر مجلس مديرية الشرقية قراراً فى سنة ١٩٤٣ بحذف أسم هذه العزبه من عداد النواحى الإدارية مع بقائه ناحية مالية من جهه الأطيان والضرائب .

الشرقى وكفر الإشارة وعزبة إسكندر شديد فى الغرب . أنظر الشكل رقم (١٣٥) والذى يوضح إلتهام المدينة للقرى والعزب والكفور المجاورة وقد ساعد على ذلك وقع تلك القرى على مسارات الحركة الرئيسية حيث الطرق المؤدية إلى مراكز المحافظة الأخرى والتى تشهد أهم وأكبر حركة مرور .

وتبدأ عملية الالتحام فى العادة عن طريق الضم الإدارى وذلك من خلال تعديلات إدارية فى حدود كردون المدينة ويتم من خلالها ضم القرى والعزب والكفور والأراضى الزراعية المحيطة بالمدينة حيث ألغيت العديد من القرى .

وهذا يعنى أن العملية تبدأ بتقسيم الأراضى على أطراف المدن دون ترخيص مسبق إلى قطع ذات مساحات صغيرة جداً وبالتعدى على أملاك الدولة . ويقوم الأفراد ببناء المساكن عليها بطريقة تدريجية بلا أى تخطيط مسبق لمناطق البناء مما يجعل ترك شوارع رئيسية أمرا نادراً نظراً لارتفاع سعر الأرض . وبالتالى يترتب على ذلك ضيق الشوارع الجانبية – ٤-٨ – أنظر صورة رقم (٩) وتلاصق المبانى مباشرة حتى يصبح دخول الشمس لبعضها أمراً صعباً . ويتم البناء فى مناطق بلا مرافق حيث أن الجهات المسئولة ترفض إمدادها بالمرافق نظراً لعدم قانونيتها ، ثم يقوم الأفراد فيما بعد بمد المرافق على نفقتهم الخاصة . كما هو واضح فى الصورة رقم (١٠) .

ويتيح تنوع مستويات وأحجام وإيجارات هذه المبانى الفرصة للباحثين عن مأوى من الموظفين والمقبلين على الزواج والنازحين إلى المدن . وهم غالبا من محدودى الدخل ، ومن جهة أخرى يقوم المهاجرون من مناطق الطرد السكانى بالبحث عن مأوى فى أطراف المدينة ويشكلون محطات لإستقبال الوافدين بعدهم من نفس مناطقهم . ويقوم هؤلاء الأفراد بوضع أيديهم على جزء من أملاك الدولة أو يشترون عدة أمتار قليلة لبناء غرفة أو بيت صغير غالباً ما يشغله عدد كبير من السكان وهذا يعتبر السمة العامة والغالبة فى منطقة الدراسة .

(١٥ - ٢) الخصائص السكانية لمنطقة الدراسه

تتفق الدراسات السكانية والحضرية فى الدول النامية على أن النمو العمرانى فى هذه الدول قد سبق النمو الإقتصادى أو على الأقل توفير أساسياته ، على عكس تجربة الدول الصناعية الغربية حيث كان للمدينة دوراً إيجابياً فى التنمية الإقتصادية والتحديث بصفة عامة ، وكذا التغير الإجتماعى والديموغرافى .

وستركز الدراسة هنا على عدة نقاط هامة هى :-

أ - معدل النمو السكانى .

ب - متوسط حجم الأسرة .

جـ - الحالة التعليمية .

(أ) معدل النمو السكانى :

زاد عدد سكان المحافظة حوالى خمسة أمثاله فى مائة عام فقط وذلك خلال الفترة من عام ١٨٩٧ م إلى عام ١٩٩٦ م حيث كان عدد سكان المحافظة ٧٣٤٨٨٥ نسمه طبقاً لتعداد ١٨٩٧م واستمرت الزيادة فى عدد سكان المحافظة باطراد حتى تجاوز العدد المليون نسمة طبقاً لتعداد ١٩٢٧ م وتجاوز المليونين طبقاً لتعداد العينة ١٩٦٦ م ثم أعقب ذلك حدوث طفرة كبيرة فى عدد السكان إلى حوالى ٣,٤ مليون نسمة فى ١٩٨٦ وحوالى ٤,٢ مليون نسمة فى ١٩٩٦ م وذلك بنسبة ٧ر٢٪ من إجمالى سكان الجمهورية ؛ وبذلك تُعد محافظة الشرقية الثالثة من حيث عدد السكان إذا لم يسبقها فى هذا سوى محافظتى القاهرة والدقهلية .

ولقد شهدت مدينة الزقازيق نمواً سكانياً سريعاً خلال فترة الستينات وما بعدها حتى ارتفع عدد سكان المدينة من ١٤٧ر٠٠٠ نسمه عام ١٩٦٠ م إلى ٢٠٢ر٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٦ م بمعدل نمو سنوى بلغ ٣٪ ثم قفز عدد سكان المدينة إلى ٢٤٤ر٠٠٠ نسمه عام ١٩٨٦م وأخيراً بلغ عدد سكان المدينة ٢٦٧,٠٠٠ طبقاً لتعداد ١٩٩٦م ويمكن إرجاع معدلات النمو السريعه لسكان المدينة إلى عاملين أساسين هما :

١ – الهجرة .

٢ – تركز الخدمات .

١ – الهجرة :

يحلو للبعض القول بأن الهجرة من الريف الى المدن كظاهرة عامة لازمت الثورة الصناعية وزادت وتبلورت آثارها وأخطارها مع التطور التكنولوجى الذى حققة الانسان في مجالات عديدة ، وعلى الرغم من أن هذا القول يحمل قدراً كبيراً من الحقيقة إلا أن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة ظاهرة أقدم ولاشك من الثورة الصناعية فهى إذن كانت قائمة وموجودة إلا أنها كانت تتم على نطاق ضيق وربما محدود عاكسة بذلك العلاقات الإنتاجية البسيطة بين القرية والمدينة .

وفى دراسة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تناولت أهم مؤشرات الملامح الديموجرافية لمحافظة الشرقية ١٩٩٦م أتضح أن أكبر تيارات الهجرة الى محافظة الشرقية كانت من محافظات القاهرة والدقهلية والاسماعيلية وتبعاً لمحل الإقامة الحالى فإن مدن المحافظة كانت أكثر جذباً من المناطق الريفية وفى الدراسة نفسها أظهرت دراسة الهجرة الداخلية أن حوالى ٤٨٪ من المهاجرين إلى مدينة الزقازيق هاجروا فى مدة تتراوح من ٥–١٩ سنه كما اتضح أيضاً أن أسباب الهجرة هى الزواج للأناث والحصول على العمل بالنسبة للذكور . واتضح أيضا أن أعمار المهاجرين تتراوح بين (١٠–١٩) سنه وبلغت نسبتهم أكثر من ٤٠٪ من المهاجرين ، أما بالنسبة للحاله التعليمية للمهاجرين فقد بلغت نسبة المهاجرين الذين لم يذهبوا إلى المدرسة ٣٩٪ ، والحاصلين على شهادة ابتدائية أو أعدادية بلغت نسبتهم حوالى ١٨٪ والحاصلين على شهادة ثانوية أو أعلى بلغت ٣٢٪ .

ويرى الباحث أن الميكنة الزراعية التى تولدت عن الثورة الصناعية فى أوروبا كان لها صداها فى العديد من الدول وكان أولها مصر ، فقد أدى استخدام الآلات فى العديد من العمليات الزراعية إلى الإستغناء عن آلاف العمال فى الريف المصري فظهرت البطالة وساءت الأحوال الاقتصادية فى الريف بشكل عام وقد تبلور هذا فى تدن واضح لمستويات المعيشة وذلك فى الوقت التى كانت تحيا فيه المدينة فى ظروف معيشية أفضل أغرت(*) العديد من سكان الريف على التوجه إليها . ومع كل فلايمكن القول بأن الهجرة تمت وبأحجام كبيرة على الرغم من أن المدينة لم تعرض فرص العمل الشاغرة والجاذبة بها[1] وهذا ما أفرز العديد من المشكلات وكان أولها ظهور الاحياء العشوائية . أى أن هذا التيار المتدفق أدى إى تركزات عشوائية لطارقى أبواب المدن فى المدن فى مناطق كانت تفتقر أصلاً إلى التخطيط ولم تكن لديها توقعات لهذا السيل من البشر فقامت الأكواخ والمساكن الفقيرة من حولها وعلى أطرافها كالسرطان يتنامى بالأطراف مع ضعف التشخيص وندرة العلاج .

(*) إن اتساع الهوة الاقتصادية بين المناطق داخل الدولة ادى الى تكوين ما يسمى بالأقطاب النامية Growth poles وهى ظاهرة تشير الى تركز الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى نويات حضرية معدودة .

(١) تحدث الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة لمجموعتين من القوى : اقوى الطاردة من الارياف وتتمثل فى : -

- الأوضاع الاقتصادية الصعبة فى الريف .
- الأجور المنخفضة التى يحصل عليها العمال فى الأرياف .
- قلة الخدمات العامة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية .
- قلة فرص العمل غير الزراعية وغياب الأنشطة القادرة على استيعاب فائض العماله .

أما المجموعة الثانية فهى القوى الجاذبة المكونة من :

- الارتفاع النسبى لمستويات الأجور فى المناطق الحضرية .
- توفير فرص العمل وتزايد الطلب على القوى العامله فى المدن كانعكاس لبرامج التنمية والتطور العمرانى .
- المركزية الشديدة التى تتمثل فى تركز الأسواق ومصادره تجارة الجملة .
- توافر الخدمات العامة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية .

للاستزادة راجع .

Hussien . S., The Impact of development on Internal migration "Streams among Egyption govermates in studies in African and Asian Demography. C.D.C Ann ual Seminar 1986 .

ويرى الباحث أن الهجرة التى حدثت من بعض مناطق محافظة الشرقية إلى مدينة الزقازيق عملية سابقة لأوانها فقد نجم عنها ظاهرة النمو الحضرى المبكر وهذا يعنى أن مستوى التطور الحضرى الذى استطاعت المدينة تحقيقه لايفى بمتطلبات استيعاب المهاجرين بصورة منتجة ذلك أن القطاعات الإقتصادية الحضرية بالمدينة لم تتسع بما فيه الكفاية لإيجاد وظائف وفرص عمل للمهاجرين بل حدث العكس تماماً فقد أصبح هؤلاء المهاجرين عبئاً ثقيلاً على حياة المدينة ومن خلال الدراسة اتضح أن نسبه عالية من القوى العاملة والوافدة من الريف بالمدينة تعمل فى وظائف خدمية لها مردودات ضئيلة ولاتضيف للإنتاجية الحقيقية لهذه المدينة .

ويذكر « أحمد إسماعيل » بأن المهاجرين من الريف إلى المدن عادة ما يكونون فى أدنى درجات السلم الاجتماعى فهم عمال غير مهرة أو لامهنة لهم إطلاقاً وبالتالى يترتب على توالى هذه الهجرات قصور الخدمات والمرافق فى المدن عن الوفاء بحاجات السكان وبالتالى نمو وتفاقم مشكلة المناطق العشوائية [1] .

وغالبا ما يحدث النمو الحضرى المبكر فى المدينة عندما تتعرض لتبدلات سريعة وطفرات اقتصادية تفرض عليها إقامة أنشطة جديدة واستحداث المزيد من القطاعات الريفية المحيطة بها .

٢ - تركز الخدمات :

تعكس المركزية الجغرافية أهمية المدينة فى إقليمها ، كما أنها تدل على أن المدينة قد اختارت من الموقع أحسن المواضع وتبدو العقد الهدرولوجية مرتبطة بأصل ونشأة المدينة ؛ ولكن سرعان ما تبلورت أهمية المدينة وزادت مركزيتها خاصة بعد استكمال تأسيس شبكة السكك الحديدية والطرق فى شرق الدلتا بصفة عامه ، ويرى الباحث أن شق قناه السويس زاد من قيمة عقدية بعض المواقع فى الظهر الريفى الذى يمتد

---

(١) أحمد على إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١١٢ .

ليشمل مساحة أكبر من مجرد الحدود الإدارية لمحافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس أى أن الظهر الريفى يشمل مناطق واسعة فى منطقة شرق الدلتا ، أنظر الشكل رقم (١٣٦) .

ولاشك فى أن مدينة الزقازيق تعتبر بمثابة القلب لهذا الظهير وقد أخذت هذه المكانة أنطلاقاً من تسهيلات النقل والمواصلات التى تبلورت فى سهولة الوصول إلى المدينه والملحق رقم (٢) يوضح سهولة الوصول إلى مدينة الزقازيق .

كما أتضح من الدراسة أيضاً أن الربط الجيد بين مدينة الزقازيق وباقى المدن الآخرى بالمحافظة كان ذا أثر كبير فى تنوع الوظائف والخدمات التى تؤديها المدينة من خلال العديد من المؤسسات والمنشآت المتنوعة سواء الصناعية والتجارية والإدارية والعلمية والصحية ، وقد بلغت نسبة منشآت القطاع الحكومى بالمدينة أكثر من ٣٥٪ من نسبه منشآت القطاع الحكومى بجملة حواضر المحافظة كما تضم المدينة حوالى ٣٠٪ من مجموع وحدات النشاط التجارى الخاص بالمحافظة .

وفى الواقع فإن مدينة الزقازيق كمركز من مراكز الاستقطاب الحضري تتحدد أهميتها من خلال عنصرين : تركز أعداد كبيرة من السكان حيث ضمت أكثر من ٢٦٧٠٠٠ نسمه طبقاً لتعداد ١٩٩٦م والتكدس الكبير للأنشطة الإنتاجية والخدمية بالمدينة .

ومن خلال الدراسة اتضح أن التوسع الكبير فى إنشاء العديد من المصانع على أطراف الكتلة السكنية للمدينة والتى تمثلت فى مصانع بورتكس للغزل والنسيج (٥٥ فداناً) مطاحن شرق الدلتا (١٢ فداناً) هدرجة الزيوت (١٣ فداناً) العلف الحيوانى (٤) أفدنة المياه الغازية (٤) أفدنة بالأضافة إلى مصانع الثلج والمسبوكات المعدنية راجع شكل رقم (١٣٧) والذى يوضح مواقع هذا المصانع بالكتلة السكنية وقد عملت كل هذه المصانع على زيادة الطلب على المساكن فى المدينة وخاصة فى الأحياء المتخلفة عمرانياً حيث تتناسب الإيجارات بهذه الاحياء مع الدخول النقدية لمعظم هؤلاء الذين عملوا بهذا المصانع كعمالة فنيه أو غير فنية .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشئت جامعة الزقازيق على الأطراف القريبة للمدينة (*) وقد امتدت على مساحات واسعة وضمت مراكز البحوث والمدن الجامعية والمطبعة والأستاد ومدينة أعضاء هيئة التدريس والعاملين وحقول تجارب كليتى الزراعة والطب البيطري وتبلغ المساحة الكلية حوالى ١٧٥ فدانا يتركز حوالى ١٠٨ فدادين فى شياخة الاشارة التابعة لقسم ثانى وحوالى ٦٧ فدانا فى شياختى الحريري والنحال . وقد ساهمت الجامعة كأكبر مؤسسة تعليمية فى المدينة على زيادة الجذب للعمل فى هذه المؤسسة من خارج مدينة الزقازيق وخاصة من المناطق الريفية المجاورة .

(أ) معدل النمو السكانى :

بلغ معدل النمو السنوى لسكان مدينة الزقازيق ٢ر٢٪ خلال الفتره من ٧٦/١٩٨٦م وقد سجل انخفاضاً خلال الفترة من ٨٦/١٩٩٦ فوصل إلى ٠٨ر٢٪ فى حين بلغ معدل النمو السنوى لسكان شياخه كفر الزقازيق البحرى حوالى ٧ر٢٪ خلال الفترة ٧٦/١٩٨٦ م وارتفعت لتصل الى ٨ر٢٪ للفترة من ٨٦/١٩٩٦ . ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية خاصة فى هذه المنطقة التى تعد من أفقر مناطق الزقازيق وأقلها فى المستوى الإقتصادى وتدنى الدخول النقدية .

(ب) متوسط حجم الأسرة :

يرتبط حجم الأسرة عادة بدرجة التحضر ارتباطاً وثيقاً ، فمتوسط حجم الأسرة فى الريف أكبر منه فى المدينة ومتوسط حجم الأسرة فى الأحياء العشوائية المتخلفة فى المدينة أكبر منه فى الأحياء الراقية التى يسكنها المتعلمون [1] ويرجع ذلك إلى أن الرغبة فى تكوين أسرة كبيرة العدد وإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال ترجع الى الظروف المادية والأقتصادية .

(*) صدر القانون رقم ١٨ فى ١٤/٤/١٩٧٤ بإنشاء جامعة الزقازيق مكونه من كليات جامعة عين شمس بالزقازيق وهى كليات الزراعة والتجارة والطب البيطرى والطب البشرى والتربية والعلوم .

(١) محمد زكريا عبد المقصود ، دراسات فى علم السكان ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٠ .

كما يعتبر متوسط حجم الأسرة من المؤشرات الهامه لدراسة قطاع الإسكان وعليه يتحدد الطلب على حجم الإسكان ومستوياته (مساحة الوحدات) فى المستقبل بمنطقة الدراسة .

والجدول التالى يوضح تطور حجم الأسرة فى مدينة الزقازيق فى الفترة من ٢٧-١٩٩٦ م .

جدول رقم (١٠٢)

تطور حجم الأسرة فى مدينة الزقازيق ١٩٩٦/٢٧م

السنة	متوسط حجم الأسرة
١٩٢٧	٣ر٥
١٩٣٧	١ر٥
١٩٤٧	٩ر٤
١٩٦٠	٨ر٤
١٩٧٦	٧ر٤
١٩٨٦	٧ر٤
١٩٩٦	٧ر٤

ومن تحليل الجدول السابق يتضح الآتى :

* انخفاض متوسط حجم الأسرة حتى عام ١٩٤٧ انخفاضاً مطرداً يدل على أن المدينة كانت تزداد تحضراً غير أنه منذ ١٩٦٠ م وحتى عام ١٩٩٦ م يلاحظ ثبات متوسط حجم الأسرة بشكل كبير وقد كان هذا نتيجة توفر بعض فرص العمل التى ظهرت بالمدينة بعد تركز الخدمات الأساسية وظهور بعض المشروعات الاستثمارية الجديدة .

بلغ عدد سكان منطقة الدراسة ٢٣٤٨٠ نسمة طبقاً لتعداد ١٩٩٦م وسجل عدد سكان الأسر فقط ٢٢٧٧٥ نسمة أى حوالى ٩٧٪ من إجمالى سكان منطقة الدراسة ، كما بلغ عدد الأسر بالمنطقة ٤٧٤٤[١] وبلغ حجم الأسرة بالمنطقة ٤ر٨ نسمه / أسرة وهذا المتوسط يرتفع عن المتوسط العام لمدينة الزقازيق وكذلك للجمهورية [٢] .

ومن الدراسة اتضح أن نسبه الأسر بالعينة التى يتراوح عدد أفرادها ما بين فرد وأربعة أفراد بلغ حوالى ٣١٪ من حجم الأسرة داخل العينة ، على حين بلغت نسبة الأسر التى يتراوح عدد أفرادها ما بين خمسة وثمانيه أفراد حوالى ٥٩٪ من أسر العينة بينما شكلت نسبة الأسر التى يتراوح عدد أفرادها ما بين تسعه وأثنى عشر فرداً حوالى ١٠٪ من جملة أسر العينة . ويختلف متوسط حجم الأسرة بين الأقسام الثلاثة الرئيسية فقد بلغ متوسط حجم الأسرة فى المنطقة الجنوبية ٥ر١ نسمه/ أسرة ، ٤ر٨ نسمه/أسرة فى المنطقة الوسطى ، ٤ر٧ نسمه / أسرة فى المنطقة الشمالية أنظر الشكل رقم (١٣٨) .

ولعل من المفيد إلقاء الضوء على طبيعة تلك الأسر وذلك لإيضاح ما إذا كان الحجم السكانى للأسر ناتجا عن طبيعتها ، أم أن معظم الأسر من النمط الممتد أو المركب مما يفسر ارتفاع حجم الأسرة ، أم أن معظم الأسر من النمط النووى وبالتالى فارتفاع الحجم نتيجة لزيادة معدلات الخصوبة والدفع بأكبر عدد من الأولاد إلى الأسرة كما أن الكشف عن أنماط الأسر يكشف إلى أى مدى ترتبط الأسر بالعادات والتقاليد فى محل الميلاد أو المناطق الجديدة ، حيث ترتبط المجتمعات الحضرية بالأسر النووية على حين تربط المجتمعات الريفية بالأسر الممتدة وأحياناً المركبة .

ومن خلال دراسة أنماط الأسر داخل عينة الدراسة اتضح أن عدد الأسر ذات النمط النووى (رب الأسرة والزوجة وأولاده) بلغ حوالى ٤٨٪ من جملة عدد الأسر ، كما بلغ إجمالى عدد الأسر ذات النمط الممتد والمكون من جيلين أو أكثر (رب الأسرة والزوجة وأولاده وأحفاده ووالديه) حوالى ٤٥٪ من جملة عدد الأسر ، كما بلغ إجمالى عدد الأسر ذات النمط المركب والذى يتكون من جيلين أو أكثر بالإضافة إلى بعض الأقارب من الدرجة الأولى أو الثانية داخل الأسرة الواحدة حوالى ٧٪ من جملة الأسر داخل العينة بمنطقة الدراسة .

---

(١) شكل عدد الأسر بمنطقة الدراسة ٧ر١٢٪ من جملة أسر قسم ثانى وحوالى ٢٪ من جملة أسر مدينة الزقازيق .
(٢) بلغت النسبة العامه بمدينة الزقازيق ٧ر٤ نسمه/أسرة والمتوسط العام للجمهورية ٦ر٤ نسمه / أسرة .

جـ - الحالة التعليمية (1) :

تعد الحالة التعليمية مؤشراً جيداً لمستوى معيشة السكان كما أنها تعكس البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للسكان فضلاً عن أنها مؤشر جيد يفيد القائمين على عمليات التخطيط باختلاف أنواعه والجدول التالى يوضح الحالة التعليمية لمنطقة الدراسة ١٩٩٦ م .

جدول رقم (١٠٣)
الحالة التعليمية لسكان منطقة الدراسة ١٩٩٦ م

الشياخة		أمى	يقرأ ويكتب	أبتدائى	مؤهل أقل من متوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	جامعية أولى	دبلوم ماجستير دكتوراه	الجملة
كفر الزقازيق	ذكر	٢١٢٦	١٣٣٦	٨١٧	٧٦٣	١٤٥٥	٢٥٥	٦٠٤	١٧	٧٣٧٣
البحرى	أناث	٢٣٩٥	٧٨٥	٧٣٢	٦٠١	١٢٩٤	١٩٦	٢٥٣	٧	٦٢٦٣
(المنطقة الشمالية)	جملة	٤٥٢١	٢١٢١	١٥٤٩	١٥٤٩	٢٧٤٩	٤٥١	٨٥٧	٢٤	١٣٦٣٦
كفر الزقازيق	ذكر	٧٥١	٣٩٨	٢٩٤	٢٧٧	٥٢٨	٩١	٢٨٧	٧	٢٦٣٣
القبلى	أناث	١٠٣٨	٣٠٩	٢٦١	٢٣٣	٥٠٦	٦٥	١٣٦	٢	٢٥٥٠
(المنطقة الجنوبية)	جملة	١٧٨٩	٧٠٧	٥٥٥	٥١٠	١٠٣٤	١٥٦	٤٢٣	٩	٥١٨٣
جملة منطقة	ذكر	٢٨٧٧	١٧٣٤	١١١	١٠٤٠	١٩٨٣	٣٤٦	٨٩١	٢٤	١٠٠٠٦
الدراسة	أناث	٣٤٣٣	١٠٩٤	٩٩٣٢١	٨٣٤	١٨٠٠	٢٦١	٣٨٩	٩	٨٨١٣
	جملة	٦٣١٠	٢٨٢٨	١٠٠٤٣٢	٢٠٥٩	٣٧٨٣	٦٠٧	١٢٨٠	٣٣	١٨٨١٩
جملة قسم ثان	ذكر	٧٦٧٢	١٠٦٠٩	٥٨٣٠	٦٤٤٢	١٣٧٠٠	٢١٤٠	١٢٠١٢	٨٠٨	٥٩٢١٣
	أناث	١٢٨١٤	٩٢٤٣	٥٤٣٧	٥٤٨١	١٤٨٩٩	١٩٦٩	٧٤٥٤	٣٦٠	٥٧٦٥٧
	جملة	٢٠٤٨٦	١٩٨٥٢	١١٢٦٧	١١٩٢٣	٢٨٥٩٩	٤١٠٩	١٩٤٦٦	١١٦٨	١١٦٨٧٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد محافظة الشرقية ، ١٩٩٦ م .

---

(١) تميزت التعدادات فى فترة ما بعد ١٩٦٠ بوجود بيانات تفصيلية عن الخصائص السكانية وتتمثل فى الحالة التعليمية للسكان ، كما حددت التعدادات الحديثة ١٩٦٠ وما بعدها الحد العمرى الأدنى لتصنيف السكان تعليمياً بعشرة سنوات وعليه فإن الاستقرار على هذا الأمر فى التعدادات الحديثة قد سهل من عملية المقارنة بين التعدادات الحديثة ومتابعة التغيرات التى طرأت دون أن تكون هناك أية عقبات تحول دون المقارنة .

ومن تحليل الجدول السابق والشكل رقم (١٣٩) يتضح الآتى :

- بلغت نسبة الأمية حوالى ٣٧٪ من جملة السكان بمنطقة الدراسة فى العينة (٦ سنوات فأكثر) وقد شكلت هذه النسبة بين الذكور حوالى ٣٣٪ وحوالى ٤٥٪ بين الإناث ومن الملاحظ أن نسبه الأمية تباينت على مستوى المناطق الرئيسية بمنطقة الدراسة فوصلت إلى ٤١٪ فى المنطقة الجنوبية و ٣٦٪ فى المنطقة الوسطى و ٣٥٪ فى المنطقة الشمالية طبقاً لعينة الدراسة .

- بلغت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة حوالى ١٥٪ من جملة سكان منطقة الدراسة وحوالى ١٢٪ من جملة السكان بالعينة . وهناك تباين واضح فى نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة على مستوى المناطق فبلغت ١١٪ فى المنطقة الجنوبية و ١٢٪ فى المنطقة الوسطى و ١٤٪ فى المنطقة الشمالية .

- بلغت نسبة المتعلمين (حاصلين على شهادات الابتدائية والإعدادية والثانوية) ٦ر٤٠٪ داخل العينة بمنطقة الدراسة (٦ سنوات فأكثر) وقد شكلت هذه النسبة بين الذكور ٤٢٪ من جمله الذكور وبين الأناث ٣٦٪ من جملة الاناث وهناك تباين فى نسب السكان المتعلمين فى مستوى المناطق فبلغت ٣٩٪ فى المنطقة الجنوبية و ٤١٪ فى المنطقة الوسطى و ٤٢٪ فى المنطقة الشمالية .

- بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل وما بعده حوالى ٥ر٩٪ داخل العينة بمنطقة الدراسة وثمة تباين فى نسب السكان الحاصلين على المؤهل الجامعى ومابعده على مستوى منطقة الدراسة فبلغت النسبة ٩٪ فى المنطقة الجنوبية ، ١١٪ فى المنطقة الوسطى ٩٪ فى المنطقة الشمالية .

ويرى الباحث أنه فى دراسة تعالج السكن العشوائى ينبغى أن لاتكون دراسة الحالة التعليمية هى نهاية المطاف فى هذه الجزئية بل ينبغى التصدى لدراسة أحدى المؤشرات الهامه التى توضح مدى الإستفادة من النظام التعليمى ولعل أهم هذه المؤشرات هو التسرب [1] Drop-out Rate وحساب الفاقد أو الإهدار التعليمى Wastage of Education ويمكن حسابه بالمعادله التالية .

(١) للتسرب تعريفات عديدة ، إلا أن الباحث يميل إلى التعريف المقدم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بانه « انقطاع التلاميذ عن الدراسة فى مرحلة معينة دون إتمامهم لمناهج هذه المرحلة مما يترتب عليه ضياع له أبعاده فى العملية التعليمية .

راجع : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، حلقة تسرب التلاميذ وخاصة فى التعليم الابتدائى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٣ .

$$\text{حساب معدل التسرب} = \frac{\text{عدد المتسربين}}{\text{عدد المقيدين}} \times ١٠٠$$

والجدول التالى يوضح القيد والتسرب فى المناطق المختلفة بمنطقة الدراسة بمراحل التعليم المختلفة .

جدول رقم (١٠٤)

القيد والتسرب لسكان منطقة الدراسة (٦-١٧سنة)

المنطقة	المرحلة	عدد المقيدين	عدد المتسربين	الجملة	نسبة المقيدين	معدل التسرب
الجنوبية	الابتدائى	٣٩٥	١٣١	٥٢٦	١ر٧٥٪	٢ر٣٣٪
	الإعدادى	١٥٢	٦٣	٢١٥	٧ر٧٠٪	٤ر٤١٪
	الثانوى	٩٦	٥٠	١٤٦	٨ر٦٥٪	١ر٥٢٪
الوسطى	الابتدائى	٧٠٠	٢٤٦	٩٤٦	٠ر٧٤٪	١ر٣٥٪
	الإعدادى	٢٥٦	١٢٢	٣٧٨	٧ر٦٧٪	٧ر٤٧٪
	الثانوى	١٦٩	٨٧	٢٥٧	٣ر٤٧٪	٥ر٥١٪
الشمالية	الابتدائى	٤٧٩	١٥٣	٦٣٢	٨ر٧٥٪	٩ر٣١٪
	الإعدادى	١٧٤	٧٨	٢٥٢	٠ر٦٩٪	٨ر٤٤٪
	الثانوى	١١٧	٥٤	١٧١	٤ر٦٨٪	٢ر٤٦٪
الجملة	الابتدائى	١٥٧٤	٥٣٠	٢١٠٤	٨ر٧٤٪	٧ر٣٣٪
	الإعدادى	٥٨٢	٢٦٣	٨٤٥	٩ر٦٨٪	٢ر٤٥٪
	الثانوى	٣٨٢	١٩١	٥٧٤	٦ر٦٦٪	٠ر٥٠٪

ومن تحليل الجدول السابق يتضح الآتى :

- بلغ معدل القيد بالمرحلة الابتدائية حوالى ٧٥٪ من جملة الطلاب فى هذه المرحلة العمرية ؛ وبلغت تبعاً لذلك معدلات التسرب ٣٣٪ من جملة الطلاب وقد تباينت هذه المعدلات على مستوى المناطق فزادت عن ذلك فى المنطقة الوسطى وتقاربت من بعضها البعض فى المنطقة الجنوبية والشمالية وبالرغم من ارتفاع معدلات القيد إلا أنها تعد منخفضة بالمقارنة بالمعدلات المسجلة بمدينة الزقازيق ٨٢٪ وبمدينة القاهرة ١٠٥٪ ، أنظر الشكل رقم (١٤٠) .

- بلغ معدل القيد بالمرحلة الإعدادية حوالى ٦٩٪ من جملة الطلاب المفروض تواجدهم بهذه المرحلة وبلغت تبعاً لذلك معدلات التسرب حوالى ٤٥٪ وعلى الرغم من ذلك فإن معدلات القيد تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بالمعدلات المسجلة بالنسبة للمرحلة الإعدادية سواء على المستوى القومى ٨٤٪ أو على مستوى محافظة القاهرة ٩٩٪ هذا وقد تباينت معدلات القيد بالمرحلة الإعدادية على مستوى المناطق فقد بلغت حوالى ٤١٪ فى المنطقة الجنوبية وحوالى ٤٨٪ فى المنطقة الوسطى و٤٥٪ فى المنطقة الشمالية . أنظر الشكل رقم (١٤١) .

- بلغ معدل الاستمرار [١] بالمرحلة الثانوية ٦٧٪ من جملة الطلاب المفروض تواجدهم بهذه المرحلة وبلغت تبعاً لذلك معدلات التسرب ٥٠٪ وأيضا هناك تباين بمناطق الدراسة المختلفة فقد بلغت معدلات التسرب فى المنطقة الجنوبية ٥٢٪ وقلت عن ذلك فوصلت إلى ٥١٪ فى المنطقة الوسطى و٤٦٪ فى المنطقة الشمالية . أنظر الشكل رقم (١٤٢) .

---

(١) يرى بعض الدارسين استخدام معدل الاستمرار وعدم الاستمرار فى المرحلة الثانوية وما بعدها بدلاً من التسرب والقيد وذلك انطلاقاً من أن الذى يتخلف فى المرحلة الثانوية عن التعليم غالباً مايكون قد بلغ سن خمسة عشر سنه وهو يدخل سوق العمل ، كما أن قوانين الإلزام التعليمى بالمجتمع المصرى مقيدة بالنسبة للتعليم الابتدائى والإعداد فقط وهذا يعنى أنه مع بداية التعليم الثانوى تضعف علمية الإلزام التعليمى .

راجع : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر ، دراسة مسحية بالعينة ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٧٤ .

(١٥ - ٣) أنماط السكن وأوضاعه

أن التوسع العمرانى ضرورى لتلبيه الحاجة المتزايدة للفرد والمجتمع وأماكن السكن والعمل والمرافق والخدمات ، غير أن التوسع قد يحمل أخطاراً كبيرة على البيئة والإنسان نفسه إذا لم يكن مدروساً ومحدداً بضوابط تحقق التوازن ما بين الحاجة الاجتماعية والمادية للمجتمع . وتشهد منطقة الدراسة توسعاً عمرانياً سريعاً يمكن تسيمته توسعاً سرطانياً يقترن بالزيادات السكانية التى يطلق عليها الكثيرون مصطلح الانفجار السكانى ومن الواضح أن التخطيط العمرانى يعجز عن اللحاق بهذا التوسع كما تعجز الجهات المسئولة عن تخطيط وتنفيذ خطط التوسع لارتفاع تكاليف التنفيذ وربما عجز الميزانيات ولذلك أصبح التوسع الفوضوى العشوائى هوالطابع المميز لمعظم التوسعات العمرانية وذلك لكونه يوفر فى الوقت وكذا التكاليف ولكن بسبب ولاشك الكثير من الأضرار على المدى البعيد .

ويرى الباحث أن السكن يعد قضية جوهرية تتهم وبنسبة كبيرة فى خلق العشوائيات وذلك من خلال معضلة الإحتياج إلى السكن . ومنطقة الدراسة باعتبارها من أكبر المناطق العشوائية بمدينة الزقازيق فقد ضمت الأنماط العديدة والمتباينة للسكن ؛ وذلك لكونها تضم العديد من المستويات الإجتماعية والإقتصادية وتحاول هذه الدراسة الكشف وبدقة عن الأنماط السكنية فى المناطق الداخلية بالمنطقة الجنوبية والوسطى والشمالية :

وذلك من خلال عرض النقاط التالية : -

أ - خصائص التركيب الداخلى .

ب - مورفولوجية المسكن .

(أ) خصائص التركيب الداخلى :

على الرغم من أن تركيب المدينة الداخلى هو نسيج بشرى بالدرجة الأولى إلا أن هذا النسيج يتباين من مدينة إلى أخرى بتأثير عدد من العناصر الطبيعية المرتبطة

بالموضع ، وكثيراً ما يؤدى اختلاف تفصيلات عناصر الموضع إلى صور مختلفة للنمو والوظائف واستخدامات الأراضى[1] ولعل من المناسب هنا دراسة ارتفاعات المبانى وكذلك حالاتها .

١ - ارتفاعات المبانى :

اتضح من خلال الدراسة أن غالبية المبانى بمنطقة الدراسة تتراوح ارتفاعاتها ما بين (١-٢) دور وتمثل هذا بشكل واضح فى المنطقة الجنوبية انظر صورة رقم (١١) أقدم المناطق بمنطقة البحث وأكثرها تدهوراً وتمثل هذه النوعية من الارتفاعات حوالى ٥٧٪ من إجمالى المبانى بالمنطقة ، كما تضم المنطقة أيضا مبانى يتراوح ارتفاعها ما بين (٣-٤) أدوار ويظهر هذا النمط بوضوح فى المنطقة الوسطى والمنطقة الشمالية وتمثل هذه النوعية من الأرتفاعات حوالى ٤١٪ من إجمالى المبانى بالمنطقة ؛ هذا وتنخفض نسبه المبانى المرتفعة لخمسة أدوار فأكثر إذا لم تزد عن ٢٪ من إجمالى المبانى بالمنطقة . أنظر شكل رقم (١٤٣) . والملاحظ أن نسبة كبيرة تزيد عن ٨٠٪ من جملة المباني لم تستكمل مراحل إنشائها النهائية فعدد قليل من المبانى قام الملاك باستكمال طلاء الواجهات له ؛ وهذا يعنى أن المظهر العام للمبانى يعتمد على استخدام الطوب باختلاف أنواعه دون تغطيتة بالطلاء الخارجى ، أنظر صورة رقم (١٢) .

٢ - حالات المبانى :

اتضح من خلال الدراسة أن غالبية المبانى من النوع المتوسط والردئ ، ونسبة المبانى الجيدة ضئيلة إذا ما قورنت بالنوعين التاليين وتتركز المبانى الرديئة فى المنطقة الجنوبية علاوة على أن بهذه المنطقة أيضاً أكبر عدد من المبانى المتدهورة والتى تتطلب الإزالة . وعلى العكس من ذلك فقد ضمت المنطقة الوسطى والشمالية العديد من المبانى المتوسطة والجيدة . وتبدو المبانى الجيدة بالمنطقة الشمالية وخاصة على أطرافها الشماليه ؛ حيث يبدو هذا النوع من المبانى حديثاً بعض الشى وتظهر هذه المباني بخطة متفرقة إذ تحصر بينها مساحات بينيه صغيرة وكبيرة ولا يتضح هنا شكل

---

(١) أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافيا المدن ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٥ .

الشوارع واتجاهاتها وعرضها وإنما يحدد كل مالك بشكل فردى عشوائى مدخل المبنى ؛ ولكن على الرغم من ذلك فيبدو هذا النوع من المبانى أكثرها حداثة وارتفاعاً . أنظر الصورة رقم(١٣) والتى توضح التعدى السافر من مبنى على عرض الشارع ، وفى ضوء ذلك يمكن القول بأن المبانى الرديئة تصل نسبتها الى حوالى ٢٧٪ من إجمالى مبانى منطقة الدراسة وتبدو متركزة فى المنطقة الجنوبية ومبعثرة بين كتل السكن فى المنطقة الوسطى والشمالية كما يوضحها الشكل رقم (١٤٣) كما أن نسبة المبانى المتوسطة بلغت حوالى ٦٧٪ وتظهر فى المنطقة الوسطى والشمالية كنمط سائد بشكل كبير ، هذا وتعد المبانى الجيدة ذات نسبة ضئيلة لم تزد عن ٦٪ من إجمالى مباني منطقة الدراسة ويكاد هذا النمط يختفى تماماً من المنطقة الجنوبية ويتوزع بشكل واضح بين مبانى المنطقة الشمالية . انظر الصورة رقم (١٤) والتى توضح عدداً كبيراً من المبانى التى تأثرت فى أساسها بالرطوبة وهى علاوة على ذلك لم يستخدم فى بنائها الأعمدة الخرسانية . وقد اتضح أيضا من الدراسة أن المبانى المتوسطة والجيدة غالباً ما يستخدم فيها الطوب الأحمر ، وذات مواصفات مقبولة وإن كان البعض منها تبدو فى أدوارها السفلى مستكملة ويقيم بها سكان المنطقة ولها أيضا أدوارها الهيكلية العليا وبهذا يكون المظهر العام للمبانى عباره عن دور واحد مسكون ويعلوه أكثر من دور هيكلى (أعمدة وسقف خرسانى فقط) ولم يستخدم فى البناء بعد الطوب ؛ ولاتمثل هذه الارتفاعات نسبة تذكر من الوحدات السكنية الشاغرة التى يمكن لملاكها التصرف فيها بالإيجار للبعض إذ غالباً ما تكون هذه الارتفاعات الهيكلية مطلباً مستقبلاً لملاك هذه المبانى .

هذا وتضم المنطقة العديد من المبانى الرديئة والمتدهورة وقد اتضح أن مادة البناء المستخدمة في هذه المبانى الطوب اللبن [1] انظر الصورة رقم (١٥) بالكامل ، كما أن بعض المبانى يستخدم هنا الطوب الأحمر فى ارتفاعات محددة لاتزيد عن سطح الأرض أكثر من ـر١ : ٥ر١ متر ويستكمل باقى بناء المبنى بالطوب اللبن . أنظر الصورة رقم (١٦) وقد اتضخ من الدراسة أن العديد من هذه المبانى لايعتمد على الأعمدة الخرسانية ولكن يعتمد على الحوائط الحاملة وهى نوع من المبانى يتطلب إقامة حوائط ذات عرض سميك يقام عليها مباشرة السقف دون استخدام للأعمدة . أنظر الصورة رقم (١٧) .

---

(١) نكر بول مكهزى فى كتابة « المبانى الطينية » أنه من المعتقد أن كلمة أدوب ADOBE تعنى اللبن وهى كلمة عربية الأصل وتعنى الطوب .

وقد اتضح من الدراسة أيضا أن النمط السائد فى منطقة الدراسة هو نمط الأهالى إذ إن المنطقة تخلو من نمط الإيواء أو نمط الإسكان الحكومى هذا بالإضافة إلى سيادة مبانى الإيجار إذ بلغت نسبة من يملكون بيوتاً فى العينة ٢٢٪ ويرى الباحث أن قضية تحديد النمط السكنى فى دول العالم الثالث من القضايا المثارة أمام المخطط ومتخذ القرار بهذا الدول .

ويمكن من خلال دراسة أهم خصائص التركيب الداخلى التوصيل إلى الأنماط الجغرافية التالية :

النمط الأول : عشوائيات السكن الجوازى :

وهى عشوائيات تمت أصلا فى مناطق لم تعد للسكن وتعرف بالسكن الجوازى وهى فى جملتها مساكن تقام على أراضى مغتصبة وتتمثل فى منطقة الدراسة فى بعض المبانى التى أقيمت خارج كردون المدينة وغالباً ما تحتل أطراف المدن وعلى جوانب السكك الحديدية وعلى طول الترع والمصارف ومساكن أحواش المقابر والقوارب وسكن المخابز والدكاكين ومناور السلالم وأسطح المنازل وهو نمط شامل يرتبط أكثر ما يرتبط بالبعد التخطيطى ويظهر بوضوح فى الأطراف الشمالية لمنطقة الدراسة وفى مناطق متفرقة فى غربها وشرقها .

النمط الثانى : عشوائيات جيوب الفقر :

ويمثل هذا النوع كافة المناطق التى تدنت فيها مستويات المعيشة أقتصادياً ويتضح هذا بوضوح فى جنوب المنطقة الوسطى وبالذات المنطقة القريبة من نواة مدينة الزقازيق حيث تظهر بعض المساكن الشعبية وهذا النمط يتصل مباشرة بالبعد الإقتصادى والإجتماعى للسكان فى هذه المناطق .

النمط الثالث : عشوائيات النمو الحضرى السريع :

وتتجد فى بعض النويات الريفية ، أنظر الصورة رقم (١٨) التى احتوتها التجمعات الحضرية سواء المخططة أو غير المخططة ويحمل هذا النمط بعض الصفات الحضرية المكتسبة الجديدة علاوة على أنه لم يتخلص بعد من بصمات الريف الواضحة عليه فهى بصمات شديدة التأثير لكونها تتعلق بالبيئة التى نشأت فيها هذه المبانى ؛ ويتضح هذا فى بعض المناطق المتفرقة من منطقة الدراسة .

ب - مورفولوجية المسكن :

تعني مورفولوجية المسكن دراسة الشكل والتركيب وهذا يعنى دراسة خطة المسكن والعناصر الفراغية والإنشائية والمسكن على الرغم من ارتباطه بالبيئة فإنه يتأثر بما يطرأ على عناصر هذه البيئة من تغيرات هذا بالإضافة إلى أن المسكن يتأثر بتغير التركيب المهنى وارتفاع دخل الفرد وستركز الدراسة هنا على بعض النقاط الهامة مثل مساحة المسكن ، عدد الحجرات ، توفر الخدمات بداخله .

* وبالنسبة لمساحة المسكن الحالى فقد اتضح أن حوالى ٥ر٩٪ من إجمالى العينة يعيشون فى مساحة تقع مابين ٨٠-٨٩ متراً وأن ٨ر١٤٪ من إجمالى العينة يعيشون فى مساحة تقع ما بين ٧٠-٧٩ متراً ويعيش ٢ر٤٢٪ فى مساحة تقع ما بين ٦٠-٦٩ متراً ، كما يعيش ٨ر٢٣٪ فى مساحة تقع ما بين ٥٠-٥٩ متراً ويعيش ٧ر٩٪ فى مساحة تقل عن ٥٠ متراً وفى ضوء هذه البيانات يتضح من الدراسة أن المساحة الأكثر سكناً بالمنطقة هى مساحة ٦٠ -٦٩ متراً يليها مساحة ٥٠-٥٩ متراً فقد سكنهما ثلثا سكان العينة وأن أقل المساحات سكناً على مستوى منطقة الدراسة هى مساحة ٨٠-٨٩ متراً وسكنها حوالى ٥ر٩٪ من إجمالى سكان العينة .

* وبالنسبة لعدد حجرات المسكن ، فقد بلغت نسبة من يسكنون فى وحدة سكنية مكونه من ثلاث حجرات ٢٦٪ كما شغل ٣٢٪ من إجمالى العينة مساكن يبلغ عدد حجراتها حجرتين فقط ، أما إسكان الغرفة الواحدة فقد بلغت نسبته ٣٣٪ هذا فى حين أن أقل نسبه فى منطقة الدراسة وكانت ٩٪ تمثلت فى وحدة سكنية مكونة من ثلاث حجرات . وقد اتضح من خلال الدراسة أن نسبة كبيرة من إسكان الغرفة الواحدة تمثل بوضوح فى المنطقة الجنوبية فهو يكاد يمثل النمط الغالب وقد اختلف هذا عن الوضع فى قلب المنطقة الوسطى ومعظم المنطقة الشمالية الذى يكاد يكون النمط السائد فيها لإسكان أكثر من حجرتين وبصفة عامة يمكن القول أن إسكان حجرتين فأقل يكاد يكون النمط السائد فى منطقة الدراسة . وهذا يترجم إلى حد كبير الحجم السكاني الكبير للمنطقة والكثافة السكانية المرتفعة ومعدل التزاحم المرتفع .

* وبالنسبة لتوفر الخدمات داخل المسكن . فيمكن القول بأن العديد من المناطق العشوائية بالجمهورية تفتقر إلى الخدمات والمرافق ولكن على الرغم من ذلك فمنطقة الدراسة تتمتع بوجود بعض المرافق خاصة إنارة الشوارع والمياه النقية . أنظر الصورة رقم (١٩) وقد اتضح من خلال الدراسة أن أكثر من ٩٣٪ من حجم العينة

يستخدم الكهرباء فى الإنارة وهذا على مستوى منطقة الدراسة ككل وحوالى ٣٪ يستخدم مصباح الغاز التقليدى و ٢٪ يستخدم الكلوب ويمكن القول بأن نسبة من يستخدمون الكهرباء للأنارة فى المنطقة الوسطى أكثر من ٩٧٪ من العينة كما أن النسبة الكبيرة من المستخدمين للمصباح والكلوب تقع فى المنطقة الجنوبية وبعض السكان بالعينه فى أطراف المنطقة الوسطى . وهذا في الواقع يرجع إلى أن المنطقة الجنوبية تضم أشكالاً مختلفة من المساكن فالبعض يتمثل فى عشش بسيطة بالإضافة إلى ظهور بعض المبانى ذات الارتفاعات المتواضعة .

وينوه الباحث هنا إلى أن الدراسة قد أثبتت أن البعض يعتمد على الكهرباء فى الأنارة باستخدام العداد الرسمى الحكومي ، كما أن هناك من لايستخدمون العداد فى إنارتهم بالكهرباء ، وقد بلغت نسبة من لايستخدمون العداد في الإنارة على مستوى منطقة الدراسة حوالى ١٢٪ من إجمالى العينة ، ويعتقد الباحث أن النسبة ربما كانت أكبر من ذلك فى بعض المناطق ، والملاحظ أن المناطق السكنية الحديثة جاءت كلها معتمدة على الكهرباء فى الإنارة وبشكل رسمى سليم ، كما اتضح أيضا عزوف البعض عن استخدام العداد نظراً لأنه ينظر إلى السكن على أنه مؤقت وغالباً ما يلجأ إلى أقرب شخص له منتفع بشكل ثابت بوحدة سكنية مجاورة ويعتمد عليه فى الإنارة وذلك نظير تقدير الكهرباء بمتوسط استهلاك يومى ، وفى إطار رفض الدولة إمداد هذه المساكن بالتيار الكهربائى فقد اتضح أن سرقة التيار كهربائى من الأمور البديهية سواء كانت السرقة بشكل كلى أو جزئى .

وعن المياه العذبة ، فقد اتضح أن حوالى ٨٢٪ من حجم العينة يستخدمون حنفية داخل المسكن كمصدر للشرب كما اعتمد ١١٪ من حجم العينة على توفر حنفية عمومية بالشارع و٧٪ من حجم العينة لم يتوفر لهم بالمسكن حنفية مياه واعتمد على الجيران فى حصوله على المياة بالممارسة أو بالشراء ، وجاءت المنطقة الجنوبية أكثر المناطق أعتماداً على الحنفيات العمومية كما سجلت المنطقة الوسطى أكبر نسبة بين المناطق التى تعتمد على حنفية الشرب داخل المسكن كما تعانى أطراف المنطقة الشمالية من نقص مياه الشرب ، فعلى الرغم من إقامه بعض المساكن التى تبدو حديثة إلا أن أصحاب هذه المساكن لم يحصلوا بعد على ترخيص بدخول المياه النقية إلى مبانيهم .

وأما بالنسبة للصرف الصحى ، فقد أتضح أن حوالى ٦٤٪ من حجم العينة يستخدمون الشبكة الرئيسية للصرف الصحى فى حين يستخدم ٢٩٪ منهم المجرور (الطرنش) كوسيلة للصرف . وقد اتضح من خلال الدراسة أن الأعتماد على الشبكة

الرئيسية فى الصرف الصحى ليس بأفضل من استخدام الطرنش ، إذ اتضح أن منطقة الدراسة تعتمد على شبكة متهالكة قديمة لا تتناسب أقطارها مع كثافة السكان بهذه المناطق وذلك على الرغم من تحديث أجزاء كثيرة من الشبكة فى بعض أحياء المدينة الأخري ولذلك تعد ظاهرة الطفح والانسداد ظاهرة طبيعية يومية لسكان هذه المناطق ومن هنا فالطرنش يعد الوسيلة الأفضل فى ظل هذه الظروف على الرغم من عيوبه ، كما اتضح أيضا من الدراسة اعتماد البعض على البرميل أو الحفرة فى الصرف أيضا وهناك بعض المساكن التى تصرف فى الشوارع الخلفية أو جانبية للمبنى ويظهر هذا فى أطراف المنطقة الشمالية الغربية والشرقية حيث تشرف هذه المبانى على الأراضى الزراعية مباشرة . أنظر الصورة رقم (٢٠) .

وقد أنتشرت دورات المياه العمومية بين أجزاء هذه المنطقة ويعتمد عليها الى حد كبير فى الأستخدام هذا بالإضافة الى الاعتماد على الدورات العمومية الملحقة بالمساجد والزوايا المقامة فى مناطق متفرقة بين أحياء المنطقة .

ونخلص من كل هذا إلى أن الاختلافات كبيرة والمظاهرة متباينة الى حد يجعل التصنيف إلى فئات أو أنماط أمراً صعباً فالمسكن غير الشرعى فى مقابر مدينة القاهرة يختلف عن ملاجئ الأسطح فى كفر الزقازيق البحرى عن سكن الأرصفة فى شوارع كلكتا ؛ فالسمات العامة ليست واحدة فى كل هذه الأنماط فيما يتعلق بالحجم والموضع والكثافة ومعدل النمو وطبيعة الأراضى وأشكال البناء ومدى توفر المرافق والخدمات . وعلى الرغم من ذلك فمنطقة الدراسة بها قدر كبير من التشابه فى العديد من المظاهر التى ارتبطت بالعشوائية بشكل كبير وهى تختلف عن مناطق عشوائية كثيرة افتقدت إلى المرافق الأساسية اللازمة للحياة .

(١٥ - ٤) واقع الخدمات

تختلف الخدمات عن المرافق - وغالباً ما يكونان ضمن إطار واحد فى الخطط الحكومية المختلفة - ويأتى وجه الاختلاف فى كون المرافق (مياه الشرب - الكهرباء - الصرف الصحى - الطرق) تهدف فى النهاية إلى تنمية البيئية نفسها بينما تهدف الخدمات (الصحية - التعليمية - الترفيهية - الاجتماعية) إلى تنمية الفرد نفسه وإذا كانت هناك اختلافات فى الخصائص بين المرافق والخدمات ، فهناك تكامل واضح فى

الوظائف ولذلك ميز « علام » [1] فى دراسته بين التخطيط للخدمات والتخطيط للمرافق ، فهو يرى أن التخطيط للخدمات يعد فى المرتبة الأولى تخطيطاً اجتماعياً ، أما التخطيط للمرافق فهو يعد تخطيطاً اقتصادياً وتكنولوجياً .

ويمكن فى ضوء دراسة السكان ومعرفة أنماط النمو وخصائص التركيب النوعى والعمرى وتوزيعهم على الوحدات الرئيسية بالمنطقة تقدير الخدمات التى تناسبهم عمرياً ونوعياً وأيضا تقدير متطلباتهم من خدمات أخرى فى المستقبل .

والدارس لواقع الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والإجتماعية لمدينة الزقازيق ككل يتضح له مدى التباين على مستوى الشياخات والأقسام ولعل البعد فى توزيع هذه الخدمات هو الحجم السكانى بهذه الشياخات ولايقتصر الإختلاف والتباين على عدد الوحدات الخدمية فقط وإنما النوعيه أيضاً ، ومنطقة الدراسة بحجمها السكانى الحالى مضاعفة أحجام الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والاجتماعية ، وحجم الخدمة ومرتبتها يعنى وسائل تمويلها ومدى القدرة على الإنفاق عليها لضمان استمرارها وتغطية متطلبات السكان بالمنطقة .

وستركز الدراسة هنا على بعض أنواع الخدمات فقط باعتبار أنها الأساسية ومنها الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية والترفيهية .

وبصفة عامة تفتقر المنطقة إلى جميع الخدمات إذ لا تتوفر بها من خدمات التعليم الأساسى إلا مدرسة ابتدائية واحدة وتبدو المنطقة معتمدة على ما يجاورها من مناطق أخرى أنظر الصورة رقم (٢١) فهى تُحمل خدماتها عليها ، فيوجد مجمع خدمات كبير فى شرق ترعه المسلمية وهذا المجمع يضم مدرسة ثانوى تجارى للبنين وأيضا مدرسة ثانوى وأخرى إعدادى ومعهد عالى صناعى ومستشفى الرمد ، بالإضافة إلى ملجأ للأيتام ومدرسة للتأهيل المهنى . وفى الوقت نفسه يوجد مجمع آخر للخدمات إلى الغرب من بحر مويس يضم كلية التربية وثلاث مدارس ابتدائى ومدرسة إعدادية بنات ومدرسة للصم والبكم .

---

(١) أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٥ .

من خلال الدراسة أمكن التعرف على الواقع الفعلى للبيئة السكنية ومشكلاتها العديدة بالإضافة إلى قصور دور الحكومة والذى تبلور فى نقص الخدمات بشكل كبير ، تنعكس أيضا آثار السلوكيات السلبية لمعظم سكان المنطقة على البيئة السكنية .

ويتضح هذا فى انتشار القمامة بين أجزاء الكتل السكنية بالمنطقة بالإضافة إلى ظهور الأوحال التى تعوق الحركة خاصة فى الشوارع الضيقة التى تعد سمة رئيسية للشوارع بالمنطقة وهذا ما توضحه الصورتين رقم (٢٢ ، ٢٣) .

ومن خلال رصد الواقع الفعلى للخدمات المختلفة بالمنطقة أمكن للباحث وضع تصور مستقبلى لما ينبغى أن تكون عليه المنطقة وهذا ما يوضحة الشكل رقم (١٤٥) ، ويرى الباحث أن استراتيجية تنمية المنطقة خدمياً يقوم على المرتكزات التالية .

* رفع كفاءة شبكة الطرق بالمنطقة خاصة العرضية Secondary Traffic Streets فالمنطقة محددة من الشرق والغرب بطرق طولية رئيسية تعد محاور رئيسية للحركة ولتكامل وظيفة النقل والإتصال ينبغى إنشاء الطرق العرضية بالمنطقة التى تساعد فى وصول الخدمات المتحركة – سيارات إسعاف ، سيارات الدفاع المدنى ... الخ – إلى المواضع الحرجة بالمنطقة . خاصة وأنها محددة بالمجارى المائة من شرقها وغربها وبالتالى فنقط الاتصال بينها وبين ما يجاورها من شياخات مرتبط بنقط العبور (كبارى المشاه) القائمة على هذه المجارى كما توضحه الصورة رقم (٢٤) .

* إعادة رسم خريطة مواقع الخدمات التعليمية المختلفة والمتمثلة فى المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية وذلك فى ضوء تحديد مناطق نفوذ هذه المدارس فى ضوء معادلة سهولة الوصول للطلاب إلى هذه المواقع .

* إدخال الوظيفة الترفيهية لمنطقة الدراسة وإنشاء مركز شباب رياضى وترفيهى ، وفى الواقع فإن النقص الواضح للخدمات الترفيهية يعد من السمات الرئيسية بمنطقة الدراسة ، وقد اوضحت بعض الصور الفوتوغرافية استخدام بعض المناطق الفراغ فى نشاطات الخدمة الترفيهية والرياضية .

(١٥ - ٥) النتائج والتوصيات

* إن مدينة الزقازيق باعتبارها المدينة الحاوية للمنطقة العشوائيةمحل الدراسة لم تكن من النضج الحضرى بحيث تنظر إلى هذة المنطقة العشوائية كمنطقة مشكوك فى شرعيتها ؛ وبالتالى فقد اتضح من خلال الدراسة أن المدينة قد تكيفت وإلى حد كبير مع هذا الجيب .

* لا تشهد منطقة الدرلسة نمطاً واحداً للسكن العشوائى وانما أفرزت الظروف الجغرافية وغير الجغرافية أنماطاً متعددة تعكس إلى حد كبير الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للسكان فقد ضمت المساكن الحديثة وعشش الصفيح ومأوى الخشب وكلها تدخل ضمن منطقة الدراسة .

* وعلى الرغم من أن لكل منطقة عشوائية طريقة تكونت بها إلا أن الطريقة الأغلب شيوعاً هى الغزو المفاجئ .

* أن المشاكل التى يعانيها سكان المنطقة تعد من المشاكل التى يمكن حلها بواسطة الأجهزة الحكومية الرسمية كرصف معظم الطرق بمنطقة الدراسة وإنشاء شبكة صرف صحى وربطها بالشبكة الحديثة الموجودة ببعض أحياء مدينة الزقازيق ورفع القمامة التى تراكمت بشكل كبير فى بعض المواضع وتدعيم الخدمات الأمنية والتعليمية . هذا بالإضافة إلى مشكلة ضعف وصول المياه إلى المساكن وانقطاع التيار الكهربى .

* من خلال الدراسة أتضح أن المنطقة تعانى من عدم وجود احتياطات أمنيه لمواجهة المشاكل الرئيسية التى قد تحدث كالحريق أو انتشار وباء مثلا ومما يضاعف حجم المشكلة أنه قد لايمكن اختراق بعض المناطق نظراً لضيق الشوارع والتعدى على المنافع العامة .

* على الرغم من أن المنطقة قد تنتشر فى بعض أطرافها الشمالية الإمتدادات العشوائية الجديدة وهى مبان تعد أكثر جودة من الناحية الإنشائية ولكنها غير صحية لاتتوافر فيها مقومات الصحة العامة من ناحية التهوية والإضاءة الطبيعية والراحة

والخصوصية والهدوء . فالمنظر الردىء للمبانى والبروزات المتقابلة تكاد تكون متصلة والبلكونات المتجاورة متلاحمة التحاماً سكنياً كبيراً ينطق بالتدهور العام للبيئة الحضرية مما يترتب علية ازدياد المشاكل الإجتماعية كالإجرام والتشرد والأحداث والمشاجرات العائلية . ولايمكن أن نغفل العلاقة بين نفسية الفرد ومسكنه ، فى ظل انتشار الفقر والإحساس بنسيان المجتمع فالسكان هنا لايعيشون لفرديتهم متجاهلين كرامة المجتمع الذى تجاهل ويفقدون الثقة فى رعاية المسئولين لهم . كل هذه العوامل وغيرها تجعل النفوس متحفزه يكلأها السخط ودائماً ما تقلى بالائمة على الحكومة ، ولهذا فهذه المناطق عادة ما تكون مرتعاً خصباً للفوغائية وأحداث الشغب حيث يمكن تحريك السكان فيها بسهولة كما تم فى أحداث ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧ .

* ينبغى استكمال البحوث التشخيصية التى تعتمد على الدراسات الميدانية الكبيرة والتى تكون بمثابة مسح شامل (بيئى واجتماعى واقتصادى) وتجهيز المخططات التفصيلية التى توضح الإستخدامات الأرضية المناسبة فى ضوء ما يستجد على هذه المناطق من طرق وخدمات .

* من خلال الدراسة اتضح أن المنطقة تعانى من عدم وجود احتياطات أمنية لمواجهة المشاكل الرئيسية التى قد تحدث كالحريق أو انتشار وباء بل قد لايمكن أختراق بعض المناطق نظراً لضيق الشوارع والتعدى على مناطق المنافع العامة .

* لابد من تنشيط الأجهزة الحكومية الهندسية فى إعداد مخططاً سريعة للتجمعات التى تقع خارج كتل السكن والعمل على تطوير التشريعات العمرانية الحالية بما يضمن تنفيذ التوجهات الحكومية .

* اتخذت الدولة عده مواقف مختلفة ، فقد تجاهلت وجود هذه المناطق كما حاولت الإزالة فى بعض المناطق واستخدام بدائل سكنية وأحياناً أخرى قررت حرمان هذه المناطق من المرافق ، فهل حان الوقت لكى تتبنى الدولة سياسة نقل هذه المناطق إلى بعض التجمعات العمرانية الجديدة التى أثبتت بعض الدراسات أن معظمها لم يشغل بالطاقة الكاملة للسكان أو تبنى سياسة تطوير القابل من هذه المناطق العشوائية إلى

التطوير ، ويرى الباحث أن التطوير ينبغى أن يتم فى إطار خطط واستراتيجيات عمرانيه لهذه المناطق وينصح الباحث بأن تكون الإزالة الكلية فى أضيق الحدود لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية وحاجة إلى قوة وسند قانونى وسياسى بالإضافة إلى تمويل كبير .

* إذا كان البحث قد تطرق وبشكل كافٍ لتشخيص المشكلة فما هو الحل ؟

يرى الباحث أن الحل يكمن فى توفير عنصر الجذب نفسه الذى ميز التجمعات العشوائية فى تجمعات أخرى مخططه ، أى نمط من الإسكان يسمح بنمو المسكن تبعاً للاحتياجات والامكانيات وتوفير آلية من التمويل تسمح للباحث عن مسكن بالحصول عليه بدفع ما بيده من أموال ثم سداد الباقى على أقساط مقبوله وهذا يتطلب استبدال (المقاول / السمسار / الممول) بشركة تملك التمويل كما تمتلك وسائل التخطيط وتخضع للقوانين ومن هنا فهى تطرح نمطاً جديداً للإسكان هو المسكن الخاص النامى والمتطور .

* رغم أن المنطقة لاتبتعد كثيراً عن القلب التجارى لمدينة الزقازيق C. B. D إلا أنها تعد من المناطق التى تعانى من نقص واضح فى الطرق الداخلية التى تربط أجزاءها بعضها ببعض ؛ إذ يعتبر شارع : على مبارك الشهيد البطل ، حسين شاكر من الشوارع الرئيسية التى تخدم الحركة الآلية للمرور ولكن الناظر إلى الطرق يجد أنها ضيقة ترابية إذ لايتعدى عرضها أكثر من ٦ أمتار وهذا يعوق الحركة والاتصال .

* نظراً لتحديد منطقة البحث من الشرق والغرب بمجارى مائيه محددة تتمثل فى ترعة المسلمية وبحر مويس ينبغى إعادة تخطيط نقط عبور المشاة على هذه المجارى ليمكن إتصال منطقة الدراسة بالعديد من الأحياء المجاورة مثل حى الصيادين غرباً وحى يوسف بك شرقاً وحى الحكماء جنوباً ، ويرى الباحث أن نقط العبور ينبغى إعادة تخطيطها فى ضوء خريطة توزيع الخدمات التعليمية والصحية الجديدة بالمنطقة .

* أن النمط الغالب فى العلاقة الاسكانية هو الإيجار ، ويتركز فى استخدام حجرة أو حجرتين على الأكثر فى مساحة صغيرة تشهد كثافة سكانية مرتفعة ومعدل تزاحم مرتفع .

* تتسم منطقة الدراسة بأن المبانى الموجودة بها فى أغلبها رديئة ومتوسطة ونسبة كبيرة من هذه المبانى خاصة فى المنطقة الجنوبية والوسطى ذات الحوائط الحاملة وهذا مؤشر على كونها قديمة بعض الشىء وتمثل النسبة الأكبر خاصة إذا اضيف إليها المبانى الطينية ، ومن هذا فهناك صعوبة تنفيذ عمليات الإزالة والاحلال على مستوى واسع . وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من المبانى الهيكلية المستخدم فى انشائها الخرسانة المسلحة تحتل الاطراف الشمالية من منطقة الدراسة وهى تعكس ارتفاع معدلات الدخول النقدية بالمنطقة نظراً للتكلفة الكبيرة لانشاء هذا النوع من المبانى .

* ينبغى أن لا تفتقد المخططات الشاملة لمدينة الزقازيق الوضع الخاص والحرج لهذه التجمعات التى نشأت دون قيود كما ينبغى عدم التسرع فى اتخاذ القرارات السياسية غير المدروسة والتى غالباً ما تأخذ بظواهر المشكلة دون جوهرها ودون معرفة النتائج التى تترتب على هذه القرارات .

المصادر والمراجع

(أ) العربية :

١ – أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

٢ – أحمد خالد علام ، التخطيط الإقليمي ، النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٥ م .

٣ – أحمد على إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة، القاهرة ، ١٩٨٩ م .

٤ – أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .

٥ – أحمد النكلاوى ، القاهرة ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

٦ – عدنان مكى البدراوى ، المفاهيم التحليلية والكمية لظاهرة العشوائيات حول مدينة بغداد ، ندوة السكن العشوائى واحياء الصفيح فى الوطن العربى ، الواقع والحلول ، الرباط ، ١٩٨٥ م .

٧ – عبد الفتاح وهيبه ، فى جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

٨ – عبد الله أبو عاش ، واسحق القطب ، الاتجاهات المعاصرة فى الدراسات الحضرية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٠ م .

٩ – عيسى على إبراهيم ، جغرافية العالم الثالث ، مترجم ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٩٤ م .

١٠ – فتحى مصيلحى ، النمو العمرانى لمدينة القاهرة الكبرى منذ بداية القرن العشرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

١١ – محمد حسن فج النور ، التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى ، مذكرة رقم (٩٦٧) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٠ م .

١٢ – محمد السيد غلاب ، محمد صبحى عبد الحكيم ، السكان ديموغرافياً وجغرافياً ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

١٣ – محمد السيد غلاب ، الاتجاهات الحديثة فى الجغرافيا ، المحاضرات العامة لموسمين الثقافيين ، الجمعية الجغرافية المصرية .

١٤ – محمد بهجت الفاضلى ، السكن الحضرى فى العالم الثالث ، مترجم ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ م .

١٥ – محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

١٦ – محمود الكردى ، النمو الحضرى ، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

١٧ – محمود الكردى ، التحضر – دراسة اجتماعية – الكتاب الثانى ، الانماط والمشكلات ، دار المتنبى للنشر والتوزيع – الدوحة ، ١٩٨٤ م .

١٨ – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر ، دراسة مسحية بالعينة ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .

١٩ – نهى فهمى ، القرية المتحضرة ، دراسة اجتماعية للحوامدية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الأداب – جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .

(ب) غير العربية

1 - Carter, H., The Study of Urban Geography, London, 1972 .

2 - J. Lozach et G. Hug, L' habitation en Egypt Cairo, 1930 .

3 - Dwyer, D. J., People and Housing in the Thid world Cities 1970 .

4 - Hussein S., The Impact of development on Internal migration " Streams amange Egyptian in Studies in African and Asian Demography C. D. C. Annual Seminar, 1986 .

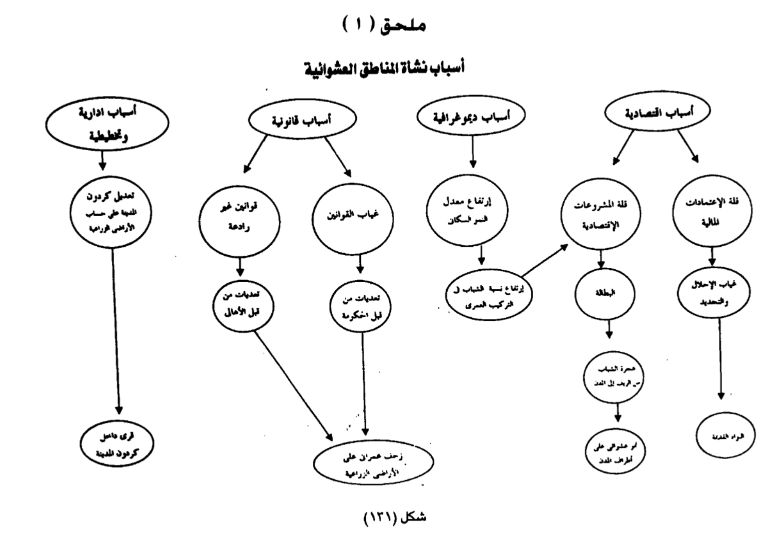
5 - Gibbert A., Cities, Poverty and Development, Urbanization in the Third World, London, 1987 .

6 - U. N. World housing survey, New York, 1980 .

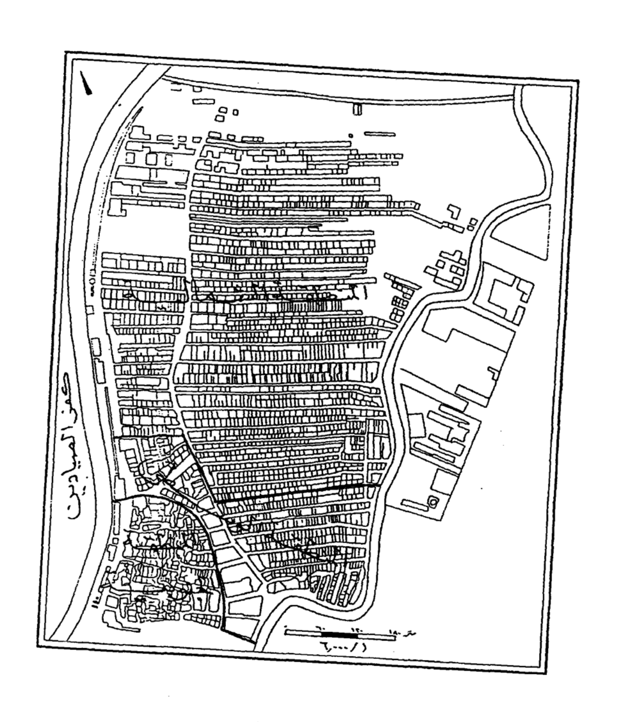
7 - U. N. Trends and Pospects in urban & rural population 1950 - 2000, New York, 1970 .

ملحق (١)

أسباب نشأة المناطق العشوائية

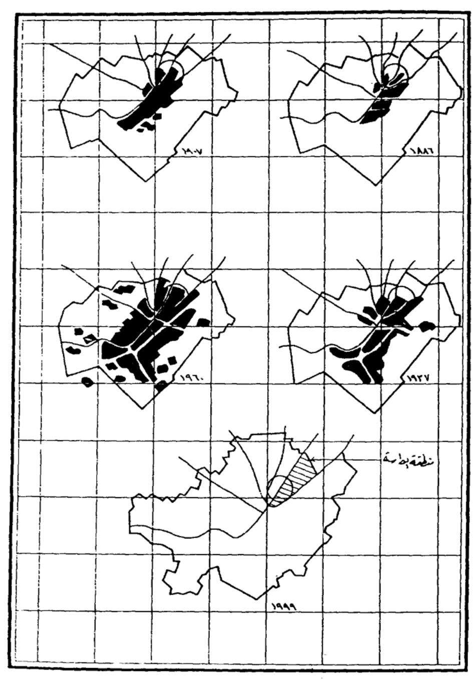


شكل (١٣١)



شكل (١٣٢)

الأقسام الرئيسية لمنطقة الدراسة

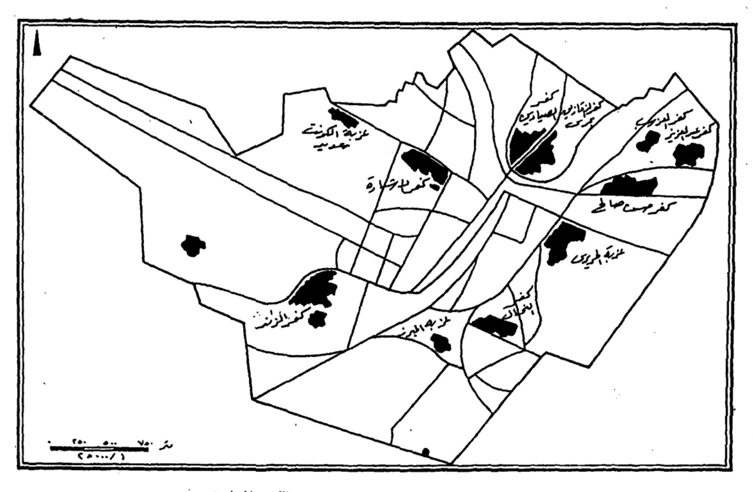


شكل (١٣٣)
توسع المنطقة الحضرية

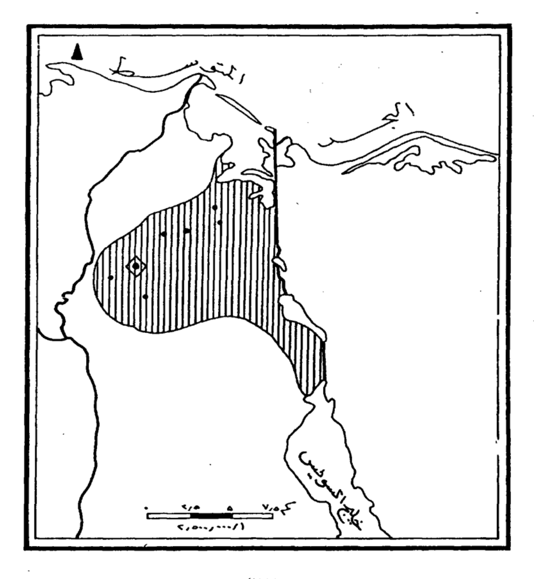
موضع مدينة بوبسطس
موضع كفر الزقازيق
موضع نزلة الزقازيق

متر ٧٥٠ ٥٠٠ ٢٥٠ ٠
١/٢٥٠٠٠

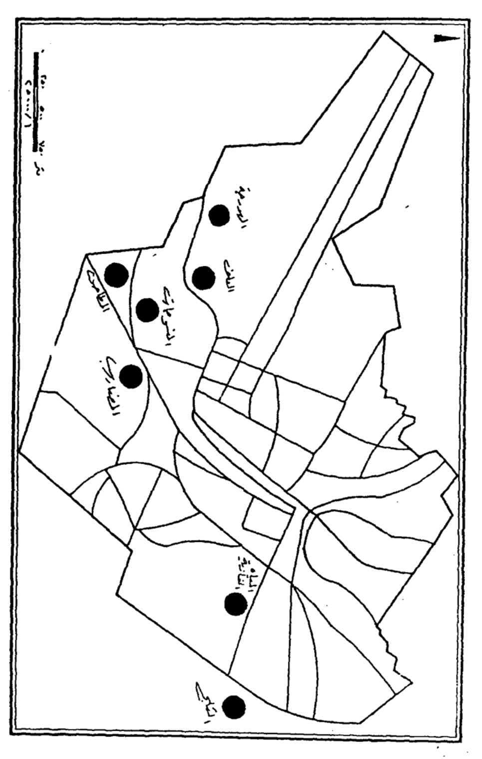
شكل (١٣٤) موقع النواة لمدينة الزقازيق



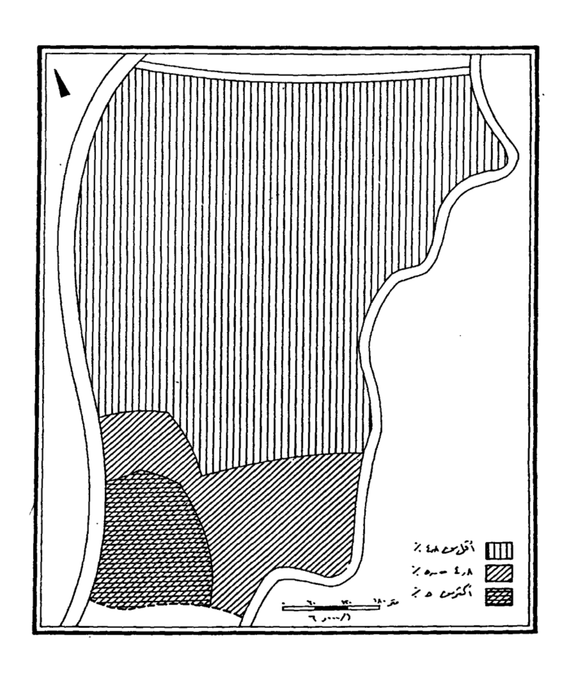
شكل (١٣٥) التهام المدينة للقرى والعزب والكفور المجاورة



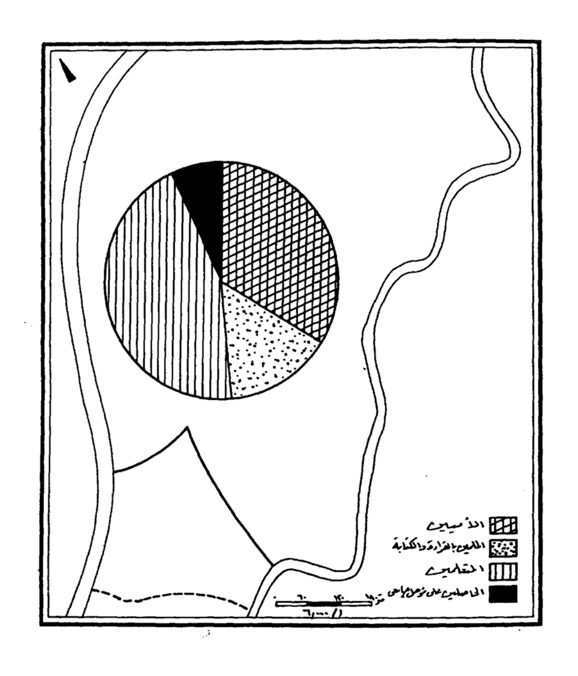
شكل (١٣٦)
الظهير الريفى لقناة السويس وموقع مدينة الزقازيق



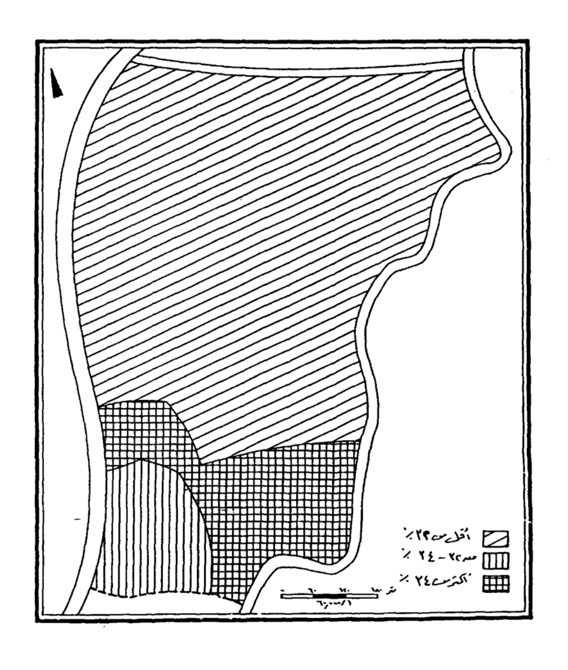
شكل (١٣٧) مواقع المصانع الرئيسية بالكتلة السكنية لمدينة الزقازيق



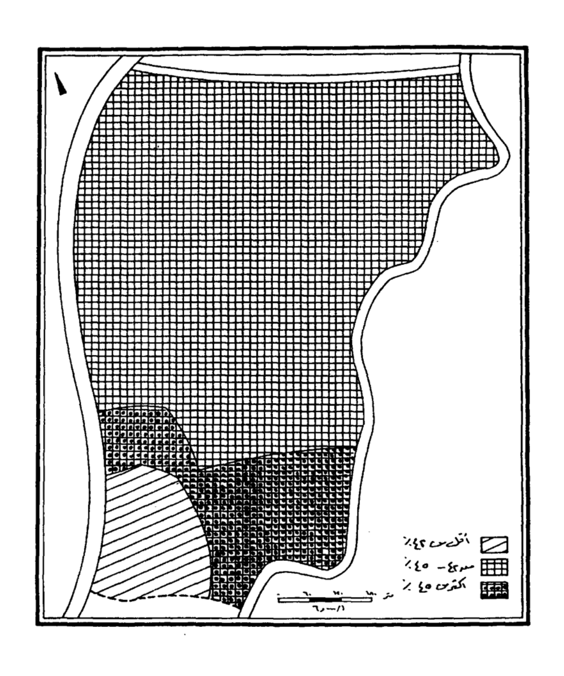
شكل (١٣٨)
متوسط حجم الأسرة فى المناطق الرئيسية ١٩٩٦ م



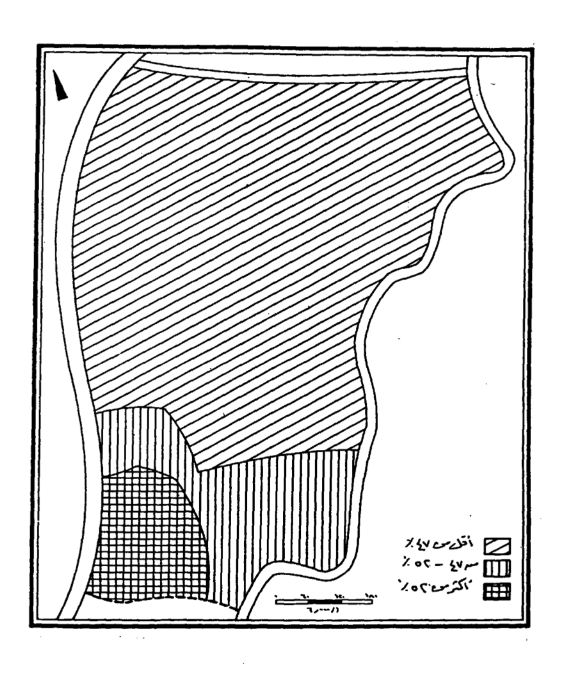
شكل (١٣٩)
الحالة التعليمية لسكان منطقة الدراسة ١٩٩٦ م



شكل (١٤٠)
التسرب للمرحلة الابتدائية بأقسام منطقة الدراسة

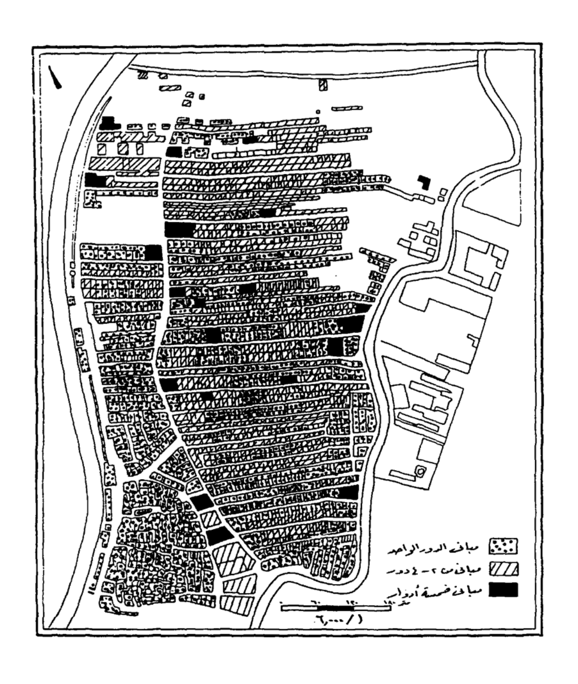


شكل (١٤١)
التسرب للمرحلة الإعدادية بأقسام منطقة الدراسة

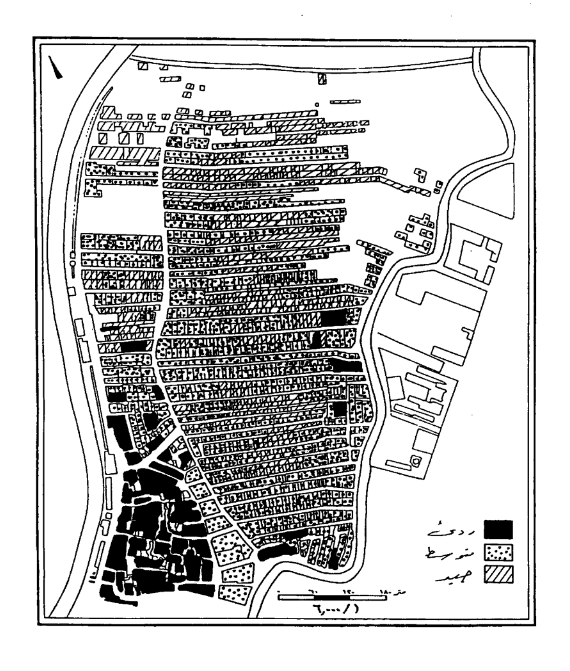


شكل (١٤٢)

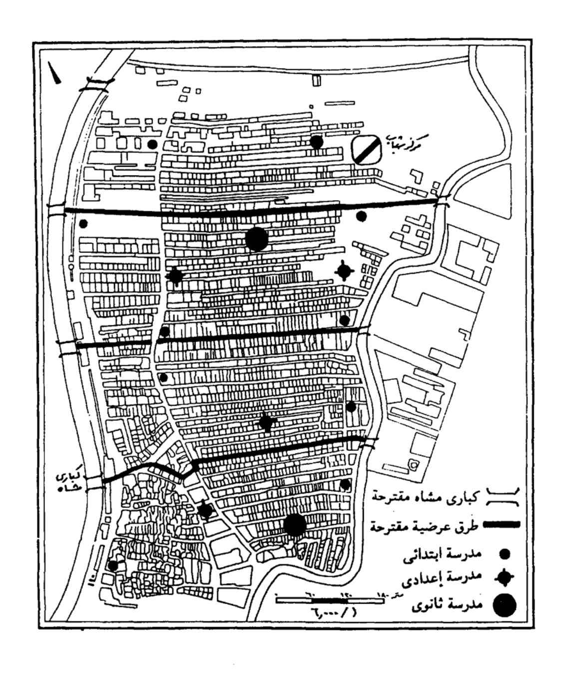
التسرب للمرحلة الثانوية بأقسام منطقة الدراسة



شكل (١٤٣)
ارتفاعات المبانى بمنطقة الدراسة



شكل (١٤٤)
حالات المبانى بمنطقة الدراسة



شكل (١٤٥)
احتياجات منطقة الدراسة من بعض الخدمات

ملحق رقم (٢)



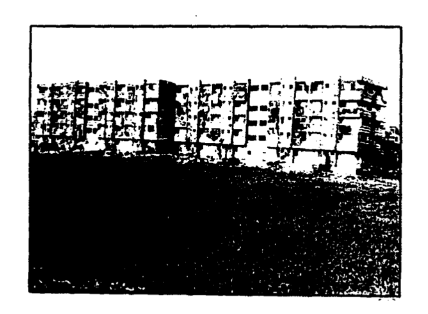
(١)

نمط لقطعة أرض محجوزة للبناء لاتزيد مساحتها عن ٥٠ متر مربع



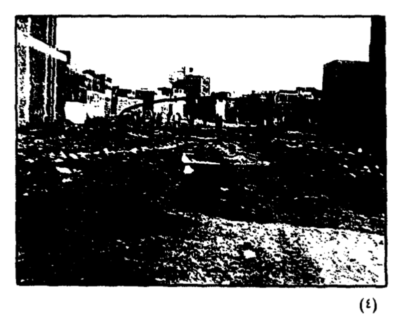
(٢)

طابق علوى بدون سقف خرسانى ينتظر استكماله



(٣)

نمط لبعض مساكن الإيواء توضح مدى تخلف البيئة السكنية



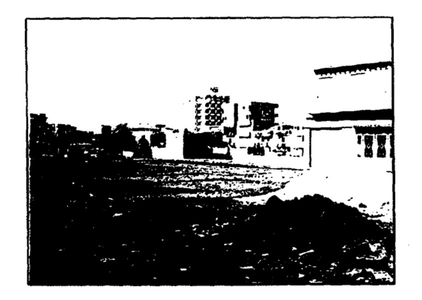
(٤)

استخدام الأراضى الفراغ فى الوظيفة الترفيهية نظرا لنقص الخدمات فى المناطق العشوائية



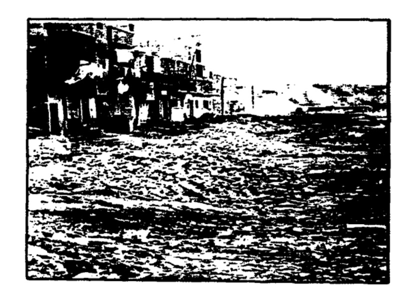
(٥)

مواد بناء بدائية تستخدم فى بناء بعض العشش المنتشرة فى منطقة الدراسة

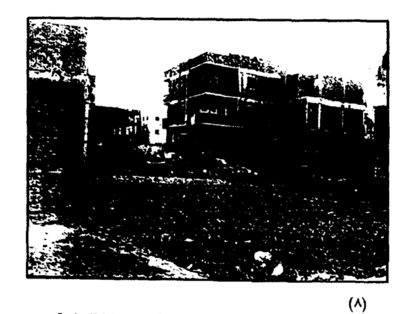


(٦)

بعض نماذج من المساكن الحديثة بالمنطقة العشوائية تلبى شروط الصحة العامة



(٧)
نماذج من منازل أقيمت فى منطقة غير معدة للسكن



(٨)
مظاهر الحياه الريفية ببعض أجزاء منطقة الدراسة



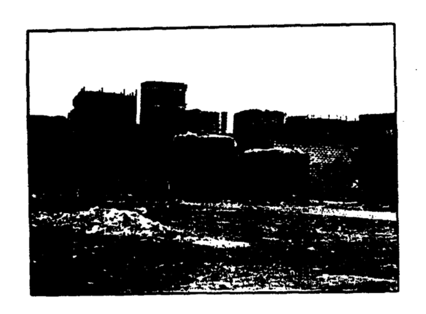
(٩)

ضيق الشوارع سمة أساسية فى منطقة الدراسة



(١٠)

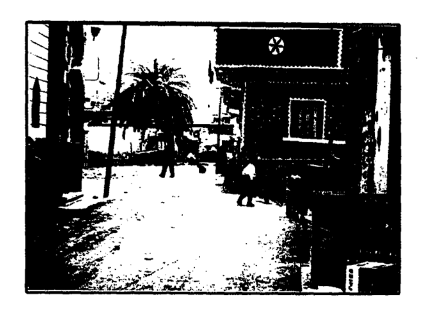
خطوط الصرف الصحى والكهرباء على أطراف الكتلة السكنية للمنطقة العشوائية



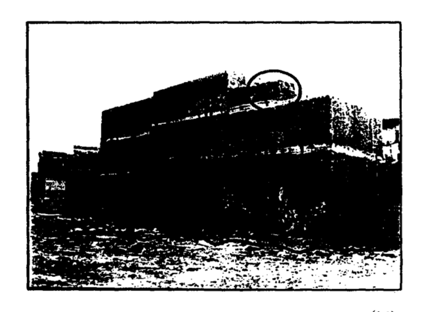
(١١)
نمط ارتفاعات المبانى السائدة بمنطقة الدراسة (دور ، دورين)



(١٢)
استخدام الطوب الأحمر دون تغطيته بطلاء خارجي فى منطقة الدراسة



(١٣)
تعدى بعض المبانى على عرض الشارع ؛ ظاهرة سائدة بمنطقة الدراسة



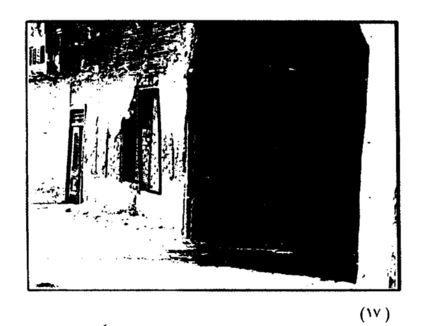
(١٤)
مبانى متأثرة بارتفاع نسبة الرطوبة ولم يستخدم فى بنائها الأعمدة الخرسانية



(١٥)
اللبن مادة البناء الأساسية فى بعض أجزاء المنطقة العشوائية



(١٦)
استخدام الطوب الأحمر واللبن معاً فى البناء ببعض أجزاء منطقة الدراسة



(١٧)

اعتماد المبانى فى الإنشاء على الحوائط الحاملة بدلاً من الأعمدة



(١٨)

جزء من نواة ريفية مازالت بداخل المناطق العشوائية



(١٩)

تجهيز بعض الشوارع للرصف وإدخال المرافق للمساكن



(٢٠)

مناطق على أطراف المنطقة العشوائية شوارعها مجهزة لإدخال الصرف الصحى



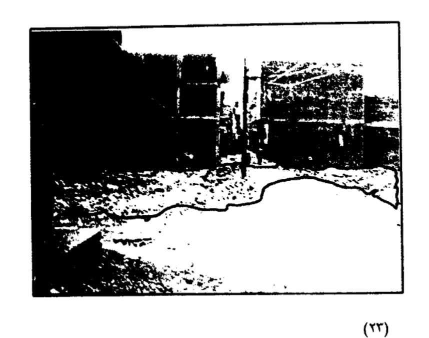
(٢١)

نمط لمدارس متدهورة يعتمد عليها فى العملية التعليمية



(٢٢)

أوحال تعوق الحركة بالشوارع الضيقة



(٢٣)

مناطق القمامة ظاهرة سائدة بالمنطقة العشوائية



(٢٤)

المجارى المائية المحددة للمنطقة العشوائية ونقط العبور القائمة عليها

الجزء الرابع

الأبعاد الاجتماعية والبيئية للعمران العشوائى

مقدمة :

إذا كانت الابعاد الجغرافية قد أثرت على التشكيل العمرانى والسكانى للعمران العشوائى كما اتضح من الجزئين الثانى والثالث فإن فحص الأبعاد الإجتماعية لظاهرة العمران العشوائى ضرورة هامة لاستكمال التصور المبدئى للملامح الإنمائية فيما بعد .

ويتضمن هذا الجزء بحوث ، أولها عن الإسكان العشوائى ونوعية حياة السكان بالمدن ، والثانى يتعلق ببعض خصائص سكان العشوائيات للمناطق العشوائية وسياسات التطوير والثالث يتعرض للواقع الاجتماعى للمناطق العشوائية وسياسات تطويرها ، أما البحث الرابع فيتعرض لدور المخطط الإجتماعى فى تحسين بيئة المناطق العشوائية وإعادة تأهيلها ، ويحدد البحث الأخير المشاكل البيئية للأحياء العشوائية .

ويتعلق البحث السادس عشر (بالاسكان العشوائى ونوعية حياة السكان بالمدن - دراسة حالة لبعض أنماط العشوائيات بالقاهرة الكبرى) ونظراً لأن العشوائيات ظاهرة مركبة ومعقدة فليس من المنطقى أن ترى من خلال بعد واحد بذاته مهما بلغت أهميه هذا البعد وحيويته ، فعلى الرغم من أن النمط السكنى – العمرانى يمثل الإطار المباشر الذى يجسد الظاهرة ويمنحها المضمون والمعنى إلا أنه لايشكل كل مكوناتها ولايمثل كل أبعادها ، وبالتالى فلا يشخص الواقع الفعلى لطبيعتها ، فالشكل العام والمظهر الخارجى لقضية العشوائيات مكونات عديدة تتصل بالوضع الإقتصادى ، كما ترتبط بالتكوين الإجتماعى لتلك المناطق ، وكما أنها تتعلق بالبشر فلا يمكن تجاهل البعد الاجتماعى فى تكوينها وتشكيلها ، وتساعد الرؤية الإجتماعية لظاهرة العشوائيات على تشخيص واقعى للظاهرة تسهم فى التخفيف من حدتها .

وإذا كنا بصدد اقتراح بدائل مختلفة لظاهرة العشوائيات فإن الأمر يتطلب منا الوعى الكامل بأنه من الصعب تصور وجود نمط واحد أو حتى متقارب لهذه المناطق العشوائية سواء فى الحجم أو نمط الحياة بها أو عدد سكانها ، وإنما يشهد الواقع أنماط متعددة شديدة التباين ولكل منها سماته الخاصة وملامحة المتميزة .

ويناقش البحث السابع عشر : بعض الخصائص لسكان العشوائيات السكنية بمدن محافظة البحيرة فقد طرأت على مصر منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين تغيرات سياسية شاملة أهمها ثورة ١٩٥٢ ، وصاحبت الثورة تغيرات فى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية سواء على المستوى الإقليمى أو المحلى ، فشهدت البلاد نمواً هائلاً فى قطاعى الخدمات والصناعة ، ولكنه لم يكن متوازناً على المستوى الإقليمى ، وبصفة خاصة على مستوى الريف والمدن ، وترتب على ذلك اتجاه قوى لحركة سكانية هائلة تمثلت فى الهجرة من القرية إلى المدينة ، مع زيادة عوامل الطرد من الريف إلى المدن لعوامل الجذب المتوفرة بها مثل فرص العمل والمهن المرتبطة بالصناعة والخدمات ... الخ .

وزادت أجور العمالة بالمدن مع استمرار نشاط الهجرة إليها ، ولم يصاحب ذلك اهتمام بقطاع الإسكان ، فظهرت العشوائيات السكنية التى زاد انتشارها مع حدود الوقت ، ومن ثم يتعين إعداد خطة شاملة لتحسين وأزالة مناطق العشوائيات وفق مراحل متدرجة .

أما البحث الثامن عشر (فيتعلق بالواقع الإجتماعى للمناطق العشوائية وسياسات التطوير) وتطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً مؤداه ما هى السياسات التنموية المناسبة لتطوير المناطق العشوائية بمدينة المنيا ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود اختلافات وفروق نسبية فى منطقتى العشش والأكشاك ، لذا يوصى بعدم تبنى سياسة موحدة للتطوير تعم على كل المناطق العشوائية ، ومراعاة مبدأ التكامل فى سياسة التطوير المقترحة وضرورة تشجيع المشاركة الشعبية والإستفادة من الجهود الذاتية واتاحة بدائل مقبولة ومقننة للمواطنين البسطاء من محدودى الدخل ولابد من تضمين الإعتبارات الإنسانية لأى سياسة مقترحة للتطوير وضرورة توحيد البحوث الاجتماعية نحو قضية العزلة الإجتماعية وآليات الإندماج الإجتماعى ، وتقترح الدراسة مدخلين للتطوير : الأولى تتمثل فى الازالة والثانى : التحسين .

والبحث التاسع عشر (يتعلق بتحسين بيئة المناطق العشوائية وإعادة تأهيلها) ترتبط مشاكل وأزمات الحياه بالمناطق العشوائية بالعوامل الإجتماعية فى هذه المناطق أكثر من ارتباطها بالعوامل الإقتصادية ، وأهم هذه العوامل الإجتماعية هى نقص أو عجز المؤسسات الإجتماعية سواء أكانت تنظيمات تطوعية أو أهلية أو حكومية وذلك بسبب التشتت وعدم الترابط والتماسك المجتمعى مما يقلل من وجود بناءات مجتمعية تمارس تأثيرها المجتمعى أو ضعف شبكات المساندة والمساعدة الإجتماعية القائمة على تماسك المجتمع لاشباع حاجاته من الخدمات وغيرها ، ومن ثم فإن أحد دعائم تنمية وتحسين بيئات المناطق العشوائية هو تكوين البناءات الإجتماعية التى تمارس التأثير المجتمعى والدعم الإجتماعى ، وإيجاد القيادات الشعبية وتقوية شبكات عمل الدعم المتبادل ما بين منظمات المجتمع ، وتدعيم وتقوية المنظمات القائمة حكومية كانت أو أهلية .

البحث العشرون (للمشاكل البيئية للأحياء العشوائية فى المدن المصرية) فيتناول هذا البحث المشاكل البيئية للأحياء السكينة العشوائية فى المدن المصرية بصورة عامة حيث عرض فى البداية لمفهوم العشوائيات والتى تتمثل فى قيام مجتمعات متطرفة على شكل جيوب حضارية متخلفة فى المدينة بدون تخطيط عمرانى وبدون توفرعناصر البنية الأساسية مما يساعد على إنتشار الجريمة والأمراض الإجتماعية وتتميز مثل هذه المناطق بعدم وجود منظومة إدارة المخلفات ، فضلاً عن عدم التعمق فى فهم الأثر الحالى والمستقبلى لمشكلة تكدس المخلفات .

ثم عرض لمحاور توعية المواطنين بمشكلة تكدس القمامة وطرق العلاج ، فضلاً عن عدم وجود البنية الأساسية للصرف الصحى والمياه النقية بمثل هذه المناطق ، هذا بالإضافة إلى الهواء الملوث وانعكاس ذلك الخطر على حياة الانسان فى مثل هذه المناطق .

المحرر

البحث السادس عشر

الإسكان العشوائى ونوعية حياة السكان بالمدن

دراسة حالة لبعض أنماط العشوائيات بالقاهرة الكبرى

أ.د. محمود فهمى الكردى*

(١٦-١) مقدمة

تمثل قضية النمط السكنى واحدة من القضايا الحيوية والملحة المثارة أمام المخطط ، والمنمى ، ومتخذ القرار بالمجتمعات عموماً ، والمتخلفة منها على وجه الخصوص ، حيث يعد المسكن مؤشرا حقيقياً – كما ونوعا – للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفرد والجماعة والمجتمع .

وحينما يتدهور الوضع السكنى ينبئ ذلك بتدنى نوعية الحياة بعامة ، ويتطلب الأمر حينئذ نوعاً من التدخل والمواجهة ، واقتراح بدائل الحل .

ولقد ازداد الحديث مؤخراً ، ومنذ مايقرب من عشر سنوات مضت ، حول قضية العشوائيات بالمجتمع المصرى ، حيث لاقت اهتماماً سياسياً وأمنياً وتكثيفاً إعلامياً ونشاطاً ثقافياً ، وصار الإهتمام بها يمثل الاتجاه الرسمى المعلن للدولة .

ولأن العشوائيات ظاهرة مركبة ومعقدة فليس من المنطقى أن ترى من خلال بعد واحد بذاته مهما بلغ أهمية هذا البعد وحيويته . فعلى الرغم من أن النمط السكنى – العمرانى يمثل الإطار المباشر الذى يجسد الظاهرة ويمنحها المضمون والمعنى ، إلا أنه لايشكل كل مكوناتها ، ولايمثل كل أبعادها ، ومن ثم لا يشخص الواقع الفعلى لطبيعتها . فالشكل العام والمظهر الخارجى لقضية العشوائيات – إلى جانب بعدها الإسكانى – يضم مكونات عديدة تتصل بالوضع الاقتصادى ، كما ترتبط بالتركيب

* أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

الاجتماعى لتلك المناطق ، وتتعلق أيضا بالنسق التخطيطى العمرانى وفعالية القوانين واللوائح الخاصة به . فهى إذن «مشكلة بشر» أكثر من كونها مشكلة مسكن ، أو وضع اليد على أملاك الغير ، أو التعدى على أراضى الدولة .

وعلى ضوء كونها تتعلق بالبشر ، فإن البعد الاجتماعى يمثل محورا لايمكن تجاهله فى تشكيلها ، حيث تتضافر البنية الاجتماعية مع النمط العمرانى العشوائى لتفرز نوعا من الخلل أو الاضطراب الذى ينتهى إلى نشأة تلك المناطق واستقرارها واتساعها حجما وحيزا وسكانا .

كما أن الرؤية الاجتماعية لظاهرة العشوائيات تصحح كثيرا من التناول الجزئى المتحيز فى دراستها ، ومن ثم تساعد تلك الرؤية على توافر «تشخيص واقعى» للظاهرة محل الدراسة ، تسهم فى التخفيف من حدتها ، ذلك من منطلق أن التشخيص الجيد لأى من ظواهر المجتمع – ومنها ظاهرة العشوائيات – يعد نقطة الانطلاق الحقيقية نحو الفهم الصحيح والإدراك الشامل لكافة جوانب الظاهرة ، ومن ثم الوقوف على الطريق العلمى لتصور إمكانية اقتراح الحلول المناسبة المطروحة لمواجهتها .

وإذا ماكنا بصدد اقتراح البدائل المختلفة للتعامل مع ظاهرة العشوائيات ، سواء «بالتطوير» ، أو «الإزالة» ، أو «الإحلال التدريجى» ، فإن الأمر يتطلب منا الوعى الكامل بأنه من الصعب تصور وجود نمط واحد أو حتى متقارب لهذه المناطق العشوائية ، سواء من حيث الحجم ، أو عدد السكان ، أو نمط الحياة بها ، وإنما يشهد الواقع أنماطا متعددة ومتنوعة وشديدة التباين لكل منها سماته وخصوصيته التى تميزه عن غيره من الأنماط . فهناك العشوائيات التى تنمو فى مناطق لم تعد أصلا للسكن ، ولاتصلح للإقامة ، وهو مايطلق عليه «السكن الجوازى» ، وهو نمط شامل يرتبط بالبعد التخطيطى العمرانى والنسق الفيزيقى بعامة ، وينطوى على أنماط فرعية عديدة تضم

كل المبانى والمنشآت الإسكانية التى تقام بدون ترخيص ، وكذا الإسكان الذى يتم على أراض غير مخصصة أصلا للبناء ، فضلا عن الإسكان الذى يقام على أراض مغتصبة أو غير مملوكة لحائزيها ، وكذلك المبانى الواقعة خارج كردون المدينة . ويمكن رؤية ذلك بوضوح على أطراف المدن ، وفى العشش والأكواخ التى تقام على جوانب الترع والمصارف ، والى جوار المساجد والملاصقة لخطوط السكك الحديدية ، إلى جانب السكن فى أحواش المقابر والقوارب والمخابئ والدكاكين ومناور السلالم وأسطح المنازل .

وهناك نمط آخر يتصل مباشرة بالبعد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، ويضم كافة المناطق التى تدنت فيها مستويات المعيشة اقتصادياً واجتماعياً بمرور الزمن ، ولكنها لم تكن متدنية النشأة من قبل ، وهو مايوصف «بجيوب الفقر» ، ويضم الأحياء القديمة ، والتى تمثل النويات القديمة للمدن والمساكن الشعبية ومساكن الإيواء .

هذا إلى جانب المناطق العشوائية التى تتجسد فى النويات الريفية داخل التجمعات الحضرية المخططة ، والتى ظهرت نتيجة النمو السريع للمدن لتبتلع القرى الصغيرة المحيطة بها دون أن تنمو هذه القرى ، وكذلك الأطراف المتريفة والتى ظهرت نتيجة للتلاحم بين القرى والمدن بسبب نمو كل منهما فى اتجاه الأخرى فى آن واحد .

وفى إطار هذا التعدد لأنماط العشوائيات وتبايناتها يصبح من البديهى والحتمى فى آن واحد أن يدرس كل منها على حدة للوقوف على تلك السمات والخصائص التى تميزه ، والتى تمكننا من طرح أساليب المواجهة التى تتناسب وأوضاع وخصائص وإمكانيات كل منها . ومن هنا تبرز أهمية ملازمة البحث والدراسة لتطوير كل نمط من أنماط العشوائيات تجنبا لأن تتسم عمليات التطوير ذاتها «بالعشوائية» ، وإنما تبنى على أسس من الدراسة العلمية والواقعية لتلك المناطق .

فقد صار من العبث أن تتولى جهات عديدة (بعضها علمى - أكاديمى ، وبعضها تشريعى - قانونى ، وأغلبها تنفيذى - إدارى) دراسة ذات الظاهرة دون أن تكون هناك جهة تسعى إلى التشخيص العلمى لها ، والبحث عن البدائل المختلفة لمواجهتها والتصدى لها .

وفى إطار هذا الطرح لقضية العشوائيات فى مجتمعنا كان التفكير فى اقتراح مشروع يتناول دراسة تلك الظاهرة علميا وعلى «المستوى القومى» ، ليس باعتبارها فقط مسألة نمط سكنى لايصلح فيزيقيا ومعماريا وبيئيا للحياة الآدمية ، وإنما بوصفها أيضا قضية نوعية حياة تهم قطاعا كبيرا من سكان المجتمع المصرى يمثل مايقرب من الخمس ، ويبلغ حوالى ٤٦٪ من سكان إقليم العاصمة (وفقا للتقديرات الرسمية لعام ١٩٩٤) .

ولقد تبلور الهدف العام لمشروع العشوائيات فى المجتمع المصرى ، والذى يتولاه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ أربع سنوات فى إخضاع تلك الظاهرة للدراسة العلمية سعيا وراء تحليل أسباب تكونها ، والتعرف على أنماط تواجدها ، والكشف عن أساليب الحياة بها ، وطرح أهم البدائل لمواجهتها ، وذلك فى ضوء رؤية اجتماعية للظاهرة .

وتجسد هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف التفصيلية يهتم كل منها ببعد رئيسى للظاهرة ، وذلك على النحو التالى :

(أ) البحث عن الأسباب الواقعية التى أدت إلى نمو المناطق العشوائية على اختلافها ، وذلك مرورا بتاريخ تشكيل هذه المناطق فى ضوء سياق اجتماعى واقتصادى وعمرانى مميز .

(ب) تنميط المناطق العشوائية طبقا لمعايير منضبطة ومنبثقة عن واقعها الاجتماعى الذى يكشف عن تعدد أنماطها .

(جـ) دراسة نوعية الحياة لسكان المناطق العشوائية وفقا لأنماطها المتباينة ، واعتمادا على التحليل الكيفى للظاهرة ، ورصد الأساليب المجتمعية التى يتكيف السكان بمقتضاها فى هذه المناطق .

(د) اقتراح البدائل لمواجهة ظاهرة السكن العشوائى .

وفى حدود هذا الإطار كان منطق التفكير فى اختيار بعض المناطق العشوائية كنماذج للأنماط المتباينة للعشوائيات وإخضاعها للبحث والدراسة ، حيث درست منطقة الحوتية ممثلة لنمط النويات الريفية فى المناطق الحضرية .

وتجسد النمط الثانى فى حى «منشأة ناصر» كنموذج لمناطق وضع اليد والتعدى على أراضى الدولة .

أما النمط الثالث ، فقد تمثل فى منطقة «إيواء زينهم» ، باعتباره نمطا للإسكان الرسمى «المؤقت» الذى تقيمه الدولة لمواجهة ظروف سكنية طارئة ، ثم يتحول تدريجيا إلى صورة من صور العشوائيات .

بينما يشكل النمط الرابع ما يطلق عليه «الإسكان الجوازى» ، ويمكن أن يرى من خلال العشش ، وتمثله «عشش الشرابية» .

ونحاول فى الصفحات التالية أن نلقى بعض الضوء على الخبرات البحثية الأربع فى إطار مشروع دراسة العشوائيات فى المجتمع المصرى .

(١٦-٢) الحوتية

كانت منطقة «الحوتية» بالعجوزة أولى هذه المناطق المدروسة ، وقد استهدفت هذه الدراسة إعداد مسح اجتماعى عن المستويات الاجتماعية والاقتصادية بمنطقة سكن عشوائى (الحوتية) . ومن ثم بدأت الدراسة بالقيام بزيارة استطلاعية للمنطقة ، وتم إعداد أدوات الدراسة التى تمثلت فى استمارة «استبيان» تضمنت البيانات الأساسية الخاصة بالأسر المعيشية ، والتى تكشف عن الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة ، إلى جانب البيانات الخاصة بالمسكن ونوعيته ، والخدمات المتوفرة به ، وكذلك البيانات المتعلقة بوصف المنطقة والعلاقات الاجتماعية بين الأسر المقيمة بها ، واتجاهاتهم نحو بعض القضايا الاجتماعية ، ومدى رضاهم عن الإقامة بالمنطقة وتصوراتهم عن إمكانية الإنتقال لمكان آخر ، وطبيعة المشكلات التى يعانون

منها ، إضافة إلى الرفع الإيكولوجى للمنطقة ، وشمل موقع المنطقة ومساحتها ، والتوزيع العددى لاستخدامات الأرض ، وأنماط المبانى وحالتها ، والمنشآت التجارية بالمنطقة .

المنهج والأدوات المستخدمة : فى إطار الطبيعة الوصفية التحليلية للبحث ، وفى ضوء الهدف من دراسة منطقة الحوتية الذى يتمثل فى التعرف على المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، كان منهج «المسح الاجتماعى» هو أكثر المناهج ملاءمة لإجراء تلك الدراسة وتحقيق هذا الهدف .

وقد اعتمدت الدراسة المسحية فى جمع البيانات الخاصة بسكان المنطقة على استمارة «استبيان» تضمنت عدد ٧١ سؤالاً ، وطبقت على عدد (٤٦١) رب أسرة يمثلون أرباب الأسر المقيمة بالمنطقة بصفة دائمة (حيث إنه قد تم استبعاد من يملك أو يستأجر وحدات سكنية بالمنطقة، لكن لايقيم فيها ويتركها مغلقة معظم أيام السنة) .

وقد تم اختبار الأداة بتطبيقها على عدد (٥٠) حالة لبيان مدى صلاحيتها ، ثم أعيدت صياغتها بناء على ما أسفرت عنه نتيجة تطبيق الإختبار الأولى .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نوجز أهمها على النحو التالى :

– أظهرت نتائج الدراسة أن كثيرا من أرباب الأسر (٦ر٧١٪) من الذكور ، فى حين قاربت النسبة على الثلث (٤ر٢٨٪) للأسر التى ترأسها نساء ، وذلك لارتفاع معدلات الطلاق والانفصال والترمل بين الأسر .

– تشير البيانات الخاصة بالحالة الزواجية لأرباب الأسر إلى ارتفاع نسبة المتزوجين (١ر٦٣٪) فى مقابل المطلقين (٩ر٣٪) ، والمنفصلين (٤ر٢٪) ، والأرامل (٢ر٢٢٪) ، مع ملاحظة ارتفاع معدات الانفصال والطلاق والترمل داخل فئات السن الكبيرة .

– أظهرت نتائج الحالة التعليمية لأرباب الأسر ارتفاع نسبة الأميين (٦ر٤٠٪) فى مقابل (٧ر٢٤٪) للملمين بالقراءة والكتابة ، و (٤ر١٠٪) للتعليم الابتدائى ، و (٦ر٣١٪) للإعدادى ، و (٧ر١١٪) للثانوى بأنواعه و (٧ر١٪) المتوسط ، و (٦ر٤٪) للجامعى .

- أوضحت الدراسة - فيما يختص بنوعية السكن - أن أعلى نسبة حصل عليها السكن الإيجار (الإيجار ، الإيجار المشترك ، الإيجار من الباطن) ، وذلك بنسبة (٥٤٫٧٪) ، فى مقابل (٣٠٫٨٪) للتمليك ، وحوالى (١٢٫١٪) للملك المشترك .

- ميزت الدراسة أنماط العلاقات الاجتماعية بين السكان إلى ثلاثة أقسام : أولها العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة . وثانيها مع الأقارب ، وثالثها مع الجيران . وأن كل نمط من الأنماط الثلاثة يمكن التعرف عليه من خلال مجموعة من صور العلاقات الاجتماعية التى تحدده .

وتبين أن هناك علاقة واضحة بين المشكلات التى تحدث داخل الأسرة ، خاصة بين المبحوث وأهل بيته ، وبين درجة التحصيل التعليمى ، فضلا عن العلاقة بين نسبة حدوث خلافات ومشكلات أسرية ، ومتوسط حجم الأسرة .

- فيما يتعلق بالأقارب ، اتضح أن الغالبية العظمى يساندهم الأقارب فى المناسبات سواء السعيدة (٨٩٫٨٪) ، أو الحزينة (٩٠٫٩٪) ، وأوضحت أن (٣٦٫٥٪) من جملة الأسر يزورونهم أقاربهم فى المناسبات فى مقابل (٢٦٪) يزورونهم أقاربهم بدون انتظام .

- كذلك أوضحت - فيما يتعلق بالعلاقة مع الجيران - أن حوالى (٣٢٫٣٪) من جملة الأسر يقضون أغلب أوقاتهم مع جيرانهم أو يزورونهم يوميا بنسبة (٥٫٩٪) .

(١٦-٣) منشأة ناصر

فى إطار الاهتمام الرسمى والأكاديمى بقضية العشوائيات فى المجتمع المصرى كان التوجه نحو دراسة منطقة منشأة ناصر باعتبارها نموذجا لوضع اليد والتعدى على أراضى الدولة ؛ وذلك بهدف التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ، من خلال دراسة مسحية للمنطقة وسكانها ؛ نظرا لما تتيحه مثل هذه الدراسات المسحية من إمكانية رصد الواقع الفعلى لحياة السكان فى المنطقة وخصائصهم واتجاهاتهم الحالية وتطلعاتهم المستقبلية .

وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح بالعينة ؛ نظرا لاتساع المنطقة واحتوائها على العديد من الشياخات ، لذا تعذر المسح الشامل للمنطقة . وبدأت إجراءات الدراسة الميدانية بزيارة استطلاعية قام بها أعضاء فريق البحث للمنطقة .

وعلى ضوء هذه الزيارة تم تصميم عينة الدراسة وأداة جمع البيانات .

واعتمدت الدراسة فى جمع المادة الميدانية على استمارة استبيان مكونة من عدد (٥٩ سؤالا) طبقت على عينة قوامها (١٠٠٠) مفردة من أرباب الأسر . وتضمنت الاستمارة عددا من المحاور فى المناطق التسع المدروسة * : البيانات الأساسية عن رب الأسرة وأفراد الأسرة المعيشية ، وبيانات خاصة بالمسكن ، وبيانات خاصة بالمنطقة ، وبيانات خاصة بالعمل ، وبيانات خاصة بالعلاقات الاجتماعية ، وبيانات خاصة بأساليب التكيف الاجتماعى .

ويمكن استخلاص أهم نتائج الدراسة كما يلى :

– أظهرت النتائج أن كثيرا من أرباب الأسر (٥٧٪) تتوزع فئاتهم العمرية فيما بين ٣٦ و ٦٠ عاما ، فى حين استحوذت الفئات العمرية الممتدة فيما بين ١٧ و ٣٥ عاما على حوالى ثلثى أرباب الأسر .

* المناطق هى : عزبة بخيت – الإيواء – الأهالى – الخزان والمحاجر – الرزاز – الزرائب – المدبسة – أسفل الجبل – الحرفيين .

– كما أظهرت النتائج أن نسبة النساء المعيلات للأسر بلغت ٧٪ من إجمالى أرباب الأسر .

– أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الأمية بين أرباب الأسر (٥٣٪) ، وأن نسبة المتزوجين منهم بلغت حوالى (٨٨٪) ، وأن من يعمل لدى الغير (٤٨٪) فى مقابل (٤٠٪) يعملون لحسابهم الخاص ، وأن نسبة البطالة تعتبر منخفضة (٦ر٪) بسبب الانخراط فى الأعمال الهامشية بالقطاع غير الرسمى ، وأن الأعمال الحرفية تأتى على رأس قائمة المهن .

– أظهرت أيضا ارتفاع متوسط حجم الأسرة (٧ره نسبة/ أسرة) ، وسيادة نمط الأسرة النووية فى المنطقة (٨٦٪) ، وارتفاع درجة التزاحم داخل الغرف (٢ر٢ نسبة/ غرفة) .

* المناطق هى : عزبة بخيت – الإيواء – الأهالى – الخزان والمحاجر – الرزاز – الزرائب – المدبسة – أسفل الجبل – الحرفيين .

– أوضحت النتائج الخاصة بالتركيب العمرى اتساع قاعدة الهرم السكانى ، وخاصة من فئة صغار السن (صفر – ١٤ عاما) ، ومثلت ٤٠٪ من جملة السكان بالعينة ، وفئات العمر الوسطى (١٥ – ٥٩ عاما) تشكل حوالى ٥٦٪ ، مما يعكس عبء الإعالة على هذه الفئة .

أوضحت النتائج – فيما يختص بالحالة الزواجية – أن نسبة المتزوجين من السكان (١٦ سنة فأكثر) بلغت حوالى (٦٠٪) فى مقابل (٢٦٪) لم يسبق لهم الزواج ، والخاطبين (٦٪) ، عاقدى القران (٥ر١٪) ، و (١٪) للمطلقين ، و (٥١٪) للأرامل .

أظهرت نتائج الدراسة أن منشأة ناصر لاتشهد نمطا واحدا للسكن فيها ، وإنما تشهد أنماطا متعددة تعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها ، حيث يسود نمط سكن الأهالى الخاص من عمارات ومنازل (٧١٪) ، وأن النمط الغالب فى العلاقة الإسكانية هو الإيجار (٥٦٪) ، وأن نمط السكن الملك يمثل نحو (٤١٪) من جملة المبانى داخل العينة فى المنشأة .

أظهرت أيضا أن هناك كثيرا من المشكلات توجد فى المنطقة ، ولكن أهمها تبدى فى انتشار القمامة ، وعدم تمهيد الطرق وإنارتها ، وعدم وجود صرف صحى ، وكثرة المشاجرات بالمنطقة ، والبلطجة ، وعدم توافر الخدمات الأمنية ، وأن معظم هذه المشكلات من السهل حلها إما بواسطة التدخل الحكومى ، أو عن طريق الحلول الذاتية .

– وأوضحت نتائج الدراسة توافر المرافق العامة ، فأشار (٩٨٪) إلى توافر الكهرباء ، وأوضح (٨٦٪) وجود شبكة مياه نقية داخل وحداتهم السكنية ، وأشار (٨٤٪) إلى توافر الصرف الصحى بالمنطقة ، ووجود نقطة شرطة ومطافئ .

– أوضحت نتائج الدراسة – فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية لسكان المنطقة – أن حوالى (٩١٪) من إجمالى أرباب الأسر يرغبون فى الإقامة بالمنطقة بعد تطويرها وتخطيطها ؛ لقربها من العمل والتعود عليها ، وتوافر فرص العمل فيها .

وأوضحت أيضا – فيما يختص بمدى استغلال جزء من المسكن للعمل – أن هناك استغلالا لجزء من السكن للعمل بنسبة (٥ر١٧٪) ، بينما أكد نحو (٥ر١٢٪) أن طبيعة عملهم لاتستلزم استغلال جزء من البيت ، أو ربما ضيق المسكن لايسمح باستغلال هذا

الجزء ، وذلك على مستوى جميع مناطق المنشأة باستثناء منطقة الزرائب التى تستغل المنازل فى أعمال فرز القمامة ، وتربية الحيوانات ، والورش .

– وأظهرت النتائج – فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية مع الأقارب – إن نسبة من لديهم أقارب فى المنطقة يبلغون حوالى (٧٢٪) من جملة الأسر ، وبخاصة فى الزرائب ، مما يوضح دور النسق القرابى فى الوجود بالمنطقة أو الهجرة إليها .

– أما عن أساليب التكيف ، فقد شكل الرضا عن المنطقة نسبة عالية على مستوى العينة ، ولعل الرضا عن المنطقة بكافة أماكنها جعل أساليب التكيف تتنوع ، كما أن التعود على المنطقة كان من أهم أسباب الرضا عنها ، وبالتالى ارتباطها بالأعمال التى يمارسها ساكنوها علاوة على توافر الخدمات .

(٤-١٦) إيواء زينهم

ارتبط التفكير فى إجراء دراسة عشوائيات زينهم بتحقيق عدة أهداف عملية (تطبيقية) تمثلت فى رصد أهم الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والمهنية لأسر منطقة إيواء زينهم ، واستجلاء أهم الخصائص السكنية من حيث أنماط السكن والخدمات المتاحة بالمنطقة كأساس لاقتراح بعض المؤشرات والمحكات الاقتصادية والاجتماعية ، لمساعدة السلطات المحلية والأجهزة التنفيذية فى عملية الاختيار بين الأسر المحتاجة إلى وحدات سكنية بصفة عاجلة ، وتحديد أولويات ومناطق السكن الجديد ، كما يتم بموجبها ترتيب الأسر بالمنطقة مرحليا فى ضوء حاجاتهم للوحدات السكنية .

وقد شملت الدراسة مناطق إيواء زينهم بتجمعاتها الثلاثة (المنطقة الأولى بجوار مبنى جمعية الهلال الأحمر مباشرة ، والمنطقة الثانية شرق الخزان ، والمنطقة الثالثة الواقعة بين عمارات «بلان انترناشيونال» ، وشارع طولون وقلعة الكبش) ، وشملت الدراسة جميع الأسر بالمنطقة سواء من انتقلوا إليها نتيجة تصدع منازلهم بسبب زلزال ١٩٩٢ ، أو من نقلوا إليها نتيجة الإخلاء الإدارى من مناطق متفرقة من القاهرة ، أو الأسر التى كانت مقيمة بالمنطقة ، منذ الستينيات ، وبلغ عددها (٤٣٠٠) أسرة معيشية (١٨٥٠٠) نسمة .

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى الشامل لتغطية كل أسر المنطقة ، حيث صممت استمارة استبيان لجمع البيانات عن سكان المنطقة ، تضمنت أربعة أقسام رئيسية : تناول القسم الأول منها البيانات الأساسية عن أفراد الأسرة المعيشية بهدف الحصول على بيانات حول الخصائص الديموجرافية لسكان المنطقة (السن - النوع - محل الميلاد - محل الإقامة السابق - الحالة الزواجية - الحالة التعليمية - الحالة العملية ، وإجمالى الدخل الشهرى) ، أما القسم الثانى فقد شمل عدة أسئلة حول الحالة العملية لأعضاء الأسرة من حيث طبيعة العمل ، ونوعيته ، ومكان مزاولته ، ووسيلة الوصول إليه ، والأماكن الأخرى التى يمكن أن يعمل بها . وتناول القسم الثالث بيانات حول الأوضاع السكنية للأسرة من حيث نمط السكن الحالى وحيازته ، ومساحة المسكن وعدد غرفه ، والتعديلات التى أدخلت عليه (إن وجدت) ، والمناطق التى يرغب الانتقال إليها للإقامة فيها ، ونوعية المسكن المرغوب فيه ، ومساحته وعدد غرفه ، أما القسم الرابع ، فقد ركز على موضوع الدخل ومصادره ، وبنود الإنفاق ، ومدى كفاية الدخل ، وأساليب التصرف حيال عدم كفايته .

وقد بلورت الدراسة صورة واقعية لخصائص السكان الديموجرافية ، وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية تعكسها العديد من المؤشرات التى أوضحت وجود تشابه كبير فى بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية مثل : الدخل ، وحجم الأسرة سواء بين سكان الإيواءات الحكومية ، أو الأكشاك ، أو البناءات العشوائية ، كذلك طبيعة الأبنية والخدمات الموجودة بالمنطقة .

وقد أوضحت نتائج الدراسة المسحية أن نمط الأسرة النووية هو النمط السائد فى منطقة زينهم بنسبة ٢ر٨٤٪ من إجمالى الأسر ، ونسبة ٢ر١٠٪ للأسر الممتدة ، و ٦ر٥٪ للأسر المركبة .

ومن النتائج الملفتة للنظر ارتفاع نسبة المسنين من أرباب الأسر ، حيث بلغت ١٨٪ من إجمالى أرباب الأسر بالمنطقة . أما متوسط حجم الأسرة بالمنطقة فقد بلغ ٥ر٤ نسمة/ أسرة ، وهو بذلك لايختلف كثيرا عن متوسط حجم الأسرة على مستوى

الجمهورية والبالغ ٤ر٦ نسمة/ أسرة فى تعداد ١٩٩٦ ، ولكنه يزيد على متوسط حجم الأسرة بمدينة القاهرة فى نفس التعداد والبالغ ٤ نسمة/ أسرة فقط .

ويعكس التوزيع العمرى والنوعى لسكان زينهم التوزيع الطبيعى للعمر والنوع لسكان الجمهورية ، وإن كانت نسبة الفئة المنتجة تنخفض قليلا فى منطقة زينهم عن المتوسط العام للجمهورية بفارق ٤ر٪ وكذلك فئة الأطفال أقل من ١٥ سنة بواقع ٣٪ بينما ترتفع فئة المسنين بفارق أعلى ٦ر٪ عن متوسط الجمهورية .

أما فيما يتعلق بالأوضاع التعليمية لسكان المنطقة ، فقد بلغت نسبة الأميين من سكان المنطقة ٦ر٣١٪ ، ولم تزد نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة على ٦ر٦٪ ، ثم توزع السكان ما بين المراحل التعليمية المختلفة بنسبة ٤ر١٦٪ للتعليم الابتدائى ، و ٩ر١١٪ للتعليم الإعدادى ، و ٩ر١٪ للتعليم الثانوى العام ، و ٦ر١٢٪ للتعليم الثانوى الفنى ، و ٣ر١٪ للتعليم فوق المتوسط ، و ٥ر٢٪ للتعليم الجامعى .

وقد أوضحت بيانات الدراسة أن الهجرة الريفية لم تساهم بنصيب وافر فى تشكيل مجتمع زينهم ، حيث كان معظم القادمين إلى المنطقة من محافظة القاهرة بمختلف أقسامها ، وعلى وجه الخصوص أحياء السيدة زينب ، والخليفة ، ومصر القديمة ، إلى جانب المولودين فى المنطقة نفسها .

أما عن الأوضاع المهنية وأنماط العمل السائدة فى المنطقة وطبيعتها ، فقد لوحظ أن ثمة شيوعا واضحا للعمل فى الأعمال الخدمية والهامشية ، منها على وجه الخصوص بالقطاع الخاص غير الرسمى ، وذلك فى إطار انخفاض مستوى التعليم والتأهيل بين سكان المنطقة من ناحية ، وإمكانية مزاولة تلك الأعمال التى لاتتطلب – فى الغالب – توافر مهارات أو مؤهلات فنية وعلمية معينة ، ومن الطبيعى أن يترتب على انخراط نسبة كبيرة من سكان المنطقة فى تلك الأعمال انخفاض دخول الأسر بالمنطقة ، وهذا ما أكدته البيانات المسحية من أن ما يقرب من ثلث سكان المنطقة تتراوح دخولهم مابين ١٠٠ و ٢٠٠ جنيه شهريا ، وأقل من ربع سكان المنطقة لاتتجاوز دخولهم ٤٠٠ جنيه شهريا ، ومن المنطقى أن ينخفض نصيب الفرد من الدخل الأسرى مع زيادة عدد أفراد الأسرة .

وقد لوحظ ارتفاع نسبة من يعملون خارج المنطقة ، ورغبة أكثر من نصف سكان المنطقة فى العمل خارج منطقة زينهم ، وإن كانوا يفضلون العمل بمناطق قريبة لاتبعد كثيرا عن محل إقامتهم .

وفيما يتعلق بالمسكن وخصائصه ، أوضحت بيانات المسح طول مدة الإقامة بالمسكن حيث بلغت ١٦ عاما فى المتوسط بقيمة إيجارية لاتتجاوز ٢ - ٣ جنيهات شهريا ، مما يستدعى مراعاته عند تحديد القيمة الإيجارية للمساكن الجديدة التى سوف يتم نقلهم إليها ، مع الأخذ فى الاعتبار أن متوسط قيمة الإيجار التى اقترحها السكان للسكن الجديد قد بلغت ٣٥ جنيها شهريا فى المتوسط . وقد بلغ عدد حجرات المسكن ٢ر٢ غرفة فى المتوسط ، ولكن بمساحات ضيقة ، حيث بلغت مساحة المسكن حوالى ٢ر٣م٢ فى المتوسط ، مع وضوح إجراء التعديلات فى المسكن من أسقف وحوائط وأرضيات ، وكذلك إضافة مساحات من خارج المسكن وتعديل التقسيم الداخلى ، وفى المقابل بلغت متوسط المساحة المرغوب فيها للسكن الجديد ٩ر٦٢ مترا مربعا .

وعلى ضوء ما انتهت إليه الدراسة ، اقترحت مجموعة من التوصيات يتعلق شق منها ببنية المجتمع ، ويتعلق الشق الثانى ببرامج التنمية الاجتماعية بالمنطقة .

وقد تناولت التوصيات الخاصة ببنية المجتمع ضرورة إزالة المنطقة الأولى ، وإعادة تسكين قاطنيها ، ويفضل فى نفس المنطقة . أما على مستوى المناطق الثلاث ، فقد أوصى بالعمل على توفير الكهرباء مما يساهم فى زيادة أوقات العمل واختفاد ممارسة الأنشطة الممنوعة ، وكذلك العمل على توفير خدمات الصرف الصحى ومياه الشرب وتطوير ماهو قائم منها لرفع المستوى الصحى للسكان ، وكذلك تشديد الرقابة على عمليات البناء والتوسع منعا لتفاقم مشاكل تنظيم المنطقة . وتوسيع الشوارع فى المنطقتين الثانية والثالثة حتى يمكن توصيل الخدمات إليها ، وتطوير مساكن الإيواء وإزالة الأكشاك الحكومية المكونة من غرفة واحدة ، وإزالة مقلب الزبالة بجوار المنطقة .

أما التوصيات الخاصة ببرامج التنمية الاجتماعية ، فقد تضمنت العمل على توفير فرص عمل إضافية للشباب وأرباب الأسر بالمنطقة لاستغلال طاقاتهم المهدرة ، وإبعادهم عن سبل الانحراف ، كذلك العمل على إعادة تأهيل سكان المنطقة وتدريبهم على أعمال جديدة تدر دخلا مناسبا لهم ، والعمل على تفعيل دور الجمعيات الأهلية ودور العبادة فى تقديم المساعدة للسكان من أجل رفع مستوى معيشتهم ، سواء بتقديم المساعدات المادية ، أو برامج للتوعية والتنمية ، مع التركيز على معاونة النساء والفتيات على القيام ببعض الأعمال البسيطة داخل المسكن بما يحقق دخلا للأسرة يعينها على تلبية احتياجاتهم المعيشية ، إلى جانب الاهتمام بتوفير الخدمات التعليمية للحد من التسرب الدراسى ، ورفع المستوى الثقافى والمهنى لسكان المنطقة .

ويمكن فى إطار تلك التوصيات بلورة مشروع شامل لتطوير المنطقة ورفع مستويات الصحة العامة بها ، وتوفير بيئة أكثر أمانا للسكان ، حيث يتضمن المشروع أبعادا مختلفة تتلاءم مع أوضاع وظروف وخصائص كل منطقة من حيث *الإزالة* ، أو *التطوير* فى إطار قدرات وإمكانات الدولة ومساهمات القطاع الخاص ، والجمعيات الأهلية ، وأهالى المنطقة أنفسهم .

(١٦-٥) عشش الشرابية *

فى إطار الدراسة الشاملة للعشوائيات ، اختيرت منطقة عشش الشرابية مجالا للدراسة كنموذج لنمط «الإسكان الجوازى» ، والذى يمثل نمطا مميزا ومتفردا للعشوائيات ، وتضم منطقة الدراسة عشش مظلوم القديمة ، وعشش مظلوم الجديدة ، والعشش الواقعة بجوار مستشفى «جيهان السادات» ، وبجوار مكتب الصحة . ونظرا لتفرد نمط سكنى العشش بسمات خاصة كان لابد من دراستها دراسة متعمقة تكشف عن نوعية الحياة فى تلك المجتمعات بما تشمله من أساليب التفاعل وآليات التكيف مع الواقع والبيئة المحيطة ، وطبيعة المشكلات التى تعانى منها ، وتصورات قاطنيها عن إمكانات الحل ، ومن ثم كان أسلوب «دراسة الحالة» هو أنسب الأساليب المقترحة للحصول على البيانات المراد تحليلها ، وحتى يتسنى اختيار أكثر الحالات تمثيلا لأسر المنطقة ، كان من الضرورى إجراء حصر شامل لكل أسر العشش الموجودة بالمنطقة ،

* الدراسة حاليا فى مرحلة استخراج النتائج وإعداد التقرير النهائى .

حيث صممت «استمارة حصر» تتضمن بيانات عن كل أفراد الأسرة المعيشية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك أوضاعهم العملية بشئ من التفصيل ، إلى جانب بيانات عن المسكن ومساحته واستخداماته ، والدخل الشهرى للأسرة ، والوفيات خلال عام فى الأسرة .

وقد أسفر الحصر عن رصد خصائص كل الأسر المقيمة بالعشش بما يسمح باختيار عينة أساسية ، وعينة أخرى بديلة تمثل أنماطا متباينة من الأسر فى ضوء متغيرات متعددة شملت : حجم الأسرة ، ونوع رب الأسرة ، ومحل الإقامة ، وعدد سنوات الإقامة بالمنطقة ، والحالة التعليمية والمهنية ، وعدد الغرف ، وإجمالى دخل الأسرة .

وقد أجريت دراسات الحالة لعدد (٣٥) حالة ، يمثلون ١٠٪ من حجم الأسر المقيمة بالمنطقة .

وقد تضمن دليل دراسة الحالة (التى تمت عن طريق المقابلة المتعمقة) العديد من القضايا تتعلق بتاريخ نشأة المنطقة ، وخصائص السكن السابق لسكان العشش ، والسكن الحالى الذى يقيمون فيه . أما فى مجال العلاقات الاجتماعية ، فقد كان التركيز على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة ، والعلاقات القرابية والتنشئة الاجتماعية ، ودور الأم ، إلى جانب علاقات الجيرة ، كما تناول الدليل أيضا قضية الدور الاقتصادى للمرأة فى الأسرة المعيشية ، بالإضافة إلى النشاط الأهلى بالمنطقة ، والمساعدات الخاصة التى تقدم للأهالى ، فضلا عن دراسة العلاقة بين الدخل ومصادره وبنود إنفاقه ، وكذلك العلاقة بين الصحة والبيئة فى المنطقة ، وأساليب العلاج التى يلجأ إليها الأهالى ، سواء الرسمى منها (الطبى) ، أو غير الرسمى (الشعبى) .

كما اهتم الدليل - أيضا - برصد أبعاد المشاركة السياسية ، واتجاهات سكان المنطقة نحو بعض القضايا المجتمعية كقضية التعليم والتسرب ، وتنظيم الأسرة والبطالة ، والإسكان ، والفقر وأسبابه ، ومظاهره ، وكيفية مواجهته .

(١٦-٦) خاتمــة

تمثل تلك الدراسات الأربع التى أنجزت فى إطار برنامج بحوث العشوائيات فى المجتمع المصرى نماذج لأنماط متباينة من المناطق العشوائية ، حيث تمثل كل منها نمطا مميزا للعشوائيات ، إذ تجسد منطقة الحوتية نمط النويات الريفية داخل المناطق الحضرية المخططة ، والتى ظهرت نتيجة لحركة الالتحام البسيط بين الكتلة العمرانية العشوائية ، والمدينة التى نمت فى اتجاهها فى سياق مخطط من جميع الاتجاهات ، فأصبحت تلك النويات تشكل جزرا عشوائية وسط العمران الحضرى .

أما منشأة ناصر ، فتشير إلى تلك المناطق العشوائية التى ظهرت بوضع اليد فى غيبة من الرقابة على أراضى الدولة ، واتباع سياسة إقرار الأمر الواقع .

وعلى صعيد آخر تشكل عشوائيات زينهم الإسكان الرسمى الذى تتولى الدولة إقامته فى صورة مساكن وأكشاك للإيواء ، والذى يتحول بمرور الوقت ، وبفعل عوامل متعددة تتعلق بنوعية الحياة لسكان تلك المناطق وآليات التكيف مع الواقع البيئى ، إلى مناطق عشوائية .

وفى ذات الوقت تمثل عشش الشرابية نمطا فرديا ومميزا للإسكان العشوائى الذى يقام بدافع الرغبة فى توفير مأوى ، ولاتراعى فيه أية اعتبارات ، فهو مشيد بواسطة فئات غير قادرة على السكن فى أى مكان .

وإذا كانت تلك الدراسات قد جسدت بعضا من أنماط المناطق العشوائية فى القاهرة الكبرى ، إلا أن هناك العديد من الأنماط الأخرى يهدف هذا المشروع البحثى إلى رصدها وتحديد سماتها وخصائصها ليس فى القاهرة الكبرى وحدها ، بل على مستوى حضر مصر وريفها أيضا تحقيقا لهدف أشمل يسعى لتنميط المناطق العشوائية طبقا لمعايير منضبطة ونابعة من الدراسة الواقعية لتلك المناطق ، إذ يعد هذا التنميط نقطة البداية على طريق التشخيص الجيد لأبعاد ظاهرة العشوائيات ، والذى يعد بدوره إحدى الآليات الفاعلة فى اقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها .

إن الفرصة لدراسة العشوائيات بشكل علمى أملا فى مواجهتها سانحة هذه الأيام بصورة أفضل من ذى قبل ، حيث كانت تتنازعها فيما مضى هيئات وقطاعات مختلفة ، فأصبحت الآن تدار بواسطة جهة واحدة مختصة تتولى كافة مسئولية العشوائيات ، وهى وزارة التنمية المحلية التى جعلت من أهم اختصاصاتها ومسئولياتها فى آن واحد ، دراسة ظاهرة العشوائيات وأحوال ساكنيها بهدف التطوير للمناطق ، والارتقاء بالبشر ، وذلك على مستوى جميع محافظات مصر حضرا وريفا .

البحث السابع عشر : بعض خصائص سكان العشوائيات السكنية بمدن محافظة البحيرة

أ . د محمد علي بهجت الفاضلي

د . محمود عبد الحميد حمدي

مقدمة :

طرأت على مصر منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات سياسية شاملة أهمها ثورة ١٩٥٢ ، ولازالت تلك التغيرات تحدث أصداء واسعة النطاق على كل المستويات . وصاحب الثورة تغيرات فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى الإقليمي أو المحلى . فشهدت البلاد نمواً هائلاً فى قطاعى الخدمات والصناعة . ولكن هذا النمو لم يكن متوازناً على المستوى الإقليمي وبصفة خاصة على مستوى الريف والمدن . وكان من أهم النتائج التى ترتبت على عدم التوازن هو مزيد من الاهتمام بالمدن الكبرى ممثلة فى العاصمة الوطنية والعواصم الإقليمية للمحافظات، فى وقت لم تلق فيه المدن المحلية والمراكز العمرانية الريفية - خاصة التقليدية منها - اهتماماً مماثلاً وترتب على ذلك تدنى ملحوظ فى الخدمات العامة بالريف وخاصة التعليم والصحة وتأخر جهود تنمية الصناعات الحرفية والبسيطة القائمة فى المدن المحلية وفى القرى .

وترتب على ذلك اتجاه قوى لحركة سكانية هائلة تمثلت فى الهجرة من القرية إلى المدينة مع زيادة عوامل الطرد من الريف وعوامل الجذب فى المدن خاصة بالنسبة لتوافر فرص العمل والمهن المرتبطة بالصناعة والخدمات والتى لاتحتاج إلى مهارات خاصة . وجاء ذلك مصاحباً لارتفاع مستوى الدخل النقدى للمهاجرين من الريف إلى المدينة دون أن يقابل ذلك فرصاً حقيقية للعمل أو الإسكان وقد أسفرت الهجرة الريفية خاصة مع تحسن وسائل المواصلات وطرق النقل بين القرية والمدينة فلم تعد القرى أماكن منعزلة تنزوى بعيداً عن العاصمة الإقليمية وتحولت المدن تبعاً لذلك إلى اقطاب

(*) أستاذ الجغرافيا البشرية عميد كلية آداب دمنهور

(**) مدرس الاجتماع الحضرى بكلية آداب دمنهور

تزداد جاذبيتها مع الازدياد فى توفير التسهيلات الحضرية وأصبحت مكاناً لإقامة ملاك الأراضى الزراعية الواسعة ، وزادت أجور العمالة الزراعية تبعا لندرتها مع نشاط الهجرة إلى المدن ولم يصاحب ذلك اهتماماً بقطاع الإسكان . فظهرت بذلك العشوائيات السكنية التى يزيد انتشارها مع مرور الزمن وفى كثير من الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن مصر بها :

٢٣,٥٪ من السكان يعيشون فى مستوى عال من الفقر .

٤٦,٠٪ يعيشون فى مسكن لايزيد عن غرفة واحدة .

٧-٨ أسرة يعيشون فى غرفة واحدة .

٧٩٪ من الأطفال المشردين ليس لديهم أى شكل من أشكال المأوى .

٢٢٪ من هؤلاء لم يتلقوا أى بنوع من التعليم والتدريب .

ومن ثم يتعين إعداد خطة شاملة لتحسين أو إزالة المناطق العشوائية وفق مراحل متدرجة . من هنا أيضا تكمن أهمية الدراسة الحالية التى تهدف إلى تحليل أبعاد الظاهرة وتحديد عواملها ونتائجها .

وقد اعتمدت الدراسة الحالية أساسًا على المنهج الوصفى التاريخى الذى يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات الدقيقة عن طبيعة الظاهرة المدونة ، وتعمق أبعادها من خلال التعرف على السياق المجتمعى الحالى والماضى فى الفترات الماضية ، بهدف الوقوف على طبيعة التطورات والتفاعلات التى مرت بها أبعاد ومكونات الظاهرة وخصائصها حتى تبلورت فى وضعها وشكلها الراهن .

وكان من الطبيعى أن يحدد المنهج المستخدم طريقة البحث كأسلوب يمكن من خلاله تنفيذ البحث لذا فقد تم اختيار المسح الاجتماعى بالعينة لإجراء الدراسة بطريقة متأنية ومتعمقة لتوفير قدر أكبر من شروط النجاح لعملية الحصول على البيانات والمعلومات من مصادرها الميدانية الرئيسية والتى تمثلت فى مناطق الإسكان العشوائى بمدن محافظة البحيرة كما اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان والمقابلة كأداتين رئيسيتين لجمع البيانات من جمهور البحث مع اللجوء إلى المقابلات الحرة المفتوحة مع الاعتماد كذلك على السجلات الحكومية الخاصة بالبيانات المتعلقة بمناطق العشوائيات وعدد سكانها وتكوينهم النوعى والمهنى والعمرى .

وقد اعتمدت الدراسة على عينة لسكان المناطق العشوائية بلغت ٤٥٠ مفردة فى مدن محافظة البحيرة .

(١٧-١) مداخل دراسة النمو الحضرى والعوامل المؤثرة فيه

الموضوع وأهميته :-

يتزايد الاهتمام فى الوقت الحالى فى غالبية مجتمعات العالم بدراسة المناطق العشوائية RANDUM AREAS أو غير المخططة ، وبحيث أصبح اهتمام الباحثين والمسئولين عن السياسات ينصب على محاولة تعمق وفهم طبيعة هذه المناطق وتناولها بالدراسة والتحليل من ناحية ، والعمل على توضيح وإظهار الأسباب التى تؤدى إلى ظهورها وبيان ماتنطوى عليه من أبعاد اجتماعية واقتصادية من جهة أخرى .

ولاشك أن مادعى إلى زيادة الاهتمام بالظاهرة ومحاولة تحليل بمضمونها هى تلك الآثار والنتائج ذات المغزى التى أصبحت تترتب عليها وتتفاقم يوماً بعد يوم ، بما يمثله ذلك من خطورة كبيرة على المدن والمجتمعات التى توجد فيها . وهو ماجعل الظاهرة تشكل أولوية فائقة وملحة من حيث الأهمية فيما يتعلق بدراستها وتحديد أبعادها المختلفة والمتشابكة وذلك على أمل تطوير وفهماً اشمل وادق بغية التوصل إلى حلول عاجلة وحاسمة .

المفاهيم المستخدمة :

البحث فى المعنى اللغوى لكلمة عشوائية RANDUM أو متخلفة ومغلقة SLUMS تعنى النمو العشوائى والذى يعبر عن التخبط والتمرد على المعايير الاجتماعية والعمرانية والبيئية التى يفترض أن يخضع لها أى تخطيط سليم .

هذا وتتعدد المحاولات المبذولة لتعريف النمو العشوائى غير المخطط وفق المفاهيم الاجتماعية والعمرانية والبيئية باختلاف منظور كل من هذه العلوم ومجال اهتمامها ، فعلى حين أن النمو العشوائى أو غير المخطط يعرف على أنه نمو مجتمعات أو مبانى أو إنشاءات لاتتوافق أو تنسجم مع النسيج المعمارى للمجتمعات التى تنمو داخلها أو حولها دونما ضبط وبالمخالفة مع المخطط العام لهذه المجتمعات وبمايتعارض مع الاتجاهات الطبيعية لنموها وامتدادها ، إلا أن تعريفات أخرى تؤكد أن الأحياء العشوائية تنتشر فى الأغلب فى مساحات مفتوحة وعلى أطراف خارج المدن وبدون تخطيط .

إما بالنسبة لحالة مصر ، فقد شهدت مشكلة المناطق غير المخططة ، فيها تفاقماً خطيرا خلال العشرين سنة الماضية وذلك بسبب ماارتبط بها من آثار ، ونتائج خطيرة

وبصفة خاصة ذلك الجانب منها الذى أخذ طابعاً سياسياً مما زاد من حدة المشاكل على الرغم من أثره فى توجيه الاهتمام لها وإخضاعها للدراسة والتحليل .

ومع الزيادة المضطردة فى أعداد السكان بنسبة نمو عالية وزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر ، وفى ظل الأزمات والمشكلات الاقتصادية التى واجهها المجتمع المصرى خاصة منذ فترة السبعينيات ، فقد ترتب عليه زيادة الأعباء الواقعة على كاهل المدينة ، ومع الأخذ فى الاعتبار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى قد أخذت المناطق العشوائية غير المخططة فى الزحف والانتشار ، سواء على مستوى المراكز الحضرية والمدن أو المناطق الريفية فى أنحاء مصر حيث كان للمدن الكبرى (القاهرة والإسكندرية) النصيب الأكبر وذلك باعتبارها مراكز الجذب الأقوى . ومع انتشار وتفاقم الظاهرة وقد شكلت معظم هذه المناطق العشوائية ذات الأوضاع المعيشية البالغة السوء والتدهور مركزًا لكثير من الفئات الساخطة على المجتمع والتى أصبحت بالفعل ومنذ السبعينات تشكل خطراً سياسيًا أكيداً على النظام ، حيث أوضحت دراسات وبحوث عديدة حول هذا الموضوع أن نسبة كبيرة من فئات السكان – وخاصة الشباب – منهم ممن ينتهجون أساليب العنف والتطرف ينحدر معظمهم من المناطق العشوائية وهؤلاء جميعا ينخرطون فى صفوف الجماعات الدينية المتطرفة التى تبرر بطرق شتى استخدام العنف والتطرف بهدف إحداث تغيرات فى المجتمع .

وهذا وقد ساعد على تفاقم ظاهرة العشوائيات مشكلة أخرى مرتبطة بها ألا وهى « مساكن الإيواء والتى انتشرت فى الفترة الأخيرة من قبل الحكومة لمن تنهار مساكنهم أو تهدم لمقتضيات توسعة الشوارع أو بناء الكبارى أو بسبب قدم هذه المنازل أو نتيجة تشرد الكثيرين بسبب وقوع الزلازل والتى أصبحت مصر تدخل فى نطاقها .

من ناحية أخرى فإن المناطق العشوائية والتي غالبًا ماتقام على أطراف المدن تشكل مجتمعات خاصة ذات ثقافة مختلفة وغالبا ماتضم بؤرا لمعتادى الإجرام والإنحراف مثل المدمنين والمجرمين والهاربين من العدالة . حيث يستقرون فى أماكن تحول طبيعتها البيئية والجغرافية ودون وصول مسئولى الأمن إليها ، هذا بالإضافة إلى عدم توفر الخدمات الإنسانية فيها من مياه نظيفة وكهرباء وصرف صحى وخدمات

أخرى هامة كالصحة والرعاية الاجتماعية وهو مايجعل من هذه المناطق فى نهاية الأمر بمثابة كردونات مختلفة تحيط بالمدينة وتشكل أحزمة خطيرة تحيط بها .

وفى أحدث الدراسات الرقابية التى أجريت فقد تبين أن عدد المناطق العشوائية في مصر قد وصل إلى ١٠٣٤ منطقة عشوائية تشغل مساحة ٣٤٤ كيلو متر مربعاً - ويسكنها ٤٦٪ من إجمالى سكان المناطق الحضرية .

ونظرا لتفاقم الظاهرة وتهديدها للاستقرار الاجتماعى فى المجتمع عامة فقد أصبحت معظم أجهزة الحكومة توليها المزيد من الأهتمام من خلال وضع خطط عاجلة وآجلة للحل . فأصبحت تلك المناطق الآن تصل إليها خطوط المياه والكهرباء والطرق ومختلف المرافق الأخرى .

كما أصبح الاهتمام يوجه نحو وضع تصور واضح للتخطيط العمرانى على مستوى الدولة حيث يجب أولاً إعادة توزيع السكان على أرض الدولة من خلال التنمية الإقليمية المتكافئة ، وثانيا وقف نمو العاصمة أوالمدن العواصم الإقليمية وتنمية وإنشاء مدن أخرى متوسطة تنافسها .

كذلك فقد أقدمت الحكومة أيضًا على إتباع سياسة تمويل الإسكان التعاونى والشعبى وتشجيعه .

وتدل الأرقام والإحصاءات على أن الجهات الحكومية فى مصر توجه اهتمامًا كبيرًا للمشكلة وتبذل كثيرًا من الجهد لحل مشاكل المناطق العشوائية وتطويرها حيث تبين أن حجم الاعتمادات التى تم انفاقها على تطوير المناطق العشوائية خلال السنوات الخمس الماضية (٩٤ - ٩٩) بلغت ٤ مليارات جنيه انفقت على عمليات النظافة والرصف والإنارة والتجميل بحيث تركز ذلك فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية . كما تم خلال العام ٩٩ / ٢٠٠٠ اعتماد مليار جنيه لتطوير ١١٧ منطقة عشوائية فى القاهرة والجيزة .

ذلك أنه بالنسبة لمحافظة القاهرة التى يوجد بها ٨١ منطقة عشوائية فإن ٦٨ منها قابلة للتطوير حيث يتم إعادة تخطيطها ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية فى حين أن ١٢ منطقة عشوائية غير قابلة للتطوير وينبغى إزالتها ونقل سكانها إلى مناطق سكنية جديدة ، وتتركز المناطق العشوائية القابلة للتطوير فى جنوب القاهرة حيث يبلغ عددها ٣٢ منطقة .

وتوضح الإحصاءات أن جهداً كبيراً قد بذل فيما يتعلق بتطوير الصرف الصحى فى أن توصيل مياه الشرب النظيفة لم يتم إلا لست مناطق فقط . وكما كانت المحاولات الحكومية فى مصر وخططها المستقبلية ضماناً لعدم ظهور عشوائيات جديدة ؛ فإنه توجد مخططات لتوفير الاراضى المزودة بالمرافق فى المدن والمجتمعات الجديدة ، كما تم إجراء دراسة شاملة على مستوى مصر كلها لتحديد أماكن التجمعات السكنية المطلوبة مستقبلاً كما يتم التخطيط لإنشاء ٤٤ مدينة جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية حتى عام ٢٠١٧ تستوعب ١٢ مليون مواطن بحيث تكون بعيدة عن المناطق الصالحة للزراعة والوعرة والمعرضة للسيول أو التى تعوق تربتها عمليات البناء . كما يتضمن التخطيط كذلك خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٠٠ -٢٠٠٣ إقامة ٢٠٠ تجمع سكنى بتكلفة ٥٠ مليون جنيه .

وفى تجربة أخرى لهيئة الأوقاف لمواجهة العشوائيات والتعديات الموجودة بمناطق عديدة تقوم الهيئة بتنفيذ مشروع يقوم خلاله سكان العشوائيات بشراء هذه الأراضى بسعر ٣٠٠ جنيه للمتر ، ويتم بيعها للمقيمين عليها دون إجراء مزادات لضمان عدم ارتفاع أسعارها وتهدف هذه المشروعات إلى القضاء على العشش والعزب وإعادة بناء المنازل بطريقة تتفق مع الحياة الآدمية اللائقة ، كما تقوم الهيئة بنقل السكان من المناطق غير القابلة للتطوير إلى مناطق أخرى صالحة للسكن .

كذلك فبالنسبة لمحافظة الجيزة تبذل جهود كبيرة لمواجهه العشوائيات التى يبلغ عددها ٣٦ منطقة عشوائية يبلغ سكانها مليوناً ومائتين وخمسين ألف نسمة . وقد تم إنشاء ثلاث محطات كبرى للصرف الصحى لاستيعاب احتياجات المناطق العشوائية وإنشاء وتطوير المدارس بها وإجراء عملية الرصف والإنارة والنظافة والتخطيط العمرانى والتجميل وتبذل محاولات عديدة عن مياه الشرب النقية لهذه المناطق التى تعانى من تلوث مياه الشرب ، كما تبذل جهود لتطوير الخدمات الصحية من خلال دعم وتطوير المستشفيات العامة الحكومية القريب المناطق والتى قد يستفيد منها سكان المناطق العشوائية ، وكذلك تطوير عدد من المستشفيات القروية والوحدات الصحية .

(١٧-٢) الخصائص الاجتماعية والديموجرافية للمناطق العشوائية بمحافظة البحيرة

(نتائج الدراسة الميدانية)

(١٧-٢-١) : طبيعة التوزيع الجغرافي والإدارى :

تتوزع المناطق العشوائية غير المخططة بمحافظة البحيرة فيما بين ثلاثة عشرة مركزًا ومدينة بها ، ويعد النشاط الرئيسى فى معظم هذه المناطق هو الزراعة ؛ حيث أن غالبيتها تأخذ طابعاً ريفيًا وتقع فى مناطق الأطراف بين الريف والحضر ، وتتميز شوارع المناطق العشوائية بالضيق وعدم الاتساع وقلة التنظيم (حيث يتروواح مابين ٣-٤ أمتار) حيث أنها ظهرت فى غيبة من التخطيط العمرانى ، وتتفاوت ارتفاعات المنازل المتلاصقة والتي كان معظمها فى الأغلب لايراعى قواعد البناء والتشييد الصحيحة أو مبادىء الصحة العامة حيث تكون غير صحية لاتتوافر بها الاضاءة الطبيعية والتهوية السليمة مما يعتبر من أهم العوامل التى تؤدى إلى شيوع وانتشار الأمراض ، وتعتبر الكثافة السكانية المرتفعة من أهم السمات الديموجرافية التي تميز مناطق العشوائيات خاصة إذا ماأخذنا فى الاعتبار محدودية المساحة الكلية لهذه المناطق ويمكن خلال الجدول (١٠٥) أن نتعرف على توزيع المناطق العشوائية بمراكز محافظة البحيرة .

جدول رقم (١٠٥)

المناطق العشوائية بمحافظة البحيرة

المدينة	عدد المناطق العشوائية بها	المدينة	عدد المناطق العشوائية بها
دمنهور	١٦	أبو حمص	٨
شبراخيت	٥	ايتاى البارود	٢
رشيد	٥	وادى النطرون	١
أبو المطامير	١٠	المحمودية	٣
حوش عيسى	٦	الرحمانية	٦
أدكو	٦	كوم حمادة	٩
كفر الدوار	٤		

وقد دلت شواهد وملاحظات الدراسة الميدانية لمناطق العشوائيات بمحافظة البحيرة ، عن تشابه بعض السمات والخصائص العامة التى تجمع بين معظم تلك المناطق ، كما أن الشوارع والطرق فى هذه المناطق تتسم بالضيق وعدم التخطيط كما أنها غير مرصوفة . وبالنسبة للمساكن فقد تم بناؤها من مواد مختلفة من الطوب الأحمر أو اللبن أو الطين أو الصفيح ومعظمها تم بناء السقف فيه من الخشب أو البوص والصفيح . مع وجود بعض المناطق ينتشر فيها سكان العشش التى بنيت من البوص والسعف وفروع الأشجار وهى تتركز فى مركز أبو المطامير ، وتتميز تلك العشش بسوء حالتها وعدم صلاحيتها للسكن ويقطنها مواطنون فلسطينين قدموا إلى مصر واستقروا فيها منذ عام ١٩٤٨ ، وهى لايتوافر فيها كذلك خدمات الكهرباء والمياه النقية حيث يقوم السكان بجلبها من المدارس الحكومية والمنازل المجاورة وكثيراً ماكانت مساكن المنطقة العشوائية تلاصق المقابر ويتجاور سكانها مع الأموات (حالة المحمودية) .

ويتسم المستوى المعيشى فى المناطق العشوائية بمحافظة البحيرة بالتدنى بسبب إنخفاض الدخل وتدهور الأحوال المعيشية ، وهو ما يؤدى إلى وضوح مظاهر الفقر وإنعكاس ذلك فى مختلف أوجه الحياة اليومية المعيشية . يلاحظ أيضاً فى هذه المناطق زيادة التكدس السكانى ويرتفع معدل التزاحم على الوحدة السكنية ، حيث تعيش فى كثير من الأحيان أكثر من أسرة يعيشون فى الوحدة السكنية الواحدة ، وهو ما يؤدى إلى أشتراكهم فى المعيشة وبورات المياه بما يتبع ذلك من أوجه وصور شتى للمعاناه . وخاصة وأن معظم المساكن غالبا ماتتكون من غرفة واحده ويرجع ذلك دون شك إلى كبر حجم الأسرة بسبب زيادة نسبة الإنجاب وكثرة المواليد .

(١٧-٢-٢) : الخصائص الديموجرافية والسكانية :

١ - الحالة الزواجية :

دلت خصائص الدراسة المختارة فى المناطق العشوائية المختلفة بمدن محافظة البحيرة فيما يتعلق بالحالة الزواجية أن عدد الأفراد غير المتزوجين يبلغ ٤٠ فرداً من جملة ٤٢٤ مفردة بنسبة ٩,٥٪ حيث لم يبين ٧٦ مبحوثا موقفهم ، بحيث تتراوح هذه النسبة مابين فئة العزاب الذين لم يتزوجوا من قبل أو المترملين والمطلقين ، هذا فى حين بلغ إجمالى عدد المتزوجين من زوجة واحدة ٣٤٠ مبحوثا بنسبة ٨٠٪ من جملة أفراد العينة وتلك هى الفئة الغالبة والسائدة بين عينة الدراسة والتى تتحمل عبء إعالة

الأسر التى ينتمون إليها ، فى حين بلغ عدد المتزوجين بزوجتين ٤١ فرداً بنسبة ١٠٪ من جملتهم بالعينة فى حين بلغ عدد المتزوجين من ثلاث زوجات ٤ أفراد .

ويدل ماسبق على وجود نسبة غير قليلة من أفراد العينة متزوجين بأكثر من زوجة ولديهم أكثر من أسرة – ممايدل على ارتفاع عبء الإعالة لديهم مع وجود اتجاه نحو تعدد الزواج والارتباط بأكثر من زوجة يسود فى المناطق العشوائية والمتخلفة عنه فى المناطق الأخرى .

أما بالنسبة لزواج الابناء فقد بلغت أعلى نسبة لهم بالمناطق العشوائية فى مدينة دمنهور ٥٠٪ تليها إيتاى البارود ٧٥٪ ثم الرحمانية ٤٥٪ فالمحمودية ٤٢٪ ثم الدلنجات ٢٨٪ ، ويمكن ترجمتها على أنها تشكل أسراً تتكون من أربعة أفراد فى المتوسط – فإن ذلك يعد مؤشراً على ارتفاع معدلات الكثافة والضغوط الواقعة على هذه المناطق وارتفاع عبء الإعالة فيها ، خاصة فيما لوأخذنا فى الاعتبار أن معظم هؤلاء الأبناء يتـزوجـون ويقطنون نفس المناطق العـشـوائيـة التى تشـملهـا الدراسـة (الأشكال ١٤٦،١٤٧) .

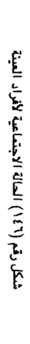
النسبة

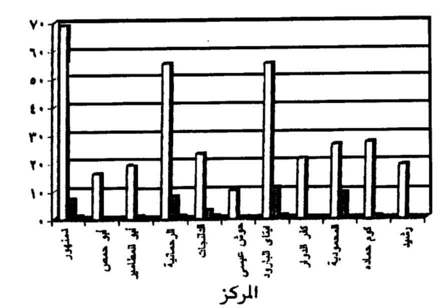
٪١٠٠ ٪٩٠ ٪٨٠ ٪٧٠ ٪٦٠ ٪٥٠ ٪٤٠ ٪٣٠ ٪٢٠ ٪١٠ ٪٠

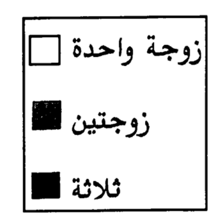
المركز

دمنهور
أبو حمص
أبو المطامير
الرحمانية
الدلنجات
حوش عيسى
ايتاى البارود
كفر الدوار
المحمودية
كوم حماده
رشيد

متزوج
مطلق
أرمل
أعزب


شكل رقم (١٤٦) الحالة الاجتماعية لأفراد العينة





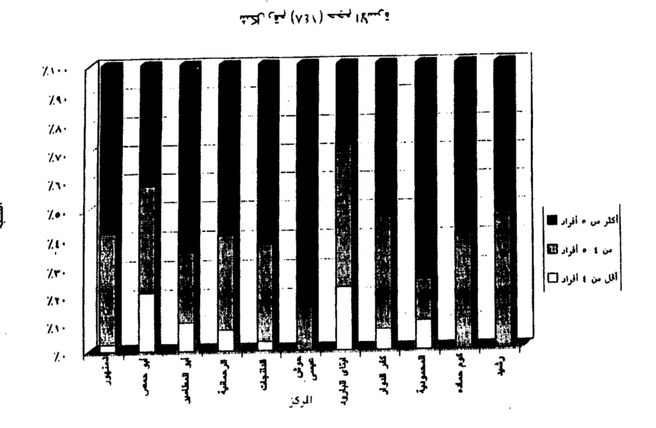
شكل رقم (١٤٧) عدد الزوجات للمتزوجين من أفراد العينة

٢- التكوين الأسرى :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالتركيب الأسرى لأفراد عينة الدراسة المختارة بالمناطق العشوائية بمحافظة البحيرة أن نسبة ٥٦٪ من جملة أفراد العينة لديهم أكثر من ثلاثة أبناء ، مما يعتبر مؤشراً لكبر حجم الاسرة نسبياً فى هذه المناطق حيث يعد ذلك هو الاتجاه الغالب . هذا فى حين بلغت نسبة الأسر التى يتروا‌ح عدد أبنائها من إثنين إلى ثلاثة أبناء ٧ ، ٣٥٪ أما من كان لديهم أبناً واحد فقط ٥,٥٪ فى حين أن نسبة من كانوا بلا أطفال على الاطلاق تبلغ ٥,٢٪ .

ولاشك أن المؤثرات السابقة تدل على كبر حجم الأسر فى المناطق العشوائية بحيث يتركز ذلك أساساً فى مدن دمنهور والرحمانية والمحمودية على التوالى ، هذا مع مايتبع ذلك من افتراض زيادة عبء الإعالة فى هذه المناطق وزيادة حجم الأعباء العائلية الواقعة على رب الأسرة ، خاصة مع افتراض انخفاض نصيب الفرد من الدخل العائلى بسبب كثرة عددها ، وزيادة الضغط الواقع على الخدمات والمرافق فى تلك المناطق والأحياء وهو مايؤدى فى النهاية إلى انخفاض متوسط الدخل الفردى وانخفاض فى المستوى المعيشي لهذه الأسر (شكل ١٤٨، ١٤٩) .

شكل رقم (١٤٨) حجم الأسرة





شكل رقم (١٤٩) حجم الأسرة

(١٧-٣) الأوضاع الاقتصادية والمعيشية :

١ - المهنة والعمل :

أوضحت نتائج ومؤشرات الدراسة الميدانية إن عدد المبحوثين الذين يعملون فى مهنة أو حرف دائماً يبلغ ١٨٠ فرداً من جملة الأفراد الذين شملتهم لعينة وذلك نسبة ٣٦٪ فى حين بلغ عدد الذين يعملون فى أعمال موسمية ٣٣ فرداً بنسبة ٦,٦ ٪ من جملة العينة . أما الذين يعملون باليومية فقد بلغوا ١٤٧ فرد بنسبة ٢٩,٥٪ ، وقد بلغ عدد الأفراد غير القادرين على العمل نهائيًا ٣٩ فردًا بنسبة ٨٪ من إجمالى العينة فى حين وصل عدد أفراد العينة الذين يبحثون عن عمل ٦٢ فرد بنسبة ١٢,٥٪ ويلغ عدد من لايعملون وفى حالة بطالة لسبب أو لآخر ٣٩ مبحوثا بنسبة ٨٪ من إجمالى مفردات العينة . ويمكن من خلال المؤشرات السابقة أن نتبين بعض الحقائق الهامة التى تتعلق بالأوضاع الاقتصادية فى المناطق المتخلفة والعشوائية .

ولعل أهم هذه الحقائق تكمن فى أن نسبة كبيرة تبلغ ٢٨٪ من جملة أفرد العينة لايعملون مطلقًا (فى حالة بحث أو لايعملون مطلقاً) ولايشاركون فى قوة العمل حيث يندرج هؤلاء فى فئة الذين لايعملون أو غير قادرين على العمل أو في حالة بحث عن فرص للعمل ، وهو مايدل على أن نسبة لايستهان بها فى حالة بطالة مع مايمكن أن يعكس ذلك على الحالة الاجتماعية والمعيشية لهم وللأسر التى يتحملون عبء إعالتها .

أما بالنسبة لعمل الأبناء فقد أوضحت شواهد ونتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من الأبناء في هذه المناطق هم من غير العاملين حيث بلغ جملة الأفراد الذين أجابوا عن متغير العمل والمهنة عدد ١٥٢٥ (لم يبين ١٦٩) منهم ٤٧٠ طالب بنسبة ٣٠٪ والأفراد الذين لايعملون ٦٩٣ بنسبة ٤٥,٥٪ ، أى أن نسبة الطلاب والأفراد الذين لايعملون بلغت ١١٦٣ بنسبة ٧٦٪ من جملة الأفراد الذين أوضحوا موقفهم من العمل، هذا فى حين بلغت نسبة العمال فى العينة ١٤٪ والموظفين ٣٪ والحرفيين ٦٪ أى أن نسبة العاملين فى العينة بلغت ٢٣٪ فقط من جملة الأبناء فى الدراسة وذلك مقابل ٧٥٪ طلاب وعاطلين لايقدمون أى إسهام يذكر لقوة العمل وهو مايوضح الطبيعة المميزة لهيكل العمل المتخلف فى المناطق العشوائية والمتخلفة ، ويساعد على انخفاض مستوى المعيشة فيها مع تحمل الفئة القليلة المنتجة عبئًا ضخمًا للإعالة فى هذه المناطق .

٢ - الدخل ومصادره :

أوضح عدداً كبيراً من أفراد مجتمع الدراسة ممن تم إجــراء مــقابلات حرة معهم أو ممن شملتهم العينة معاناتهم من قلة الدخل وعدم كفاية مايحصلون عليه سواء أكان بسبب ضعف الرواتب والأجور التى يتقاضوها أو من آية مصادرأخرى لديهم ويمكن من نتائج وشواهد الدراسة أن نتبين أن ١٢٣ مبحوثا من جملة العاملين بالعينة وعددهم ٣٦٠ فرد يتقاضون راتبًا شهريًا بنسبة ٣٤٪ وأن ٨ أفراد فقط يتقاضى كل منهم أجرا أسبوعيا بنسبة ٢,٢٪ فى حين بلغ الذين يتقاضون أجرًا يوميًا ٦٤ فرداً بنسبة ١٧,٥٪ من جملة العاملين بالعينة وأيضا فقد أجاب ١٦٠ فرداً بأن مصادر الدخل لديهم غير ثابتة ومتغيرة وغير محددة بفترة زمنية معيــنة وقد بلغ هــؤلاء نسبة تصل إلى ٤٤,٥٪ .

أما فيما يتصل بمتغير الدخل للأبناء ، فقد أوضحت النتائج انخفاض مستوى دخولهم إلى حد كبير حيث بلغ من يتقاضون أقل من ثلاث جنيهات يومياً ٢٤٪ ، فى حين بلغت نسبة من يتقاضون من ٣-٥ جنيهات يومياً ٤٤٪ ، أما من كانوا يتقاضون خمسة جنيهات فأكثر يومياً فقد بلغوا ٣١,٥٪ ، ويمكن من خلال هذه المؤشرات استنتاج مستوى دخول أبناء أفراد العينة فى المناطق العشوائية حيث أنه مع افتراض تقاضى الأبناء أعلى معدل من الفئات المشار إليها من قليل فإنه متوسط دخل الفرد لن يتعدى بأى حال ٤ جنيهات يوميا ً أو ١٢٠ جنيهًا شهريا ً وذلك يعد دون شك رقماً منخفضاً للغاية خاصة إذا ماأخذنا فى الاعتبار الارتفاع المستمر فى الأسعار وتزايد الأعباء المعيشية ممايعكس بالتالى آثاراً سلبية على الجوانب الاجتماعية والصحية والثقافية والمعيشية فإنه الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تدنى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان تلك المناطق .

٣ - الصحة والعلاج :

أظهرت نتائج وشواهد الدراسة الميدانية حول الخدمات المتعلقة بالصحة والعلاج وتوافر الأدوية اللازمة والحصول عليها فى المناطق العشوائية بمدن محافظة البحيرة أنه لايزال الاعتماد كبيراً وقوياً على المستشفيات العامة الحكومية نظراً لما تقدمه من خدمات كبيرة وبسبب انخفاض نفقات العلاج فيها أو مجانيتها ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الوعى العام المتصل بالصحة والوقاية ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن

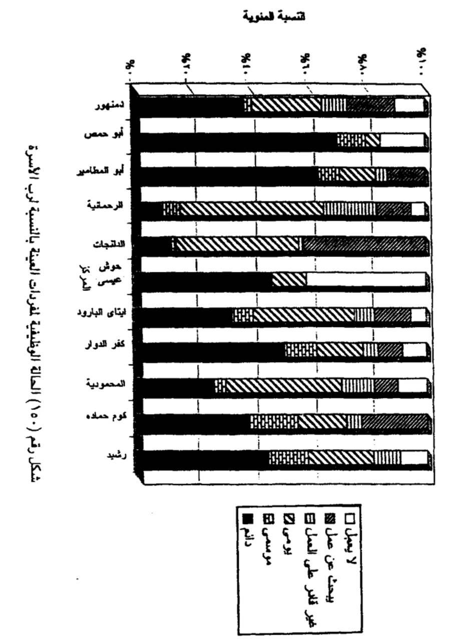
٧٦٪ من جملة أفراد العينة فى بحث المناطق العشوائية يقومون بتطعيم أطفالهم بطريقة منتظمة ودورية ويحرصون علىٰ ذلك ، فى حين يقوم ١٤٪ منهم بطريقة غير منتظمة ، أما من لايقومون بإعطاء الأمصال والتطعيمات للأبناء فلم تتعد نسبتهم ٩٪ من جملة عينة الدراسة .

التعليم :

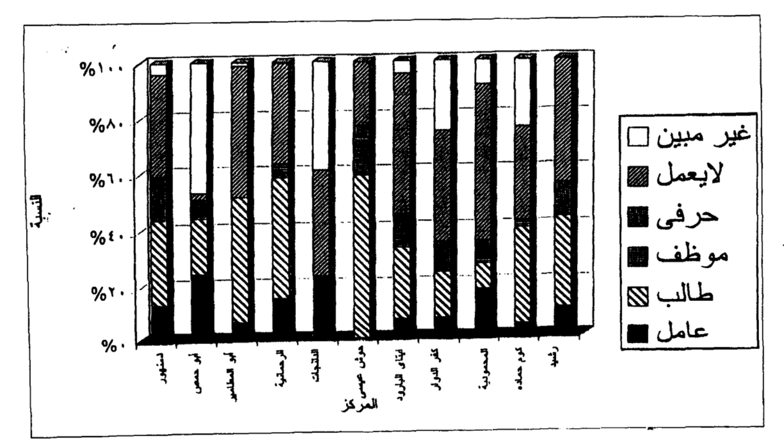
أوضحت الشواهد الميدانية المتعلقة بقياس مستويات التعليم وتوفر المدارس فى المراحل التعليمية المختلفة لأبناء عينة الدراسة من سكان المناطق العشوائية وجود قاعدة عريضة من فصول ومدارس الدراسة القريبة من هذه المناطق بمختلف مدن محافظة البحيرة . وقد اتضح ذلك من البيانات التى تم استخلاصها من الدراسة الميدانية حيث تبين أن ٣٨٪ من أبناء أفرد عينة البحث ملتحقون بالمدارس الابتدائية ، و٢٧,٥٪ فى المراحل الاعدادية ، و٢٢٪ فى المراحل الثانوية المختلفة ، فى حين أن ١٢٪ من أبناء العينة يدرسون فى معاهد أو كليات جامعية ، وهو مايدل على ارتفاع نسبة التعليم فى هذه المناطق رغم الظروف الصعبة التى يكابدها سكان المناطق العشوائية والأمر الذى يؤكد أيضا على ارتفاع الوعى العام والحرص على تعليم الأبناء كإتجاه قوى يسود بين السكان فى هذه المناطق .

من ناحية أخرى أوضحت النتائج نسبة تبلغ ٣٩,٥٪ من الأبناء الذين لايذهبون لمدارس يقومون فعلاً بالعمل فى محاولة لمساعدة أسرهم حيث يدخل هؤلاء ضمن فئة المنقطعين أو المتسربين من التعليم ، فى حين أن نسبة بلغت ٩,٥٪ أعربوا أن أبناءهم لايذهبون لمدارس بسبب عدم استطاعتهم الحصول على مستخرج رسمى بشهادات قيد ميلادهم ، كما أن ٥١٪ ممن لم يذهبوا لمدارس أجابوا بمتغيرات أخرى مختلفة ومتباينة ، وحيث أنهم قد يكونون من الإناث أو ممن يعملون فى أعمال ومهن مختلفة .

وهى كلها متغيرات تكشف عن طبيعة الإطار القيمى والمجتمعى السائد فى هذه المناطق ، غير أنه لم ترجع أية إجابات من أفراد العينة عدم التعليم لقلة المدارس وهو مايؤكد توافر المدارس والخدمات التعليمية المختلفة فى هذه المناطق أو بالقرب منها (الأشكال ١٥٠،١٥١) .



شكل رقم (١٥٠) الحالة الوظيفية لمفردات العينة بالنسبة لرب الأسرة



شكل رقم (١٥١) الحالة الوظيفية للأبناء

* المراجع الأساسية :

(١) أحمد أمين مختار ، التخطيط للحد من النمو العشوائى ، المؤتمر السنوى الأول لتخطيط المدن والأقاليم ، نقابة المهندسين ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٣ .

(٢) فتحى محمد أبو عيانة ، جغرافية العمران ، دراسة تحليلية للقرية والمدينة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ١٧٨ .

(٣) سعيد على قطب على ، المناطق المتخلفة عمرانيًا وتنويرها ، الإسكان العشوائى ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ٢٢٠ .

(٤) محمد الجوهرى ، علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٣

(٥) إسماعيل صبرى عبد الله ، ورقة عمل ، السنة الدولية لإيواء من لامأوى لهم ، المؤتمر الثالث للعلماء المصريين ، ٢٦- ٢٨ إبرايل ١٩٨٧ ، القاهرة ، ص ٤ .

(٦) فتحى محمد أبو عيانة ، السكان والعمران الحضرى ، بحوث تطبيقية فى بعض الأقطار العربية ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٥٨ .

(٧) السيد عبد العاطى السيد ، علم اجتماع القرية بين النظرية والتطبيق ، الجزء الثاني (مشكلات وتطبيقات) ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٥٣٨ .

(8) David T. Herbert and colion j.Thomas, Urban Geography ,Afirst approach , New york , 1982 , P103.

(9) Havolel E. Nottridge , The sociology of Urban living , Routledge & Kegan paul , London and Boston , 1973,P65.

(10) V. F. Costello , Urbanization in the middle East, combridge university press , London , 1977 P27.

(11) J. B. Cullingworth, Problems of and Urban society , volume 111, planning for change , George Allen & Unwin LTD, London , 1973, P40.

(12) HADDON (John) , " local geography in Towns" , philip , 2 nd ed. , 1975

(13) MEIER (R) , " la pauvresité dans les grandesvglle "edition Gramment S.A., Lousance , 1975.

(14) GAZES (G) & DOMINGO (J.) , " Les criteses du secis-developpement , Geopotitique du Tiers- Monde , Breal , Monteuils , 1985.

(15) GOODE (J - D) , " Poverty and Urban places " tn. Urban place and presses, Readings in the anthropology of cities , I wan press , Macmillan publishing co. , London , 1980.

(16) DESAI (A.R.) & DEVADAS-PILLAZ (S.) { editors } " Slums and urbanization " , Bombay , Popular Parkashan , Bombay , 1970.

البحث الثامن عشر
الواقع الاجتماعى للمناطق العشوائية
وسياسات التطوير

د . على عبد الرازق إبراهيم *

(١٨-١) مقدمة

موضوع الدراسة وأهميتها :

تحظى قضية العشوائيات هذه الأيام باهتمام كبير من قبل الساسة ورجال التخطيط والباحثين فى مجالات عديدة . ولعل أوضح دليل على ذلك ، أن وسائل الأعلام أولت هذه القضية اهتماماً خاصاً لم يسبق له مثيل ، وأن الأجهزة التنفيذية والشعبية تضع هذه القضية الآن على رأس اهتمامها ، علاوة علي أن المجتمع من جميع القطاعات والفئات بدأ ينشغل بمشكلاتها وسبل الإرتقاء بها .

والاهتمام بالعشوائيات كانت له مبرراته العديدة أهمها :

١ - تعتبر هذه المناطق تجسيداً حقيقياً وواقعياً للازدواجية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية فى المدن ، تلك الإزدواجية التى تنطوي على أبعاد اجتماعية خطيرة على المدى القصير والبعيد .

٢ - تعتبر العشوائيات من أوضح الأمثلة على تدهور البيئة الحضرية فيزيقياً واجتماعياً ، وبالطبع فإن ذلك له علاقة بقضية تلوث البيئة الحضرية التى تعتبر من أهم القضايا التى تشغل الرأى العام هذه الأيام .

٣ - أصبحت المناطق العشوائية بمثابة القنبلة الموقوتة التى تفتك بالمجتمع باكمله حيث تتزايد فيها حدة القلق والفراغ والتشرد وعدم الاستقرار وكلها تحمل فى طياتها مؤشرات خطيرة لإعاقة جهود التنمية .

* أستاذ علم الاجتماع المساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة المنيا .

٤ – هناك العديد من الشواهد والأدلة على أن المناطق العشوائية أصبحت بؤراً مناسبة للجريمة والمنحرفين والمجرمين والإدمان والمدمنين والإرهاب والمتطرفين ، بل أنها تسهم فى تصدير الفئات المخربة إلى ربوع المجتمع بقطاعاته وفئاته .

٥ – تسهم العشوائيات فى استنزاف موارد الدولة المادية خاصة وأن هناك الآن مليارات الجنيهات التى تخصص سنويا من أجل النهوض بالعشوائيات أو تحسين الأحوال بها .

ولهذه الاعتبارات ، تغيرت السياسات الحكومية وتحول موقف الدولة تحولاً جذرياً من التجاهل والإهمال إلى التعاطف والاهتمام المتزايد ، بل والاعتراف الرسمى بشرعية وجود هذه المناطق والإقرار بأحقيتها فى وصول الخدمات إليها أو إدخال التحسينات المطلوبة ، أو حتى إزالة هذه المناطق وإعادة بنائها إذا تطلب الأمر ذلك . ولأول مرة أدرج للمناطق العشوائية مخصصات مالية فى ميزانية الحكومة وبدأ ينظر إلى خطط تطويرها على أنها من أهم القضايا ذات الأولية فى التخطيط على المستويات المحلية والإقليمية والقومية .

ومع هذا ، فإن سياسة تطوير المناطق العشوائية ليست بالأمر اليسير ، حيث لا تقتصر تلك السياسة -كما يظن البعض – على بناء العمارات السكنية الحديثة أو إدخال المرافق والخدمات (كإمداد المياه أو الكهرباء أو شبكات الصرف الصحى) لأن كل هذه الأمور يمكن تحقيقها بسهولة طالما توافرت الاعتمادات المالية المطلوبة لذلك . والشئ المؤكد أن التحسينات الفيزيقية والمادية – بغض النظر عن تكلفتها المادية – ليست كافية لتنفيذ سياسة فاعلة (شاملة ومتكاملة) لتطوير المناطق العشوائية . فهذه القضية من القضايا الشائكة التى تتأثر بخصوصية هذه المناطق وبخصوصية المقيمين بها من حيث أسلوب الحياة ونمط الثقافة السائدة أو الخلفية الاجتماعية والثقافية . وبمعنى آخر ، فإن الإمتداد السريع للمناطق العشوائية الذى أصبح كالعدوى السرطانية يحتاج إلى تشخيص دقيق وإلى علاج أدق يستند إلى سياسة وقائية وإنمائية تأخذ كل هذه المتغيرات فى الاعتبار .

وعلى ضوء ما تقدم ، تتضح أهمية هذه الدراسة التى تهتم بظاهرة العشوائيات بمدينة المنيا فى محاولة بحثية نظرية و تطبيقية لتحليل هذه الظاهرة من كافة جوانبها وأبعادها ، بقصد التوصل إلى توصيات عملية وإجرائية تساهم فى وضع سياسة فاعلة لتطوير تلك المناطق والارتقاء بها فيزيقياً واقتصادياً واجتماعياً . ولا تقتصر أهمية هذه الدراسة على الأهمية النظرية ، بل تمتد إلى محاولة التدخل الإجرائى لتحسين مستوى الحياة بالمناطق العشوائية وحل مشكلاتها والتقليل من مخاطرها .

ومن الناحية الأكاديمية ، تسهم الدراسة فى إسراء التراث النظري لعلم الاجتماع الحضرى خاصة وأن نتائجها يمكن أن تندرج فى التوجهات النظرية لتخطيط المدن . كما يتوقع أن يكون للدراسة دورا فى التحقق من قصور الاتجاه الإيكولوجى كمدخل أحادى فى التطوير واختبار أهمية الاتجاه التكاملى باعتباره أنسب المداخل وأكثرها فاعلية وذلك بإلقاء الضوء على المتغيرات الاجتماعية التى ينبغى تضمينها فى أى سياسة مقترحة لتطوير المناطق العشوائية .

وخلاصة القول ، فإن الهدف الرئيسى لهذه الدراسة هو اقتراح سياسة تنموية مناسبة للإرتقاء بالمناطق العشوائية بمجتمع البحث (مدينة المنيا) فى ضوء :

١ – الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لسكان المناطق العشوائية ، تلك الخصائص التى يمكن على ضوئها الاستدلال على رؤية واقعية للبدائل التنموية المطروحة .

٢ – رؤية المبحوثين لسياسة التطوير المقترحة وتصوراتهم للظروف والمشكلات السائدة وبالتالى التغيرات المتوقعة والتحسينات المطلوبة .

٣ – استطلاع آراء المبحوثين حول دورهم ومسؤولياتهم تجاه سياسة التطوير مقابل دور الحكومة فى ذلك وكذلك دور الجهود الذاتية وحجم المشاركة الشعبية وصورها .

الإطار المنهجى للدراسة: قبل أن نناقش مشكلة الدراسة ينبغى إلقاء الضوء على مفهوم المناطق العشوائية الذى يحتاج إلى وقفة متأنية لتحديده والوصول إلى تعريف إجرائى مقبول له . فهذا المفهوم يختلط بالعديد من المفاهيم لعل أهمها مفهوم الأحياء الشعبية أو الأحياء المتخلفة " Slums " ويصف هذا المفهوم الأحياء العمرانية الفقيرة التى تتصف بخصائص معينة أبرزها تجاور المساكن والتصاقها وقدمها وتهالكها . وأهم ما يميز الأحياء المتخلفة عن المناطق العشوائية ، أن الأولى تمت وتطورت فى إطار قانونى شرعى عالى عكس المناطق العشوائية التي نشأت فى الأساس نشأة غير قانونية . (١)

وأحيانا أخرى يستخدم مفهوم اصطلاحى آخر وهو " المساكن متدنية المستوى " Sub Standard " والذي لا يختلف اختلافا كثيرا عن مفهوم الأحياء الشعبية ، حيث يشير أيضا إلى الأحياء العمرانية القديمة التى هى دون المستوى المقبول وخاصة من النواحى العمرانية أو الفيزيقية . (٢)

أما مفهوم المناطق العشوائية ، فإنه من المفاهيم التي بدأت تتداول حديثا ومنذ فترة قصيرة ويشير في معناه العام إلى كل أنماط المساكن التى نشأت نشأة غير قانونية أو بطريقة غير مخططة . وتتعدد المسميات التي تطلق على هذه المناطق من دولة لأخرى . ففى الدول الأفريقية عموماً ، يستخدم مفهوم مدن الأكواخ Towns " Shanty " ، وفى دول أمريكا اللاتينية يستخدم مفهوم " Shanty Towns " والذى يشير إلى احتلال الأرض بدون وجه حق أو بوضع اليد . واستبدل بعض الباحثين اصطلاح المناطق الرمادية ، بينما فضل فريق آخر عبارة " الأحياء القصديرية " ، كما فى الجزائر ، وانتشر فى ليبيا لفظ : الأحياء الزنبكية " (٣) .

وفى مصر ، تعرف المناطق العشوائية عموما بأنها النمط من الإسكان الذي ينمو وينتشر في غيبة القوانين وتتم فيه عمليات البناء بأسلوب الجهود الذاتية أو بواسطة وسطاء على أراضى غير قانونية أو بدون استخراج تراخيص البناء أو غير مسجلة عقاريا ، بما فى ذلك الأحياء المتدهورة عمرانيا أو غير المخصصة للسكن وتكون غير مطابقة لاشتراطات البناء والتنفيذ وقواعد الصحة العامة (٤) .

وفى الدراسة الراهنة ، يشمل التعريف الإجرائى للمناطق العشوائية العشش المنتشرة داخل مدينة المنيا (منطقة عشش محفوظ) ومساكن الإيواء التى لحقت بها يد التشويه مما أدى إلى تدهورها بشكل ملحوظ جعلها أقرب إلى العشش . كما يشمل التعريف أيضا المبانى الشعبية المخالفة لكل قواعد التنظيم وأقيمت بدون تراخيص بناء بجانب الأكشاك والخيام المتناثرة هنا وهناك فى هذه الأحياء العشوائية وبالتحديد فى منطقة أبو هلال فى حى جنوب ، ومنطقة عين شمس فى حى غرب بمدينة المنيا .

ووفقا لهذا التعريف تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة فى إلقاء الضوء وإستجلاء الغموض عن زاوية جديدة وجانب مهم فى تطوير المناطق العشوائية وهو الجانب الاجتماعى والإنسانى . وتفترض الدراسة أن سياسة التطوير لا تنفصل مطلقا عن الواقع الاجتماعى لهذه المناطق ، بل إن هذا الواقع – من حيث الظروف العامة والمشكلات القائمة وظروف السكان – هو الذى يشكل أى سياسة مقترحة للتطوير .

وتطرح الدراسة تساؤلاً أساسياً مؤداه:

ما هى السياسات التنموية المناسبة لتطوير المناطق العشوائية بمدينة المنيا ؟ وما الملامح الأساسية لهذه السياسات ؟ وما الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية التى ينبغى مراعتها فى هذه السياسات ؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية ، على النحو التالى :

١ - ما مدى إدراك سكان المناطق العشوائية للمشكلات التى تعانى منها تلك المناطق ؟ وما طبيعة اتجاهاتهم نحوها ودرجة رضاهم عنها ؟

٢ - ما أنسب المداخل التى تحقق الموائمة بين التكلفة المادية والإقتصادية وبين العائد الإجتماعى من تطوير المناطق العشوائية ؟ وما المتغيرات التى يجب تضمينها فى سياسة التطوير ؟

٣ - ما اتجاهات المبحوثين نحو هذه المداخل كالإزالة أو التحسين ؟ وما هى مقترحاتهم التفضيلية فى تنفيذها - كمكان إعادة بناء المناطق ونمط المسكن وعدد الغرف والخدمات أو التحسينات المطلوبة ؟

٤ - ما هى رؤية السكان وتصوراتهم عن دور الحكومة ودورهم فى السياسة المقترحة وما هى وجهة نظرهم فى حجم المشاركة الشعبية وصورها ؟

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات :

يتمثل المحور الرئيسى لهذه الدراسة فى حصر كافة العوامل والمتغيرات التى لها علاقة بسياسة تطوير المناطق العشوائية . ويتطلب ذلك بالتحديد الحصول على معلومات وبيانات وصفية تفصيلية عن المناطق العشوائية والظروف السائدة بهذه المناطق وكذلك البرامج المقترحة للتغيرات المتوقعة أو التحسينات المطلوبة . ولهذا السبب اعتمدت الدراسة على **منهج المسح الاجتماعى** باعتباره أنسب المناهج لطبيعة هذه الدراسة وأفضلها للحصول على البيانات المطلوبة .

ومن ناحية أخرى ، فقد اعتمدت الدراسة على **المنهج المقارن** حيث تمت المقارنة المكانية بين نمطين من المناطق العشوائية وهما نمط العشش بحى جنوب بمدينة المنيا ونمط الأكشاك (بأرض المستشار بحى جنوب ومنطقة عين شمس بحى غرب) وقد تمت المقارنة بقصد توضيح وجوه التشابه والإختلاف بين هذين النمطين من حيث الظروف الإجتماعية والسمات الثقافية والخدمات المتاحة وانعكاس ذلك على رؤية المبحوثين وتصوراتهم للسياسة المناسبة لتطوير المناطق العشوائية .

وبالنسبة لأدوات جمع البيانات ، اعتمدت الدراسة الراهنة على **صحيفة الاستبيان بالمقابلة** وذلك لتناسبها مع مستوى التعليم المنخفض بين سكان هذه المناطق ولضمان

تحقيق مستوى أفضل من استجابة المبحوثين وكذلك للحصول على بيانات ومعلومات أدق . وقد اشتملت صحيفة الاستبيان على عدد من الأسئلة تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية حيث اشتملت على البنود التالية :

* بيانات أساسية تتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين .

* أوضاع المسكن ومشكلاته .

* رؤية المبحوثين فى تطوير المناطق العشوائية .

* تصورات المبحوثين لدورهم ودور الحكومة فى السياسات المقترحة .

هذا ، وقد مر إعداد أداة البحث بعدة خطوات مثل الاطلاع علي التراث النظرى المتعلق بالمناطق العشوائية بمدينة المنيا لتجميع بعض المشاهدات عن طبيعة هذه المناطق وما يجب تضمينه فى هذه الأداة وما الذى يراعى أثناء جمع البيانات . كذلك أجرى اختبار قبلى لصحيفة الإستبيان للتأكد من درجة كفاءتها من حيث الصدق والثبات وكذلك معرفة درجة فهم المبحوثين لها . وقد نتج عن ذلك إعادة النظر فى صياغة بعض الأسئلة وإضافة البعض الآخر وحذف الأسئلة المتكررة أو التى ليس لها دلالة بالنسبة لموضوع البحث . وعلى ضوء هذه الملاحظات ، تم إعداد صحيفة الاستبيان فى شكلها النهائى .

تجدر الإشارة إلى أن الباحث قد استخدم **المقابلة المفتوحة** والحرة التى أجريت بشكل تلقائى مع بعض المبحوثين فى مجتمع الدراسة بعشش محفوظ فى حى جنوب وبعض المقيمين فى الأكشاك في كل من منطقتى أرض المستشار والسلخانة بحى جنوب ومنطق عين شمس بحى غرب . وتمثل المحور الرئيسى لهذه المقابلات فى التعرف على رؤية المبحوثين لأساليب تطوير المناطق العشوائية والمداخل المقترحة ، وبالتحديد معرفة اتجاهاتهم نحو إزلة هذه المناطق ومكان إعادة بنائها وتصوراتهم لدور الحكومة ودورهم فى هذه القضاي .

مجالات البحث : أجريت هذه الدراسة فى مدينة المنيا التى تنفرد بوجود أنماط شاذة من المناطق العشوائية ويتزايد أعداد السكان المضطرين للإقامة بها . تكفى الإشارة إلى أن هذه المدينة تحظي بالنسبة الأكبر من الأكشاك والعشش والخيام على مستوى المحافظة حيث تبلغ هذه النسبة ٣٦,٨٪ . وقد شمل النطاق الجغرافى للدراسة ثلاثة مناطق فرعية وهى عشش محفوظ ، والأكشاك المتركزة فى أرض المستشار

والملاصقة لعمارات الإيواء القديم بحي جنوب ، وكذلك الأكشاك المتناثرة بجوار عمارات الإيواء بمنطقة عين شمس (خلف مدرسة على ابن ابى طالب الابتدائية) ويفترض أن هذه الأنماط تمثل كافة الأنماط بمختلف مستوياتها وظروفها وسماتها الثقافية بجانب التمثيل الجغرافى .

وبالنسبة للمجال البشرى ، فقد شمل عينة من المبحوثين من أرباب الأسر الذين يعيشون فى المناطق الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها . ومن أهم المعوقات فى اختيار العينة بهذه الدراسة هو عدم توافر إطار حديث وكامل ودقيق يتم فى ضوئه التوصل إلى تقدير حجم العينة وذلك بسبب اعتماد الجهات الحكومية على التعريف الإدارى للعشوائيات . ومع أن المعيار الإدارى قد يكون واحدا من أهم المعايير فى تعريف المناطق العشوائية ، إلا أنه ليس هو المعيار المناسب للكشف عن ملامح هذه المناطق أو التمييز بين مضامينها الاجتماعية والثقافية .

ولهذا ، فقد روعى فى اختيار العينة التركيز على المناطق التى تتجسد فيها الملامح أو الخصائص الحقيقية للعشوائيات بشكل أوضح والتى تحددت فى نمطين أساسيين وهما :

النمط الأول: نمط العشش فى منطقة عشش محفوظ والتى تقع فى حى جنوب بمدينة المنيا خلف مدرسة السادات وبجوار حى مكة شمالا . ويقدر عدد السكان بهذه المنطقة بنحو ٥٠٠٠ نسمة أى حوالى ٨٠٠ أسرة فى المتوسط .

النمط الثانى: نمط الأكشاك التى تتركز فى منطقة أرض المستشار بحى جنوب وبجوار عمارات الإيواء خلف المدرسة الزخرفية بنفس الحى . كذلك الأكشاك التى توجد فى حى غرب بمنطقة عين شمس خلف مدرسة على ابن أبى طالب وهى ملاصقة لعمارة الإيواء بشارع مضرب الأرز . ويعتبر هذا النمط (سكان الأكشاك) من أدنى الأنماط وأكثرها تدهورا .

ولتمثيل هذين النمطين ، تم اختيار **عينة مساحية** روعى فيها حجم السكان فى كل منطقة وكذلك التمثيل النسبى لكل نمط من الأنماط الفرعية كالإيواء العاجل والمساكن الجوازية (العشش والأكشاك والخيام) ووفقا لهذا ، بلغ إجمالى العينة ١٥٦ مبحوثا من أرباب الأسر منهم ٦٩ مبحوثا من منطقة العشش و٨٧ مبحوثا من سكان الأكشاك بحى جنوب وحى غرب بمنطقة عين شمس .

هذا وقد استغرق إجراء هذه الدراسة ستة عشر شهرا وذلك فى الفترة من أبريل ١٩٩٨ م . حتى سبتمبر ١٩٩٩ م . ويمكن تقسيم البرنامج الزمنى إلى ثلاث مراحل فرعية :

المرحلة الأولى: وهى مرحلة الإعداد للبحث واستغرقت ٦ شهور ، وتم فيها الاطلاع علي التراث النظرى ووضع الإطار التصورى والخطة المنهجية وكذلك تصميم أداة البحث واختبارها لجمع البيانات .

المرحلة الثانية: واستغرقت ٥ شهور وتم فيها جمع البيانات ومراجعتها .

المرحلة الثالثة: واستغرقت ٥ شهور وتم فيها تفريغ البيانات وتحليلها وجدولتها وكتابة التقرير النهائى للبحث واستخلاص النتائج والتوصيات .

(١٨-٢) سياسة تطوير المناطق العشوائية رؤية نظرية

إن ظاهرة العشوائيات من الظواهر الخطيرة التى يظن البعض أنها حديثة ، على الرغم من أن جذورها التاريخية بدأت تتعمق فى المجتمع منذ فترة طويلة فعلى مدي الخمسين عاما الماضية ، بدأت تتحدد ملامح هذه المشكلة تدريجيا ، ثم ما لبثت أن تفاقمت واتسع نطاقها وازدادت الأضرار الناجمة عنها وذلك بسبب سياسات التجاهل والتساهل والتعاطف أحياناً . يضاف إلى ذلك - وهذا هو الأهم - أن ظروف المجتمع وإمكاناته المادية والإقتصادية لم تكن مواتية للتعامل مع هذه الظاهرة بشكل مناسب .

وتوضح البيانات الإحصائية المتاحة أن ظاهرة العشوائيات ظاهرة حضرية فى جوهرها ، حيث تتركز فى المجتمع الحضرى بصفة أساسية وخاصة فى المدن الرئيسية أو عواصم المحافظات على وجه التحديد . وعلى سبيل المثال ، يبلغ عدد السكان بالمناطق العشوائية فى محافظة القاهرة ٢,٤ مليون نسمة وهو ما يمثل ٣٥,٩٪ من إجمالى عددها . وفي المرتبة التالية تأتى محافظتى الجيزة والإسكندرية حيث يبلغ هذا العدد ١,٤ مليون نسمة فى الأولى ، بينما يبلغ ١,٢ مليون نسمة فى الثانية ، ومن الملاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين حجم المدن ومستوى التحضر وبين اتساع نطاق العشوائيات وتزايد حجم السكان بهذه المناطق .

وتكشف الشواهد التاريخية والاميريقية فى معظم المدن المصرية عن أن ظاهرة العشوائيات ارتبط وجودها بظاهرة النمو الحضرى والظواهر التى ارتبطت بها كالهجرة والحراك المكانى والامتداد الأيكولوجى والعمرانى الذى حدث فى معظم هذه المدن . يضاف إلى ذلك أن معظم المدن المصرية لم تكن مهيأة من الناحية الأيكولوجية - من حيث المساحة والنطاق العمرانى والخدمات - أو النواحى الاجتماعية والإقتصادية لتوفير الحدود الدنيا لمتطلبات المهاجرين الذين انحصروا فى هذه المناطق وفرضت عليهم المدينة العديد من العقبات والحواجز الاجتماعية والثقافية .

إن هذه الظروف هى التى دفعت ببعض الناس للإستيلاء على الأرض وساهمت أيضا فى تشكيل البنية الأساسية حيث تراكمت المشكلات وتزايدت مع بداية مشكلة الإسكان عام ١٩٦٩م . وبجانب هذا ، فإن العزلة المكانية والثقافية التى يتصف بها السكان بهذه المناطق أسهمت بدورها فى خلق نمط خاص لأسلوب الحياة يوصف - أقل ما يوصف - بالتدنى والتدهور . (٦) ولعل التدهور العمرانى من أبسط هذه المظاهر وأحد مؤشراته عجز المسكن من أن يحقق الاحتياجات الضرورية وما يوفره للحياة الإنسانية الكريمة . ومن هذه المظاهر أيضا تدنى المستوى الحيزى وتردى حالة المبانى من حيث التصميم المعمارى وانتشار المخاطر الإنسانية وعدم توافر الحد الأدنى للراحة البيولوجية والنفسية للإنسانية (٧) .

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد من التدهور الفيزيقى ، حيث أن هناك جانبا أكثر خطورة وهو التدهور الإجتماعى والخلقى والإنسانى الذى يجعل عملية التطوير مسألة ضرورية يستحيل تأجيلها أو تجاهلها . ومن هذه الزاوية المهمة ، لا تسهم المناطق العشوائية فى إهدار الطاقات الإقتصادية والمادية فقط ، بل أنها تعمل على إهدار الكرامة الإنسانية وازدياد أعداد المهمشين وضعف القدرة على الإندماج . وكمحصلة لهذا ، تحولت الأحزمة العشوائية إلى بؤر تتجمع فيها جماعات متعددة الأصول ومتنوعة الثقافات ، بل أنها أصبحت المخبأ الشرعى للفئات المنحرفة أو الخارجة على القانون ، تلك الجماعات التى تحولت فى وقت من الأوقات إلى جماعات متنوعة الثقافات ، بل أنها أصبحت المخبز الشرعى للفئات المنحرفة أو الخارجة على القانون ، تلك الجماعات التى تحولت فى وقت من الأوقات إلى جماعات ضغط على الجماعات الحكومية . (٨)

وحتى تكتمل الصورة فإن موقف الحكومة اتصف - خلال هذه الفترة - بالتساهل أو التجاهل . وعلى مدى العشرين عاما الماضية أغلقت الخطط القومية المناطق

العشوائية وذلك بسبب الإنفصال بين رؤية المخططين وبين صناع القرار . وقد بذلت خلال هذه الفترة مجهودات متواضعة كانت أشبه بالمسكنات أو الحلول المؤقتة التى لا تتصل بجذور المشكلة . (٩) ولم تفلح القوانين العديدة المنظمة للعمران والتى صدرت عام ١٨٨١ م . فى تحقيق الهدف منها وأهمها تنظيم الشوارع وتهذيبها وتحقيق الأمن والرقابة . فقد استمر انتشار النمو العمرانى العشوائى غير القانونى وارتكب مخالفات عديدة . وتجدر الإشارة هنا إل القانون الشهير رقم ٦ لسنة ١٩٦٦ الذى أسقط كافة القرارات والأحكام القانونية منذ تاريخ نفاذها حتى صدور هذا القانون والذى يدعو إلى إدخال المنافع والمرافق للشوارع والميادين اتى أقيمت مخالفة لأحكام القانون وبدون مقابل . ولهذا ، فإن هذا القانون يعتبر اعترافا ضمنياً ورسمياً بشرعية التجمعات العشوائية . (١٠)

ومنذ هذه الفترة وحتى الآن ، فرضت أزمة العشوائيات نفسها فرضا على المجتمع وعلى رجال الحكومة والمهتمين بالتخطيط الحضرى وذلك بسبب تفاقم آثارها الفيزيقية والإجتماعية التى لحقت بكل قطاعات المجتمع وألحقت أضرارا نفسية واجتماعية واقتصادية بالغة بكل الفئات داخل المناطق العشوائية وخارجها . وقد تأكد لكل من له علاقة بهذه القضية أن مقولة العزلة المكانية والإجتماعية التى تتصف بها المناطق العشوائية مقولة مضللة . ومكمن الخطور فى ذلك أن المخاطر والأبعاد السلبية للعشوائيات لا تقتصر على هذه المناطق بل تلحق بكل قطاعات المجتمع . ولقد كان للعشوائيات الدور الأكبر فى تشويه المدن وبسببها بلغت الصورة القاتمة للحياة الحضرية أقصى درجاتها وأسوأ حالاتها ، وهى مبررات كافية تجعل مسألة تطوير المناطق العشوائية على رأس القضايا التى يهتم بها المجتمع هذه الفترة .

وعلى ضوء ما تقدم ، سنقوم بتحليل سياسة تطوير المناطق العشوائية فى إطار عرضنا ومناقشتنا للقضايا التالية :

* السكان والعشوائيات بمحافظة المنيا .
* أوضاع المسكن ومشكلاته .
* رؤية المبحوثين فى تطوير المناطق العشوائية .
* دور الأهالى والحكومة فى سياسة التطوير .

(١٨-٣) السكان والعشوائيات بمحافظة المنيا

توضح النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ م أن إجمالى عدد السكان بمحافظة المنيا بلغ ٣,٣ مليون نسمة ، وتأتى محافظة المنيا فى المرتبة الثامنة من حيث نصيبها النسبى من جملة سكان الجمهورية حيث تبلغ هذه النسبة ٥,٦٪ من إجمالى السكان عامة . وبمقارنة حجم السكان بمحافظة المنيا ببقية محافظات الوجه القبلى نجد أنها تأتى فى المرتبة الثانية بعد محافظة الجيزة التى تسهم بنسبة ٨,١٪ من جملة السكان بالجمهورية . (١١)

والسمة الغالبة على سكان محافظة المنيا هى الطابع الريفى حيث ترتفع نسبة سكان الريف بها بشكل ملحوظ وتبلغ ٨٠,٦٪ من إجمالى عدد السكان بالمحافظة ويمثلون ٧,٩٪ من إجمالى سكان الريف بالجمهورية . والملاحظ أيضا أن نسبة سكان الحضر بمحافظة المنيا آخذة فى التراجع على مدى فترات التعداد الثلاث السابقة حيث أن هذه النسبة كانت تبلغ ٢٠,٩٪ فى تعداد ١٩٧٦ م ثم انخفضت إلى ٢٠,٧٪ عام ١٩٨٦م ، وأخيرا وصلت إلى ١٩,٤٪ وفقا لتعداد ١٩٩٦ م (١٢)

أما بالنسبة للنمو الحضرى والذى يقصد به زيادة عدد سكان الحضر بالمحافظة ، فإن البيانات الإحصائية توضح أن حجم الزيادة فى سكان الحضر بالمحافظة بلغ ٦٤ ألف نسمة فقط ما بين١٩٨٦ – ١٩٩٦ ، بينما حقق سكان الريف زيادة ملحوظة بلغت ٥٧٢ ألف نسمة خلال نفس الفترة ، وهى زيادة توازى ست مرات تقريبا الزيادة التى حققها سكان الحضر . (١٣)

والملاحظ أيضا هو صغر حجم المدن بمحافظة المنيا عموما ، بل وتركز معظم سكان الحضر فى مدينة المنيا (المدينة الرئيسية بالمحافظة) حيث يوجد بها ثلث سكان الحضر بالمحافظة ويمثلون ٣١,٣٪ من إجمالى سكان الحضر بها . ومع ذلك ، فإن حجم السكان بهذه المدينة لم يزل متواضعا حيث بلغ ٢٠١٥٠٨ نسمة فقط . ولا توجد إلا مدينة واحدة بالمحافظة – بجانب مدينة المنيا – وهى مدينة ملوى التى يزيد عدد السكان بها عن ١٠٠ ألف نسمة ، حيث يبلغ هذا العدد ١١٩٢٨٥ ألف نسمة . أما بقية المدن ، فإنها مدن صغيرة الحجم فى معظمها حيث يتراوح متوسط حجمها ما بين ٥٠ – ٧٥ ألف نسمة ، بينما يقل هذا العدد عن ٥٠ ألف نسمة فى ثلاث مدن بالمحافظة ويبلغ فى إحداها ١٣٥٥٢ نسمة فقط (مدينة العدوة) وهو عدد ضئيل للغاية إذا ما قورن بعدد بعض القرى فى نفس المحافظة . (١٤)

وتكشف الشواهد الإحصائية عن اتساع نطاق العشوائيات بمحافظة المنيا وازدياد حجم السكان بهذه المناطق بشكل مطرد . ففي عام ١٩٥٢ م ، لم تكن إلا منطقة عشوائية واحدة فقط بلغ عدد السكان بها ٥٠٠ نسمة فقط . وقد اختلف هذا الوضع تماما الآن حيث وصل عدد المناطق العشوائية إلى ٣٠ منطقة وتضاعف حجم السكان بهذه المناطق التى انتشرت فى كل ربوع المحافظة بدون استثناء . (١٥) . وعلى المستوى القومى ، تصنف محافظة المنيا ضمن أهم عشر محافظات تتجسد فيها ظاهرة العشوائيات بشكل ملحوظ . ووفقا لهذه البيانات يبلغ عدد السكان بهذه المناطق ٢٧٣ ألف نسمة ويمثلون ٤٩٪ من إجمالى سكان الحضر بالمحافظة . (١٦)

وتوضح التقديرات الإحصائية التى أعدتها الأجهزة المحلية بالمحافظة أن جملة عدد السكان بالمناطق العشوائية بمحافظة المنيا يبلغ ٢٥١٩٣٦ نسمة ويمثلون ٣٩,٢٪ من جملة سكان المحافظة عام ١٩٩٦ م . وما تزال مدينة المنيا تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم السكان بالمناطق العشوائية بها حيث يبلغ هذا العدد ١٠٠ ألف نسمة وهو يمثل ٤٦,٣٪ من جملة سكان العشوائيات بالمحافظة ، يلى ذلك مدينة ملوى التى تبلغ فيها هذه النسبة ١٩,٨٪ . (١٧)

ومن المؤشرات الإحصائية المفيدة والموثقة ما ورد حديثا فى التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ م والتى توضح أن عدد البيوت الريفية فى حضر محافظة المنيا بلغ ٢٧٩٠٠ بيتا وهو يمثل ٣٥٪ من جملة عدد المبانى بالحضر . كذلك توضح البيانات ازدياد عدد الأكشاك والعشش والخيام والأماكن الأخرى الجوازية والذى بلغ ٣٩١٦٥ نسمة وهو ما يمثل ٨,٤٪ من جملة عدد المبانى بالمناطق الحضرية . تجدر الإشارة إلى أن مدينة المنيا تحظى بالنسبة الأكبر من الأكشاك والعشش والخيام حيث يوجد بها ٦,٥٪ من جملتها بالمحافظة . (١٨)

ومن المؤكد أن هناك قصورا فى البيانات الإحصائية ، حيث أن البيانات المتاحة توضح عدد سكان الشياخات التى بها مناطق عشوائية ، وبالتالى لا تحدد عدد السكان بهذه المناطق تحديدا دقيقاً أو حتى تحديدا تقديرياً . والدليل على ذلك ، أنه باستثناء مدينة المنيا ، تصنف كل الأحياء ببقية المدن بالمحافظة على أنها شياخات بها مناطق عشوائية . وغالب الظن أن هذا القصور يرجع إلى الأخذ بالتعريف الإدارى للعشوائيات وذلك بالاعتماد على معيار عدم خضوع هـــــذه المناطق لقواعد التنظيم

أو البنـاء بـدون تراخـيص . وربمـا يرجع ذلك أيضـاً إلى تعـمـد بعض الجـهـات الحكومـية (بالمحليات) إلى المبالغـة فى حـجم السكان بالمناطق العشوائيـة كوسيلة للحصول على مزيد من الدعم المالى المخصص لتطوير هذه المناطق .

وباستثناء نمط سكنى المقابر والأحواش الذى تنفرد به مدينة القاهرة ، ولا يوجد فى مـحافظات الصـعيد عـمومـا ، فإن الأنماط السـائدة فى مـعظم مـحافظات الوجـه القبلـى تتركز فى ثلاثـة أنمـاط رئيسية وهى نمط البيوت الريفيـة والحجرات المستقلة (أو إسكان الشـرك) والعشش والخيام والأكشاك . وباسـتثناء فـروق بسيطة ، فإن محافظة المنيا تتفق مع محافظات الوجه القبلى فى الملامح العامة للعشوائيات من حيث خصائصها وأنماطها العامة ، فنمط البيوت الريفية يشكل حوالى ٨٠٪ من جملة عدد المبانى بالمحافظة عموما و ٣٥٪ من جملة المبانى بالحضر . كذلك يقيم ما يقرب مـن ٢٠,٤٪ مـن سـكـان الحضر فى غـرف مستقـلة (مـا يعــرف بإسكـان الشرك) و ٨,٤٪ منهم فى الأكـشـاك والعـشش والخـيـام أو الأشكال الأخـرى من المسـاكن الجوازية . [١٩]

وهناك نقطة اتفاق أخرى وهى انحصـار المناطق العشوائية فى أماكن مـحددة فى أطراف المدن وبالتحديد بالقرب من الترع أو على مقربة من خـطوط السكك الحديدية أو فى المناطق المجاورة للعزب أو القرى . وتتفق مـحافظة المنيـا فى هذه الناحيـة مع معظم المحافظات المصرية بدء من القاهرة والإسكندرية إلى بقية محافظات مصر .

ولكن مدينة المنيا ، على الرغم من وجوه الإتفاق العديدة بينها وبين مـعظم المدن المصرية تنفرد بظاهرة خـاصـة تتمـثل فى ارتفـاع نسبة السكان المضطرين للإقامـة بالعشش والأكشاك والخيام وغيرها من الأشكال الأخرى للمساكن الجوازية . ولا تتمثل المشكلة فى ارتفاع هذه النسبة وإنما يرجع ذلك إلى أن هذه الأنماط تصنف على أنها الأسوأ حالا على الأقل من حيث ظروف المسكن ، وهى مبررات كافية لتركيز الدراسة الراهنة على هذه الأنماط بمجـتمع الدراسـة . وسيـتضح ذلك بشكل أدق فى تحليلنا لأوضـاع المسكن ومشكلاته وكذلك سياسات التطوير المقترحة ومحدداتها الإجتماعية والإقتصادية .

(٤-١٨) أوضاع المسكن ومشكلاته

أصبحت مشكلة الإسكان فى المجتمعات النامية عموماً من أهم المشكلات التى تواجه عملية التنمية بوجه عام والتنمية الحضرية على وجه الخصوص ، وارتبطت بحالة عدم التوازن بين الموارد والخدمات الحضرية . ويشكل عجز حكومات العالم النامى عن مواجهة أزمة الإسكان مؤشرا خطيرا وذلك فى ضوء قياس نتائجه المستقبلية . وقد قدرت بعض الإحصاءات أن أكثر من نصف سكان قارات أفريقيا وأمريكا اللاتينية يعيشون فى مساكن غير صحية وشديدة الإزدحام ، كما يعانون من ظروف التلوث البيئى . [٢٠]

وفى مصر ، تعانى جميع المحافظات من عجز الوحدات السكنية بجميع أنواعها . وقد أجمعت دراسات عديدة على وجود عجز فى سوق الاسكان نتيجة لإختلال العلاقة بين العرض والطلب . ففى دراسة " لميلاد حنا " ، قدرت احتياجات مصر من الوحدات السكنية بنحو ٧,٨ مليون وحدة سكنية منها ٤,٩ مليون وحدة فى الحضر و ٢,٩ مليون وحدة فى الريف . [٢١]

ويرى البعض أن هذا العجز فى سوق الإسكان هو أحد الأسباب الرئيسية لظهور المساكن العشوائية وذلك بسبب عدم توافر الوحدات السكنية بما يتناسب مع احتياجات الناس فى هذا القطاع . وعلى سبيل المثال ، فإن القاهرة الكبرى تحتاج ، وفقا لبعض التقديرات ، إلى ٦٠٠ ألف مسكن لمواجهة الإحلال محل المساكن غير المعدة أصلا للسكن . [٢٢] وفى الاسكندرية ، توجد أدلة على وجود عجز حقيقى فى قطاع الإسكان منذ فترة مبكرة (عام ١٩٨٣م) حيث كان هناك ١٠٠ ألف طلبا على قوائم الإنتظار تقدم بها أبناء المحافظة من محدودى الدخل للحصول على وحدات سكنية . [٢٣]

ولا يختلف الحال كثيرا فى المدن الإقليمية عموما ومدن الوجه القبلى على وجه الخصوص . ففى دراسات حديثة أجريت فى المنيا وأسيوط وسوهاج ، تبين أن مشكلة الإسكان تأتى على رأس القضايا التى تشغل عامة الناس وبالذات فى المناطق العشوائية تبين أن أكثر المشكلات التى تشغل ذهن الشباب هى بالترتيب المشكلات الاقتصادية ، والتعليمية ، ثم مشكلة الإسكان . يذكر أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الثالثة فى الترتيب ، بل اتفق على أهميتها ٧٤,٨٪ من عينة المبحوثين فى منطقة عرب الدوابغ ٣٧,٣٪ فى الوليدية بمحافظة أسيوط . [٢٤]

وفى دراسة عن أنماط المناطق العشوائية ومشكلاتها بمدينة المنيا ، تبين أن مشكلة نقص المسكن المناسب تعتبر أهم مشكلة ، حيث اتفقت على أهميتها ثلاث مجموعات من المجموعات الأربع الفرعية للبحث وهم سكان العشش والأكشاك والإيواء بل أنها هى المشكلة التى حازت على إجماع معظم المبحوثين بهذا المستوى . (٢٥)

ولا تقف مشكلة الإسكان بالمناطق العشوائية عند نقطة نقص المسكن وعدم توافره ، بل تتعداه إلى أبعاد أكثر خطورة تتعلق بظروفه وطبيعته وخصائصه العامة . فالمساكن بهذه المناطق لا يحكمها قانون وضعى أو عرفى بل تتوقف على أمزجة الناس وأهوائهم الخاصة وأسلوب حياتهم ، وتتصف عموما بالعفوية والفوضية . وفى غالب الأحوال يبدأ الناس تشييد مساكنهم بهذا الشكل العفوى على أساس أنها أماكن مؤقتة ، ثم ما تلبث أن تصبح أماكن دائمة يصعب تطويرها أو إدخال أدنى تحسين عليها . (٢٦)

وبصفة عامة ، تتصف مناطق الإسكان العشوائى ببعض الملامح الأساسية أهمها عدم ترك شوارع رئيسية وضيق الشوارع الجانبية وملاصقة المبانى وارتفاع معدلات التزاحم ونقص المرافق والخدمات العامة وعدم كفاءة حركة الإتصال . (٢٧) وسنعرض فيما يلى لمؤشرات امبيريقية لهذه الملامح من خلال البيانات الميدانية من مجتمع الدراسة والتى تتعلق بمساحة المسكن ودرجة كفاية المسكن وعدد الغرف ومدى توافر الخدمات ودرجة كفاءة المرافق عموما .

إن ضيق المسكن يعتبر من أكثر المشكلات التى تؤرق الناس عموما والمقيمين بالمناطق العشوائية على وجه الخصوص . ولا يحتاج الأمر إلى أدلة أو براهين لتوضيح طبيعة هذه المشكلة ، حيث أن المسكن الضيق يجعل البيت (الذى من المفروض أن يكون سكنا وسكينة للناس) مصدراً للزرق والقلق والتوتر والمشكلات العديدة .

وكما يلاحظ من البيانات ، فإن السمة الغالبة على معظم المبحوثين هى ضآلة مساحة المسكن ، حيث أن أكثر من نصف المبحوثين تتراوح مساحة المسكن لديهم١٠م فقط ، وهو ما يجسد بوضوح هذه المشكلة خاصة وأن معظمهم يعيش فى أسرة كبيرة الحجم . وتوضح البيانات زيادة عدد الأولاد والبنات الذين يعيشون وينامون مع آبائهم وأمهاتهم فى مكان واحد وهو ما يمثل مأساة اجتماعية وتربوية حقيقية . كذلك توضح

البيانات أن نسبة ضئيلة جداً بلغت ٣,٨٪ من إجمالى عينة البحث هى التى تزيد مساحة المسكن لديها عن ٤٠ م ، وتتركز فى عينة العشش بصفة أساسية .

إن أساس هذه المشكلة هو تدنى المستوى الإقتصادى لمعظم المبحوثين وتدنى تطلعاتهم الاجتماعية مع عدم وجود بدائل أفضل أمامهم واضطرارهم فى معظم الأحوال إلى قبول أى حل متاح أمامهم . والدليل على صحة ذلك انخفاض مستوى الدخول بشكل ملحوظ وارتفاع نسبة الأمية ، علاوة على ارتفاع معدل البطالة بينهم . تجدر الإشارة إلى أن نسبة المبحوثين الذين تتراوح دخولهم ما بين ٥٠ - ١٠٠ جنيها شهريا تبلغ ٤٨,٧٪ من إجمالى عدد المبحوثين ، وتبلغ نسبية المتعطلين ٢١٪ يذكر أيضا أن ٤٤,٩٪ من إجمالى عدد المبحوثين يعملون فى أعمال متدنية كعمال يدويين وأرزقية (ونسبتهم ٢١,٢٪) أو باعة جائلين وتبلغ نسبتهم ٢٣,٧٪ . هذا وتبلغ نسبة المبحوثين الحاصلين على شهادات متوسطة ٣,٨٪ فقط ، بينما تنعدم نسبة المبحوثين فى المستويات التعليمية الأعلى .

ويمقارنة هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة ، نجد أن المبحوثين بمجتمع البحث أسوأ حالاً فى هذه الناحية . ففى دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن القطاع غير الرسمى فى حضر مصر ، قدر مسطح الوحدات السكنية بالمناطق العشوائية ما بين ٢٠ - ٦٥ م ، وتبلغ المنافع العامة ١٠ م . (٢٨) وفى دراسة حالة لمنطقة السلخانة بمدينة المنيا تبين أن متوسط مساحة المسكن تصل إلى ٦٠م . [٢٩] ولا أجد أدنى شك فى صحة البيانات الواردة هنا عن مساحة المسكن بالدراسة الراهنة خاصة وأنها تتعلق بفئة من المبحوثين لهم ظروفهم الخاصة فرضت عليهم نمطاً خاصا لسكن لا يخرج عن بديل واحد من البدائل الثلاثة هى فى مجملها تشكل مستوى متدنياً ليس أمامهم اختيار آخر لتجاوزه . أول هذه البدائل وأفضلها نسبيا هو نمط الإيواء وهو عبارة عن شقة صغيرة جدا لاتزيد مساحتها عن ٢٠م ، ثم بديل العشة ولا تزيد أيضا عن ١٥ م فى المتوسط ، وأخيرا الأكشاك وهو أسوأ البدائل وغالبا ما يكون للذين هم ما يزالون فى قوائم الانتظار .

ومن المنطقى أن توجد علاقة وثيقة بين ضيق مساحة المسكن وبين عدد الغرف ، حيث توضح البيانات مرة أخرى غلبة نمط الغرفة الواحدة لدى معظم المبحوثين بمجتمع الدراسة . لقد بلغت هذه النسبة ٧١,٢ ٪ من إجمالى عدد المبحوثين . ويلاحظ أن المبحوثين فى عشش محفوظ أحسن حالاً من سكان الأكشاك فى هذه الناحية حيث

تتراوح هذه النسبة ٤٧,٨٪ فى المجموعة الأولى ، بينما ترتفع بشكل ملحوظ فى الثانية لتصل إلى ٨٩,٦٪ يذكر أن اختبار " ت " كشف عن وجور فروق إحصائية ذات دلالة بين العينتين لصالح عينة العشش .

وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه ممدوح الولى فى كتابه عن سكان العشش وذلك بقوله أن نمط الغرفة الواحدة يكاد يكون هو النمط السائد فى معظم محافظات الوجه القبلى عموما ومحافظة المنيا على وجه الخصوص . ووفقا لتعداد عام ١٩٨٦ م ، بلغت نسبة المقيمين فى غرفه واحدة ٢٠,٤٪ من جملة عدد السكان بمحافظة المنيا . [٣٠]

ولا يختلف الوضع بمجتمع الدراسة عن عموم المناطق العشوائية بالمجتمع المصرى ، حيث تتفق دراسات عديدة على شيوع نمط الغرفة الواحدة وارتفاع معدلات التزاحم بالمسكن وفقدان الخصوصية لمعظم المقيمين بهذه المناطق .

ففى دراسة بمنطقة كفر الشوام بإمبابة ، كشفت الدراسة عن عدم رضا المبحوثين عن هذه المنطقة وكان أهم سبب وراء ذلك هو تزاحم المسكن ، [٣١] وتأكد نفس الشئ فى دراسة أجريت للمناطق العشوائية بالإسكندرية حيث جاء سوء أوضاع المسكن على رأس الأسباب التى شكلت عدم رضا المبحوثين عن المنطقة . وقد تبين أن حالة عدم الرضا عن المسكن ترجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية هى على التوالى قلة عدد الغرف وتهالك المسكن وفقدان الخصوصية . [٣٢]

وقد كان من المنطقى أيضا اتفاق المبحوثين فى أرائهم عن عدم كفاية المسكن ، حيث أشارت نسبة ٥٥,١ ٪ من جملة عددهم إلى ذلك . هذا وتوجد مرة أخرى فروق إحصائية ذات دلالة بين المجموعتين لصالح مجموعة العشش حيث بلغ المتوسط العام فى هذه المجموعة ١,٨٥ ، بينما بلغ ١,٤٣ فى المجموعة الثانية . تجدر الإشارة إلى نسبة المبحوثين الذين قرروا عدم كفاية المسكن بلغت ٤٣,٥ ٪ من إجمالى عدد المبحوثين المقيمين في العشش ، بينما ارتفعت إلى ٦٤,٤ ٪ من عددهم فى الأكشاك .

ولا تقتصر مشكلة المسكن بالمناطق العشوائية عند هذا الحد ، بل تشمل مشكلة أخرى مزمنة وأكثر تعقيدا وهى عدم وصول المرافق والخدمات الأساسية أو عدم كفاءتها بهذة المناطق . ويلاحظ من البيانات افتقار المناطق العشوائية بمجتمع البحث

للعديد من الخدمات الأساسية . فقد بلغت نسبة المبحوثين الذين أشاروا إلى عدم وصول المياه والصرف الصحى وعدم وجود دورة مياه مستقلة بالمسكن أو مطبخ مستقل ٧٠,٥ ٪ من إجمالى عينة البحث . ومرة أخرى يلاحظ أن الأوضاع فى نمط الأكشاك أكثر تدهورا حيث شملت هذه المشكلة ٩٢ ٪ من إجمالى عددهم .

وباختصار شديد ، فإن سكان الأكشاك لا يتوافر لديهم من هذه المرافق إلا الكهرباء التى يحصلون عليها بطريقة غير شرعية من أعمدة الإنارة العمومية ، ويصعب بل يتعذر توصيل الصرف الصحى أو حتى المياه ، لأنه لا يوجد فى الأساس مكان مخصص لدورة مياه داخل الكشك ، ولقد ذكر بعض المبحوثين فى مقابلة مفتوحة معهم فى العشش أنهم يشترون المياه بأسعارعالية من المناطق المجاورة . كما ذكر بعض المبحوثين فى منطقة الأكشاك انهم يخافون على النساء من استخدام دورات المياه العامة الملاصقة للمنطقة لأنها غير آمنة من وجهة نظرهم ، كذلك ذكر هؤلاءالمبحوثين أنهم يعانون معاناة كبيرة فى تدبير بديل مقبول لذلك ، وهو أمر مأسوى بكل المعانى . أما عدم وصول الصرف الصحي ، فإنها تعتبر مشكلة عامة فى كل من العشش والأكشاك ، حيث يتعذر توصيل الصرف الصحى إلا فى حالات نادرة وقليلة للسكان الذين قاموا بإعادة بناء أو ترميم هذه العشش واعادة تنظيمها وبطريق أنسب .

ومن الواضح أن انعدام الخصوصية فى المناطق العشوائية مشكلة مركبة ومعقدة ، حيث لا تحدث فقط نتيجة لتلاصق البيوت وضيق الشوارع والمشاركة فى المسكن ، بل تشمل أيضا اضطرار الأسرة ذكورا واناثا للنوم فى غرفة واحدة أو استخدام حمام مشترك مع اسر أخرى تشاركهم نفس المسكن ، بل واستخدام دورة مياه شبه عامة وبالذات سكان العشش والأكشاك الذين تضطرهم ظروفهم إلى ذلك بالفعل .

ومن المؤكد أن كل هذه الظروف وغيرها من المشكلات العديدة بالمناطق العشوائية تكون قد تضافرت فى ترسيخ شعور الناس بعدم الرضا عن هذه المناطق وفى تشكيل آرائهم نحو تطويرها ، وكذلك تصوراتهم عن دور الحكومة ، مقابل دورهم في هذه العملية وصور المشاركة من وجهة نظرهم . وهذا ما سوف نناقشه بشكل أكثر تفصيلا فى الجزء التالى .

(١٨-٥) رؤية المبحوثين فى تطوير المناطق العشوائية

كشف التحليل السابق لأوضاع المسكن ومشكلاته عنه أن هناك مشكلات عديدة ومزمنة تواجه سكان المناطق العشوائية على رأسها ضيق المسكن وتهالكه وانعدام الخصوصية ونقص المرافق والخدمات . ولاشك أن هذه المشكلات وغيرها الكثير تجعل مسألة تطوير هذه المناطق من القضايا المهمة والعاجلة التى ينبغى الإلتفات إليها من جانب كل من لهم علاقة بذلك سواء رجال التخطيط أو الأجهزة المحلية أو علماء الإجتماع وغيرهم من المهتمين بهذه القضية .

لكن التطوير فى حد ذاته ليس بالأمر اليسير خاصة وأنه يتعلق بالبشر وأنواقهم ورغباتهم وتطلعاتهم . ويزداد الأمر تعقيدا فى حالة المناطق العشوائية وذلك نظراً لظروف هذه المناطق وظروف سكانها الإقتصادية والإجتماعية وأسلوب حياتهم ونمط الثقافة السائد . وعلاوة على ذلك ، فإن مسألة التطوير ليست قضية فيزيقية بحتة - كما يظن البعض - تقتصر على تطوير المسكن فيزيقياً أو إدخال المرافق وتحسين مستواها . فقد ثبت بالدليل القاطع عدم كفاية المدخل الأيكولوجى وعدم تناسبه حيث تجاهل هذا المدخل الجوانب أو المتغيرات الاجتماعية والثقافية وأهمها البعد الإنسانى وقيم الناس ومشاعرهم وعواطفهم بل ورغباتهم وأنواقهم التى لا تنفصل عن ظروفهم وإمكاناتهم ورؤيتهم الخاصة .

و تؤكد تجارب التنمية فى المجتمع المصرى أن البعد الإنسانى هو أهم المتغيرات التى يجب تضمينها فى أى سياسة للتطوير . وبجانب هذا ، ينبغى أيضا مراعاة بعض الجوانب الأخرى كالتكامل والتوازن والمرونة . إن التكامل يعنى الاهتمام بالجوانب الاجتماعية وتنميتها تنمية اقتصادية اجتماعية متكاملة ، كما يحتاج إلى أن تكون السياسة المقترحة صالحة لمواجهة كل صعوبات الحياة وليست مشكلة السكن الفقير فقط . ويقتضى هذا بالضرورة الاهتمام بالمرافق والخدمات الإجتماعية والثقافية والدينية . ومن المنطقى أن يتحقق التوازن كنتيجة طبيعية للتكامل والذى يعنى بدوره التوازن بين الإنسان وبين مختلف عناصر البيئة التى يعيش فيها . أما المرونة ، فتعنى أنه لا توجد سياسة نهائية أو صحيحة صحة مطلقة وإنما يتوقف ذلك على ظروف المجتمع ومستجداته . (٣٣)

وقد انتهى تقرير حديث عن أهم متطلبات السياسة والتخطيط الحضرى فى أمريكا إلى نفس النتيجة حيث أوضح أن أية سياسة للتطوير يجب أن يشمل مجموعة

متكاملة من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والفيزيقية حتى تصبح سياسة فعالة فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية . من بين هذه الأهداف تنظيم حركة رأس المال ، توفير التمويل اللازم للتنمية المحلية ، تنمية رأس المال البشرى وتكثيف برامج التنمية فى مجال الإسكان وفى النواحى الفيزيقية والدعم الحكومى للحراك المكانى للأقليات . (٣٤)

وفى مصر ، تغيرت السياسات الحكومية تغيرا جذرياً ، حيث شهدت الفترة الأخيرة تحولاً جوهرياً فى موقف الدولة من المناطق العشوائية وذلك من سياسة التجاهل وعزل هذه المناطق إلى سياسة التعاطف والإهتمام بتنمية هذه المناطق والإرتقاء بها . وفى هذه الفترة ، أصبح المناخ مهيأ تماما لتوجيه كل الاهتمام للمناطق العشوائية وذلك بطرح هذه القضية على الساحة ومناقشتها من كافة الجوانب وكذلك اقتراح أنسب المداخل لتنميتها والارتقاء بها . فعلى المستوى المجتمعى تمت تعبئة المجتمع واستثارة مشاركة الناس وتفعيل دورهم لتطوير هذه المناطق . وعلى المستوى السياسى نالت المناطق العشوائية اهتماما من القيادة السياسية لم يسبق له مثيل من قبل . وعلى المستوى القانونى ، تم توفيق القوانين بما يكفل للمحليات دورا فعالا ومرنا فى تطوير هذه المناطق . أما أجهزة الإعلام ، فقد قامت بحملات إعلامية مكثفة لتغطية هذه القضية تغطية مناسبة .

وعلى المستوى العلمى والتطبيقى ، عقد فى يوليو ١٩٩٣ م مؤتمر التنمية المحلية لمناقشة قضية العشوائيات فى كل المحافظات وذلك بحضور كل المحافظين والعديد من الوزراء . وقد اسهم هذا المؤتمر فى اقتراح توصيات علمية وفى الإسهام لتقديم حلول عملية للمشكلات الرئيسية بهذه المناطق كان من أهمها إقرار الإعتمادات المالية للتطوير والتخطيط وتعديل التشريعات التى تكفل للمحليات تفعيل دورها فى تطوير المناطق العشوائية . (٣٥)

وفى الأوساط الأكاديمية ، تحظى قضية العشوائيات الآن باهتمام خاص من جانب المتخصصين فى مجالات عديدة وذلك لتحليل هذه الظاهرة من كافة الجوانب . ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة التى تركز على الجوانب الإنسانية والاجتماعية وتسعى إلى وضع خريطة اجتماعية للمناطق العشوائية توضح الخصائص الإجتماعية للسكان وملامح الثقافة وعناصرها المختلفة بافتراض أن سياسة التطوير سياسة اجتماعية فى مضمونها وأساليبها وأهدافها .

إن المناطق العشوائية تعانى مـــن نقــص الخدمات عموما أو ســـوء تنظيمها أو توزيعها . وقد اتفقت نسبة كبيرة من المبحوثين بلغت ٦٧,٦٪ على هذه المشكلة ، وإن كانت هذه النسبة أعلى لدى سكان الأكشاك عن العشش ، حيث بلغت ٨١,٩٪ فى المجموعة الأولى ، بينما بلغت ٤٩,٣٪ فى الثانية . يذكر أن هناك فروقا دالة إحصائيا بين عينتى البحث ، حيث كشف اختبار " ت " عن أن هذه الفروق لصالح منطقة العشش عن الأكشاك . وبسؤال المبحوثين عن القطاعات التى تعانى من عجز أكبر ، قررت نسبة كبيرة منهم أن هذه المناطق تفتقر إلى الخدمات الشرطية والأمنيـــة حيث لا توجد نقطة شرطة أو نقطة إطفاء خاصة وأن هناك مظاهر عديدة لتفشى الجرائم والانحراف داخل هذه المناطق وكذلك نشوب الحرائق بها . *

ولهذا ، فإن عدم الرضا عن الإقامة بالمناطق العشوائية أمر متوقع ، بل وحقيقى وخاصة فى ظل الظروف المتدهورة السائدة بهذه المناطق . وعلى المستوى الإمبيريقى اتفقت دراسات عديدة أجريت فى القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن الإقليمية على حقيقة عدم رضا المقيمين بالمناطق العشوائية عن هذه المناطق . ففى منطقة كفر الشوام بإحدى ضواحى مدينة القاهرة ، أشارت نسبة ٤١٪ من إجمالى المبحوثين إلى عدم رضاهم عن هذه المنطقة . [٣٦] وفى الإسكندرية ، أجمع كل المبحوثين فى عينة سحبت من نجع العرب على عدم الرضا عن أوضاع السكن المتردية . وقد بلغت هذه النسبة فى عينة نادى الصيد ٩٣,٤٪ ثم عبد رياض ٨٠٪ ، وبلغت فى الدخيلة القبلية ٧٢٪ [٣٧] وفى أسيوط بلغت نسبة من عبروا عن عدم رضاهم ٧٨,٥٪ فى عينة عرب التوابع و ٨٧,٤٪ فى عينة الوليدية (٣٨) ولا يختلف هذا الأ مر فى المنيا ، حيث قررت نسبة ٧٠,٨٪ من إجمالى العينة التى سحبت من المقيمين بالأكشاك والعشش والإيواء أنهم مضطرون للإقامة بهذه المناطق وذلك لظروف اضطرارية أهمها تهدم المسكن والزواج والاستقلالية أو الهجرة والنقل المفاجئ . [٣٩]

(*) فى مقابلة مفتوحة مع بعض المبحوثين بعشش محفوظ أشار بعضهم إلى وجود جرائم عديدة بهذه المناطق على رأسها السرقة وتعاطى المخدرات ، حيث أصبحت المنطقة مكانا مناسبا لترويج المخدرات وتصدير الجرائم والمجرمين إلى بقية قطاعات المجتمع . كما ذكرت إحدى المبحوثات بمنطقة الأكشاك أنها تتذكر نشوب حرائق متكررة وخاصة فى الشتاء نتيجة للبرد القارص فى هذا الموسم وبسبب الممارسات الخاطئة لتدفئة هذه الأماكن .

ولا يختلف الحال فى الدراسة الراهنة ، حيث ترتفع بوضوح نسبة المبحوثين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن المناطق التى يقيمون فيها سواء العشش أو الأكشاك وبلغت هذه النسبة ٦٢,٨٪ من إجمالى عينة البحث . ولكن يلاحظ مرة أخرى أن هذا الاتجاه أكثر وضوحا لدى سكان الأكشاك حيث بلغت نسبة من قرروا ذلك ٧٩,٣٪ من إجمالى عددهم فى العينة ، بينما بلغت هذه النسبة ٤٢٪ لدى سكان العشش ، وتوجد فروق إحصائية ذات دلالة فى هذه الناحية . وبالطبع ، فإن هذا أمر منطقى ومتوقع وخاصة فى ظل ظروف المسكن المتردية للغاية لدى سكان الأكشاك الذين يترقبون بعيون اليأس والأمل أحيانا أى فرصة لتحسن ظروفهم السكنية أيا كان الحل المطروح.

ومن القضايا الخلافية والمثيرة للجدل قضية المفاضلة بين إزالة المناطق العشوائية أو الإبقاء عليها وإدخال تحسينات عليها . ويؤيد البعض فكرة الإزالة على أساس أن الإبقاء على هذه المناطق أمر لا جدوى منه وأنه استنزاف للموارد والأموال ولن يفلح فى تغيير أوضاع هذه المناطق حيث ستظل الأمور على ما هى عليه من سوء . وعلى العكس من ذلك ، يرفض البعض فكرة الإزالة حيث يرون أنها ضرب من التهور ، وأن الأنسب هو التفكير فى أساليب أفق لصيانة هــــــذه المساكن والمحافظة عليها طالما لا يوجد بديل أنسب . (٤٠)

كذلك تدعو وجهات النظر المؤيدة للرأى السابق إلى الإبقاء على الكتلة السكنية القائمة باعتبارها ثروة قومية ويقترحون تحسين البيئة السكنية من خلال عمليات الرحلال وتحسين حالات المبانى ، وإمداد المناطق العشوائية بالبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية . وتحقيقا لمبدأ التكامل فى سياسة التطوير ، فلابد أيضاً من استثمار الموارد البشرية وذلك بتوفير فرص التدريب والعمل للشباب المتسرب من التعليم . (٤١)

وقد تحققت الدراسة الراهنة من هذه الإفتراضات ، حيث سأل المبحثون مباشرة عن رأيهم فى إزالة العشش أو الأكشاك وقبولهم أو رفضهم لفكرة الإزالة . ويلاحظ من البيانات اتفاق ثلثى المبحوثين (وبلغت نسبتهم ٦٧,٩٪) على فكرة الإزالة . وعلى الرغم من أن الإختبار الإحصائى " ت " لم يكشف عن فروق إحصائية دالة بين عينتى البحث إلا أن نسبة الموافقة على هذا الرأى أعلى بين سكان الأكشاك عنها بين سكان العشش حيث بلغت هذه النسبة ٧٧٪ و ٥٦,٥٪ على التوالى .

هذا ، وقد كشفت مقابلة الباحث المفتوحة مع بعض المبحوثين عن أن المنطقة تنقسم إلى قسمين ، الأول ويعرف بقسم العزاب ويؤيد بدرجة أكبر فكرة الإزالة . والثانى الذى يضم السكان الأصليين بعشش محفوظ وهو أكثر تحفظا على فكرة الإزالة ويميل إلى الاكتفاء بإدخال بعض التحسينات تتمثل فى توسيع الشوارع ورصف الطرق وإقامة المدارس وخاصة الابتدائية وتوفير بعض المؤسسات الصحية ونقطة شرطة ونقطة إطفاء وبعض مجالات الترويح . والأهم من هذا ، فقد ذكر بعض المبحوثين أن هذه المنطقة من حقهم وليس من حق أحد آخر ، وأن الحكومة سبق وأن طردتهم من أحسن موقع بأرض المولد التى أقيمت عليها مساكن شعبية استفاد منها غيرهم . وذكر هؤلاء المبحوثين أن الحكومة إذا ما أعطتهم عقود تمليك لهذه العشش ، فإنهم سيقومون بإعادة بنائها على أحسن وأكمل وجه .

ويختلف الوضع تماما فى منطقة الأكشاك ، حيث لم يلاحظ الباحث وجود أية تحفظات من جانب المبحوثين على فكرة الإزالة طالما أن هناك حلا بديلا ، لأن هذا الحل فى نظرهم ، أيا كان ، سيكون أحسن بكثير مما هم عليه فى هذه المنطقة .

ومن الواضح أن هناك ارتباطا إيجابيا بين تدهور الظروف بالمناطق العشوائية وبين عدم تمسك بهذه المناطق وموافقتهم على إزالتها . ولكن ذلك ليس له علاقة بدرجة الانتماء لهذه المناطق ، والدليل على هذا أن أكثر من نصف المبحوثين ونسبتهم ٥٢,٦٪ يؤيدون فكرة إعادة البناء فى نفس الموقع الحالى . كما توضح البيانات عدم استعداد المبحوثين للحراك المكانى ورفضهم لفكرة الانتقال إلى المدن الجديدة . وقد اتضح من المقابلات التى أجريت مع بعض المبحوثين أن هذا يرجع إلى طبيعة أنشطتهم وأعمالهم اليدوية التى تنحصر فى خدمات السكان المقيمين بالمناطق المجاورة والتى تتحدد فى نقل الطوب أو مواد البناء المختلفة أو فى الخدمات الشخصية المنزلية . إن رزقهم (أكل عيشهم على حد قولهم) متوقف على وجودهم فى هذا المكان المعروف لبقية أفراد المجتمع ، ولكن إذا ما انتقلوا إلى المنيا الجديدة أو أى مكان آخر فماذا سوف يعملون ومن سوف يخدمون . كذلك تؤثر الخلفية الريفية فى اتجاهاتهم هذه خاصة وأنهم يعيشون بالقرب من أقاربهم وجيرانهم ومعارفهم القدامى الذين تربطهم بهم علاقات وثيقة . ولنمط الأسرة الممتدة تأثير فى تحفظ الأهالى على بديل الشقق كنمط شقق الإيواء العاجل التى لا تكفى لعدد أفراد الأسرة .

وتتفق هذه الاستنتاجات مع الافتراضات النظرية السائدة التى تقرر أن سكان المناطق العشوائية يتصفون بشدة الترابط الاجتماعى والانتماء الشديد إلى هذه المناطق (على الرغم من ظروفها المتدهورة) ، والخلفية الريفية الموروثة وتضاؤل فرص التغيير المتاحة لهذه الشرائح .[٤٢] كما تتفق أيضا مع نتائج إحدى الدراسات التى أجريت فى الإسكندرية والتى كشفت عن رفض السكان لفكرة الإزالة والتحرك إلى منطقة أخرى ورغبتهم القوية فى الإحتفاظ بالمنطقة والإستمرار فيها .[٤٣]

ولكن هذه النتائج يجب أن تؤخذ بشئ من الحذر والحيطة لأنها لا تدل - فى تقدير الباحث - على الانتماء إلى المنطقة بقدر ما تكشف عن عدم ثقة سكان المناطق العشوائية بالجهات المسؤولة والحلول البديلة التى تطرحها هذه الجهات . كما تكشف عن الروح الانتهازية لبعض الفئات التى تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب ، وإن لم يتحقق فإن الحد الأدنى هو إبقاء الحال على ما هو عليه بغض النظر عن الأبعاد السلبية التى تنطوى عليها ظاهرة العشوائيات التى تمثل أقصى صور التدهور البيئى والاجتماعى للمدينة .

وأخيرا فإن أية سياسة اجتماعية واقعية للتطوير لابد أن تنطلق من واقع المناطق العشوائية ، حيث مراعاة البعد الإنسانى وتضمين آراء الناس ورؤيتهم ورغباتهم واتجاهتم الخاصة . وتأسيسا على ذلك ، فقد عنيت هذه الدراسة باستطلاع آراء المبحوثين حول نمط المسكن وعدد الغرف ومعايير توزيع المساكن من وجهة نظرهم .

وفيما يتعلق بنمط المسكن ، توضح البيانات أن النسبة الأكبر من المبحوثين تميل إلى نمط الإيواء العاجل الذى هو عبارة عن شقة صغيرة جدا لاتزيد مساحتها عن ٢٠ متر وتتكون من غرفة وصالة وحمام . يذكر أن هذه النسبة بلغت ٦٦٪ من إجمالى المبحوثين . ويلاحظ وجود فروق إحصائية ذات دلالة عالية حيث ترتفع نسبة المبحوثين فى عينة الأكشاك المؤيدة لنمط الإيواء العاجل وبلغت ٧٩,٣٪ ، فى حين أنها بلغت ٤٩,٣٪ من عينة العشش . ومن المؤكد أن هذا النمط رغم عيوبه - الإيواء العاجل - يعتبر فى رأى سكان الأكشاك وبعض الفئات فى العشش بديلا أفضل نسبيا من ظروفهم الراهنة .

وقد كشف استطلاع رأى المبحوثين تجاه الحد الأدنى لعدد الغرف عن نتائج مناقضة لآرائهم فى نمط المسكن حيث لم توافق إلا نسبة صغيرة بلغت ١٤,٧٪ من

إجمالي عينة البحث على أن يكون الحد الأدنى غرفة واحدة . ولكن إذا ما أخذنا بالمتوسط العام ، فإن نصف المبحوثين عبروا عن رغبتهم في أن يكون الحد الأدنى لهذا العدد غرفتان . ومرة أخرى ، يلاحظ أن سكان العشش أكثر تفاؤلا في هذه الناحية حيث ترتفع نسبة الراغبين في ثلاث غرف أو أكثر وبلغت هذه النسبة لديهم ٣٤,٨٪ في الحالة الأولى و ٢١,٧٪ في الثانية ، في حين أنها بلغت ٢٢,٤٪ و ١٢,٨٪ بالنسبة لعينة الأكشاك . وباستثناء النسبة الضئيلة من المبحوثين التي بلغت ١,٣٪ من إجمالي عددهم والتي تتطلع إلى أكثر من ثلاث غرف . فإن معظم المبحوثين يتصفون بالواقعية حيث يتطلعون إلى الحصول على غرفتين في أحسن الأحوال .

وأخيرا ، فقد سأل المبحوثون عن رأيهم في معايير توزيع المساكن على المقيمين بالمناطق العشوائية في حالة إزالتها وإعادة بنائها وتبين أن سكان العشش يتفقون على أن أهم معيار في ذلك هو أقدمية السكن بالمنطقة ، بينما يرى سكان الأكشاك أن الأولوية للأسر الفقيرة . وتعكس هذه الإستنتاجات بوضوح الفروق بين أفراد العينتين في رؤيتهم للإصلاح والتطوير ، حيث يعكس رأى سكان العشش اعتقادهم الراسخ بأحقيتهم في ملكية العشش ، بينما يكشف رأى سكان الأكشاك عن أن هذا النمط يكاد يكون أدنى أنماط العشوائيات وأكثرها تدهورا .

(١٨-٦) دور الأهالي والحكومة في تطوير المناطق العشوائية

إن التنمية الحقيقية بالمعنى المتعارف عليه الآن هي مسئولية متضافرة لكل من الأهالي والحكومة معا . فقد تأكد تماما خطأ الأفكار التي ظلت لفترة طويلة والتي كانت تردد أن الحكومة هي التي تقع على عاتقها المسؤولية الكاملة عن التنمية بكل إيجابيتها وسلبياتها . وفي هذه الفترة بالذات التي شهدت تحولات هيكلية ملموسة في الاقتصاد المصري وفي التوجهات الأيديولوجية ، تحولت المشاركة الشعبية لتصبح قيمة في حد ذاتها بل ومدخلا تنمويا أساسياً ، حيث بدأ العلماء والمهتمون يتحدثون الآن عما يعرف بالتنمية بالمشاركة . ولقد ثبت بالدليل القاطع الآن أن تضافر الجهود الأهلية والحكومية يعتبر الآلية المناسبة لتحقيق التنمية الذاتية الفاعلة التي تسهم تجاوز المشكلات والتحديات التي كثيرا ما عاني منها المجتمع المصري .

ويعتقد أن تراجع دور الدولة وضعف الموارد الأهلية وسوء تنظيمها قد اسهم في إهمال هذه المناطق وتجاهلها إلى الحد الذي أثر في تفشي ظاهرة العشوائيات وتراكم

مشكلاتها التى أصبحت أمراضاً مزمنة . ولقد كان الأهالى أفقر من أن يحققوا لأنفسهم الظروف الملائمة للسكن والحياة ، مما جعلهم ينحصرون فى المناطق العشوائية التى كانت البديل الأوحد المتاح أمامهم . وبغض النظر عن السلبيات العديدة للمناطق العشوائية ، فإن هذه المناطق توفرت فيها بعض المزايا منها نظام تقسيم الأرض الذى للفقراء شراء مساحات صغيرة وانخفاض الأسعار بما يتناسب مع إمكانات الفقراء المحدودة . كذلك ، فإن عدم التقيد بقواعد التنظيم والبناء بدون ترخيص ، جعل الناس تتصرف بحرية كاملة وعمل كل ما يحلو لهم فى طريقة تقسيم المسكن أو التعلية لأكبر عدد من الطوابق علاوة على المخالفات فى البروزات والمناور ، وهى أمور يتعذر حدوثها فى الأحياء الخاضعة لقواعد التنظيم . (٤٤)

ومن ناحية أخرى ، فإن الحكومة لم تستطع أن تقوم بدورها المنوط بها فى توفير المساكن أو توفير الحد الأدنى من المساعدة للناس . ومما يدلل على ذلك أن العدد السنوى للوحدات السكنية التى قامت الدولة بتنفيذها كان يبلغ قبل عام ١٩٦٠ م ٥٦ ألف وحدة سكنية ، ثم انخفض إلى ٣٠ ألف وحدة عام ١٩٧٢ م . وعلى الرغم من أن هذا العدد قد ارتفع إلى ٨٧ ألف وحدة سكنية عام ١٩٩٦ ، إلا أنه لم يعد كافيا لتلبية احتياجات السكان التى تجاوزت هذا العدد بعشرات المرات . فوفقا لبعض التقديرات ، يتوقع أن يكون عدد الشقق المطلوبة فى مدن الجمهورية قد وصل إلى ٥٤٦ ألف شقة فى عام ٩٠/١٩٩٥ ، ومن المحتمل أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى ٦٢٨ ألف واحد فى عام ٩٥/٢٠٠٠ م (٤٥) كذلك حقق الإسكان منخفض التكاليف فى مصر انخفاضا ملحوظا حيث انخفض نصيبه النسبى فى العقد الأخير من ٦٦,٤٪ إلى ٣٧,٧٪ من جملة الإسكان الحضرى وذلك فى الفترة ما بين ٩١/١٩٩٢ م - ٩٦/١٩٩٧ م (٤٦)

وفى محافظة المنيا ، يلاحظ تواضع عدد المساكن فى نمط الإيواء العاجل والإسكان منخفض التكاليف وذلك مقارنة الإسكان الإقتصادى الذى واصل نموه بشكل ملموس خلال الأعوام الأخيرة . (٤٧) وتكشف النتائج الأولية لتعداد المبانى لعام ١٩٩٦ م عن انخفاض نسبة المبانى الحكومية مقارنة بنسبتها فى القطاع الخاص . يذكر أن هذه النسبة بلغت ١,٨٪ فقط بالنسبة لقطاع الحكومة ، بينما بلغت ٩٧,٩٪ بالنسبة للقطاع الخاص . وذلك من جملة المبانى بالمحافظة . (٤٨)

ومع ذلك ، فإنه لا يستطيع أحد أن ينكر المجهودات الحكومية فى مجال الإسكان فى سبيل إيجاد حلول مناسبة لأزمة المسكن وكذلك إمداد الأحياء السكنية الجديدة بالمرافق والخدمات الأساسية ، علاوة على الأموال الباهظة التي تنفق سنوياً بغرض صيانة هذه الخدمات والمحافظة على كفاءتها . وفى محافظة المنيا ، بلغت جملة النفقات الحكومية على هذه الخدمات ١٢,٩ مليون جنيها فى منطقة حى جنوب بمدينة المنيا فقط . هذا علاوة على الأموال التى أنفقت بمنطقة غرب المدينة وشمالها وكذلك بقية مراكز محافظة المنيا الأخرى . (٤٩)

ومن ناحية أخرى اهتمت الجهات الحكومية المختصة بمدينة المنيا الجديدة وذلك بتخطيط هذه المدينة وإمدادها بالمرافق والخدمات الأساسية وتعبئة المجتمع للمشاركة فى تطويرها وتعميرها . تجدر الإشارة إلى أن جهاز المدينة قام بتنفيذ ٦١٢ وحدة سكنية وتم التصرف بالبيع فى ٥٤٠ وحدة منها . كما تم تسليم ٣٥٦ وحدة سكنية . أما فيما يتعلق بتقسيم الأراضى ، فقد تم حجز ٨٢٨ قطعة أرض مخصصة للإسكان . (٥٠) وداخل مدينة المنيا الجديدة بدار تنفيذ مشروع مبارك لإسكان الشباب ومشروع إسكان المستقبل تجدر الإشارة إلى أنه تم تسليم ٢٢٤ وحدة سكنية فى نهاية مارس ١٩٩٩ م ضمن مشروع الشباب ويخطط لتسليم ١٧٠٥ وحدة سكنية مع نهاية عام ١٩٩٩ م . كما يخطط أيضا لتسليم ١٠٢١ وحدة سكنية للشباب فى نفس الفترة فى إطار مشروع إسكان المستقبل . (٥١)

ومع هذا ، فإن عجز الموارد وتراجع نصيب قطاع الإسكان من جملة الاستثمارات فى العقود الأخيرة وتجاهل المناطق العشوائية لفترة طويلة قد أدى إلى وصول المشكلات إلى مرحلة متأخرة مما يجعل الحلول المطروحة غير ملموسة أو ربما غير فعالة . وواقع الحال ، فإن هذه الظروف قد تضافرت معا وأسهمت فى حدوث بعض الخلل أو سوء الفهم لمسئوليات الحكومة والأهالى عن المناطق العشوائية ودور كل طرف فى تطوير هذه المناطق .

وفى دراسات عديدة أجريت فى القاهرة والإسكندرية، والمنيا وأسيوط ، تبين أن سكان المناطق العشوائية عموماً يميلون بشكل ملحوظ إلى الاعتقاد بأن منطقتهم مهملة من قبل رجال الحكومة وأنهم لا يستطيعون عمل أى شئ لتطوير مجتمعاتهم وأن الحكومة هى وحدها عن كل شئ . ففى دراسة أجريت فى القاهرة عن دور المشاركة الشعبية فى تنمية المناطق الحضرية ، تبين أن ٩٤٪ من المبحوثين قرروا أن منطقتهم مهملة من جانب المسئولين [٥٢] وفى الاسكندرية ، قررت نسبة ٨٢,٨٪ من المبحوثين بأن هناك سلبية فى الدور الحكومى فى القيام بمشروعات داخل المناطق العشوائية . [٥٣] وفى المنيا كشفت إحدى الدراسات عن أن الإتجاه السائد بين المقيمين بالمناطق العشوائية هو التقليل من دور الأهالى والاقتناع بأن مسئولية التنمية تقع على عاتق الحكومة وحدها . بل أن ثلث عينة البحث ذكروا أن الناس لا تستطيع عمل أى شىء . [٥٤] وفى أسيوط أيضا أشارت نسبة ٧٤,٧٪ من إجمالى عينة البحث إلى عدم اهتمام المسؤلين بالمناطق العشوائية التى يعيشون فيها . [٥٥]

وقد تحققت الدراسة الراهنة من صحة هذا الاتجاه حيث استطلعت آراء المبحوثين فى اهتمام الحكومة بمنطقتهم أو اعتقادهم بأنها مهملة من جانب الجهات الرسمية . وعلى عكس ما هو متوقع ، فإن البيانات عامة توضح اتفاق نسبة عالية من المبحوثين بلغت ٦٠,٩٪ من إجمالي العينة على أن الحكومة مهتمة بمنطقتهم . لكن هذا يجب أن يأخذ بشىء من الحذر لأنه يصدق فقط على سكان الأكشاك الذين ارتفعت نسبة الموافقة بينهم إلى ٨٢,٨٪ . وعلى العكس من ذلك تماما اتفق ثلثى المبحوثين من عينة العشش (٦٦,٧٪) على أن منطقتهم مهملة من جانب الحكومة وهو ما يؤكد اتجاهات المبحوثين السلبية تجاه الحكومة وعدم رضاهم عن الدور الرسمى فى تطوير المناطق العشوائية .

ويميل المبحوثون فى عينة الأكشاك إلى " الرضا " بل المهادنة وتواضع تطلعاتهم ومصالحهم بسبب ظروفهم المتدهورة التى تجبرهم على تبنى هذا الموقف كخطوة نحو الحصول على أدنى المكاسب .

ومن بين الاتجاهات الاجتماعية المعوقة لجهود التنمية هو اعتقاد الناس عموما ، وسكان المناطق العشوائية على وجه التحديد بأن الحكومة هى المسؤلة المسؤولية الكاملة عن التنمية وأن الأهالى لا تقع عليهم أدنى مسؤولية . وبقراءة البيانات ، يتضح صحة ذلك ، حيث تنخفض نسبة المؤيدين لأهميه مسؤلية الأهالى ودورهم وبلغت ١١,٥٪ فقط من اجمالى العينة . وتوجد اختلافات وفروق ملحوظة بين عينتى البحث ،

حيث يلاحظ سلبية سكان الأكشاك الذين ترتفع لديهم نسبة المبحوثين الذين يرون أن تطوير منطقتهم وتحسين ظروفهم تقع على عاتق الحكومة وتبلغ هذه النسبة ٦٢,١ ٪ ، بينما ترى النسبة الأكبر من سكان العشش (٦٦,٧ ٪) أن المسؤولية مشتركة وتقع على عاتق الحكومة والأهالى معا .

وكطريقة غير مباشرة للتعرف على مدى استعداد المبحوثين على المشاركة وذلك بسؤالهم عن أفضل وسيلة لمساعدة الدولة لهم ، كشفت الدراسة عن مؤشرات واضحة على سلبية الأهالى . فقد تبين أنهم يميلون إلى الحلول التى لا تتطلب منهم إلا قدرا متواضعا من المشاركة كدفع إيجار شهرى محدود حيث وافقت نسبة كبيرة بلغت ٤٦,٢ ٪ من إجمالى العينة على هذا الرأى . ولكن المبحوثين فى عينة الأكشاك أكثر ميلاً لتبنى هذا الرأى حيث بلغت نسبة الموافقة بينهم ٦٢,١ ٪ ، بينما تفضل النسبة الأكبر من سكان العشش شقق التمليك وعلى العكس من ذلك يرفض المبحوثون بصفة عامة (العشش والأكشاك) فكرة توفير الأرض والمرافق وذلك بسبب تواضع مستوياتهم المعيشية وعدم قدرتهم على تحمل نفقات البناء الباهظة .

وعلى الرغم من تعدد صور المشاركة ، إلا أن التبرع بالمال يعتبر أكثر صور المشاركة وضوحا وأفضلها لقياس حجم المشاركة والتحقق من فاعليتها . وبسؤال المبحوثين عن ذلك ، تبين أن نصفهم (٥٠,٦٪) لا يستطيع المشاركة المادية بأى شكل . يذكر أن هذا يتفق على عينتى البحث معا دون وجود فروق إحصائية . وتأكدت مرة أخرى صحة الاستنتاجات السابقة حيث أشارت نسبة ٢١,٧٪ من عينة العشش و ٢٦,٩٪ من عينة الأكشاك إلى تفضيل فكرة الإيجار الشهرى بينما تراجعت أهمية الصور الأخرى للمشاركة المادية .

وفى المقابلات التى أجريت مع بعض المبحوثين فى العشش والأكشاك بمنطقة أبو هلال ومنطقة عين شمس ، اتفق المبحوثين على أنه ليس بمقدورهم شراء شقق تمليك أو دفع أقساط مالية وأن أقصى ما يمكنهم المساهمة به هو دفع إيجار شهرى محدود لا يزيد عن ٥٠ ج بالنسبة لسكان العشش وعن ٢٠ ج بالنسبة لعينة الأكشاك .

(١٨-٧) نتائج الدراسة وتوصياتها

تهتم الدراسة الراهنة بظاهرة العشوائيات بمدينة المنيا فى محاولة بحثية أكاديمية وتطبيقية نحو تحليل هذه الظاهرة من كافة جوانبها وأبعادها ، بقصد التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات العلمية والإجرائية التى تساهم فى وضع سياسة فعالة لتطوير تلك المناطق والارتقاء بها فيزيقياً واقتصادياً واجتماعياً . وتتميز هذه الدراسة بتركيزها على الجوانب الإجتماعية لسياسة التطوير وذلك فى محاولة لوضع خريطة اجتماعية للمناطق العشوائية توضح الخصائص الإجتماعية للسكان وملامح الثقافة وعناصرها المختلفة وكذلك أسلوب الحياة وظروف المعيشة . وتتبنى الدراسة فى هذا الشأن افتراضاً أساسياً مؤداه أن سياسة التطوير سياسة اجتماعية فى مضمونها وأساليبها وأهدافها . ولهذا ، فإن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر على مجرد الأهمية النظرية ، بل تمتد إلى محاولة التدخل الإجرائى لتحسين مستوى الحياة بالمناطق العشوائية وحل مشكلاتها والتقليل من مخاطرها .

وقد أجريت الدراسة الراهنة فى مدينة المنيا التى تنفرد بارتفاع نسبة السكان المضطرين للإقامة فى أدنى أنماط العشوائيات كالعشش والأكشاك والخيام وغيرها من الأنماط الأخرى للمساكن الجوازية ، تلك الأنماط التى تصنف على أنها الأسوأ حالا من حيث ظروف المسكن وظروف السكان المقيمين بها . وقد اختيرت عينة مساحية عمدية روعى فيها التمثيل الجغرافى لهذه الأنماط وكذلك تمثيل كافة الفئات الإجتماعية والثقافية . وقد بلغ الحجم الإجمالى للعينة ١٥٦ من أرباب الأسر ، منهم ٦٩ مبحوثاً من منطقة العشش و ٨٧ مبحوثا من المقيمين بالأكشاك وذلك فى ثلاث مناطق بمدينة المنيا وهى الأكشاك الملاصقة لعمارات الإيواء ، وتلك الكائنة بأرض المستشار ، والأكشاك الموجودة بمنطقة عين شمس بشارع مضرب الأرز وخلف مدرسة على ابن أبى طالب .

وقد عنيت هذه الدراسة بتحليل المتغيرات الإجتماعية التى يجب تضمينها فى سياسة التطوير المقترحة وذلك على ضوء آراء الناس واتجاهاتهم ورغباتهم . أهم هذه المتغيرات نمط المسكن ومساحته وعدد الغرف ومدى كفايته وكذلك توافر الخصوصية وتوافر الخدمات ومستوى كفاءتها وسبل التوافق مع أوضاع المسكن ومشكلاته . كما تمت الدراسة باستطلاع آراء المبحوثين تجاه الحل الأنسب لتطوير المناطق العشوائية من حيث الإزالة أو إدخال تحسينات على هذه المناطق وكذلك موقع ومكان إعادة إنشاء المناطق الجديدة ورؤية المبحوثين لدور الحكومة مقابل دورهم فى برامج التطوير

المقترحة وكذلك تصوراتهم لحجم المشاركة الشعبية وصورها من وجهة نظرهم . وعلى ضوء ذلك ، انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فى ضوء القضايا الرئيسية التالية :

* أوضاع المسكن ومشكلاته .

* رؤية المبحوثين لسياسة التطوير المقترحة .

* دور الأهالى والحكومة فى هذه السياسة .

وسنعرض فيما يلى النتائج العامة للدراسة فى ضوء هذه القضايا كلا على حدة .

أولا : أوضاع المسكن ومشكلاته :

١ - كشفت الدراسة عن ضيق المسكن وضآلة مساحته حيث أن أكثر من نصف المبحوثين تتراوح مساحة المسكن لديهم ١٠ م فقط . والمبحوثين فى عينة الأكشاك أسوأ حالاً فى هذه الناحية حيث تقل هذه المساحة لدى نصفهم (٥٢,٩٪) عن ١٠ م ، وهو ما يجسد بوضوح مشكلة ضيق المسكن .

٢ - إن السكن بالمشاركة هو السمة الغالبة على معظم المبحوثين حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يقيمون فى غرفة واحدة ٧١,٢٪ من إجمالى عينة البحث .

٣ - اتفاق المبحوثين على عدم كفاية المسكن ، حيث بلغت نسبة من أشاروا إلى ذلك ٥٥,١٪ . ولكن المبحوثين فى عينة الأكشاك أكثر معاناة من هذه المشكلة عن المبحوثين فى العشش . حيث بلغت نسبة الذين أشاروا إلى ذلك ٦٤,٤٪ فى العينة الأولى ، وبلغت فى الثانية ٤٣,٥٪ فى الثانية .

٤ - وجود مشكلات حقيقية تتمثل فى عدم وصول المرافق والخدمات الأساسية وخاصة فى منطقة الأكشاك ، حيث تعانى نسبة كبيرة من عدم وصول المياه والصرف الصحى ، بل وعدم توافر دورات مياه مستقلة . يذكر أن ٧٤,٥٪ من المساكن بمنطقة عين شمس لا يوجد بها صرف وأن ٦٢,٢٪ بهـــذه المنطقة لا توجد بها دورة مياه . ولا يختلف الحال كثيراً فى منطقة عشش محفوظ حيث تبلغ هـــذه النسبة ٦٤,٨٪ و ٥٩,٤٪ على التوالى . ومرة أخرى يلاحظ أن الأوضاع فى الأكشاك أكثر تدهورا حيث شملت هذه المشكلة ٩٢٪ من الذين أشاروا إلى عدم وصول المياه والصرف الصحى أو دورة مياه مستقلة .

٥ – تعتبر مشكلة انعدام الخصوصية من أهم المشكلات التى شملها البحث وذلك نتيجة لتلاصق البيوت وضيق الشوارع وبسبب المعيشة المشتركة لأكثر من أسرة فى نفس المكان واستخدام حمام مشترك مع أسر أخرى داخل المسكن ، بل واضطرار جميع أفراد الأسرة (ذكروا وإناثا) للنوم معا فى مكان واحد ، أو استخدام دورة مياه شبه عامة كما هو الحال بالنسبة لسكان الأكشاك .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة فى بعض الجوانب مثل غلبة نمط الغرفة الواحدة أو ما يعرف بإسكان الشرك الذى ينتشر فى معظم المدن الإقليمية عموماً ومدن الوجه القبلى على وجه الخصوص . كذلك تتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه معظم الدراسات السابقة عن أوضاع المسكن ومشكلاته بالمناطق العشوائية كضيق المسكن وعدم كفايته وعدم وصول المرافق والخدمات الأساسية إليه بجانب انعدام الخصوصية . ولكن هذه النتائج تختلف مع نتائج بعض الدراسات التى أجريت فى أسيوط وسوهاج ، بل والإسكندرية والتى أشارت إلى أن نمط السكن الملك هو الأكثر شيوعاً فى مثل هذه المجتمعات وهو ما يختلف عن نتائج الدراسة الراهنة التى تقرر أن النمط السائد هو السكن المؤجر . [٥٦] ولكن يبدو أن أوضاع المسكن فى الأنماط التى شملتها الدراسة الراهنة تكاد تكون هى الأسوأ حالاً مقارنة بظروف المسكن بعموم المناطق العشوائية ، وخاصة فيما يتعلق بضيق مساحة المسكن التى تبلغ فى المتوسط ما بين ٢٠ – ٦٥ م على المستوى القومى [٥٧] ، بينما تقل عن ذلك بكثير فى هذه الدراسة كما سبقت الإشارة . وهذا ما يتفق تماما مع نتائج إحدى الدراسات المبكرة التى أجريت فى منطقة السلخانة بالمنيا والتى كشفت عن أن ضيق المسكن قد أدى إلى أن الشارع قد أصبح صالة معيشة للسكان وهو أمر تنفرد به هذه المجتمعات . [٥٨]

ثانيا : رؤية المبحوثين لسياسة التطوير المقترحة :

١ – كشفت الدراسة بوضوح عن شعور عام لدى المبحوثين بعدم الرضا عن المناطق العشوائية التى يقيمون بها ، حيث أشارت نسبة ٦٢,٨٪ من إجمالى عينة البحث إلى ذلك . ولكن هذا الاتجاه السلبى أكثر وضوحا بين عينة الأكشاك عنه بين عينة العشش ، حيث بلغت النسبة فى الأولى ٧٩,٣٪ بينما بلغت فى الثانية ٤٢٪ .

٢ – أما بالنسبة لرؤية المبحوثين في سياية التطوير ، فقد أجمعت نسبة كبيرة ٦٧,٩٪ على تأييد فكرة الإزالة . وعلى الرغم مـــــن أن الاختبار الإحصائي " ت " لم يكشف عن فروق إحصائية دالة بين عينتي البحث ، إلا أن نسبة الموافقة على فكرة الإزالة أعلى بين سكان الأكشاك عنها بين سكان العشش حيث بلغت هذه النسبة ٧٧٪ و ٥٦,٥٪ على التوالي . ويؤكد هذا أيضا ما كشفت عنه المقابلات الحرة مع بعض المبحوثين بكل من العشش والأكشاك حيث تبين أن هناك تحفظات من جانب بعض السكان بالعشش على فكرة الإزالة ، بينما لا توجد أية تحفظات من جانب المبحوثين في عينة الأكشاك على هذا الرأي .

٣ – إن المبحوثين أكثر ميلاً إلى إعادة بناء هذه المناطق (في حالة إزالتها) في نفس موقعها الحالي حيث بلغت نسبة من أشاروا إلي ذلك ٥٢,٦٪ . وقد أوضحت المقابلات أن هذا يرجع إلى طبيعة أنشطتهم وأعمالهم اليدوية التي تعتمد على خدمة السكان بالمناطق المجاورة ، مما يعني أن انتقالهم إلى المنيا الجديدة سيؤثر في شل حركتهم وتوقف هده الأنشطة التي هي المصدرات الرئيسي لمعيشتهم ورزقهم .

٤ – أما عن آراء المبحوثين ورغباتهم واتجاهاتهم حول نمط المسكن ومساحته وعدد الغرف وتوافر الخصوصية ، فقد خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

(أ) تميل النسبة الأكبر من المبحوثين إلى نمط الإيواء العاجل الذي هو عبارة عن شقة مساحتها في حدود ٢٠ م ، وقد بلغت هذه النسبة ٦٩٪ من إجمالي المبحوثين .

(ب) اتفق نصف المبحوثين في الرأي على أن الحد الأدنى الضروري لعدد الغرف هو " غرفتان " على الأقل . ولكن يلاحظ أن سكان العشش أكثر تفاؤلاً في هذه الناحية حيث تتطلع نسبة كبيرة بلغت ٣٤,٨٪ إلى ثلاث غرف ، ونسبة ٢١,٧٪ منهم إلى أكثر من ثلاث غرف .

(ج) أما عن آراء المبحوثين في معايير توزيع المساكن في حالة الإزالة وإعادة بناء هذه المناطق ، فقد تبين أن سكان العشش يتفقون على أن أهم معيار هو أقدمية السكن بالمنطقة ، بينما يرى ســـكان الأكشـــاك أن الأولية للأسر الفقيرة .

تجدر الإشارة إلى الفروق الإحصائية الملحوظة بين عينتى البحث والتى تدلل على أن المبحوثين فى عينة الأكشاك أسوأ حالاً نسبياً من عينة العشش حيث ترتفع بينهم نسبة الذين عبروا عن عدم رضاهم عن المنطقة والمؤيدين لفكرة الإزالة دون أية تحفظات . كما أنهم أكثر تواضعاً عن سكان العشش فى رؤيتهم لنمط المسكن وعدد الغرف ومعايير توزيع المساكن مما يؤكد أن هؤلاء السكان هم أسوأ الفئات حالاً مقارنة بالفئات الأخرى .

وفى حين تتفق الدراسة الراهنة مع العديد من الدراسات السابقة فى مسألة عدم الرضا عن المناطق العشوائية فى ظل الظروف المتدهورة ، فإنها تختلف معها فى مسألة أخرى وهى موافقة المبحوثين فى هذه الدراسة على فكرة الإزالة . ففى دراسة ميدانية أجريت فى الإسكندرية ، رفض السكان فكرة الإزالة أو حتى التحرك إلى منطقة أخرى . يذكر أن نسبة الذين أيدوا فكرة الإزالة بلغت ٩,٩٪ فقط (٥٩) . وعلى ضوء هذه الاستنتاجات ووفقا لهذه الأدلة تخرج الدراسة بنتيجة مهمة وهى وجود ارتباط قوى بين تدهور الظروف بالمناطق العشوائية وبين عدم تمسك السكان بها وموافقتهم على إزالتها . والدليل على ذلك إن المناطق الأسوأ كالأكشاك هى أكثر ميلا لفكرة الإزالة .

ثالثا : دور الأهالى والحكومة فى تطوير المناطق العشوائية :

١ - توجد أدلة وشواهد كثيرة على أن الامتداد السرطانى للمناطق العشوائية يرجع إلى تراجع دور الدولة وضعف الموارد الأهلية وسوء تنظيمها . فقد تراجع نصيب الإسكان فى إجمالى الاستثمارات وانخفض العدد السنوى للوحدات السكنية الحكومية وزادت الفجوة بين مستوى الطلب وحجم المعروض من الوحدات السكنية . وقد حدث ذلك فى جميع المحافظات المصرية عموماً وفى محافظة المنيا على وجه التحديد التى انخفضت فيها نسبة المبانى الحكومية مقارنة بنسبتها بالقطاع الخاص .

٢ - تتفق الدراسة الراهنة مع ما انتهت إليه معظم الدراسات السابقة فى ميل سكان المناطق العشوائية إلى الاعتقاد بأن منطقتهم مهملة من قبل رجال الحكومة وأنهم لا يستطيعون عمل شيئا لتطوير مجتمعاتهم ، وأن الحكومة هى وحدها المسئولة عن كل شئ . فقد قررت نسبة ضئيلة بلغت ١١,٥٪ من إجمالى العينة بأن الأهالى هم المسؤولون عن تحسين هذه المناطق وتطويرها . وقد كشفت البيانات عن فروق ملحوظة

بين عينتي البحث حيث اتضح أن المبحوثين بعينة الأكشاك أكثر سلبية لأن النسبة الأكبر منهم تعتقد أن الحكومة هى التى يقع عليها مسؤولية تطوير هذه المناطق .

٣ – تبين أن المبحوثين أكثر ميلاً للحلول التى لاتتطلب منهم إلا قدرا متواضعاً من المشاركة كدفع إيجار شهرى محدود ، فى حين أنهم يرفضون فكرة توفير الحكومة للأرض والمرافق وذلك بسبب تواضع إمكاناتهم المادية وضعف قدراتهم على تحمل نفقات البناء ، ولكن هذه السلبية أكثر وضوحا بين سكان الأكشاك عن سكان العشش .

٤ – كشفت البيانات بوضوح عن سلبية الأهالى الصارخة حيث أجمعت نسبة كبيرة بلغت ٥٠,٦٪ من إجمالى العينة على أنهم لا يستطيعون المشاركة المادية بأى شكل . وقد أكدت المقابلات الحرة ذلك حيث اتفق المبحوثين فى آرائهم على أن أقصى ما يمكنهم المساهمة به هو دفع إيجار شهرى محدود ، وأنه ليس بمقدورهم شراء شقق تمليك أو دفع أقساط مالية .

ومرة أخرى توجد فروق دالة إحصائياً بين عينتي البحث فى صور المشاركة ومظاهرها ، حيث يلاحظ بصفة عامة أن سكان الأكشاك التى هى أدنى أنماط العشوائيات وأسوأها ظروفا هم الأكثر سلبية وأقل استعدادا للمشاركة ، فقد أجمعت النسبة الأكبر منهم (٦٢,١٪) على أن مسؤولية تطوير منطقتهم تقع على عاتق الحكومة وهم الأكثر ميلا لدفع إيجار شهرى محدود كأقصى صور المشاركة المادية وليس لديهم استعدادا لأكثر من هذا .

وأخيراً ، تخلص هذه الدراسة بنتيجة أساسية مؤداها أن مشكلات المسكن وأهمها ضيق المساحة وعدم كفايته وعدم توافر المرافق الأساسية بداخله وانعدام الخصوصية أو الحدود الإنسانية الدنيا ، بجانب تدهور الظروف المعيشية والإقتصادية لدى معظم سكان المناطق العشوائية يكاد يكون أهم المتغيرات الإجتماعية الاقتصادية التى ينبغى أخذها فى الاعتبار وتضمينها فى أى سياسة مقترحة لتطوير المناطق العشوائية . فقد كشفت مصفوفة الإرتباطات بين بعض المتغيرات أن هذا المتغير (**ظروف المسكن**) هو أهم المتغيرات وأكثرها تأثيراً . هذا ، وسوف نشير إلى ذلك بالتفصيل فى الجزء التالى الذى نتعرض فيه لأهم التوصيات الإجرائية المتعلقة بسياسات التطوير المقترحة من وجهة نظر هذه الدراسة .

توصيات الدراسة

إن المحور الرئيسى لهذه الدراسة هو التوصل إلى سياسة ملاءمة لتطوير المناطق العشوائية تأخذ فى اعتبارها خصوصية هذه المناطق وظروف السكان وأسلوب حياتهم ونمط تفكيرهم ، مما يجعل هذه السياسة واقعية فى مضمونها وأهدافها وفرص تطبيقها فى الواقع الفعلى . وقد طرحت الدراسة الراهنة مجموعة من التساؤلات تنصب كلها فى هذا المحور وتتعلق بجوانب عديدة أهمها المداخل الملاءمة للتطوير سواء بالإزالة أو إدخال تحسينات على هذه المناطق ورؤية السكان وتصوراتهم للتغيرات المطلوبة والتحسينات المتوقعة . كذلك التعرف على اتجاهات السكان وآرائهم حول دور الحكومة ودورهم فى هذه السياسة واقتراحاتهم لصور المشاركة الشعبية وأساليبها .

وعلى ضوء هذه التساؤلات والنتائج العامة التى توصلت لها الدراسة انتهت الدراسة إلى نوعين من التوصيات ، الأول توصيات عامة والثانى توصيات إجرائية . وسنعرض فيما يلى لهذه التوصيات وفقا لهذين النوعين كلا على حدة .

أولا : التوصيات العامة :

تقترح الدراسة التوصيات العامة التالية باعتبارها موجهات عامة لأى سياسة مقترحة لتطوير المناطق العشوائية ، وهذه التوصيات تتمثل فى النقاط التالية :

١ - من أهم النتائج التى خلصت إليها هذه الدراسة هى وجود اختلافات وفروق نسبية بين مجتمعات البحث المتمثلة فى منطقتى العشش والأكشاك ، حيث تبين بالدليل القاطع أن نمط الأكشاك هو أسوأ هذه الأنماط وأدناها فى جوانب وخصائص عديدة ، مما يستلزم بالضرورة مراعاة هذه الاختلافات فى أى سياسة مقترحة للتطوير . ولهذا توصى الدراسة بعدم تبنى سياسة موحدة للتطوير تعمم على كل المناطق العشوائية ، بل ينبغى مراعاة ظروف كل منطقة وخصوصيتها الثقافية وتضمين ذلك فى أى سياسة للتطوير .

٢ – مراعاة مبدأ التكامل فى سياسة التطوير المقترحة بحيث لا يقتصر التطوير على النواحى الفيزيقية والمادية ، بل ينبغى وضع خطة شاملة ومتكاملة يشترك فى وضعها وتنفيذها كافة الأجهزة والتخصصات ويراعى فيها الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والمعمارية والبيئية . كذلك توصى الدراسة بالجمع قدر الإمكان بين الخطط قصيرة الأجل والخطط طويلة الأجل وذلك توفيرا للجهود والأموال التى تنفق على هذه الخطط .

٣ – على الرغم من تدهور الظروف بالمناطق العشوائية وتدنى الأوضاع الاقتصادية للسكان ، إلا أن الدراسة توصى بضرورة تشجيع المشاركة الشعبية والإستفادة الفعلية من الجهود الذاتية للسكان . ولتشجيع الناس على ذلك توصى الدراسة بربط استفادة المواطنين من برامج التطوير المقترحة بصور المشاركة وحجمها كالربط بين إعطاء الصفة القانونية للمساكن ومشاركة الأهالى فى أجهزة الدولة وتحسين مساكنهم وتوفير مرافقها الأساسية . كذلك توصى الدراسة بفتح قنوات المشاركة الشعبية واستثمار الجهود الذاتية وذلك من خلال التنظيمات الشعبية التطوعية التى تكون الوسيط بين الأهالى والحكومة للتعرف على احتياجات الناس ومشكلاتهم أو استطلاع آرائهم واتجاهاتهم حول هذه القضايا .

٤ – إتاحة بدائل مقبولة ومقننة للمواطنين البسطاء من محدودى الدخل تساهم فى وقف الامتداد السرطانى للمناطق العشوائية . ومن المقترحات التى توصى بها الدراسة التوسع فى إنشاء المدن الجديدة وتوفير أراضى للبناء وتزويدها بالخدمات وكذلك توفير مواد البناء وتدعيم أسعارها وإعطاء تسهيلات فى الحصول على قروض ميسرة بإجراءات مبسطة . كذلك تدبير مناطق سكنية بديلة داخل تقسيمات المدن مع إعطاء الفئات المستهدفة (الفقراء والمقيمين بالمناطق العشوائية) الأولوية فى الاستفادة بخدمات الإسكان الحكومى .

٥ – لابد من تضمين الاعتبارات الإنسانية فى أى سياسة مقترحة للتطوير ، حيث من الخطأ الفادح الاعتماد على النواحى المادية فقط فى حساب الجدوى من هذه البرامج . ومع هذا فلابد من التوازن بين العقلانية والتعطف أثناء عملية صنع القرار .

٦ – ما تزال المناطق العشوائية تمثل مجالاً خصباً لإجراء المزيد من الدراسات وبالتحديد الدراسات الاجتماعية . ومن القضايا المهمة التى توصى الدراسة إعطائها

الأولوية قضية العزلة الاجتماعية وآليات الاندماج الاجتماعى ، حيث أن الإندماج من أهم مقومات التنمية ومن أهم مؤشراتها . كذلك قضية مداخل التنمية بهذه الناطق وأساليب الارتقاء بالظروف المعيشية وتزويد فرص العمل لسكان هذه المناطق ، باعتبار أن معظم المشكلات تعود فى الأساس إلى سوء الظروف الإقتصادية .

ثانيا : التوصيات الإجرائية :

على ضوء الإستنتاجات التى خلصت إليها الدراسة والتوصيات العامة التى عرضنا لها ، تقترح الدراسة مدخلين للتطوير ، الأول الإزالة ، والثانى إدخال تحسينات على هذه المناطق وفقا لظروف كل منطقة ، وسأعرض لكل مدخل من هذين المدخلين على حدة :

المدخل الأول : سياسة الإزالة :

توكد كل الدلائل أن إزالة منطقة عشش محفوظ والمناطق المماثلة لها كالأكشاك فى أبو هلال وعين شمس ، هى أفضل البدائل ، إن لم تكن هى الحل الأنسب لمثل هذه المناطق . فمن حيث الظروف العامة ، تعانى هذه المناطق من مشكلات حقيقة كضيق العشش والأكشاك وضآلة مساحتها ومخالفتها لأدنى القواعد الهندسية مما يجعلها آيلة للسقوط فى أى وقت . وعشش محفوظ والأكشاك ليست مزودة بمياه الشرب والصرف الصحى ويتعذر تزويدها بهذه المرافق لأن حالته الهندسية والإنشائية ومساحتها المحدودة لا تسمح بذلك . ولا يوجد بهذه المناطق ملامح واضحة لوجود شوارع ، حيث أن ما يوجد هو عبارة عن أزقة شبه مغلقة نتيجة لإشغالات الطرق وممارسات الناس غير الواعية . والمنطقة عرضة لوقوع حوادث وكوارث بيئية حقيقية نتيجة لوجود مقالب شبه ثابتة للقمامة ملاصقة لها بجانب سلوكيات الناس وعدم وعيهم مشكلات البيئة .

ومن ناحية أخرى ، فإن منطقة عشش محفوظ وكذلك الأكشاك (فى أبو هلال وعين شمس) لا يجدى معها التحسين الجزئى والكلى ، والسبب فى ذلك أن هذه الحلول مكلفة من الناحية المادية وتكلفتها تزيد مئات المرات عن القيمة المادية لهذه العشش والأكشاك التى لا تستحق مجرد التفكير فى ذلك . وبجانب ذلك ، فإن منطقة عشش محفوظ على وجه التحديد تحولت بالفعل إلى أوكار للجريمة والهاربين من

القانون وعلى رأسهم المدمنين ومروجي المخدرات ومحترفي البلطجة ، ناهيك عن المنحرفين اجتماعياً وسلوكياً . كماأن منطقة عشش محفوظ وكذلك الأكشاك بظروفها الحالية ومظهرها العام تعتبر جسا غريباً على مدينة المنيا وإزالتها يعيد للمدينة مظهرها الحضارى ويضفى عليها لمسة جمالية خاصة . وفى الإزالة ميزة أخرى ، لأن ذلك سيسمح بحسن استغلال مساحة الأرض المقامة عليها المنطقة حيث يمكن إقامة عمارات سكنية حديثة ومتعددة الطوابق توفر مساكن أرحب لسكان هذه المنطقة وسكان المنيا عموما الذين يعانون من أزمة حقيقية للمسكن . والأهم من ذلك ، فإن الأهالى أنفسهم المقيمين بالعشش والأكشاك هم الأكثر ميلا لفكرة الإزالة وأكثر تأييدا لها ووافقوا صراحة على الإزالة . ، وهى اتجاهات لافتة للنظر تشكل فى ضوء الظروف المتدهورة السائدة بهذه المناطق وأكرهت الناس لعدم التمسك بها .

وعلى ضوء ملاحظات الباحث حول ظروف المنطقة وخصوصيتها الاجتماعية والثقافية وكذلك حول ظروف السكان ورمكانتهم وأسلوب حياتهم ونمط شخصياتهم وثقافتهم ، فإنه ينبغى مراعاة مجموعة من الاعتبار ات لتنفيذ سياسة الإزالة على الوجه الأكمل وتضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها ، وهذه الاعتبارات هى :

أولاً : إعادة بناء المنطقة فى نفس مكانها الحالى وذلك تحقيقا لرغبة المبحوثين الذين أشاروا إلي ذلك صراحة وبالإجماع . كما أن هذا الاقتراح سيتيح استغلال الأرض المقامة عليها المنطقة واستثمارها بشكل أفضل ، علاوة على أن الإزالة تعتبر فى حد ذاتها تجميلا للمدينة وحلا لمشكلات البيئة . وينطبق ذلك على الأكشاك التى تحتاج إلى تدخل سريع وحلول عاجلة لأن وجودها يمثل مأساة اجتماعية ويجسد مشكلة الازدواجية الحضرية بشكل ينطوى على مخاطر كثيرة .

ثانيا : على الرغم من سوء الظروف المادية للناس وتواضع إمكاناتهم المادية ، فإنه لابد من الاستفادة بالجهود الذاتية فى إعادة بناء هذه المناطق ، وذلك ضمانا لوصول الخدمات إلى المستحقين وتجنبا لتحايل الانتهازيين ومحترفى التسول فى الحصول على حقوق غيرهم . وفى كل الأحوال ، لابد من الربط بين استفادة الناس وبين حجم مشاركتهم بحيث تكون الأفضلية لمن يشارك بطريقة أفضل وأوضح . إن القصد من ذلك ليس الضغط على الناس أو تزويد أعبائهم وإنما لحثهم على المشاركة بطريقة عملية وواقعية .

ثالثاً: لاينبغى أن يقتصر التطوير على النواحى الفيزيقية أو المادية ، بل لابد من مراعاة كافة الجوانب الإجتماعية والثقافية . كذلك ينبغى التنسيق بين رجال التخطيط والهندسة الإنشائية والمعمارية واقسام التنظيم والبيئة والمرافق والخدمات ، وذلك تحقيقا للتخطيط المتكامل لهذه المنطقة . كما يراعى فى ذلك أيضا إقامة مشروعات اقتصادية وخدمية تسهم فى توليد فرص عمل للمقيمين بهذه المناطق وتحسين ظروفهم المعيشية .

رابعاً: المتابعة الدقيقة لهذه المشروعات وصيانتها والمحافظة عليها من خلال التضامن والتنسيق بين الأجهزة الشعبية والحكومية وكذلك الرقابة المجتمعية التى يمكن أن تقوم بها التنظيمات الشعبية المحلية كالجمعيات الأهلية أو الروابط والنقابات والاتحادات المختلفة .

المدخل الثانى : سياسة الإبقاء مع التحسين :

باستثناء منطقة العشش والأكشاك ، التى توصى الدراسة بازالتها ، فانه يصعب إزالة بقية المناطق العشوائية ، بل من الخطأ اقتراح هذه الفكرة وذلك لاتساع النطاق الجغرافى لهذه المناطق التى تشمل كتلة عمرانية كبيرة تحتاج إزالتها إلى نفقات مالية باهظة وترتيبات عديدة ومعقدة أهمها نقل السكان إلى مناطق أخرى وهى أمور يتعذر تنفيذها فى الواقع . وعلى عكس عشش محفوظ والأكشاك التى لا تحتمل إدخال تحسينات عليها ولا تجدى فيها هذه التحسينات ، فإن المساكن بمنطقة ابو هلال وعين شمس (التى تتركز فيها معظم المساكن العشوائية) حالتها الإنشائية لا بأس بها لأنها حديثة نسبيا ومشيدة بطرق حديثة وآمنة ، مما يجعل من الممكن إدخال بعض التحسينات عليها كإمدادها بالمرافق والخدمات أو تهذيبها وتجديدها .

أما عن أهم التحسينات التى توصى الدراسة بإدخالها على هذه المناطق فإنها تتحدد فى الإعتبارات التالية وذلك فى ضوء المؤشرات التى انتهت إليها الدراسة من واقع رؤية المبحوثين فى ذلك :

١ - توصى الدراسة باستمرار وتعزيز المجهودات الحكومية التى بذلت وتبذل لتزويد المناطق العشوائية بالمرافق والخدمات وعلى رأسها مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحى . ومن الواجب إعداد خطط طويلة الأجل يكون هدفها ضمان وصول هذه الخدمات والمرافق على أحسن وجه وبدون أى خلل ، باعتبار أن هذه الخدمات على رأس متطلبات الحياة فى هذه المناطق .

٢ – تفتقر المناطق العشوائية إلى بعض الخدمات الحيوية مما يجعل من الضرورى توفير هذه الخدمات ، وأهمها الخدمات الصحية والأمنية والترويحية . فهناك حاجة ماسة لمستشفى عام أو على الأقل مستوصف صحى داخل كل منطقة ، وكذلك نقطة إطفاء ونقطة شرطة ومركز شباب أو نادى اجتماعى . أما الخدمات التى تحتاج إلى تنظيم أو إعادة توزيع فهى الخدمات التعليمية وخدمات النقل والمواصلات . فالمدارس تتركز فى نطاق جغرافى محدود فى حين تحرم بعض المناطق من هذه الخدمة تقريباً . ويخدم المناطق العشوائية (فى حى جنوب وحى غرب) عدد كبير من سيارات الأجرة ، ولكن لا يوجد أدنى نظام أو تنظيم لخطوط سير هـــذه السيارات أو تحديد مواقف معروفة للركاب مما يسبب ارتباكا فى حركة هذه السيارات وقلقاً وإزعاجا ملحوظا للركاب خلال استخدامهم لها . ولهذا لابد من تعزيز هذه الخدمات وإعادة توزيعها وتنظيمها بشكل يوثر فى توسيع نطاق المستفيدين ورفـع مستوى الأداء .

٣ – للتخفيف من مشكلات المسكن وأهمها ضيق مساحته وعدم كفايته وسوء حالة بعض المبانى وتعرضها للانهيار وضيق الشوارع ، توصى الدراسة بوضع قواعد ولوائح جديدة لتقسيمات المبانى مستقبلاً وإعطاء تسهيلات للأهالى فى ترميم المبانى كما ينبغى تشديد الرقابة على إزالة إشغالات الطرق والشوارع وكذلك تطبيق قوانين صارمة لتنظيم الشوارع وعروضها .

٤ – لابد أن تشمل التحسينات المقترحة برامج عملية مخططة لحماية البيئة ونظافتها وتجميلها . ومن المهم إذن استمرار البرامج الحكومية لتوفير مستلزمات النظافة والإشراف على الجهاز المسؤول عن حماية البيئة ، والأخذ بنظام دقيق للثواب والعقاب لتشجيع المتحمسين وردع المخالفين . لهذا ينبغى تعبئة المجتمع لتحقيق هذا الهدف بحيث تتحول نظافة البيئة وحمايتها إلى هدف مجتمعى تتضافر من أجله كل المؤسسات الحكومية والتنظيمات المحلية والناس . ويتطلب هذا من الناحية العملية إعداد وتنفيذ برامج للتوعية ومعسكرات عمل تشترك فيها المؤسسات التعليمية والصحية والشبابية وكذلك الجمعيات والاتحادات الأهلية والشعبية .

٥ – إن معظم المشكلات بالمناطق العشوائية تعود فى الأساس إلى تدهور الظروف المعيشية للناس عموما ، وذلك بسبب تدنى مستوى الدخول بشكل ملحوظ وارتفاع معدل البطالة وتفشى الأمية . لهذا توصى الدراسة بالاهتمام بالمشروعات

المولدة لفرص العمل من خلال إعطاء الأولوية لتنفيذ المشروعات الإستثمارية فى هذه المناطق والتسهيل على الشباب للاستفادة من برامج الصندوق الإجتماعى . كما ينبغي أيضا الاهتمام بمراكز التدريب العملى على بعض الحرف والمهن التى تتناسب وطبيعة المنطقة وخصائص الشباب بها . كذلك إعطاء الأولوية لبرامج محو الأمية مع الإهتمام بالمرأة والأطفال وخاصة برامج الأسر المنتجة أو مراكز تدريب المرأة ورعاية الطفولة .

المراجع والهوامش

١ - **بدرية شوقي عبد الوهاب** (إشراف) البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، دراسة ميدانية بمحافظة أسيوط ، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط ، أسيوط ، ١٩٩٨ .

٢ - **محمد مدحت جابر** مشكلات السكن والجريمة وتغير نمط المرض في مدن الخليج ، المجلة العلمية لكلية الآداب ، جامعة المنيا ، المجلد ٢٥ ، يوليو ١٩٩٧ م .

٣ - **محمد عبد المعبود مرسي** البناء الاجتماعي لبعض مناطق النمو الحضري العشوائي ، دراسة مقارنة بين مدينتي المنيا والإسكندرية ، المجلة العلمية لكلية الآداب بجامعة المنيا ، إصدار خاص ، المجلد ٩ ، ١٩٩١ م .

٤ - **السيد الحسيني (إشراف)** القطاع غير الرسمي في حضر مصر ، التقرير الأول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .

٥ - **مجلس الشورى (لجنة الخدمات)** تقرير مبدئي عن الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .

٦ - **محمد عبد المعبود مرسي** ، مرجع سابق .

٧ - **السيد الحسيني** ، مرجع سابق .

٨ - **ممدوح الولي** ، سكان العشش والعشوائيات ، مطابع روزا اليوسف الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٩ - **السيد الحسيني** ، مرجع سابق .

١٠ - **نفس المرجع .**

١١ - **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٩٦ م .

١٢ - **نفس المرجع .**

١٣ - **نفس المرجع .**

١٤ - **نفس المرجع .**

١٥ - **علي عبد الرازق** ، أنماط المناطق العشوائية الحضرية ومشكلاتها ، ومداخل التنمية ، المجلة العلمية لكلية الآداب بجامعة المنيا ، إصدار خاص ، يوليو ، ١٩٩٦ م .

١٦ - **مجلس الشورى (لجنة الخدمات)** ، مرجع سابق

١٧ - **مركز المعلومات** ، محافظة المنيا ، قطاع المناطق العشوائية ، المنيا ، ١٩٩٨ م .

١٨ - **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، الكتاب الإحصائي السنوي ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

١٩ - نفس المرجع .

٢٠ - **مريم أحمد مصطفى** ، الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية دراسة فى مدينة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ م .

٢١ - **محمد محمد زهرة** ، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة السكان فى مصر ، المجلة العلمية لكلية الاداب بجامعة المنيا ، المجلد ١٦ ، الجزء الأول ، إبريل ، ١٩٩٥ م .

٢٢ - **مريم أحمد مصطفى** ، مرجع سابق .

٢٣ - **محمد خميس الزوكة** ، العمران العشوائى فى الإسكندرية ، التوزيع الجغرافى والأنماط ، مجلة كلية الآداب ، الإسكندرية ، المجلد ٣٧ ، ١٩٨٩ م .

٢٤ - **بدرية شوقى** ، مرجع سابق .

٢٥ - **على عبد الرازق** ، مرجع سابق .

٢٦ - **محمد عبد المعبود** ، مرجع سابق .

٢٧ - **مصطفى عبد الحفيظ** ، تحسين وتطور الفارغات السكنية لمناطق الإسكان الشعبى الحديثة ، دراسة حالة لمنطقة السلخانة بمدينة المنيا ، مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، المجلد ٣٧ ، ١٩٨٩ م .

وانظر أيضا : مريم مصطفى ، مرجع سابق .

٢٨ - **السيد الحسينى** ، مرجع سابق .

٢٩ - **مصطفى عبد الحفيظ** ، وسامى كامل ، مرجع سابق .

٣٠ - **ممدوح الولى** ، مرجع سابق .

٣١ - **معتز عبد الله** ، إدراك المخاطر والمشكلات البيئية لسكان حى شعبى بمدينة القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ م .

٣٢ - **مريم مصطفى** ، مرجع سابق .

٣٣ - **مصطفى عبد الحفيظ** ، وسامى كامل ، مرجع سابق .

34 - Fainstein, Susan,S ., And Fainstein Norman, D, proposal For Urban Affairs Review , V. 30, no. 5, May 1995, pp. 30--34

٣٥ - **ممدوح الولى** ، مرجع سابق .

٣٦ - **معتز عبد الله** ، مرجع سابق .

٣٧ - **مريم أحمد مصطفى** ، مرجع سابق .

٣٨ – **بدرية شوقى** ، مرجع سابق .

٣٩ – **على عبد الرازق** ، مرجع سابق .

٤٠ – **السيد الحسينى** ، الإسكان والتنمية الحضرية دراسة الأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٩١

٤١ – **بدرية شوقى** ، مرجع سابق .

٤٢ – **السيد الحسينى** ، الإسكان والتنمية الحضرية ، مرجع سابق .

٤٣ – **مريم أحمد مصطفى** ، مرجع سابق .

٤٤ – **بدرية شوقى** ، مرجع سابق ، انظر أيضا ممدوح الولى .

٤٥ – **السيد الحسينى** ، (إشراف) ، مرجع سابق .

٤٦ – **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء** ، الكتاب الإحصائى السنوى ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

٤٧ – **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** ، محافظة المنيا ، قطاع المناطق العشوائية ، المنيا ، ١٩٩٨ م.

٤٨ – **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء** ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ م .

٤٩ – **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** ، محافظة المنيا ، قطاع المناطق العشوائية ، مرجع سابق .

٥٠ – **جهاز مدينة المنيا الجديدة** ، المنيا ، ١٩٩٩ م .

٥١ – **نفس المرجع** .

٥٢ – **سوسن عثمان** ، المشاركة الشعبية فى تنمية المناطق الحضرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، سوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٤ م .

٥٣ – **مريم مصطفى** ، مرجع سابق .

٥٤ – **على عبد الرازق** ، مرجع سابق .

٥٥ – **بدرية شوقى** ، مرجع سابق .

٥٦ – **بدرية شوقى** ، مرجع سابق ، انظر أيضا : مريم مصطفى .

٥٧ – **السيد الحسينى** ، (إشراف) مرجع سابق .

٥٨ – **مصطفى عبد الحفيظ** ، مرجع سابق .

٥٩ – **مريم أحمد مصطفى** ، مرجع سابق .

الملاحق

أولا : ملحق الجداول :

جدول رقم (١) توزيع المبحوثين وفقا لموطنهم الأصلى

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
ريف	١١	٣٥,٩	١٦	١٨,٤	٢٧	١٧,٣
حضر	٥٨	٨٤,١	٧١	٨١,٦	١٢٩	٨٢,٧
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثين وفقا لعدد الأولاد

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
لا يوجد أولاد	٤	٥,٨	٢	٢,٣	٦	٣,٨
أقل من ٣	١٥	٢١,٧	١٧	٨,٩	٣٢	٢٠,٥
٣ –	٢٠	٢٩	٢٥	٣٦,٢	٤٥	٢٨,٨
٥ –	٢٤	٣٤,٨	٣١	٣٥,٦	٥٥	٣٥,٣
٧ أولاد فاكثر	٦	٨,٧	١٢	١٣,٨	١٨	١١,٥
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (٣) توزيع المبحوثين وفقا للحالة التعليمية

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أمى	٥٩	٨٥,٥	٥١	٥٨,٦	١١٠	٧٠,٥
يقرأ ويكتب	٢	٢,٩	١٦	١٨,٤	١٨	١١,٥
ابتدائى	٥	٧,٢	٨	٩,٢	١٣	٨,٣
إعدادى	٢	٢,٩	٧	٨	٩	٥,٨
متوسط	١	١,٤	٥	٥,٧	٩	٣,٨
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (٤) توزيع المبحوثين وفقا للمهنة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
لا يعمل	٥	٧,٢	٨	٩,٢	١٣	٨,٣
عمال يدويين (أرزقية)	١٠	١٤,٥	٢٣	٢٦,٤	٣٣	٢١,٢
باعة جائلين	١٨	٢٦,١	١٩	٢١,٨	٣٧	٢٣,٧
سعاة وعمال بالحكومة	٨	١١,٦	٧	٨	١٥	٩,٦
أصحاب الحرف	١٨	٢٦,١	٢٢	٢٥,٣	٤٠	٢٥,٦
أعمال كتابية غير يدوية	١	١,٤	-	٠	١	,١
غير مبين	٩	١٣	٨	٩,٢	١٧	١٠,٩
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (٥) توزيع المبحوثين وفقا للدخل

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أقل من ٥٠ ج	٣	٤,٣	٥	٥,٧	٨	٥,١
٥٠ -	١٢	١٧,٤	٢٩	٣٣,٣	٤١	٢٦,٣
١٠٠ -	٨	١١,٦	١٩	٢١,٨	٢٧	١٧,٣
١٥٠ -	١١	١٥,٩	١٤	١٦,١	٢٥	١٦
٢٠٠ فأكثر	٩	١٣	١٠	١١,٥	١٩	١٢,٢
غير مبين	٢٦	٣٧,٧	١٠	١١,٥	٣٦	٢٣,١
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (٦) توزيع المبحوثين وفقا لمساحة المسكن

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أقل من ١٠ م	١٣	١٨,٨	٤٦	٥٢,٩	٥٩	٣٧,٨
١٠ -	٢٥	٣٦,٢	٣٦	٤١,٤	٦١	٣٩,١
٢٠ -	١٣	١٨,٨	٥	٥,٧	١٨	١١,٥
٣٠ -	١٢	١٧,٤	٠	٠	١٢	٧٠٧
٤٠ م فأكثر	٦	٨,٧	٠	٠	٦	٣,٨
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (٧) توزيع المبحوثين وفقا لعدد الغرف

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غرفة	٣٣	٤٧,٨	٧٨	٨٩,٦	١١١	٧١,٢
غرفتان	٢٢	٣١,٩	٩	١٠,٣	٣١	١٩,٩
ثلاث	١٢	١٧,٤	.	.	١٢	٧,٧
أربع	١	١,٤	.	.	١	,١
أكثر من أربع غرف	١	١,٤	.	.	١	,١
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (٨) توزيع المبحوثين وفقا لرضاهم عن المسكن

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير راض	٢٩	٤٢	٧٥	٨٦,٢	١٠٤	٦٦,٧
راض	٤٠	٥٨	١٢	١٣,٨	١٦	٣٣,٣
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (٩) توزيع المبحوثين وفقا لتوافر المرافق بالمسكن

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير متوفرة	٣٠	٤٣,٥	٨٠	٩٢	١١٠	٧٠,٥
متوفرة	٣٩	٤٦,٥	٧	٨	٤٦	٢٩,٥
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٠) توزيع المبحوثين وفقا لتوافر الخدمات بالمنطقة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير متوفرة	٣٤	٤٩,٣	٧١	٨١,٦	١٠٥	٦٧,٦
فيها نقص	١٧	٢٤,٦	١٣	١٤,٩	٣٠	٢٨٦
متوفرة	١٨	٢٦,١	٣	٣,٤	٢١	١٣,٤
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	٨٧	١٠٠

جدول رقم (١١) توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم فى كفاية المسكن

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
كاف	١٩	٢٧,٥	٦	٦,٩	٢٥	١٦,١
إلى حد ما	٢٠	٢٩	٢٥	٢٨,٧	٤٥	٢٨,٨
غير كاف	٣٠	٤٣,٥	٥٦	٦٤,٤	٨٦	٥٥,١
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح توزيع المبحوثين وفقا لرضاهم عن المنطقة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير راض	٢٩	٤٢	٦٩	٧٩,٣	٩٨	٦٢,٨
راض	٤٠	٥٨	١٨	٢٠,٧	٥٨	٣٧,٢
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم فى إزالة المنطقة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
موافق على الإزالة	٣٩	٥٦,٥	٦٧	٧٧	١٠٦	٦٧,٩
غير موافق	٣٠	٤٣,٥	٢٠	٢٣	٥٠	٣٢,١
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٤) يوضح توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم فى مكان إعادة بناء المنطقة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
فى مكانها الحالى	٤٥	٦٥,٢	٣٧	٤٢,٥	٨٢	٥٢,٦
فى مكان آخر	٢٤	٣٤,٨	٥٠	٥٧,٥	٧٤	٤٧,٤
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٥) يوضح توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم فى صور مساعدة الحكومة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
توفير شقق إيجار	١٨	٢٦,١	٥٤	٦٢,١	٧٢	٤٦,٢
توفير شقق تمليك	٢٧	٣٩,١	٢١	٢٤,١	٤٨	٣٠,٨
توفير الأرض والمرافق	٢٤	٣٤,٨	٢١	١٣,٨	٦	٢,١
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم فى الحد الأدنى لعدد الغرف

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غرفة	٣	٤,٣	٢٠	٢٣	٢٣	١٤,٧
غرفتان	٢٧	٩,١	٥١	٥٨,٦	٧٨	٥٠
ثلاث	٢٤	٣٤,٨	١١	١٢,٦	٣٥	٢٢,٤
أكثر من ثلاث	١٥	٢١,٧	٥	٥,٧	٢٠	١٢,٨
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٧) يوضح توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم فى اهتمام الحكومة بالمنطقة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الحكومة مهتمة بالمنطقة	٢٩	٣٣,٣	٧٢	٨٢,٨	٩٥	٦٠,٩
المنطقة مهملة	٤٦	٦٦,٧	١٥	١٧,٢	٦١	٣٩,١
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٨) يوضح توزيع المبحوثين وفقا لرؤيتهم للمسؤول عن تطوير المنطقة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الأهالى هم المسئولون	١٠	١٤,٥	٨	٩,٢	١٨	١١,٥
الحكومة هى المسئولة	١٣	١٨,٨	٥٤	٦٢,١	٦٧	٤٢,٩
الاثنين معا	٤٦	٦٦,٧	٢٥	٢٨,٧	٧١	٤٥,٥
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

جدول رقم (١٩) يوضح توزيع المبحوثين وفقا لرؤيتهم لصور المشاركة

توزيع المبحوثين	العشش		الأكشاك		إجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
شراء مسكن نقدا	٨	١١,٦	٣	٣,٤	١١	٧,١
دفع مبلغ من المال كمقدم	٦	٨,٧	٨	٩,٢	١٤	٨,٩
دفع أقساط تمليك	٩	١٣	٢	٢,٣	١١	٧,١
دفع إيجار شهرى	١٥	٢١,٧	٢٦	٢٩,٩	٤١	٢٦,٣
لا أستطيع المشاركة	٣١	٤٤,٩	٤٨	٥٥,٢	٧٩	٥٠,٦
إجمالى	٦٩	١٠٠	٨٧	١٠٠	١٥٦	١٠٠

الفروق والاختلافات بين عينتى البحث (العشش والأكشاك) كما يكشف عنها الاختبار الإحصائى "ت"

جدول رقم (٢٠)

المتغيرات	المتوسط بالنسبة للعشش	المتوسط بالنسبة للأكشاك	المتوسط العام	قيمة " ت "	الدلالة
الموطن الأصلى	١,٨٤	١,٨٢	,٧	١,٠٤	,٣٠
نمخط المسكن السابق	٣,٠	٣,٢٨	,٤٤	١,٩	,٠٦
عدد الذكور	٢,٧٤	٢,٦	,٣,	١,١	,٢٧
عدد الإناث	٢,٣٩	٢,٢٠	,٢٠	,٧	,٥٠
الحالة التعليمية	١,٣١	١,٨٢	,٦٠	– ٣,١	,٠٣
المهنة	٤,٠٧	١,٨٦	,٧٧	,٧٤	,٤٦
الدخل	٣,٠١	٣,٦٠	,٧٧	– ٢,٦٢	,٠١

جدول رقم (٢١) يوضح أوضاع المسكن ومشكلاته

المتغيرات	المتوسط بالنسبة للعشش	المتوسط بالنسبة للأكشاك	المتوسط العام	قيمة " ت "	الدلالة
عدد الغرف	١,٨	١,٠٩	,٦٨	٥,٣٩	٠٠٠
توافر المياه والكهرباء	١,٥٧	١,١٨	,٤٨	٥,٥٢	٠٠٠
كفاية المسكن	١,٨٥	١,٤٣	,٣٢	٢,٣٢	,٠٢
توافر الخدمات بالمنطقة	١,٧٩	١,٢٢	,٤٩	٣,٦٦	,٠١
الرضا عن المسكن	١,٥٩	١,١٢	,٤٣	٦,٢٢	٠٠٠

جدول رقم (٢٢) يوضح رؤية المبحوثين فى تطوير المناطق العشوائية

المتغيرات	المتوسط بالنسبة للعشش	المتوسط بالنسبة للأكشاك	المتوسط العام	قيمة " ت "	الدلالة
الرضا عن المنطقة	١,٥٩	١,٢١	,٣٣	٤,٠٨	٠٠٠
رأيهم فى إزالة المنطقة	١,٥٧	١,٧٧	– ,١٥	– ١,٧٤	,٠٧
مكان إعادة بناء المنطقة	١,٣٤	١,٥٧	– ,٢٢	– ٢,٨٣	,٠٦
نمط المسكن	١,٥١	١,٢١	,٣٣	٤,٠٨	٠٠٠
معايير توزيع المساكن	١,٧٦	٢,٤٥	– ,٤٣	– ٢,٨٥	,٠٦
الحد الأدنى لعدد الغرف	٢,٧٦	٢,٠١	,٧٥	٥,٩٧	٠٠٠

جدول رقم (٢٣) يوضح دور الأهالى والحكومة فى تطوير المناطق العشوائية

المتغيرات	المتوسط بالنسبة للعشش	المتوسط بالنسبة للأكشاك	المتوسط العام	قيمة " ت "	الدلالة
صور المساعدة الحكومية	١,٩٣	١,٥٢	,٤١	٣,١٨	,٠٠٢
اهتمام الحكومة بالمنطقة	١,٣٣	١,١٨	,١٦	٢,٠٩	,٠٠٤
مسئولية الحكومة والأهالى	١,٩٦	١,٤٧	,٤٩	٤,٩١	٠٠٠
صور المشاركة	٢,٢١	١,٧٦	,٣٠	١,٣٢	,١٩

الفروق والاختلافات بين عينتى البحث (العشش والأكشاك)

المتغيرات	الرضا عن المسكن		إزالة المنطقة		صور المساعدة	
نمط العشوائيات	العشش	الأكشاك	العشش	الأكشاك	العشش	الأكشاك
الموطن الأصلى	- ,٠٥٠	- ,١٦٠	,١٧٤	,٣٠٥	,٢٥٧	- ,٠٧٠
نمط الموطن الأصلى	,١٣٢	,٠٢٥	- ,١٥٣	- ,١٤٨	- ,١٤٨	,٠٠٧
عدد الذكور	,٠٨	- ,١١٩	- ,١٣٨	,٠٢٤	,٠٨٤	,٠٦٠
عدد الإناث	- ,٠٧٤	- ,٠٩٧	,٠٨٤	,٠٥٩	,٠٨٦	- ,١٥١
التعليم	,١٤٨	- ,١٨١	- ,٢٢٣	,١٢٣	,١٣١	- ,١٨٣
المهنة	- ,٢٠٦	,٠٤٩	,١٤٠	- ,٠٦٥	- ,٠٤٢	- ,١٣٧
الدخل	- ,١١٣	,٠٠٩	,٠٩٢	- ,١١٥	- ,٠٩٩	,١٢٣
عدد الغرف	,٠٨٤	- ,٠٩٧	,٠٧٨	,٠٩٧	,٢٣١	- ,١٠٤
كفاية المسكن	,٥١٠	,٠٦٧	,٤٥١	- ,١٥٤	,٠٠١	,٢٧٩

* من الجدير بالذكر أنه توجد علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة قوية بين نمط المسكن السابق كما توجد علاقة إيجابية بين كفاية المسكن والرضا عنه ، هذا بالنسبة لعينة العشش ، أما بالنسبة كما توجد علاقة بين كفاية المسكن وبين عدد الغرف وصور المشاركة . وتكشف هذه البيانات عن أن يجب أخذها فى الاعتبار عند اقتراح أى سياسة للتطوير .

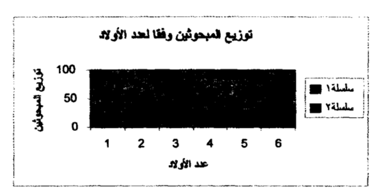
بين بعض المتغيرات المستقلة والتابعة

عدد الغرف		رأيهم فى الجهود الحكومية		الاستعداد للمشاركة		صور المشاركة	
العشش	الأكشاك	العشش	الأكشاك	العشش	الأكشاك	العشش	الأكشاك
,٠٠٦	,٠٧	,١١٢ -	,٠١٩	,١٠١ -	,١١٥	,٠٧٨ -	,٠٨٥
,١٢٣	,٠٩٧	,٠٩٤	,٠٠٣ -	,٢١٩	,١٥٦	,٠٩٣	,١٦٥
,٢٨٣	,٢٣٩	,٠٣٧	,٠٣١ -	١١٠,٤	,٠٥٩	,١٣٠	,٠٦٠
,١٨١	,١٤٣	,١٠٠	,٠٦٦ -	,٠٣٢ -	,٠٦٥ -	,٠٧٥	,١١٠
,٠٣٥	,٠٠٢	,٠١٢ -	,٠٨٨	,١١٨	,١١٢ -	,٢١٧	,٠٨٩
,٣٠٩	,١٠٥	,١٠٢ -	,٠١٧ -	,٠٤٤ -	,١٣٦ -	,١١١	,١٠٦
,٠٤١ -	,٠٦٧	,٢٠٩ -	,٠٨٦	,٠٩٣ -	,٠٤٣٢	,٨٩	,٠٨٥
,٣٨٢	,٠٥٠ -	,٠٦٥	,٠٣٥ -	,٠٧١	,١١٩	,٢١٦ -	,١٣١ -
,١٢٧	,٣١٧ -	,٠١٢ -	,٠٣١	,١٣٨	,٠٧٢	,١٣٦ -	,٠١٦

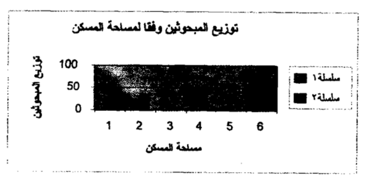
والاستعداد للمشاركة وكذلك بين متغيرى الدخل وتوافر المرافق بالمسكن وبين صور المشاركة ، لعينة الأكشاك ، فإنه توجد علاقة إيجابية بين الموطن الأصلى ورأى المبحوثين فى دور الحكومة ، ظروف المسكن من حيث المساحة وعدد الغرف وتوافر المرافق هى أهم المتغيرات التى

ثانيا : ملاحق الأشكال

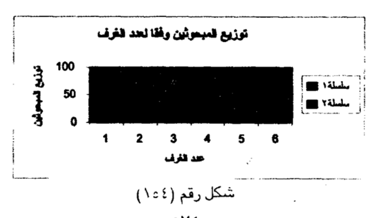
رسوم بيانية توضح ظروف المسكن ومشكلاته بالمناطق العشوائية ورؤية المبحوثين واتجاهاتهم نحو تطوير هذه المناطق :



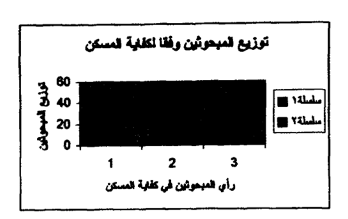
شكل رقم (١٥٢)



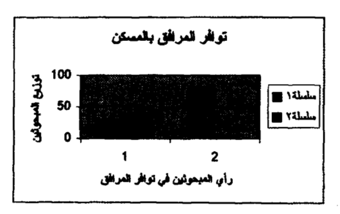
شكل رقم (١٥٣)



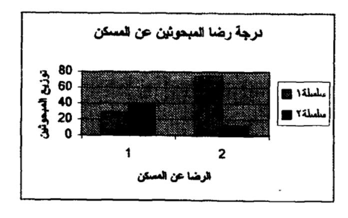
شكل رقم (١٥٤)



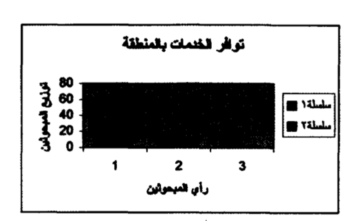
شكل رقم (١٥٥)



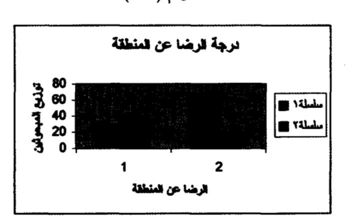
شكل رقم (١٥٦)



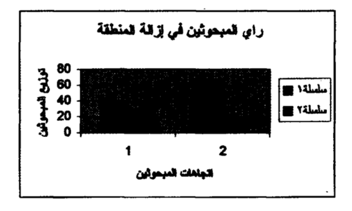
شكل رقم (١٥٧)



شكل رقم (١٥٨)



شكل رقم (١٥٩)



شكل رقم (١٦٠)

البحث التاسع عشر :دور المخطط الاجتماعى فى تحسين بيئة المناطق العشوائى وإعادة تأهيلها

د . أحمد شفيق السكرى*

(١٩ - ١) مقدمة

ترتبط مشاكل وأزمات الحياة بالمناطق العشوائية بالعوامل الاجتماعية فى هذه المناطق أكثر من ارتباطها بالعوامل الاقتصادية ، وتتمثل العوامل الاجتماعية السلبية بهذه المناطق فى نقص أو عجز المؤسسات الاجتماعية سواء كانت هذه المؤسسات تنظيمات تطوعية أهلية أو مؤسسات حكومية ، وذلك بسبب التشتت وعدم الترابط والتماسك المجتمعى مما يقلل من وجود بناءات مجتمعية تمارس تأثيرها المجتمعى ، أو ضعف شبكات المساعدة والمساندة الاجتماعية القائمة على التماسك المجتمعى لإشباع الاحتياجات من الخدمات أو حل المشاكل مما ينتج عنه ضعف الشعور بالانتماء للمجتمع المحلى وتفضيل المصلحة الخاصة المقاومة لتحسين البيئة وتنمية المجتمع ، كما لاتتواجد القيادة الشعبية المحلية وبالتالى لاتوجد مهارات المشاركة بين أفراد المجتمع ، وبالتالى لاتوجد الدافعية لتحسين بيئة هذه المناطق بين سكانها ، والأخطر من ذلك أن هذه المجتمعات العشوائية تعتمد على قيادات سياسية من خارجها تتنافس فى طلب تأييد سكان هذه المجتمعات فى الحملات الانتخابية بإعطائهم وعود بتقديم الخدمات الحضرية وتتوقف درجة استفادة هذه المجتمعات من هذه الوعود على الوزن الانتخابى ووجود سياسة حضرية من جانب الدولة تجاه هذه المجتمعات .

لذلك فإن أحد دعائم تنمية وتحسين بيئات المناطق العشوائية هو تكوين البناءات الاجتماعية التى تمارس التأثير المجتمعى والدعم الاجتماعى وإيجاد القيادات الشعبية ، وتقوية شبكات عمل الدعم المتبادل ما بين منظمات المجتمع وتقوية وتدعيم المنظمات القائمة حكومة أو أهلية مع تمكين هذه المجتمعات من تعبئة الموارد المحلية والحصول على الموارد سواء كانت حكومية أو أهلية بما يوفر مناخ ملائم وبيئة مدعمة لحل المشاكل الاجتماعية وتحسين الخدمات القائمة ومن ثم تحسين البيئة ونوعية الحياة بهذه المناطق .

(*) رئيس قسم تنمية المجتمع – كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة – فرع الفيوم

ولايتأتى ذلك إلا بوجود متخصصين اجتماعيين فى التخطيط الحضرى وتنمية المجاورات الحضرية ، وهذا الدور غائب فى مجتمعاتنا الحضرية خاصة العشوائية منها .

وسوف نحاول فيما يلى وضع تصور عن دور للمخطط الاجتماعى فى تحسين بيئة المناطق العشوائية وإعادة تأهيلها .

(١٩-٢) ما الذى يجب أن تفعله برامج التخطيط الاجتماعى للنهوض بالأحياء العشوائية ؟ .

١ - تخطيط الخدمات الاجتماعية :

غالبا ما يعانى سكان المناطق العشوائية من مشاكل صحية حادة ومشاكل سوء التغذية ويعيشون فى مجتمعات تتسم بالفقر الحضرى مثل نقص الفرص المتاحة والموارد اللازمة لتحسين إمكاناتهم وتحقيق تقدمهم على المستوى الشخصى .

وتخطيط برامج اجتماعية مؤثرة يقوم على تقدير المشكلات الاجتماعية التى تؤثر على المجتمع العشوائى وتطوير المشروعات التى يتطلبها المجتمع ، وأهم الحاجات المجتمعية التى يتطلبها أفراد المجتمع سواء كانوا أطفالا أو شبابا أو جماعات اجتماعية متنوعة من البالغين طبقا للحاجات الشعورية لأفراد المجتمع المحلى ولنتائج التحليل والدراسة لمجلات الصحة والتعليم والعمالة وغير ذلك .

٢ - تقديم الخدمات من خلال المشاركة :

مهما كانت المعوقات فإنه من المهم أن تخطط لتعزيز الأشكال الممكنة للمشاركة المجتمعية،أو أنشطة تنمية المجتمع ، كجزء من برنامج تحسين بيئة المناطق العشوائية . كما أن للمشاركة المجتمعية العديد من المزايا كطريقة لخدمة المجتمع وأنه يمكن استخدامها فى تنظيم أنشطة الرعاية الصحية المجتمعية ، وبرامج التدريب المهنى الرسمية وبرامج الخدمات الاجتماعية المضيفة .

ويمكن أيضا استخدام تنمية المجتمع لتنظيم المنطقة العشوائية من أجل التفاوض مع مجلس الحى حول كيف يكتسب المجتمع فى المنطقة العشوائية القدرة على التحكم فى تخطيط وتطبيق برامج تحسين البيئة ، إن تخطيط برامج الخدمات الاجتماعية لها من التأثير ما يجعلها تستخدم فى مواجهة الكثير من المشكلات الاجتماعية التى تؤثر على مجتمع المناطق العشوائية ، وتطوير المشروعات الاجتماعية التى تتطلب بالفعل تواجد خدمات اجتماعية متنوعة فى هذه المناطق .

٣ – الإدارة الاجتماعية للموارد المتاحة :

لمزيد من تحسين بيئة المناطق العشوائية نحتاج إلى تخطيط الإدارة الاجتماعية واستخدام وتدعيم وإيجاد مرافق جديدة (مراحيض عامة – مراكز صحية – رياض أطفال – مغاسل .... الخ) ، ويحتاج ذلك إلى جهود مكثفة من قبل المجتمع المحلى والوحدة المحلية بالحى من أجل التأكيد على أن هذه المرافق يمكن أن تقدم أقصى فائدة من المنافع الاجتماعية العديدة للمجتمع ويمكن تحديد أهم الأسئلة فى التخطيط الاجتماعى فى هذا الصدد طبقا للسياق التالى : –

(أ) كيف يمكن للإمكانات المدارة أن تخدم الفئة السكانية المستهدفة . مثلا كم عدد الساعات التى تفتح فيها وحدات رعاية الطفولة والأمومة أو المستوصف ، كم عدد الأفراد من الجماعات التى لها الألوية فى الخدمة ؟ كيف يمكن أن تكون المنافع العامة متاحة للجميع ، وكيف يكون إيجاد وتنظيم خدمات الرعاية وشغل أوقات الفراغ للشباب والصبية .

(ب) كيف يمكن تصميم المرافق بما يمكن من استخدامها لصالح المجتمع ؟ فمثلا ما هى الأنواع المقبولة من التصميمات المتعددة للمرافق أو المنافع العامة والتى تتناسب مع العادات العامة والتلقيدية للسكان فيما يتعلق بطرق التخلص من المخلفات البشرية مثل القمامة وغيرها .

(ج) كيف تصبح الوحدة المحلية والمجتمع قادرين على توفير الدعم المالى للمشروعات ؟ وما نصيب كل منهم فى المسئولية المالية لكل جزء مفترض فى صيانة الصرف الصحى وتصريف مياه الأمطار ؟ ، ورفع القمامة ؟ ..... إلى غير ذلك .

(د) الحماية الاجتماعية : إن الدور النهائى للتخطيط الاجتماعى هو تطوير السياسات والبرامج الاجتماعية التى من شأنها رفاهية المجتمع المحلى وتدعيم الأمان لأفراده ، مثل إيجاد الوسائل التى تمنع استغلال الأطفال أو الاستبداد بالفئات الضعيفة والطرد القسرى وتخريب المنازل والتى يمكن أن تكون أمثله على المشكلات والحماية الاجتماعية ، فالبرامج الاجتماعية

تساعد على تحسين البيئة ولاتعوق عملية تحسين الكثير من أحوال فقراء الحضر ، ولايمكن أن يتم ذلك في حالة كون الفئات الضعيفة مستغله (كالأطفال و(النساء .... وغيرهم) والمجتمع العام يظل صامتا .

إن التخطيط الاجتماعي بحاجة إلى وظيفة ذات دور رسمي أو شرعي ، وليس مجرد الدخول في دائرة الاهتمام .

(١٩-٣) المهام الرئيسية لوظيفة المخطط الأجتماعي الحضري

يركز التخطيط الأجتماعي الحضري حول تخطيط الخدمات الأجتماعية والمشاركة المجتمعية والإمكانات الاجتماعية باستخدام وإدارة كل الإمكانات المتاحة بطريقة متماسكة نسبيا حيث يوجد تتابع تؤدي به هذه الوظيفة ، وفيما يلي بعض الأفكار والمهام المقترحة لوظيفة المخطط الاجتماعي والتي تركز على تحسين بيئة المناطق العشوائية .

مع ملاحظة أن هذه المهام صعبة حتى على المخططين الحضريين ذوى الخبرة حيث يوجد العديد من المشاكل السياسية والتنفيذية والبيروقراطية التي تقابلهم ، ففي كثير من الأحيان يجد المخطط نفسه موضع اختبار لإرضاء الصفوة من السياسيين والبيروقراطيين وإرضاء المجتمع المحلي ، وفيما يلي تحليل وتوضيحاً لهذه المهام .

١- اختيار المكان المناسب :

توجه الحكومة دائما والمحافظات على وجه الخصوص بعض المخصصات المالية لتحسين المناطق الحضرية للفقراء خاصة العشوائية منها ، ولا تستطيع أي حكومة أو محافظة أن تعمل مع كل المناطق دفعة واحدة ، فذلك يحتاج إلى مخصصات مالية كبيرة قد تجعلها تهمل بعض القطاعات الحيوية الأخرى .

لذلك فإن المهمة الرئيسية للمخطط الاجتماعي هي مساعدة صانعي القرار في اختيار مبادئ اجتماعية ملائمة لاختيار المكان المناسب للبداية في تطويره وتحسينه ، وبذلك يتم تحديد المناطق العشوائية التي تتناسب ظروفها مع الخدمة المقدمة من برنامج التطوير والتحسين ويقرر المخطط الاجتماعي الحضري الواعي أي من المبدأين التاليين سوف يتبناه والذي يختار على أساسه المكان ، ثم كيف يصنع قراره على أسس فنية وأخلاقية .

المبدأ الأول :

اختيار المنطقة على أساس مبدأ الأكثر عرضة للخطر (١) طبقا لمؤشرات تعكس مدى البؤس الذى تعانى منه المنطقة لتكون دليلاً عند اختيار المنطقة التى تبدأ بها ويمكن أن تكون هذه المؤشرات كالتالى :

١ - مؤشرات ديموجرافية تعكس الخصائص السكانية - الأمية (الأمية بين النساء والأمية بين الرجال) - معدل الإعالة - العمالة بين النساء - حجم الأسرة - التركيب العمرى للسكان - الحالة التعليمية - الحالة المهنية - الحالة العملية (٢) .

٢ - مؤشرات اقتصادية مثل الدخل السنوى العام ومعدلات البطالة .

٣ - مؤشرات الصحة العامة : توافر الصرف الصحى - ومياه الشرب - والخدمات الصحية والوقائية والتصحاحية .

٤ - الأحوال المادية للمنطقة : شكل السكن ونوعه والطرق والمظهر العام لسكان المنطقة (الوصف البيئى للمنطقة - ومشاكلها) .

ويمكن وضع هذه المؤشرات على متصل يوضح المناطق ذات الأولوية .

المبدأ الثانى :

وهو مبدأ تعظيم الفاعلية حيث يتم اختيار المكان المناسب ليس بناءا على مدى البؤس أو الأكثر عرض للخطر ، ولكن على أساس الامكانات الموجودة بالمجتمع ، وهذا يعنى أختار المجتمع الذى يمكن أن يستغل القدرات ، ويستطيع الاستفادة من الإمكانات المتاحة ومدى استخدام الخدمات المقدمة فى برنامج تحسين المناطق

---

(١) يقصد بمفهوم التعرض للخطرAT RISK بأنه إمكانية التعرض لمواجهة الضرر أو الخسارة ، ويستخدم هنا فى موضعين : أولا : الإشارة إلى مجموعة أفراد أو بعض جماعات معينة ضمن مجموعة كبيرة يمكن أن يحددوا كعرضه أكثر أو أقل لخطر يهددهم مثل مجموعة معينه من الأطفال معرضين لخط المعاملة السيئة أو الانحراف نتيجة للتفكك الأسرى أو إدمان الوالدين ثانيا : عندما يظهر التساؤل أى نطاق من الناس يجب حمايتهم من الضرر أو لايسمح لتعرضهم للخطر أو لايسمح أن يوضعوا فى مواقف تعرضهم للخطر .

(٢) انظر أحمد السكرى : تصنيف المناطق الحضرية - أحد الأساليب التى تساعد فى تحديد الأحياء التى لها الأولوية فى النتيجة - المؤتمر العلمى الثانى - كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ٤ -٥ إبريل ١٩٨٩ م .

العشوائية أحسن استخدام ممكن . وغالباً فأن المجتمعات غير الفقيرة نسبياً هى التى تستغل برانامج المساعدة بطريقه أفضل ، وعلى الرغم من وضع المبدأين بطريقه منفصلة إلا أن هناك طرق فنية وسياسية معينه تجمعهما معا ، وفى كل الأحوال فعلى المخطط الاجتماعى الحضرى أن يختار مبدأ منهما أو يجمع بينهما عند اختيار المكان المناسب وفشله فى ذلك يؤكد عدم قدرته على الممارسة المهنية .

وفى نفس الوقت فإن وظيفة المخطط الاجتماعى الحضرى أكثر من أنها وظيفة استشارية لصانعى القرار الحكوميين فى اختيار المكان المناسب ، فعملية اختيار المكان المناسب تشمل استشاره المجتمعات كى يقرروا ما إذا كانوا فى حاجه إلى برامج تحسين المناطق العشوائية الحضرية أم لا ، لأن هناك كثير من الاعتبارات لانسطيع أن نستبدلها بالخبرة الفنية أو المؤشرات التى يميل إليها الخبراء وكما يقول بيتر بيرجر [1] « إن التنمية شىء لايقرره الخبراء ببساطة لأنه لايوجد من لديه الخبرة بأهداف الحياة البشرية ، فالتنمية شىء يظهره البشر فى مواقف معينه ولذلك فلابد من مشاركتهم بقدر الإمكان فى اختيار أسس التنمية ، ليس فقط فى التقنيات ولكن أيضا اختيار الأسس والقيم الأخلاقية التى تقوم عليها التنمية » إن خبره المخطط تساعده على التوفيق فى استخدام مبدأ العرضة للخطر ونقيضه مبدأ الإمكانات المتاحة ، كما يستطيع المخطط أن يعمل على التوفيق بين الخبراء فى اختلافهم حول تقييم حاجات المجتمع وبين الحاجات الاجتماعية الملحة لبرنامج تحسين العشوائيات ، وتلك هى المهمة الرئيسية للمخطط الاجتماعى الحضرى ، وإذا نجح فيها فإنه ينتقل إلى جمع البيانات وتحليل محتويات التخطيط الاجتماعى لبرنامج تحسين العشوائيات .

٢- جمع البيانات وتحليلها :

إن المهمة الثانية للمخطط الاجتماعى الحضرى هو رسم خطه لجمع البيانات وتحليلها حيث تستخدم هذه البيانات فى تخطيط محتويات البرنامج الاجتماعى .

ويجب أن تكون هناك طريقة اقتصادية وحرص فى استخدام الوقت فى جمع البيانات وتحليلها وإلا فإن المخطط سوف يكون موضع سخرية ورفض من زملائه

---

(1) PETER L. . BERGER. PYRAMIDS OF SACRIFICE : POLITICAL ETHICS AND SOCIAL CHARGE (N. Y. - ANCHOR BOOKS 1976) ? P59 - 64 .

المهنيين وصانعى القرارات بل والمجتمع نفسه ولذلك فإنه يجب التركيز على جمع البيانات وحصرها فى أربعة أنواع من البينات تناسب تحليل المنطقة التى سوف يتم تخطيط برنامج تحسين العشوائيات بها وهذه الأربعة أنواع هى : -

(أ) بيانات على أساس الظروف الاقتصادية للمجتمع وهذه البيانات تجمع قبل وبعد تطبيق البرنامج لأغراض التقييم وهى تمثل تطور المنحنى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع والتركيب الاجتماعى والقوى الفعالة فى المجتمع مثل - التركيب العمرى والنوعى للسكان - مصادر الدخل ونماذج الوظائف المتوفرة فى المجتمع - الحركة السكانية الهجرة الداخلية والخارجية - نماذج الخدمات الموجودة والقدرات الاجتماعية والمستفيدين فيه ، مثل استخدام العيادات الصحية الحكومية فى مقابل الخدمات الصحية فى القطاع الأهلى التطوعى أو القطاع الخاص .

(ب) وجهة نظر سكان المجتمع والجهات الأخرى المعنية لمشاكل المجتمع وإمكانات المناطق العشوائية والتى ربما تشمل :

البيئة المادية : مثل قدرات الصرف الصحى - ومياه الشرب - ونظام التخلص من القمامة وخدمات الاستفادة من المخلفات الصلبة .

القطاع الاجتماعى : الحالة الصحية - ونظم التعليم المهنى الرسمى وغير الرسمى ومشاكل الجريمة والانحراف ، ومدى التوافق بين الخدمات المقدمة والقدرات المتاحة .

القطاع الاقتصادى : مدى النجاح الاقتصادى وسد حاجات التوظيف الذى حققته المنطقة العشوائية للمجموعات الاقتصادية المختلفة (الأطفال - الشباب - النساء) وأشكال الترابط الإيجابى والسلبى بين المناطق العشوائية وبين المدينة .

(جـ) بيانات مبنية على أولويات المجتمع الخاصة ببرنامج تحسين المناطق العشوائية الحضرية وتخطيط هذا البرنامج يشمل على :

- ما هى أولويات البرنامج المادية والاقتصادية والاجتماعية ؟

- ما هى الأشكال الاقتصادية والاجتماعية المادية للمجتمع والتى يريد السكان التأكيد عليه والموجودة ولم يتعرض لها برنامج تحسين المناطق العشوائية ؟

(د) بيانات عن استعداد مشاركة المجتمع فى برنامج تحسين المناطق العشوائية الحضرية – من هم الناس الذين يرغبون فى المساهمة (أفكارهم ، أحوالهم المادية ، أعمالهم ، مدى تحسين منازلهم الخاصة) – من يرغب فى المشاركة (نساء ، رجال ، شباب ، بالغين ، معدمين أم فقراء إلى حد ما ، قيادات محلية سبق لها مساهمات ، تجار ، أصحاب أعمال فى المنطقة) ما الذى فعله المجتمع لتحسين نوعية الحياة فى المناطق العشوائية – وما هى تطبيقات المشاركة الاجتماعية فى التخطيط .

ويمكن للمخطط الاجتماعى جمع وتحليل البيانات الثانوية المتاحة فى التعدادات العامة أو الدراسات السابقة ، كما يمكن إجراء دراسة بالمشاركة عن طريق عقد جلسات استماع مع المواطنين مستخدما طريقه الجماعات الاسمية The nominal Group Process « شباب ، مرأة عاملة ، حرفين ، ربات بيوت مسنين » ، حتى يمكن لكل جماعة أن تعبر عن احتياجاتها ومشاكلها ، وتتميز وسيلة جلسات الاستماع بأنها تعطى للمخطط الاجتماعى فكرة عن المصالح المتعارضة لكل من فئات المجتمع – كما تجعله أكثر اتصالا بفئات السكان المعرضين للخطر ، كما أنها تقدم محاولة لبناء المشاركة من خلال هذه الجلسات وتعتبر فى حد ذاتها إحدى الوسائل لمشاركة المتندين من الخدمات من العملية التخطيطية إذا أحسن استخدامها وتخطيطها ، كما يمكن الاستعانة بالفرق البحثة بالجامعات ومعاهد البحث العلمى لإجراء مسح اقتصادى واجتماعى .

وبطريقة أخرى فإن بحث التخطيط الاجتماعى فن كما هو علم ، وأن القوى الفعالة فى المجتمع واضحة سواء بدراسة وملاحظة المشاركة غير الرسمية أو المسح الاجتماعى الرسمى .

٣ – دراسة الإمكانات المتاحة والمنظمات الحكومية والأهلية القائمة وما هو متاح من موارد وإمكانات :

هناك العديد من الهيئات الحكومية والأهلية المهتمة بتحسين أحوال المناطق العشوائية ولهم برامجهم ومساهماتهم « مثل برامج تحسين أوضاع المرأة والبرامج العامة الموجهة للطفولة – وبرامج محو الأمية – وبرامج الأسر المنتجة وبرامج محو الأمية – وبرامج الصحة العامة – وهيئة نظافة وتجميل المدينة ..... الخ » .

كل هذه الهيئات سواء كانت حكومية أو أهلية مهتمة بتحسين أحوال المناطق العشوائية لابد أن ينسق معها المخطط الاجتماعي ويدرس ما هو متاح لديهم من برامج وإمكانات ، وما هي إمكانية المنظمات التطوعية الأهلية القائمة « نادى شباب - جمعية تنمية المجتمع .... الخ » .

فكل هؤلاء شركاء يجب دعوتهم والتركيز على ضرورة مساهمتهم في تحسين المناطق العشوائية باعتبار أنها مناطق ذات أولوية للتنمية وذات أولوية في الحصول على الخدمات خاصة من هذه البرامج - كما أن الاتصال بهم مبكرا يجعلهم على علم بما هو مطلوب منهم ومؤيدين لأى مشاركة من جانبهم وليسوا في جانب المعارضين للخطة بعد إعدادها .

٤ - مرحلة وضع الخطة :

وهذه أصعب المراحل تواجة المخطط الاجتماعي الحضرى حيث أن ما يضعه من تصورات وما يقترحة من أولويات يجب أن يحظى بموافقة المجتمع المحلى وموافقة الجهات والهيئات الرسمية التى يعمل بها ، ولذلك فإن مرحلة وضع الخطة تبدأ بالتوفيق بين أولويات المجتمع ورأى الخبراء لأولويات البرامج التى يجب أن تتضمنها الخطة .

- ثم يقوم المخطط بعمل توصيات تفصيلية للبرامج الاجتماعية واقتراح الخطوط العريضة للمشاركة الاجتماعية ، والمساهمات المحلية والخارجية - صياغة أهداف كل برنامج وأغراضه ، ووضع مشروع ميزانية مبدئى لكل برنامج يشتمل على المساهمات المحلية من المستفدين - المساهمات من الوحدات المحلية - المساهمات من هيئات أخرى خارج المجتمع المحلى طبقا لما ذكر في المرحلة السابقة .

- كما تشمل هذه المرحلة ما يشبه الاتفاق النهائي على جهات التمويل والمساهمات المادية والعينية المتاحة لكل الجهات المساهمة من حكومية أو أهلية ، ثم الحصول على الشرعية في التنفيذ سواء من الوحدة المحلية أو الجهات الحكومية المشاركة أو مجالس إدارات الهيئات التطوعية بما يضمن تسخير كل الإمكانيات والموارد المالية لتنفيذ البرامج عند طلبها .

- صياغة مشرعات ميزانية نهائية للبرامج وجداول زمنية للتنفيذ وعرضها على كل المشاركين فيه حتى تكون بمثابة تعاقد لكل طرف على مسئولياته ومهامه سواء كانت مالية أو توفير إمكانيات مادية أو فنية أو قوى عاملة .

٥ - ترويج الخطة الاجتماعية [1]:

يتضمن تطبيق الخطة الاجتماعية من أجل تحسين المناطق العشوائية الكثير من المهام المركبة والتى تختبر الذكاء التقنى والسياسى للمخطط الاجتماعى الحضرى ، فلابد أن يكون لدية كثير من مهارات التوفيق بين المؤسسات والهيئات التى تعمل معها وبين رغبات المجتمع المحلى واحتياجاته ومشاكله .

كما أن من المطلوب للمخطط الاجتماعى احتواء اجتماعى مستمر يتمثل فى قبول المجتمع المحلى للبرنامج المقترحة والتجاوب مع المخطط ، وكذلك تجاوب كل المؤسسات والهيئات المتعاونة معه – هذا إلى جانب إيجاد طرق تنظيمية ومالية لتنفيذ الخطة .

إن خلق تضافز المؤيدين والمستفيدين من البرامج يتطلب قيادة للوقت وهى : –

أولا : التقليل التدريجى لأصحاب النفوذ الذين ربما يعارضون أويؤيدون المشروع .

ثانيا : السيطرة على طموحات هؤلاء الأقل نفوذاً والأضعف اتحاداً فيما بينهم .

وترتبط مهمة ترويج الخطة بالحصول على سلطة تنفيذ الخطة ، حيث يجب أن يساعد المخطط الاجتماعى الحضرى فى ايجاد أساس للجهاز التنظيمى كى تتحول أدوار كل من هو مسئول عن عمل إلى عملية منظمة وموزونة . ،اذا لم يتم تنفيذ كل المشروعات والبرامج الاجتماعية ككتلة واحدة فإنه يجب على المخطط الاجتماعى أن يكافح من أجل تنفيذ جزئيا (مشروع بمشروع) بمرور الوقت مع الوضع فى الاعتبار أنه اذا لم يتفق المخطط الاجتماعى مع صانعى القرار السياسى ، والبيروقراطيين وجماعات المصالح وإذا لم يضعهم فى خطة العمل فإنه لن يتم إلا تنفيذ القليل فى الخطة الاجتماعية .

---

(1) Joe Judd : A Job For Urban Social Planners - International work - volume 21, No. 2, 1978, P. P. 12 - 22 .

٦ – التطبيق :

تعتبر عملية تطبيق الخطة وبرامجها استهلال لنظام شيء جديد يبدأ بتهيئة أماكن البرامج والمشروعات وشراء المعدات والتجهيزات وتنفيذ التعاقدات مع المشاركين وهى الهيئات الحكومية والأهلية المهتمة بتحسين البيئة ، مع تسكين القوى العاملة فى البرامج وتحديد مهامها ومسئولياتها بوضوح « التوصيف والتحليل لكل وظيفة » ، ويبدأ التطبيق الفعلى بإعلام المجتمع المحلى عن المشروعات والأنشطة والبرامج التى تم البدء فى تنفيذها وطرق الاستفادة منها وأعبائها المالية – مع تحديد عدد المستفيدين من كل برنامج أو مشروع والاتصال بالفئات المستهدفة من كل برنامج أو مشروع اتصالا مباشرا عن طريق العاملين فى البرنامج أو المشروع حيث تعتبر العلاقة بين العاملين فى المشروع أو البرنامج والفئات المستهدفة فى المجتمع المحلى من أهم الأساسيات التى يقوم عليه برنامج تحسين البيئة الحضرية .

المتابعة والتقييم :

تعتمد المتابعة الجيدة والتقييم الجيد على مدى وضوح الأهداف العامة والأغراض التى تم وضعها لتحقيق تلك الأهداف « أى ما يسمى أحيانا بالأهداف المرحلية » وصياغة هذه الأغراض والأهداف المرحلية فى صورة عبارات كمية يمكن قياسها .

فالهدف يوضح لنا الاتجاه الصحيح والغرض يوضح لنا مواقع السير أى أن الأغراض هى علامات على الطريق نحو الوصول للهدف ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى :

جدول (١٠٦) سلسلة افتراضية للأهداف والأغراض

الهدف العام	تحقيق أو تدعيم القدرة الاقتصادية للأسر وتقليل عدد الأفراد المعالين داخل الأسرة .
الأهداف	تقليل عدد أفراد الأسرة بزيادة فرص العمل ـ
أغراض تأثيرية	تقليل البطالة داخل الحى بنسبة ٥٠٪ من العاطلين
أغراض إنجازية	إيجاد مصدر دخل لعدد ٣٠٠ شاب وفتاة خلال العام
أغراض أنشطة	تقديم ١٥٠٠ ساعة تدريب على وظائف ومشروعات إنتاجية تقديم ٣٠٠ ساعة استشارات وتوجيه المشروعات إنشاء عدد ورشتين عمل تدريبية للشباب والفتيات تسع كل منها ١٥٠ شاب أو فتاة
أغراض متعلقة بالمستهلكين	تقديم خدمات وتشغيل وتوظيف لعدد ٣٠٠ شاب وفتاة

كما أنه من المهم أيضاً وضع معايير للتقييم قبل عملية التطبيق حيث ترتبط معايير التقييم بمستويات الأغراض التى ذكرت آنفا فمثلا معيار تأثير البرنامج فى حجم المشكلة مرتبط بمستوى الغرض التأثيرى . ومعيار الكفاية يتطلب توضيح الأنشطة أو أغراض المستهلكين كما أن هناك معاييراً أخرى للتقييم مثل « الجهد » وهو يعبر عن كمية النشاط الذى تم تنفيذه ، كما أن هناك معياراً يهتم بالكيف والفاعلية وهو معيار « العملية » حيث يهتم هذا المعيار بتحديد أسباب نجاح أو فشل البرنامج من حيث : –

(أ) خصائص البرنامج ويتطلب ذلك تحديد مكونات البرنامج الجزئية لكى يحدد إذا كانت المشاكل نتيجة للمدخل المستخدم أو من الطريقة التى تستخدم فى التطبيق أو من العاملين فى البرنامج .

(ب) نوعية السكان الذى يخدمهم البرنامج هل البرنامج يعمل بطريقة أفضل مع الشباب ، أو الفتيات أو مع الكبار من العملاء .

(ج) الظروف التى يقدم فيها البرنامج . فمثلا هل البرنامج يكون أكثر فاعلية خلال شهور الصيف أو فى الشتاء ؟ هل البرنامج يقدم فى الفترة الصباحية أم فى الفترة المسائية ؟ .

(د) طبيعة تأثير البرنامج . فمثلا ما هو نوع تأثير البرنامج الذى تحقق « إدراكى ، اتجاهى ، سلوكى » وماذا عن فترة استمرار التأثير ؟ ومن المهم أيضا الأخذ فى الاعتبار معيار الكفاية من حيث نسبه المدخلات "تكالف ماديه ، معدات عينية ، وقت ، جهد "الى المخرجات ، وهو ما تم إنجازه من البرنامج ومدي تأثيره علي تحسين البيئه الحضرية.

وقد امكن للباحث وضع ملخص لنموذج محدد المهام لمحورين أساسيين في العمل هما [1] : –

– المهام التحليلية :

وهى المهام المرتبطة بدراسة المجتمع المحلى واحتياجاته ومشاكله وتوضح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، بجانب دراسة الإمكانات المتاحة من خدمات قائمة وموارد يمكن الحصول عليها ووضع البناءات التنظيمية المطلوبة وصياغة الأهداف والبرامج والخطط .

---

(١) قام الباحث بثلاث دراسات تتابعيه مطبقة بمدينة الفيوم فى محاولة تجريبية لوضع نموذج تطبيقى لتنمية الأحياء الحضرية المتخلفة يصلح لتعميمه فى المناطق الحضرية المشابهة وهذه الدراسات الثلاث هى : –

– الدراسة الأولى : تصنيف أحياء المدينة ، أحد الأساليب التحليلية التى تساعد فى تحديد الأحياء التى لها الأولوية فى التنمية بمدينة الفيوم .

– الدراسة الثانية : دراسة مشكلات واحتياجات الأحياء ذات الأولوية فى التنمية بمدينة الفيوم .

– الدراسة الثالثة : تنشيط المنظمات التطوعية فى الأحياء الحضرية التى لها الأولوية فى التنمية بمدينة الفيوم .

أنظر فى هذه الدراسات الثلاث ، أحمد السكرى : المدخل فى تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ م ص ص ٢٢٢ : ٣٠٨ .

- المهام التفاعلية :

وهو كل ما يتطلبه العمل من تأثير للقوي السياسية والتنفيذية والمهتمين بتنمية المناطق الحضرية وكذلك الاتصال بافراد المجتمع المحلي وقياداته وتعبئتهم ومشاركتهم في مراحل التخطيط والتنفيذ .

جدول (١٠٧) ملخص مراحل نموذج تحسين وتطوير المناطق العشوائية الحضرية

المهام التحليلية	المهام التفاعلية
١ - التحليل الاجتماعي للمنطقة باستخدام تعداد السكان ، ويتم هذا التحليل للمدينة بمقارنات بيانات التعداد علي مستوي كل شياخة أو حي والتى تظهر مستوى البؤس الاجتماعي أو الرفاهية في كل شياخة من خلال (الامية -عمل المرأة المهن والنشاط الاقتصادي -الحاله التعليمية -الحالة العملية .....الخ) مع ملاحظة أن كثيراً من هذه البيانات تحتاج للمعالجة حتي نخرج منها بمؤشرات ثم ترتيب الأحياء بالمدينة طبقا لهذه المتغيرات حيث تكون أفقرها هي التي لهـا الاولويه في الحصول على الخدمات والتنمية.	١- عرض نتائج دراسة تحليل المنطقة على الهيئات التنفيذية والشعبية (المحافظة - المجلس المحلى الشعبى - الوحدات المحلية للأحياء ومديريات الخدمات) وإيجاد اتجاه عام نحو الأحياء الضعيفة والتى لها الأولوية فى الحصول على الخدمات ثم الحصول على شرعية أولوية هذه المناطق فى التنمية .

المهام التفاعلية	المهام التحليلية
٢ – عرض دراسة مقارنة لتوزيع الخدمات على أحياء المدينة وإبراز المناطق المحرومه من الخدمات مقارنة بمثيلاتها من المناطق .	٢ – دراسة توزيع الخدمات على مستوى الأحياء أو الشياخات بالمدينة طبقا للتقسيم الذي اتبع فى تحليل المنطقة دور الحضانة – فصول محو الامية – عيادات تنظيم الأسرة – أندية المسنين – اندية ومكتبات الاطفال – مراكز الشباب المنظمات التطوعية ....إلخ.
٣ – التعرف على القيادات المحلية .	٣ – دراسة احتياجات الأحياء ذات الأولوية للتنمية والوصف الاجتماعي البيئى لهذه الأحياء – مما يظهر الاحتياجات الشعورية للأهالى – والمشاكل الاجتماعية والبيئة للحى – واتجاهات السكان نحو الخدمات القائمة .
٤ – عقد جلسات استماع مخصصة لفئات سكانية كل على حدة (شباب – مرأة عاملة – ربات بيوت – عمال – فلاحين ... إلخ)	٤ – دراسة الخدمات القائمة التى تقدمها الوحدات الحكومية أو الأهلية – ومدى استفادة المجتمع المحلى منها .

المهام التحليلية	المهام التفاعلية
٥ – دراسة الموارد القائمة والإمكانيات المتاحة بالمنظمات التطوعية القائمة – وبناءاتها التنظيمية – والتعرف على نقاط القوة والضعف فيه .	٥ – اشتراك القيادات المحلية فى دراسة ومناقشة الاحتياجات والمشاكل الاجتماعية والبيئية ، والجهود السابقة لمواجهتها وأسباب النجاح أو الفشل إن وجدت والمعوقات القائمة .
٦ – دراسة الموارد المحتمل الحصول عليها لوحدات الخدمات الحكومية أو المنظمات التطوعية (إعانات متأخرة – مشروعات تحت التنفيذ ...)	٦ – اكتساب الشرعية فى العمل مع المجتمع المحلى من المنظمات الحكومية المسئولة عن الأحياء – الوحدات المحلية – إدارات الشئون الاجتماعية ورعاية الشباب ... الخ .
٧ – تدعيم وتقوية البناءات التنظيمية التطوعية : * انتظام الأعمال الإدارية والمالية . * انتظام اجتماعات مجالس الإدارات . * اجتماعات الجمعيات العمومية لهذه المنظمات .	٧ – الاتصال بالمنظمات التطوعية بالحى مع مناقشة أهدافها وأنشطهتا ومواردها المالية ومدى تماسك تنظيمها الداخلى وفاعليتها ومدى إتصالها بالمجتمع المحلى ونوعية القيادات بهذه المنظمات قيادات صفوية – قيادات شعبية – قيادات مهنية – قيادات سياسية ... الخ .

المهام التحليلية	المهام التفاعلية
* تشكيل اللجان المنبثقة من مجالس الإدارات والجمعيات العمومية . * صياغة الأهداف ووضع الأولويات والاتفاق على سياسات العمل . * حصر المجتمع المستهدف بكل مشكلة معينة أو بكل برنامج خدمة - والإعداد المتوقع استفادتها من كل مشروع .	
٨ - ترجمة الأهداف إلى برامج وأنشطة ومشروعات ميزانية على ضوء الموارد المتاحة ومشاركة الهيئات المساندة والمدعمة .	٨ - الاتصال بالهيئات المدعمة (شركاء التنمية) ممن لهم اهتمامات متشابهة ومن المحتمل أن يقدموا دعم ومساندة ومساهمات لعمليات التنمية .
٩ - دراسة ووضع خطط التطبيق والتنفيذ بالتنسيق من الهيئات المشاركة .	٩ - تنسيق العمل بين مكسبى الشرعية وشركاء التنمية المدعمين ، والمنظمات التطوعية من خلال اجتماعات ميدانية وزيارات مكتبية .
١٠ - وضع أساليب المتابعة .	١٠ - تقوية العلاقات بين المنظمات التطوعية والحكومية والمجتمع المحلى :

المهام التحليلية	المهام التفاعلية
	* عقد ندوات واستشارة المجتمع المحلى . * توسيع قاعدة المشاركة بالمنظمات التطوعية واختيار قادة محتملين للمستقبل . * عرض المشاكل الاجتماعية والبيئية والاحتياجات على المجتمع المحلى مع عرض تصورات للموارد المتاحة وإمكانية الحلول . *تقوية خطوط الاتصال بين المنظمات التطوعية والجهات الإدارية المساندة المشاركة فى عملية التنمية بالزيارات المتبادلة بين الجانبين والتعرف على أهداف كل منها للأخر .
١١- وضع أسس التقويم ومحكاته .	١١ - التخطيط بالمشاركة مع أعضاء المنظمات التطوعية والحكومية فى ترجمة الأهداف إلى أنشطة وبرامج ومشروعات ميزانية على ضوء الموارد المتاحة والممكنة .

المهام التحليلية	المهام التفاعلية
١٢ - التدريب على مسئوليات ومهام العمل ونظام التنفيذ للجهاز التطوعى .	١٢ - التعاقد بين كل المنظمات التطوعية والجهات الإدارية والهيئات المشاركة والمدعمة طبقا لخطة موحدة يلتزم فيه كل طرف بأعباء من هذه الخطة .
١٣ - اختيار القوى العاملة فى المشروعات والبرامج .	١٣ - توزيع المسئوليات التنفيذية على أعضاء اللجان .
١٤ - تدريب القوى العاملة والتعاقد معها على مسئولياتها ومهامها .	١٤ - تعبئة التمويل اللازم لعمليات التنفيذ اشتراكات أعضاء - إعانات من جهات حكومية - تبرعات أهالى .. الخ . وتوفير الإماكانيات المادية والبشرية اللازمة للتنفيذ .
١٥ - بدء خطوات التنفيذ : * الحصول على تراخيص العمل . * تهيئة أماكن المشروعات . * شراء المعدات والتجهيزات . * تسكين القوى العاملة . * بدء التشغيل للمشروعات والأنشطة .	١٥ - إعلام المجتمع المحلى عن المشروعات والأنشطة والبرامج التى سوف تنفذ وطرق الاستفادة منها وأعبائها المالية .

المهام التحليلية	المهام التفاعلية
١٦ – المتابعة : * التغذية الرجعية والتعديل فى الخطط طبقا لما يستجد من احتياجات أو معوقات فى التمويل .	١٦ – الوصول للفئات المستهدفة من كل مشروع أو برنامج خدمة – وتحديد عدد المستفيدين منهم – طبقا لخطة كل برنامج .
١٧ – التقويم .	١٧ – عرض ومناقشة تقارير المتابعة وأداء العمل مع شركاء التنمية ودراسة ما يستجد من مقومات أو احتياجات .
١٨ – التخطيط لمشروعات وبرامج جديدة طبقا لمايستجد من احتياجات ومشاكل بالمجتمع المحلى .	١٨ – اشتراك المجتمع المحلى فى التقويم .
	١٩ – التخطيط بالمشاركة لمرحلة جديدة من العمل مع القيادات المحلية والمنظمات القائمة

البحث العشرون
المشاكل البيئية للأحياء العشوائية في المدن المصرية

أ. د. عبد القادر عبد العزيز*

المقدمة :

قيام مجتمعات عشوائية على أطراف المدن الحضرية واستخدامها فى السكن على حساب الرقعة الزراعية . الأمر الذى يؤدى لجيوب حضرية متخلفة فى المدينة بجانب التعدى على الأرض الزراعية الخصبة كونها مراكز جذب للمهاجرين من القرى للمدينة الأمر الذى يعززه تدنى مستويات الحياة الاجتماعية فى هذه الجيوب حيث يتم إقامة المساكن دون تخطيط حضرى أو عمرانى ودون مراعاة للقواعد والأسس العلمية أو الصحية إلى جانب التزام خدمات البيئة الأساسية من مصادر مياه - كهرباء - طرق - صرف صحى - منشآت الخدمات الثقافية والتعليمية والخدمات الاجتماعية على مختلف أنواعها مما يساعد على انتشار الجريمة والأمراض الاجتماعية .

تتميز هذه الأحياء بانتشار المشاكل الصحية والأمراض والظواهر الاجتماعية المرضية التى تزيد المشاكل سوءا .

فيما يلى : هذه الظواهر المرضية الاجتماعية والمشاكل الصحية :

(٢٠-١) المخلفات وأثرها على النوعية البيئية

خلق الله سبحانه وتعالى البيئة المختلفة من هواء وماء وتربة ونبات وحيوان بنوعية معينة .. فالهواء يتكون من عدد من الغازات بنسب محددة خلقت لتتناسب ومتطلبات الحياة السليمة على الأرض والماء والتربة وبيئة العناصر وتسمى بالنوعية الطبيعية للبيئة فإذا ما تغيرت هذه النوعية نتيجة لزيادة نسب مكونات البيئة عن النسبة الطبيعية بدأت هذه النوعية فى التغيير قد يكون لهذا التغيير أثر ضار على حياة الإنسان .

* أستاذ الجغرافيا الطبيعية ورئيس قسم الجغرافيا بجامعة طنطا .

تعرف المخلفات:

بأنها المواد أو الطاقة المخلفة من الأنشطة البشرية الحيوية فالعمليات الحيوية للإنسان ينتج عنها مخلفات ثانى أكسيد الكربون والبول والبراز وكذا العمليات المختلفة صناعية أو زراعية أو مواصلات ينتج عنها العديد من المخلفات .

أنواعـها:

تقسم حسب طبيعتها لمخلفات صلبة .. غازية .. سائلة .

المخلفات التى توجد بالمناطق العشوائية:

١ - مخلفات منزلية (القمامة) وتشمل :

- بقايا الطعام .
- حاويات وأغلفة المواد الغذائية .

٢ - المخلفات الصناعية وتشمل : بقايا المواد المصنعة ومنها مخلفات الأخشاب الناتجة من النجارة وتصنيع الأثاث .

٣ - المخلفات الزراعية وتشمل : بقايا المحاصيل الزراعية وروث البهائم والحيوانات النافقة والمخلفات الضارة .

٤ - المخلفات التجارية : ما ينتج عن الأعمال التجارية من مواد تغليف وأوراق وصناديق وحاويات معدنية .

٥ - مخلفات مبانى : تنتج من هدم المبانى الآيلة للسقوط أو بقايا مواد البناء طوب .. كتل خرسانية .. أخشاب قديمة .

وتعتبر الكثافة السكانية من أهم العوامل المؤثرة فى إنتاج المخلفات حيث إنه من المعروف أن متوسط إنتاج الفرد من المخلفات المنزلية يقدر بحوالى نصف كيلو جرام يوميا .

تتميز الأحياء العشوائية:

(أ) بعدم وجود منظومة إدارة المخلفات (جمعها .. نقلها .. إعادة استخدامها .. التخلص منها) .

(ب) عدم وجود وعى أو تفهم عميق للآثار الحالية والمستقبلية لمشكلة تكدس المخلفات الصلبة والآثار الناجمة عن تكدس القمامة بالشوارع والمناطق الفضاء وبالمجارى المائية .

(جـ) تكدس القمامة بالشوارع والمقالب العشوائية يؤدى لانتشار القوارض والحشرات الضارة .

محاور توعية المواطنين بالمشكلة:

- تكدس القمامة بالمقالب العشوائية .
- انتشار القوارض والحشرات والأوبئة .
- الالتزام بوضع المخلفات بأكياس وربطها وتسليمها لجامع القمامة .
- توعية المواطن بأهمية الحى والشارع .
- تكدس القمامة بالشوارع يقلل من الاحساس بالمال العام والذوق العام .
- القمامة يمكن اعتبارها موارد لما بها من مواد يمكن إعادة استخدامها .
- أن الجهود الذاتية للمواطنين وتوجيه سلوكهم للحد من المشكلة أمر أساسى .
- نشر الوعى الجمالى لدى المواطنين بمقارنة ما يرى عند مقلب عشوائى بما يراه عند سطح أخضر .
- النظافة من الإيمان .

(٢٠-٢) عدم وجود البنية الأساسية للصرف الصحى بالأحياء العشوائية

ينتج عن طفح مياه الصرف تأثيرات ضارة على البيئة والصحة العامة وأهم هذه الآثار :

١ - انتشار الميكروبات المرضية بين الكائنات الحية فى النظام البيئى بما فى ذلك الإنسان .

٢ - تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض .

٣ - تلوث المياه الجوفية بما تحويه مياه الصرف من عناصر كيمائية .

٤ - يعتبر الذباب والباعوض خطرا صحيا رئيسيا لمياه الصرف .

٥ - استقرار الكميات الزائدة من المياه فى خزانات المياه الجوفية التى تستخدم للشرب فى الأحياء الشعبية ولايخفى مالها من آثار ضارة .

٦ - لا يخفى احتمال احتواء هذه النوعية من المياه على بعض العناصر السامة التى تؤدى لتلوث المياه الجوفية .

قامت جماعة البيئة الأمريكية بوضع المقاييس الصحية لاستخدام مياه الشرب المستخرجة من الآبار ومن أهمها محتوى المياه من النترات والمواد الصلبة الذائبة من أهم العوامل فى تحديد الأخطار الصحية عندما يتعدى تركيز النترات ١٠ أجزاء/ المليون والمواد الصلبة الذائبة ٧٥٠ جزءاً / المليون .. تزداد هذه الأخطار بالنسبة لمرضى القلب والجهاز التنفسى .

(٢٠-٣) عدم وجود مصادر المياه النقية

الأحياء العشوائية بالمدن المصرية تنتشر بها المساكن دون تخطيط عمرانى ودون مراعاة الالتزام بتخطيط المدن .. الأمر الذى يجعلها على الهامش من كافة المشروعات الخدمية وعلى الأخص مياه الشرب النقية حيث ينتشر تلوث المياه .

يعتبر الماء ملوثا إذا تغيرت صفاته الطبيعية وأصبح ذا لون أو طعم أو رائحة أو احتوى على كائنات حية تؤثر على حياة الكائنات الحية المستفيدة من هذا الماء .

تلوث مياه البحار :

وحيث الأحياء العشوائية بالمدن المطلة على البحار توجد أنواع مختلفة من الملوثات الزيت .. حيث يتحرك الماء تبعا لحركة الرياح والتيارات البحرية وقد يلتصق الزيت على جسيمات صلبة ويغوص للأعماق ويتأكسد الزيت الطافى على سطح الماء بفعل البكتيريا وأشعة الشمس وتزيد سرعة التأكسد كلما أرتفعت الحرارة .. الفضلات الملقاة من الشواطئ .. الفضلات المنزلية .. مياه الصرف من الأراضى الزراعية .. المخلفات الصناعية .

إن البحر الأبيض المتوسط الذى يحيط بمدننا الساحلية الكثيرة أصبحت شواطئه هذه الأيام فى تلوث شديد نتيجة للصناعات القائمة عليه ومياه الصرف القذرة التى تنساب إليه .

تلوث المياه الداخلية:

تتعرض مياه الأنهار بطيئة الحركة والبحيرات للتلوث نتيجة لصرف الفضلات المنزلية والصناعية ونوع الأرض التى توجد فوقها هذه المياه وماتحتويه من أملاح طبيعية عندما يتلوث مياهها وتصبح رمادية يؤدى هذا لحجب ضوء الشمس عن النباتات الخضراء وبالتالى تلفها وبعد موتها تبدأ مرحلة تحلل المواد العضوية بفعل البكتيريا اللاهوائية .

ونتيجة لاستهلاك الأكسجين المذاب فى الماء واستهلاك الغذاء يموت كثير من الحيوانات الهوائية وتنشط البكتيريا والفطريات وهذا يؤدى لتصاعد غازات وروائح كريهة خاصة فى الأيام الحارة نتيجة التعفن اللاهوائى .

تلوث المياه وعلاقته بالصحة العامة:

يسبب تلوث المياه عدة أمراض منها :

- علاج الرصاص والنترات والكلوريدات والمغنسيوم والكبريت من مسببات الأمراض .
- جراثيم الكوليرا والتيفود والبروسيلا والنزلات المعوية .
- طفيليات من أهمها البلهارسيا والدوسنتاريا .
- ميكروبات اشيرشيا كولاى وسالمونيلا وسيدوموناس وكلوستيريديوم وباسيلاس .

(٤-٢-٤) عدم وجود المساكن الصحية

تنتشر المنازل غير الصحية المبنية دون تخطيط علمى مدروس يراعى الأسس الصحية الواجبة من هواء وأشعة شمس ... الخ ... كما تنتشر العشش والمنازل الآيلة للسقوط ... كما تنتشر الحظائر والمقاهى والغرز للمدخنين .

وتكون هذه المنازل غير الصحية مصدرا للقمامة والفضلات المنزلية التى تكون فى النهاية مصدرا مستمرا للقوارض والحشرات الناقلة للجراثيم والميكروبات والتى يعتبر من أهمها الذباب والبعوض .. علاوة على الروائح الكريهة التى تسبب الأمراض الصدرية والتنفسية .

(٢٠-٥) حرمان الأحياء العشوائية من الخدمات البيطرية الحيوية لخدمة البيئة والمجتمع

من المسلم به أن مفهوم الأمن الغذائى قد تطور من ناحية قدر معلوم من البروتين الحيوانى للإنسان إلى توفير حق المواطن الأساسى من الغذاء ذات الأصل الحيوانى الجيد النوعية الخالى من المسببات المرضية من الميكروبات والفيروسات والفطريات والسموم البيولوجية ونفايا المواد الكيميائية والمضادات الحيوية .. ويمثل هذا الجزء الأساسى لرسالة الطب البيطرى الذى لايستطيع المجتمع والبيئة بدونها المساهمة فى تفهم القضايا الحضارية الحديثة لشئون البيئة والمجتمع والدواجن والثروة السمكية .

وعلى المستوى الاقتصادى يتطور آلية العمل المهنى فى المجالات البيطرية المختلفة من رعاية ووقاية وأدوية ولقاحات وتصنيع وعلى ضوء هذا المفهوم المتطور للخدمة البيطرية فإنه يمكن القول أن الأحياء العشوائية بالمدن المصرية بحرمانها من الخدمة البيطرية ومن تطور آلية العمل المهنى فى المجالات البيطرية تكون محرومة من أهداف هذه الخدمة حيث يسود فى البيئة العشوائية ظواهر مرضية أهمها :

١ – عدم الكفاءة التناسلية للحيوان المصرى لزيادة عائد الاقتصاد القومى .

٢ – عدم التغلب على عناصر تلوث البيئة .

٣ – انتشار الظواهر المرضية فى مجال تربية الأسماك .

تنتشر فى هذه البيئة والأحياء العشوائية الأمراض المعدية للحوم والأسماك التى تكون الميكروبات سواء كانت بكتريا .. أوليات وفطريات .. فيروسات .. قشريات .. ديدان مسئولة عن المرض جنبا لجنب مع وجود أحد العوامل المؤدية للأمراض غير المعدية .

(٢٠-٦) الأمراض الاجتماعية التى تسود الأحياء العشوائية

تنتشر بعض الأمراض الاجتماعية التى تسود هذه الأحياء العشوائية والتى تؤثر بدورها تأثيرا سلبيا على صحة المواطنين القاطنين هذه الأحياء .

أهم هذه الأمراض الاجتماعية :

١ - البطالة : حيث يعتمد كثير من سكان هذه الأحياء على مصادر رزق على هامش الاقتصاد القومى .

٢ - انتشار ظاهرة الإدمان : حيث ينتشر الإدمان وتعاطى المخدرات والأفيون والحشيش وغيره من المشروبات المسكرة والتى تنتشر مواقع تعاطيها بين عشش وغرز الأحياء العشوائية .

٣ - انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات : الأمر الذى يؤدى فى النهاية لتخريب عقول وأجسام الشباب خاصة العاطلين .

٤ - انتشار ظاهرة التسرب من التعليم بين صغار السن : حيث تبعد أقرب المدارس من هذه الأحياء عدة كيلومترات وحيث لايربط هذه الأحياء بالمدينة الأم وسائل مواصلات منتظمة .

وتقوم خدمات الانتقال (على وسائل بدائية أو سيارات غير منتظمة ومرتفعة التكاليف) غالبا يستغل أصحابها سكان هذه الأحياء .

٥ - انتشار ظاهرة الجهل والمرض بين سكان الأحياء العشوائية : نتيجة لتفاعل العوامل السابق الاشارة إليها تنتشر ظواهر التخلف متمثلة فى المثلث الشهير (الفقر .. الجهل .. المرض) .

الجزء الخامس

التنمية وبرامج التأهيل البشرى

مقدمة :

يتناول هذا الجزء ثلاثة بحوث يتعلق بتخطيط تنمية مناطق العمران العشوائى ، أولها ينطلق من التجربة الذاتية لأحد المتعاملين مع الظاهرة منذ ظهورها بمحافظة المنيا ، والبحث الثانى يناقش مقومات النجاح فى مشروعات تطوير الإسكان العشوائى المعتمدة على مبدأ الجهود الذاتية للمنتفعين من ذوى الدخل المحدود ، والبحث الأخير يناقش العشوائية فى التخطيط للقاهرة الكبرى ..

والبحث الحادى والعشرون (يعرض للنمو العشوائى للمدن المصرية وأساليب ومعالجة ووقف الإمتداد العشوائى) ويرجع نشأة المناطق العشوائية إلى الستينات من هذا القرن حيث بدأت فى مصر نهضة صناعية اختارت المدن الكبرى خاصة القاهرة والاسكندرية موقعاً لها ، وفى غيبة التخطيط الشامل تدفقت الهجرة إلى تلك المدن بحثاً عن الرزق، ولم تجد هذه الجموع من يوفر لها المسكن الملائم وكانت الفرصة سانحة لملاك الأراضى الزراعية المتاخمة لتلك المدن للمضاربة العقارية وتحقيق أكبر عائد لبيع تلك الأراضى بغرض البناء .

وبحصر المناطق العشوائية نجدها كانت مناطق زراعية فى الأصل ثم تم إحلال البناء محل الزراعة ، وأهم سمات هذه المناطق أنها ذات كثافة سكانية عالية وذات معدل تزاحم غرفى كبير والمساكن غالبيتها رديئة لاتصلح للسكن ... الخ .

وهذه المشاكل لايمكن أن تحل منفردة بل يجب أن تدرس مجتمعة على أساس ربط مناطق المدينة المختلفة ببعضها والمناطق المحيطة بها مبنياً على أسس سليمة كى تصبح صالحة للسكن والإستقرار ، ويقترح البحث برنامجاً إنمائيا للعمران العشوائى يقوم على تجربته الذاتية كوكيل وزارة الإسكان والمرافق بمحافظة المنيا .

أما البحث الثانى والعشرون (فيتعلق بمعوقات النجاح فى مشروعات تطوير الإسكان العشوائى المعتمدة على مبدأ الجهود الذاتية للمنتفعين من ذوى الدخل المحدود) ففى السبعينيات من هذا القرن كان هناك سؤال محورى يتعلق بمدى فاعلية اسكان الجهود الذاتية فى تحقيق أهدافه : هل يمكن تبنى سياسات الإسكان المعتمدة على مبدأ الجهود الذاتية كبديل للإسكان الحكومى والإسكان الخاص من أجل حل مشكلة الإسكان لذوى الدخل المحدود ؟ وكانت الإجابة بالإيجاب .

واليوم وبعد تطبيق سياسات اسكان الجهود الذاتية فى معظم بلدان العالم النامى يقدم هذا البحث دراسة نقدية تحدد التناقصات القائمة فى المفاهيم التى بنيت عليها تلك السياسات ، وينتهى البحث بطرح بعض الإقتراحات التى يمكن اعتبارها فى صياغة سياسات اسكان الجهود الذاتية من أجل تفادى نقاط الضعف التى ظهرت من خلال العمل التطبيقى .

ويتعلق البحث الثالث والعشرون والأخير للعشوائية فى التخطيط للقاهرة الكبرى فقد بذلت محاولات عديدة لتخطيط القاهرة الكبرى سواء على الصعيد الرسمى أو الفردى ، ولكن القليل منها الذى وجد طريقة للتنفيذ جزئياً أو كلياً ، ويعتمد الفكر الأساسى لتنمية هذا الإقليم على ثلاث ركائز هى الإكتفاء الذاتى والإحتواء ، واقتراح طريق دائرى يحيط بالكتلة العمرانية ، لوضع حد للتوسع العمرانى بإقامة هذا الحاجز الطبيعى ، وكذا خلق أقطاب جذب لنمو مدن جديدة للتخفيف عن الكتلة العمرانية ولتحقيق ذلك وضعت أربعة أسس سكانية للتوزيع : القطاعات المتجانسة ، المستوطنات الجديدة ، محاور التنمية ، الإقليم الحضرى المتكامل : ثم عرض الباحث لسلوك نمو القاهرة الكبرى بين التقييد والتحفيز ، حيث أظهر المخطط التنفيذى للقاهرة الكبرى عام ١٩٨٢ حزاماً من الأراضى الزراعية التى تتعرض لخطر الزحف العمرانى ، ولكنه لم يظهر فى نفس الوقت أى تدابير تحول دون النمو العمرانى عليها فى الهوامش الشمالية والجنوبية الغربية .

المحــرر

البحث الحادى والعشرون : النمو العشوائى للمدن المصرية

أسالب معالجة ووقف الامتداد العشوائى

م . بهاء الدين علي رمضان*

(٢١ - ١) مقدمة :

تعد ظاهرة النمو العشوائى للتجمعات السكنية من المشاكل الحيوية التى تواجه المجتمع المصرى المعاصر ، وقد عقدت لها المؤتمرات ، وأجريت لها البحوث والدراسات وأقيمت لها الدورات التدريبية بهدف إيجاد مخرج لهذا النمو المتسارع ووضع حل لما أقيم من مناطق عشوائية حول المدن المصرية .

وقد بلغ تعداد مصر فى نهاية عام ١٩٩٣ حوالى ٦٠ مليون نسمة يعيش منها ٥٤٪ بالريف (٣٢,٥ مليون نسمة تقريباً) ، وحوالى ٤٦٪ منهم بالحضر (٢٧,٥ مليون نسمة) فى حوالى ١٩١ مدينة منها ٢٦ مدينة عواصم محافظات وحوالى ١٤٢ مدينة عواصم مراكز مراكز وحوالى ٨ مدن ليست عواصم مراكز وحوالى ١٥ مدينة هى المدن الجديدة ، وتتركز المناطق العشوائية حول المدن القائمة بالوادى والدلتا ، ويبلغ حجم سكان المناطق العشوائية ٤٦٪ من جملة سكان الحضر (١٢,٦ مليون نسمة) ، ويتركز السكان على مساحة لاتتجاوز ٤٪ من مساحة مصر والتوزيع على الوجه التالى :

٢٠٪ بالقاهرة الكبرى

٤٣ ٪ بالدلتا

٣٥ الوادى

٢٪ فقط بباقى أنحاء مصر خاصة بالسواحل البحرية .

(*) وكيل وزارة الاسكان والمرافق المحافظة المنيا

أدى ذلك التركيز إلى أن تصبح الكثافة السكانية العامة للجزء المعمور من مصر تزيد على ١٥٠٠ نسمة / كم٢، وهى أعلى كثافة فى العالم ، أما الكثافة داخل المناطق الحضرية فهى أشد تركيزاً من سابقتها حيث وجد أن كثافة بعض الأحياء السكنية بمدينة القاهرة تجاوز ١٦٠٠٠٠ نسمة / كم٢ وهى كثافة ليس لها نظير فى العالم .

ترجع نشأة المناطق العشوائية إلى الستينات من هذا القرن حيث بدأت فى مصر نهضة صناعية اختارت المدن الكبرى خاصة القاهرة والاسكندرية موضعا لها ، وفى غيبة التخطيط الشامل تدفقت الهجرة من الريف إلى تلك المدن بحثا عن الرزق ، ولم تجد الجموع المتوافدة من يوفر لها المسكن الملائم ، فأخذت توفر لنفسها المأوى الذى تعيش فيه وكانت الفرصة سانحه لملاك الأراضى الزراعية وغيرها المتاخمة لتلك المدن للمضاربة العقارية وتحقيق أكبر عائد من بيع تلك الأراضى بغرض البناء ، ونامت أعين التشريعات العمرانية والسلطات التنفيذية واستغل أصحاب الجاه والنفوذ من ملاك الأراضى والمضاربين هذه الفرصة السانحه فكانت المناطق العشوائية ، وقد ابتلعت تلك المناطق ما يزيد على نصف مليون فدان من الأراضى الزراعية الجيدة التى تعتبرمصر فى أمس الحاجة إليها لإنتاج الغذاء .

وبحصر المناطق العشوائية نجد أنها تقاسيم لملاك أثرو المكاسب السريعة من استهداف أراضيهم للبناء بدلا من الزراعة فضاعت الزراعة وساء البناء والعمران ونتجت المناطق العشوائية التى ابتلعت المليارات فى نشأتها وتحتاج إلى مليارات لعلاجها .

تتسم المناطق العشوائية بكثافة زائدة فى السكان (أكثر من ٨٠٠ أو ٩٠٠ شخص / فدان) - زيادة التزاحم فى الفرقة السكنية (أكثر من خمسة أفراد فى الغرفة الواحدة) - المساكن غالبيتها رديئة ولا تخضع لأى نوع من أنواع الرقابة وتخالف قوانين البناء من حيث الارتفاع وتوفير الحجرات والمرافق والأفنية مما ترتب عليه مساكن غير صحية ، أما الشوارع فهى ضيقة وغير مستقيمة فى كثير من الحالات نتيجة التقسيم العشوائى ، والذى يستهدف تحقيق أكبر قدر من الربح عن طريق بيع أكبر عدد من القطع الممكنة دون مراعاة مساحة الشوارع الكافية مما يصعب معه تسيير وسائق نقل داخلية .

كذلك قسم بتدنى مستوى خدمات البنية التحتية (المرافق) أو انعدامها (طرق - مياه شرب - صرف صحى - إنارة - كهرباء - غاز - تليفونات) انعدام الخدمات أو عدم كفايتها (التجارية - الصحية - التعليمية - الثقافية - الاجتماعية الأمنية - الدينية - الترويحية) وتدنى مستوى الصحة العامة وإنتشار الأمراض والأوبئة - إزدياد معدل الجريمة - انعدام معدل الجريمة - انعدام الأمن - أنتشار المخدرات - تلوث الماء - والهواء الضوضاء - إنهيار القيم الاجتماعية - انعدام الخصوصية .

كل هذه المشاكل مجتمعة لايمكن حلها منفردة ، بل يجب أن تدرس جميعها على أساس ربط مناطق المدينة المختلفة ببعضها ، وبالمناطق المحيطة بها حتى تتمكن من تخطيط مدننا على أسس سليمة لكى تصبح صالحة للسكن والاستقرار ويتوافر فيها جميع الخدمات العامة وحيث يشترك كل مواطن فى المسئولية من أجل توفير السعادة والهناء لكافة السكان الآخرين والارتقاء بمستوى المعيشة للفرد وتوفير المسكن الصحى للأسرة .

(٢١-٢)طبيعة وأهمية المشكلة

١ - أسباب انتشار المناطق العشوائية :

(أ) قيام الأهالى بتوفير المسكن اعتماداً على أنفسهم - يوفر الاسكان العشوائى المسكن على نطاق واسع لمجموعات الدخل المختلفة ابتداء من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة المتوسطة ، وقد ساهمت هذه المناطق بدور كبير فى حل مشكلة الاسكان (من حيث العدد) .

(ب) يرى ملاك عقارات المناطق العشوائية أن الاشتراطات البنائية الواردة بقانون تنظيم المبانى وقانون تقسيم الأراضى عالية وشديدة وقاسية لا تسمح للمالك بالاستفادة الكاملة من ملكية الأرض التى يمتلكها حيث تنص على ترك ثلث مساحة أرض التقسيم شوارع وحدائق وترك نسبة ٤٠ ٪ من مساحة أى قطعة من قطع التقسيم والبناء فقط على ٦٠٪ - وألا يزيد ارتفاع المبنى عن $1\frac{1}{4}$ مرة عرض الشارع والتى تم زيادتها إلى $1\frac{1}{2}$ مرة أخيرا ، بينما يرى خبراء التشريع العمرانى أن هذه الاشتراطات وضعت لتوفير المسكن الصحى ولتوفير الإضاءة والتهوية الطبيعية ودخول الشمس للمسكن والخصوصية وأن التنازل عن الحد الأدنى لها لا يوفر المسكن الصحى .

(جـ) صدرت قوانين متلاحقة على فترات زمنية لتقنين أوضاع هذه التجمعات العشوائية حيث صدر القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ للتقاسيم المخالفة لقانون تقسيم الأراضى رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ والتى أنشئت منذ صدور القانون وحتى ١٩٥٦/٦/٢٠ - ثم صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ للتقاسيم المخالفة المنشأة حتى ١٩٦٦/٧/٦ - ثم صدر القانون رقم ١٣٥

لسنة ١٩٨١ للتقاسيم المخالفة المنشأة حتى ١٩٨١/٧/٣١ وتقضى تلك القوانين بوقف تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بإزالة المبانى المخالفة لقانون تقسيم الأرض الفضاء وتنظيم المبانى التى أقيمت فى تلك الفترات مع إلحاق شوارعها بالمنافع العامة بدون مقابل وتزويدها بالمرافق العامة على حساب أصحابها شجعت تلك القوانين الأهالى على عدم الألتزام بالاشتراطات البنائية القانونية واستمروا فى مخالفتها .

(د) عدم الجدية فى قبل تطبيق القوانين حيث يوجد تساهل كبير من قبل السلطة القائمة على تنفيذ التشريعات المنظمة للعمران لأسباب كثيرة منها عدم خبرة بعض مهندسى التنظيم بالوحدات المحلية أو العجز فى اعدادهم أو الانحرافات من بعضهم مما يترتب عليه كثرة المخالفات وعدم أكثرات الأهالى بهذه القوانين

٢ - التشريعات المنظمة للعمران والنمو العشوائى :

(أ - قانون التخطيط العمرانى « تقسيم الأراضى ». ب - قانون تنظيم أعمال البناء . جـ - قانون الزراعة .)

(أ) بالنسبة لتقسيم الأراضى :

صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء والذى ألغى بصدور قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية القرار الوزارى رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ ، وينص القانون على أنه عندما يريد مالك الأرض تقسيمها لاقامة مساكن عليها أن يترك ثلث مساحتها الكلية للشوارع والميادين وألا يقل عرض الشارع عن ١٠ م وألا يقل عرض قطعة الأرض (الواجهة) عن ١٠ م وعمقها لا يزيد عن ضعف العرض (طول الواجهة) ، وبالنسبة للتقاسيم التى تنشأ بالمدن التى لا يوجد بها مشروعات صرف صحى (مجارى عمومية) ألا تقل مساحة قطعة التقسيم عن ٥٠٠م٢ - كما يقضى القانون بترك نسبة فضاء ٤٠٪ من مساحة القطعة والمبانى على مساحة لاتزيد عن ٦٠٪ من مساحخ وأن يقوم مالك التقسيم بتزويده بالمرافق العامة ورصف الشوارع على حسابه الخاص وذلك قبل الاعلان عن بيع أى قطعة من قطع التقسيم أو إصدار تراخيص مبانى لها .

(ب) بالنسبة لقانون تنظيم أعمال البناء :

صدر أول قانون تنظيم فى مصر وهو القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ - ثم القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية القرار الوزارى رقم ١٦٩ ثم القانون ١٠٦ لسنة ٧٦ ولائحته ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ - ثم القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - ثم القانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ، ولائحته رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٩٣ ، ثم القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ ولائحته ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦ التى ألغت اللوائح السابقة .

تناولت تلك القوانين الشروط المواصفات الواجب مراعاتها عند تصميم المبنى وإنشائه ووسائل توفير الاضاءة والتهوية الطبيعية لدخول الشمس للمسكن والوقاية من اخطار الحريق ووسائل الصرف الصحى والتوصيلات الصحية - إرتفاعات المبانى - أبعاد ومساحات ومكونات الوحدة السكنية - الارتفاع الكلى للمبنى كان ١ ١/٤ مرة عرض الشارع بحد أقصى ٣٠ متر عدلت بالقانون الأخير إلى ١ ١/٢ مرة عرض الشارع بحد أقصى ٣٦ متر ، تحدد حد أدنى لمساحة الغرفة السكنية ١٠ م٢ والعرض لايقل عن ٢,٧٠ م والمطبخ بمساحة لاتقل عن ٣م٢ ، والعرض لايقل عن ١,٥٠م - والحمام بمساحة لاتقل عن ٢م٢ والعرض لايقل عن ١,٢٠ م - والسلم بعرض لايقل عن ١,١٠م ليخدم أربع شقق بالدور الواحد ثم ١,٣٠م لو زادت عن ذلك وارتفاع الدرجة لايزيد عن ١٧ سم وعرض الدرجة لايزيد عن ٢٧ سم والدرجات المتوالية لاتزيد عن ١٤ درجة ، وبالنسبة للبلكونات ترك ١,٥٠ م من الجار وبروزها ١٠٪ من عرض الشارع بحد أقصى ١,٢٥ م ، وبالنسبة للابراج ٥٪ من عرض الشارع بحد أقصى ١,٢٥ وطول البرج لايزيد عن ١/٤ طول الواجهة ـ اشترط القانون عمل سلم ثانوى ومصاعد فى حالة زيادة ارتفاع أرضية أعلا دور عن ١٦م ، وكان ١٨ م ، ووضع اشتراطات لعمل جراجات لايواء السيارات يتناسب مع عدد الوحدات السكنية ومساحة وأبعاد قطعة الأرض .

(جـ) بالنسبة لقوانين الزراعة (القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقرارات الوزارية ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٢١١ لسنة ١٩٩٠)

والتى وضعت اشتراطات لإقامة المبانى على الأراضى الزراعية والبور داخل كردونات المدن أو خارجها إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الزرعة .

٣ – المرافق والخدمات بالمناطق العشوائية :

من الطبيعى أن التخطيط يوصى بمد المرافق وإنشاء الخدمات الضرورية قبل إنشاء أى تجمع عمرانى ، ولكن فى حالة المناطق العشوائية نجد أن الصورة معكوسة حيث نشأت المبانى والمسالك والدروب قبل نشأة أى نوع من المرافق ، بل أصبحنا نجد أن هناك من التجمعات العشوائية ما يزيد أعدادها عن ٥٠ ألف نسمة دون وجود مرافق من مياه أو كهرباء صرف صحى ... الخ ، وكذا دون وجود خدمات ضرورية كالمسجد والمدرسة والمستشفى وغيرها ، ونظراً لانعدام التخطيط فسوف يواجه مد المرافق صعوبات لاحصر لها فى الشوارع التى يتجاوز عرضها ثلاثة أمتار وعليها ارتفاعات تصل إلى خمسة أدوار ، مما سيؤثر تأثراً كبيراً على اقتصاديات المرافق العامة ، كما أن إقامة الخدمات الضرورية لن يتوفر فى توزيعها المقاييس التخطيطية السليمة .

٤ – مستوى الدخل لسكان المناطق العشوائية :

إن سكان المناطق العشوائية ذات دخول متدنية (باستثناء النذر اليسير) ، الأمر الذى يدعوا معظمهم لتربية الطيور والدواجن داخل غرف النوم ، بالاضافة إلى الغرف المشتركة لأكثر من أسرة وفقدان المسكن للمقاييس الانسانية والعمرانية الدنيا ، ومعظم سكان المناطق يعمل بالحرف الصناعية وبعضهم يعمل بالخدمات وقليل منهم بالزراعة فى مساحات ضيقة .

٥ – الاستعمال فى المناطق العشوائية :

يغلب عليها طوابع الاستعمالات السكنية المختلفة مع ندرة الخدمات والمرفق وتباين أحجام النشاط الاقتصادى بين الحرف الصغيرة والورش المتوسطة والكبيرة ، وكذا الأسواق التجارية الخاصة بتجارة التجزئة ونصف الجملة .

٦ – النمو العشوائى وحرب أكتوبر :

حتى حرب أكتوبر كانت القوانين المنظمة للعمران تحترم إلى حد كبير حيث أقيمه فى بداية هذا القرن أحياء (جاردن سيتى والزمالك والمعادى ومصر الجديدة) والمهندسين ومدينة نصر فى منتصف هذا القرن ، أقيمت هذه الاحياء على أساس اشتراطات بنائية أكثر تشدداً من الاشتراطات الواردة بقوانين تقسيم الأراضى

وتنظيم المبانى ، لذلك ظهرت هذه الاحياء السكنية ذات مستويات عالية تخطيطيا ومعماريا .

بعد حرب أكتوبر وسياسة الانفتاح الاقتصادى تم بيع القصور والفيلات لشركات الاستثمار التى تقوم بتجزئة قطعة الأرض المقام عليها الفيلا أو القصر وبناء عمارة أو برج على كل قطعة وبأقصى ارتفاع يسمح به القانون مثلا منطقة المهندسين خططت على أنها منطقة فيلات فى الخمسينات وأن تكون مساحة المبانى $\frac{1}{2}$ مساحة الأرض فقط ، وتهدم الفيلا قبل أن ينتهى عمرها الافتراضى ويقام مكانها عمارة أو أكثر على ترتب كامل قطعة الأرض بارتفاع أكثر من ٣٠ م على ذلك ارتفاع ثمن المتر المربع من الأرض الذى كان فى الخمسينات ٣ جنيه ارتفع إلى ٢٠٠٠ ، ٥٠٠٠ جنيه فاكثر .

وما يقال عن المهندسين يقال عن مصر الجديدة وجاردن سيتى ومدينة نصر وغيرها من الأحياء ذات المستوى الراقى .

أطراف المدينة :

نشأ عمران غير مخطط مساكنه غير مستوفاة للشروط الصحية من تهوية واضاءة طبيعية وشمس ولا تطابق قانون تنظيم المبانى من حيث الارتفاعات ومساحة الحجرات والأفنية القانونية وأبعاد السلالم والبلكونات .. الخ .

كما لاتطابق قانون تقسيم الأراضى الذى ينص على ترك ثلث الأرض شوارع وغيرها من الاشتراطات .

نشأة المناطق المتخلفة :

تقوم شركات التقسيم بشراء الأرض الزراعية بالفدان وتبويرها وتقسيمها بالجير لتحديد الشوارع وقطع الأرض الشوارع بعرض من ٤ –٨ متر دون تزويدها بالمرافق العامة وتقوم بالبيع للحرفيين والمدرسين وعمال البناء ، وتتراوح مساحة القطع بين ١٠٠ – ٢٠٠ متر وأحيانا ٣٠٠م٢ مع تسهيلات فى الدفع بالتقسيط على سنتين أو ٣ سنوات مع مقدم ثمن يتراوح ما بين نصف وثلث الأرض ، وغالبا ما يكون التقسيم تربيعيا شطرنجيا ، بجانب هذه الشركات يقوم بعض الفلاحين بتقسيم الأرض وبيعها كأرض زراعية بالقيراط والسهم للتهرب من قانون الزراعة والضرائب ، ويقوم المشترين بترك مسافة مناصفة بينهم للشوارع التى تكون ضيقة بعرض ٢م أو أقل ، غالبا ما

تتراوح مساحة القطعة بين ٦٠ – ١٠٠م تباع للوافدين من الدول العربية الذين يقوموا ببناء مساكن وتأجيرها للمهاجرين من الريف ، وهكذا تتحول الأرض الزراعية المحيطة بالمدن إلى مبانى خرسانية هابطة المستوى مخالفة لكل التشريعات التى تهدف إلى توفير مساكن مستوفاة الشروط الصحية من ناحية التهوية والاضاءة والشمس وتوفير المرافق العامة من مياه شرب وصرف صحى وإنارة وتوفير الخدمات العامة الترفيهية (الحدائق) والتعليمية والصحية وغيرها .

٧ – الآثار المترتبة على النمو العشوائى :

ورد فى خطة الاسكان عام ١٩٧٦ أن النمو العشوائى يلتهم ٦٠ ألف فداناً سنوياً فى الأرض الزراعية وإذا استمر هذا المعدل إلى سنة ٢٠٠٠ فإن الأرض الزراعية المفقودة ستكون ٢٠٪ من إجمالى الأرض الزراعية فى الوقت الذى نستورد فيه ٧٠٪ من احتياجاتنا من القمح ، الأمر الذى يهدد الأمن الغذائى ، فى حين أن متطلباتنا من الذرة والسكر والأرز والبقول والخضر والفاكهة والقطن عام ٢٠٠٠ فى حاجة إلى ٢٢ مليون فدان محصولى بدلا من ١٠,٧ مليون فدان حاليا ، أى أننا فى حاجة إلى الحفاظ على الأرض الزراعية واستصلاح المزيد منها حيث أن أسعار المواد الغذائية فى زيادة مستمرة وأن استيراد هذه المواد يتطلب توفير عملة صعبة ويؤدى إلى نوع من التبعية ، فالذى لا يملك قوتة لايملك استقلالية قراره السياسى .

وتتمثل الآثار المترتبة على نمو هذه الامتدادات العشوائية فى الآتى :

(أ) التعدى على الأراضى الزراعية الخصبة والتى تمثل دعامة أساسية بالنسبة للأمن الغذائى وتوفير الغذاء للشعب .

(ب) أن محاولة اصلاح هذه المناطق بعد نموها العشوائى عملية بالغة الصعوبة ، بالاضافة إلى ما تتطلبه من تكاليف باهظة بالمناطق التى يتم تعميرها وتنميتها طبقا للقواعد والمعايير التخطيطية .

(جـ) هناك أيضا مشكلة تقنين هذه المناطق أى اعتبارها تجمعات عمرانية قانونية مشكلة بالغة الصعوبة حيث أن بها مخالفات كثيرة لكل القوانين واللوائح ومن ثم فإن اكسابها الصفة القانونية يحتاج إلى كثير من الاستثناءات .

(د) أنه فى حالة الاعتراف بهذه المناطق واكتسابها الصفة القانونية فإن الأمر يتطلب إعدادها بالمرافق الأساسية والخدمات مما يترتب عليه تحميل شبكات البنية الأساسية بأعمال فوق طاقتها .

(هـ) أن هذه المناطق غالبا ما تكون عائقاً بالنسبة لنمو المدنية وامتدادها بحيث يصعب معه توجيه الامتداد العمرانى إلى الوجهة السليمة ، وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذه المناطق تمثل نوعا من الاستثمار يمكن إذا ما أحسن استغلاله وترشيدة أن يضيف إضافة ملحوظة إلى رصيد الوحدات السكنية خاصة وأن الدراسات الأخيرة قد أثبتت أن وحدة الاسكان العشوائى المنشأة حديث على درجة مقبولة من الناحية الانشائية ، هذا بالإضافة إلى أن إزالة هذه الواحدات يستوجب توفير السكن البديل وهو أمر بالغ الصعوبة فى ظل أزمة الاسكان القائمة حاليا .

وقد أثبتت التجارب العالمية أن السياسات التى تعاملت مع هذه المناطق بمنطق الرفض ابتداء من التجاهل التام وحتى الإزالة التامة بالبلدوزر لم تفلح فى معالجة المشكلة .

ومن ثم فقد أصبح لزامًا اتباع سياسة أكثر واقعية تركز على توفير البديل الملائم فى الأرض غير الزراعية المخططة وبسعر مناسب بحيث يمكن جذب فئات السكان إلى هذه المناطق الجديدة مع الاستمرار فى تنمية وتحسين المناطق العشوائية بمحاولة حل مشاكلها القائمة بهدف الحد من التعدى على الأرض الزراعية .

٨ - تأثير العشوائيات على المدن القائمة :

أدت المناطق العشوائية إلى زيادة سكانية سريعة وتكدس شديد فى الاحياء الشعبية حيث أن أغلب الوافدين نو مستوى معيشى منخفض ، وقد أدى التكدس السكانى إلى تضاعف سكان هذه الاحياء خلال سنوات قليلة دون أن يقابله زيادة تذكر فى عدد المساكن حيث يسكن الأهالى فى كل فراغ متاح فيقسمون المساكن والغرف ، بل ويقسمون الغرف فى بعض الاحيان إلى قسمين علوى وسفلى يسكن كل قسم أسرة كاملة كما يستغلون أسطح المنازل وآبار السلالم وبناء عشش من الصفيح أو الخشب لايواء الافواج الوافدة إلى الحىء وتم الاعتداء على الأراضى الخضراء والمساحات المفتوحة بإقامة عشش صفيح أو أخشاب قديمة عليها .

فاحتفت الحدائق وضاقت الشوارع وقلة تهوية وإضاءة المساكن وعجزت المرافق من مياه ومجارى وكهرباء وإرتفعت كثافة السكان ارتفاعا كبيرا حيث وصلت على سبيل المثال فى باب الشعرية إلى ٦٠٠ شخص / فدان يقابلها ١٥٠ نسمة / فدان طبقا لقانون التخطيط العمرانى .

وزاد معدل التزاحم فى الغرفة لدرجة تصل فى بعض الاحيان إلى أربعة وخمسة أفراد فى الغرفة الواحدة ونتيجة التزاحم أدى إلى انخفاض شديد فى مستوى البيئة ، أدى إلى أن أصبحت الحالة الصحية سيئة للغاية وانتشار الجراثيم والبعوض والحشرات والذباب الذى يتوالد بكثرة مع انتشار العدوى بين السكان بسهولة وبسرعة من منزل لآخر وللأحياء الأخرى وسائر المدينة ، حيث أن سكان هذه المناطق العشوائية معظمهم يعمل فى صناعة الطعام والشراب وسط المدينة ،أدى ذلك إلى زيادة نسبة الوفيات الاطفال الرضع فى بعض المدن الكبرى فى الدول النامية فوق المائة طفل لكل ألف من السكان انتشار الأمراض الحمى الروماتزمية القلب بصورة أشبه بالوباء ، وكذا ارتفاع نسبة الاصابة بالأمراض المعدية والدرن والالتهاب الرئوى والكساح فى الأماكن المزدحمة خاصة الرطبة منها والسيئة التهوية وتصل نسبة الاصابة بهذه الأمراض ما يقرب من ضعف نستبها بين من يسكنون مساكن صحية .

ويعانى سكان تلك المناطق من مشاكل اجتماعية ، مثل ضعف مستوى المعيشة وانتشار البطالة والتسول والجرائم والأحداث ، كما تعتبر محاضن للعادات السيئة والتقاليد غير الحميدة لذلك فإن هدم وإزالة هذه التجمعات وإقامة مساكن بديلة صحية لا يقضى على هذه الظواهر الاجتماعية .

لذا يلزم عمل برنامج اجتماعى اقتصادى لسكان هذا الحى يسير جنبا إلى جنب مع برنامج الإزالة وإعادة تعمير الحى المتخلف .

(٢١-٣) أهداف البحث

اقتراح مجموعة من الحلول التى يمكن أن تساهم فى حل مشكلة النمو العشوائى وأساليب معالجته ووقف الامتداد العشوائى .

(٢١-٤) أسلوب وطريقة البحث

بحث نظرى مكتبى .

الاطلاع على كافة البحوث والدراسات التدريبية لمشكلة النمو العشوائى وأساليب معالجته ووقف الامتداد العشوائى .

(٢١-٥) مكونات البحث

١ - تجميع البيانات :

(أ) المناطق العشوائية بمصر :

أعلن وزير الإدارة المحلية فى بداية عام ١٩٩٤ أمام مجلس الشورى أن لدى مصر ٩٠١ منطقة عشوائية منتشرة على مستوى أنحاء الجمهورية ، ولكن أحداث السيول من ناحية وإعادة حصر العشوائيات على مستوى المحافظات رفعت التقديرات الرسمية للعشوائيات إلى ١٠٣٤ منطقة فى ٢٤ محافظة من إجمالى محافظات الجمهورية الـ ٢٦حيث لا يوجد عشوائيات فى محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد، منها ٨١ منطقة مطلوب إزالتها فورا ، و ٩٥٣ منطقة مقترح الابقاء عليها ومن ثم فقد زادت التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وتطوير العشوائيات من حوالى ٣,٥ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٩٣ إلى ٥٢٦٧,٢ مليار جنيه إلى نحو سبعة مليارات جنيه .

تشغل العشوائيات ككل مساحة واسعة فى المدن الحضرية وعلى هوامشها وأطرافها وعلى الأرض الزراعية بما يساوى ٣٤٤ كم٢ ويقطنها حوالى ١١,٥٦ مليون نسمة ، ولهذا ترفع نسبة سكانها إلى إجمالى سكان الحضر بوجه عام لتصل إلى نحو ٣٧٪ وفى تقديرات أخرى يبلغ تعداد سكان العشوائيات ١٢,٦ مليون نسمة بنسبة ٤٦٪ من إجمالى سكان الحضر فى مصر .

فبالنسبة لاقليم القاهرة الكبرى على سبيل المثال أورد التقرير حديث لهيئة التخطيط العمرانى عدة مؤشرات هامة هى :

١ - عدد الوحدات السكنية التى أنشئت بطريقة غير رسمية فى القاهرة الكبرى منذ عقد السبعينات حوالى ٨٤٪ من جملة الانشاءات فى الاقليم .

٢ - مساحة هذه العشوائيات ٢٠٦٣٥ فداناً معظمها أرض زراعية ، وهى تعادل ٢٤,٣٪ من إجمالى مساحة المناطق السكنية بالاقليم (٨٥٠٠٠ فدان) .

٣ - وصل عدد سكان العشوائيات ٦ ملايين نسمة بنسبة ٤٥,٦٪ من إجمالى سكان الاقليم (١٢,٩ مليون نسمة) .

وتتركز اهتمامات الدولة فى مواجهة العشوائيات فى ٤٣٤ منطقة تتوزع فى ١١ محافظة على النحو التالى :

جدول رقم (١٠٨) بيان توزيع العشوائيات فى المحافظات

المحافظة	عدد العشوائيات	المحافظة	عدد العشوائيات
القـــاهرة	٧٩	الجيزة	٣٢
القليـوبيـة	٦٠	الاسكندرية	٤٠
بنى سـويف	٤٦	المنيا	٣٠
الفـيـوم	٢٨	أسيوط	٤٩
سـوهاج	٣٤	قنا	٨
أســوان	٢٨	الجملة	٤٣٤

المصدر : وزارة الإدارة المحلية

(ب) المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة وأحيائها :

بالنسبة للقاهرة ٧٩ منطقة عشوائية منها ٦٧ منطقة مطلوب تطويرها ، ١٢ منطقة مطلوب إزالتها يبلغ عدد عقاراتها ٦١٥٣ عقارا (عشش ومساكن جوازية) يسكنها ١١٣ ألف نسمة وهو ما يعادل ٣,٤٪ من سكان الأحياء التى توجد بها تلك المناطق أو حوالى ١,٤٪ من سكان محافظة القاهرة .

والعشوائيات بمدينة القاهرة تتركز فى ١٦ حى أكبر نسبة منها فى حى حلوان ١٩٪ ثم حى السلام ١٦٪ ، ثم حى البساتين ودار السلام ١٣٪ .

جدول رقم (١٠٩) بيان توزيع العشوائيات بالقاهرة

الحى	عدد العشوائيات	الحى	عدد العشوائيات
الوايلى	١	منشأة ناصر	٤
جنوب	٣	مصر القديمة	٣
المعادى	١	حلوان	١٥
التبين/ ١٥ مايو	٣	البساتين / دار السلام	١٠
مدينة نصر	٣	المطرية	٧
السلام	١٣	شبرا	٢
الساحل	٧	روض الفرج	١
الزيتون	٣	الشرابية والزاوية	٣
الجملة	٣٤	الجملة	٤٥
إجمالى المناطق العشوائية بالقاهرة			٧٩

وهذه المناطق حسب الأحياء المذكورة حى الوايلى : أبو النور : منشأة ناصر منشأة ناصر - الدويقة - برقوق - قايتباى .

جنوب : أكشاك وعشش تل العقارب - تلال زينهم - قلعة الكبش - مصر القديمة دار السلام - عزب المجاورة - عزبة أبو قرن .

المعادى : الطروات حلوان : حلوان البلد - مشأة جمال عبد الناصر - عزبة الوالدة - منشية السلام - كفر الطو - عزبة عنان - عزبة النخل - عزبة الهجانة - المعصرة البلد - المعصرة المحطة - عرب سلام - منشأة ناصر - عزبة الصفيح - عزبة العمدة - مدينة الهدى .

التبين / ١٥ مايو : حكر التبين البحرى - دوران كوبرى المرازيق - حكر التبين القبلى - مدينة نصر - عزبة الهجانة - عزبة العرب - عزبة نصار - المطرية - عزبة النخل (عزبها - شجرة مريم - عرب الحصن - عرب الطويلة - عزبة معروف - الغرب .

السلام : أرض المهاجرين - المرج - الزهراء - الاندلس - كفر الشرفا - بركة الحاج - كفر الباشا - أبوصير - السد العالى - قباء - عزبة النخل - العصارة - النزهة .

شبرا : منطقة العساب - عزبة جرجس - الساحل : عشش المظلوم - داير الناحية - حكر تستوش - حكر محمد دياب - حكر محمود شلبى - عزبة وجيه - روض الفرج - حكر أبو دومة .

الزيتون : عزبة مرسى خليل - عزبة أبو حشيش - عزبة الوسيمى .

الشرابية والزاوية : عشش المظلوم - مدينة النور - حكر السكاكينى .

البساتين ودار السلام : عزبة البساتين - جنوب البساتين - حسن التهامى - عزبة جبريل - عزبة النصر - عزبة فهمى - عزبة دسوقى - بئر أم سلطان - عزبة عبد الخالق (١) .

تحتاج تطوير عشوائيات القاهرة ككل إلى مشروعات مختلفة تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالى ٢٥٠ مليون جنيه منها ١٥٣,٣٠ مليون جنيه لتوفير ١٥٣٢٧ وحدة سكنية .

جدول رقم (١١٠) التكلفة المخططة لمشروعات تطوير العشوائيات بالقاهرة

نوع المشروعات	التكلفة المخططة (بالمليون جنيه)	النسبة ٪
رصف طرق	٥٠	٢٠٪
كهرباء	١٠	٤٪
مياه	١١٩	٤٨٪
صرف صحى	٥٤,٣١٠	٢٢٪
نظافة عامة	١٥,٨٦٠	٦٪

المصدر : محافظة القاهرة – مركز المعلومات – أغسطس ١٩٩٥

يتضح من الجدول السابق أن أكبر مخطط لمشروعات الخدمات والمرافق العامة هى :

مشروعات المياه ٤٨٪ يليه الصرف الصحى ٢٢٪ يليه رصف الطرق ٢٠٪ يليه النظافة العامة ٦٪ يليه الاضاءة ٤٪

وقد قامت محافظة القاهرة بإزالة منطقتين عشوائيتن بالكامل هما منطقة عين شمس وترعة الاسماعيلية وإعادة تسكين ٧٩٢ أسرة كانت تقطنها بتكلفة إجمالية ١٣,٧ مليون جنيه .

(جـ) المناطق العشوائية بمدينة الجيزة وأحيائها :

تعتبر الجيزة المنطقة الحضرية الثانية بعد القاهرة من حيث المساحة والأحياء الحضرية بها وثقلها السكانى وحجم الخدمات والمرافق العامة بها ، كما أنها المحور الثانى فى إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القلبوبية) يوجد بمدينة الجيزة ٣٢ منطقة عشوائية ، نشأ بعضها منذ الستينات مع حركة التصنيع والهجرة إلى الحضر والآخر نتيجة التوسع والزحف السكانى عن طريق التعدى على الأراضى

الزراعية ، فضلا عن العشوائيات المتواجدة فى مراكز إمبابة والبدرشين والحوامدية وتقع أغلب هذه المناطق شمال وغرب وجنوب مدينة الجيزة وهى مناطق غير مخططة عمرانيا ولاتتمتع بالخدمات والمرافق الاساسية للحياة الحضرية يندر أن يوجد بها مساحات خضراء وتشغل حوالى نصف مساحة مدينة الجيزة ويقطنها أكثر من ٢,٥٠ مليون نسمة معظمهم فى وراق العرب - الحضر - المنيرة الغربية - أرض اللواء - بولاق الدكرور - المنيب - القصبجى - البكباشى - الحوتية - أولاد علام - داير الناحية - ميت عقبة .

والجدول الآتى يبين أهم مؤشرات الثقل السكانى والمساحة التى تشغلها المناطق العشوائية وكثافتها السكانية فى أحياء مدينة الجيزة .

جدول رقم (١١١) بيان حجم وكثافة المناطق العشوائية بمدينة الجيزة

الحى	المساحة	نسبة مساحة العشوائيات	إجمالى السكان	سكان العشوائيات	نسبة سكان العشوائيات	كثافة سكانية
غـــرب	١٩,٥	٪١٠	٧٥٧,٢	٨٩٧	٪٥٤	٣٢٥
وســـط	١١,٨	٪١٤	٣٧١,٤	٣٧٨	٪٥٠	٣٢٥
جنـوب	٢٠,٥	٪٢٦	٣٣٢,٦	١٩٧	٪٣٧	١٦٥
شـمـال	٨,٥	٪٤٢	٦٢١,٤	٦٥٠	٪٥١	٥٥
الهـــرم	٣٥	٪٣٩	٣٣٧,٢	٢٠٠	٪٣٧	١٥
إجمـالى	٩٥,٣		٢٤٤٩		٪٤٩	

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الجيزة ، يونيو ١٩٩٥ بيانات السكان بالألف نسمة - المساحة بالكيلو متر المربع - الكثافة السكانية بالألف نسمة / كم٢ ، وقد جاء توزيع المناطق العشوائية فى الاحياء الخمسة كالآتى :

حى غرب : قميشة – أبو الليل – زنين – طريق الملكة – كفر طهرمس – الزهراء الزهور – الشوربجى – سيدى عمار – الكنيسة – اللوتس .

حــى وسط : الحوتيـة – داير النــاحيـة – بـــين السـرايات – عزبة أولاد علام – ميت عقبة .

حى جنوب : عـزبة البكبـاشى – المنيب – جـزيرة الدهب – القـصـبـجى – سـاقـية مكى – حدائق جزيرة الدهب .

حى شمال : المنيرة الغربية (بأطرافها المترامية)

حى الهرم : نزلة البطران – منشـأة البكرى – كفـر المفتى – كفـر الجـبل – كوم بكار – كفر نصار – كفر غطاطى – عزبة جبريل – نزلة السيسى .

وقـد قطعت مـحـافظة الجـيـزة شـوطاً ملحـوظاً فى تطوير العـشـوائيـات لاسـيـمـا بالتركيز على المرافق العامة والاساسية .

والجدول التالى يوضح حجم الاستثمارات خلال الثلاث سنوات المــاضية .

جدول رقم (١١٢) استثمارات برنامج تطوير العشوائيات بالجيزة
(بالمليون جنيه)

السنة المالية / المشروع	١٩٩٢/٣٩	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
مياه شرب	٤	٨,٢	٢٩,٣
صرف صحى	٢,٨	١١	٢١,١
إنارة	٠,٢	٩,٤	٨,٦
نظافة	–	٠,٣٢	٤
مرافق عامة	٠,٧٦	–	١٣,٥
رصف	٢,٢	١٣,٤	١٥,٥
تغطية مصارف	–	٢,٥	–
كبارى خارج المدن	–	–	١,٢
إجمالى	١٠	٤٤,٩	٩٣,٣

المصدر : محافظة الجيزة – مركز المعلومات .

هذا بالاضافة إلى مشروعات أخرى من خارج البرنامج لتطوير منطقة المنيرة بإمبابة بلغت قيمتها ٩٤,٥ مليون جنيه فى مجالات الاتصالات والمطافىء ومحطات وشبكات الصرف الصحى .

(د) المناطق العشوائية بمدن محافظة المنيا :

١ - بيانات عن محافظة المنيا :

تعتبر محافظة المنيا عاصمة إقليم شمال الصعيد (المنيا - بني سويف - الفيوم) يحدها شمالاً محافظة بني سويف وجنوباً محافظة أسيوط وشرقاً الجبل الشرقي والصحراء الشرقية وغربا الصحراء الغربية .

المساحة : مساحة المحافظة ٢٣٦٣,٥ كيلو متر تمتد بطول ١٣٥ كيلو متر وعرض حوالى ١٧,٥ كيلو متر وتمثل مساحتها ٧٪ من مساحة الجمهورية .

السكان : يقدر عدد السكان في ١٩٩٤/٧/١ حوالى ٣٢٨٦٦٥٨ نسمة سكان الحضر ٢١٪ (١٩٩ , ٦٩٠) نسمة - سكان الريف ٧٩٪ (٢٥٩٦٤٦٠) نسمة .

التقسيم الإدارى : تقسم المحافظة ٩ مركز إدارية (مدن) من الشمال إلى الجنوب على الترتيب :

(العدوة - مغاغة - بني مزار - مطاى - سمالوط - المنيا - أبوقرقاص - ملوى دير مواس) .

الوحدات المحلية : تضم المحافظة ٩ وحدات محلية بالمراكز (٥٧ وحدة محلية بالقرى - ٣٤٦ تابع وعدد النجوع والعزب ١٢١٧) .

جدول رقم (١١٣) توزيع السكان بمدن محافظة المنيا

م	المدينة	تعداد ١٩٧٦	تعداد ١٩٧٦
١	المنيا	١٤٦٣٦٦	١٧٩١٣٦
٢	أبو قرقاص	٣٣٤٩٠	٤٥٦٢٩
٣	العدوة	٧٢٠٥	٩٨٨٧
٤	بنى مزار	٣٩٣٥٠	٤٧٩٦٤
٥	دير مواس	٢٠٠٧١	٢٥٥١٨
٦	سمالوط	٤٨٨٥١	٦٢٤٠٤
٧	مطاى	٢١١٨٩	٢٨٩٨٦
٨	مغاغة	٣٩٧٤٣	٥٠٨٠٧
٩	طوى	٧٤١٩٧	٩٩٠٦٢
	الجملة	٤٣٠٤٦٢	٥٤٩٣٩٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٢ - المناطق العشوائية بمحافظة المنيا - تطورها - توزيعها على مدن المحافظة :

محافظة المنيا بمدنها التسعة تشمل ٣٠ منطقة عشوائية يسكنها ٣٥٧ ألف نسمة بما يعادل ١٠,٩٪ من إجمالى سكان المحافظة ريف وحضر تعداد ١٩٩٤ هو ٣٢٨٦٦٥٨ نسمة وبما يعادل ٥٢٪ من سكان الحضر (المدن) الذى يبلغ ٢١٪ من إجمالى سكان المحافظة (سكان الحضر ٦٩٠,١٩٩ نسمة) .

وتشغل المناطق العشوائية مساحة ٨,١٥٥ مليون متر تعادل ١٩٤١,٥٠ فدان .

جدول رقم (١١٤) تطور المناطق العشوائية بمحافظة المنيا منذ عام ١٩٥٢

١٩٥٢		١٩٦٢		١٩٧٢		١٩٨٢		١٩٩٢	
عدد المناطق	عدد السكان	عدد المناطق	عدد السكان	عدد المناطق	عدد السكان	عدد المناطق	عدد السكان	عدد المناطق	عدد السكان
١	٠,٥	٩	٥٤,٥	١٥	٥٩	٢٥	٢٠١	٣٠	٣٥٧

المصدر : مركز معلومات محافظة المنيا .

(السكان بالألف نسمة)

بلغ عدد المناطق ٣٠ منطقة موزعة كالآتى :

المنيا	٢	سمالوط	٣
مطاى	٣	بنى مزار	٥
مغاغة	٤	العدوة	٣
أبوقرقاس	٣	ملوى	٢
دير مواس	٥		

عدد سكان المناطق العشوائية (٣٥٧ ألف نسمة) ٥٢٪ من سكان المدن مساحة المناطق العشوائية (٨,١٥٥ مليون متر مربع ١٩٤١,٥ فدان معدل الكثافة السكانية فى العشوائيات(٤٣٧٧٦ نسمة / كم٢) اعتمادات المناطق العشوائية المنفذة عام ١٩٩٤ (٢١,٢ مليون جنيه) هذا بالإضافة إلى ١٣,٥ مليون جنيه تم اعتمادها اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ .

٣ – المناطق العشوائية بمدينة العدوة :

مدينة العدوة تضم ٣ مناطق عشوائية على مساحة ١٨٤ ألفم٢ تعادل ٤٤ فدان يسكنها ١١ ألف نسمة بكثافة سكانية ٢٥١ شخص / فدان .

صدر بتحديد المناطق العشوائية بمدينة العدوة قرار السيد المحافظ رقم ٨ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٤/١/٩ طبقا للخرائط الهندسية المعتمدة من السيد / رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

(أ) منطقة غرب شارع مصطفى كامل وعلى طول امتداده .

(ب) منطقة شرق البحر اليوسفى على امتداد شارع بورسعيد قبلى وبحرى .

(جـ) المنطقة المحصورة بين شارع مصطفى كامل والبحر اليوسفى .

٤ - المناطق العشوائية بمدينة مغاغة :

مدينة مغاغة تضم ٤ مناطق عشوائية (عدد ٤٩ تقسيم مخالف) على مساحة ٢,٠٢ مليون متر مربع تعادل ٤٨١ يسكنها ٤٥ نسمة بكثافة ٩٦ شخص / فدان .

صدر بتحديد المناطق العشوائية بمدينة مغاغة قرار السيد المحافظ رقم ١٣ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٤/١/١٥ طبقا للخرائط الهندسية المعتمدة من السيد رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

(أ) منطقة غرب المدينة وتشمل التقاسيم الآتية :

(أحمد منير نجيب - عبد العظيم الجمالى - مصطفى أبو الحسن - المجلع - لمعى حبيب وفهمى محمد فهمى وعثمان - منير حبيب وفكرى شنودة - كنيدى وفهيم كراسى - كنيدى وفايز كراسى - فكرى العزبى وأديب مرقص - فهمى محمد فهمى - فكرى فيلبس القبلى - فوزية أدهم) .

(ب) منطقة بحرى المدينة وتشمل التقاسيم الآتية :

(اسطماطى غرب - حسن الشاهد وعبد العزيز بكير - اسطماطى شرق - على حسن) .

(جـ) منطقة شرق المدينة وتشمل التقاسيم الآتية :

حمدى كامل ومكرم عبد الوهاب - مجاهد أحمد رضوان - على عمران - عبد الحميد حسن أحمد .

– عبد الحميد حسن أحمد – عبد المنعم هريدى وخميس تقى – محمد حسن عقبة عبد العظيم حسن وسعد أبو العلا .

(د) منطقة وسط المدينة وتشمل التقاسيم الآتية :

أبو العزايم (مصطفى أيوب) – الجزائر الكبرى – أحمد كامل أيوب – امتداد شارع عثمان ابن عفان – أحمد نجيب أيوب وروحية فايد – عفيفة وشادية عدلى – مصطفى أيوب – مصطفى أيوب والاطناوى – ورثة نصر رزق نجيب وأحمد كامل أيوب – ناروز .

٥ – المناطق العشوائية بمدينة بنى مزار :

مدينة بنى مزار ٥ مناطق عشوائية (عدد ٩ تقسيم مخالف) على مساحة ٢,٣ مليون م٢ تعادل ٥٤٧,٦٤ فدان يسكنها ١٤٢ ألف نسمة بكثافة سكانية ٧٧ شخص / فدان .

صدر بتحديد المناطق العشوائية بمدينة بنى مزار قرار السيد المحافظ رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩ طبقا للخرائط الهندسية المعتمدة من السيد رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

الرحمة – أبو حرب القبلية والبحرية – أبو ريحان وأبو حمزة – قبلى طريق البحر ، البساتين – بحرى طريق البحر – الريدى – شرق ترعة أبو حسيبة ، الفواكه والسلام – العسال والبردنوهى – المساح وقواطين – السمطاوى وأبو الليل .

٦ – المناطق العشوائية بمدينة مطاى :

مدينة مطاى ٣ مناطق عشوائية (عدد ١٥ تقسيم مخالف) على مساحة ٢٦ ألف م٢ تعادل ٦١,٢٠ فدان يسكنها ٢٦ ألف نسمة بكثافة سكانية ٤٢١ شخص / فدان ، صدر بتحديد المناطق العشوائية بمدينة مطاى قرار السيد المحافظ رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/١/٩ طبقا للخرائط الهنسية المعتمدة من السيد رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

- منطقة حسن قطب
- منطقة شرق المحطة
- منطقة جورج الطويل أمام مسجد عز الدين
- منطقة أمام نزلة ثابت من الناحية القبلية
- منطقة الجبانة بمطاى البلد
- منطقة شمردن بجوار المدرسة الحديثة
- منطقة شان
- منطقة طلعت حرب
- منطقة الزهراء بمطاى البلد
- منطقة الشهيد محمد قرنى بنزلة ثابت
- منطقة الجمعية بمطاى البلد
- منطقة الخشن بمطاى البلد
- منطقة احسان عزمى
- منطقة الحوشة

٧ - المناطق العشوائية بمدينة سمالوط :

مدينة سمالوط ٣ مناطق عشوائية (عـدد ٢٣ تقـسيم مخالف) على مساحة ٣١ ألف م٢ تعادل ٣٠٩,٥٢ فدان يسكنها ٣١ ألف نسمة بمكثافة سكانية ١٣٠ شخص / فدان .

صدر بتحديد المناطق العشوائية بمدينة سمالوط قرار السيد المحافظ رقم ٧ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/١/١٠ طبقا للخرائط الهندسية المعتمدة من السيد رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

- تقسيم شارع ناصر - الاستاد الرياضى (سمالوط البلد)
- تقسيم خلف المستشفى العام وعزبة عبد الجواد سالم (المعصرة غرب)

- تقسيم مدرسة التجارية طريق الصفصافة (سمالوط البلد)
- تقسيم المحطة (المعصرة شرق)
- تقسيم أرض أبو سيدهم خلف المطحن (المعصرة غرب)
- تقسيم الشريف (المعصرة غرب)
- تقسيم الزرقة طريق شوشة (سمالوط البلد)
- تقسيم البهنساوى وعزبة أبو حسين (المعصرة غرب)
- تقسيم الصفصافة وعامر والعهد الجديد (المعصرة غرب)
- تقسيم طراد النيل (المعصرة شرق)
- تقسيم عزبة الترينه (يمالوط البلد)
- تقسيم شارع الثورة ومستجداته (سمالوط البلد)
- تقسيم عزبة خزام (المعصرة شرق)
- تقسيم الباشا (الشريعى) (سمالوط البلد)
- تقسيم طريق شوشة مشروع ٦٢٠ (سمالوط البلد)
- تقسيم بهاء الدغش (سمالوط البلد)
- تقسيم أرض السواح (المعصرة شرق)
- تقسيم عزبة الفابريقة (المعصرة غرب)
- تقسيم شارع الاصلاح الزراعى ووابور النور خلف مجلس المدينة (سمالوط البلد)
- تقسيم كوم سيارة (سمالوط البلد)
- تقسيم عزبة أبو طربوش (المعصرة شرق)
- تقسيم الصوامع (المعصرة شرق)
- تقسيم النيل القبلى (المعصرة شرق)

٨ - المناطق العشوائية بمدينة المنيا :

مدينة المنيا ٢مناطق عشوائية (عدد ٤١ تقسيم مخالف) على مساحة ١,٣ مليون م٢ تعادل ٣٠٩,٥٢ فدان يسكنها ١٠٠ ألف نسمة بكثافة سكانية ٣٢٣ شخص فدان .

صدر بتحديد المناطق العشوائية بمدينة المنيا قرار السيد المحافظ رقم ١٨ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٢ طبقا للخرائط الهندسية المعتمدة من السيد رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

أولاً : منطقة غرب المدينة وتشمل :

- تقسيم ربيع عبد التواب ومحمود عبد الغفور أبو الليل وكرم عبد النعيم وعبد الحميد يوسف حسن وفيكتوريا فرج قليني وآخرين

- تقسيم عبد الحميد جاويش

- تقسيم سمير فايز ومحمد كفافى

- منطقة تقسيم كفر المنصورة والعمدة وآخرين

- تقسيم أحمد محمد عبد الله والعبر وتقسيم ثابت زكى وآخرين

- تقسيم جاويش وسيد إسماعيل عبد الرسول

- منطقة طه السبع وعين شمس

- تقسيم إسماعيل عارف وعلى خليل وإبراهيم الزينى وزين محمد ومحمد خليل هارون وجمال الزينى ومحمود عبد الرحيم وعلى إبراهيم ومصطفى أنور ومحمود عبد الشكور ومحمد شلقامى .

- عزلة بدوى

ثانياً : منطقة جنوب المدينة وتشمل :

- منطقة حسن الجياص وزينا شحاته .

- تقسيم محفوظ ومدينة العمال وزينا شحاته وآخرين .

- تقسيم زينا شحاته ومحمد والحاج عاصى وحسن الجياص .

- تقسيم محمد خلف مهران ومحمود عبد العال .

٩ - المناطق العشوائية بمدينة أبو قرقاص :

مدينة أبو قرقاص : ٣ مناطق عشوائية على مساحة ١٢٠ ألف م٢ تعادل ٢٨.٦٠ فدان يسكنها ١٢٤ ألف نسمة سكانية ٨٤٠ شخص / فدان .

صدر تحديد المناطق العشوائية بمدينة أبو قرقاص قرار المحافظ رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٤/١/٩ طبقا للخرائط الهندسية المعتمدة من السيد رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

- شمال غرب المدينة خلف تقسيم البرو ناصر .

- شمال شرق المدينة شرق الترعة الإبراهيمية .

- جنوب شرق المدينة شرق الترعة الإبراهيمية .

١٠ - المناطق العشوائية بمدينة ملوى :

مدينة ملوى : ٢ منطقة عشوائية (عدد ٧ تقاسيم مخالفة) على مساحة ٤٢٠ ألف م٢ تعادل ١٠٠ فدان يسكنها ٥٠ ألف نسمة بكثافة سكانية ٥٠٠ شخص / فدان

صدر بتحديد المناطق العشوائية بمدينة ملوى قرار السيد المحافظ رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/٤/٤ طبقا للخرائط الهندسية المعتمدة من السيد / رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

- منطقة شمال غرب المدينة
- منطقة شمال شرق المدينة
- منطقة شمال وسط المدينة
- مطقة جنوب شرق المدنية
- منطقة جنوب وسط المدينة
- منطقة جنوب غرب المدينة
- منطقة شرق جنوب المدينة

١١ - المناطق العشوائية بمدينة ديرا مواس :

مدينة داير مواس : ٥ مناطق عشوائية (عدد ١٠ تقاسم مخالفة) على مساحة ٢٥٤ ألـــف م٢ تعـــادل ٦٠ فـــدان يسكنها ٢٦ ألف نسمة بكثافة سكانية ٤٢٣ شخص / فدان .

صدر بتحديد المناطق العشوائية بمدينة دير مواس قرار السيد المحافظ رقم ٦١ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٦ طبقا للخرائط الهندسية المعتمدة من السيد / رئيس المركز وتشمل هذه المناطق :

- منطقة محمود توفيق برعى وآخرين .
- منطقة منصف فضل الله أبو الحسن .
- منطقة عزبة حماد خضر .
- منطقة شوقى عبد الحكيم وآخرين .
- منطقة محمود خليفة التونى وآخرين .
- منطقة عبد الكريم حماد .
- منطقة عزبة حنا وآخرين .
- منطقة يوسف حمدين .
- المنطقـة المحصـورة بين الترعة الساحلية والترعة الإبراهيمية ومنها منطقة عزبة سمهان .
- منطقة عزبة آدم وشارع ٢٦ يوليو .

جدول رقم (١١٥) المناطق العشوائية بمدن محافظة المنيا

م	المدينة	عدد المناطق العشوائية	عدد السكان بالالف نسمة	بيان المناطق العشوائية	المساحة		الكثافة السكانية	
					بالمتر المربع	بالفدان	شخص/ فدان	شخص/ كم٢
١	العدوة	٣	١١	غرب المدينة - وسط المدينة شرق البحر اليوسفي	١٨٤ ألف م٢	٤٤,٠٠ فدان	٢١٥ شخص/فدان	٥٩٧٨٢ شخص/كم٢
٢	مغاغة	٤	٤٥	غرب المدينة - بحر المدينة شمال المدينة - وسط المدينة .	٢,٠٢ مليون م٢	٤٨١,٠٠ فدان	٩٦ شخص/فدان	٢٢٢٧٧ شخص/كم٢
٣	بني مزار	٥	٤٢	المنطقة الأولى - الثانية - الثالثة الرابعة - الخامسة ..	٢,٣٠مليون م٢	٥٤٧,٦٢ فدان	٧٧ شخص/فدان	١٨٢٦٠ شخص/كم٢
٤	مطاى	٣	٢٦	غرب المدينة - شمال المدينة وسط المدينة	٢٥٧ ألف م٢	٦١,٢٠ فدان	٤٢١ شخص/فدان	١٠١١٦٧ شخص/كم٢
٥	سمالوط	٣	٣١	حى جنوب - حى وسط حى غرب	١,٣٠مليون م٢	٣٠٩,٥٢ فدان	١٣٠ شخص/فدان	٣١٠٠٠ شخص/كم٢
٦	المنيا	٢	١٠٠	غرب المدينة - جنوب المدينة .	١,٣٠مليون م٢	٣٠٩,٥٢ فدان	٣٢٣ شخص/فدان	٧٦٩٢٣ شخص/كم٢
٧	أبو قرقاص	٣	٢٤	شمال غرب - شمال شرق جنوب شرق	١٢٠ ألف م٢	٢٨,٦٠ فدان	٨٤٠ شخص/فدان	٢٠٠٠٠٠ شخص/كم٢
٨	ملوى	٢	٥٠	شمال المدينة - جنوب المدينة	٤٢٠ ألف م٢	١٠٠,٠٠ فدان	٥٠٠ شخص/فدان	١١٩٠٤٧ شخص/كم٢
٩	دير مواس	٥	٢٦	شمال المدينة - جنوب المدينة وسط المدينة - غرب المدينة شرق المدينة	٢٥٤ ألف م٢	٦٠,٠٠ فدان	٤٢٣ شخص/فدان	١١٠٢٣٦ شخص/كم٢
	إجمالى	٣٠	٣٥٧ ألف نسمة		٨,١٥٥ مليون م٢	١٩٤١,٥٢ فدان	٢٤٠ شخص/فدان متوسط	٤٣٧٧٦ شخص/كم٢

١٣ - نسبة سكان العشوائيات بمدن محافظة المنيا

جدول رقم (١١٦) نسبة سكان العشوائيات بمدن محافظة المنيا

م	المدينة	تعداد ١٩٩٤	سكان المناطق العشوائية بالالف نسمة	نسبه سكان العشوائية
١	المنيا	٢٥٠٠٤٨	١٠٠	٤٤,٤٪
٢	أبو قرقاس	٥٧٣٢٣	٢٤	٤٢٪
٣	العدوة	١٢٤٢١	١١	٨٩٪
٤	بني مزار	٦٠٢٥٧	٤٢	٧٠٪
٥	دير مواس	٣٢٠٥٨	٢٦	٨١٪
٦	سمالوط	٧٨٣٩٨	٣١	٤٠٪
٧	مطاى	٣٦٤١٥	٢٦	٧١٪
٨	مغاغة	٦٣٨٢٨	٤٥	٧١٪
٩	طوى	١٢٤٤٥١	٥٠	٤٠٪
	الجملة	٦٩٠١٩٩	٣٥٧	٥٢٪

١٤ - تطوير الناطق العشوائية بمدن محافظة المنيا :

(أ) المرافق العامة : صدرت قرارات المحافظة أرقام ٨ لسنة ١٩٩٣ ، ١٣ لسنة ١٩٩٣ ، ٢٦ لسنة ١٩٩٤ ، ٥ لسنة ١٩٩٤ ، ٧ لسنة ١٩٩٤ ، ١٨ لسنة ١٩٩٤ ، ٦ لسنة ١٩٩٣ ، ٧٧ لسنة ١٩٩٤ ، ٦١ لسنة ١٩٩٤ بشأن تحديد المناطق العشوائية، بمدن محافظة المنيا التسعة تضمنت هذه القرارات المواد التالية :

مادة أولى : تحد المناطق التى يتم ادخال المرافق والخدمات الاساسية لرفع مستواها بمدينة ...... على النحو التالى ... إلخ .

مادة ثانية : على الوحدة المحلية لمركز ومدينة ... عمل الدراسات اللازمة وفقا للأسس والمعايير والدراسات البيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية التى تتخذ أساسا لتحسين هذه المناطق بمراعاة أحكام قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية .

مادة ثالثة : لايترتب على تنفيذ هذا القرار إجازة المخالفات التى وقعت بهذه المناطق أو الاخلال بالأحكام الصادرة أو المحاضر المحررة عن المبانى التى أقيمت بالمخالفة لأحكام القانون .

وقد تم تنفيذ الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرارات السيد المحافظ والخاصة بإدخال المرافق للمناطق العشوائية بمدن المحافظة على الوجه التالى :

جدول رقم (١١٧) بيان باعتمادات تطوير المناطق العشوائية بمدن محافظة المنيا عام ٩٣ / ١٩٩٤

المدينة	كهرباء	رصف	مياه شرب	صرف صحى	نظافة عامة	الإجمالى
العدوة	٤٣٣	٣٥٠	٢٥٥	-	١١٤	١١٥١
مغاغة	٧٨٥	٧٦٠	٦٠٥	-	٤٠	٢١٩٠
بنى مزار	١٠٢١	١١٥٥	١٣٠٠	-	٤٠	٣٥١٦
مطاى	٢٩٢	٣١٥	٢٢٠	-	١١٤	١٠٤١
سمالوط	٣١٠	١٠٥٠	٨٨٠	-	١١٤	٢٣٥٤
المنيا	٨٥٥	١٤٧٥	١٤٠٠	١٤٠٠	٣٥٠	٥٤٨٠
أبو قرقاص	٨٦٥	٦٠٠	٣٧٥	-	١١٤	١٩٥٤
ملوى	٥٢٠	١٢١٥	٩٦٠	-	-	٢٦٩٥
دير مواس	٢٢٠	٢٨٠	٢٠٥	-	١١٤	٨١٩
الجملة	٥٣٠٠	٧٢٠٠	٦٣٠٠	١٤٠٠	١٠٠٠	٢١٢٠٠

الاعتماد : بالألف جنيه

المصدر : مركز معلومات محافظة المنيا .

هذا بالإضافة إلى ١٣,٥ مليون جنيه تم اعتمادها اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١

(ب) الخدمات الاساسية : لم يتم تنفيذ الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرارات السيد المحافظ بإدخال الخدمات الأساسية للمناطق العشوائية لرفع مستواها ولم يتم إعداد الدراسات والمخططات اللازمة لها .

مما سبق يتضح أن موقف تطوير المناطق العشوائية بمدن محافظة المنيا على الوجه التالى :

أولا : تم تنفيذ الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرارات السيد المحافظ بإدخال المرافق لهذه المناطق .

ثانيا : لم يتم تنفيذ الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرارات السيد المحافظ بإدخال الخدمات الأساسية لهذه المناطق .

ثالثا : لم يتم تنفيذ المادة الثانية من قرارات السيد المحافظ بقيام الوحدات المحلية بعمل الدراسات اللازمة وفقا للاسس والمعايير والدراسات البيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية التى تتخذ أساسا لتحسين هذه المناطق بمراعاة أحكام قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٩٨٢ ولائحته التنفيذية .

رابعا : لم يتم تقنين أوضاع المناطق العشوائية بمدن محافظة المنيا والتى تحوى الآلاف من المساكن منشأة حديثا وبحالة إنشائية سليمة ونسبة عالية منها قابلة للتعلية كما أنه مازال يتخللها العديد من قطع الأرض الفضاء وقد ورد بقرارات السيد المحافظ مادة ثالثة : « لايترتب على تفيذ هذا القرار إجادة المخالفات التى وقعت بهذه المناطق أو الاخلال بالأحكام الصادرة أو المحاضر المحررة عن المبانى التى أقيمت بالمخالفة لأحاكم القانون » .

ولما كان القانون قد ألزم الوحدات المحلية بتنفيذ القرارات الإدارية والأحكام الصادرة بإزالة المساكن المنشأة بالتقاسيم المخالفة فإن الأمر يتطلب إصدار تشريع مماثل للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ والقوانين السابقة عليه وهى القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ والتى كانت تقضى بوقف تنفيذ الاحكام القضائية الصادر بإزالة المبانى المخالفة لقانون تقسيم الأراضى وتنظيم المبانى التى أقيمت من تاريخ صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى وحتى تاريخ صدور هذه القوانين وقضت تلك القوانين أيضا بالحاق شوارع تلك التقاسيم المخالفة بالمنافع العامة بدون مقابل وتزويدها بالمرافق العامة على حساب أصحابها وبموجب هذه القوانين تم رفع هذه التقاسيم على خرائط محددا بها عدد المنازل بدقة التى أنشئت فى تلك الفترات وصدرت بها قرارات من السيد المحافظ باعتمادها، وأصبح من حق ملاك هذه المساكن الحصول على تراخيص مبانى بالتعلية فى ظل أحكام قوانين التنظيم السارية كما أصبح من حق ملاك قطع الأراضى الفضاء المتخللة الحصول على تراخيص مبانى مع إعفاؤها من شروط ترك ٤٠٪ فضاء وهى النسبة المقررة بقانون تقسيم الأراضى .

وأن إصدار التشريع المطلوب يقنين أوضاع المناطق العشوائية ويمنع حدوث امتدادات جديدة لها على الأراضى الزراعية ويؤدى إلى الاستفادة منها وزيادة عدد الوحدات السكنية بالتعلية أو الانشاء على الأراضى المتخللة وفى نفس الوقت قيام أصحاب التقاسيم بسداد تكاليف المرافق التى أنفقتها الدولة حيث أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ الزم من يرغب فى اعتماد مشروع تقسيم قيامه بسداد تكاليف المرافق وحتى لانكون قد أعطينا ميزة لمن أقام تقسيم مخالف للقانون بتوصيل المرافق لها على حساب الدولة كما تم حاليا .

٢ - تسجيل المعلومات INFORMATION والحقائق FACTS عن المناطق العشوائية بمدن محافظة المنيا :

بدراسة وتحليل البيانات السابق الحصول عليها عن خصائص المناطق العشوائية بمدن محافظة المنيا وحجم المشكلة العشوائية أمكن إعداد المعلومات والحقائق الآتية :

(أ) السكان : ٣٥٧ ألف نسمة حوالى ٥٢٪ من سكان مدن المحافظة .
أكبر تعداد المنيا ١٠٠ ألف نسمة ، أقل تعداد مدينة العدوة ١١ ألف نسمة

جدول رقم (١١٨)

بالترتيب	المنيا	طوى	مغاغة	بنى مزار	سمالوط	مطاى	دير مراس	أبو قرقاص	العدوة
بالألف نسمة	١٠٠	٥٠	٤٥	٤٢	٤٢	٢٦	٢٦	٢٤	١١

(ب) المساحات : ٨,١٥٥ مليون م٢ = ١٩٤١,٥٠ فدان .
أكبرها بمدينة بنى مزار ٢,٣ مليون م٢ = ٥٤٧,٦٢ فدان .
أقلها بمدينة أبو قرقاص ١٢٠ ألف م٢ = ٢٨,٦٠ فدان .

جدول رقم (١١٩)

بالترتيب	بنى مزار	مغاغة	سمالوط	المنيا	طوى	مطاى	دير مراس	العدوة	أبو قرقاص
بالمتر المربع	٢,٣ مليون م٢	٢,٠٢ مليون	١,٣ مليون	١,٣ مليون	٤٢٠ ألف	٢٥٧ ألف	٢٥٤ ألف	١٨٤ ألف	١٢٠ ألف
بالفدان	٥٤٧,٦٢	٤٨١	٣٠٩,٥٢	٣٠٩,٥٢	١٠٠	٦١,٢	٦٠	٤٤	٢٨,٦٠

(جـ) نسبة سكان المناطق العشوائية إلى سكان المدن :
أكبرها مدينة العدوة ٨٩٪ - أقلها سمالوط ٤٠٪

جدول رقم (١٢٠)

بالترتيب	العدوة	دير مراس	مطاى	مغاغة	بنى مزار	المنيا	أبو قرقاص	سمالوط	ملوى
النسبة ٪	٨٩٪	٨١٪	٧١٪	٧١٪	٧٠٪	٤٤,٤٪	٤٢٪	٤٠٪	٤٠٪

(د) الكثافة السكانية : متوسط عام ٣٤٠ شخص / فدان (القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ حدد أقصى كثافة ١٥٠ شخص / فدان) .

أكبرها مدينة أبوقرقاص ٨٤٠ شخص / فدان - أقلها مدينة بنى مزار ٧٧ شخص / فدان .

جدول رقم (١٢١)

بالترتيب	أبو قرقاص	ملوى	دير مراس	مطاى	المنيا	العدوة	سمالوط	مغاغة	بنى مزار
شخص / فدان	٨٤٠	٥٠٠	٤٢٣	٤٢١	٣٢٣	٢٥١	١٣٠	٩٦	٧٧

(هـ) تكاليف المرافق : إجمالى ٢١,٢ مليون أكبرها خص مدينة المنيا ٥,٤٨ مليون وأقلها خص مدينة دير مواس ٠,٨١٩ ألف جنيه .

جدول رقم (١٢٢)

بالترتيب	المنيا	بنى مزار	ملوى	سمالوط	مغاغة	بو قرقاص	العدوة	مطاى	دير مراس
مليون جنيه	٥,٤٨	٣,٥١٦	٢,٦٩٥	٢,٣٥٤	٢,١٩٠	١,٩٥٤	١,١٥١	١,٠٤١	٠,٨١٩
النسبة	٢٥,٨٪	١٦,٦٪	١٢,٧٪	١١,١٪	١٠,٣٪	٩,٣٪	٥,٤٪	٤,٩٪	٣,٩٪

ترتيب ما أنفق على المرافق المختلفة :

أكبرها مشروعات الرصف ٧,٢ مليون جنيه - أقلها النظافة العامة ١ مليون جنيه .

جدول رقم (١٢٣)

نوع المرافق	مشروعات الرصف	مياه الشرب	كهرباء	صرف صحى	نظافة عامة
القيمة بالمليون جنيه	٧,٢	٦,٣	٥,٣	١,٤٠	١,٠٠
النسبة ٪	٣٤٪	٣٠٪	٢٥٪	٦٪	٥٪

(٢١-٦) معايير تطوير الخدمات بالمناطق العشوائية

وتشمل الخدمات ما يأتى :

١ - خدمات تجارية (محلات عامة - أسواق عامة) .

٢ - خدمات تعليمية (حضانات - تعليم أساسى « ابتدائى - إعدادى » - مدارس ثانوية) .

٣ - خدمات صحية (وحدات صحية - مراكز صحية - مركز اسعاف - مستشفيات وخدمات أخرى) .

٤ - خدمات اجتماعية (واحدات اجتماعية - مراكز اجتماعية) .

٥ - خدمات دينية (مساجد - كنائس) .

٦ - خدمات عامة وإدارية (شرطة ومطافى - بريد وتلغراف وتليفون) .

٧ - خدمات ثقافية (قصور الثقافة) .

٨ - خدمات ترفيهية (حدائق عامة - ملاعب متعددة الأغراض) .

١ - المعيار الحدى المقترح للخدمات عام ٢٠١٠ :

(أ) الخدمات التجارية :

٠,٣ م٢ / فراد　　أو ١٨ محل / ١٠٠٠ نسمة　　وسوق عام واحد

(ب) الخدمات التعليمية :

دور الحضانة	٠,٠٨ م٢ / فرد	٣ م٢ / طفل
مدارس تعليم أساسى (ابتدائى / إعدادى)	١,٣٢ م٢ / فرد	٦ م٢ / تلميذ

مدارس ثانوية	٠,٣١ م٢ / فرد	١٥ م٢ / طالب
إجمالي الخدمات التعليمية	١,٧١ م٢ / فرد	٢٤ م٢ / تلميذ

(جـ) الخدمات الصحية :

وحدة صحية	٠,٠١٧ م٢ / فرد
مراكز صحية	٠,٠١٩ م٢ / فرد
مراكز اسعاف	٠,٠١١ م٢ / فرد
مستشفيات وخدمات أخرى	٠,١٤٣ م٢ / فرد
إجمالي الخدمات الصحية	٠,١٩ م٢ / فرد

(د) الخدمات الاجتماعية :

وحدة اجتماعية	٠,٠١٦ م٢ / فرد
مراكز اجتماعية	٠,٠١٤ م٢ / فرد
إجمالي الخدمات الاجتماعية	٠,٠٣ م٢ / فرد

(هـ) الخدمات الدينية :

مساجد	٠,١ م٢ / فرد	أو ٠,٢٩ م٢ / مصلى
كنائس	٠,١ م٢ / فرد	٠,١ م٢ / مسيحى
إجمالي الخدمات الدينية	٠,١ م٢ / فرد	

(و) الخدمات العامة والإدارية :

مبنى الشرطة والمطافى ومبنى البريد والتلغراف والتليفون :

معدل ٠,٠١ م٢ / فرد

(ز) الخدمات الثقافية :

معدل ٠,٠١ م٢ / فرد

(ح) الخدمات الترفيهية :

حدائق عامة	٠,٠٧ م٢ / فرد
ملاعب متعددة الاغراض	٠,٠٣ م٢ / فرد
إجمالى الخدمات الترفيهية	٠,١ م٢ / فرد

∴ إجمالى نصيب الفرد المقترح من الخدمات : ٢,٤٥م٢/ فرد

٢ - تقدير الاحتياجات والخدمات حتى عام ٢٠١٠ :

(أ) الخدمات التجارية : تقدير المساحات اللازمة للخدمات الإدارية =

عدد السكان عام ٢٠١٠ × المعيار الحدى للخدمات التجارية ٠,٣م٢ / فرد =

يخصم منها المساحة الحالية للخدمات التجارية بالمنطقة لمعرفة المساحة المطلوبة للخدمات التجارية بقسمتها على ١٥م٢ يعطى عدد المحلات المطلوبة .

(ب) الخدمات التعليمية :

الهرم السكانى التعليمى : نقسم السكان حسب فئات السن إلى تسعة فئات عمرية تعليمية لتقدير الحاجة إلى الخدمات التعليمية ومعرفة نسبة التسرب الحالية بمراحل التعليم المختلفة .

جدول رقم (١٢٤) توزيع السكان حسب فئات السن التعليمية

فئات السن	١٩٨٧			٢٠١٠			النسبة المئوية٪
	ذكور	أناث	جملة	ذكور	أناث	جملة	
أقل من ٣ سنوات							٧,٦١
سن ٣						أ	٨,١٦
سن ٦						ب	١٢,٨٥
سن ١٢						جـ	٩,١٦
سن ١٥						د	٦,٨٧
سن ١٨							١٠,١٣
سن ٢٢							١٢,٥١
سن ٣٠-٦٠سنة							٣٠,٩٩
أكثر من ٦٠ سنة							١,٧٢
الإجمالى							٪١٠٠

×× (ب) تعليم أساسى « ابتدائى + اعدادى » .

(أ) عدد الاطفال فى سن الحضانة (٣:٦ سنوات) .

(ب) عدد التلاميذ فى سن المدرسة الابتدائية (٦ : ١٢ سنة) .

(جـ) عدد التلاميذ فى سن المدرسة الاعدادية (١٢:١٥ سنة) .

(د) عدد الطلاب فى سن المرحلة الثانوية (١٥:١٨ سنة) .

(أ) الحضانات :

من الهرم السكانى للمنطقة عـام ٢٠١٠ يتحـدد عدد الاطفال فى سن الحضانة (٣ - ٦ سنوات = طفل) نسبة التحاق الاطفال فى ذلك السن بالحضانة = ٢٥٪ من عدد الاطفال = س

∴ عددا لاطفال المطلوب توفير حضانات لهم =   طفل

الحجم الامثل للحضانة ١٢٠ طفل ، والمعيار الحدى ٣م٢ / طفل

∴ مسطح الحضانة الواحدة = ٣٦٠م٢

بقسمة عدد الاطفال الذين سيلتحقون بالحضانات $\frac{\text{س}}{\text{١٢٠ طفل}}$ يعطى عدد الحضانات × ٣٦٠ م٢

يعطى مساحة الأرض المطلوبة للحضانات عام ٢٠١٠

(ب) التعليم الاساسى :

من الهرم السكانى للمنطقة عام ٢٠١٠ (الابتدائى سن ٦ سنوات + الاعدادى سن ١٢ سنة) =   عدد التلاميذ

المساحة المطلوبة لمدارس التعليم الاساسى = عدد التلاميذ × ٦م٢ الميعار الحدى =   م٢

الحجم الامثل لمساحة المدرسة = ٨٦٤٠م٢ وتشمل ٣٦ فصل بكل فصل ٤٠ تلميذ

سعة المدرسة = ٣٦ فصل × ٤٠ تبميذ = ١٤٤٠ تلميذاً

بقسمة عدد تلاميذ المرحلة على ١٤٤٠ تلميذ يعطينا عدد المدارس المطلوبة

من الممكن إنشاء نصف عدد المدارس فى المرحلة الأولى للتطوير وتشغيل المدرسة فترتين

(جـ) التعليم الثانوى :

من الهرم السكانى فئات السن ١٥ سنة – ٣٠٪ منهم ملحق ثانوى عام

الحجم الامثل للمدرسة الثانوية = ٩١٨ طالب (٣٤ × ٢٧ فصل)

باستخدام المعيار الحدى للمدارس الثانوية ١٥م/٢ طالب تحدد عدد المدارس والمساحات اللازمة لها يخصم منها مساحات المدارس الموجودة حاليا والباقى يكون هو المطلوب تدبيره .

(د) الخدمات الصحية :

بمعرفة عدد السكان عام ٢٠١٠ واستخدام المعيار الحدى لنصيب الفرد من الخدمات الصحية وهو ١٩ , ٠م٢ / فرد وبمعلومية المساحة الحالية لتلك الخدمات

بالمنطقة يتم تحديد المساحة الاضافية المطلوب توفيره لتوفير الخدمات الصحية عام ٢٠١٠ .

(هـ) الخدمات الاجتماعية :

بمعرفة عدد السكان للمنطقة عام ٢٠١٠ والمعيار الحدى ٠,٠٣ م٢ / فرد يتم حساب المساحة المطلوبة لتوفير الخدمات الاجتماعية عام ٢٠١٠ يخصم منها المتوفر حاليا بالمنطقة .

(و) الخدمات الدينية :

١ – المساجد : باستخدام المعيار الحدى للمساجد ٠,١ م٢ / فرد أو ٠,٢٩ م٢ للمصلى يتم تحديد المساحة المطلوبة يخصم منها المساحة الموجودة بالمنطقة لتحديد المساحة المطلوب توفيرها .

٢ – الكنائس : باستخدام المعيار الحدى للكنائس ٠,١ م٢ / مسيحى ومن التعداد عام ٢٠١٠ يتم تحديد المساحة المطلوبة يخصم منها المساحة الموجودة بالمنطقة حاليا لمعرفة المساحة المطلوبة .

(ز) الخدمات العامة والإدارية : المعيار الحدى ٠,٠١ م٢ / فرد

وهى مبنى الشرطة والمطافى ومبنى الاتصالات بريد + تليفون ، وبمعرفة عدد السكان للمنطقة عام ٢٠١٠ يتم تحديد المساحة المطلوبة يخصم منها المتوفر حاليا بالمنطقة .

(ح) الخدمات الثقافية :

مركز ثقافى يشمل على مكتبة عامة – صالة عرض سينمائى – صالات متعددة للهوايات – المعيار الحدى ٠,٠١ م٢ ، وبمعرفة عدد السكان للمنطقة عام ٢٠١٠ يمكن حساب المساحة اللازمة يخصم منها المتوفر حاليا .

(ط) الخدمات الترفيهية : الحدائق العامة والملاعب متعددة الأغراض .

المعيار الحدى ٠,١ م٢ / فرد .

بتحديد المساحة اللازمة لتوفير الخدمات لكل نوع منها طبقا للموضح بعاليه يتم

تحديد المساحات المطلوبة م٢ (فدان) يخصم منها المساحات المتوفرة حاليا للخدمات بالمنطقة وهى م٢ (فدان) ويكون المطلوب توفير مساحة قدرها م٢ (فدان) لتوفير الخدمات اللازمة للمنطقة حتى عام ٢٠١٠ ويصبح المعيار الحدى الكلى لإجمالى نصيب الفرد من الخدمات ٢,٤٥ م٢ / فرد .

٣ - المعايير المثالية لنسب استعمالات الأراضى على مستوى الحى المصرى والمعايير العملية التى لايجب أن يقل عنها فى حالة مشاريع الارتقاء بالمناطق العشوائية .

جدول (١٢٥)

	اسكان	طرق	خدمات ومساحات خضراء	إجمالى
الحى المثالى المصمم (مدينة بدر جـ) (٦٥٠٠٠ نسمة)	٥٣٪	٣٣٪	١٤٪	١٠٠٪

كما يجب ألا يقل نصيب الفرد من المساحات الخضراء والملاعب عن ١,٧ م٢

جدول (١٢٦)

مشروع التحسين الحضرى بمنطقة الناصرية بأسوان	٨٠٪	٢٠٪	-	١٠٠٪
أقل معايير مقترحة ليبذل الجهد إلى الدخول لتحقيقها فى مشاريع الارتقاء للاحياء العشوائية	٦٨٪	٢٠٪	١٢٪	١٠٠٪

وإذا لم يستطع الوصول بالخدمات والطرق والمساحات الخضراء إلى المعايير المقترحة يفضل إزالة الحى وتقل سكانة إى إسكان آخر مؤقت أو دائم (١) .

٤ - أولويات تنفيذ خطة التطوير : (تطبيقات عملية) مشروع العمرانية الغربية (الجيزة) المكتب الاستشارى .

بناء على المشاكل الرئيسية بالمنطقة وبناء على الاحتياجات والاولويات التى يتطلبها سكان المنطقة يمكن تحديد أولويات تنفيذ خطة التطوير والتحسين كالآتى :

١ - تعديل مكان السوق ونقله إلى مواقع أخرى مقترحة .

٢ - تنفيذ وحدات صحية تشمل على الخدمات الآتية : تسجيل المواليد والوفيات وحدة أشعة - وحدة تطعيم وطب وقائى - وحدة رعاية أمومة وطفولة - وحدة كشف (ممارس عام) .

٣ - تطوير المركز الصحى الحالى وذلك بتزويده بعيادة خارجية إضافية وصيدلية ومركز للدراسات والابحاث الميدانية .

٤ - تنفيذ مركز اسعاف .

٥ - تنفيذ الوحدات الاجتماعية التى تشمل على : مركز تنظيم أسرة - تطوير وشغل ابرء - أنشطة محو أمية - أنشطة تنمية المجتمع الآخرى .

٦ - تنفيذ المراكز الاجتماعية التى تشمل بجانب الخدمات الاجتماعية السابقة على مركز تدريب الفتيان والفتيات - نادى نسائى - مكتب تأجيل مهنى - نادى للمسنين - رعاية المعوقين والأحداث .

٧ - بناء مدرسة جديدة للتعليم الاساسى ينقل إليها الفترة الثالثة بالمدارس الحالية وتنفيذ عددا مناسبا من الحضانات المقترحة .

٨ - بناء مبنى الشرطة والمطافى والذى يضم مكتب السجل المدنى وجراج لعدد عربتين مطافى .

---

(١) المصدر : « الخدمات العامة للاسكان العشوائى » أ . د . أحمد كمال عبد الفتاح .

٩ – بناء مبنى الاتصالات (البريد – التلغراف – التليفون) .

١٠– انشاء مركز ثقافي يشمل على : مكتبة عامة – صالة عرض سينمائى – صالات متعددة للهوايات – معارض مكشوفة .

١١ – انشاء المسجد الكبير الجامع الذى يضم بجانب صحن المسجد الانشطة الاتية : دار مناسبات – مكتبة اسلامية – دار تحفيظ القرآن .

١٢ – تنفيذ العدد الباقى من الحضانات المطلوبة .

١٣ – تحقيق الاعداد اللازمة للمحلات التجارية خلال تنفيذ الخدمات السابقه .

١٤ – تنفيد الكنيسة المقترحة والتى تضم قاعة للصلاة – قاعة مناسبات – مكتبة مسيحية .

١٥ – تنفيذ باقى الخدمات المقترحة للمنطقة (١) .

(٢١-٧) :أساليب معالجة النمو العشوائى : (الحلول والبدائل)

١ – الازالة وإعادة التعمير (البديل الاول)

للأحياء القديمة المتخلفة المتهالكة حيث الغالبية العظمى من مبانيها متهالكة آيلة للسقوط والعوائد والرسوم التى تحصل منها لا تقارن بالمرة بمصروفات الدولة فى انشاء وتشغيل وصيانة المرافق .

العلاج الإزالة وإعادة التخطيط والتعمير وأى علاج خلاف ذلك سيكون باهظ التكاليف ويجب أن تتم مشروعات هدم وازالة الاحياء المتهالكة وإعادة تعميرها فى اطار المخطط العام للمدينة الذى يوضح استعمالات أراض الحضر ومشروعات المستقبل وشبكات الطرق الرئيسية والشوارع المقترحة وفى اطار هذا المخطط يعمل مسح شامل ودراسات ميدانية تفصيلية وتحليلية للمنطقة المطلوب ازالتها تشمل دارسات بيئية وعمرانية واجتماعية واقتصادية ، وعلى ضوء ما تظهره هذه الدراسات تخطط هذه المناطق فى إطار المخطط العام للمدينة .

المصدر : مشروع تطوير العمرانية الغربية (الجيزة) المكتب الهندس الاستشارى ب . ب . صبور .

وقبل اتخاذ أى قرار بازالة أى مسكن فى المناطق المتهالكة يجب أن توفر المدينة مسكن آخر لشاغله ، لهذا يجب أن يشمل مشروع هدم وازالة منطقة متخلفة برنامج اتعادة تسكين لمن ستزال مساكنهم على آن تكون المساكن التى سينقلون إليها باحجام مريحة وفى مواقع مناسبة بالنسبة لاماكن عملهم ومساعدتهم .

ويجب أن يكون لكل مشروع إزالة حي متخلف برنامج مالى محدد يوضح المصروفات والايرادات .

وتشمل مصروفات المشروع ثمن الأرض المطلوب نزع مليكتها لاغراض التعمير وتقدير قيمتها بعد إجراء التحسين وتكاليف الهدم وإزالة الانقاض وتكاليف توفير المرافق الجديدة بعد إزالة المبانى مثل شق ورصف الطرق الجديدة ومد شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء والغاز والتليفزيون وانشاء الحدائق ، أما الايرادات فتشمل المبالغ المنتظر تحصيلها من بيع قطع الأرض والاعلانات والقروض والمساعدات المالية والفنية .

٢ - التحسين والارتقاء (البديل الثانى) :

إن مناطق النمو العشوائى فى الغالب مناطق إسكان حديث ، ولكنها متخلفة حيث تحوى كل مقومات التخلف من الناحية الصحية والهندسيه ، والخطوة الاولى لعلاج هذه المناطق هو عمل مسح شامل ودراسات ميدانية لها وعلى ضوء هذه الدراسات تحضر مخططات تفصيلية لها توضح فيها استعمالات الارض السكنية والتجارية والترفيهية والصناعية ومواقع الخدمات العامة وكذا تجهيز مخططات لشبكات الشوارع الرئيسية المقترحة والتى غالبا ما تحيط بالاحياء السكنية وتستعمل فى الوقت نفسه لمرور وسائل النقل العام ، وكذا مخطط لشبكات الشوارع الداخلية ، وقد قامت وزارة الاسكان بعمل هذه المخططات لبعض المناطق العشوائية مثل دار السلام ومنشية ناصر ويمكن الاسترشاد بهذه المخططات .

ويجب أن تجهز هذه المخططات فى إطار مخطط عام المدينة الذى يوضح سياسة واتجاهات التنمية العمرانية لمنطقة الحضر فى المستقبل .

بعد تحضيرهذه المخططات التفصيلية يترجم إلى برامج تنفيذية فى شكل مشروعات مدروسة دراسة وافية تنفذ على فترات زمنية محدودة تتفاوت أزمنتها حسب درجة أولوية وأهمية النشاط وتكون أولى أولويات هذه المشروعات هو تنفيذ شبكة من الشوارع الطولية والعرضية الواسعة التى تساعد على خلق مناطق سكنية مميزة تحيط هذه الشوارع على أن يكون لكل منطقة شخصيتها المميزة ، وأن يراعى فى هذه الطرق أن تكون من الاتساع بحيث تشمل الجزرالخضراء المزروعة على أن يكون لكل طريق رئيسى برنامج زمنى محدد مدته٣ – ٥ – ٧ سنوات على الأكثر حسب طول الطريق .

يجب أن يصاحب هذا البرنامج برنامج آخر خاص بتوفير المساكن اللازمة للسكان الذين ستزال مساكنهم نتيجة توسعة وشق هذه الطرق .

أماشبكة الشوارع الفرعية الداخلية والتى تخدم سكان الحى فتحضر لها برامج تنفيذية ولكنها تأتى بعد مرحلة تنفيذ الشبكة الرئيسية

أما الخدمات العامة : وتشمل الخدمات التعليمية (مدارس ابتدائية وثانوية ودور حضانة ومراكز تدريبية والخدمات الصحية (عيادات خارجية ومستوصفات ومراكز رعاية الامومة والطفولة والمستشفيات) والخدمات الثقافية (المكتبات والنوادى الادبية وقاعات العرض) والخدمات الرياضية والترفيهية (النوادى الرياضية وساحات الشباب وملاعب الاطفال والحدائق العامة) ، والخدمات الإدارية (مكاتب البريد والتلغراف والتليفون ومراكز الشرطة والاطفاء والدفاع المدنى ، ومكاتب فروع الادارات الحكومية) ، ويجب أن تحضر لهذه المشروعات برامج تنفيذية حسب أولويتها وأهميتها وبالطبع ستختلف الاولوية من منطقة الى أخرى .

ومشروعات المرافق العامة : وتشمل مياه الصرف والصرف الصحى والكهرباء والغاز والتليفونات والنظافة ونظام جمع القمامة والتخلص منها يجهز لها برنامج تنفيدى حسب الظروف المحلية لكل منطقة .

المبانى السكنية والمبانى الأخرى : مناطق الامتدادت العشوئية معظمهاحديث الانشاء قد يوجد داخل هذه المناطق الجديدة بؤر أو مساحات كانت أصلاً مجمعات سكنية قديمة متهالكة (غالبا تجمعات ريفية) وبالطبع مثل هذه المبانى المتهالكة تحتاج إلى إزالة ، أما المبانى المتوسطة فتحتاج إلى بعض الاصلتحات أو الترميم أو التجديد ويختلف الحال من مبنى لآخر حسب الظروف الخاصة لكل مبنى على حدة ، والمبنى

المتوسط هو الذى لا يوجد فيه خلل فى هيكله الإنشائى والذى يمكن تجديده بتكاليف تقل عن نصف تكلفة المبنى إذا ما أريد هدمه وإعادة بنائه ، وتتم عمليات الاصلاح والتجديد على أساس مباحث ميدانية وبيانات تفصيلية لكافة الاعمال وتقدير تكلفتها واتخاذ القرار المناسب أو الاصلاح أو الاحلال أو الهدم .

المعونة : يجب توفير المعونة الفنية لتحسين المساكن وتوفير القروض الميسرة للسكان من أجل أتمام الاصلاحات والتحسينات بواسطة أجهزة التعاونيات .

٣ – إزالة ونزع ملكية المبانى الرديئة (البديل الثالث) :

وهو مبدأ مرفوض أساس فى أسلوب الارتقاء حيث تمثل القائمة حاليا قمية كبيرة بالنسبة لشاغليها بجانب ضرورة توفير بديل لهذه المبانى التى تقرر إزالتها تلاشيا لاضافة أسر جديدة إلى دوامة البحث عن مأوى وما يسببه ذلك من آثار اجتماعية سالبة ومما يحمل المشروع تكاليف اقتصادية كبيرة ، ويمكن استغلال الدور الأرضى فى تلك المبانى مستقبلا بعد تهدمها (وإعادة بنائها للسكن) فى توفير الخدمات الضرورية .

(٢١-٨) : تقييم الحلول والبدائل لاساليب معالجة النمو العشوائى – واقتراح الحل الأمثل للمشكلة :

باستعراض ودراسة أساليب معالجة النمو العشوائى للمدن والموضحة تفصيلا بالبند السابق (٦) والتى تشمل :

١ – الإزالة وإعادة التعمير .　　　　٢ – التحسين والارتقاء .

٣ – إزالة ونزع ملكية المبانى الرديئة .

نجد أن أنسب وسائل التعامل التخطيطية مع مناطق الاسكان العشوائى هو التحسين والارتقاء .

(تحسين　　　　– الارتقاء)

حيث يتعرض التحسين أو الاصلاح والتجديد إلى الجانب العمرانى أو المادى للحى ، كما يشمل الارتقاء تطوير الجانب الاجتماعى العمرانى الاقتصادى للحى .

ويعتبر أسلوب التحسين والارتقاء نظاما مناسبا للدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة والتى لاتتحمل ميزانيتها المصارف الكبيرة التى تتكلفها الاساليب الأخرى ويختلف أسلوب التحسين والارتقاء من حى لأخر تبعا للخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية .

ويعتمد الارتقاء بالأحياء السكنية على دراسة ميدانية ومعرفة وثيقة ودقيقة للحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع السكان للتعرف على المشاكل الفعلية لهم من وجهة نظرهم ، والتعرف على رغباتهم وأولوياتهم ووسائل حل هذه المشاكل وعلى أن يكون من الضرورى الاستفادة بالقيادات المحلية ومشاركة السكان فى أعمال الارتقاء والتنمية المختلفة .

وبناء على ما سبق وبعد التعريف بالاساليب المختلفة للتعامل مع المناطق العشوائية يمكن القول بأن أفضل الاساليب هو (٢) أسلوب التحسين والارتقاء (بديل رقم ٢) .

مع التحفظ عند استعمال الإصلاح والتجديد (التحسين) بعدم استخدام طريقة الازالة نهائيا ولو كانت محدودة .

نتائج وتوصيات :

والتى تساهم فى حل مشاكل المناطق العشوائية لمدن محافظة المنيا :

١ – التوصية لدى الوحدات المحلية لمراكز مدن المحافظة بالآتى :

(أ) استكمال تنفيذ قرارات السيد المحافظ الصادرة فى يناير ١٩٩٤ بشأن المناطق العشوائية وذلك بتنفيذ الآتى :

١ – إدخال الخدمات الأساسية لهذه المناطق (فقرة مادة أولى) .

٢ – عمل الدراسات اللازمة وفقاً للأسس والمعايير والدراسات البيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية التى تتخذ أساس لتحسين هذه المناطق بمراعاة أحكام قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية (المادة الثانية) .

(ب) إعداد مخططات تفصيلية للمناطق العشوائية :

لاستعمالات الأراضى السكنية والتجارية والترفيهية والصناعية ومواقع الخدمات العامة ومخططات الشوارع الرئيسية والشوارع الداخلية وذلك فى إطار المخطط العام للمدينة .

(جـ) إعداد برامج تنفيذية وزمنية ومالية لتنفيذ مشروعات المخططات السابقة .

(د) إعداد واعتماد التخطيط العام والتخطيط لمدن المحافظة (القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢) جارى إعداد المخطط العام والتفصيلى لمدينتى سمالوط والعدوة بمعرفة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى والمطلوب الاستكمال لباقى مدن المحافظة .

(هـ) إعداد تخطيط تفصيلى (ضمن المخطط العام للمدينة) لكافة الأراضى داخل كردونات المدن على أن يتم الاتفاق مع ملاك الأراضى تفويض الوحدات المحلية باتخاذ إجراءات تقسيم الأراضى وتزويدها بالمرافق وبيعها للاهالى وتحصيل الثمن وسداد مستحقات الملاك ويتم التحويل من أحد البنوك المتخصصة (بنك الاسكان والتعمير – هيئة تعاونيات البناء – البنك العقارى – البنك الوطنى للتنمية وذلك لايقاف ظهور عشوائيات جديدة وهذه التجربة الناجحة تم تطبيقها عمليا فى مدينة المنيا تقسيم سلطان (حوالى ١٠٠ فدان) ولولا ذلك لاصبح عشوائى كالتى ظهرت بمدينة المنيا .

(و) إنشاء إدارة مستقلة للتخطيط العمرانى بالإدارات الهندسية بالوحدات المحلية وليست إدارة واحدة للتنظيم والتخطيط العمرانى كما هو قائم حاليا وذلك لاعطاء التخطيط العمرانى أهميته .

٢ – التوصية لدى أ . د . وزير الزراعة بتخصيص مساحات لمواجهة التوسعات العمرانية :

لإنشاء تقاسيم معتمدة داخل الكردونات المعتمدة للمدن تقابل الزيادة السكانية حيث يواجه راغبى انشاء تقاسيم معتمدة صعوبة فى الحصول على موافقة وزارة الزراعة .

٣ – تقنين أوضاع المناطق العشوائية :

والتوصية بإصدار تشريع يماثل القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ والقوانين السابقة عليه ٢٥٩ لسنة ٥٦ ، و ٢٩ لسنة ١٩٦٦ والتى بمقتضاها تم اعفاء التقاسيم من تنفيذ أحكام الإزالة وإلحاق شوارعها بالمنافع العامة بدون مقابل وتزويدها بالمرافق العامة على حساب أصحابها ، وإصدار هذا التشريع يقنن أوضاع المناطق العشوائية ويمكن من إصدار تراخيص مبانى لها سواء بالتعلية أو الانشاء على القطع الفضاء المتخللة بما يتضمن الالتزام بقوانين التنظيم الحالية .

حيث أن وضع هذه المناطق حاليا مجمد ، فهناك أحكام صادرة بإزالة ولايمكن تنفيذ تلك الاحكام كما أن تلك المبانى حديثة قابلة للتعلية ولايمكن إصدار تراخيص مبانى للتعلية القانونية ويتخلل هذه المناطق أراضى فضاء لايمكن أيضا إصدار تراخيص مباشر لها ، والدولة صرفت مليارات الجنيهات لتوصيل المرافق وطبقا للقانون فإن تكاليف المرافق على حساب المقسم ويمكن تحصيل تلك المبالغ واستخدامها فى التطوير .

٤ – تبسيط اشتراطات قوانين التنظيم والتخطيط العمرانى :

(أ) قانون التخطيط العمرانى :

١ – إلغاء شرط ألا تقل مساحة القطعة عن ٥٠٠م٢ فى المدن التى يوجد بها مشروعات صرف صحى حيث أن عدد (٧) مدن عن إجمالى عدد مدن المحافظة التسعة لايوجد بها مشروعات صرف صحى .

٢ – إلغاء شرط أن طول واجهة قطع التقسيم لاتقل عن ١٠ م والعمق لايزيد على ضعف طول الواجهة .

٣ – تعديل شرط تزويد التقسيم بالمرافق بالكامل قبل اعتماد مشروع التقسيم أو إصدار تراخيص مبانى وتعديل ذلك الشرط بأن يتم سداد قيمة المرافق المستحقة عن كل قطعة عند إصدار ترخيص مبانى لها وعند إقامة مبانى على ثلث عدد قطع التقسيم يلزم المالك بتنفيذ المرافق بالكامل ، وفى ذلك تيسير على المقسم وهو ما كان قائما بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ (تقسيم الأراضى) الذى ألغى بصدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

٤ - تعديل شرط الحد الأدنى لعرض الشارع ١٠ م إلى ٦ م طبقا لقانون التنظيم الحالى المطبق بالمدن باعتبار التقسيم جزء من المدينة وذلك مع الابقاء على شرط ثلث مساحة التقسيم شوارع .

٥ - تعديل المناور من ٤٠٪ من مساحة قطعة التقسيم إلى ترك المناور القانونية طبقا لقانون التنظيم المطبق على المساكن داخل المدن وهى فى حدود ١٠ ٪ ، لندرة الأراضى المعدة للبناء وإرتفاع سعرها ، ونظرا لأن مشروعات التقسيم تكون على أرض زراعية حيث أن محافظة المنيا من المحافظات الزراعية .

(ب) قانون التنظيم :

١ - تعديل الارتفاعات حاليا ١½ مرة عرض الشارع المطلوب أن يضاف إليها مع السماح بالتجاوز بمقدار ١ م لتكملة الدور الأخير ثم تطبق قاعدة الارتداد ٢ : ١ فى حدود ارتفاع ٧ م ثم الارتداد ١ : ١، وذلك فى حدود الحد الاقصى للارتفاع الكلى وهو ٣٦ متر .

٢ - تعديل شرط عمل السلم الثانوى والمصعد فى حالة زيادة ارتفاع أرضية أعلا دور عن ١٨م بدلا من ١٦م .

٥ - تبعية الإدارات الهندسية لمديريات الاسكان :

التوصية لدى السيد أ . د . م . وزير الاسكان بتبعية الإدارات الهندسية لمديريات الاسكان بدلا من الوحدات المحلية ، حيث أن ذلك يؤدى إلى أحكام السيطرة الهندسية والقانونية عليها أسوة بما هو متبع بالإدارة الصحية التابعة لوزارات الخدمات المتخصصة التى تتبع مديرياتها (المديرية المالية - الإدارة التعليمية الإدارة الصحية إدارة التموين ... الخ) .

ويؤكد ذلك المناطق العشوائية بمدن المحافظة بعد صدور قرار المحافظ فى ينابر ١٩٩٤ مما حدا بالمجلس الشعبى للمحافظة باتخاذ قرار فى ١٩٩٦/٩/٤ لتوصيل المرافق إليها .

٦ - جهاز التفتيش على أعمال البناء : (صادر بانشائه القرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣)

التوصية لدى السيد أ . د . م . وزير الإسكان بقيام الجهاز بتفويض مديرية الاسكان بمباشرة اختصاصاته فى التفتيش على أعمال البناء حيث أن الجهاز مركزى بالوزارة ولم تظهر فاعليته فى المحافظات حتى الآن .

٧ - الخروج إلى الصحراء :

التوصية بدراسة انشاء عدد ٩ مدن جديدة بمحافظة المنيا بالصحراء الغربية تقابل المدن القائمة حالياً غرباً ، خاصة بعد أن تم انشاء الطريق الصحراوى الغربى (مصر - أسيوط) حيث ورد بمقال العالم المصرى د . فاروق الباز فى جريدة واشنطون تايمز الأمريكية بأن تقوم مصر بشق طريق دولى غرب النيل وموازى له من أسوان جنوبا وحتى ساحل البحر المتوسط شمالاً بقصد إقامة مجتمعات ومدن صناعية جديدة على جانبى الطريق الدولى المقترح وحتى تستقر الحياة لسكان هذه المجتمعات الجديدة ، لابد من توفير المياه اللازمة لحياة الأفراد واللازمة للخدمات والمصانع ، لذلك يقترح الدكتور الباز على ضرورة انتقال المياه عبر أنبوب أو ماسورة مغلقة للاستفادة بكل قطرة ماء وحتى لاتتعرض المياه للتسرب أو البخر فيما لو تم نقلها بواسطة ترعة مكشوفة خاصة وأن استخدام هذه المياه سوف يقتصر على الشرب والإعاشة ولاتستخدام فى الزراعة (مقال أ . سعيد سنبل - الاخبار ١٩٩٦/١٢/٢٥) .

كما أن هناك رسالة دكتوراه د . م / محمد قشوه عام ١٩٨٠ من ألمانيا الغربية عن توافر خزان ضخم للمياه الجوفية بالصحراء الغربية .

وبالنسبة لمدينة المنيا الجديدة لن تحل سوى مشكلة الاسكان بمدينة المنيا فقط كما أنها لاتحل مشكلة الاسكان العشوائى سواء بمدينة المنيا أو باقى مدن المحافظة .

تم بحمد الله وتوفيقه

قائمة المصادر والمراجع

١ – جمعية المهندسين المصرية – جمعية التخطيط .

٢ – ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته ٢٣ – ١٩٩٢/٥/٢٦ .

٣ – النمو العشوائى وأساليب معالجته (دورة متقدمة) من ١١ – ١٩٩٣/٩/١٥ .

٤ – دورة تدريبية « الارتقاء بالمناطق المتدهورة » من ٢٣ – ١٩٩٦/١١/٢٧ .

٥ – مركز معلومات محافظة القاهرة – محافظة الجيزة – محافظة المنيا .

٦ – مشـروع تطوير العمرانية الغربية بالجيزة – مكتب استشارى ب . ب . صبور .

البحث الثانى والعشرين : معوقات النجاح فى مشروعات تطوير الإسكان العشوائى المعتمدة على مبدأ الجهود الذاتية للمنتفعين من ذوى الدخل المحدود

د . م . محمد أيمن عبد المجيد ضيف*

مقدمة

يطرح هذا البحث دراسة نقدية تحدد التناقضات القائمة فى المفاهيم التى بنيت عليها السياسات التقليدية لإسكان الجهود الذاتية " Conventional Self-Help Housing Policies " فى معظم بلدان العالم النامى ، والتى طبقت على مدى عقدين من الزمان – ومازالت – كوسيلة أساسية لمجابهة ظاهرة الإسكان العشوائى . كما يؤكد البحث على ضرورة مناقشة تلك التناقضات من أجل التغلب عليها ، حيث يدعم الباحث مقولاته بالأسانيد المعتمدة على الدراسات النظرية السابقة وكذلك خلاصة التجارب المشتقة من الواقع التطبيقى لتلك السياسات فى عديد من الدول .

والبحث ينتهج أسلوب التحليل النظرى للدراسات المرتبطة بنظرية الجهود الذاتية وبالإضافة إلى استخدام تلك الدراسات كمراجع أساسية ، فقد استعان البحث أيضا بما خلصت إليه نتائج الدراسات الميدانية ودراسات التقييم للمشروعات التى تم تطبيقها بالعديد من مدن العالم النامى . ونظرا لضخامة المحتويين النظرى والعملى اللذان يتناولهما الإطار العام للبحث ، فقد سعى الباحث إلى تحقيق تركيز شديد فى استعراض المعوقات أمام نجاح سياسات الاسكان المعتمدة على مبدأ الجهود الذاتية المنتفعين من ذوى الدخل المحدود .

وهكذا يتم عرض البحث فى جزأين رئيسيين الجزء الأول يتناول بشكل مختصر الدعاوى والفروض التى تم اتخاذها كمبررات لاستخدام مبدأ الجهود الذاتية كوسيلة لحل مشكلة الإسكان لذوى الدخل المحدود بمدن العالم النامى والجزء الثانى يتناول فى

(*) مدرس العمارة والتخطيط العمرانى – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة أسيوط – جمهورية مصر العربية

شكل مطول - لا يخلو مع هذا من التركيز الشديد - عشرة أسباب أساسية تحدد فى مجملها معوقات النجاح فى سياسات الإسكان المعتمدة على مبدأ الجهود الذاتية للمنتفعين .

وينتهى البحث بعرض بعض التوصيات التى يمكن دمجها فى سياسات إسكان الجهود الذاتية من أجل تفادى نقاط الضعف التى ظهرت من خلال التطبيق العملى لها .

(٢٢-١) - إسكان الجهود الذاتية : لماذا [١]

يعتبر إسكان الجهود الذاتية من السياسات المفضلة لدى فئات عديدة ولأسباب عدة فاسكان الجهود الذاتية يتماشى مع أطر القيم والأعراف المعتد بها فى مجتمعات شتى فالله يساعد هولاء الذين يساعدون أنفسهم " God Hplps Those Who Help Themselves " . وإسكان الجهود الذاتية يفترض فيه الكفاءة : فالمنتفعين به يعملون بجد وبشكل أفضل عندما يكون جهدهم موجها لأنفسهم . وإسكان الجهود الذاتية اقتصادى : فالمنتفعين به يقومون باستغلال مواردهم الخاصة مما يؤدى إلى رفع الأعباء عن الدولة . وإسكان الجهود الذاتية يفترض فيه إرتفاع المستوى الجمالى : فالمنتفعين به يمكنهم التعبير عن أنفسهم فيما يقومون ببنائه ، كما أن التنوع المتوقع يمكن أن يحقق جمالا ذو طبيعة خاصة . وإسكان الجهود الذاتية يفترض فية تحقيق التنمية الاقتصادية : فالمهارات المكتسبة منه والاستثمارات المحققة فيه يمكن أن تترجم إلى إضافية وفرص اقتصادية جديدة . وإسكان الجهود الذاتية يفترض فيه ترسيخ مبادى محببة مثل الحرية ، والتعبير عن الذات ، والثقة بالنفس ، وسيطرة الفرد على البيئة الخاصة به : ففيه يتخلص المنتفعون مما يمكن أن تمليه « اليد الثقيلة » للدولة ، أو « اليد الخفيفة » للسوق الحر والقطاع الخاص . وإسكان الجهود الذاتية يفترض فيه « الديموقراطية » : فالقرارات تتخذ مباشرة من المنتفعين أنفسهم . وإسكان الجهود الذاتية يفترض فيه تحقيق مد « الديموقراطية » والنمو الاقتصادى إلى مناطق أخرى : فيما يتعلمه المنتفعون من مجال البناء لأنفسهم يمكنهم تطبيقه فى مجالى السياسة والعمل أيضا .

---

(١) معظم هذه المميزات والخصائص الإيجابية لفكرة إسكان الجهود الذاتية والتى يتم بلورتها فى هذا الجزء من البحث قد تم تناولها بشكل نظرى وتطبيقى فى كتابات (١٩٦٦ - ١٩٦٤) Charles Abrams و ١٩٦٥ - ١٩٦٣ J. F. C.Turner ١٩٧٦ - ١٩٧٢ - ,١٩٦٨ b ,١٩٦٨ a - ١٩٦٧ على وجه الخصوص .

ورغم كل هذا تظل مشكلة واحدة قائمة : ألا وهى أن « مشروعات الإسكان التقليدية والمعتمدة على مبدأ الجهود الذاتية لا ينتظر لها النجاح » . وتعتمد هذه المقولة بالطبع على تعريف المفاهم التى تحتويها . فإذا اعتبرنا أن « الجهود الذاتية » تتضمن كل شىء عدا الإسكان الذى يبنى مباشرة من قبل الدولة ، فعندئذ يمكن توقع أن الجهود الذاتية يمكنها فعل الكثير . وإذا قمنا بتعريف « النجاح » على أنه القدرة على تحقيق « شىء ما » لايمكن تحقيقه بدون الجهود الذاتية أن تنجح . ولكن إذا افترضنا أن إسكان الجهود الذاتية هو ذلك الجهد الذى يقوم به أفراد بأنفسهم ، وباستخدام مهاراتهم الخاصة ، وبدون أى دعم جوهرى من قبل الدولة من أجل تحسين وضع الاسكان الخاص بهم ، وإذا أضفنا أنه لنجاح سياسة ما للاسكان فيجب عليها أن تحقق حدا أدنى من المستوى المقبول للاسكان من أجل غالبية الناس - بمافيهم الفقراء ومحدوى الدخل - فعندئذ يمكن القول بأن إسكان الجهود الذاتية لن ينجح .

(٢٢-٢) إسكان الجهود الذاتية : لم لا ؟

أولاً - إسكان الجهود الذاتية لا يمكن أن يكون عوضا عن الموارد الأساسية اللازمة لعملية توفير الإسكان وهى : العمالة ، والأرض ، ومواد البناء والبنية الأساسية ، والخبرة :

وإسكان الجهود الذاتية يمكنه تعويض العمالة اللازمة بشكل هامشى وغير كفء وبطريقة استغلالية .وكلما ارتفع المستوى المستهدف للإسكان ، كلما إزدادت مهارة العمالة اللازمة لتوفيره . ولكن حتى بالنسبة لأبسط أشكال الإنشاء فإن الفرق بين العمالة المدربة والعمالة غير المدربة يكون جوهرياً . أما بالنسبة لمعظم الأسر التى تساهم بقواها العاملة فى إسكان الجهود الذاتية ، فإن الوقت المستثمر فى ذلك يمكن أن يكون أكثر فائدة لتلك الأسرإذا تم استخدامه خارج عملية البناء الذاتى وفى أى الأحوال ، وعلى الأقل فى مرحلة ما من مراحل عملية البناء الذاتى ، فإن الدعم الفنى Technical Assistance من جهة خارجية لا علاقة لها بتلك الأسر المتنفعة يكون لازما وضرورى أما فيما يتعلق بالموارد الأساسية الأخرى للإسكان كالأرض ، ومواد البناء ، والبنية الأساسية ، والخبرة ، فكلها يجب أن توفر بشكل مستقل عن عملية إسكان الجهود الذاتية ، فالاستخدام المباشر للأرض من قبل المنتفعين بطريقة وضع

اليد " Squatting " يمكن للبعض اعتباره شكل من أشكال الجهود الذاتية . ولكن تلك الطريقة لايمكن بأى حال اعتبارها من العناصر التى تندرج بشكل رسمى فى سياسة ما للإسكان (٢) أما بالنسبة لمواد البناء ، فيمكن للمنتفعين إلى حد ما جمع بعضها من المخلفات والمهملات . وفى بعض الحالات يمكن إنتاج بعضها فى موقع التنفيذ بشكل بسيط . ولكن البعض الآخر من تلك المواد يجب دائما الحصول عليه من خلال القنوات التقليدية والبنية الأساسية لايمكن توفيرها بالقدرات الفردية عندما تكون الحالة المطروحة عبارة عن عديد من الأسر التى تقوم بالبناء بجوار بعضها البعض . وبدون الخبرات ، ما يمكننا التنبؤ بتحقيقه ، ومستوى الجودة الذى يمكن تحقيقه على أى حال يصبح محدوداً جداً .

وكمثال فمن خلال دراسة لمستعمرات سكنية تم إنشاؤها بالمكسيك بمبدأ الجهود الذاتية للمنتفعين ، وجد الباحثين (١٩٨٦) Roland Ziss and Joanna Kotow-ski-Ziss أن القائمين بعملية البناء بطريقة الجهود الذاتية يندر أن يقوموا بالانتقاء الفعال للموقع أو التصميم المتبع أو التكنولوجيا المستخدمة أو مواد البناء . فمعظم هؤلاء يقومون باستخدام مواد منتجة صناعياً ، ولايقومون باستغلال الموارد المحلية . وفى سياق دراسة مقارنة لعدة دول ، لاحظ (١٩٨٢) Michael Bamberger نفس الشىء وكلا الدراستين تشير إلى مشاكل إنشائية وهندسية جسيمة وجدت بممارسات الجهود الذاتية مما حدا بالباحثين إلى التوصية بالتأكيد على أهمية توفير المعونة الفنية فى المشروعات المماثلة .

ثانياً – إسكان الجهود الذاتية لايمكنه التعامل مع المشكلات التى تتطلب اتخاذ قرارات مركزية مما يؤدى إلى مبادئ تخطيطية ضرورية :

والإسكان بالنسبة للأسرة يمثل مجال الإنفاق الرئيسى ، وبالنسبة للشعوب فهو ، كذلك ، من القطاعات التى تستنفذ جزءا هاما من إجمالى الناتج القومى . وتخصيص الموارد للإسكان يعتمد على الأولويات والقرارات القومية . وإذا كان النمو طويل المدىء كمثال ، يمكن دعمه عن طريق التنمية الاقتصادية المعتمدة على تشجيع التصدير ، فهذا النمو لايمكن تحقيقه إذا تركزت سياسات الإسكان على أنشطة الجهود الذاتية .

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، أنظر (١٩٩٧) UNCHS .

ويرجع ذلك ببساطة إلى عدم قدرة المشاركين بالجهود الذاتية على تحديد معايير تحصيص الموارد ، مما يؤدى بالضرورة إلى خلق تناقضات سلبية أى أن سياسات الجهود الذاتية لايمكنها توفير آليه لإحداث توازن بين المصالح المتضاربة فيما يتعلق بتخصيص الموارد القومية .

وحتى إذا استطاع مشروع ما لإسكان الجهود الذاتية أن يؤثر على تخصيص الموارد لاحتياجاته الخاصة ، فإن تخصيص الموارد لمشروعات إسكان الجهود الذاتية الفردية عامة لايمكنه إحداث توزيع أمثل للموارد . فالمشروعات المنفصلة لإسكان الجهود الذاتية سوف تتنافس مع بعضها البعض حول تلك الموارد مما يتسب فى كسر التضامن بينهما وإحباط الجهود التعاونية المنشودة لها .

وعيوب إسكان الجهود الذاتية تظهر بشكل خاص فى عمليات تخصيص الأراضى ، وتخطيط البنية الأساسية ، وتوفير الخدمات وطرق المواصلات . فمعظم تلك العمليات يمكن تحقيقها بكفاءة من خلال التخطيط المركزى على مستوى المدينة أو على المستوى القومى . ومعظم تلك العمليات لايمكن تحقيقها على مستوى المشروع الواحد ، وبالطبع لايمكن تحثيثها كذلك على مستوى المسكن الواحد . وإسكان الجهود الذاتية لايمكنه التعامل مع التداعيات التى تحدث خارج نطاق المنطقة بعينها والتى يجرى تنفيذه فيها فالأحداث فى مناطق أخرى تؤثر على كل مشروع وتركيز صناعة القرار بداخل المشروع الواحد يترك ذلك المشروع عرضة للتأثيرات التى لايمكن السيطرة عليها نتيجة لأى حدث خارج نطاقة (٣) فاستخدامات الأراضى المجاورة ، وقضايا التلوث والأزدحام ... إلى آخره ، كلها تتطلب سياسات يتم بواسطتها تكامل الإسكان فى مدخل مخطط وأكثر اتساعاً فى رؤيته للبيئة المبنية والطبيعية . وإسكان الجهود الذاتية يتوقع أن يؤدى إلى صعوبة تحقيق مثل هذا المدخل .

وكمثال ، يرى (١٩٨٥) Mathey أن ممارسات الجهود الذاتية يكون لها آثار بيئية سلبية نتيجة للاستخدام المتعاظم للأرض والموارد الأخرى تحقيق المبادىء التخطيطية التى تستدعى تدخلا مباشراً من الحكومات المحلية . وفى دراسة أخرى وجد الباحث محمد أيمن ضيف (١٩٩٩) أن المستعمرات العشوائية التى تم بناؤها

---

(٣) يناقش (١٩٨٦) Coit هذه النقطة بأسهاب ويرسم خطاً فاصلا بين إسكان الجهود الذاتية الذى يتم تنفيذه فى مشروع مفرد Individual وبين ذلك الذى يتم تنفيذه بشكل تجمعى Collective ويمكنه تحقيق اقتصاديات غير واردة بالمشروعات الفردية .

بمبدأ الجهود الذاتية بمدينة الغردقة - مصر قد أخلت بمبادىء التخطيط السليمة وأصبحت تمثل معوقاً أساسيا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمدينة .

ثالثا - إسكان الجهود الذاتية يؤدى فقط إلى حلول مؤقتة لمشاكل الإسكان الملحة :

بالطبع ، لايوجد برنامج للإسكان يمكنه ضمان حل مستديم لمشاكل المستفيدين منه . ولكن إسكان الجهود الذاتية يتوقع أن يساعد بشكل أقل عدد أقل من الأسر ، ولفترة زمنية أقل من برنامج للإسكان العام مثلا . فإسكان الجهود الذاتية لايوفر حلا فيما يتعلق بالتكلفة المستمرة لعمليات الصيانة والإصلاح . وإسكان الجهود الذاتية يتيح لعمليات السوق المفتوح ، والتى تتسبب بشكل عام فى نقص الإسكان ، أن تعمل بداخله أيضا : كارتفاع الأسعار ، والمضاربة ، والتأجير واسع النطاق Landlordism ، وعدم كفاية الدخول للنفقات المستمرة فإسكان الجهود الذاتية لايتعامل مع تلك الظروف الاجتماعية التى « أفرزت » نقص الإسكان من الأساس أو تشريد هؤلاء الذين استفادوا بداية منه .

وكمثال فقد وجد (١٩٩٣ - ١٩٩٤) Dalf فى حالة منطقة « عرب راشد - حلوان » بالقاهرة أن مشروع تطوير المنطقة بالاعتماد على مبدأ الجهود الذاتية للمنتفعين قد أدى إلى مشكلات أساسية تتعلق بإزاحة وتشريد العناصر الأكثر ضعفاً داخل نفس المنطقة السكنية بالتطوير ، مما أدى إلى بدء دورة جديدة من عمليات وضع اليد والامتداد العشوائى تقوم بممارستها الفئات المزاحة (٤) .

فإسكان الجهود الذاتية هو نشاط لمنتفعين من الأفراد . وبمجرد تحقيق احتياجاتهم فإن منطق مشاركتهم المستمرة يتخطى فكرة الجهود الذاتية . وكلما زاد استخدام عملية المقايضة فى العمالة والمهارات ، وكلما صعب عملية التقييم ، وبخاصة فى حالة انعدام المتابعة المنظمة من جهة خبيرة فكل مسكن أو كل مشروع يجب أن يتعلم بنفسه ومن جديد تلك التجارب التى يمكن أن يكون أخرين قد تعلموها فى الماضى . وبالتالى فإن إسكان الجهود الذاتية لايوفر آليه معينة للتقييم ، ولايتيح

---

(٤) يتم تناول هذه النقطة بالتحديد وبشكل نظرى وتطبيقى أيضا فى (١٩٩٤ - ١٩٩٣) Daef, M. من خلال دراسة على عملية الإزاحة القهرية Involuntary Displacemen للمنتفعين فى مشروعات إسكان الجهود الذاتية .

التجارب التى استفاد بها الآخرون فى مشروعات أخرى من أجل استخدامها فى مشروع بذاته .

وكمثال ، تتأكد تلك المشكلة من خلال دراسات (١٩٧٤ - ١٩٧٥) Denis John Dwyer والتى تم فيها مقارنة افتراضات John Turner النظرية بنتائج التجارب التطبيقية فى كل من بيرو - أمريكا اللاتينية وكالكاتا - باكستان ، والتى أثبتت أن تجارب أمريكا اللاتينية لايمكن نقلها إلى التجربة الآسيوية .

رابعاً - إسكام الجهود الذاتية غير كفء :

والفارق بين كفاءة عامل مدرب وآخر غير مدرب ، حتى فى أبسط أنشطة بناء المسكن ، يمكن أن يكون كبير . وكلما ارتفع مستوى الإسكان ، وكلما إزداد هذا الفارق وكلما إزداد الوقت اللازم لتعلم الحرفة بذاتها . والمنتفع بإسكان الجهود الذاتية والذى يقوم ببناء مسكنه الخاص لاتتوافر اديه الفرصة لبناء خبرته وتطوير مهاراته ورفع كفاءته الذاتية . وما قد يتعلمه يندر أن يكون مفيداً له مستقبلا ؛ فعندما يأتى الوقت الذى يصل فيه المنتفع إلى مستوى مقبول من الكفاءة يقترب من كفاءة العامل الماهر ، تنتهى الحاجة إلى استخدام تلك المهارات المكتسبة لديه .

وعلى مستوى المشروع أو مجموعات العمل فى إسكان الجهود الذاتية ، يمكن توقع عدم الكفاءة أيضا . فإما أن تعمل الأسرة بمفردها منفصل عن الباقين ، وعندئذ تفقد كفاءة التخصص التى اكتسبت فى شراء المواد ، واستخدام الخبرات من خارج المشروع ، وإنهاء عمليات معينة فى البناء . وإما أن يدار العمل بشكل جماعى مما يتطلب مهارات أكبر ، ومما يهدد - فى حالة الإسكان غير الرسمى Informal Housing بمخاطر الصراع والتفكك لانعدام روح الفريق فى الغالب . حتى البيروقراطية فى إدارة المشروع لاتعتبر حلا نموذجيا لمشكلة الكفاءة . أما مزايا المرونة فى تلك المشروعات فقد تتعرض للضياع نتيجة للاعتماد على أفراد معنيين نووا كفاءة ، أو نتيجة لغياب القيادة الواعية ، أو نتيجة لغياب القواعد والقدرة على التنبؤ . والقدرة على التأثير على عملية تخصيص الموارد لمثل تلك المشروعات سواء على مستوى المدينة أو على المستوى القومى أو من خلال المؤسسات الدولية تعتبر أيضا محدودة . ومن المستبعد أن يتم تطوير تلك القدرة فى مشروع ما بعينه تنصب قواه المحركة على تحقيق هدف واحد هو ببساطة حصول الفرد فيه على مسكن خاص به .

ولأن المهارات المتاحة فى الإسكان الذاتى تعتبر محدودة ، فإن الاعتماد الزائد على الجهود الذاتية فى البناء قد يؤدى إلى الهبوط بمستوى الإسكان أو إلى تجاوز القواعد الكفء للبناء فما يتم تحقيقه يعتمد على ما يستطيع المشاركين من الأفراد فعله . ومهارات هؤلاء قد تتطابق مع أصول البناء الكفء وقد لاتتطابق . وما يتحقق من الاستغلال الأقصى للعمالة المتاحة بتلك المشروعات يمكن أن يؤدى إلى نتائج مختلفة تماما عن تلك تنشأ من الاستغلال الأقصى لمواد البناء المتاحة ، أو تلك التى تنشأ من إدارة عملية البناء طبقا لجدول زمنى كفء (٥) .

وكمثال ، فقد وجد كل من (١٩٨٢) Alberto Lovera و (١٩٨٢) Teolinda Bolivar فى دراستيهما عن فنزويلا أن البناء الذاتى لا يؤدى إلى إنتاج مسكن جيد ، وبالتالى لايمكن استرجاع استثماره فى حالة الرغبة فى بيع المسكن .

خامساً - إسكان الجهود الذاتية يؤدى إلى سلبيات اقتصادية ولايؤثر على إعادة توزيع الموارد طبقا لحاجة المنتفعين .

فبداخل نطاق المنتفعين ، يستطيع من هم أكثر حظاً من حيث الموارد أو مستوى التعليم أو مستوى المهارة أن يحققوا فى مجال الإسكان بجهودهم الذاتية ما هو أكثر من الباقين . وهكذا فبداخل نطاق المنتفعين ، فإن إعادة توزيع الموارد يمكن أن ينعدم لعدم وجود آليه لتحقيقه ضمن عناصر المشروعات وعليه فإن التطور الملحوظ أو السريع فى ظروف الإسكان بالنسبة لمن هم فى الشريحة الدنيا من تلك المشروعات يكاد ينعدم على الإطلاق بدون توجه لإعادة توزيع الموارد وإسكان الجهود الذاتية قد يجعل إعادة توزيع الموارد المحققة فى قطاعات أخرى - خارجة تماما عنه - أكثر فعالية . ولكن ، باستثناء حالات وضع اليد Squatting ، لا يعتبر إسكان الجهود الذاتية قادراً على تغيير الوضع القائم لتوزيع الموارد فى داخل مشروعاته .

وكمثال ، فقد أظهرت دراسات عديدة للبنك الدولى وغيره ,Rakodi ٢٢٢ - ١٩٨٧ , Ludwig and Cheema ١٩٨٨ Ramirez and Burgess, ١٩٦٨ -

---

(٥) لمزيد من الشرح حول مسألة الكفاءة فى إسكان الجهود الذاتية ، أنظر (١٩٩٢) Burgess, R. حيث يتناول فى هذا البحث العلاقة بين إسكان الجهود الذاتية والتحولات التى تنشأ فى مشروعات نتيجة للعلاقات الاقتصادية القائمة ، وذلك من خلال نظرية Articulation Theory .

١٩٨٤ ، وأكدت ، أن الفئات المستهدفة أساس فى مشروعات الجهود الذاتية لم يمكن نقل المنفعة من تلك المشروعات إليهم ، كما لم يمكن تحقيق استرجاع التكلفة Cost Recovery كما كان مخططا له ، مما أدى إلى تحويل تركيز تلك المشروعات من الفئات الأشد فقراً إلى الفئات التى تنتسب إلى شرائح الدخل المتوسطة .

سادساً – إسكان الجهود الذاتية يؤدى إلى الهبوط بمستوى الإسكان :

وإسكان الجهود الذاتية الناجح يجب أن يعتمد أساسا على استخدام مواد البناء المحلية ، وكذلك على استخدام العمالة التى تتوافر بين المشاركين فيه – ومعظمهم عمالة غير مدربة . وكلما أزدادت نسبة الجهود الذاتية ، كلما انخفضت نسبة المساعدات الحكومية أو الخارجية الغير حكومية وكلما إزداد هذا الاعتماد . وهكذا فإن مواد البناء لن يتم اختيارها بناءا على معايير الإسكان الجيد ، وأنما لمجرد وجودها أو توافرها (محلية) . والعمالة اللازمة لعملية البناء المثلى ليست متوافرة أيضا ، ولذا فالعمالة المتاحة والأقل مهارة من اللازم للإسكان الجيد المستوى يتم استخدامها لمجرد وجودها . والنتيجة عندئذ يتوقع أن تكون عبارة عن وحدات سكنية ذات مستوى أقل بكثير من الذى يمكن أن يتوافر من خلال الاقتصاد الرسمى Formal Economy .

وكمثال ، يشير (١٩٨٣) Yvcs Cabannes إلى الهبوط فى مستوى الإسكان بمشروعات المواقع والخدمات التى تم تنفيذها فى مدارس – الهند ، والتى أنشئت من خلالها وحدات سكنية تصل فى مساحاتها من الصغر إلى ما هو شبيه « بزنزانات السجون » – على حد قول الباحث . ومن منطلق شبيه ، يشير Richard Ludwig and Shabbir Cheema (١٩٨٧) إلى الهبوط الغير آدمى الذى حدث فى مشروعات التطوير المبنية على مبدأ الجهود الذاتية باندونيسيا ، والذى وصل إلى حد توفير دورة مياه واحدة لكل ثلاثة آلاف نسمة ، وتسعة صنابير للمياه لكل اثنى عشر ألف نسمة .

سابعاً– إسكان الجهود الذاتية يمكن أن يؤدى إلى ردود فعل سياسية :

ومشاكل الإسكان تنشأ فى الغالب من سوء توزيع الموارد . وإسكان الجهود الذاتية يؤدى إلى تحويل الاهتمام عن الأفعال السياسية التى يجب اتخاذها من أجل

مواجهة سوء توزيع الموارد . ومعظم مشاكل سوء توزيع الموارد تكمن فى عوامل ذات صبغة قومية أو عالمية . وإسكان الجهود الذاتية يفشل فى مخاطبة تلك القرارات المركزية لصنع السياسات . وكذلك فإن إسكان الجهود الذاتية يمكنه خلق أو هام عما يمكن تحقيقه بدون تدخل أو إصلاح حكومى . وبالتالى يمكنه التغطية على أوضاع قائمة تستحق التغيير أو الإصلاح . ومع ذلك فإن النتائج قد تكون مغايرة . فإذا كان إسكان الجهود الذاتية الناجح هو خليط من مبادرات خاصة ودعم حكومى ، فيمكن عندئذ القول بأن المبادرات الخاصة بدون دعم حكومى سوف تؤدى بسرعة إلى إثارة المخاوف والقلق لدى المنتفعين لضعف المشروعية . وقد يؤدى هذا الخوف والقلق إلى مطالبات سياسية بزيادة مستوى الدعم الحكومى ، وعندئذ تكون النتائج لفاعلية Politically Reactionary من وجهة النظر السياسية . وقد يؤدى هذا الخوف والقلق إلى تركيز الجهود على استقلالية المبادرات الخاصة وتقويتها دون ما اعتماد على الدعم الحكومى ، وعندئذ تكون النتائج متحفظة Politically Conservative من وجهة النظر السياسية .

وحتى عندما ينشط العمل السياسى نتيجة للمخاوف والقلق لدى المنتفعين ، فإن إسكان الجهود الذاتية سوف يتركز اهتمامه على تلك المشكلات المتعلقة بالوحدات السكنية نفسها أو بالمشروع بعينه ، دون ما التأثير على المشاكل الأساسية للإسكان بوجه عام . والهدف الأساسى عندئذ هو حل مشكلة بعينها ، سواء تتم مواجهة المشاكل الأساسية أم لا . والأسوأ من هذا ، فإن التركيز على نجاح مشروع فردى يعنى التشجيع على تفادى مخاطبة مشاكل أخرى أكثر أهمية .

كذلك فإن إسكان الجهود الذاتية قد لايساهم فى ترسيخ مفاهيم الديموقراطية بين المنتفعين . فلو تم تنظيم إسكان الجهود الذاتية بين مجموعة من الأسر ، فقد يؤدى ذلك إلى خلق تكتلات بداخل المجموعة ، وقد يؤدى كذلك إلى ظهور أنواع من السيطرة وكلما صغرت تلك المجموعة كلما صغرت المساحة التى يمكن فيها ممارسة الديموقراطية . أما بالنسبة لمن هم من خارج المشروع المعطى ، فإن إسكان الجهود الذاتية يتطلب وقتاً وجهداً عظيمين ؛ ويتبقى القليل منهما لتوجيهه إلى العمل السياسى وهذه القاعدة تنطبق كذلك على كل المساهمين والمنظمين المباشرين لعملية إسكان الجهود الذاتية (٦) .

---

(٦) بمزيد من التفصيل حول هذه النقطة أنظر (١٩٨٢) Fiori, J. and Ramirez,R .

وكمثال ، ففى إحدى الدراسات الهامة يتساءل (١٩٧٢) Rodriguez عن دور المؤسسات الدولية التى تتبنى فكرة الجهود الذاتية فى حالة بيرو - أمريكا اللاتينية ، ويشير إلى المصالح الأمريكية الكامنة خلف تلك المؤسسات والتى تتمثل فى السيطرة الاجتماعية والتهدئة Pacification لحركات المعارضة التى تتنامى فى المناطق العشوائية . وفى نفس المحتوى الجغرافى يشير (١٩٧٢) Diego Robles إلى المصلحة الأجنبية فى ممارسة السيطرة الاجتماعية ، ويؤكد على إمكانية استخدام مشروعات الجهود الذاتية فى تهدئة الفقراء سياساً ودمجهم فى النظم الإدارية والسياسية القائمة من خلال خلق ترسيخ إحساسهم بالاعتماد على المساعدات التقنية التى سيحتاجون إليها بالضرورة أثناء تنفيذ المشروع .

ثامناً - إسكان الجهود الذاتية يمكن أن يؤدى إلى تمزيق الترابط الاجتماعى :

ففكرة الجهود الذاتية تتناقص مع مبادىء العمل الجماعى ؛ فقوة إسكان الجهود الذاتية تنبع من رغبة الأسرة المفردة فى تلبية احتياجاتها الخاصة . والعمل الجماعى هو وسيلة لتحقيق تلك الغاية . ولكن بظهور وسائل أفضل ، حتى لو كانت على حساب العمل الجماعى ، فإن تلك الوسائل تكتسب أفضلية ويتم استخدامها . وهذه القاعدة تنطبق على مستوى المشروع أيضا . فالمشاركين فى كل مشروع لديهم اهتمام رئيسى يتمثل فقط فى تحقيق نجاح مشروعهم ، ولا يتمثل ذلك الاهتمام فى تحقيق ظروف مثلى لنجاح كل المشروعات الأخرى . وفى ظل الأنظمة السياسية يصبح احتمال استقطاب أفراد وقادة من داخل المشروع من قبل القيادات السياسية مسألة محتملة (٧) .

وعلى مستوى الأفراد والمشروعات ، فإن الاعتماد على الجهود الذاتية قد يؤدى إلى تحدى مجموعة أو منطقة سكنية لأخرى فى منافسة من أجل الموارد المحدودة . وكلما زاد انغماس شخص أو مجموعة فى مشروع معين للجهود الذاتية كلما إزداد الإغراء بالتركيز على الوسائل التى يمكن أن تحقق نجاحا فردياً ، لأعلى الوسائل التى يمكن أن تحقق تنمية الموارد الخاصة بالإسكان على المدى الطويل .

---

(٧) فى دراسة للباحث عن تأثيرات مشروع لتطوير الاسكان العشوائى فى منطقة عرب راشد - حلوان - القاهرة وجدت أدلة على مثل هذه الممارسات . لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة أنظر (١٩٩٣) Daef,M. .

وبداخل المشروع نفسه ، فإن الجهود الذاتية يمكن أن تفتح الباب لعمليات السوق الحرة التى لايمكن السيطرة عليها ؛ مما يؤثر سلبياً على بعض المنتفعين أو غير المنتفعين . فقد يؤدى إسكان الجهود الذاتية إلى التأجير واسع النطاق Land-lordism ، أو إلى تقسيم المبنى وتأجير أجزائه مما يضير بالتصميم الأساسى ويؤدى إلى التكدس Overcrowdig ، أو إلى المضاربة فى شراء وبيع الوحدات السكنية Speculation وهناك بالطبع طرق لتجنب هذه الاحتمالات ، ولكن لا يتوقع وضعها على قائمة الأولويات لمن يسعى إلى بدء مشروع لإسكان الجهود الذاتية ، رغم توافر الظروف والدواعى التى تملى ضرورة مجابهة تلك السلبيات (٨) .

وكمثال ، ففى دراسة للباحث محمد أيمن ضيف (١٩٩٩) عن إسكان الجهود الذاتية بمنطقة « زرزارة » العشوائية بمدينة الغردقة – مصر ، ظهر أن الصراع بين المنتفعين بالمنطقة حول مواردها المحدودة قد أدى إلى تمزق الروابط الاجتماعية إلى درجة العداء .

تاسعاً – إسكان الجهود الذاتية فيه استغلال لطاقة المنتفعين به :

فالطاقة التى يبذلها بمشروع لإسكان الجهود الذاتية فى بناء مسكنه قد يكون عائدها بالنسبة له أقل من الثمن الذى يمكنه الحصول عليه لو استخدمها فى عمل اقتصادى آخر . وهكذا فإن إسكان الجهود الذاتية هو " استغلال للذات Self-Exploitation " وفى بعض الحالات يكون ذلك منطقياً ومقبولا . ولكن لا يمكن أبداً القول بأن استغلال الذات فى بناء المسكن الخاص بالجهود الذاتية هو الاستخدام الأمثل للطاقة المستنفذة فيه (٩) . وإسكان الجهود الذاتية يؤدى إلى الاستغلال الغير ظاهر لطاقة المنتفعين . فلأن الاستغلال هذا ينطلق من رغبة ذاتية ، فهو يصبح غير مرئى بحيث أن يصعب معرفتها ومداه يصعب قياسه .

وكمثال ففى دراسة تمت فى تونس ، وجد Schiffler (١٩٩١) أن تكلفة الإنشاءات لم يتم تخفيضها إلا بنسبة لاتتعدى ٣٪ من خلال استخدام طاقة المنتفعين أنفسهم فى المشروعات .

---

(٨) لإلقاء الضوء على هذه النقطة ، يمكن الرجوع إلى نتائج البحث التطبيقى والذى أجرى فى البرازيل كمثال (١٩٩٢) Taschner,S. .

(٩) يتناول كل من (١٩٨٢) Ward و (١٩٧٧) Burgess هذه النقطة بالتحديد والمتعلقة بالاستغلال المزدوج للعمالة فى مشروعات إسكان الجهود الذاتية .

(٢٢-٣) الخلاصة والتوصيات

إن نقاط الضعف فى إسكان الجهود الذاتية ، والتى تم عرضها فى هذا البحث بتركيز وإيجاز ، قد تكون معروفة لدى صانعى القرار الذين يعملون على جعل إسكان الجهود الذاتية حجراً لأساس سياسة إسكان محدودى الدخل فى عديد من البلدان . وهنا يظهر إسكان الجهود الذاتية كسياسة حكومية ليس من بين أولوياتها أهداف معينة كإعادة توزيع الدخل أو المساواة الاجتماعية . فإسكان الجهود الذاتية يتم طرحه كبديل للدعم الحكومى ، أو كبديل للتدخل الحكومى المباشر فى عملية توفير الإسكان ، أو كبديل للمساعدات الأجنبية المباشرة (فى حالة طرحه من قبل المؤسسات الدولية المانحة) . وفى الواقع فإن إسكان الجهود الذاتية يمكن أن يقدم مساهمة ملموسة فى تطوير ظروف الإسكان للفقراء فى عديد من دول العالم . ولكن ذلك يمكن تحقيقه فقط فى حالة طرحه كمكمل لسياسات أخرى تكون من أهدافها تحقيق إعادة توزيع الدخل ، والديموقراطية والسعى إلى تغيير الملامح الأساسية لنظام صناعة الإسكان .

ويمكن هنا تحديد بعض التوصيات الضرورية لتحويل إسكان الجهود الذاتية إلى أداة ذات مساهمة فعالة على طريق حل مشاكل الإسكان لذوى المحدود . ويتأتى ذلك من التدقيق فى الاعتبارات التى من شأنها التقليل من - ، أو إزالة - ، إخطار الجهود الذاتية التى تم ذكرها فى محتوى البحث الماثل . وأهم هذه التوصيات تشمل :

١ - التركيز على الجهود الذاتية الجماعية Collective ، وليست الفردية Individual .

٢ - مراعاة تقييد الملكية فى مشروعات إسكان الجهود الذاتية ، والتى يعنى وضع صيغ قانونية تحكم أمور التأجير وإعادة البيع فى تلك المشروعات .

٣ - إعداد هيكل ديموقراطى جماعى له سلطة اتخاذ القرار ليكون مسئولاً عن تنفيذ سياسة الجهود الذاتية وجعله مفتوحاً للآخرين ممن يرغبون الحصول على مسكن وأن يكون هذا الهيكل ذو طبيعة مرنة تسمح بإمتداد سلطاته بحيث يمكنه استيعاب هؤلاء الذين يبحثون عن مسكن ولايساهمون بشكل مباشر فى مشروع بعينه .

٤ - أن تتشكل هيئة قوية لها صلاحيات سياسية يتركز نشاطها على التخاطب مع الجهات الحكومية من أجل ضمان توافق مشروعات الجهود الذاتية مع الأهداف التخطيطية العامة للحكومة .

المراجع

محمد أيمن عبد المجيد ضيف « إسكان زرزارة العشوائى والخبرة الضائعة فى العمران السياحى بغردقة البحر الأحمر : مسكلة قديمة فى المدينة الجديدة ! » ، بحث منشور ، ندوة « المدن الجديدة فى الوطن العربى ودورها فى التنمية المستدامة » ، المعهد العربى لإنماء المدن ، أكادير ، المملكة المغربية ، ٢٤ – ٢٧ نوفمبر ١٩٩٩ .

Abrams, C. (1964) : Mon's Struggle For Shelter in an Urbanizing World. Cambridge, MA: MIT Press.

Abrams, C. (1966) : Squatter Settlements : The Problem and The Opportunity. Washington, DC : Department of Housing and Urban Development .

Bamberger, Michael (1982) : Evaluation of Sites-and-Services Projects, The Evidence of San Salvador, The Worlk, Washington, DC.

Burgess, R. (1977) : 'Self-Help Housing : A New Imperialist Strategy ? A Critique of the Turner School'. Antipode, 9 (2), 50-60 .

Burgess, R. (1992) : 'Helping Some to Help Themselves : Third World Housing Policies and Development Strategies'. In Mathey, K. (ed.) Beyond Self- Help Housing. UK : Mansell, 75-91 .

Cabannes, Yves (1983) : 'Die Urbanisierungspolitik der Weltbank', Trialog, 1, PP. 28-30 .

Colt, K. (1986) : Community Participation, Self-Help, and Self- Management in Third World Countries'. Cities, 3(4), 321-32.

Daef, M. (1993) : Residential Displacement in the Rental Sector, The Effects of Upgrading on the Squatter setrlement of Arab Rashed - Egypt 1981 - 1991. Unpublished Ph. D. Thesis. DPU, University of London.

Daef, M. (1994) : 'Rethinking Success in Squatter Settlement Upgrading Policies: Compatibility and Tension between Upgrading Places and Upgrading People'. A Paper Presented to the Fourth International Association for the study of Traditional Environments (IASTE), December 17-20, Tunis, Tunisia.

Dwyer, D. J. (1975) : People and Housing in Third World Cities : Perspectives on the Problems of Spontaneous Settlements, Longman, London .

Dwyer, D. J. (1974) : " Attitudes towards towards Spontaneous Settlements in Third World Cities ", in : Dwyer, D. J. (ed.) : The City in the Third World, Macmillan, London .

Fiori, J. and Ramirez, R. (1982) : 'Self-Help Housing in the Third World : The Policies and the Politics'. Position Paper Presented to the Symposium 'Self-Help Housing in the Third World', London .

Lovera, Alberto (1982) : 'Produccion de ia Vivienda en Los Barrios de Caracas', *Quadernos Y Sociedad*, L, Ecuador, PP. 2-28 .

Ludwig, Richard and Cheema, Shabbir (1987) : 'Evaluating the Impact of Policies and Projects: Experience in Urban Shelter and Basic Urban Services', *Regional Development Dialogue*, 8 (4), PP. 190-229, Japan .

Mathey, Kosta (1985) : *'Self-Help and the Commodification Process'* in Arbeitspapiere des F. G. Planen und Bauen in Entwicklungslanden 85/2, Technische Hochschule, FB Architektur, Darnstadt .

Rakodi, Carole (1984) : La Politique du Logement pour Les revenues a Lusaka, Zambie', in Burgel, Guy et al. (eds) : *L'etat et Les Pauvres dans Les villes du Tiers-Monde.* CnRS, PP. 157-170, Talence .

Ramirez, Ronaldo and Burgess, Rod (1988) : 'Affordability and No cqst Recovery!', *Trialog*, 18, PP. 9-12 .

Robles Rivas, Diego (1979) : 'Development Alternatives for the Peruvian Barriada' in Robonitz, F. F. and Trueblood, F. M. (eds.) : *Regional and Urban Policies*, vol. 2, New York, Reprinted in Hay, Richard Jr. (ed,) : *Third World Urbanization*, Menthuen, New York, PP. 321-329 .

Rodriguez, Alfredo (1972) : 'De invasores a invadidos', *Revista Latinoamericano de Estudios Urbanos Regionales*, 2 (4), Chile, PP. 101-142 .

Schiffier, Manuel (1991) : 'Im Viertel der Nacht. Makler und Schulden in einem Armenviertel in Tunis', *Trialog*, 29, PP. 25-27 .

Taschner, S. (1992) : 'Changes in the Process of Self-Help Housing Production in Sao Paulo'. In Mathey, K. (ed.) *Beyond Self-Help Housing*. UK : Mansell, 145-155 .

Bolivar, Teolinda (1982) : 'Acerca de Las Formas de Produccion de Vivienda en America Latina', *Habitacion* , 2 (5), Mexico, PP. 39-46 .

Turner, J. (1963) : 'Dwelling Resources In South America'. *Architectural Design*, 360-93 .

Turner, J. (1965) : 'Lima's Barricadas and Corralones: Suburds versus Shum'. *Ekistics*, 19 (112) .

Turner, J , (1967) : Barriers and Channels for Housing Development in Modernizing countries'. *Journal of the American Institute of Planners* , 167-81 .

Turner, J. (1968) : ' Housing Priorities, Settlement Patterns and Urban Development in Modernizing Countries;. *Journal of the American Institute of Planners*, 34 (6), 54-63 .

Turner, J. (1968b) : 'Problems and Policies in Uncontrolled Urban Settlements'. In Breese, G. (ed.), *The city in Newly Developing Countries.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 507-34 .

Turner, J. (1972) : 'The Reeducation of a Professional'. In Turner, J and Fichter, R. (eds.), *Freedom to Build.* New York : Macmillan, 148-75 .

Turner, J. (1976) : *Housing by People.* London : Marion Boyars .

UNCHS (June 1997) : *Habiltat Debate.* United Nations: The United Nations Centre for Human Settlements, 3(2) .

Ward, P. (ed.) (1982): *Self-Help Housing - Acritique.* London : Mansell.

ziss, Roland and Kotowski-Ziss, Joanna (1986) : *Baumaterialien und Selbsthilfe, Probleme des Wohnungsbaus in mexikanischen Mittelstadten,* Breitenbach, Saarbrucken .

البحث الثالث والعشرون

العشوائية فى التخطيط العمرانى للقاهرة الكبرى

أ . د . فتحى محمد مصيلحى *

مقدمة :

بذلت محاولات عديدة لتخطيط القاهرة سواء علي الصعيد الرسمى أو الفردى ، ولكن القليل منها الذى وجد طريقه للتنفيذ جزئيا أو كلياً ، وزبرز هذه المحاولات التخطيطية مخطط الحملة الفرنسية والذى تبنته الحكومة العلوية حتى عام ١٨٦٨ ، ثم مخطط مصلحة التنظيم فى عام ١٩٣٧ ومخطط إدارة البلديات ١٩٥٦ ، ثم المخطط الابتدائى للقاهرة فى عام ١٩٧٠ وظل معمولا به حتى عام ١٩٨١ بعد تعديله فى إطار السياسة القومية للتنمية الحضرية ، والمخطط الهيكلى لإقليم القاهرة الكبرى فى ١٩٨٣ ، ومحاولة تعديله فى بداية التسعينيات ، وهناك محاولة معاصرة لإجراء تعديلات جديدة فى نهاية هذا العقد لم تعتمد بعد ، والجدول رقم (١٢٧) يعرض لمقارنة مخططات إعادة التنمية الحضرية للقاهرة ، وشكل رقم (١٦١) الذى يوضح التخطيط الابتدائى للقاهرة الكبرى فى بداية السبعينات (أ - ب) .

جدول رقم (١٢٧) دراسة مقارنة لمخططات إعادة تنمية التنظيم العمرانى للقاهرة الأفكار الأساسية وأدوات التنفيذ

المخطط	الأسس والأفكار الأساسية	أسلوب وأداة التنفيذ المقترحة	موقف التنفيذ
مخطط القاهرة (فى عهد الحملة الفرنسية) (١٨٠١ - ١٨٦٨)	وضع نظام عمرانى يسهل معه وضع أنظمة أمنية وإدارية .	تقسيم الكتلة العمرانية إلى مناطق (أثمان) مستقلة ومكتفية ذاتيا .	لم يتم تنفيذ المخطط ، حيث استغرق تنفيذ التقسيم فترة كبيرة بسبب رغبة القادة الفرنسيين فى الاستفادة بقدر المستطاع من أسلوب التقسيم جانب حدوث اختلاف حول أداة التنفيذ.
مخطط مدينة القاهرة (مخطط مصلحة التنظيم) (١٩٣٧)	تحديد حجم كتلة القاهرة ، وفصل الكتلة القائمة عن الضواحى .	١ - إقامة طريق دائرى حول الإقليم يربط بين الكتلة القائمة والضواحى . ٢ - انتشار محاور عرضية تربط الشرق بالغرب .	لم يتم تنفيذ المخطط بسبب ضخامة التكاليف التى يحتاجها إقامة طريق دائرى آنذاك .

(*) أستاذ الجغرافيا البشرية ورئيس قسم الجغرافيا بكلية الآداب - جامعة المنوفية .

المخطط	الأسس والأفكار الأساسية	أسلوب وأداة التنفيذ المقترحة	موقف التنفيذ
المخطط العام القاهرة (١٩٥٦) المخطط الابتدائي للقاهرة (١٩٧٠)	خلق أقطاب جاذبة للعمران خارج الكتلة القائمة .	١ - تحديد مواقع مراكز صناعية خارج المدينة في الشمال والجنوب . ٢ - تدعيم شبكة الطرق ، لتسهيل الحركة المرورية بين أنحاء الإقليم .	لم يتم تنفيذ المخطط لما يلي : ١ - عدم الاستقرار السياسي في الفترة التالية لإعداد المخطط . ٢ - حدوث طفرات عمرانية هائلة لم يلاحقها المخطط . ٣ - ضعف الاستثمارات والجانب الاقتصادي الذي كان موجها بالدرجة الأولى للصناعة والتصنيع .
المخطط الشامل للقاهرة (الخطة التصويرية المعدة للقاهرة) ضمن دراسات السياسة القومية للتنمية الحضرية (١٩٨١)	١ - إرساء مفهوم الاكتفاء الذاتي للمستقرات القائمة . ٢ - إرساء مفهوم التنمية العمرانية للإقليم .	إنشاء مدن وتجمعات عمرانية تابعة ومستقلة قائمة على أفكار وأسس المخطط .	لم يتم تنفيذ المخطط لما يلي : ١ - لم يتم البدء في إنشاء أي من المدن أو التجمعات الجديدة . ٢ - وجود بعض المشكلات الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة انذاك ، الأمر الذي صعب معه إيجاد بديل آخر للتنمية .
	توجيه العمران نحو الصحراء في مدن مستقلة وتابعة .	١ - إعداد دراسات مستفيضة للنمو العمراني واتجاهاته . ٢ - إعداد دراسات وبدائل وأساليب للتخفيف من حدة التركز السكاني بالإقليم . ٣ - تنفيذ مسار الطريق الدائري في محاولة لتنظيم الإقليم مروريا .	لم يتم التنفيذ حيث جاء المخطط ضمن خطة تصورية تنتظر بدء التنفيذ وفقا لمخطط يعتمد على تنفيذ ما يلي : ١ - خلخلة السكان من المركز وتوزيعهم على الأطراف والمناطق الجديدة . ٢ - توفير الخدمات وتوزيعها بأسلوب عادل يتحقق معه الاكتفاء الذاتي . ٣ - خلق نسيج عمراني متجانس في أنماطه يتحقق من خلاله ما سبق وتم تحديد بدء التنفيذ وفقا للمخطط المقترح (١٩٨٣) .
المخطط الهيكلي لإقليم القاهرة الكبرى (١٩٨٣)	١ - تنظيم النمو العمراني خارج الإقليم من خلال المدن والمجتمعات الجديدة . ٢ - تنظيم النمو العمراني داخل الإقليم من خلال تقسيم الإقليم إلى قطاعات متجانسة مخلخلة من السكان ، على أن يتم توجيه الفائض السكاني إلى المجتمعات الجديدة . ٣ - تدعيم فكرة الإقليم العمراني .	١ - خلخلة السكان داخل الإقليم ، وجذبهم في التجمعات والمدن الجديدة . ٢ - تحقيق التكامل بين التجمعات الجديدة والقطاعات المتجانسة المقترحة . ٣ - تحقيق فكرة محاور التنمية التي تربط بين الكتلة القائمة والتجمعات خارج الإقليم .	١ - تم الانتهاء من إقامة المدن التابعة مثل ٦ أكتوبر و ١٥ مايو ، وكذلك المدن المستقلة مثل ١٠ رمضان . ٢ - تم الانتهاء من إقامة أجزاء كبيرة من الطريق الدائري ، لتسهيل الحركة المرورية داخل وخارج الإقليم . ٣ - مازالت هناك معوقات أمام تنفيذ فكرة تقسيم الإقليم إلى قطاعات متجانسة .

(أ) الامتدادات والتوابع الحضرية . (ب) استخدامات الأراضى

شكل رقم (١٦١) التخطيط الابتدائى للقاهرة الكبرى فى ١٩٧٠

(٢٣-١) الفكر التخطيطي المعمول به

يضم إقليم القاهرة الكبرى التخطيطي الصادر به قرار جمهوري عام ١٩٦٤ م مدينة القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة ومراكز وقرى قليوب وشبين القناطر والقناطر الخيرية والبدرشين والعياط والصف [١] ، وقد بلغ عدد سكان الإقليم حسب تعداد ١٩٨٦ نحو ٩,٨ مليون نسمة يمثلون حوالي ٢٠٪ من سكان مصر ، أما الكتلة الحضرية العمرانية الرئيسية التى تضم القاهرة ومدينتى شبرا والجيزة ، فقد بلغ عدد سكانها ٨,٨ مليون نسمة عام ١٩٨٦ (تقدر حاليا بحوالي ٩٨٨١٨٠١ مليون فى تعداد ١٩٩٦) ، أما الفر ق بين إجمالى الإقليم وسكان الكتلة الحضرية العمرانية الرئيسية ، فيمثل سكان المدن الأخرى والقرى الداخلة فى نطاق الإقليم .

استخدامات الأراضى: وتبلغ مساحة الإقليم ٦٩٠ ألف فدان ، تشغل محافظة القاهرة منها مساحة ٢٨٥,٦ ألف فدان تمثل ٤١٪ من إجمالى المساحة ، بينما تشغل محافظة الجيزة مساحة ٢٣٣,٢ ألف فدان تمثل ٣٤٪ من إجمالى المساحة ، بينما لا تشغل محافظة القليوبية سوى مساحة ١٧١,٣ ألف فدان تمثل ٢٪ من إجمالى المساحة [٢] .

الهيكل العمراني: بتحليل استخدامات أرض الإقليم عام ١٩٨٢ ، اتضح أن مساحة التجمعات الحضرية العمرانية المتصلة والقرى الواقعة داخل نطاق الإقليم تشغل حوالى ٧٨,٥ ألف فدان (تمثل ١١٪ من إجمالى مساحة الإقليم ، بينما تشغل الأرض الزراعية مساحة ٢٠٧,١ ألف فدان تمثل ٣٤٪ من إجمالى المساحة وثم تأتى الأراضى الصحراوية لتشغل مساحة ٣٦٨,٩ ألف فدان (تمثل ٥٤٪) من المساحة ، كذلك تمثل المجارى المائية مساحة تقدر بحوالى ٧,١٤ ألف فدان (تمثل ١٪) من المساحة ، وتأتى الاستخدامات الأخرى لتشغل باقى المساحة والتى تقدر بحوالى ٢٨,٥ ألف فدان (تمثل ٤٪ من إجمالى مساحة الإقليم) .

وبالنسبة لاستخدامات اراضى الكتلة الحضرية الرئيسية (القاهرة ومدينتي الجيزة وشبرا الخيمة) عام ١٩٩٧ ، فهى كالآتى :

– منطقة وسط المدينة وتمثل ٦٪ من إجمالى الكتلة ، وتتمركز فيها الأنشطة التجارية والسياحية والمالية وأغلب المؤسسات الحكومية .

---

[١] فتحى محمد مصيلحى ، تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى ، دار المدينة المنورة ، ١٩٨٨ .
[٢] أحمد خالد علام وآخرون ، التخطيط الإقليمى ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٥ ، ٤٨١ – ٤٨٤ .

- المنطقة الانتقالية وتقع حول وسط القاهرة ، وتمثل مساحتها ٢,٥٪ من إجمالى المساحة ، وفيها تختلط الاستخدامات .

- المنطقة السكنية ، وتشغل حوالى ٣٦٪ من المساحة الإجمالية .

- الخدمات الفرعية وتمثل ٢٥٪ ، وهى موزعة ما بين مدينة نصر ومصر الجديدة والعباسية والجيزة والمهندسين .

- المناطق الصناعية ، وتمثل ١٤٪ من المساحة الكلية ، وتقع الغالبية العظمى منها فى حلوان وشبرا الخيمة فى أقصى الجنوب ، حيث يوجد مركزا عمرانيا للصناعات الثقيلة والخفيفة .

- مناطق الجبانات ، وتشغل ٢,٥٪ وتتوطن شرق الكتلة العمرانية القديمة والحديثة .

- مناطق أخرى ، وتشغل الثكنات العسكرية والأمن ، وتشغل ما يقرب من ربع المساحة (٢٤٪) .

ويمتد الهيكل العمرانى لهذه الكتلة على ثلاثة محاور رئيسية هى :

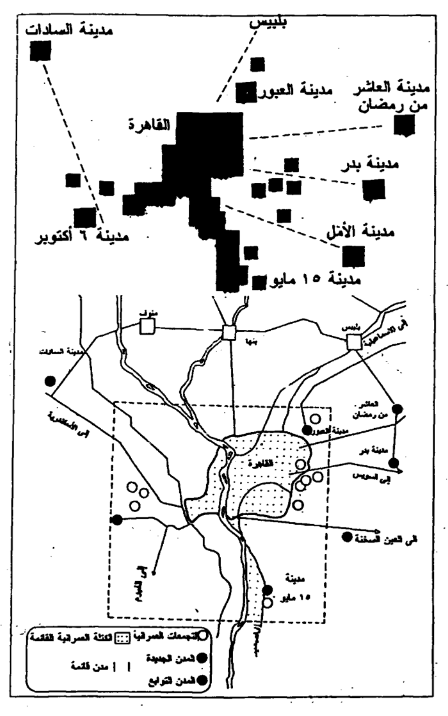
(أ) محور شبرا الخيمة / حلوان - من الشمال إلى الجنوب شرق النيل .

(ب) محور مصر الجديدة - الهرم - من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى .

(ج) محور إمبابة / المنيب - من الشمال إلى الجنوب غرب النيل ، أنظر شكل رقم (١٦٢) الذى يوضح محاور النمو العمرانى وما تحتويه من تجمعات حضرية جديدة .

ويأخذ النمو العمرانى بالإقليم الذى حدث فى الفترة الأخيرة ثلاثة اتجاهات ، **الاتجاه الأول منها** عبارة عن امتداد العمران خارج الكتلة المبنية على كل من الأراضى الزراعية والصحراوية المحيطة بها ، **والاتجاه الثانى** عبارة عن امتداد رأسى حيث زاد عدد أدوار المبانى القديمة ، وظهرت الأبراج السكنية والعمارات العالية ، أما **الثالث فهو** عبارة عن زيادة الوحدات السكنية عن طريق بناء مساكن جديدة بالمناطق الفضاء التى تتخلل الكتلة المبنية .

وينمو سكان الإقليم بمعدل ٤٪ سنوياً ، وذلك بسبب جذب الهجرة إليه ، نتيجة لتركز مشروعات التنمية بها ، كما أنها ستظل تلعب دورا رئيسيا كأعظم قطب جاذب



شكل رقم (١٦٢) المدن والتوابع والتجمعات الحضرية الجديدة

الهياكل العمرانية والاقتصادية والإدارية فى المستقبل القريب ، ويقدر أن يصل عدد السكان إلى نحو ١٦,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م .

ويعتمد الفكر الأساسى للتنمية بهذا الإقليم على ثلاث ركائز ، هى الاكتفاء الذاتى والاحتواء ، واقتراح طريق دائرى يحيط بالكتلة العمرانية ، لوضع حد للتوسع العمرانى بإقامة هذا الحاجز الطبيعى ، وكذا خلق أقطاب جذب لنمو مدن جديدة للتخفيف عن الكتلة العمرانية ، ولتحقيق ذلك وضعف أربعة أسس لتوزيع السكان هى :

- القطاعات المتجانسة .
- المستوطنات الجديدة .
- محاور التنمية (المحلية) .
- الإقليم الحضرى المتكامل .

القطاعات المتجانسة: تهدف الفكرة إلى تنظيم الحيز العمرانى وتحديد القطاعات المتجانسة التى تحقق قدراً من الإكتفاء الذاتى حيث يتوفر فى كل منها فرص العمل اللازمة ، ويكون لكل منها طابعه الخاص (إدارة - تجارة - صناعات خفيفة - صناعات ثقيلة) ، ويفصل بين هذه القطاعات حواجز (طرق رئيسية - سكك حديدية - مجارى مائية - مرتفعات - جبانات - مجتمعات عسكرية - ملاعب ... الخ) ، وتم تقسيم إقليم القاهرة الكبرى ، والذى يتكون من الكتلة الحضرية العمرانية الرئيسية والمناطق الزراعية فى القليوبية والجيزة والأراضى الصحراوية إلى ١٦ قطاعا متجانسا منها :

- ثمانية قطاعات متجانسة تغطى الكتلة الحضرية الرئيسية .
- ثلاثة قطاعات متجانسة تغطى المناطق الزراعية بالقليوبية (قطاع واحد) والجيزة (قطاعين) .
- أربعة قطاعات متجانسة تغطى المناطق الصحراوية (اثنين بالشرق واثنين بالغرب) .
- قطاع واحد نو طابع خاص (أثرى) فى منطقة الأهرامات .

وتم التخطيط للقطاع المتجانس على التكامل والاستقلال ، ويشمل كل مقومات

التنمية والخدمات ، ويتراوح حجم السكان بين مليون ومليوني نسمة ، وتتوفر فيه فرص العمل لحوالي ٨٠٪ من القوى العاملة داخل حدوده تحقيقاً للامركزية ، وذلك بهدف تحقيق خلخلة السكان ، وخفض الكثافة السكانية والارتقاء بالنسيج العمراني وتحسين الخدمات والتدرج الهرمي لها ، هذا بجانب الحفاظ على الأرض الزراعية من زحف العمران عليها ، وإجراء عمليات التنمية في المناطق الصحراوية لإستيعاب قدر من الفائض السكاني ، مع استكمال وتخطيط شبكة الطرق الإقليمية والمحلية وإتصالها بالطريق الدائري .

المستوطنات الجديدة: استنبطت أشكالا للمجتمعات الجديدة تسمى بالمستوطنات الجديدة ، لوقف النمو العشوائي في الدلتا على أطراف الكتلة العمرانية ، وتميزها عن المدن الجديدة والمدن التوابع خطة منفصلة عن الكتلة العمرانية القائمة ولها مواصفاتها الإنشائية ، وتكاليفها مماثلة للإسكان العشوائي ، وإن كانت تعتمد في تمويلها على القطاع الخاص ، وخططت على أن تكون قريبة من قاعدة كبيرة للعمالة ، وألا يتعد عدد سكان المستوطنة الواحدة عن ٢٥ ألف نسمة .

وتقام المستوطنات الجديدة حول المدن التابعة التي يمكنها توفير خدمات المستوى الأعلى ، ولخلق قطاع متجانس خارج الكتلة العمرانية ، وقد تم إدماج عدد من هذه المستوطنات ليصل عدد السكان ١ - ٢ مليون نسمة ، وتلعب المدن التوابع مثل ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، بدر ، دوراً رئيسياً في توفير الخدمات الرئيسية ، وقدر المخطط العام أن تستوعب هذه المستوطنات ١,٩ مليون نسمة .

الطريق الدائري: والهدف منه هو الحد من إتساع مساحة الكتلة العمرانية الحضرية الرئيسية بإنشاء عمل صناعي ، لا يسمح بالتوسع على جانبه الخارجي ، وحساب القدرة الإستيعابية العمرانية المحصورة داخله ، على أساس متوسط كثافة إجمالية تبلغ ١٢٠ نسمة / فدان ، وإعادة توزيع باقي الزيادة السكانية على أساس استراتيجية التنمية على محاور التنمية مع المدن الجديدة ، بحيث تكون هذه المدن والمدن التابعة كيانات عمرانية ذات قواعد إقتصادية مستقلة ، وإنشاء مراكز حضرية في الأراضي الصحراوية خارج الطريق الدائري ، على أساس أن تستوعب حوالي ١٣,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، راجع الجدول رقم (١٢٨) والذي يوضح الأحجام المتوقعة لبعض المدن الجديدة في القاهرة الكبرى .

جدول رقم (١٢٨) الأحجام المتوقعة لبعض المدن الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٠٠

الموقع بالقرب من القاهرة	العبور	بـدر	الأمل	١٥ مايو	٦ أكتوبر
حجم المستوطنات	١٢٥ ألف نسمة	٧٧٥ ألف نسمة	٢٠٠ ألف نسمة	٣٠٠ ألف نسمة	٥٠٠ ألف نسمة

محاور التنمية: ترتبط محاور تنمية الكتلة العمرانية الرئيسية للقاهرة الكبرى بالأقاليم الاقتصادية والمدن الجديدة والمدن التوابع الجارى تنميتها والتى يتوسط معظمها مدينة جديدة ، وهذه المدن الجديدة تخلق نشاطات على طول المحاور ، الأمر الذى يدعم إنشاء مستوطنات جديدة وتعطى فكرة هذه المحاور هيكلا لترابط وتكامل المستوطنات الجديدة والمدن الجديدة بالكتلة العمرانية ، وهذه المحاور هى [1] :

(أ) محور القاهرة – العبور – بلبيس : وتقام عليه مدينة العبور (٢٤ ألف نسمة) ومستوطنات جديدة (١٢٥ ألف نسمة) .

(ب) محور القاهرة – السويس : وتقام عليه مدينة بدر (٦٠ ألف نسمة) ومستوطنات جديدة (٧٧٥ ألف نسمة) .

(ج) محور القاهرة – العين السخنة : وتقام عليه مدينة الأمل (٥٠ ألف نسمة) ، ومستوطنات جديدة (٣٠٠ ألف نسمة) .

(د) محور المعادى – حلوان : وتقام عليه ١٥ مايو (١٥٠ ألف نسمة) ، ومستطونات جديدة (٣٠٠ ألف نسمة) .

(هـ) محور الإسكندرية الصحراوى : ٦ أكتوبر (٢٥٠ ألف نسمة) ، ومستوطنات (٥٠٠ ألف نسمة) .

(و) محور القاهرة – الإسماعيلية الصحراوى : وتقام عليه مدينة العاشر من رمضان (١٥٠ ألف نسمة) ، ولا تقام عليه مستوطنات لوجود معسكرات

---

[1] أحمد خالد علام وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٤٨٧ .

الجيش والكثبان الرملية ، ويتضح مما سبق أن جملة الطاقة الاستيعابية للإقليم ١٦ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ تتوزع على النحو التالى الذى يوضحه الجدول رقم (١٢٩) .

جدول رقم (١٢٩) الطاقة الاستيعابية لإقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٠٠

الكتلة العمرانية الرئيسية	١٣,٢ مليون نسمة
المدن الجديدة والتوابع	٠,٩ مليون نسمة
المستوطنات الجديدة	١,٩ مليون نسمة
الإجمالى	١٦ مليون نسمة

(٢٣-٢) سلوك نمو القاهرة الكبرى بين التقييد والتحفيز

أظهر المخطط التنفيذى للقاهرة الكبرى عام ١٩٨٢ حزاماً من الأراضى الزراعية التى تتعرض لخطر الزحف العمرانى ، ولكنه لم يظهر في نفس الوقت أي تدابير أو تجهيزات تحول دون النمو العمراني عليها في الهوامش الشمالية والجنوبية الغربية ، وتظهر تلك الأراضى الزراعية في نطاقين (١) :

(أ) **نطاق الهوامش الحضرية الشمالية للقاهرة:** فى شكل قوسين متتابعين يمتدان من الهامش الصحراوى – الزراعي لمدينة العبور شرقاً ، وينتهى عند نهر النيل شمال جزيرة وراق الحضر بعمق يبلغ متوسطه ثلاثة كيلومترات ، ويستمر غرب مدينة الجيزة وينتهي بالهامش الصحراوى – الزراعي المواجهة لمدينة السادس من أكتوبر .

(ب) **الهامش الجنوبي الغربي:** والذي يمتد جنوب محور عمران الأهرام – الجيزة ، ويمتد على طول النيل حتى الجزر النيلية جنوب التبين بمسافة تتراوح من نصف كيلومتر وأربعة كيلومترات .

وتقدر مساحة الأراضى الزراعية التى تتعرض لأخطار الزحف العمراني فى مخطط ١٩٨٢ ما بين ٤٨ إلى ٧٢ كم٢ ، أو ما بين ١١٤٢٤ – ١٧١٣٦ فداناً من الأراضى الزراعية القديمة الخصبة ، ولم يتضمن المخطط وجود تقييد لمحاور النمو العمرانى القائمة داخل الأراضى الزراعية ، ويمكن حصرها على النحو التالى :

(١) راجع فتحي محمد مصيلحي ، تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبري ، الإنسان والتحديات البيئية (الجزء الثاني) مطبعة التوحيد الحديثة ، ٢٠٠٠ ، الفصل الأخير .

* **محور غرب النيل** من وراق الحضر – طناش ونزلة الزمر – القراطين – المناشى الجلاتمة – بهرمس ، ويبلغ طوله ١٢ كيلو مترا .

* **محور كفر الهنادوه** – الكوم الأحمر – أوسيم – برطس – القراطين – عزبة غيطان الخولى ، وطوله ١٥ كيلو مترا ، وينتهى بعزبة أبو عامر أمام شمال مدخل ٦ أكتوبر .

* **محور مطار إمبابة** – البراجيل – كفر حكيم – المنصورية ، ويبلغ طوله ١١ كيلو مترا .

* **محور نادى الصيد** – المعتمدية – ناهيا – بني مجدول – أبو رواش ، ويبلغ طوله ٩ كيلو مترات .

* **محور الهامش الصحراوى** ، ويمتد من حدائق الأهرام – كفر غطاس – كرداسة – أبو رواش وامتدادها شمالا حتى قبالة مدخل مدينة السادس من أكتوبر ، وهو امتداد يصل لأكثر من ٩ كيلو مترات .

* **المحور الموازى للنيل من الشرق** ، ويمتد من شبرا الخيمة – باسوس – أبو الغيط – الخرقانية – شلقان – القناطر الخيرية ، ويبلغ طولة ١١ كيلو مترا ، وأهم العوامل الجاذبة للنمو العمراني علي طول هذا المحور غير القري المشار إليها حزمة من الطرق المرصوفة (طريقان) وترعة الساحل وجنابية الباسوسية والمصارف التي تسير متقاربة من بعضها بسمك يتراوح من كيلو متر وكيلو مترين .

* **طريق القاهرة – إسكندرية الزراعى** ، وهو محور يمتد من شبرا الخيمة جنوبا بقرية ميت نما – ميت حلفا – عزبة أبو سنة – مدينة قليوب وكفر أبو جمعة وقلما .

* **محور ترعة الإسماعيلية وطريق الإسماعيلية الزراعى** مروراً بالخصوص – المنيل – سرياقوس – الخانكة – أبو زعبل ، ويبلغ طولة ٧ كيلو مترات .

* **محور الهامش الصحراوى** ، والذى يتفق مع طريق القاهرة – بلبيس ، وطوله ٧ كيلو مترات ، ويبدأ من طريق القاهرة – الإسماعيلية الصحراوى عند مزرعة الجبل الأصفر غرب مدينة العبور .

* **أما فى الجانب الغربى للنيل** فتظهر أهم محاور النمو العمرانى من المنيب حتى تقاطعه مع شبكة حديد الواحة البحرية عند دخوله إلى كوبرى المرازيق ، ويبلغ طوله ١٢ كيلو مترا ، وأكثر الكتل العمرانية التى تمر بها أبو النمرس المنوات ... إلخ ، ويزيد من أهميته محاذاته لشاطئ نهر النيل .

* وهذه المحاور العمرانية التى تخرج من الكتلة العمرانية فى اتجاه الشمال والشمال الغربى والغربى والجنوبى على الأرض الزراعية تشد المدينة إلى الخارج من أحيائها الهامشية ، وتدعمها إمكانية الوصول على المحاور النقلية التى تتفق معها ، والمنافع المشاعية التى تتوفر على طول محاور المصارف والترع ، التى غالبا ما توازى الطرق التى تجتذب الإستخدامات السكنية ، هذا فضلا عن تأثير هذه المحاور فى تلاحم الكتل العمرانية للقرى أو تشابكها بواسطة النمو الشريطى لتلك القرى .

لم يقيد مخطط القاهرة من النمو الإشعاعى على المحاور التقليدية للنمو العمرانى السالفة الإشارة إليها ، أو النمو الحلقى المتلاحم فى الأحياء الهامشية ، بل حرص عليه بإقامة الطريق الدائرى بمثل مواصفاته الحالية ، ولم يتجاوز النمو العمرانى الطريق الدائرى فى مخطط ١٩٨٢ إلا فى منطقة الهامش الصحراوى المقابل لمدينة العبور ، وتتمثل فى مزرعة الجبل الأصفر .

وفى الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٧) استهلك النمو العمرانى للقاهرة الكبرى الأراضى الموجودة جنوب الطريق الدائرى وتجاوزه ، حيث امتد العمران حتى القلج وسرياقوس والخانكة .

واستمر النمو الشريطى على طريق القاهرة - الإسكندرية الزراعى حتى قليوب وتجاوزها إلى كفر أبو جمعه ، واستمر النمو الشريطى من إمبابة حتى طناش ، وامتد النمو الشريطى على طول الهامش الصحراوى من أبو رواش شمالاً حتى زاوية أبو حسن جنوباً .

وقد استهلكت المدينة مائة وخمسين كيلو متراً مربعاً من الأراضى الزراعية ، هذا غير النمو على الأراضى الزراعية بالفضاءات الداخلية مثل البساتين ، والجدول رقم (١٣٠) يوضح ذلك .

جـــدول رقـــــم (١٣٠) المسـاحات التى تم استهلاكها من الأراضى الزراعيـة فـى الفـتـرة (١٩٩٦/٨٢)

البيان / المنطقة	المساحة كم٢	٪
الهامش الشمالى الشرقى *	٦٦,٦	٪٤٦
ترعة الإسماعيلية – سكة حديد الاسكندرية	١٨,٩	٪١٣
سكة حديد الإسكندرية – النيل	١٦,٥	٪١١,٤
إجمالى شمال القاهرة الكبرى	١٠٢	٪٧٠,٤
شمال غرب الجيزة والأهرام	٢٨,٢	٪١٩,٦
جنوب غرب الجيزة والأهرام	١٤,٦	٪١٠
إجمالى غرب القاهرة الكبرى	٤٢,٨	٪٢٩,٦
القاهرة الكبرى (عدا جنوب القاهرة)	١٤٤,٨	٪١٠٠
* تتضمن أراضى الهامش الصحراوى		

ويلاحظ أن الأراضى الزراعية التى تم استهلاكها بالجهة الشمالية للقاهرة تبلغ أكثر مـن مثلى استهلاك العمران للأراضى الزراعية غرب القـاهرة الكبرى ، وهـذا يرجع إلى :

(أ) التوجيه الجغرافى لأغلب محاور النقل والمحاور المائية فى اتجاه الشمال أكثر من اتجاهها نحو الغرب .

(ب) تأثير مدينة السادس من أكتوبر فى استيعاب جزئى لعمليات التفريغ العمرانى لمدينة الجيزة والتجمعات الريفية المحيطة .

(ج) يلاحظ وجود نمـواً عمـرانياً بمنطقة الهامش الصحراوى ، فيما بين حدائق الأهرام على طول أول الطريق الصحراوى إلى الإسكندرية ، وتبلغ مساحتها ١٨,٧ كم ، ولم يظهر مفهوم المناطق الفاصلة فى مخطط ١٩٨٢ فى الجبهة الشرقية للقاهرة الكبرى ، لتفصل بين الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى فى جنوبها الشرقى من ناحية ، ومناطق التنمية الجديدة من ناحية أخرى ، كما ظهرت بين مناطق التنمية فى

شرق مدينة ١٥ مايو بحلوان ، ، ومناطق التنمية شرق مدينة السادس من أكتوبر غرب القاهرة الكبرى ، ولم يوضح المخطط مظاهر إشغال المناطق الفاصلة وقدرتها على الحجز .

ورغم تركيز أغلب مناطق التنمية فى الجبهة الشرقية للقاهرة الكبرى بعمق يصل إلى عشرة كيلو مترات شرق الطريق الدائرى ، لكن المخطط يصرح باستمرار النمو فى الاتجاه الشرقى على محاور التنمية الأربعة ، (طريق الإسماعيلية الزراعى ، وطريق الإسماعيلية الصحراوى ، وطريق السويس ، وطريق العين السخنة من الشمال إلى الجنوب) .

وفى مخطط ١٩٩١ استمر النمو العشوائى فى الأراضى الزراعية المشار إليها بواسطة النمو المتلاحم للكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى ، والنمو الشريطى على طول المحاور النقلية المخترقة للأراضى الزراعية ، ورغم عدم إكتمال النمو الشريطى ، لكن ظهرت المحاور بشكل عقدى يذكرنا بتجربة النمو على طول محاور السكك الحديدية المكهربة من القاهرة إلى ضواحيها ، حيث ظهر العمران فى شكل عقد حول محطات السكة الحديدية ، ولم يلبث أن تحول إلى نمو شريطى – ورغم كل ذلك لم تظهر أى تقييدات تذكر للنمو فى هذا الاتجاه .

أما النمو فى الناحية الشرقية فقد اختفى ما يسمى بالتوسع بمناطق التنمية شرق الكتلة العمرانية ، وظهرت منطقة حزام أخضر واسعة المساحة تمتد على جانبى الطريق الدائرى فى وصلته الشرقية ، وتمتد من شرق مطار القاهرة الدولى شمالا حتى شرق المعادى جنوباً ، وتخللت مناطق الحزام الأخضر التجمعات العمرانية التابعة للمدن التوابع .

إختلف مخطط ١٩٩١ عن مخطط ١٩٨٢ بالظهور الصريح للمناطق الصناعية فى الطرق المدخلية ، إذ توجد منطقتان بمدخل طريق السويس الصحراوى جنوب مدينة الشروق ، ومنطقتان فى مدخل الطريق المؤدى إلى العين السخنة ، ومنطقتان بمدخل السادس من أكتوبر من الطريق الصحراوى .

وتبلغ جملة مسطحات الاستخدامات الصناعية فى القاهرة الكبرى فى مخطط ١٩٩١ ، سواء القائم أو المخطط إنشاؤه حوالى ١١٦ كم^{2} ، وتقع فى ثلاثة أنماط وهى

المناطق القائمة داخل الكتلة العمرانية ، وتلك التى ترتبط بالطرق المدخلية والدائرية ، وأخيرا تلك المرتبطة بالمجتمعات الجديدة ومواقعها ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى رقم (١٣١) ، ويلاحظ التماثل النسبى لمساحة الإمتدادات الصناعية فى المناطق المدخلية ، أو تلك التى ترتبط بالمجتمعات الجديدة ومواقعها .

جدول رقم (١٣١) جملة مسطحات الاستخدامات الصناعية فى القاهرة الكبرى فى مخطط ١٩٩١

المنطقة / البيان	المساحة كم٢	٪
المناطق الداخلية	٢١,٦	١٨,٧
شبرا الخيمة	٣,٩	٣,٣
حلوان	١٧,٧	١٥,٣
المجتمعات الجديدة	١٧,٨	١٥,٣
٦ أكتوبر	٨,٨	٧,٥
بدر الجديدة	٣	٢,٦
أبو رواش	٣,٩	٣,٣
العبور	٣,٩	٣,٣
المناطق المدخلية	١٧,٧	١٥,٣
إسكندرية الصحراوى	٤,٩	٤,٣
الصعيد الصحراوى	٤,٨	٤,٣
العين السخنة الصحراوى	١,٨	١,٥
السويس الصحراوى	٢,٨	٢,٥
جنوب الطريق الدائرى	٣,٤	٢,٩
المجموع	١١٦	١٠٠

والغريب أن أراضى الممتلكات الحكومية فيما بين طريق الإسماعيلية والسويس الصحراويين فيما بين مدينة بدر شرقاً ومطار القاهرة الدولى غرباً ، تحولت فى مخطط ١٩٩١ إلى مدن جديدة ومشروعات مقررة ، وأبرز مشروعاتها مدينة الشروق ، وبالتالى

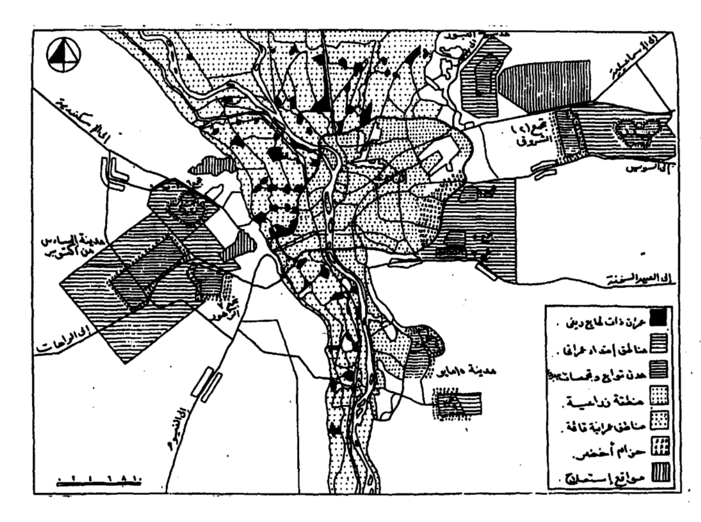
ظهر النمط الشريطى من جديد فيما بين الطريقين المذكورين لمسافة ١٧ كيلو مترا مربعاً حتى مدينة بدر الجديدة .

وحتى المخطط الهيكلى لإقليم القاهرة الكبري الذى أعدته هيئة التخطيط العمرانى فى ١٩٩٧ ، لم يرد به إجراءات وتجهيزات تسهم فى تقييد النمــو العمرانى المتلاحم أو الشريطى على الأرض الزراعية بالقاهرة الكبرى ، بل حفز على ظهور مناطق إمتداد عمرانى للقاهرة الكبرى شرقها وخارج الطريق الدائرى حلت محل مناطق الحزام الأخضر شرق الطريق الدائرى ، واقتصر الحزام الأخضر شرق القاهرة وغرب الطريق الدائرى جنوب مطار مصر الجديدة على مساحة عمقها كيلو مترين ، وتمتد مناطق الامتداد العمرانى المقترح على مساحة تزيد عن ٤٥٠ كيلو متراً مربعاً ، انظر شكل رقم (١٦٣) للمخطط المقترح عام ١٩٩٧ ، تتوزع على النحو التالى :

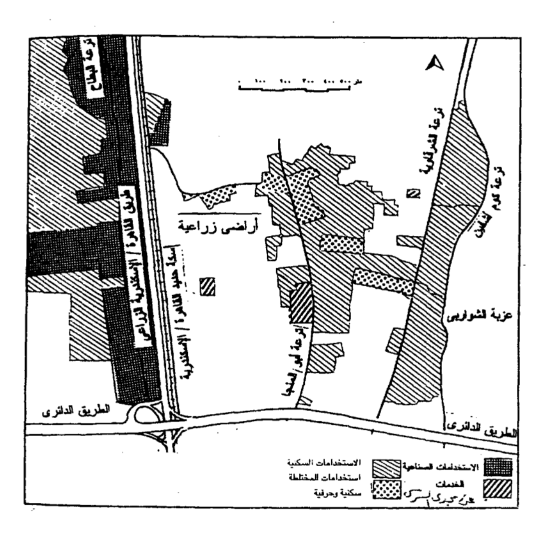
يضم شرق القاهرة (١٠٤,٦ كم٢) ومدينة بدر (٦٥,٣ كم٢) ، ومنطقة العبور (٣٤,١ كم٢) ، وتوابع ١٥ مــايو (٧,٣ كم٢) ، وبالتالى تبلغ جملة الإمتدادات المقترحة شرق القاهرة الكبرى ٢١١٠٣ كم٢ مقابل ٢٣٨,٨ كم٢ غرب القاهرة الكبرى حول مدينة السادس من أكتوبر ، لتصبح جملة الإمتدادات العمرانية المقترحة للقاهرة الكبرى ٤٥٠ كم٢ ، وتشكل ٨٩,١٪ من جملة الإمتداد الحالى للقاهرة الكبرى (٥,٥ كم٢) فى مخطط ١٩٨٦ ، وهذا تصريح واضح للنمو غير المحدود للقاهرة الكبرى ، ويصبح طول الإمتداد الشمالى الشرقى – الجنوبى الغربى من مدينة بدر إلى السادس من أكتوبر ٧٨ كم ، بينما يظل الإمتداد الطولى التقليدى الشمالى – الجنوبى على مسافة ٣٧ كم .

وبقياس الإستخدامات المرتبطة بعمران الكتلة الرئيسية للقاهرة الكبرى فى الفترة ١٩٦٨/٥٠ ، وجد أنها بلغت ٥٪ سنوياً ، ترتفع إلى ٩,٦٪ فى الفترة ١٩٧٧/٦٨ ، وتنخفض قليلاً إلى ٨,٦٪ فى الفترة (١٩٨٢/٧٧) ، أى تراوحت معدلات نمو الكتلة العمرانية بين ٥ – ٨,٦٪ سنويا قبل وضع أى مخطط تنفيذى للقاهرة الكبرى ، انظر الجدول رقم (١٣٢) الذى يوضح تطور مساحة الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى ومعدلات نموها السنوية فى الفترة (١٩٩٧/٥٠) .

وفى إطار مخططات ١٩٩٧/١٩٩١/١٩٨٢ ، ارتفع معدل النمو السنوى للقاهرة الكبرى إلى ١٣٪ فى الفترة التخطيطية (١٩٩١/٨٢) لتنخفض قليلاً إلى ١١,٣٪ فى الفترة التخطيطية التالية (١٩٩٧/٩١) .



شكل رقم (١٦٣) المخطط المقترح للقاهرة الكبرى فى ١٩٩٧



شكل رقم (١٦٤) تطور الاستخدامات غير الزراعية بالهامش الحضر ريفى خارج الطريق الدائرى للقاهرة الكبرى

جدول رقم (١٣٢) تطور مساحة الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى ومعدلات نموها السنوية فى الفترة (٥٠/١٩٩٧)

الفترة / البيان	المساحة (كم٢)	الزيادة (كم٢)	نسبة الزيادة السنوية
ما قبل ١٩٥٠	٣٨,١	٠	٠
١٩٦٨/٥٠	٧٢,٤	٣٤,٣	٥,٩
١٩٧٧/٦٨	١٣٥,١	٦٢,٧	٩,٦
١٩٨٢/٧٧	١٩٣,٠	٥٧,٩	٨,٦
١٩٩١/٨٢	٤١٦,٦	٢٢٣,٦	١٢,٩
١٩٩٧/٩١	٦٩٨,٣	٢٨١,٧	١١,٣
١٩٩٧/٥٠	٦٩٨,٣	٦٦٠,٢	٣,٧

قياس الباحث من الخريطة المركبة فى فصل التطور العمرانى .

نتائج وتوصيات الندوة

١- حصر وتوثيق مناطق العمران العشوائي وخصائصه وعدد المخالفات وفقًا لاستمارة حصر تمهيدًا للبرامج الإنمائية .

٢ - حصر الكتابات والأعمال التنموية والتجارب التخطيطية والتنفيذية المرتبطة بالعشوائيات .

٣ - حصر مخالفات المباني سواء بالبناء في الأراضي الزراعية ، والمخالفات للرخص والاشتراطات السكنية .

٤ - حصر وتجميع التشريعات المرتبطة بالنمو العمران العشوائي وطبعها وتيسير تداولها للمؤسسات والأفراد العينون بالموضوع .

٥ - إعداد مشروع بحثي لتحديد معايير الحدية لوصف المناطق العشوائية وتعيين أنماطها ، ومستويات العشوائية ونوعياتها .

٦ - إعداد مشروع بحثي لتحديد المعايير الحدية لتوصيف المجتمعات الحضرية الفقيرة ومستويات الفقر الحضري داخل المدن .

٧ - حصر المؤسسات المهتمة والمعنية بالعمران العشوائي والتنسيق بينها لتعظيم الجهود المبذولة .

٨ - حصر الخبرات الاستشارية والمؤسسات والأفراد المتعاملون مع قضايا العمران العشوائي ، وسابقة خبراتهم بها .

٩ - تقنين الدراسات التي أجريت للعمران العشوائي وفقًا لمنهجية خادمة لسياسات وبرامج التخطيط .

١٠ - قياس نسبة جودة الحياة بالمناطق العشوائية وتحديد أولويات المناطق للعلاج والتأهيل .

١١ - إنشاء مركز بحوث تأهيل المناطق العشوائية بالقاهرة ويقوم بتنفيذ البرامج التدريبية للمتعاملين مع المناطق العشوائية .

١٢ - إصدار قرار لمصادرة الأراضي الزراعية التي يتم تبويرها لصالح الدولة والاستفادة منها في المشروعات الخيرية ، وتحصيل تعويض من ملاك الأراضي الزراعية التي تم البناء عليها ، ويخصص دخلها لتطوير المناطق العشوائية .

١٣ – إنشاء مركز بحوث للأحياء القديمة والإحلال العمرانى .

١٤ – تشجيع الاستثمار فى التشييد والبناء لأصحاب الدخل المحدود .

١٥ – إعادة النظر فى النماذج البنائية والمعمارية لإسكان الدخل المحدود والاستعانة بخبرة القوات المسلحة فى ذلك .

١٦ – برامج لتحسين وتأهيل القرى المتاخمة للمدن قبل ضمها لتهيئتها فيزيقياً للعلاج بالنسيج الحضرى .

١٧ – حظر استخدام الوحدات السكنية لغير الغرض المخصص لها وإزالة أخطار تسمين الحيوان والدواجن المختلفة بها .

١٨ – حظر رمى مخلفات المبانى بالشوارع ، ومراعاة التوازن بين مستويات الشوارع بالنسبة لعتبات البيوت .

١٩ – طرح مشروعات استثمار مجارى الترع والمصارف داخل هوامش المدن بردمها واستغلال أراضيها بشكل مناسب ملائم.

٢٠ – إنشاء مشروعات استثمارية لجمع القمامة المنزلية وتصنيفها والتخلص منها نهائياً .

٢١ – إعداد برامج مشروعات تنمية الأراضى وخاصة قطع الأراضى البور داخل الأحياء السكنية والأراضى المحيطة بالمدينة .

٢٢ – تبنى استراتيجية التنمية العمرانية الرأسية ، وتشجيع البنوك والمصارف لتمويل مشروعات ودعم التنمية بها .

٢٣ – إعداد برامج تنمية لحماية أراضى الدولة من التعدى فى زمامات الترع والمصارف والسكك الحديدية وخطوط الضغط العالى وأنابيب البترول .

٢٤ – امتداد مظلة رعاية وزارة الأوقاف والأزهر الشريف للأحياء العشوائية عامة ومساجدها خاصة .

٢٥ – فتح المدن الجديدة لفقراء الحضره تخصيص بعض الأحياء للراغبين فى الانتقال إليها من المناطق العشوائية عامة وسكان العشش خاصة ، ودعمهم بالقروض الميسرة والتصميمات الهندسية المجانية .

٢٦ – استمرار دعم الدولة للمشروعات الموجهة للمناطق الفقيرة فى مجالات الإعاشة والصحة والخدمات .

٢٧ – إقامة مشروعات مشتركة لتحسين المناطق العشوائية من التمويل النقدى للدولة والتمويل العينى من الشعب ، مثل إزالة التكومات فى الشوارع التى تقل عن ستة أمتار ، والمصاطب وطلاء الجدران .

٢٨ – الدعوة للجهود الذاتية للنهوض بالمناطق العشوائية وتنظيم إدارة هذه المجهودات .

٢٩ – إعداد المخططات التفصيلية للمناطق العشوائية وبرامج تنفيذية لهذه المخططات .

٣٠ – إنشاء إدارة للتخطيط العمرانى داخل المحافظات والمدن .

٣١ – تبسيط اشتراطات قوانين التخطيط العمرانى والتنظيم .

٣٢ – أنتظام التمويل لمشروعات التخطيط بالمناطق العشوائية للوفاء بمتطلبات تنفيذ الخطة .

٣٣ – حل مشكلات القرى المصرية وخصوصاً إيجاد فرص عمل لسكانها .
بإقامة صناعات صغيرة وإيجاد مناحل عسل ومشاغل حياكة للسيدات . . . إلخ .

٣٤ – إصدار تشريع أو قرار سيادى بأن تصادر الأراضى الزراعية التى يتم تبويرها لصالح الدولة والأستفادة منها فى المشروعات الخدمية – وتحصيل تعريفة من ملاك الأراضى التى تم البناء عليها ويخصص دخلها إلى تطوير المناطق العشوائية .

٣٥ – اشتراك سلاح المهندسين فى بناء المساكن الجماعية الحديثة – مثل مساكن الفرسان سابقا وغيرها .

٣٦ – مراعاة محدوى الدخل فى إنشاء المدن الجديدة (أو أصحاب المهن الثانوية بعمل سكن منخفض التكاليف (حجرة وصالة) أو عمارات عبارة عن غرف لسكن هؤلاء للقضاء على العشوائيات بالمدن الجديدة .

٣٧ – أن يكون هناك فريق عمل متكامل من الجغرافيين والاجتماعين والمهندسين – إلخ لحل مشكلة العمران العشوائى وليس المهندس وحده أو أى متخصص وحده وذلك لكي يكون الحل سليماً وفعالاً ومتكاملا .

المحـرر

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٨٨٤٣ / ٢٠٠٠

الغلاف/ عمر جهان

